

مجموعة الدراسات التربوية والنفسية

# الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعي

تأليف

الدكتور نجيب سكندر إبراهيم الدكتور لويس كامل مليكة  
الدكتور رشدي فام منصور

الطبعة الثالثة

الناشر

دار النهضة العربية  
٣٢ شارع عبد الحالق ثروت



بمجموعة الدراسات التربوية والنفسية

# الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعي

تأليف

الدكتور نجيب بكندر إبراهيم الدكتور لويس كامل مليك  
الدكتور رشدي فام منصور

الطبعة الثالثة

الناشر

دار النهضة العربية  
٣٢ شارع عبد الخالق ثروت



( ج )

## مقدمة الطبعة الثانية

يسعدنا ان نقدم الطبعة الثانية من كتاب الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعي بعد ان نفذت طبعته الأولى في فترة لا تتجاوز العام .

واننا لنهنيء انفسنا بالثقة الكريمة التي اولانا اياها القراء الكرام . وقد رأينا ان نقدم من الكتاب طبعة ثانية وكلنا أمل ان يجد الدارسون والباحثون في ميدان العلاقات الانسانية والاجتماعية في بلادنا في هذا الكتاب بعض النفع في معالجة المشكلات الهامة التي تلح على مجتمعنا العربي العزيز في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخه .

المؤلفون



## مقدمة الطبعة الأولى

لم يشهد العالم من قبل مثل ما يشهده فى هذا العصر من صراع فى الأفكار وفى المذاهب والاتجاهات سواء أكان ذلك بين الافراد أو بين الدول . ولم يبلغ الصراع العالمى فى أى مرحلة من مراحل التاريخ ما بلغه اليوم من حيث انتشاره وشموله . وفى الوقت ذاته نجد أن فهم الانسان للظواهر والقوانين الطبيعية قد بلغ مبلغا كبيرا . ذلك أن الانسان قد قطع شوطا بعيدا فى سبيل التحكم فى البيئة المادية فأخضع لسلطانه قوى وطاقات طبيعية ، فسخر الأرض والماء والهواء وانطلق يغزو الفضاء .

ومع ذلك ، فبالقدر الذى يزداد به تقدم الانسان فى ميدان الكشف والاختراع فى العلوم الطبيعية والمادية - بهذا القدر ذاته يزداد قلق الانسان وخوفه ، ويشتد ضيقه ، وبنعاطم تبرمه بالحياة . كما يزداد توجسه من غيره من بنى جنسه ، وخوفه منهم ، وحقدته عليهم . ولعلنا لا نغالى حين نقول ان التاريخ الطويل للانسان لم يشهد مثل هذا المشهد الفريد الذى يقف فيه العالم على حافة الهاوية بين معسكرين يتربص أحدهما بالآخر وبلوح كل منهما للآخر مهددا اياه بالفناء والدمار .

وقد حفز هذا الموقف الرهيب الشعوب والقادة على التنادى بخفض حدة التوتر الدولى ووضع حد للحرب الباردة . ومن هنا قامت الدعوة الى تحطيم الأسلحة الذرية والهيدروجينية ، فلا يكاد يمر يوم دون أن نسمع فيه أو نقرأ أخبارا عن اجتماعات بين الساسة والقادة والأقطاب فى هذا السبيل رغم ما يكتنف هذه الاجتماعات من اعتراضات ومناورات وتسويق .

ان العالم اليوم أشبه بمريض نفسى يهزه الخوف ويبدده القلق ، وكثيرا ما نجد أن سلوكه ازاء هذا الخوف والقلق يؤدي الى تدعيم الخوف والقلق ذاتهما ، فمن المفارقات الغريبة فعلا أن يتقدم الانسان بهذه السرعة الحارقة فى فهم أسرار الكون والتحكم فى الطبيعة وأن يظل فى الوقت نفسه عاجزا هذا المعجز الظاهر عن فهم ذاته والتحكم فى مصيره .

ولا ريب أن هذا التخلف الكبير فى فهم الانسان لنفسه له أسبابه النفسية . وتاريخ العلم زاخر بمقاومة الانسان للمعارف والأفكار التى تتعارض مع معتقداته التقليدية وأفكاره الراسخة . ولكم عذنى رواد الفكر فى العالم كله من الاضطهاد والتعذيب ذلك أن الأفكار الجديدة المتعلقة بالقيم

والمعتقدات التي تتصل بحياة الانسان ومصيره تلاقى قدرا كبيرا من المقاومة مما تلاقىه الأفكار الجديدة الخاصة بالمادة وبالطبيعة . فقد تردد الانسان طويلا في محاولة اخضاع الدراسات امسكه بالطبيعة الانسانية والسلوك الاجتماعي لنفس الأسلوب الذي استخدمه في دراسة الطبيعة المادية متذعرا بان الانسان هو الذي يقوم بدراسة البيئة المادية ، والحق فهو ارقى منها واسمى ، ومن هنا فلا يستساغ ان يطبق في دراسة ذاته نفس الأسلوب الذي يطبقه في دراسة البيئة المادية . . وهكذا أصبح ميدان البحث في المسائل الانسانية والاجتماعية مقصورا على التأملات الفكرية المجردة ، وقائما على المفاهيم الفلسفية المبنية على المنطق الشكلى .

ومن ثم تأخر الانسان في تطبيق أساليب التفكير ومناهج البحث العلمى في دراسة دوافع سلوك الانسان وعاداته واتجاهاته وقيمه . وما ساعد على استمرار هذا الوضع بالنسبة لدراسة السلوك الانسانى ان ارتباط الانسان بالقيم والعقائد والأفكار التي تتعلق بذاته وبحياته أشد وأعمق من ارتباطه بالأفكار والعقائد المتصلة بالظواهر الطبيعية . ولذا كان طبيعيا ان يكون نحرر الانسان من هذه الاتجاهات التقليدية التي تتعلق به أصعب من تحرره من تلك التي تتعلق بالبيئة المادية . ولذا نجد أن ميدان العلوم الطبيعية قد تحرر كثيرا من الأفكار التقليدية التي عفى عليها الزمن ، بينما لا تزال مثل هذه الأفكار تجد ملاذا رحيبا ومرتعا خصيبا في ميادين العلوم السلوكية والاجتماعية . وقد أدى هذا الى صعوبة تغلب الانسان على كثير من المشكلات الاجتماعية الملحة التي تجابهه ، وأصبح لزاما عليه فى الظروف العصيبة التي تمر به فى هذا العصر ان يعيد النظر فى المفاهيم وفى مناهج البحث التى تتعلق بالعلوم الانسانية والاجتماعية .

ولعل الحاجة الى معاودة النظر فى تلك المفاهيم ومناهج البحث هم التي دعت كثيرا من المعاهد العلمية والجامعات والمنظمات الدولية الى توجيه عناية خاصة الى تلك العلوم بغية اعادة التفكير فيها وتحريكها مما سادها من مفاهيم كثيرة خاطئة لا تزال تسيطر على عقول كثير من الناس وتحول بذلك دون تحقيق ما تصبو اليه الانسانية من استقرار وتقدم ورقى . ولذا كثرت الدراسات والبحوث الاجتماعية التي تستند الى أسس علمية بقصد تنقية هذه المفاهيم وتطوير مناهج البحث فى العلوم الاجتماعية .

ومن الظواهر الجديرة بالذكر فى هذا الصدد اهتمام مؤسسة اليونسكو بنشر عدد من البحوث حول بعض المشكلات الانسانية المستعصية مثل :

التفوق المعصرى ، أسباب الخلاف وسوء التفاهم بين الشعوب ، البوقرات  
التي تؤدي الى نشوب الحرب . هذا بالإضافة الى ما يقوم به هذه المؤسسة  
من جهود فى سبيل محو الأمية ورفع مستوى الثقافة الأساسية فى كثير  
من أنحاء العالم .

ولا ريب فى أن تطور أى علم يعتمد أساسا على الفلسفة العلمية التي  
يستند اليها والتي يشتد منها مناهجها فى البحث . وواضح من عرضنا  
السابق ومن الموازنة بين مدى تقدم العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية -  
أن العلوم الاجتماعية فى حاجة ملحة الى ارساء فلسفة علمية واضحة تعتمد  
على أرقى المفاهيم العلمية السائدة الآن فى أكر العلوم الطبيعية فلهذا  
ورقيا .

إن الحاجة الى مثل هذه الفلسفة وما ينبثق عنها من مناهج البحث هي  
التي حفزتنا الى نشر هذا الكتاب « الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعى »  
ويضم الكتاب ثلاثة أبواب ، يناول الباب الأول منها مفهوم الطبيعة  
الإنسانية من حيث تاريخه ، وأسسها المختلفة ، وتقويمها . وينهى الباب  
يعرض وجهة نظر نفوم على أساس التحليل السابق . وتعتبر وجهة النظر  
هذه بمثابة الفلسفة والاطار اللذين يحددان اتجاه هذا الكتاب . أما  
الباب الثانى فيتناول الاطار النفاى الاجتماعى للسلوك والأنواع الرئيسية  
للبحوث التي تستخدم فى دراسة السلوك الاجتماعى دراسة علمية سواء  
كانت كشفية ، أو وصفية ، أو تشخيصية ، أو تجريبية . ويتضمن الباب  
الثالث عرضا لأهم الوسائل والادوات التي تستخدم فى جمع المعلومات  
والبيانات اللازمة لأى بحث علمى .

واننا لنامل أن نكون قد أسهمنا بهذا المجهود المتواضع فى القاء الضوء  
على مشكلة لها أهميتها وخطورها . ونرجو أن يحقق كتابنا هذا بعض النفع  
فى دراسة مشكلات وطننا العربى .

ونود أن نشكر هذه الفرصة لخص بالشكر الزميل الاستاذ احمد  
الهدى، على معاونته الصادقة فى مراجعة بعض فصول هذا الكتاب من الناحية  
اللغوية .

المؤلفون



## الفصل الأول

### التطور التاريخي لمفهوم الطبيعة الإنسانية

من الأمور المألوفة أن يهتم الإنسان العادى فى معاملاته مع غيره من الناس بفهم دوافع سلوكهم واتجاهاتهم وتصرفاتهم المحتملة فى المواقف المختلفة . فنحن جميعاً بحاجة إلى أن نحدد معاملاتنا مع غيرنا من الأفراد بحسب ما نتوقع من قبولهم ورضاهم ، أو عدم قبولهم وسخطهم على ما نفعل أو ما نقول . فالصديق يحاول أن يفهم ما يرضى صديقه وما يؤلمه فيعدل سلوكه بحسب معرفته هذه ، والبائع يحاول أن يجذب عميله بما يعرفه من صفات العميل وشخصيته فيحاول أن يؤثر فيه ليقبل على شراء بضاعته ، والعميل بالمثل يكون فكرة عن البائع الذى يتعامل معه ، ويحاول بناء على هذه الفكرة أن يتم ما يعقده معه من صفقات بأفضل الشروط . والآب يحاول أن يعرف شخصيات أبنائه وبناته ، وما يسرهم وما يضايقهم ، وما يثير فيهم العناد والمشاكسة فيحاول أن يعاملهم بالشكل الذى يؤدي إلى حسن تربيتهم وتوجيههم . والمحاضر بحاجة إلى أن يعرف شيئاً عن صفات الجمهور الذى يحدثه وعن ميوله واتجاهاته حتى يكيف حديثه بما يضمن له حسن الاستماع والتجاوب معه . والمدرس يحاول أن يفهم تلاميذه ويعتمد على فهمه لهم فى تعليمهم وتوجيههم . ورائد الشباب فى النادي عليه أن يفهم شخصيات أعضاء ناديه حتى يتمكن من ريادتهم على الوجه الذى يحقق بهم السليم . ومدير المصنع يطالب بمعرفة الشيء الكثير عن عمال المصنع وعن أفضل الظروف التى تضمن تعاونهم المثمر لحسن سير العمل وانتظامه . والساسى

والحاكم والقائد الاجتماعى — كل أولئك بحاجة إلى فهم اتجاهات وعادات الأفراد والجماعات والشعوب الذين يتعاملون معهم أو يتولون شئونهم .

وهكذا نجد أنه حيثما يجتمع الإنسان بالإنسان ، فإن العلاقات الإنسانية ومشكلات السلوك الاجتماعى تصبح ذات أهمية وخطورة . فليس بعجيب إذن — والحال هذه — أن نجد أن سلوك الجماعة والسلوك الاجتماعى للأفراد ودوافع هذا السلوك واتجاهاته ، وأساليب تكويته ونموه ، وتعديله والظروف المناسبة لكل هذا ، وكذلك انحرافه وما قد يلم به من مشكلات — كل ذلك قد شغل اهتمام المفكرين منذ أقدم العصور . أى أن المشكلات العامة التى يعالجها علم النفس الاجتماعى اليوم ليست وليدة العصور الحديثة ، وليست مجرد نتيجة لتقدم علم النفس ، وإن يكن علم النفس الحديث قد نحا فى بحث هذه المشكلات نحواً جديداً ، واستخدم فى ذلك أساليب علمية على غرار الأساليب المتبعة فى العلوم الطبيعية .

وفى ما يلى استعراض موجز لبعض وجهات النظر الرئيسية فى الطبيعة الإنسانية وتفسير السلوك الاجتماعى . والغرض من هذا العرض هو إلقاء الضوء على العوامل الهامة التى ألقت فى تكوين وجهات النظر هذه . وسوف نخلص من هذا العرض إلى إيراد وجهة نظرنا فى ظاهرة السلوك الاجتماعى وتفسيره .

### عرض تاريخى :

اقترح أفلاطون منذ أكثر من ألفى سنة فى كتابه « الجمهورية » نظاماً اجتماعياً مثالياً تتحقق فيه العدالة ، وكان قوام هذا النظام وضع كل فرد من أفراد المجتمع فى المكان الذى يتناسب مع استعداداته وقدراته الفطرية . ومعنى هذا أن أفلاطون أقام النظام الاجتماعى لجمهوريته على أساس منطقي ينبع من فكرته عن الطبيعة

الإنسانية وعن السلوك الاجتماعي ، وقد استهدف بهذا النظام أن يتحقق أمن الفرد عن طريق تحديد العلاقات الاجتماعية بين طبقات المجتمع ، وبذلك يتحقق الاستقرار وتكفل العدالة للمجتمع : لأن كل طبقة سوف تعمل جهد طاقتها في المجال الذي أهلها له طبيعتها. وهكذا نجد أفلاطون قد جعل الفطرة أو الطبيعة الفطرية للإنسان هي قوام النظام الاجتماعي .

وجدير بنا أن نذكر أن أفلاطون كان فيلسوفاً من طبقة الأشراف عاش في مجتمع عبودي طبقى ، وكان طبيعياً أن يحرص على إبقاء الوضع الطبقي الذي يحقق مصلحة طبقته ، وبالتالي مصلحته الخاصة ، وكانت الأحداث آنذاك تهدد بانتهيار ذلك المجتمع . ولقد حاول في جمهوريته أن يضع دعائم مجتمع عادل مستقر يبق على الأوضاع بالشكل الذي يتفق ونظرته عن الاستقرار .

فإذا جاوزنا أفلاطون إلى أرسطو نجد أنه قريب الشبه بأفلاطون ، فهو وارث مجتمع إغريق عبودي ، وقد نظر إلى طبيعة الإنسان على أنها طبيعة فطرية ، وأن هذه الطبيعة هي أساس سلوكه الاجتماعي . وقد عبر عن تأثره بالأوضاع الطبقيّة للمجتمع الذي عاش فيه بشكل واضح عندما قال « إن أناساً يولدون عبيداً بالفطرة ، وإنهم يشكلون قطاعاً اجتماعياً لا يصلح إلا للإنتاج ، مثلهم في خدمة المجتمع مثل الآلات أو السائمة ، .

أما في العصور الوسطى فإننا نستطيع أن نتبين أثر الصراع بين السلطة الدينية والسلطة الزمنية ، أي بين الكنيسة من جانب والدولة من جانب آخر ، في تصور طبيعة الإنسان . لقد أكد القديس أوغسطين ضرورة خضوع الدولة للكنيسة ، أي خضوع السلطة المدنية ( الزمنية ) للسلطة الروحية أو الدينية . وكانت نظريته إلى الإنسان متمشية مع هذه النظرة الثنائية . فالإنسان عنده مكون من روح عاقلة ، وجسم أرضي زائل في خدمة تلك الروح العاقلة وكان القديس أوغسطين

نشأنا فيما يتعلق بإمكانية تحقيق السعادة الحقة على الأرض ، وذلك بسبب عناصر الخطيئة القابعة في نفس الإنسان . فالإنسان عنده وارث الخطيئة الأولى (خطيئة آدم ) ، ومن ثم فالطفل يولد ملوثاً بتلك الخطيئة الأولى . ومن هذه الزاوية يرى بعض المفكرين من أمثال لويس بمفورد أن فرويد العصر الحديث هو في الواقع من أتباع القديس أوغسطين ، أو أن القديس أوغسطين هو فرويد العصور الوسطى . وإذا انتقلنا إلى العصور الحديثة نجد أن المفكرين والفلاسفة في هذه العصور قد حاولوا أن يسيروا غور العلاقات الاجتماعية ، وأن يفسروا السلوك الاجتماعي تفسيراً يتفق وما يتبنون من مذاهب فكرية واتجاهات فافنه . فتوماس هوبز « مثلاً وهو من نتاج عصر النهضة ، وهو عصر الثورة والحكم المطلق في القرن السابع عشر يفسر الحياة تفسيراً مادياً ، ويفسر العلاقات الإنسانية والسلوك الاجتماعي على أساس مفهومه عن الطبيعة الفطرية للإنسان . والطبيعة الفطرية في نظره حياة فردية فقيرة ، حقيرة ، حيوانية ، أنانية ، قوامها حب الذات ، ومن ثم فهو يرى أن جوع الإنسان وعطشه ودوافعه الجنسية وخوفه ورغبته في النعالي وسعده وراء اللذة ، وهربه من الألم . كل أولئك هي الخصائص التي تحدد علاقات الإنسان بغيره من الناس ، أي تحدد سلوكه الاجتماعي ، وهذه الخصائص هي أساس التنظيم الاجتماعي .

وبعبارة أخرى يذهب هوبز إلى أن الناس ما عاشوا معاً وما كونوا مجتمعات إلا بقصد إشباع حاجاتهم الفردية وتجنب المكاره والمخاطر التي تهدق بهم . أي أن نشأة المجتمع الإنساني وتقدمه إنما يقومان على أساس الخوف وحب الذات ، وقد حدا به هذا الاتجاه في التفكير إلى تأييد الحكم المطلق (١) ويقترب سبينوزا في القرن السابع عشر من رأي هوبز ( ول ديورانت

---

(١) بجدر بنا أن نذكر هنا أن هوبز كان مقرباً للملك .

١٩٥٣ ص ١٩٠ — ١٩١ ) فيعتبر أن الإنسان في مبدأ حياته كان يعيش في حالة عزلة نسبية بدون قانون أو تنظيم اجتماعي ، وأن الإنسان كان خاضعاً في سلوكه وتصرفاته لأهوائه الذاتية ومصالحه الخاصة ، وأنه لم يكن لديه في حياة العزلة الماضية معنى للصواب والخطأ ، أو العدالة والظلم ، وإنما كانت القوة أو الغلبة والحق عنده شيئاً واحداً . والتنظيم الاجتماعي في رأيه هو نتاج خوف الإنسان وما يتعرض له من أخطار ومكاره ، وهو يرى أن التنظيم الاجتماعي يبدأ بعد هذا في تنمية الفرائض الاجتماعية وتدعيمها . ويمضي سبينوزا معتمداً على هذا الأساس ليقين أن التنظيم الاجتماعي يقوم على أساس الاتجاهات التي يرضى عنها جميع الأفراد . هكذا نجد أنه يتجه نحو الديمقراطية بخلاف « هوبز » الذي كان من دعاة الحكم الملكي المطلق كما أسلفنا ، وإن يكن الأساس الذي بدأ به سبينوزا فيما يتعلق بالطبيعة الإنسانية مشابهاً إلى حد كبير للأساس الذي بدأ به هوبز .

ثم نجد « بنتام » يطلع على العالم بنظرية في الميدان السياسي والاقتصادي هي نظرية المنفعة . ولخواها أن الخير هو الشيء المفيد ، وأن الطبيعة الإنسانية أو السلوك الاجتماعي يعزوان إلى عاملين أساسيين هما : الألم واللذة ، وهما يحددان ما يجب على المرء أن يعمل به ، كما يفسران ما يقوم به من عمل . وهكذا نرى أن بنتام يحكم على سلوك الإنسان وأفعاله في ضوء نظرية المنفعة ، فهو يحكم على سلوك الإنسان بمقدار ما يتحقق له أو يفوت عليه من سعادة ( جتل ١٩٥١ ص ٣٤٢ — ٣٤٦ ) .

وفي القرن الثامن عشر ، وهو الذي يطلق عليه عصر الاستنارة ، نجد فيلسوفاً آخر تتحدد فلسفته إلى درجة كبيرة بنوع الحياة التي عاشها ، وبالخبرات التي تعرض لها ، والتي كان يعانيها غالبية أفراد الشعب ، ذلك الفيلسوف هو

« جان جاك روسو » الذى يعتبره بعض الناس القائد الفكرى للثورة الفرنسية .  
أحس روسو بإحساس عامة الشعب ، قنار على طغيان الطبقة الحاكمة ،  
وعلى الظلم والاستبداد اللذين تميز بهما الحكم فى عهده ، وثار على التقاليد التى  
فرضتها الطبقة الأرستقراطية آنذاك ، فأعلن عن رأيه فى نظام الحكم بأنه تعاقد  
اجتماعى بين الحاكم والمحكوم ، وبأن من حق الشعب أن يسحب ثقته بالحاكم  
وأن يقلبه . واعتبر روسو أن الإنسان خير بطبيعته ، وأن النظم الاجتماعية  
الفاسدة هى التى تفسد الإنسان . وبعبارة أخرى نجد أن « روسو » قد خرج على  
الفكرة الدينية التى سادت فى العصور الوسطى ، والتى كانت تعتبر الإنسان  
شريراً بطبعه ، وتفترض أن خلاصه يتوقف على وسائل التهذيب والتربية التى  
تفرض عليه وفقاً لتعاليم الكنيسة . ومعنى هذا أن « روسو » قد افترض أن  
مصدر الشر خارج عن الفرد ، أى فى المجتمع ذاته ، وأن الطبيعة الانسانية فى  
ذاتها خيرة ، وأن الفرد إذا ترك لطبيعته ، أى لغرائزه ، فإنه ينمو نمواً سليماً  
ويصبح خيراً . ومعنى هذا هو أن « روسو » قد نظر إلى الإنسان وإلى المجتمع  
نظرة فردية ، فيها ثورة على الظروف الاجتماعية السيئة التى عاشها وعانى منها .  
وجدير بنا أن نذكر هنا أن « روسو » يعتبر من بناء نظرية الغرائز فى العصر  
الحديث ، فهو واضح لبنائها الأولى ، وسوف نتعرض لهذه النظرية ومغزاها  
النفسى فيما بعد .

ومن التامل فى الأمثلة التى أوردناها نستطيع أن نستخلص أن نظرية  
الفيلسوف أو المفكر إلى الطبيعة الانسانية أو السلوك الاجتماعى كانت تستق  
من واقع الظروف الاجتماعية التى تكتنفه بوجه عام ، كما أنها تتأثر بالظروف  
الخاصة التى تحيط به .

ويقول جون ديوى :

« . . . التغيرات التى حدثت من آن لآخر فى النظريات الخاصة ( بالدافع  
المتحكم ) فى الطبيعة الانسانية وانتشرت فى الأوقات التى ظهرت فيها ، توحى

لنا بسؤال يندر إلقاؤه . هذا السؤال هو : ألم تخلط هذه النظريات في الواقع بين العربية والحصان وظنت خطأ أن العربية هي الحصان ؟ ألم تجمع تلك النظريات الأفكار الخاصة بالعناصر المتحركة في الطبيعة الإنسانية من شسواهد خاصة بنزعات تميز الحياة الجمعية للعصر ثم ضمت تلك النزعات معاً في صورة ( قوة ) نفسية مزعومة ، واعتبرت تلك القوة مسببة لتلك النزعات ، . ( جون ديوى ١٩٣٨ ص ١٧ - ١٨ ) .

ويمضى « ديوى » بعد ذلك ليعين أن حب الحرية كان يعتبر محركاً قوياً للطبيعة الإنسانية في العصور التي تميزت بالصراع للحصول على حكومة مثلة للشعب ، وأن دافع حب الذات ظهر في الوقت الذي كانت فيه ظروف انجلترا ترفع من قيمة المال نتيجة وسائل الإنتاج ، وأن نمو المنظمات الخيرية أدى إلى إدخال عنصر المشاركة الوجدانية في الإطار النفسى للطبيعة الإنسانية وهكذا . . ( ديوى ١٩٣٨ ص ١٧ ) .

وهكذا نجد أنه قد تجمع — نتيجة لهذه الاتجاهات الفكرية — مجموعة من المسلمات حول الطبيعة الإنسانية أو النفس أو العقل ، وأن هذه المسلمات تتفق وتلك الاتجاهات الفكرية .

ويقول « مكديوجل » إن تلك المسلمات قد تكونت نتيجة « تحيز مصدره الاهتمام بوضع مبدأ معيارى ، وإن البحث عن الحقيقة فيما يتعلق بمثل هذه المبادئ قد تعطل وانحرف في كل خطوة من خطواته نتيجة للرغبة في إثبات وجهة نظر سابقة تعبر عما ينبغي أن يكون ، ( مكديوجل ١٩٥٠ ص ٥ ) . وبعبارة أخرى كانت تأملات المفكرين والفلاسفة حول الطبيعة الانسانية فى أغلب الأحيان عمليات تبرير لما كان يريد المفكرون اثبات صحته من آراء وأفكار تتفق مع ظروفيهم ومصالحهم الخاصة فى المجتمع . ولقد تطور التفكير فى القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ،

لانتشار قواعد الطريقة العلمية بوجه عام فأدى ذلك إلى البدء في استخدام هذه الطريقة في كثير من ميادين البحث ، وبدأت العلوم الاجتماعية يستقل بعضها عن بعض كما أن معالمها قد أخذت تتحدد بالشكل الحديث التي هي عليه ، ولكن نقطة البداية في تلك البحوث وخاصة في العلوم السلوكية والطبيعة الإنسانية كانت متأثرة إلى حد كبير بالمسلمات السابقة عن الطبيعة الإنسانية ، بما في ذلك المعتقدات الدينية التي انحدرت من القرون الوسطى وبما احتوته تلك المسلمات من خلافات ومفارقات ومتناقضات في الآراء والاتجاهات . وكان من أثر ذلك أن وجد الباحثون في الطبيعة الإنسانية صعوبة كبرى في التوفيق بين تلك الاتجاهات والآراء والمسلمات المتنوعة الكثيرة العدد .

ولابد أن نتذكر دائما أن القيم والاتجاهات والآراء التي تسود في مجتمع ما تؤثر في الفكر وفي الباحث ، كما تؤثر في رجل الشارع (هويلر ١٩٣٥) ذلك أن الفكر والباحث ، كلاهما من نتاج ثقافة المجتمع الذي يعيشان فيه تماما مثل رجل الشارع . ولكن الباحث العلمي بصفة خاصة مسئول عن أن يجعل تحيزاته وتعبئاته الخاصة بعيدة بقدر الامكان عن التأثير في اتجاهات تفكيره وفي تجاربه وملاحظاته وفي أحكامه . ولكنه على أية حال متأثر دائما بثقافة مجتمعه وبظروفه الخاصة .

ثم كانت نظرية دارون في القرن التاسع عشر . وتعتبر هذه النظرية من العوامل التي تركت أعظم الأثر في توجيه التفكير الإنساني بصفة عامة وفي الموضوعات المتعلقة بأصل الإنسان وسلوكه بصفة خاصة . فقد أدت إلى حركة ثورية في العلوم البيولوجية ، وكان لا بد أن تترك أثرها في تفكير الفلاسفة والمفكرين فيما يخص الطبيعة الإنسانية . وبما هو جدير بالذكر هنا أن كثيرا من المحاورات والمساجلات التي نشأت حول نظرية التطور كان محورها مركز الإنسان بالنسبة للمملكة الحيوانية ، وهل يتميز الإنسان بمركز سام يعلو عن المستوى الحيواني بما له من روح أو ضمير أو عقل أو أنه مجرد حلقة —

وإن تكن أرقى الحلقات — في سلم التطور ، ويتبع هذا أن سلوك الإنسان يمثل مستوى راقياً بالنسبة لسلوك الحيوانات الدنيا ، وأن هذا السلوك لا يفهم إلا إذا قورن بسلوك تلك الحيوانات أو الكائنات . ولم يكن دارون ذاته من الباحثين في علم النفس ولكنه تكلم عن الغرائز عند الحيوانات الدنيا وعند الإنسان ، وكان يرى أن لدى الإنسان ، « بعض الغرائز التي يشترك فيها مع الحيوان مثل المحافظة على الذات ، والحب الجنسي وحب الأم لذريتها ، ونزعة الصغار من الحيوان والإنسان إلى مص اللبن من ثدي الأم » . ( دارون ١٩٠٩ ) .

وقد حاول دارون أن يفسر النزعات الاجتماعية للإنسان على أساس نظريته في الغرائز ، وكان ذلك من وجهة نظره خطوة لازمة لتأييد فكرته عن الاتصال أو الاستمرار التطوري في المملكة الحيوانية ، فاعتبر أن الحياة الاجتماعية تقوم على أساس الغرائز التي تحدد علاقة الإنسان بغيره وهي نزعات غير مكتسبة مثل الاهتمام الأبوي والمساعدة المتبادلة والاهتمام بصحبة الآخرين واللذة في الاجتماع بهم . ويرى دارون أن تلك النزعات كانت في البداية طفرات من النوع الذي يساعد على البقاء وأنها انتقلت إلى الأجيال التالية ودعمت بالانتخاب الطبيعي بعد ذلك . وقد فسر دارون السلوك الخلقى على هذا النحو أيضاً فاعتبر القيم نزعات موروثية .

ونظرية التطور ذات أهمية خاصة في المدخل إلى دراسة السلوك الانساني إذ أنها وضعت الإنسان بما في ذلك أكثر سماته علواً وتعقيداً في المجال الطبيعي . وكان من نتيجة استخدام الأسلوب العلمي في دراسة السلوك الإنساني بشتى صورته أن أصبح ينظر إلى الأخلاق مثلاً على أنها أنماط سلوكية بدلاً من كونها قيماً مجردة ، كما صار التغير أو النمو في القيم الخلقية يفسر على أنه وسيلة وأداة تساعد الإنسان فعلاً في صراعه في سبيل البقاء .

وقد أثرت هذه الاتجاهات في طرق التفكير بصفة عامة ، وفي التوجهات الإنسانية والسلوك الانساني بصفة خاصة . تبدأ بعض رجال العلم

في أواخر القرن التاسع عشر يدرسون سلوك الكائنات الحيوانية ليتبينوا فيها  
البذور الأولى للسمات الإنسانية . ثم مالبت الموقف على يد بعض السلوكيين  
أن تحول ، فأصبح الاتجاه الضمني هو أنه لا يوجد في الإنسان من خصائص  
وسمات إلا ماله مثل في الحيوانات الدنيا . وهكذا اختفت من ميدان الدراسات  
السيكولوجية بعض الموضوعات الهامة التي تميز الإنسان عن الحيوانات الدنيا  
فثلا اختفى موضوع الإدراك والمعرفة بصفة عامة ، وكان لهذا أثره في دراسة  
السلوك الاجتماعي مما أدى إلى تخلف علم النفس الاجتماعي إلى حد ما عن كثير  
من فروع علم النفس الأخرى .

وخلاصة القول في هذا الصدد هي أن اتجاهات الدراسة في الطبيعة  
الإنسانية والسلوك الاجتماعي قد اختلفت صورها وتنوعت طرقها وكان من  
نتيجة ذلك أن تعددت وجهات النظر في علم النفس في أواخر القرن الماضي  
ومطلع القرن الحالي وتبلورت في بداية هذا القرن فأضحت كل وجهة نظر تمثل  
مدرسة في علم النفس محددة المعالم . وكان لكل مدرسة مسلماتها ونظرياتها  
وتجاربها وأتباعها ، وكانت الكتابات السيكولوجية في تلك الفترة تزخر بالمساجلات  
بين تلك النظريات ووجهات النظر ، فهذه « نظرية تركيبيه »<sup>(١)</sup> لتحليل الشعور  
والحالات الشعورية ، وتلك « نظرية وظيفية » تهتم بوظيفة العملية السيكولوجية  
قبل الاهتمام بالتركيب وتعتبر أن التركيب والوظيفة لا يمكن دراستهما إلا من حيث  
العلاقات بينهما . وثالثة « نظرية ترابطية » تفسر السلوك الإنساني على أساس  
الفعل المنعكس مع إدخال التفسيرات العقلية التي تتوسط المثير والاستجابة .  
ونظرية رابعة أطلق عليها « النظرية السلوكية » . وقد هاجمت هذه النظرية  
التفسيرات العقلية واعتبرتها تفسيرات غيبية لا تتفق مع الاتجاه العلمي . وصاحب  
ذلك قيام « نظريات الغرائز » معتمدة على الأساس الفلسفي الذي وضعه روسو .

في القرن الثامن عشر ثم على ما قاله دارون في كتابه « نشوء الإنسان » ، في القرن التاسع عشر . وقد هوجمت تلك النظرية كذلك بشدة وعنف حتى اختفت أو كادت تختفي من ميدان التفسيرات العلمية للسلوك . وقد أسهم الطب النفسي في تطور الدراسات النفسية والسلوكية ، وقد أدى ذلك إلى أن وضع فرويد نظريته في التحليل النفسي وتعتبر من النظريات التي تعتمد على فكرة الغرائز وإن كانت نظرية لها أهميتها وخطرها بحيث احتلت وما زالت تحتل إلى حد كبير مكانة خاصة بها ، إذ لا ينظر إليها على أنها مجرد نظرية من نظريات الغرائز بل توشك أن تكون نظرية مستقلة . ونظرية فرويد لم تخل أيضاً من النقد كما سيأتي الكلام عن ذلك .

وقامت في ألمانيا في نفس الوقت تقريباً نظرية أخرى أثرت في اتجاهات التفكير والبحث السيكولوجي هي نظرية الجشطالت ، وقد استعانت هذه النظرية بمفهوم المجال في الطبيعة في تفسير الطبيعة الإنسانية والسلوك الإنساني وقد وجه إلى هذه النظرية كثير من أوجه النقد أيضاً في جوانب مختلفة وعلى أسس متعددة ، وكان من أبرز ما وجه إليها أنها قد نحت نحواً غيبياً في استخدام نظرية المجال ، وأنها تصف الظواهر السلوكية أكثر مما تفسرها أو تتنبأ بها .

والذي يعنينا في هذا الشأن هو أن كل نظرية من هذه النظريات المختلفة قد تأثرت بالظروف والعالم الاجتماعية التي سادت المجتمع الذي ظهرت فيه ومن أهم تلك المعالم التطور التكنولوجي والثورة الصناعية في الغرب . كما أن هذه النظريات قد اختلفت من حيث المصادر العلمية والنظريات الطبيعية التي اعتمدت عليها ، وكان من أهم هذه المصادر التفكير العلمي بوجه عام والنظريات الميكانيكية ، ونظرية المجال في علم الطبيعة ، و خاصةً نظرية التطور والنظرية العضوية في علم الأحياء ، كما أن هذه النظريات قد استعانت

فى كثير من الأحيان بمفاهيم رياضية اختلفت وتباينت تبعاً لطبيعة النظرية واتجاهات أصحابها . هذا بالإضافة إلى الأسس الفلسفية التى تقوم عليها تلك النظريات .

وأصبحت المشكلة بالنسبة لعلم النفس بصفة عامة وعلم النفس الاجتماعى بصفة خاصة هى التوفيق بين تلك النظريات المختلفة ، والخروج من هذا الخلط من النظريات والمبادئ باتجاهات موحدة ونظريات عامة إذ لا ريب فى أن تعدد النظريات وتباينها وكثرة القواعد والقوانين التى تفسر موضوعاً دراسياً واحداً واختلافها ، من العوامل المعطلة لتقدم الدراسة فى ذلك الموضوع . والواقع هو أن هذا التنوع فى النظريات والاختلاف فى القواعد والقوانين سبب من أسباب التخلف فى تطور العلوم الاجتماعية ، إذ الملاحظ هو أن تقدم الدراسة والبحث فى موضوع ما يودى إلى اختفاء ظاهرة التفاوت الكبير فى النظريات والقوانين ، وفى هذا يقول كرتش : إن العلوم الأخرى تبينت أن البحث العلمى يتقدم فى كثير من الحالات بدرجة تتناسب تقريباً مع عملية توحيد المبادئ التى يقوم عليها العلم ، ( كرتش ١٩٤٩ — ١٩٥٠ ص ٦٨ ) . ثم يدل بعد ذلك على هذا القول بعلم الطبيعة فيقول ص ٦٨ ، باختفاء ( الفواصل بين ) ميادين علم الطبيعة بدأ علم الطبيعة فى الظهور ، . وإزاء هذا الموقف المعقد كان لزاماً علينا أن نفحص أهم النظريات السيكولوجية التى أثرت فى تفسير السلوك بصفة عامة والسلوك الاجتماعى بصفة خاصة فى العصر الحديث . وسوف نعرض فى الفصلين الثانى والثالث عدداً من النظريات السيكولوجية بقصد نقدها وتقويمها توطئة للخروج من هذا بوجهة نظر تقوم عليها دراستنا لظواهر السلوك الاجتماعى . وسنبداً بعرض نظرية الغرائز لويليم مكدوجل ونظرية فرويد فى التحليل النفسى .

## الفصل الثاني

### مكدوجل وفرويد — تحليل وتقويم

على الرغم مما بين نظرتي ولیم مكدوجل وسيجمند فرويد من تباين وخلاف كبيرين في مفهوم الطبيعة الإنسانية وتفسير السلوك الاجتماعي، إلا أنهما يلتقيان — كما سيتضح في نهاية هذا الفصل — عند تفسير السلوك عموماً على أساس غريزي فطري وسوف نعرض أولاً لنظرية مكدوجل ثم لنظرية فرويد.

### مكدوجل ( ١٨٧١ — ١٩٣٨ )

ولد مكدوجل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وقد شهد هذا العصر مناقشات ومساجلات عنيفة على أثر ظهور كتابي دارون « أصل الأنواع » ، « نشوء الإنسان » . ويتميز هذا العصر بانتشار الاتجاه العلمي والطريقة العلمية ، إذ بدأت هذه الطريقة في التفكير تغزو ميادين الدراسات الاجتماعية . وفي القرن التاسع عشر كانت الثورة الصناعية والتكنولوجية وكانت الحركة الاستعمارية على أشدها . وقد بدأ مكدوجل دراسته في العلوم البيولوجية والأحياء ، ثم انتقل منها إلى دراسة علم الانثروبولوجي ثم تخصص في علم النفس ابتداء من مطلع القرن الحالي .

وكان طبعياً أن يتأثر مكدوجل بالتراث الثقافي للعصر الذي عاش فيه وبالاتجاهات العلمية والاجتماعية والصناعية التي سادت ذلك العصر . فليس غريباً

أن نجد أن تفسيراته للظواهر النفسية قد تأثرت بأوضاع عصره كما سيتضح هذا من عرض نظريته .

ومكدوجل عالم له مكانة خاصة في علم النفس الاجتماعي ويعتبر أحد الرواد في هذا الميدان من ميادين علم النفس . وذلك لأنه منذ عصر أرسطو حتى أواخر القرن التاسع عشر استمر علم النفس كعلم يستهدف دراسة عقلية الأفراد . أما مشكلات التفاعل بين الأفراد والعلاقات بينهم فكانت تخص الباحث في التاريخ أو الأخلاق أو الشرع . وفي القرن الثامن عشر والتاسع عشر بصفة خاصة كانت هذه المشكلات من اختصاص الباحثين في الاقتصاد السياسي ( جاردنر مورفي ١٩٥١ ص ٤٠٢ ) .

وقد أسلفنا أن المفكرين من أمثال أفلاطون وأرسطو وهوبز وبنثام وروسو وضعوا أفكارهم عن المجتمع على أساس نظرياتهم عن الأفراد ( وإن كانت في الواقع مشتقة من الظروف الاجتماعية التي عاشوا فيها كما تبيننا ) . ولم ينشأ علم النفس الاجتماعي حقيقة بهذه التسمية حتى قارب القرن التاسع عشر نهايته ( جاردنر مورفي ١٩٥١ ص ٤٠٢ ) .

وفي سنة ١٩٠٧ ظهر كتاب مكدوجل « مقدمة لعلم النفس الاجتماعي » وقوبل ذلك الكتاب بحماس شديد من كثير من رجال علم النفس . وعلى أثر ذلك ظهرت الكتب في هذا الميدان وأخذ أساتذة علم النفس في تدريس موضوعات علم النفس الاجتماعي في الجامعات . وهكذا ظهر علم النفس الاجتماعي كفرع من فروع علم النفس بعد أن كانت دراسته قبلاً مقصورة على رجال علم الاجتماع ، كذلك رجب به الباحثون في العلوم الاجتماعية بعد سنوات باعتبار أنه الموضوع الذي كانوا يحتاجون إليه ( وودورث ١٩٤٨ ص ٢٢٢ - ٢٢٣ ) ،

وهذا يفسر لنا على الأقل جانباً من قيمة مكدوجل التاريخية بالنسبة لعلم النفس الاجتماعي<sup>(١)</sup>.

ونستطيع أن نلخص أهم العوامل الاجتماعية التي أثرت في تفكير مكدوجل في أنه عاش في عصر التصنيع والثورة العلمية وكانت النظرة العلمية في ذلك العصر لا تزال نظرة ميكانيكية تحليلية تدعو إلى فهم الطبيعة أو أي ظاهرة من ظواهرها على أساس البحث عن عناصرها الأولية ومعرفة ما بينها من قوى تجاذب وتنافر وكان لدراسة الطبيعة والبيولوجي والأنثروبولوجي أثرها في توجيهه نحو دراسة علم النفس وتكييف اتجاهاته ومبادئه فيه.

وكان لنظرية دارون بطبيعة الحال أثرها في ربط الإنسان بسلسلة نشوء الحيوانات حيث جعلت مكانه في أعلى سلم التطور. وقد وجهت هذه النظرية كثيراً من رجال علم النفس ومن بينهم مكدوجل إلى دراسة سلوك الحيوانات الدنيا لإلقاء الضوء على سلوك الإنسان. وقد تأثر مكدوجل أيضاً بالطابع الاستعماري لبريطانيا إلى درجة أنه عندما سافر إلى أمريكا بعد ١٩٢٠ واستوطنها لم ينس — كما يقول (بورنج ١٩٥٠ ص ٤٦٣) — أنه انجليزي الجنسية يعيش في المستعمرات البريطانية. وتبدو نظريته الرجعية في إيمانه بتفوق العنصر النوردي. وبالإضافة إلى هذا نجد مكدوجل وإن كان قد أعرب عن عدم رضاه بعلم النفس القائم على التأمل الباطني فإنه في الوقت ذاته قد تأثر بذلك الاتجاه واعتبر التأمل الباطني وسيلة وأداة صالحة لدراسة علم النفس تسير جنباً إلى جنب مع دراسة موضوعية قوامها الملاحظة. ومعنى هذا أن مكدوجل برغم اتجاهه العلمي لم

---

(١) ظهرت بعض الكتب في علم النفس الاجتماعي قبل أن يكتب مكدوجل كتابه ولكنها لم تحدث نفس الأثر الذي أحدثه مكدوجل. ومن تلك الكتب

1 Tarde, G., Les lois de l'imitation 1890

2 Le Bon, G., The Crowd 1895.

يستطع أن يتخلص تماماً من التفكير الغيبي الذي كان يشكل جزءاً هاماً من التراث الثقافي الذي انحدر من الماضي . ويعتقد مكدوجل أن التأمل الباطني لا يصبح أن يكون الأداة الوحيدة لدراسة علم النفس لأنه وإن يكن صالحاً لدراسة الناحية الفكرية فإنه غير مناسب لدراسة الناحيتين الانفعالية والنزوعية . وفي هذا يقول : « العمليات المعرفية أو الفكرية ... تعطينا ميداناً غنياً ومنوعاً لمحتويات الشعور تصلح للتمييز والتحليل عن طريق التأمل الباطني . ولكن إذا قورنت هذه المحتويات بالشعور الانفعالي والنزوعي وجد أن هذين لا يشتملان إلا على نسبة ضئيلة من التنوع في محتوياتهما . وهذه النسبة الضئيلة شديدة الغموض وتمتع على التأمل الباطني ، ( مكدوجل ١٩٥٠ ص ٦ ) .

وهكذا يتضح لنا أن مكدوجل قد تأرجح بين عوامل مختلفة سادت عصره وأثرت في تفكيره واتجاهاته وجعلته يحاول الخروج عن الاتجاهات القديمة ولكته بقي مع ذلك مقيداً ، فلم يستطع أن يتحرر تحرراً تاماً ، وسوف نستعرض فيما يلي أهم معالم نظريته ومغزاها بالنسبة للسلوك الاجتماعي بإيجاز .

كان هدف مكدوجل من صياغة نظريته هو أن يصل إلى الأسس الأولى أو المحركات الأولية للسلوك ، إذ كان يستهدف الوصول إلى الرغبات والغايات الأولية للإنسان . وكان يرى أن بعض تلك الرغبات والغايات مشترك بين الإنسان والحيوان مثل الجوع والرغبة الجنسية . ولذا فقد استعان بدراسة السلوك عند الحيوان في فهم النزعات الأولى للإنسان ، وذلك تمشياً مع نظرية التطور التي لا تضع حداً فاصلاً بين الطبيعة الإنسانية والطبيعة الحيوانية وهو يقول : « إن الدليل على أن الأساس الفطري للعقل البشري <sup>(١)</sup> يتكون من

---

(١) مكدوجل يرى أن وظيفة علم النفس هي دراسة العقل .

بمجموع النزعات الفطرية ذات الخصائص الثابتة يشتق من علم النفس المقارن ، (مكدوجل ١٩٥٠ ص ١٨) ، وهو يضيف إلى هذا أن تلك النزعات الفطرية توجد بدرجات متفاوتة من حيث الشدة في جميع السلالات البشرية في العالم وأنه من الممكن أن نجدها جميعاً أو نجد على الأقل بذورها الأولى في الحيوانات الراقية وأن هذا يؤدي إلى وصل الشقة بين الإنسان وعلم الحيوان في سلسلة التطور .

ويقسم مكدوجل تلك النزعات الفطرية إلى قسمين :

١ - نزعات خاصة هي الغرائز . ٢ - نزعات عامة أو غير محددة تتكون من تركيب العقل وطبيعة العمليات العقلية عندما يعمل العقل وتبلغ العمليات العقلية درجة معينة من التعقيد في سلم التطور .

ولما كانت نظرية الغرائز هي الجانب الأساسي عند مكدوجل فسنكتفي هنا بعرضها ومناقشتها<sup>(١)</sup>

قسم مكدوجل الغرائز أو النزعات الفطرية الخاصة إلى ١٢ غريزة في بادىء الأمر وتلك الغرائز هي :

- ١ - البحث عن الطعام ( عند الجوع ) . ٢ - التقزز ، أى النفور من أشياء معينة . ٣ - الرغبة في الاستطلاع . ٤ - الهرب ( نتيجة الخوف ) . ٥ - المقاتلة ( عند الغضب ) . ٦ - الجنسية . ٧ - الوالدية ( أو الأمومة ) .

---

(١) من الممكن الرجوع الى كتاب « مقدمة في علم النفس الاجتماعى » لدراسة

النزعات الفطرية العامة وبخاصة الفصل الرابع .

٨ - التجمع ( أى الرغبة فى الاجتماع مع أفراد آخرين ) . ٩ - السيطرة ( الرغبة فى تأكيد الذات بالنسبة للآخرين ) . ١٠ - الخنوع ( قبول الخضوع للغير ) . ١١ - الحل والتركيب ( التعامل مع الأشياء ) . ١٢ - الملكية ( جمع الأشياء وتملكها ) .

ثم أضاف إلى هذه الغرائز فيما بعد غريزة الضحك والبكاء والنوم وتحاشى المتاعب وغريزة الهجرة وإن كانت الأخيرة غير مؤكدة . والغريزة عند مكدوجل : استعداد سيكوفيزيقي وراثي أو فطري بعمل صاحبه يدرك وينتبه لأشياء من نوع معين ، ويعانى خبرة انفعالية من نوع خاص عند إدراك هذه الأشياء ، ويسلك نحوها مسلكاً خاصاً أو على الأقل يحس بنزعة نحو هذا السلوك . ( مكدوجل ١٩٥٠ ص ٥٠ ) .

ومعنى هذا أن كل غريزة لها مجال خاص فى ميدان السلوك تعمل له حالتها الطبيعية البدائية الأولى مستقلة عن غيرها من الغرائز إذ أن لها جانبها الإدراكي الذى يستثار بمثيرات خارجية ، ولها انفعالها المصاحب كما أن لها جانباً سلوكياً أو نزوعياً محدداً ، وكل غريزة تتجه نحو تحقيق غاية أو غرض وأن هذه الأغراض تلتقى عند غرض عام هو حفظ الفرد وحفظ النوع ، ولهذا السبب فإن نظرية مكدوجل تسمى النظرية الغرضية وسيكولوجيته تسمى السيكلولوجية الغرضية (Hormic Psychology) إلا أن مكدوجل بين بوضوح أن السلوك الإنسانى قلما يحدث بصورته الأولى البدائية وخاصة بعد مرحلة الرضاعة والطفولة الأولى ، وأن السلوك قد يكون نتيجة امتزاج أكثر من غريزة استثيرت معاً فى وقت واحد وقد يكون نتيجة اتحاد الغرائز وتكوين العواطف ، كما بين أن الجانبين الإدراكي والنزوعي بتعدلان نتيجة للخبرة والنمو ، وذلك بأن تفقد بعض المثيرات الأولى قدرتها على استثارة الغريزة وتكتسب مثيرات جديدة

القدرة على استثارة الغريزة ، كما أن النزوع يتعدل بالخبرة والتعلم . ولكن هذا لا يعنى أن مكدوجل يقول إن الغريزة تتغير نتيجة الخبرة لأن الجانب الانفعالى وهو لب الغريزة وجوهرها يظل فى رأيه على حاله دون تغيير . ويرى مكدوجل أن السلوك الإنسانى كله فى أى مرحلة من مراحلها يرجع إلى الغرائز ، وهو يؤكد هذا بوضوح إذ يقول : « إن الغرائز هى المحركات الأساسية للنشاط الإنسانى كله سواء أ كان هذا بطريق مباشر أو غير مباشر . . فالغرائز تحدد الغاية من كافة ألوان النشاط ، وهى التى تعطى الطاقة الدافعة للسلوك . . وليس الجهاز العقلى المعقد إلا كثر العقول نمواً . . إلا الأداة التى تفضى بتلك النزعات إلى تحقيق إشباعها » ( مكدوجل ١٩٥٠ ص ٤٤ ) .

ومن هذانرى مكدوجل يقول إن الجانب الإدراكى المتصل بالمثير الخارجى وإن الجانب السلوكى قابلان للتعديل نتيجة لخبرات الحياة ، وإن مدى التعديل يتوقف على الذكاء ، وبعبارة أخرى إن التعلم عند مكدوجل هو تعديل فى هذين المظهرين فى حين أن الجانب الانفعالى ثابت لا يتعدل .

وقد أسلفنا القول فى أن هناك طريقة أخرى لتعديل السلوك من مستواه البدائى ونعنى بذلك تكوين العواطف . وتكوين العاطفة يتم نتيجة لاستثارة عدد من الغرائز فى موقف معين حول موضوع ما مع تكرار هذا الموقف عدة مرات ، وينتج عن هذا أن يصبح الموضوع فى ذاته قادراً على استثارة تلك المجموعة من الغرائز معاً ، حتى ولو بدون التأثير المباشر للموضوع ، بل بمجرد ذكر اسمه أو الإشارة إليه بطريقة ما ، وبهذا الأسلوب استطاع مكدوجل أن يفسر تكوين الوعي بالذات ، وتكامل الشخصية على أنه تجمع العواطف حول عاطفة اعتبار الذات .

وفي ضوء ما تقدم نستطيع أن نفهم مادية السلوك الاجتماعي عند مكدوجل ، فالسلوك الاجتماعي في نظره لا يقوم على أساس غريزة اجتماعية واحدة وإنما قوامه الولاء والاهتمام الناتجان عن تجمع الغرائز واتحادها في عواطف ، وغريزة التجمع في ذاتها ليست أساساً للسلوك الاجتماعي لأن كل ما تعماه هذه الغريزة في هذا المجال هي أنها تقرب الأفراد وتضمهم معاً في جماعات . ولكن الحياة في نطاق الجماعة هي التي توفر المواقف لاستثارة الغرائز حول موضوعاتها الاجتماعية وبذا تتكون العواطف الاجتماعية التي تسهم كل الغرائز في تكوينها ( وودورث ١٩٤٨ ص ٢٢٢ ) .

### المنهج الذي قامت عليه النظرية

ذكرنا في المقدمة أن مكدوجل قد تأثر بالاتجاه العلمي الذي ساد العصر الذي عاش فيه وكانت الصفة الغالبة عليه هي الصفة التحليلية . وغنى عن البيان أن مكدوجل لم ير الغريزة ولكنه استنتج وجودها في مشاهداته للسلوك في المملكة الحيوانية بصفة عامة وفي الإنسان بصفة خاصة . وهو يقول إن السلوك في الحياة العادية قلما يوجد في حالته الفطرية البدائية ، ومن ثم فقد كان عليه أن يصل بدراسة أنماط السلوك المختلفة إلى معرفة الدوافع الأولية . فإذا استعرنا تعبيراً من علم الكيمياء قلنا إنه كان عليه أن يصل إلى العناصر الأولية التي يتكون منها السلوك المعقد ، تلك العناصر التي يمكن تحليل السلوك إليها في حين أنها هي ذاتها لا تقبل التحليل إلى مكونات أبسط منها .

نظر « مكدوجل » إذن إلى أنماط السلوك المختلفة وحاول تحليلها إلى أبسط مكوناتها وخرج بقائمه عن الغرائز . ولما وجد أن تلك القائمة تعجز عن تفسير بعض أنماط السلوك أضاف إليها مجموعة أخرى كما أسلفنا . وكانت الخطوة المنطقية التالية في نظريته ، هي بحث الوسائل التي يتعدل

بها السلوك ، سواء بالنسبة لكل غريزة على حدة أو بالنسبة لتجمع الغرائز ، أو اتحادها في شكل عواطف ، ومنها العواطف التي تقوم عليها الحياة الاجتماعية أو السلوك الاجتماعي .

### نقويم نظرية مكندوجل

نظرية « مكندوجل » من الناحية التاريخية نظرية ذات أهمية خاصة ، فقد كانت من العوامل التي أضعفت الاتجاه العقلي البحث في تفسير الحياة النفسية وحاولت القضاء عليه وإن يكن صاحبها « مكندوجل » لم يتحرر من ذلك الاتجاه ، كما ذكرنا قبلاً . وبالرغم من أن النظرية كانت من العوامل التي ساعدت على الاتجاه إلى النظرة الموضوعية في السلوك ، إلا أن « مكندوجل » نفسه لم يستطع - كما سنأتي القول - التحرر تماماً من الاتجاهات العقلية والغيبية في تفسيره وكان اثر « مكندوجل » قويا في تدعيم الاتجاه نحو دراسة السلوك الاجتماعي ، وجعل علم النفس الاجتماعي فرعاً هاماً له كيان خاص ومقومات معينة بين فروع علم النفس الأخرى .

ومع ذلك فائناً نجد أن في نظرية « مكندوجل » كثيراً من العيوب التي تتنافى مع الاتجاه العلمي ، والنظرة العلمية التي حاول « مكندوجل » اتباعها في صياغة نظريته ، ونجمل أهم تلك العيوب فيما يلي :

ان الاعتماد على الفطرة في تفسير السلوك يتنافى مع فكرة التغير أو التعديل أو التطوير . لأن جعل السبب أو المحرك للسلوك فطري معناه وضع هذه السبب بعيداً عن متناول البحث العلمي الذي يستهدف التغير والتعديل والتطوير . « فكندوجل » يعتبر أن الانفعال وهو لب الغريزة وجوهرها ثابت لا يتغير . ومعنى هذا أن كل ما يتكلم عنه من إمكانيات التعديل والتغير في السلوك يصبح تعديلاً ثانوياً أو سطحياً . ومن الصعب إزاء هذا أن نتصور أن « مكندوجل » كان يأمل بدراسته في تعديل السلوك الإنساني ، أو الطبيعة

الإنسانية ، أو المجتمع الإنساني ، أن يحدث تعديلاً ذا بال . وليس من المغالاة في نظرنا أن نفرق بين هذا الاتجاه في إحداث التغييرات ، وبين نظريته الاستعمارية وإيمانه بالتفوق العنصري مما أشرنا إليه .

وهناك جانب آخر يتعلق بالاعتماد في تفسير السلوك على الفطرة وخصائصه :  
ان القول بان الانفعال ثابت لا يتعدل معناه بحسب المنطق العلمى ان الانفعال عديم التأثير بالنسبة للظاهرة السلوكية التى تقوم ببحثها ، وبالذات من حيث تعديلها ، فى حين ان العلم الحديث يؤمن بان الكون كله فى تغير مستمر . فالمنهج العلمى بما فيه من قواعد ونظريات وقوانين يعالج متغيرات وعلاقات بين متغيرات ، وبدون هذه المتغيرات يقف البحث العلمى . فالبحث العلمى قوامه الكشف عن تأثير عوامل معينة فى غيرها من العوامل فى ظروف خاصة وعلى مدى زمنى معين . فاذا افترضنا وجود عامل غير قابل للتغير ، فإن هذا معناه أن هذا العامل لا يتأثر بالظروف المحيطة به ، وبالتالي فإنه يصبح عديم القيمة من الناحية العلمية لأنه لا يمكن أن يدرس دراسة علمية ( وإن صح أن يكون مجالاً لدراسة فلسفية من نوع معين ) ، ومن ثم فإننا لا نغالى إذا قلنا إن نظرية « مكدوجل » فى هذا الجانب من جوانبها لا تعتبر نظرية علمية .

هذا بالإضافة إلى أن تفسير « مكدوجل » للسلوك على أساس الفرائز الفطرية تفسير غيبى . فمكدوجل ، لم يصنع شيئاً سوى أنه نظر إلى السلوك ووصفه . ثم أتبع الوصف بالتقسيم أو التصنيف taxonomy ووضع كل الأنماط المتماثلة فى نظره فى قسم مستقل ، ثم أعطى لكل صنف اسم غريزة ما . فمثلاً وضع أنماطاً سلوكية تحت عنوان البحث عن الطعام ، وأخرى تحت عنوان حب الاستطلاع ، وثالثة تحت عنوان المقاتلة وهكذا . . . وانتقل من هذا إلى اعتبار أن الاسم الذى وضعه سبب

ومحرك لهذا السلوك أو ذاك . والسؤال المنطقي الذي يسأل هنا هو : ما دليل « مكدوجل » على وجود غريزة للبحث عن الطعام مثلاً ؟ وجوابه على هذا بطبيعة الحال هو أنه عند ما ينقطع الكائن الحي عن الطعام مدة معينة فإنه يبحث عن الطعام . ولكننا لا نستطيع أن نسلم بأن هذا القول فيه إثبات لوجود الغريزة . لأننا إذا سألنا : وكيف تفسر بحث الكائن عن الطعام ؟ فإنه يقول بحسب نظريته : إن لدى الكائن غريزة البحث عن الطعام . أى أننا بحسب هذا التفسير ندور في دائرة مقفلة ، فهو منطق دائري : فإذا استعرنا التعبير الرياضي فإننا نجد « مكدوجل » يحل معادلة ذات متغيرين بدلالة المتغيرين ذاتهما ، وهذا أمر مستحيل .

والواقع أن الاتجاه إلى اعتبار أن الاسم الذي نطلقه على ظاهرة ما ، هو نفسه سبب حدوث هذه الظاهرة ، أو هو الدافع إليها ، هو اتجاه يتردى فيه كثير من المفكرين ، برغم ما قد يبدو فيه من سذاجة . وهو اتجاه بدائي يغلب على التفسيرات في المراحل الأولى للتفكير الإنساني في مختلف الميادين ، وهو إرث من المرحلة الحيوية (animistic) التي مربها الإنسان واعتبر فيها كل ظاهرة في الطبيعة مستقلة عن غيرها من الظواهر ، وأنها تفسر نفسها بنفسها ، فالرعد قوة أو روح ، والمطر أو السيول كذلك قوة أو روح . ولذا نجد أن أجدادنا الأوائل قد عبدوا تلك القوى وألهوها . ونحن لا نقول إن « مكدوجل » قال هذا ، ولكنه في تفسيره لم يخرج كثيراً عن هذا الاتجاه ، إذ اعتبر أن الغريزة قائمة بذاتها وبالفطرة ، وأنها تفسر نفسها بنفسها . وغاية ما في الأمر أن التفسير الحيوي قد اختفى عنده وراء الاسم أو الكلمة ، وأصبحت كلمة الغريزة سبباً للسلوك . وهكذا نجد أنفسنا أمام ظاهرة « تجسيم الكلمة » (reification) ونعني بذلك أننا في كثير من الأحيان نسلم بوجود شيء ما إذا وجدت كلمة ترمز إلى

هذا الشيء ، بل إننا في بعض الأحيان نجد من الصعب أن نتصور وجود ظاهرة ما ، إذا لم يكن لدينا كلمة معينة ترمز إلى تلك الظاهرة ، فلا غرابة أن يقال إن للكلمات سحراً . فالكلمة رمز يؤدي إلى الحركة وإلى العمل والنشاط ، ونحن لا نلاحظ قوة الكلمة وتأثيرها ، لأننا قد تعودنا عليها ، ولكننا نجد أن المشعوذين مثلاً يعتمدون إلى استخدام كلمات معينة للتأثير على السذج ، كما نجد أن كثيراً من الكلمات المشحونة بالانفعال تؤثر فيمن يسمعا تأثيراً يكاد يوحى بأن مجرد ذكر الكلمة يعنى استحضار الشيء الذي ترمز إليه ، وخاصة إذا كان هذا الشيء مخيفاً أو خطراً . فكثير من البسطاء لا يهتملون سماع كلمة مخيفة مثل السرطان أو الثعبان أو العقرب ، ويقولون أحياناً : بعيد عن البيت وأصحابه ، أو يلومون من يذكر هذه الكلمات بقولهم : « أذكر خيراً ، بدلاً من ذكر هذه الأشياء المزعجة . » وعند ما يشيرون إلى هذه الأشياء يقولون مثلاً : « الذي لا يسمى » ، هذا بالإضافة إلى أن كثرة استخدام كلمة ما وتكرارها بقصد التعبير عن حقيقة أو ظاهرة — حتى وإن كانت خرافية — كثيراً ما يؤدي إلى استقرار هذه الكلمة عند الناس وكأنها في ذاتها حقيقة واقعة يصبح من الصعب التخلص منها أو عما ترمز إليه . وقد وجدنا بالنسبة للغريزة أن كثيراً ممن يستمعون إلى الحجج التي تنقدها يتساءلون : هل معنى هذا أنه لا توجد غرائز ؟ والسؤال على هذا النحو يشير إلى مقاومة السائل للأفكار الجديدة ، وإلى قوة تأثير كلمة الغريزة على إدراكه وتصوره . وليست المسألة في الواقع مسألة وجود الغريزة أو عدم وجودها ، وإنما السؤال الحقيقي في هذا الصدد : ما هي وظيفة كلمة « غريزة » كتفسير علمي لظاهرة طبيعية هي ظاهرة السلوك ؟ هل تفيد في التفسير وفي التنبؤ وفي التحكم في تلك الظاهرة وفي توسيع آفاق البحث . لقد تبينا أن كلمة غريزة لا تفعل أكثر من أن ترمز إلى الظاهرة كما هي بشكل وصفي لا يعنى شيئاً في دراسة الظاهرة أو في فهم العوامل التي تؤثر فيها . والواقع أن الباحثين في

ميدان العلوم عامة ، والعلوم الاجتماعية خاصة ، كثيراً ما يقعون في نفس الخطأ ، إذ أنهم ليسوا معصومين من ذلك ، فإنهم كغيرهم من أفراد المجتمع يتأثرون بالعوامل الثقافية التي تسود مجتمعهم بما في ذلك سحر الكلمات وقوة تجسيمها .

وما يجدر ذكره هنا أن أهم جوانب نظرية « مكدوجل » تظهر عند ما يحاول تفسير ما يطرأ على السلوك من تغير وتعديل ، سواء في الجانب الإدراكي والنزوعي للغريزة ، أو تكوين العواطف ، والسبب في هذا أنه في هذه الحالة يتكلم عن متغيرات وظروف التغير وشروطه . ولكن نظريته لم تتم وتتطور لارتباطها بفكرة ثبات الانفعال ، وهو لب الغريزة . وهكذا تحول الباحثون عن هذه النظرية وعن أمثالها من النظريات التي تعتمد على الطبيعة والفطرة في تفسير السلوك<sup>(١)</sup> .

ومن الاعتراضات الفلسفية التي توجه ضد نظرية الغرائز أن « مكدوجل » عرف الغريزة بأنها استعداد سيكوفيزيقي ، أي أنه في هذا التعريف جمع بين الجانبين النفسي والمادي في تعريف كلمة الغريزة ، وهو اتجاه مشتق من الفلسفة الثنائية ، ومعنى هذا أن « مكدوجل » في تعريفه للغريزة قد تعرض لمشكلات التفاعل بين الحقيقة المادية والحقيقة غير المادية ، أي العقلية والروحية . وتلك إحدى المشكلات القديمة في تاريخ الفلسفات الثنائية ، وقد تعرض لها « مكدوجل » في تعريفه دون أن يعطينا حلاً لها أو مخرجاً منها ، ودون أن يكون لها قيمة وظيفية . ومن الواضح أنه متأثر في هذا بالتراث

---

(١) لقد تأثر كثير من الباحثين بالنقد الذي وجه إلى نظريات الغرائز فتحولوا عنها ، ولكنهم استعاضوا عنها بمفاهيم ينطبق عليها نفس النقد السابق ، مثل الدوافع مثلاً ، وهذا لا يعنى أنهم يختلفون عن التفسير الغريزي .

الثقافى الفكرى القديم ، وهذا أمر لا يتمشى مع المنهج العلمى الذى لا يتعامل إلا مع المحسوسات ..

ومن أوجه النقد التى توجه إلى «مكدوجل» ، كذلك صفة الغرضية فى السلوك الغريزى ، وذلك لأن الغرض الذى قد تثبته فى سلوك ما ، ينبغى أن يكون هو فى ذاته موضع تساؤل وبحث . ومعنى هذا هو أنه يتعين على الباحث أن يتساءل عن معنى هذا الغرض فى ضوء العوامل المحددة للسلوك ، ويكشف عن أصله ويستقصى نشأته ونموه . أما وصف السلوك بأنه غرضى (بشكل نهائى) فإنما يجعله بهذه الصفة فوق مستوى البحث والتجريب . ومن ثم تخرج النظرية عن نطاق التفكير العلمى ، وجدير بالذكر أن التفكير الغائى من خصائص الإنسان البدائى الذى يسقط ما يعتقد فى نفسه على ما يشاهده من مظاهر طبيعية دون وعى بمصدر إحساسه وبالعوامل التى أدت إلى هذا الإحساس ونموه أو إدراك للفروق القائمة بين صفاته هو ، وصفات ما يشاهده من ظواهر وأشياء .

ولعل أهم نقد أدى إلى زعزعة الثقة فى نظريات الفرائز بصفة عامة ، وفى نظرية «مكدوجل» بصفة خاصة ، هو ذلك النقد الذى وجه إليها من ميدان علم الاجتماع والأنثروبولوجى بشكل خاص . ومنزى هذا النقد هو أن رفرز مثلاً قد وجد أن سكان جزر «مورى» فى مضائق «تورز» لا يهتمون بالنسب الأبوى للأطفال مما يتنافى مع غريزة الوالدية ، فالتبنى بين هؤلاء الناس شائع ولا يعرف الأطفال نسبهم الحقيقى (هـ . رفرز ١٩٤٤) وقد وجد الباحث نفسه أيضاً أن الآباء فى هذه الجزر قد يعمدون إلى قتل أطفالهم الجدد إذا كان عندهم عدد كبير من نفس الجنس (سرجنت ١٩٤٤ ص ١١٥) هذا بالإضافة إلى ما وجدته رالف لتون من أن إحدى قبائل جزيرة مدغشقر لديها عادة غريبة ، وهى

أنه إذا تزوجت امرأة مطلقة فإن زوجها الأول يأخذ الأطفال الثلاثة الأول الذين تنجبهم الأم من زوجها الجديد ويحتضنهم ويعاملهم على أنهم أطفاله هو ( نفس المرجع والصفحة ) . كذلك وجدت مرجريت ميد أن الإباء لا الأمهات في قبيلة ما نسي في غينيا الجديدة هم الذين يقومون بحضانة وتربية الأطفال ، وهي تقول في هذا الشأن إن الأولاد وليس البنات هم الذين رحبوا بالعرائس التي أهدتها إليهم ، وهذه الأمثلة تهدم القول بوجود غريزة الوالدية على النحو الذي صورته مكدوجل .

أما القول بغريزة المقاتلة فقد انتقد أيضاً ، فإن « بواس » قد وجد أن الخصومة لا تحسم عند قبائل كوكيوتل ( من الهنود الحمر ، في كندا على المحيط الهادى ) بالاشتباكات أو المعارك البدنية ، وإنما تحسم بعقد حفل يتبارى فيه الخصمان بالتنازل عن ممتلكاتهما ، والشخص الذي يتنازل عن قدر أكبر يعتبر هو الفائز في الخصومة .

وهكذا تتنوع أنماط السلوك في الثقافات المختلفة ، ففي بعض المجتمعات نجد أن التملك مثلاً يصل إلى أقصاه ، فكل حجر وكل حفرة ماء تدخل في نطاق الملك الخاص في حين أن مجتمعات أخرى تسود الملكية العامة فيها كل شيء تقريباً فيما عدا أدوات الزينة والأدوات الخاصة ( سرجنت ص ١١٦ ) .

ومن كل هذا يبدو اذن أن مفهوم الغريزة بالصورة التي وضعها «مكدوجل» وأكد فيها أهمية الثبات النسبى للسلوك تفسير لا يساعد على فهم الظواهر السلوكية . وتتضح مما سبق ضرورة ملحة وهي أخذ المجتمع وثقافته في الاعتبار إذا أردنا أن نفهم مغزى هذه الأنماط السلوكية ونشأتها وطرق تعديلها .

## نظرية فرويد

نظرية « فرويد » ليست في ذاتها نظرية خالصة في علم النفس الاجتماعي ، ولكنها نظرية في الطب النفسي بالمعنى العام لهذا الاصطلاح ، سواء من حيث نشأتها التاريخية ، أو من حيث اتجاهاتها وأهدافها ، فهي نظرية علاجية تستهدف عن طريق التحليل النفسي علاج الحالات العصائية ، ومع ذلك فهي نظرية ذات مغزى هام بالنسبة لمفاهيم علم النفس الاجتماعي ، كما سنوضح ذلك .

العوامل الثقافية التي أثرت في تفكير فرويد (١٨٥٦ - ١٩٣٩)

نشأ « فرويد » في نفس العصر الذي نشأ فيه « مكدوجل » ، وقد ألحنا إلى بعض خصائص ذلك العصر عند الحديث عن « مكدوجل » . وقد انبهر « فرويد » من أسرة يهودية في قرية فريبورج (مورافيا - تشيكوسلوفاكيا حالياً) . وكان أبوه قد تزوج للمرة الثانية من فتاة تصغره في السن كثيراً وهي التي أنجبت « فرويد » . وقد كان أبوه رجلاً متحرراً الفكر بالنسبة لمجتمعه ، وكان يمتلك مصنعاً صغيراً للنسيج يدير للأسرة حياة رخية . ولكن الأمور لم تستمر على مثالها من الرخاء ، فقد بدأت مصانع النسيج الآلية الكبرى تخرج إنتاجاً ضخماً ورخيصاً نسبياً ، مما أدى إلى زعزعة مكانته الاقتصادية تدريجياً ، حتى اضطر إلى التخلي عن مصنعه نهائياً وهاجر إلى النمسا . وكانت المرحلة التي تعرضت فيها الأسرة لارتباك اللائمة الاقتصادية من العوامل التي أثرت في سعادة الجو

الأسري . وقد أخذت الأيام تباعد بين الأب وبين زوجته في النظرة إلى الحياة للفتاوت في السن مما أدى إلى ارتباط الزوجة بالابن « سجمند فرويد » ارتباطاً

كان له أثره في شخصيته فيما بعد ، وكذلك في تكوينه لنظريته من حيث علاقة الطفل بوالديه وهي من الجوانب الهامة في نظرية « فرويد » . فتاريخ طفولة « سigmund فرويد » ، يمثل ارتباطاً قوياً بين الابن وأمه التي كانت تحبه حباً جماً ، وتميزه عن بقية إخوته ، وكانت بمثابة ملجأ يلوذ به في خلافاته الكبيرة مع والده . وقد ذكر « فرويد » أنه كان يحس بالتنافس المستمر بينه وبين أبيه .

وقد انتقل « سigmund فرويد » مع أسرته إلى فيينا وكان سنه أربع سنوات ، وأثبت ذكاءاً حاداً في دراسته ، ثم التحق بجامعة فيينا لدراسة الطب وأغرم بعلم وظائف الأعضاء الذي درسه على يد أستاذه « بروك » ، ولكنه صدم لما استحال تعيينه لأسباب دينية في قسم علم الأحياء ، رغم اهتمام أستاذه « بروك » به ، وأخيراً أكمل « فرويد » دراسته وتخرج طبيباً لعلاج الأمراض النفسية والعصية . وقد تأثر بمدرسة « شاركو » في باريس ، وكذلك بمدرسة « نانسي » ، وكانت تستخدمان التنويم المغناطيسي في علاج بعض تلك الحالات . كما أنه أفاد من إحدى خبرات طبيب صديق له هو « الدكتور جوزيف بروير » ، الذي استطاع أن يعالج إحدى حالات الهستيريا عن طريق « تفريغ الشحنة الانفعالية » ، أي بان « ينفس المريض عن نفسه » ، بالتحدث عن الخبرات المؤلمة التي تعرض لها ، وكان ذلك في بداية الطريق الذي سار فيه « فرويد » ، وأدى إلى صياغته لنظريته في التحليل النفسي .

ومن العوامل التي أثرت في نظرية « فرويد » ، دراسته الدينية المرتبطة بالتوراة فقد كان يداوم على قراءتها من صغره ، وقد ظهر هذا في كتاباته الأخيرة كما تأثر بالحرب العالمية الأولى بشكل واضح حيث جند ولداه فيها ، وحيث شاهد كثيراً من مآسي تلك الحرب وعالج كثيراً من ضحاياها .

ونستطيع أن نلخص أهم العوامل التي أثرت في تفكير « فرويد » فيما يلي :

- ١ — علاقته بوالديه وتفكير والده المتحرر .
  - ٢ — معاناته هو وأسرته من الاضطهاد العنصرى الذى صدم هو شخصياً به عندما رفض تعيينه بجامعة فيينا .
  - ٣ — التراث الاجتماعى والدينى اليهودى الذى عاش فيه ، وكذلك الأيديولوجية المسيحية التى كانت تسود المجتمع الذى عاش فيه .
  - ٤ — التصدع الاقتصادى الذى أصاب تجارة والده واضطربهم إلى الهجرة .
  - ٥ — اندلاع الحرب العالمية الأولى وما صحبها من مأس وآلام . وقد عبر عن شعوره إزاء الحرب ، بأن الوحش الكامن فى النفس البشرية قد انطلق من معقله .
  - ٦ — نظرية التطور التى آمن بها وأثرت فى صياغة نظريته وخاصة فيما يتعلق بكونه قد عزا النزعات الفطرية الهمجية للإنسان إلى أصل حيوانى .
  - ٧ — دراسته للطبيعة وعلم الفسيولوجى التى جعلته يؤمن بالتحتمية النفسية .
  - ٨ — تأثره بالاتجاهات الفرنسية فى علاج الأمراض النفسية بالتنويم المغناطيسى وخاصة علاج الهستيريا . كما أنه قد تأثر بطريقة « بروير » فى علاج الحالة الهستيرية التى اتبع فيها طريقة « تفريغ الشحنة الانفعالية » .
  - ٩ — مرض السرطان الذى أصابه فى أخريات حياته وعانى منه أشد المعاناة .
- ونستطيع أن نلخص أثر هذه الاتجاهات فى صياغة « فرويد » لنظريته ، وفى نظريته إلى الطبيعة الإنسانية . فالضغط الاجتماعى الذى أحس به منذ صغره كان سبباً فى نظريته المتشائمة إلى طبيعة الإنسان وإلى العلاقات الاجتماعية بصفة عامة . ولأنغالى حين نقول إنه من الصعب أن نتصور شخصاً يتعرض لمثل

ما تعرض له «فرويد» من ألوان الضغوط والمعاناة دون أن تتكون لديه نظرة تشاؤمية عن الحياة . وسوف نعرض فيما يلي أهم معالم نظريته من حيث علاقتها بظاهرة السلوك الاجتماعى .

يعتقد «فرويد» أن الإنسان يولد مزوداً بطاقة نفسية سماها «الليبدو» وأن تلك الطاقة النفسية هي التي تحرك السلوك الإنسانى فى الاتجاهات المختلفة . ويقول «فرويد» إن موطن هذه الطاقة النفسية هو «الهو» ، وهو الأساس العقلى للإنسان وإن النزعات التي يحتويها «الهو» نزعات كلها همجية بدائية لا شعورية وغير منطقية ، وإن هذه النزعات تتعارض مع مطالب الحياة الاجتماعية ، ومن ثم كان من الضروري أن تكبت هذه النزعات فى مهدها ، أى منذ ولادة الإنسان ، بفعل الضغوط الاجتماعية وعوامل التربية ، وإن احتكاك الإنسان بغيره من الناس يطهر جزءاً من «الهو» ، وفى هذا الجزء تتكون القيم والأفكار الاجتماعية المتمدينة . ويطلق على هذا الجزء «الآنا» ، وهو أداة الإنسان للتعامل مع غيره ، وهو الجزء العاقل ، أى المنطقى فى التقسيم العقلى عند «فرويد» . ويتعرض «الآنا» أو الذات لضغوط الحياة الاجتماعية الخارجية من ناحية ولضغوط النزعات الهمجية فى «الهو» من ناحية أخرى ، إذ يقوم الآباء أو المشرفون على تربية الطفل من بداية حياته بنهيه عن المحرمات الاجتماعية وعقابه على السلوك الذى لا يرضى عنه المجتمع وتمتص «الآنا» هذه التوجيهات ، ويؤدى هذا الامتصاص إلى تكوين جزء ثالث هو الرقيب الذى يقوم فى الكبر مقام الوالدين والمشرفين فى الصغر . والرقيب معظمه لا شعورى لأنه يتكون فى المرحلة الأولى من الحياة بطريق لا شعورى . وهذا الجزء يسمى «الآنا العليا» أو الضمير اللاشعورى .

والخلاصة أن «فرويد» يرى أن عقل الإنسان يحتوى على أجزاء ثلاثة

رئيسية هي :

١ - « الهو » وهو مركز النزعات الهمجية الحيوانية التي ورثها الإنسان عن الحيوانات الدنيا، ويعتبر حلقة الوصل بين الإنسان والحيوان من الناحية النفسية، وهو لا شعورى .

٢ - « الأنا » وهو الجزء العاقل من العقل ، والذي يتعامل مع المجتمع الخارجى مباشرة ، ويحتوى على القيم الإنسانية المقبولة فى المجتمع ، وأغلبه شعورى .

٣ - الرقيب الأعلى وهو يقوم بمراقبة النزعات الهمجية غير الاجتماعية فى الهو فيمنعها من الانطلاق للخارج . والرقيب الأعلى يقوم بمثابة الضمير الذى يحاسب الأنا على تصرفاته وأغلبه لا شعورى .

ويقول « فرويد » إن الانحرافات والعقد النفسية سببها خبرات مؤلمة أو صدمات نفسية يتعرض لها الفرد ولا تحتل الذات أو الأنا مواجهتها فيقوم بكبتها فى اللاشعور ، وتظل آثارها الانفعالية المكبوتة تؤثر فى سلوك الفرد بصورة لا يعي أسبابها فيتحرف سلوكه ، وذلك بأن تملكه الوسوس أو المخاوف الشاذة مثلا . ووظيفة التحليل النفسى هى مساعدة المريض على الخروج بالخبرات المؤلمة بما فى ذلك الشحنات الانفعالية إلى مستوى الشعور . وتقوم نظرية فرويد فى العلاج النفسى على أساس أن كافة الخبرات التى يمر بها الفرد تترك أثرها فى تكوينه العقلى ، وأن كل تصرفات الفرد بما فى ذلك أحلامه وقلبات لسانه ونزواته وأخطاؤه غير المتعمدة ذات أصل نفسى ، وأنها تخضع للحتمية وقانون السببية .

ويقول فرويد إن مصدر الأمراض النفسية يرجع إلى مرحلة الطفولة الأولى حيث يخضع الطفل إلى حد كبير لتصرفات الكبار ، وهنا تكون علاقة الطفل

بأبيه وأمه غاية في الأهمية ، وهذه العلاقة يعبر عنها بموقف « أوديب » ، الذى يتقمص فيه الطفل دور الوالد الذى من جنسه ويحب والده من الجنس الآخر ( فيحب الولد أمه ، والبنت أباه ) . ويرى « فرويد » أن هذا الموقف يؤدي إلى التنافس بين الطفل وبين الوالد من نفس جنسه وأن حب الطفل للوالد من الجنس الآخر هو النواة الأولى لحبه للجنس الآخر فى الكبر . وقد ثار رأى العام على « فرويد » عند ما خرج بنظرية هذه وأعلن فيها عن الحياة الجنسية والحب الجنسى فى الطفولة وقد بين « فرويد » أن كثيراً من المشاكل النفسية للشخص الراشد مرجعها إلى المشكلات التى تحدث فى موقف « أوديب » ، والتى تكون نتيجة لها عقدة أوديب .

وقد تأثر « فرويد » فى بناء نظريته بدراسته فى علم الأحياء حيث تتبع مراحل نمو الطفل وأعطى تلك المراحل أسماء مشتقة من ذلك العلم ، وهذه المراحل هى المرحلة الفمية حيث تسيطر الطاقة النفسية وتتركز اللذة الجنسية على المنطقة الفمية . والمرحلة الثانية هى المرحلة الشرجية وفيها تسيطر الطاقة النفسية وتتركز اللذة الجنسية على المنطقة الشرجية . والمرحلة الثالثة هى المرحلة الجنسية أو القضيبية وفيها تسيطر الطاقة النفسية وتتركز اللذة الجنسية على المنطقة الجنسية . ويقول « فرويد » إن هذه المراحل تساعد على بقاء الكائن الحى وعلى بقاء الجنس .

واضح من العرض السابق إذن ، أن فرويد أقام نظريته على أساس غريزى وإن كان يختلف فى هذا عن « مكدوجل » ، « فرويد » جمع النزعات السلوكية فى بادية الأمر فى غريزة واحدة هى الغريزة الجنسية ولكنه

عدل نظريته في مرحلة متأخرة وقال إن الحياة النفسية تقوم على أساس غريزتين هما غريزتا الحياة والموت . وغريزة الموت تعنى أن الإنسان بفطرته يأتي أفعالا من شأنها أن تؤدي إلى القضاء عليه أو القضاء على الإنسانية ، وأوضح مثال لها الحرب ومن سماتها العدوان .

وهكذا نرى أن نظرية « فرويد » وإن لم تكن في أصلها نظرية في علم النفس الاجتماعي إلا أنها تعالج موضوع السلوك الاجتماعي بشكل واضح . وقوام التفسير الاجتماعي للسلوك عند « فرويد » أقرب ما يكون إلى نظرة « هوز » في القرن السابع عشر حين قال إن الحاجة إلى الطمأنينة وإشباع الحاجات البيولوجية هي التي أرغمت الإنسان على الحياة في مجتمعات ، في حين أنه بفطرته ( أى نتيجة لغرائزه الفطرية ) غير اجتماعي ، وإن المجتمع هو مصدر الضغط وكبت النزعات الطبيعية للإنسان . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نجد أن « فرويد » يعتبر أن أساس التفكير المنطقي للإنسان يقوم أصلا على التبرير . ومن السمات الواضحة لنظرية « فرويد » أنه يوجه أهمية خاصة للرحلة الأولى من الحياة وخاصة السنوات الخمس الأولى بالنسبة لعملية التنشئة الاجتماعية ولأن أب الطفل الخصائص الإنسانية .

هذا ملخص مبسط لمعالم نظرية فرويد من زاوية علم النفس الاجتماعي وبقي علينا أن نقوم بنقدها . وقبل أن نبدأ في تقويم هذه النظرية يجدر بنا أن نذكر أننا لم نتناول نظرية « فرويد » إلا من حيث علاقتها بموضوع هذا الكتاب وهو السلوك الاجتماعي ، ولذا يجد القارئ أننا في عرض هذه النظرية قد تركنا كثيراً من جوانبها ذات الأهمية الكبرى بالنسبة لتحليل النفس ؛ لأن هذه الجوانب ليست قوية الصلة بموضوع هذا الكتاب .

## تقويم نظرية فرويد

نظرية « فرويد » ، نظرية ذات أهمية في مجال علم النفس بوجه عام ، وفي العلاج النفسي بصفة خاصة ، فقرويد يعتبر في الواقع من أبرز الشخصيات التاريخية في هذين الميدانين ، ذلك لأنه قد نجح بصورة لا يدانيه فيها أحد آخر في النظر إلى الأمراض النفسية نظرة إنسانية علمية ، وقد أسهم في هذا الشأن بما لم يفعله إنسان قبله ، إذ خطم كثيراً من الخرافات التي كانت ترتبط بهذا الموضوع والتي كانت تزيد شقاء المرضى المساكين .

ومن أبرز إضافاته إلى ميدان علم النفس أنه وجه الأنظار بشكل لم يسبق له مثيل إلى أهمية الجانب اللاشعوري في حياة الإنسان وبذلك كان من أقوى المفكرين الذين عملوا على القضاء على النزعة العقلية البحتة (rational) في دراسة علم النفس التي كانت تقوم على تحليل الشعور والحالات الشعورية فحسب . والواقع أن آخرين غيره قد أسهموا في هذا الاتجاه مثل « وليم جيمس » و « مكنوجل » ، ولكن « فرويد » — دون شك — يفوقهم في هذه الناحية .

وكان « فرويد » كما قدمنا من أهم المفكرين الذين أبرزوا أهمية الجانب الانفعالي في حياة الإنسان . وقد أثر هذا في توجيه السلوك وفي فهم خلاقات الأفراد ، وفهم كثير من أنماط السلوك التي تبدو لصاحبها أحياناً — كما تبدو للآخرين — على أنها شاذة . فقد أبان فرويد أن فهم أسباب هذه الظواهر لا يتم إلا بإرجاعها إلى دوافع لاشعورية وانفعالات مكبوتة وحيل لاشعورية .

ومن إضافاته إلى هذا الميدان أيضاً أنه بين أهمية الظروف الاجتماعية — إلى حد ما — في توجيه نمو شخصية الفرد منذ ولادته وبذلك أبرز أهمية المرحلة الأولى من حياة الفرد في تكوين عاداته واتجاهاته وأنماط سلوكه المختلفة في مراحل نموه . ويعتبر فرويد، بذلك من أهم المفكرين الذين وضعوا دعائم سيكولوجية النمو .

وقد كان « فرويد » ، نتيجة لدراسته العلية في ميدان الطب وعلم الأحياء والسيكولوجي ، من المفكرين الذين آمنوا وأكدوا الاتجاه نحو تطبيق قانون السببية في تفسير السلوك الإنساني ودراسته باعتبار أن كل ظاهرة سلوكية لها أسباب تاريخية في حياة الفرد يمكن التعرف عليها . ويعتبر كتابه ( السيكوباتولوجي في الحياة اليومية ) من أهم الكتب التي وجهت المفكرين إلى هذا الاتجاه .

وكذلك كان « فرويد » ، أول من نظر إلى ظاهرة الأحلام نظرة علمية وجعلها أساساً هاماً من أسس دراسة المشكلات النفسية ، « وفرويد » نفسه يعتبر كتابه ( تفسير الأحلام ) أعظم إنتاج له .

ونستطيع بصورة عامة أن نقول إن « فرويد » كان عظيم الأثر في كافة جوانب السلوك الإنساني ، وإن نظرياته وآراءه قد تغلغلت في كافة ميادين الحياة الاجتماعية برغم ما واجه هذه النظريات والآراء من معارضة ومقاومة شديتين أول الأمر . فقد أثرت نظرياته وأفكاره في التربية والتعليم وفي التشريع والقضاء وفي التنظيم الاجتماعي وغير ذلك من الميادين بالإضافة إلى تأثيره المباشر في ميدان علم النفس وفي العلاج النفسي وفي معاملة الانحراف والمنحرفين . وقد تغلغلت المصطلحات التي وضعها

في كلام الناس مثل العقدة والتبرير، والتحليل النفسي، واللاشعور... إلخ وأصبحت جزءاً من اللغة العادية في كثير من بلاد العالم المتمدنين.

ولكنه برغم ما للنظرية وفرويد، من أهمية ومع التسليم بأنها قد دفعت علم النفس والدراسات النفسية دفعة هائلة إلى الأمام، وبرغم الإضافة الفريدة التي تعزى إلى فرويد في ميدان العلاج النفسي - برغم كل هذا فإن هناك بعض العيوب الرئيسية في نظريته. وينبغي التخلص من هذه العيوب إن أردنا أن نعمل على تطوير العلم. ومن أم أوجه النقد التي توجه إلى نظريته مما يتعلق بموضوع هذا الكتاب ما يأتي:

أولاً: أن «فرويد» قد ضمن نظريته بعض المفاهيم الغيبية التي تمتع على البحث التجريبي. ومن أمثلة ذلك مفهوم (الليدو). ومن الواضح أن هذا المفهوم مشتق مباشرة من علم الطبيعة، ومشتق بالذات من النظرية الميكانيكية التي كانت تفرق بين المادة من جهة، والطاقة من جهة أخرى<sup>(١)</sup>. فالطاقة النفسية (الليدو) عند فرويد هي المحرك الأصلي للسلوك، وهي في ذاتها غير خاضعة للبحث أو التجريب. والمفهوم بهذه الصورة عديم القيمة بالنسبة لموضوع السلوك الإنساني. ومن تلك المفاهيم أيضاً، اللاشعور، وهو عند «فرويد» كيان مستقل يشتمل على نزعات وغرائز فطرية وهو بهذا يكون مفهوماً غيبياً وقبلياً. وفي نظر «فرويد» أن خبرات الحياة المؤلمة المكبوتة إنما تزداد فقط على ما يوجد أصلاً في اللاشعور. وعلى ذلك فاللاشعور - عند «فرويد» - لا يمكن

---

(١) للتعمق في فهم هذه النقطة راجع الفصلين الأول والثاني من كتاب

Albert Einstein & Leopold Infeld : Evolution of Physics, N.Y., Simon and Schuster, 1939.

أن يفسر بعوامل محسوسة من خبرات الحياة بل إنه هو الأساس الذي يفسر ،  
أو هو المحرك لكافة أنماط السلوك . وهكذا يصبح اللاشعور أيضاً خارجاً عن  
نطاق التجريب أو البحث العلمى .

ثانياً : وهناك مايزيد من تعقيد المفاهيم الغيبية عند « فرويد » ، فقد قسم  
العقل إلى مكوناته الثلاث وهى : الهو ، والأنا ، والأنا العليا ، كما أسلفنا  
القول عند عرض نظريته . وهذا التقسيم بطبيعة الحال مشتق من أساس غيبي  
لا يبين العمليات السيكولوجية مثل التعلم والإدراك التى تدخل فى تكوين  
هذه المفاهيم . وما يزيد من تعقيد هذه المفاهيم قوله إن الأنا أو الذات  
تحتوى الأفكار المتمدنة والقيم الاجتماعية ، والإنسان يقف حائراً أمام  
هذه المشكلة ، إذ كيف تصور أن الذات الواعية الاجتماعية التى تنقسم  
بصفات خلقية تخرج من كيان غير منطقي انفعالي وغير اجتماعي بل  
همجي ؟ كيف يتحول الانفعال الهمجي إلى أفكار مدنية راقية ؟ إن  
مجرد القول بأن هذا يحدث قول لا يفيد فى تفسير كيفية حدوثه ولا  
يقنعنا بحدوثه إلا إذا سلمنا سلفاً بأن الحياة النفسية للإنسان أصلاً  
انفعالية ولاشعورية وغريزية همجية ، ولكن هذا فى ذاته موضع شك  
وتساؤل ، فليس هناك من دليل علمي يرغبنا على التسليم بهذا ، وإذا كان  
هذا هو الحال بالنسبة لاشتقاق الأنا من الهو فهو ينطبق كذلك على  
اشتقاق الأنا العليا من الأنا . ويصبح التكوين الأساسى للشخصية  
الإنسانية فى نظرية « فرويد » محل شك ويحتاج إلى دليل . ولا يعيننا هنا  
ماأشار إليه « فرويد » من أن مفاهيمه عن التكوين الأساسى للشخصية  
لا تعنى من الناحية « الوجودية » أنها حقائق موجودة وجوداً فعلياً . وأنها  
فروض تيسر فهم الطبيعة الإنسانية . . . وجدير بالذكر أن التحليل النفسى

عند « فرويد » ، لا يحتم بالضرورة التسليم بهذه التقسيمات .

ثالثاً : أن الصورة التي رسمها فرويد للشخصية الإنسانية صورة متشائمة إلى أبعد الحدود ، ومن الممكن أن تصور كما أسلفنا كيف أن ظروف الحياة التي عاشها فرويد كانت مسئولة عن هذه النظرة . لقد صور فرويد الفرد على أنه بطبيعته ، أي بما يولد به من نزعات غريزية ، معاد للحياة الاجتماعية ، وأن المجتمع يعمل منذ البداية للضغط على الفرد وكبت نزعاته الطبيعية ونستطيع إذا نظرنا للسألة من وجهة النظر الأخلاقية أن نقول إن الإنسان عند « فرويد » شرير وعدواني بطبعه ، وإن المجتمع والضغوط الاجتماعية هي عوامل التأديب والتهديب . ونستطيع أن نعزو هذه النظرة جزئياً إلى الفكرة الكنيسية الكاثوليكية في العصور الوسطى التي تعتبر أن الإنسان يولد خاطئاً ، أي أن الشر كامن في دخليته ، وعلى ذلك فلا بد من قمع الشر فيه بالتأديب والتهديب . وقد لقيت هذه النظرة معارضة شديدة من رجال الفكر وبعض رجال الدين في العصور التالية وبخاصة في عصر الاستنارة ، ومع ذلك فقد انتقلت هذه الفكرة فيما انتقل من التراث الفكري إلى العصور الحديثة ( ج . ف . يا كورزنسكي ١٩٥٤ ص ١٧٣ - ١٨٢ ) .

وليس ثمة دليل على أن الإنسان يولد بطبعه خيراً أو شراً ؛ بل إن الدراسات الأنثروبولوجية العديدة<sup>(١)</sup> تشير إلى أن صفات الإنسان وسمات شخصيته هي نتاج الثقافة التي ينشأ فيها والعلاقات الاجتماعية التي يتأثر بها .

ولعل من العوامل التي ساعدت على تمكين هذا الاتجاه من « فرويد » أن الحالات التي اتصل بها وبحثها واشتق نظريته منها كلها حالات مرضية ، ولا بد أنها قد أثرت في نظريته إلى الطبيعة الإنسانية بشكل عام وجعلته يخلص بتلك النظرة المتشائمة ويطبقها على الإنسان السليم أيضاً .

وبما يؤيد هذا الرأي أن « فرويد » نفسه دافع عن تطبيقه لنتائج دراساته للحالات المرضية بأن شبه الشخصية الإنسانية بالبلورة التي لا يمكن معرفة ما بداخلها إلا بتحطيمها ، واعتبر الحالات المرضية بمثابة البلورة المحطمة التي تساعد على فهم دخيلة النفس الإنسانية السليمة . ووضح أن في هذا الرأي تسليماً ضمنياً بأن مكونات النفس الإنسانية واحدة ، وأن دور المجتمع في صياغة الشخصية الإنسانية على هذا الأساس هو دور ثانوي . وقد ترتب على هذا أن أصبحت نظرية « فرويد » إلى مكونات النفس الإنسانية نظرة جامدة . ومن دلائل هذا الجود أنه جعل الغريزة الجنسية منشأ جميع انحرافات السلوك ، ونسى أن معظم الحالات التي تعرض لها أو التي كان في إمكانها أن تتقدم بالعلاج النفسي كانت من الطبقات التي تمسك باظروفها المادية من هذا وأنها كانت تتعرض لعوامل الكبت الجنسي وانحرافات الاجتماعية بالنسبة للعلاقة بين الجنسين ، فمن المعروف أن الطبقة الوسطى في المجتمعات الحديثة هي أشد الطبقات تعرضاً لمثل هذا اللون من الصراع . وكان محتملاً أن تتغير نظرية « فرويد » لو أن غالبية مرضاه كانوا من الطبقة الدنيا التي لا تهتم كثيراً بالمحرمات الجنسية والتي تعاني من الحرمان المادي والجوع ، ولقد كان المرجح أن يضطر « فرويد » إلى جعل البحث عن الطعام هو أساس نظريته .

ونحن لا نقصد بطبيعة الحال أن ننكر أهمية العامل الجنسي في

تشكيل الشخصية ، ولكنتا نقول إن ثقافة المجتمع وطبيعة العلاقات الاجتماعية هي التي تجعل جانباً من جوانب الحياة أبرز من غيره في تكوين الشخصية . والدراسات الأنثروبولوجية تؤيد هذا الاتجاه إلى حد كبير .

وقد أدت هذه النظرة الجامدة إلى المكونات الأساسية للشخصية الإنسانية ونموها عند « فرويد » ، إلى أنه نظر إلى بعض مظاهر الحياة الاجتماعية وما تتضمنه من صراع في المجتمع الذي عاش فيه واعتبرها من المكونات العامة للطبيعة الإنسانية . من ذلك « عقدة أوديب » و « إلكترا » ، ولعل من أبرز الأمثلة على هذا أيضاً اعتبار فرويد أن الرموز في الأحلام لها دلالة عامة بالنسبة للجنس البشري كله على الرغم من تأكيديه بأن الحلم لا يحتوى إلا على ما خبره الإنسان في يقظته ، وهذا يجعلنا نتساءل : ألا يؤدي بنا هذا إلى استنتاج أن الرموز في الأحلام نتاج الخبرة الإنسانية التي هي نتاج الثقافة والحياة الاجتماعية ؟

رابعاً : وأخيراً فإن نظرية « فرويد » يوجه إليها ما سبق أن وجهناه إلى نظرية « مكدوجل » من أنها تقوم على أساس الغريزة . والفرق بينهما هو أن « مكدوجل » جعل أساس الحياة الفطرية عند الإنسان عدة غرائز ، في حين أن « فرويد » جمع تلك الغرائز وجعل الغريزة الجنسية هي الأساس الوحيد للحياة النفسية ، وذلك في كتاباته الأولى ، ثم عدل هذه النظرة وجعل أساس الحياة النفسية غريزتين هما غريزة الحياة وغريزة الموت وفسر كافة أنماط السلوك الإنساني على هاتين الغريزتين ، ومعنى هذا أن « فرويد » استخدم نفس المنطق الدائري الذي استخدمه « مكدوجل » في تفسير السلوك . فإذا أتى الإنسان عملاً يساعده على التكيف للحياة كان تفسير ذلك أنه

يرجع إلى غريزة الحياة ، وإذا سأله : وما دليلنا على وجود هذه الغريزة ؟  
كان الجواب على هذا هو أن السلوك ذاته يؤدي إلى التكيف للحياة . وبالمثل  
إذا سألنا : لماذا يأتي الإنسان سلوكا يؤدي به نفسه أو مجتمعه ؟ كان الجواب  
لأن عنده غريزة الموت . وإذا سألناه : وما الدليل على وجود هذه الغريزة ؟  
عدنا إلى السلوك نفسه الذي هو بحاجة إلى تفسير ليفسر وجود الغريزة .  
فالإنسان يأكل ليبقى على حياته لأن عنده غريزة الحياة ، وإذا ألقى بنفسه في  
البحر لينتحر ، وهو ما يتعارض مع الاتجاه الأول ، لم يؤدي هذا إلى تساؤل  
أو تعجب ، والجواب جاهز بطبيعة الحال . ففي هذه الحالة تكون غريزة الموت  
قد تغلبت على غريزة الحياة ١١ وهكذا تصبح الحرب أمراً طبيعياً ، لا بد منه ،  
فهي نتيجة حتمية لوجود غريزة الموت . إن هذا الاتجاه بالإضافة إلى أنه  
اتجاه متشائم فإنه لا يفيد في التنبؤ بالظواهر السلوكية لأننا ننتظر حدوث  
السلوك ثم نرجعه إلى وجود الغريزة المناسبة . وفي هذا يقول ( هول  
ولندزى ١٩٥٧ ص ٧١ ) « برغم أن المرء يمكنه أن يستخدم الرغبة  
في الموت في ( تفسير ) بعض الظواهر مثل الانتحار أو الحوادث —  
فإن مثل هذه التفسيرات التي تأتي بعد حدوث الظاهرة لا تفيد إلا قليلا ،  
ولكن النظرية الجيدة بخلاف هذا هي التي تمكن من استخدامها من التنبؤ مقدما  
بما سوف يحدث . »

ولقد أجريت بحوث كثيرة تثير الشك في بعض الأنماط السلوكية  
التي عزاها فرويد إلى الغريزة . من ذلك أن فرويد كما قدمنا ذكر أن  
الطاقة النفسية تتركز حول الفم في المرحلة الأولى من الحياة ( المرحلة  
الفمية ) وأن اللذة الجنسية تشبع عن طريق الرضاعة ( عملية المص )

وأن الحرمان من هذا لسبب أو لآخر يؤدي إلى لجوء الطفل إلى مص الإبهام واستمراره على هذا فترة طويلة ، ومع ذلك فقد دلت بعض البحوث أن « تحقيق الإشباع التام في الرضاعة والتنظيم الذاتي للوجبات لا يمنع حدوث مص الإبهام » ( دوركس وشافر ١٩٥٠ ص ٢٠٦ ) .

وإهم من هذا أن « سيرز » ، قارن بين نتائج التغذية بواسطة الفنتجان والزجاجة والثدي أثناء العشرة الأيام الأولى للحياة وأثر ذلك في نمو الدافع الفمى ، وقد خلص من هذه المقارنة إلى « أن التغذية بالثدي هي التي تقوى استجابة المص » ( دوركس وشافر ١٩٥٠ ص ٢٠٦ ) . وهذا دليل على أن المص عند الرضاعة هو الذى يقوى عند الطفل عادة المص ، وأن تفسير هذا السلوك على أساس غريزى تفسير قليل الفائدة ، إن كانت له أى فائدة على الإطلاق .

وأخيراً فإننا لا نستطيع أن نتهى نقـدنا دون أن تؤكد مرة ثانية أن نظرية « فرويد » — رغم العيوب التي أشرنا إليها — كانت ولا تزال في التحليل النفسى مصدراً هاماً . ونظريته لها خطرهما في توجيه الدراسات النفسية وتوسيع آفاقها وبخاصة إذا تحررنا من العيوب التي أشرنا إليها في هذا الجزء .

الخلاصة أننا في هذا الفصل تعرضنا لنظريتين في علم النفس تلتقيان رغم ما بينهما من تباين عند المفهوم الغريزى أو الفطرى في تفسير السلوك الإنسانى . وقد تبينا أن كلا من هاتين النظريتين كان لها قيمة وأثر في

تحرير علم النفس أى دراسة السلوك من التفسيرات العقلية البحتة إلى  
حدا ، وأن النظريتين أفادتتا ولا شك فى توجيه الأنظار إلى مظاهر شتى  
للسلوك ومهدتا لإخضاعها للبحث العلمى ، وأنهما أضافتا إلى ميدان علم  
النفس إضافات هامة خطت به خطوات إلى الأمام وعلى الأخص نظرية  
« فرويد » . ومع ذلك فقد تبينا فى النظريتين عيوباً أساسية تعطل نمو العلم  
وتعطل توسيع آفاق البحث فيه نتيجة لما تحتويان عليه من عناصر غيبية  
أو غائية لا تخضع للبحث العلمى أو للتجريب . ومعنى هذا أننا لا نستطيع  
أن نقف بعلم النفس عند المستوى الذى وقفت به هاتان النظريتان ، ولا بد  
من متابعة التفكير والبحث على أسس جديدة تأخذ من القديم بالقدر  
الذى لا يعطل تطور العلم ، وتعديل فى منهاج البحث بصورة تسمح بتطور  
هذه الدراسة ونموها وتقدم فهمنا وتحكمنا فى السلوك الاجتماعى والعلاقات  
الإنسانية .

وقد قامت بالفعل مذاهب ونظريات تحاول التحرر من بعض العيوب  
القديمة التقليدية فى ميدان علم النفس ، وقد تبنت تلك النظريات مناهج  
وأساليب مشتقة من العلوم الطبيعية ، وجعلت هدفها محاكاة تلك العلوم فى  
بحوثها حتى تضع السلوك الإنسانى فى موضعه الصحيح من الظواهر الطبيعية  
وتدرسه دراسة علمية موضوعية . ومن أهم تلك المذاهب والنظريات :  
النظرية السلوكية ، والنظرية المجالية . وهذان الاتجاهان معاصران لظهور  
نظريتي « مكدوجل » . « وفرويد » . وقد قام بين النظرية السلوكية والنظرية  
المجالية صراع طويل أدى إلى اقتران اسميهما معاً رغم ما بينهما من

تناقض . وما هو جدير بالذكر أن كلا من النظريتين قام بحركة ثورية ضد اتجاهات تقليدية سابقة ، ولكن كلا من النظريتين اتجه اتجاهات خاصة مغايراً بل ومناقضاً للآخرى . وسوف نعرض في الفصل التالى لهاتين النظريتين بالتحليل والنقد بإيجاز ، لنخلص بعد هذا بوجهة نظرنا في هذا الكتاب على أساس من فهمنا للمسلمات التى تقوم عليها النظريات المختلفة التى نعرضها ، توطئة لوضع مسلمات واضحة تتحلل من العيوب التى تبيناها فى تلك النظريات وتستفيد بما فى تلك النظريات من مزايا .

## الفصل الثالث

### النظريات السلوكية

يتميز المذهب السلوكي بصفة عامة باتجاهين :

الأول : هو تطبيق الأسلوب العلمي - بمعناه الميكانيكي - على ميدان السلوك والتخلص من التفسيرات والمفاهيم الغيبية والغائية والقبلية والعقلية البحتة .. وما إلى ذلك .

الثاني : استخدام الحيوان في البحوث والتجارب بقصد دراسة وفهم السلوك عند الإنسان .

وكما ذكرنا قبلاً تشتق الاتجاهات الفكرية الجديدة من واقع الظروف الاجتماعية والثقافية المعاصرة . لذلك سنعرض للظروف التي لا بدت ظهور هذا المذهب حتى نتيين بوضوح مغزى هذا المذهب بشكل عام وأثره في دراسة السلوك الاجتماعي بوجه خاص .

قامت الحركة السلوكية أصلاً في أمريكا كرد فعل وثورة على النظريات النفسية السابقة التي كانت تعتمد على التفسيرات العقلية وعلى الاتجاهات الغيبية والغرائز والترابط بين الأفكار والاستبطان لتحليل الشعور . وكان هدف هذه الحركة القضاء على أنماط التفكير العقل البحت والميتافيزيقي التي

كانت سائدة حتى ذلك الوقت في تفسير السلوك . وقيام الحركة السلوكية هذه في أمريكا له دلالة هامة . وسوف نعرض فيما يلي لأهم العوامل الثقافية التي أثرت في ظهور هذا المذهب .

وتعتبر الثقافة الأمريكية وخاصة في المراحل الأولى لتكوين المجتمع الأمريكي امتداداً للثقافات الأوروبية ، ومع هذا فإن ظروف الحياة في المجتمع الأمريكي الجديد سرعان ما تشكلت بتأثير ظروف من واقع البيئة المادية والاجتماعية الجديدة واتخذت طابعاً خاصاً بها .

ومن العوامل الهامة التي أثرت في الثقافة الأمريكية الجديدة التحول الصناعي الذي كان قد بدأ في كثير من بلاد أوروبا وخاصة إنجلترا وبلغ ذروته في القرن التاسع عشر ، وكذلك تأثرت الثقافة الأمريكية بالاتجاهات الفكرية والفلسفية التي صاحبت التغيرات الاجتماعية في أوروبا وخاصة الفلسفة الأمريكية empirical التي كان يمثلها «لوك» و«هيوم» في القرنين السابع عشر والثامن عشر . وكذلك تأثرت الثقافة الأمريكية بنظرية دارون في التطور ونشوء الأنواع ، وكذلك كان لنظرية نيوتن الميكانيكية في الطبيعة أثر كبير في تعديل وجهات نظر المفكرين عن الكون وعن الظواهر الطبيعية في أوروبا وانتقل هذا الأثر إلى أمريكا .

وقد كان المهاجرون إلى أمريكا متعددي الثقافات ، فلم تكن تربطهم معاً في أول الأمر قيود محددة عامة تشملهم جميعاً مما أدى إلى انتشار الأفكار المعبرة عن الحرية والفردية في هذا المجتمع الجديد . وبما ساعد على ذلك أن المهاجرين وجدوا أمامهم في القارة الجديدة أرضاً بكرأ لم يسبق استغلالها ، ومصادر

للثروة هائلة ساعدت على انتشار الإحساس بالحرية في التنقل وفي اختيار مجال العمل الذي يرضى عنه الفرد دون إجبار . وقد ساعد هذا على تجنب المجتمع الأمريكي كثيراً من المشكلات التي صاحبت التطور الصناعي في أوروبا مثل استغلال أصحاب الأعمال للعمال استغلالاً بشعاً عبر عنه كثير من الكتاب .

**والخلاصة إذن ، أن المجتمع الأمريكي وإن يكن قد قام على أساس من الثقافة الأوروبية إلا أنه استطاع أن يتحلل من كثير من قيود التقاليد المترممة التي كانت سبباً في نزوح الكثيرين من أهالي أوروبا إلى القارة الجديدة وارتبط بهذا أن تميزت الثقافة الأمريكية بالنزعة إلى التجديد .**

وقد صاحب الثورة الصناعية في أوروبا تغير أساسي في نظام المجتمع ونظام الحياة ، فزادت هجرة أهل الريف إلى المدن ، واكتظت المصانع بالعمال ، وساءت أحوالهم المعيشية ، وزاد غنى أصحاب الأعمال وفقر العمال ، واستغل الكبار والصغار على السواء ، ثم كانت الحاجة إلى المادة الخام وإلى فتح أسواق جديدة فاتجه الاستعمار اتجاهاً جديداً في احتلال أراضي البلاد المتخلفة واستغلال ثرواتها المادية والبشرية على نطاق واسع . وكان لابد من تبرير هذه الأوضاع تبريراً أيديولوجياً . وأصبحت عبارة « الصراع في سبيل البقاء ، والبقاء للأصلح » المشتقة من نظرية دارون سنداً يستند إليه المستغلون والمستعمرون ، وانتشرت هذه الفكرة كجزء من الأيديولوجية المعاصرة .

وكان للتحول الصناعي كذلك أثر آخر يتعلق بمفهوم الوقت وتحديد ، فقد كان لزاماً على العمال أن يحضروا إلى المصانع في أوقات محددة ، وأن يتناولوا طعامهم في فترات محددة . ولم يعد الفرد كما كان في

المجتمع الرئى حراً فى وقته يتصرف كما يشاء . وأصبح العامل داخل المصنع يرتبطاً بمطالب الآلة يلزمها طول الوقت ، أى أن ظروف الحياة بصفة عامة أصبحت خاضعة لمطالب العصر الآلى إلى حد كبير حتى قيل عن الصناعة الآلية إنها تتضمن آلات حية تسير آلات غير حية .

ومن المعروف أن الفلاسفة والمفكرين وخاصة من يولون المشكلات المعاصرة عنايتهم لا بد وأن يتأثروا فى تفكيرهم وآرائهم بظروف العصر سواء كان ذلك عن وعى منهم أو عن غير وعى . ومعنى هذا أن الاختراعات والمستحدثات الجديدة فى الصناعة وما يصاحبها من تنظيمات ومشكلات اجتماعية جديدة توجه تفكير الفيلسوف والعالم الاجتماعى والباحث النفسى . ونستطيع أن ندرك أثر التغير الآلى فى تفكير ذوى رأى فى ذلك العصر إذا تصورنا الأوضاع قبل ظهور الآلة البخارية ، فلقد كانت الحركة ترتبط بالكائنات الحية فقط ، فكان من المعروف أن الحركة التلقائية هى التى تميز الحيوان عن الجماد ، فالحيوان يتحرك أو يجر العربات التى تتحرك ولم يكن من الممكن فى ذلك الوقت تصور عربة تجر نفسها . فإذا ما ظهرت مثل هذه العربة فلا غرابة أن تحدث هزة فى تفكير المفكرين ، وقد حدث هذا بالفعل بالنسبة لبعض المفكرين على الأقل مما جعلهم يتشككون فى صحة الفكرة التى تربط بين الحركة والحياة . ويورد سكرن القصص التالية لتعبّر عن هذا المعنى فيقول : « عند ما مر وردزورث مع كولريدج ذات مرة بقاطرة بخارية ذكر وردزورث أنه من المتعذر أن يتحلل المرء من فكرة أنها ( القاطرة البخارية ) ذات حياة وإرادة » . فرد عليه كولريدج وقال :

« نعم إنها عملاق ذو فكرة واحدة » ( ب . ف . سكرن ١٩٥٣

ص ٤٥ ) وهو يرمى إلى أن الفكرة الواحدة لهذا العملاق تتمثل في مظهر الحركة الذاتية .

إذا تصورنا هذه الاوضاع سهل علينا ادراك أسباب انتشار فكرة أن الانسان آلة وأن السلوك الانساني ينبغى أن يفسر على أساس ميكانيكى .

وقد ساعد التقدم فى العلوم المادية على أساس ميكانيكى والتقدم فى العلوم البيولوجية الذى أعقب هذا على تدعيم هذا الاتجاه المادى . ويقول « سكر » فى نفس المرجع السابق ( ص ٤٦ ) « ومنذ ذلك الوقت حدث أمران : لقد أصبحت الآلات أقرب شهاً بالكائنات الحية كما اتضح أن الكائنات الحية أشبه بالآلات » .

ولقد كان للفلسفة الأمبريكية التى بدأها لوك فى أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر أثرها فى دعم تلك الآراء نتيجة لاستبعادها للأفكار الغيبية أو القبلية واعتمادها على الخبرات الحسية فى تفسير النشاط العقلى للانسان وقد التقت تلك الآراء مع نظرية نيوتن الميكانيكية ، وبذا أسهمت كل منهما فى بلورة ونشر الفلسفات المادية فى العصر الحديث .

وكان لنظرية نيوتن أهمية خاصة إذ بناء عليها أصبح الكون عبارة عن عدد هائل من الذرات أو الجسيمات الدقيقة التى تتفاعل معاً وتؤثر فى بعضها البعض تبعاً لقانون الجاذبية والتجاذب والتنافر وقد سيطرت هذه الفكرة على البحوث العلمية تدريجياً فى كافة الميادين ، وأصبح على الباحث فى أى ظاهرة من الظواهر أن يكتشف أولاً الدقائق او الذرات التى تتكون منها الظاهرة ويتعرف على خصائصها فيستطيع بعد ذلك أن يتنبأ بنتيجة

تفاعله . ويتضح أثر هذا جلياً في النظريات السلوكية التي تعتمد على تحليل السلوك الإنساني إلى عناصره من مثيرات خارجية وداخلية والاستجابات أو ردود أفعال داخلية وخارجية وما إلى ذلك مما أدى إلى تسمية هذه النظريات نظريات فردية atomistic theories .

ويتضح أثر نظرية دارون في نشأة المذهب السلوكي في ناحيتين :

**الناحية الأولى :** هي أن نظرية دارون ربطت بين الإنسان وسائر الحيوان في سلم تطوري متصل وجعلت الإنسان في قمة مما أدى ببعض المفكرين الذين آمنوا بتلك النظرية أن يتكشفوا في الحيوانات الدنيا بعض الخصائص الإنسانية في صورتها البسيطة . وكان من نتائج ذلك أن زاد الاهتمام بدراسة سلوك الحيوان دراسة تستهدف إلقاء الضوء على الخصائص أو الصفات الإنسانية . وأدى هذا أحياناً إلى تصور صفات ودوافع إنسانية في سلوك الحيوان (Anthropomorphism) . ولم تقف المسألة عند هذا الحد . فقد كان من أثر انتشار هذه الدراسات على الحيوان وكثرة التجارب التي أجريت عليه ، لسهولة نسيها ، أن استحوذت هذه الدراسات وما أسفرت عنه من نتائج على عقول المفكرين ، حتى تحول اتجاه البحث إلى اعتبار أن ما لا يوجد عند الحيوان لا وجود له في الإنسان . وبعبارة أخرى فيبعد أن كان الإطار الذي يوجه تلك الدراسات هو الإنسان وخصائصه ، تحول هذا الإطار وأصبح الحيوان ودراسة خصائصه هو المحور الذي تلور حوله البحوث السيكولوجية لتفسير السلوك الإنساني .

**الناحية الثانية :** تتصل هذه النقطة بفكرة الصراع في سبيل البقاء ، والبقاء للأصلح ، فمن المعروف أن دارون استعار تلك الفكرة من العالم الاقتصادي « مالتس » الذي نظر إلى الحياة المعاصرة نظرة متشائمة

جعلته يؤمن ألا مفر من الصراع الدموى والحروب وأنها الحل الوحيد الطبيعي لمشكلة تزايد عدد السكان بنسبة تفوق نسبة الزيادة في الإنتاج وقد طبق دارون هذا المبدأ على الحيوان وأصبح جزءاً أساسياً من نظريته يفسر السبب في بقاء الحيوانات التي تتميز بالصفات الجديدة التي تساعد في معركة البقاء مع غيرها من الحيوان .

وأننا نجد صدى هذه الفكرة واضحاً في تفسير السلوكيين للتعليم أو لاكتساب العادات الجديدة ، فهي عملية تتضمن صراعاً بين مثيرات خارجية وداخلية واستجابات داخلية وخارجية ترتبط أنسبها وأصلحها بحسب قوانين الترابط ( التي ذكرها أرسطو منذ زمن بعيد ) لتساعد الكائن على التكيف للحياة وعلى البقاء .

وهكذا نتبين كيف أثرت الظروف والعوامل الاجتماعية والثقافية المختلفة في نشأة وتطوير المذهب السلوكي الذي يتميز باتجاهين أساسيين هما :

١ - الاتجاه الميكانيكي العلمي ٢ - الاتجاه لجعل الحيوان مجالاً للدراسة والتجريب وذلك لفهم سلوك الإنسان

وتتوقع بطبيعة الحال أن يمر المذهب السلوكي في مراحل مختلفة من حيث مدى تحوله عن الاتجاهات العقلية في التفسير ، ومدى اعتماده على التفسير الآلي أو الميكانيكي . ونستطيع أن نتبع في هذه الحركة مراحل ثلاث واضحة المعالم . المرحلة الأولى تتميز بالتذبذب بين الاتجاهات العقلية والغريزية القديمة والاتجاهات المادية . وتتضح هذه المرحلة بشكل خاص في نظرية « ثورنديك » ، وهو ، وإن لم يكن سلوكياً بالمعنى الدقيق لهذا اللفظ ،

فقد كان مع ذلك من أوائل من نادوا بهذا الاتجاه . ثم أن نظريته تقوم على أساس تحليل السلوك إلى مشيرات واستجابات ( م - س ) وهو الطابع المميز للمدارس السلوكية بالإضافة إلى أنه أكد - وخاصة في المراحل الأخيرة لنظريته - أن تفسيراته كلها تقوم على أساس مادي فسيولوجي . والمرحلة الثانية ترتبط باسم « واطسون » وهي تمثل ثورة قوية على كل التفسيرات الغيبية والفريزية وتحاول التحرر التام من كل المفاهيم المشتقة من تلك التفسيرات مثل الشعور والأدراك والارادة والتفكير وغيرها . والمرحلة الثالثة هي مرحلة نضج المذهب السلوكي ومحاولته معالجة بعض تلك المفاهيم التي سبقت الإشارة إليها . وهذه المرحلة ترتبط باسم « هل » بصفة خاصة . وفيما يلي سنعرض باختصار أهم جوانب تلك المراحل وسنبداً بنظرية ثورنديك .

## نظرية ثورنديك

كان ثورنديك من أوائل من درس سلوك الحيوان دراسة موضوعية . وليس بغريب أن نجده يكتب عن ذكاء الحيوان وأن نجده يتذبذب بين الاتجاهات العقلية مثل الغرائز والأفكار بشكل يشبه التفكير العقلي المجرد وذلك في بدء حياته العلمية ، ثم نجده يتطور تدريجياً حتى يصل إلى المستوى الذى جعل فيه علم الفسيولوجى والعمليات الفسيولوجية أساساً تقوم عليه نظرياته . ومع ذلك فإن تفسيره للسلوك يتضمن جوانب كانت موضع نقد السلوكيين أمثال واطسون . وخاصة فيما يتعلق بقانون الأثر وارتباطه بحالة الارتياح وحالة عدم الارتياح . والواقع أن هذه السمة تميز معظم المدارس السلوكية ، إذ أن تطور المذهب السلوكى يتميز بصراع يتضمن تناقضاً ، فالسلوكيون من ناحية يحاولون التخلص من مفهوم مبدأ اللذة والألم "Hedonism" لما يتضمن من معنى نفسى غيبى ، ومن ناحية أخرى يمسكون بهذا المبدأ فى صورة قانون الأثر أو قانون التدعيم ويفسرونه تفسيراً فسيولوجياً مادياً . وكان أن رفض المتطرفون منهم من أمثال واطسون هذا المبدأ كلية واقتصر فى نظريته على قانونى التكرار والتقارب أو الحدأة الزمنية .

وقد تطورت نظرية ثورنديك بشكل واضح ومرت بمراحل مختلفة . ونستطيع أن نلخص أهم معالمها فيما يلى : كائن حى فى حالة جوع أو عطش . . الخ ( دافع ) تواجهه مشكلة تتمثل فى وجود حاجز بينه وبين هدف ( مشير ) مثل الطعام والحاجز يحول بين الكائن الحى

وبين الوصول إلى الهدف إذا لجأ إلى ما تعود عليه من سلوك سابق .  
فيقوم الكائن بحركات عشوائية متنوعة حتى يصل بالصدفة إلى حل المشكلة  
( فتح باب القفص ) فيخرج ويأكل ويشعر بالارتياح . فإذا عاد  
نفس الموقف مرة ثانية قل عدد الأخطاء التي يقع فيها قبل الوصول  
إلى الحل الصحيح أى يقل الزمن الذى يستغرقه حتى يصل إلى الهدف ،  
وإذا تكرر الموقف قلت المحاولات الخاطئة تدريجياً حتى تكون العادة  
الصحيحة وتثبت . هذا هو الإطار الذى وضعه ثورنديك بشكل عام  
لتفسير السلوك عند الإنسان والحيوان . ونستطيع أن نتصور تعلم  
الإنسان لعادات جديدة بشكل مجازى بتشبيهه بحالة قط جائع فى قفص  
يحاول الخروج منه ليحصل على طعامه ويشبع دافع الجوع . ويمكن  
أن نتصور السلوك الاجتماعى على نفس النمط حيث يكون مصدر المثير  
فرداً آخر أو أفراداً آخرين .

هذا الوضع أدى بثورنديك إلى إنكار أن للإدراك أو للعمليات  
المعرفية دخلاً فى عملية التعلم ، ومعنى هذا أنه فسر السلوك على أساس  
قانون الأثر أى أن الأثر الطيب يودى إلى تقوية الرابطة بين المثير  
والاستجابة . وهذا يرجع إلى تقوية الوصلة العصبية بين العصب المصدر  
( الذى يحمل الإشارة من المثير الخارجى عن طريق الحواس إلى الجهاز  
العصبى المركزى ) ومن العصب المورد ( الذى ينقل الإشارة من الجهاز  
العصبى المركزى إلى العضلات فيحركها فى الاتجاه الصحيح ) ويرجع هذا  
إلى الاستجابة المدعمة التى تودى إلى ارتياح الكائن الحى ، أى أن تفسير  
ثورنديك تفسير ميكانيكى آلى يتضمن أفعالا وردود أفعال . والحركة  
الصحيحة يمكن اعتبارها الفعل الذى يودى إلى حالة الارتياح وهو رد

الفعل الذى يساعد على تقوية الوصلة العصبية لتلك الحركة ، والارتياح ( نتيجة الثواب ) يفسره ثورنديك تفسيراً فسيولوجياً ، وإذا تكرر حدوثه يزيد احتمال ظهور الاستجابة الصحيحة تدريجياً لزيادة قوة الوصلة العصبية ، فى حين أن الوصلات العصبية الأخرى التى تؤدى إلى الحركات الخاطئة لا تزيد قوتها ، ومن هذا يتضح أثر نظرية دارون فى هذا التفسير ، ويمكن توضيح ذلك بتصور عدد من الاستجابات تتصارع فى موقف ما ويتقوى أصلحها ويسود نتيجة الأثر المثير فتختفى الحركات الأخرى ويزيد تكيف الكائن الحى للحياة نتيجة لذلك .

وكان ثورنديك فى أول الأمر يعتبر أن الثواب يقوى الوصلة العصبية ( الصحيحة ) فى حين أن العقاب يضعف الوصلة العصبية ( الخاطئة ) ، ولكنه استنتج من تجارب أجراها فيما بعد أن العقاب إما أن يكون ضعيف الأثر جداً أو معدوم الأثر تماماً فاسقطه من قانون الأثر فى صيغته الأخيرة . وكان هذا محل خلاف بينه وبين غيره من السلوكيين الذين جعلوا للعقاب فى نظرياتهم مركزاً قريب الشبه بالثواب مثل « هل » .

ولنا أن نسأل هنا لماذا يتجه الكائن الحى إلى سلوك معين ويغير باستمرار من استجاباته نحو الجانب المناسب من المثير حتى يصل إلى الإجابة الصحيحة إذا لم يكن للإدراك مكان فى النظرية ؟ ويجيب ثورنديك على هذا بأن للكائن الحى خصائص معينة جمعها فى قوانين ثانوية خمسة هى :

١ - تعدد الاستجابة : ويعنى أن الكائن الحى يغير من استجاباته

في الموقف المشكل حتى يقوم بالحركة الصحيحة عشوائياً . ولو لم يكن للكائن قدرة على تغيير استجابته لما كان في الإمكان أن يصل إلى الحل الصحيح .

٢ - الاستعداد أو الاتجاه : وهذا القانون يعني أن التعلم يتأثر بالاتجاه العام عند الكائن أو استعداداته . والاستعداد أو الاتجاه لا يحدد ما سيقوم به الكائن من سلوك فحسب وإنما يحدد كذلك ما يسبب له الارتياح أو المضايقة .

٣ - بروز العناصر : وهو يعني أن للكائن القدرة على أن يلتقي العناصر البارزة أو الأساسية في الموقف ويستجيب لها .

٤ - الاستجابة بالتشابه : أي أن الإنسان يستجيب للواقف الجديدة بشكل يشبه استجابته للواقف السابقة المماثلة . أو أنه يستجيب لبعض العناصر في الموقف الجديد إذا كانت مشتركة مع مواقف تعود عليها سابقاً .

٥ - الترابط باللازحة : إذا استمرت الاستجابة مع تغير الموقف المثير فمن الممكن أن تظهر الاستجابة في نهاية الأمر نتيجة مثير جديد بشرط أن يكون الكائن الحى حساساً للمثير الجديد .

قاعدة التشتت والانتشار : وقام ثورنديك بتجارب على تأثير الثواب والعقاب في سلسلة متصلة من المثيرات والاستجابات ، ووجد أن الثواب يؤثر في الاستجابة المثابة وفي الاستجابات السابقة واللاحقة لها ويضعف تأثيره كلما بعدت الاستجابة عن الثواب . وسمى هذا .

الظاهرة بظاهرة التثنت والانتشار لقانون الأثر واعتبر هذه التجارب دليلاً مستقلاً جديداً على قانون الأثر .

وأما مغزى هذا بالنسبة للسلوك الاجتماعي فهو غير واضح تماماً عند ثورنديك لأنه لم يبحث في هذا الميدان . غاية ما في الأمر أن ثورنديك أكد أن التعلم عند الإنسان لا يختلف عن التعلم عند الحيوان ، وكتب كتاباً في التعلم عند الإنسان يوضح هذه الفكرة ، وأكد أن العمليات العقلية العليا عند الإنسان لا تختلف عن تكوين عادات آلية أي أنها تحدث بنفس الطريقة التي تكون بها العادة عنده ( تقوية الوصلات العصبية بالمحاولة والخطأ ) . ويقول ثورنديك في هذا : يختلف التفكير والنشاط العقلي reasoning كثيراً عن الآلية والتقليد والعادة في المظهر الخارجي وفي القوة ، ولكن من حيث طبيعتهما الأساسية فهما ليسا نقيضين للآلية والتقليد والعادة ، بل هما عظم من عظامها ولحم من لحمها . وهما يعبران عن فعل قوانين عامة بسيطة من الوصلات التي تحدث بين عناصر من الموقف وليس بين أجزاء كبيرة منه ، والوصلات تتنافس وتتعاون في تنظيمات خفية معقدة ، ( ثورنديك ١٩٣١ ص ١٦٠ ) .

ونستطيع أن نفسر السلوك الاجتماعي عنده على هذا النحو بأنه سلوك عشوائي للوصول إلى هدف ( مرتبط بحاجة عضوية ) وحددت الاستجابة الناجمة بالصدفة مما يؤدي إلى الارتياح فتقوى العادة حتى تثبت .

### نقد نظرية ثورنديك

من الواضح أن ثورنديك لم ينجح تماماً في تفسير الارتياح في قانون الأثر تفسيراً سلوكياً ميكانيكياً مما حدا بوطسن إلى نقده واعتباره

عودة من ثورنديك إلى التفسيرات النفسية أو الغيية . وتتضح قيمة هذا النقد إذا علمنا أن ثورنديك في البداية كان يستخدم كلتي النجاح والفشل ( فلسفة اللذة والألم ) . والواقع أن كلتي النجاح والفشل تعبران عن حالة نفسية أكثر مما تعبران عن سلوك آلي . وقد استبدل ثورنديك فيما بعد بهاتين الكلمتين كلتي الارتياح وعدم الارتياح وأكد أنهما تشيران إلى عمليات فسيولوجية ، ولكن استبدال الكلمات بهذا الشكل لا يفيد ، خاصة وأن المداول الفسيولوجي لهاتين الكلمتين بعيد عن المستوى الذي يمكن أن يخضع للتجريب العلمي .

والنقد الثاني هو أن نظرية ثورنديك تتضمن أن الأثر الطيب ذو أثر رجعي لأنه يقوى الوصلة العصبية السابقة لحالة الارتياح . والواقع أن هذه النقطة من أهم ما وجه إلى نظرية ثورنديك من نقد ، ولكن ينبغي أن تؤكد هنا أن ثورنديك لم يقل أن قانون الأثر ذو أثر رجعي . وقد قام بتجارب التشتت والانتشار وأعلن أن هذه التجارب تثبت قانون الأثر بشكل قاطع . وخجوى الانتشار ، كما ذكرنا قبلا ، هو أن الارتياح لا يثبت الاستجابة الصائبة فحسب وإنما يثبت الاستجابات التالية والسابقة لها مباشرة كذلك يضعف تأثيرها كلما بعدت الاستجابة عن حالة الارتياح المصاحبة للاستجابة الصحيحة المثابة ، ولا نستطيع تسليمنا بصحة النتائج التي وصل إليها ثورنديك أن نعتبر هذه الظاهر ، إثباتاً لقانون الأثر على الأساس الفسيولوجي الذي اقترحه ، بل إن الظاهرة نفسها محتاجة إلى تفسير . ولعل عنصر الإدراك الذي ينكبه ثورنديك من العوامل التي يمكن أن تفيد في هذا الشأن خاصة إذا اعتبرنا أن للإدراك درجات في تمييز العلاقات في الموقف المثير ، وأنه

لا يوجد مبرر لاعتبار أن الإدراك يتبع قانون « الكل - أو العدم » ، أى أن يكون إدراكاً كاملاً أو لا يكون إطلاقاً .

والنقطة الثالثة التى انتقد ثورنديك على أساسها هى إغفاله لقيمة العقاب فى التعلم وقد انتقده « هـ ل » ، على أساس إحصائى وبين له أن الاستنتاج الذى وصل إليه لا يعتمد على منطق إحصائى سليم .

والنقد الرابع لثورنديك نجده مصوباً نحو عدم قدرته على تفسير نزوع الكائن الحى إلى السلوك المحدد فى حدود المشكلة حتى يصل إلى الحل الصحيح دون إدراك . ولا يكفى أن يذكر ثورنديك قوانينه الثانوية التى أوردناها لتفسير هذه الظاهرة لأن هذه القوانين ذاتها بحاجة إلى تفسير . وإذا أخذنا مثلاً القانون الأول منها ( تعدد الاستجابة ) ، والقانون الثالث ( توجيه الاستجابة نحو الجانب العام فى الموقف ) لما استطعنا أن نبين كيف يستطيع ثورنديك أن ينكر إدراك الكائن للموقف أو استخدامه للتفكير مثلاً .

والخلاصة إذن أن ثورنديك نظر إلى سلوك الكائن الحى نظرة تتذبذب بين الاتجاه النفسى العقلى والاتجاه الآلى ، واعتبر الكائن الحى آلة تخضع لمثيرات فردية منعزلة ، من البيئة الخارجية ، تتلاعب بالكائن الحى وتضعه تحت رحمتها ، ولا يستطيع إزاءها إلا أن يستجيب باستجابات آلية تتحول باستمرار إلى عادات تساعده على التكيف للحياة بصفة عامة .

ومن الناحية المنهجية ، نقول إن ثورنديك وضع الكائن الحى فى موقف لا يسمح له إلا باستجابات عشوائية ، وجعل إمكانية ظهور عنصر

الإدراك مستحيلا ، واستنتج أن السلوك هو نتيجة تكوين عادات آلية ؛  
أى أنه وضع فى التجربة الظروف التى تؤدى إلى النتائج التى أراد الحصول عليها .

ومع كل هذا فانا لا نستطيع أن ننكر أن « ثورنديك » أسهم  
أسهاما فعليا فى أن جعل علم النفس علما تجريبيا ، وفى استخدامه للحيوان  
فى البحث والتجريب لالقاء الضوء على الإنسان . ثم أنه برغم اعتماده على  
الغيبات إلى درجة ما وخاصة فى بداية حياته العلمية ، فإن نظريته تعتبر من أولى  
النظريات التى نحت بالدراسة السيكولوجية نحواً علمياً خلصته من كثير من  
الاتجاهات الميتافيزيقية ودفعت كثيرين على أثره للسير فى هذا الاتجاه المثمر .

ولكن السلوك الاجتماعى لم يستفد كثيرا من نظرية ثورنديك لاعتماده  
أساسا على الحيوان فى تجاربه ، ولأنه اقتصر على دراسة العمليات الآلية  
البسيطة . وحتى فى العمليات العقلية العليا كان اهتمامه منحصرا فى أبسطها  
وأقربها إلى الاتجاه الآلى مثل تذكر المقاطع عديدة المعنى .

## نظرية واطسون

كان واطسون من أكثر المتحمسين للاتجاه السلوكي الآلى فى مطلع القرن الحالى ، وقد هاجم النظريات العقلية ونظريات الغرائز بعنف لاعتباره أنها تقوم على مفهومات ميتافيزيقية أو غيبية لا تتماشى مع الاتجاه العلمى ( أى الاتجاه الميكانيكى ) . وقد قامت بينه وبين مكندوجل محاورة مشهورة فى هذا الموضوع لها قيمتها التاريخية وقد ظهرت فى كتيب بعنوان (The Battle of Behaviorism) أى « معركة المذهب السلوكى » . وقد أكد واطسون ضرورة حذف المفاهيم التى تتضمن معانى غيبية مثل الشعور والادراك والمعرفة والتفكير إلى غير ذلك . وأكد أن التفسير العلمى للسلوك ( يقصد الميكانيكى ) ينبغى أن يقتصر على دراسة الظواهر الخارجية أى الظواهر الملموسة أى الظواهر الحركية للسلوك ، ولنا أن نتساءل عن كيفية تفسيره لعملية التفكير ، مثلاً ، بهذا المعنى . وقد أكد واطسون أن الدراسة العلمية الدقيقة مع تقدم الأجهزة والأدوات اللازمة وزيادة حساسيتها سوف تثبت أن التفكير عبارة عن حركات فى أعضاء الصوت أو الكلام . فالتفكير عنده ليس إلا كلاماً صامتاً . وكان واطسون من أول من أدخل فكرة المثيرات الداخلية التى تنتج عن استجابة الكائن الحي لمثيرات خارجية فتصبح حركة الكائن ذاته مثيراً يؤدي لاستجابات أخرى . وفسر التفكير بأنه سلسلة من العادات نقطة البداية فيها مثير خارجي يؤدي إلى استجابة الكائن له ، وهذه الاستجابة تكون ذاتها بمثابة مثير داخلي يؤدي إلى استجابة أخرى وهكذا تستمر عملية التفكير .

ومعنى هذا أن التعلم عند واطسون عبارة عن تكوين عادات آلية نتيجة تغيرات فسيولوجية تفسر تفسيراً ميكانيكياً بحتاً . ولحرصه على استبعاد كل المفاهيم الغيبية والميتافيزيقية من نظريته استبعد قانون الأثر ( عند ثورنديك ) من نظريته لما يتضمنه من معان نفسية ( الارتياح وعدمه ) واقتصر في تفسيره لتكوين العادة على تبادل المثير stimulus substitution ومعنى هذا أنه إذا اقترن مثير ما بمثير آخر يستدعى استجابة معينة مرات متكررة اكتسب هذا المثير نفس الصفة بشرط التقارب الزمنى بين المثيرين .

ومعنى هذا أن نظرية واطسون تقتصر في تفسيرها لتكوين العادة على عاملين هما : الحداثة أو « التقارب الزمنى » ، والتكرار .

وتتكون العادات على هذا النحو ، وينمو السلوك بتكوين سلاسل متصلة من العادات ، وتصبح تلك العادات أنماطاً سلوكية تساعد الكائن على مواجهة مواقف الحياة أو على التكيف من البيئة ( ويبدو هنا تأثيره بنظرية دارون ) . ويصبح السلوك الاجتماعى بهذا الشكل عبارة عن سلاسل من العادات الميكانيكية المرتبطة بمثيرات من البيئات الاجتماعية . واللغة وهى من أهم معالم السلوك الاجتماعى تفسر بنفس الأسلوب .

ولما اطلع واطسون على اكتشاف « بافلوف » ، وبشرىف ، ( وكانا من علماء الفسيولوجى فى روسيا ) لظاهرة الاقتران الشرطى تحمس لها تحمساً كبيراً وجعل الاقتران الشرطى محور نظريته الذى يفسر به تكوين كافة العادات السلوكية .

## تقويم نظرية واطسون

يرتبط المذهب السلوكي في نشأته باسم واطسون لحماسته البالغة ولقوة حجته وتمسكه الشديد بالمنهج الميكانيكي . ويرجع إلى واطسون الفضل في توجيه النقد إلى ثورنديك فيما يتعلق بقانون الأثر ومعناه النفسي الذي أدى بثورنديك إلى إعلان تأكيده بأن قانون الأثر قانون فسيولوجي بحت ، ومع ذلك فإن واطسون لم يقبل هذا التفسير فظلت نظريته قائمة على العلاقات الزمانية والمكانية بين عناصر مادية . ورغم أن نظرية واطسون بصورتها البسيطة السابق عرضها تعرضت لكثير من النقد ولم تتمكن من الحياة طويلا إلى أنها كانت ذات أثر قوى في تطوير النظريات السلوكية الجديدة .

ومن أهم معالم القوة في نظرية واطسون انها نظرية متفائلة الى أبعد الحدود ( بما يتمشى مع بساطتها ) . فقد أعلن واطسون بأنه قادر إذا أتاحت له فرص التحكم في البيئة أن ينشئ أطفالا كما يهوى ، هذا بشرط أن يكونوا أصحاء أصلا . ويتضح من هذا اهتمامه الهائل بأثر الظروف البيئية الخارجية في تكوين السلوك ونمو الشخصية وباستغلال هذه الظروف البيئية لخدمة الأهداف الانسانية . ومن وجهة النظر هذه لم يكن واطسون باحثاً نفسياً فحسب بل كان إلى جانب ذلك فيلسوفا ومصلحا اجتماعياً .

ويوجه الى نظرية واطسون كثير من أوجه النقد من أهمها إغفاله لعنصر الإدراك كما هو الحال بالنسبة لثورنديك ( وسنتناول هذه النقطة بشيء من التفصيل في نظرية د هل ، ) . ونقطة أخرى هي أنه في حماسه البالغ للاتجاه الميكانيكي وبعده عن التفسيرات الغيبية أنكر أهمية قانون

الأثر على الإطلاق رغم أن التجارب بينت أن الكائن الحي يتعلم نتيجة للثواب بدرجة أكبر على أقل تقدير . ولا يوجد مبرر يدعو إلى استبعاد هذا القانون طالما أن الحقائق الملموسة تؤيده ، فالمشكلة ليست فيما إذا كان لقانون الأثر قيمة في تكوين السلوك بقدر ما هي في تفسيره وفي الدور الذي يسهم به في هذه العملية . وإذا كان تفسير ثورنديك لهذا القانون يحتمل التأويلات الغريبة كان من الواجب البحث عن تفسير يتمشى مع النظرية الجديدة والاتجاه الموضوعي الذي تبناه .

وثمة نقطة أخرى كان لها أثر قوى في إضعاف نظرية واطسون هي أنه حاول أن يتعرف على مراكز المثيرات والاستجابات في الجهاز العصبي المركزي بإجراء تجارب على الحيوان « وقد قام « لاشلي » ، تلميذ « واطسون » بإجراء عدد من هذه البحوث انتهت به إلى رفض نظرية « واطسون » حيث أظهرت هذه البحوث عدم صحة الفرض القائل بأن هناك تقابلاً تاماً أو كاملاً بين المثيرات من جهة والاستجابات من جهة أخرى ( وقد انصبت هذه البحوث على نصل أجزاء من قشرة المخ للتعرف على أثر ذلك في عملية التعلم ) . وقد أظهرت تلك البحوث في واقع الأمر أن المخ يعمل كوحدة دينامية وأن نصل جزء معين من القشرة يؤدي إلى إضعاف قدرة الحيوان على التعلم يؤدي إلى إطفاء العادات التي تعلمها فعلاً ولكنه لا يؤدي إلى استحالة تعلمها بعد ذلك من جديد .

فلو أن عملية التعلم إذن ترتبط بمناطق محددة في قشرة المخ ( هي تلك المراكز التي تلتقي فيها المثيرات والاستجابات والتي كان يستهدف

البحث عنها ) لعجز الكائن الحي بعد قطع الجزء الذي يحتوى على تلك المراكز المزعومة عن التعلم مرة ثانية ولكن هذا لم يحدث وغاية ما فى الأمر أن « لاشلى » وجد أن قدرة الكائن على التعلم من جديد تتناسب تناسباً سلبياً مع حجم الجزء المقطوع .

وفيما يتعلق بمغزى نظرية (واطسون) فى تفسير السلوك الاجتماعى نقول انه اشبه بثورنديك فى هذه الناحية وان يكن أكثر تطرفاً لاعتباره أن الانسان سلبى وواقع تحت رحمة الظروف البيئية نهالما .

## نظرية هل

يعتبر « هل » من أشهر السلوكيين الذين أثروا بقوة في دراسة السلوك والطبيعة الإنسانية . وقد تأثر « هل » في دراسته للسلوك الإنساني بنظرية التطور والنظرية الميكانيكية من ناحية وكذلك باكتشاف بافلوف وبشرطيف للفعل المنعكس والاقتران الشرطي من ناحية أخرى .

ويتضح تأثر « هل » بنظرية دارون في إعتباره أن السلوك بصفة عامة يكتسب بعملية التعلم نتيجة لتفاعل الكائن مع بيئته ، أى أنه محصلة للتغير الحادث في تكوين الكائن الحى باكتسابه عادات جديدة تساعده على مواجهة مواقف الحياة أى على التكيف ، والكائن الحى فى أى موقف يقوم بحركات عشوائية . وتزخر المواقف البيئية بمثيرات عدة ، وتحدث عملية انتقاء المثير المناسب ، ويصل الكائن إلى استجابة ما تؤدي إلى إشباع حاجة بيولوجية أو خفض أو اختزال التوتر الناشئ عنها . هذه العملية يسميها « هل » التدعيم ، ويقصد بذلك أنها تؤدي إلى أن تصبح الاستجابة عادة تزيد شدتها بتكرار الموقف أى بتكرار عملية التدعيم . والعادة التى تتكون بالاقتران الشرطي بين المثير والاستجابة تحدث لتكرار المثير مقترناً بالاستجابة . فالموقف كما مر يضم عدداً هائلاً من المثيرات ، ولكن بعض هذه المثيرات له اتصال وثيق بالموقف كله وبمحالة الكائن ( الحاجة عنده ) وبالهدف المدعم ، وهذه هى التى تقترن شرطياً

بالاستجابة ، أما المثيرات العارضة التي لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالموقف أو التي لا تلازم الموقف فإنها تصبح غير ذات أثر في تكوين العادة الجديدة ، أى أن التعلم يتضمن عملية انتقاء للمثيرات الصحيحة التي يستجيب الكائن الحي لها . فالتعلم عنده هو اكتساب عادات سلوكية ميكانيكية جديدة صالحة بحيث تساعد الكائن على التكيف . ويتمشى هذا مع فكرة التغير والبقاء للأصلح في نظرية دارون . فالتعلم هو تغير في السلوك — نتيجة انتخاب طبيعي — يؤدي إلى استجابات وعادات جديدة تتحدد صلاحيتها بقدرة الكائن الذي يأتيها على التكيف . ويتضح تأثر « هل » بالنظرية الميكانيكية في تحليله لعملية التعلم إلى عناصر مادية تتفاعل معاً بشكل يتمشى مع قانون الفعل ورد الفعل عند نيوتن . فالمثير الخارجى يحدث رد فعل في جسم الكائن ، وهذا بدوره يعمل كثير داخلى يؤدي إلى رد فعل جديد ، وهكذا حتى تخرج الاستجابة للبيئة الخارجية .

وعملية التدعيم أو تثبيت وتقوية الاستجابات الجديدة في صورة عادة جديدة نتيجة خفض أو اختزال حاجة أولية تعتمد على نظرية بافلوف في الاقتران الشرطى ، ولكن « هل » لم يعتمد في تفسير السلوك على الحاجات الأولية فقط ، إذ أنه قال إن الموقف المثير المتصل مكانياً بعملية التدعيم يصبح مع تكرار العملية ( عملية التدعيم الأولية ) قادراً على خفض التوتر الناشئ من دوافع ثانوية أو مشتقة — أى يصبح مدعماً ثانوياً . ومعنى هذا أن « هل » يعتبر أن أساس التعلم هو خفض أو اختزال أو إشباع الحاجات الأولية أو الحاجات البيولوجية ( مثل الجوع والعطش والحاجة إلى الأوكسجين والأخراج ... الخ ) .

ثم إن المثيرات التي تقترن بخفض الحاجة أو اختزال التوتر تكتسب القدرة على التدعيم وتسمى مدعمات ثانوية . ويعتمد سلوك الكائن الحي في بدايته على الحاجات الأولية ولكن نمو خبراته يستتبعه تدريجياً تنوع أنماط سلوكه بشكل كبير جداً لا يمكن أو يرتبط دائماً بحاجات أولية بطريق مباشر . ومعنى هذا أن المدعمات الثانوية تزداد أهميتها تدريجياً كلما نما الشخص وتنوعت أنماط سلوكه وتكونت عنده دوافع ثانوية وعادات . والواقع أن « هل » يحمل التدعيم الثانوى عبئاً كبيراً في تفسير السلوك وإن كان الأصل في عملية التعلم واكتساب السلوك هو الحاجات البيولوجية .

والسلوك الاجتماعي على هذا الأساس يتكون نتيجة احتكاك الفرد بغيره أثناء إشباع حاجاته البيولوجية . ويصبح السلوك الاجتماعي بصفة عامة عبارة عن تكوين عادات ميكانيكية تحدد علاقة الفرد بغيره من الأفراد وتشبع حاجاته الثانوية ( الاجتماعية ) عن طريق التدعيم الثانوى . والذي يهمننا هنا أن « هل » يفسر السلوك الاجتماعي على أساس ميكانيكى ، أى أنه مثل سائر السلوكيين يستبعد العوامل الإدراكية أو المعرفية من نظريته . ولا يعنى هذا أن « هل » قد نحاً نحو واطسون في استبعاد المفاهيم التي كانت قديماً تعبر عن معان غيبية فقط ، فهو يستخدم بعض هذه المفاهيم ولكنه يفسرها تفسيراً ميكانيكياً أى على أساس تكوين عادات ميكانيكية . فهو يفسر المعرفة مثلاً بقوله أن « المعرفة تحدث نتيجة لعادات ميكانيكية بسيطة » ( هل ١٩٣٠ ص ١١ ) . وهو يفسر الغرض purpose وبعد النظر foresight على نفس الأساس . وهو يعتمد على المثيرات الداخلية التي تسبب استجابات داخلية أيضاً في تفسير

الأفكار أى أن التنظيمات الحركية الفكرية ideomotor sets لا تسبب الأفكار بل أنها هى ذاتها الأفكار ( هل ١٩٣١ ص ٥٠٥ ) .

### ميكانيكية تكوين العادة

أما ، هل ، نظريته فى صورة تحاكي نظرية إقليدس فى الهندسة أى أنه أقامها على مسلمات ( ١٦ مسلماً ) يشق منها النظريات التى تفسر السلوك ( هل ١٩٣٠ ص ١١ ) .

ويعتبر الفعل المنعكس الشرطى عند ، هل ، أساساً لعملية التعلم ، مثله فى ذلك مثل سائر السلوكيين . ولكنه يختلف عن السلوكيين الأولين فى أنه لم يفسر تكوين العادة على أنه ارتباط مباشر بين السلوك والاستجابة وأن العادات تتكون من سلاسل متصلة من المثيرات والاستجابات . فهو يرى أن ميكانيكية العادة لا تفسر إلا بفهم العمليات التى تحدث فى الوقت الذى يتخلل وقوع المثير على أعضاء الحس حتى ظهور الاستجابة . ولتفسير هذه العملية يفترض وجود عوامل وسيطة تحدث بين المثيرات ( عوامل مستقلة ) من جهة والاستجابات ( عوامل معتمدة ) من جهة أخرى . ومعنى هذا أن العوامل الوسيطة تتحدد بالاستنتاج . وكذلك يعتمد ، هل ، فى تفسيره لتكوين العادة على تكوينات فرضية "hypothetical constructs" يقصد بها عمليات فسيولوجية موجودة فعلاً وإن يكن العلم لم يكتشفها بعد أى أنها تحتاج إلى تحقيق . والواقع أن ، هل ، لم يفرق بين المفهومين تماماً ( أى مفهوم العامل الوسيط ومفهوم التكوين أو البناء الفرضى ) ، ذلك أنه ضمن العوامل الوسيطة التى ذكرها

بعض العوامل التي تعتبر في الحقيقة تكوينات فرضية مثل الأثر العصبي  
neural trace ( في المسلم الأول ) واستجابات توقعية anticipatory  
responses . . . . . وهكذا .

والجمال هنا لا يسمح بالاستطراد في عرض نظرية د هـ ، لأنها  
تحتاج إلى دراسة خاصة بها ، ولكتنا سنكتفي بتلخيص أهم العمليات  
التي تحدث منذ وقوع المثير الأول حتى حدوث الاستجابة ( أي ميكانيكية  
تكوين العادة ) .

يبدأ النشاط السلوكي منذ أن تقع المثيرات على أعضاء الحس ،  
ويؤدي هذا إلى حدوث عمليات كيميائية وكهرية في الأنسجة العصبية ،  
ويتحدد رد الفعل المتوقع للكائن بوجود وصلات حسية — حركية  
خاصة في تركيبه الأصلي ( مثل الأفعال المنعكسة ) وكذلك بوجود عادات  
تكونت في الماضي ( معنى هذا أن استجابات الكائن الحى ليست  
عشوائية تماماً ) ومعنى هذا وجود درجة من الاحتمال لأن يصل الكائن  
الحى إلى إنهاء أو اختزال أو خفض الحاجة التي تسبب له التوتر وتدفعه  
إلى السلوك ( الاستجابة ) وتؤدي بعد حدوث حركات عشوائية إلى  
استجابة صحيحة تدعم أو تعزز نتيجة خفض التوتر الناشئ عن حاجة  
عضوية ( بالأكل أو بالشرب أو بالتنفس . . . الخ ) . وتناسب  
قوة أو شدة العادة الناشئة طردياً مع شدة العادة السابقة وشدة الحافز .  
وقد تظهر الاستجابة اللازمة أو لا تظهر ويتوقف هذا على القوة الكامنة  
لرد الفعل أو للاستجابة reaction potential ، وكذلك على شدة الحافز .  
ولكن القوة الكامنة لرد الفعل أي للاستجابة تتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً

نتيجة عوامل كف فطرية وعوامل كف مكتسبة ، فعندما تصل القوة الكامنة للاستجابة إلى درجة من الشدة أعلى من العتبة ( أو الحد الأدنى لظهورها ) اللازمة لظهورها حدثت الاستجابة . وإذا أدت الظروف إلى استثارة استجابتين متعارضتين ( بمعنى عدم إمكانية حدوثهما معاً ) حدثت الإستجابة التي تكون قوتها الكامنة في وقت ظهورها أكبر من الأخرى . وبتكرار المواقف تدعم الاستجابة التي تؤدي إلى التدعيم ، كما تدعم الاستجابات السابقة لها والمؤدية لأن يصل الكائن بعدها إلى مكان الحافز أو الهدف .

ويمكن توضيح هذا بتصور فأر في متاهة وفي مكان منها هدف يؤدي وصول الفأر إليه إلى خفض حاجة عنده فيقل التوتر أو ينعدم تماماً . ولا بد للفأر من أن يتعود أو يتعلم السير في الطريق الصحيح حتى يصل إلى الغرفة أو المكان الموجود فيه الحافز أو الهدف . وإذا كانت الحاجة بيولوجية فإن تدعيم الاستجابة النهائية يعتبر تدعياً أولياً أما الاستجابات السابقة لهذه الاستجابة فإنها تدعم تدعياً ثانوياً وذلك لأنها ترتبط بالموقف المثير الذي يكون قد ارتبط بدوره بحالة التدعيم الأولى . وكلما قرب المثير من التدعيم الأولى زادت قدرته كدعم ثانوى للاستجابات التي ترتبط به . وهكذا تدعم الاستجابات بدرجة أكبر كلما قربت من الاستجابة الناجمة التي تؤدي إلى خفض التوتر بحسب قاعدة التدعيم المتدرج (gradient of reinforcement)

والتدعيم قد يكون إيجابياً إذا ما أدى إلى إشباع الحاجة أو خفضها أى إلى إزالة حالة التوتر أو خفضها ، وقد يكون سلبياً في حالة ما إذا كان المثير مؤلماً وعندئذ فإن الكائن الحي يتعود الهرب من المثير المؤلم أو يتعود تجنبه وهذا يساعد الكائن في تعلم الاستجابة الصحيحة .

وواضح من هذا أن « هل » يجمع بين الثواب والعقوبات في مبدأ التدعيم بخلاف ثورنديك الذى قصر قانون الأثر في صورته النهائية على الثواب فقط ( تقريباً ) .

والذى يعنينا هنا هو أن السلوك الاجتماعى فى ضوء نظرية « هل » هو اكتساب عادات اجتماعية بطريقة آلية تتحدد بمثيرات مادية وإن البواعث الاجتماعية ثانوية مشتقة من دوافع بيولوجية أولية ، وأن دراسة السلوك الاجتماعى تتطلب البدء بالفرد والتعرف على المثيرات فى المواقف الاجتماعية والتى تؤدى الى استجابات معينة تدعم فتصبح عادات •

ومعنى هذا أن نقطة البدء فى دراسة السلوك الاجتماعى هو الفرد وليست الأنماط الثقافية أو الاطارات الاجتماعية . بل إن سلوك الفرد نفسه كما قدمنا لا يفسر إلا بتحليله إلى عوامل ذرية ( أى عوامل مجزأة منفصلة ومستقلة ) تتفاعل معاً وتؤدى إلى تكوين السلوك ، ولا بد لفهم السلوك الاجتماعى من الرجوع إلى الأساس البيولوجى له . ولهذا فإن نظرية « هل » وسائر النظريات السلوكية تسمى نظريات ذرية Atomistic أو جزيئية molecular ، هذا برغم أن « هل » نفسه ينكر هذا ويقول أن نظريته تكاملية molar .

والواقع أن هذا الأسلوب فى تفسير السلوك يعتبر أسلوباً مختزلاً أو اختزالياً ، أى أنه أسلوب يختزل السلوك ويبدأ بصورته الأولية ولما كان أساس النظرية تحليلياً واتجاه التحليل هو الوصول إلى المكونات المادية وعلاقاتها الميكانيكية فقد إستبعد الإدراك من مجال تكوين

أو تفسير السلوك . ولما حاول ( هل ) أن يفسر المظاهر المعرفية مثل الغرض أو المعرفة أضطر إلى أن يحتزلها إلى أسسها المادية الميكانيكية كما أسلفنا ، وهى بهذا لا تفيد فى تفسير السلوك : لأنها من وجهة نظر ( هل ) مظاهر تفسر فى ضوء السلوك الآلى أو الميكانيكى ، فلم يدرسها ( هل ) ليتعرف على مكانها أو دورها فى تكوين السلوك وإنما درسها لمحاولة إثبات أنها لا تشذ عن المنهج الميكانيكى الذى يعتمد أساساً على المثير والاستجابة وقاعدة التدعيم .

### تقويم نظرية هل

تعتبر نظرية « هل » خطوة هائلة الى الامام لمحاولة تفسير السلوك الانسانى على اساس علمى يتخلص من الغيبيات والآراء الميتافيزيقية التى تحدد مستوى البحث والتجريب وتعطله . فقد جعل « هل » كافة أنماط السلوك خاضعة للدراسة والتفسير . وقد حدد فى التنظيم النظرى الذى وضعه الأسس التى يمكن أن يسير عليها الباحثون كي يتعرفوا على العوامل التى تتفاعل وتؤثر فى تكوين العادات وأنماط السلوك المختلفة . ومعنى هذا أنه استطاع بدرجة كبيرة من النجاح أن يضم جوانب السلوك المختلفة والظواهر السلوكية التى توجد فى كتب علم النفس القديمة تحت عناوين منفصلة ومستقلة نسبياً فى تنظيم منطقي بلغ درجة كبيرة من التكامل وقد كان لهذا التنظيم أثره فى دفع كثير من الباحثين الذين أخذوا عن « هل » ، ونهجوا نهجه إلى أن يدرسوا كثيراً من موضوعات علم النفس بمنهج « هل » أو بمنهج مشتق من منهجه . ومعنى هذا أن أثر نظريته

لم يقتصر على دراسة التعلم وهو الركن الأساسى في دراسته، وإنما تعدى هذا إلى دراسة موضوعات أخرى كثيرة سار الباحثون فيها على نفس الأساس مثل. موضوع الشخصية وعوامل تكيفها وأسباب انحرافها والعلاج النفسى .. وهكذا .

إن نظرية « هل » ، قد حققت خطوة كبرى في دراسة السلوك الإنسانى تحاكي الخطوة الهائلة التى حققتها النظرية الميكانيكية التى وضعها جاليليو ونيوتن فى علم الطبيعة . والمقارنة هنا ليست مجرد تشبيه فإن المنهج العلمى الذى أخذ به « هل » ، ( وغيره من السلوكيين الذين سبقوه ) هو المنهج الميكانيكى الذى صاغه جاليليو ثم نيوتن لدراسة الظواهر المادية فى الكون وتفسيرها وإن كان « هل » ، قد تفوق على أسلافه من حيث الإعمق فى التحليل وفى الشمول أيضاً . وعلى هذا فإننا مع التسليم بأثر هذه النظرية وقيمتها الكبرى بالنسبة للعلوم السلوكية لا نملك إلا أن ننظر إليها نفس النظرة الناقدة التى تفصح عن بعض عيوب تلك النظرية على نفس الأساس الذى انتقدت به النظرية الميكانيكية فى علم الطبيعة . وسنبداً فى نقد نظرية « هل » ، من بعض الزوايا الهامة .

انتقد كثيرون ومنهم بعض السلوكيين نظرية « هل » لعدة أسباب من أهمها أن فكرة التفاعل العصبى التى ذكرها فى مسلمته الثانية ومؤداها أنه إذا وقع مثيران أو أكثر على عضو الحس فى وقت واحد تفاعل أثرهما فى العصب الناقل وكانت نتيجة التفاعل مختلفة عن أثر أى مثير منها على حدة . وقد اعتبر « هل » ، أن هذه المسلمة تقرب للشقة بين نظريته ونظرية الجشطالت . ولكن « هل » ، لم يستفد من هذه المسلمة

في تفسير نظريته بتاتاً ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن هذه المسئلة تعتبر في نظر بعض السلوكيين مثل « سكر » خروجاً عن الدقة العلمية التي تميز العلوم المتقدمة . وواضح أن « هل » في هذا وفي كثير من جوانب نظريته ( كأثر المثير في المسئلة الأولى مثلاً ) يرجع إلى الجهاز العصبي في تفسير بعض جوانب نظريته التي لا يستطيع إثباتها تجريبياً . إلا أن هذه الحيلة لا تختلف عن التفكير الغيبي إلا في أنها إحالة إلى كيان مادي ولكنها في الواقع لا تخضع للدراسة أو البحث العلمي .

ويرى البعض مثل سكر أيضاً أن « هل » تسرع في وضع نظريته في الصورة الرياضية المنطقية التي صاغها بها لأن الدراسة التجريبية لم تتقدم بعد لهذه الغاية مما اضطره ( أي « هل » ) إلى التساهل الشديد في صياغة قوانينه ، ومن أمثال ذلك أنه قد افترض ثلاثة ثوابت ليعين ثلاثة متغيرات في إحدى معادلاته ( انظر سكر ١٩٤٤ ص ٢٧٦ - ٢٨١ ) .

ومن أوجه النقد كذلك ما ذكره لير من أن « هل » استخدم عينات غير ممثلة للشواهد لتمشيها مع المنحنيات التي رسمها والمعادلات التي صاغها .

ثم أنه برغم أن « هل » ينكر أن نظريته ذرية أو جزيئية فإن ميكانيكية تكوين العادة كما يبناه لا يمكن إلا أن يكون جزيئياً وآلياً . وكان من نتيجة المذهب الميكانيكي للسلوك الذي اتبعه « هل » مثله في ذلك مثل سائر السلوكيين ، أنه فصل بين الكائن وبيئته رغم أنه قال بضرورة أن تكون الحاجات العضوية والبيئة العضوية متصلة معاً ( هل ١٩٤٣ ص ١٨ ) . وقد حاول أن يحدث هذا الاتصال أو أن يملأ

الفاصل الميكانيكي بواسطة سلسلة من العوامل الوسيطة الوهمية ذات المظهر المنطقي (ديوى وبنثلي ١٩٤٩ ص ١٤٣) .

ولعل السبب في هذا هو أن « هل » مثل سائر السلوكيين تفادى الإدراك كعامل من العوامل الأساسية في تفسير السلوك وذلك لما يتسم به هذا المفهوم من معانٍ ميتافيزيقية ، وفي هذا يقول « برلين » ، « في بعض الأحيان ينظر إلى الإدراك شذراً لأنه في الماضي كان يُعتبر جانباً من السلوك الشعوري » (برلين ١٩٥١ ص ٣٩) .

ولعل دعوة واطسون في بداية الثورة السلوكية إلى التخلي عن المفاهيم المعرفية للتخلص من معانيها الغيبية والميتافيزيقية كما سقت الإشارة إلى ذلك تؤيد هذا الرأي . إلا أن المسألة لم تكن تستدعي بالضرورة التخلي عن تلك المفاهيم للتخلص من معانيها الغيبية كما فعلت المدرسة السلوكية وأدّى بها ذلك إلى أن تنحو نحواً تحليلياً اختزالياً وآلياً . ومع هذا فإن كثيراً من الحقائق التجريبية لا يمكن تفسيرها على هذا الأساس . ومن أمثلة ذلك تجارب « التعلم الكامن » . وخلاصتها السماح للفئران في تجارب المتاهات أن يستطلعوا المتاهة بدون تدعيم بأن يكونوا في حالة شبع وري ثم تقارن سرعة تعلمهم للوصول إلى الهدف في حالة وجود دافع ( جوع أو عطش ) بمجموعة أخرى لم تستطلع المتاهة قبلاً . فإذا ثبت أن الفئران التي استطلعت المتاهة دون تدعيم تتعلم أسرع من غيرها ، دل هذا على أن قانون التدعيم ليس هو القانون الوحيد الذي يقوم عليه التعلم . ولا بد من إعادة النظر في أهمية الإدراك ، وقد قام بلودجيت بتجربة كهذه وأثبت فيها ( كما أثبت غيره بعده ) أن استطلاع المتاهة دون تدعيم

يؤدي إلى سرعة التعلم : ولكن السلوكيين ردوا على هذا بقولهم إن الباحث عندما يأخذ الفأر من المتاهة ( حتى ولو لم يدعم سلوكه تدعياً أولياً ) فإن حمله قد يكون مدعماً ثانوياً ، فالفترة ترغيب في أن تحمل مثلها في ذلك مثل الأطفال ! أو ربما كان الاستطلاع داخل المتاهة في ذاته مدعماً . ولكن هذا الاقتراض غير منطقي لأن الفأر في استطلاعه للبتاهة كان يسير في حركات غير منتظمة يذهب ويعود وهكذا فإن كان حمله مدعماً ثانوياً أو كان الاستطلاع مدعماً لأدى ذلك إلى تدعيم السلوك العشوائي الذي دُعم فعلاً . وكان ينبغي إذن أن يكون هذا السلوك المدعم ( وهو سلوك عشوائي ) معطلا للفأر في تعلمه الجديد في حالة وجود هدف ( كالأكل ) . وهذا ما لم يحدث بالطبع . وقد بين سيوارد في تجربة له حول التعلم الكامن ، أثر المجال الإدراكي في سرعة التعلم ، وذلك بأن جعل الحجرتين في طرفي ذراعي المتاهة مختلفتين في اللون ( أبيض وأسود ) وفي الملمس ( النعومة والخشونة ) وقد أدى هذا التمايز في المجال الإدراكي إلى سرعة التعلم مما يؤكد أن الجانب الإدراكي هام في التعلم وأن قانون التدعيم ليس هو القانون الوحيد للتعلم ! ( سيوارد ١٩٤٩ ص ١٧٧ — ١٨٥ ) .

وفي تجربة قام بها « هل » ، استخدم متاهة بشكل الحرف T وكان يضع الطعام في حجرة في نهاية أحد الفرعين والماء في الحجرة الموجودة بالطرف الآخر . وكان يدخل الفأر وهو في حالة الجوع أو العطش . ويسمح له بالدخول في الحجرة التي فيها المدعم ( طعاماً إذا كان جائعاً وماء إذا كان عطشاً ) ويمنعه بواسطة جهاز خاص من دخول الذراع الآخر ( غير المرغوب فيه ) ثم حسب السرعة التي يتعلم بها الفأر

الاتجاه إلى الذراع الصحيح للمناهة في حالتى الجوع والعطش ، وبين كيف يسرع الفأر في التعلم . وقد غير « لير » في هذه التجربة بأنه كان يسمح للفأر بالدخول في أحد الفرعين وأن يبقى مدة نصف دقيقة في الحجرة غير المرغوبة إذا حدث وأن اختار الذراع الذى لا يودى إلى المدعم المطلوب . وكانت النتيجة أن الفئران تعلمت أسرع بهذه الطريقة من حالة الفئران في تجربة « هل » . وقد رد « هل » على « لير » بقوله أن الفئران لابد وأنها كانت تتناول القليل من المدعم غير المطلوب مما أحدث تدعيماً ولو على مستوى خفيض .

وقد أكد لير أن ذلك لم يحدث وعزا سرعة التعلم في تجربته إلى الإدراك ( لير ١٩٤٤ ص ٢٢٢ ) . وقد عدل لير فيما بعد في تجربته وزاد في تأكيد الجانب الإدراكي ووصل إلى نتائج تدل على ازدياد واطراد في سرعة التعلم كلما ازداد الجانب الإدراكي وضوحاً . وبما هو ذو مغزى في هذا الصدد — كما يقول لير — أن « هل » رغم اطلاعه على نتائج تجربته فإنه لم يشر إليها في كتابه « أسس السلوك » واكتفى بذكر تجربته هو لتأكيد وجهة نظره ..

ويتضح من كل ما سبق أن الاتجاه التحليلي الجزئى الميكانيكى عند «هل» يظهر بوضوح في اصراره على التمسك بمبدأ التدعيم باعتباره الأساس الوحيد للتعلم ، وهو مبدأ يؤدى الى البحث عن الدقائق المادية للظاهرة والى اغفال اثر المجال الكلى الذى تحدث فيه .

وإذ لم تنجح النظرية في تفسير ظاهرة ما واضطر الباحث في كل

مرة تفشل فيها النظرية إلى افتراض كيان مادي آخر لتفسيرها فهذا يعتبر عجزاً واضحاً في النظرية؛ إذ تكون قد عجزت عن التنبؤ وهو ما يعطى للنظرية قيمة علمية رفيعة . وكل ما تستطيع النظرية في حالة فشلها في التنبؤ أن تعمل هو أن تلجأ إلى الانتظار حتى تقع الظاهرة ثم تفسرها بعد حدوثها . فإذا لم يتمش سلوك الفأر في تجارب التعلم الكامن مثلاً مع ما كانت تتوقعه نظرية التدعيم لجأ أصحابها إلى افتراض الحاجة إلى الاستطلاع في التعلم الكامن . وما يجدر بالذكر هنا أن النظرية الميكانيكية في الطبيعة لجأت إلى مثل هذا لتفسير الظواهر المادية فافترضت وجود ذاتيات مادية كثيرة منفصلة عن بعضها مثل السيل الحراري والسيل الكهربائي ثم الأثير ولكنها مع ذلك فشلت في النهاية واستبدلت بنظرية المجال أو النسبية . ويقول أينشتين ( إن الحاجة إلى إضافة عدد كبير من هذه الذاتيات المادية المستقلة عن بعضها كان كافياً للقضاء على الإيمان بوجهة النظر الميكانيكية ) ( أينشتين وإنفيلد ١٩٣٩ ص ١٣٤ ) .

ولابد إذن والحالة هذه أن تكون نقطة البداية في السلوك عامة والسلوك الاجتماعي بنوع خاص هي المجال الذي يوحد بين الكائن وبيئته . وهذا ما حاولت النظرية المجالية أن تقوم به .

## النظريات المجالية

### ١ — الجشطالت

الجشطالت نظرية معاصرة للنظريات السابقة وقد ظهرت بشكل محدد المعالم في ألمانيا في أوائل القرن الحالي ( ١٩١٢ ) ولهذا فإن العوامل والظروف الثقافية التي صاحبت ظهورها تشبه إلى حد كبير تلك العوامل والظروف التي صاحبت ظهور النظريات التي أوردناها في هذا الفصل وفي الفصل السابق . وكانت في نشأتها — كما كانت نشأة النظرية السلوكية — حركة ثورية ، رغم ما بين الحركتين من تباين واختلاف جعلهما يقفان على طرفي نقيض أدنى إلى صراع لم ينته بعد ، وربما كان لنشأتها في ألمانيا بالذات مغزى خاص يفسر بعض أسباب هذا الخلاف .

فلقد كان القرن التاسع عشر بالنسبة لألمانيا عصر كفاح توحدت فيه ألمانيا وتبلورت القومية الألمانية تحت زعامة بروسيا . وكان توحيد ألمانيا وتبلور القومية الألمانية قد تأخرا عن مثيلهما في الدول الأوروبية الكبرى الأخرى كما تأخرت النهضة العلمية والصناعة فيها ، مما أدى إلى إحساس كثير من الألمان وفلاسفتهم بأن الظروف السيئة في تاريخهم كانت سبب تخلفهم عن غيرهم من بلاد أوروبا في مظاهر القوة الدولية . ويقول برتراند رسل في هذا : الفلسفة الألمانية بعد ( كانت Kant ) وكذلك الفلسفة الألمانية التي جاءت بعد ذلك كانت متأثرة بدرجة عميقة بتاريخ

ألمانيا ، وأن كثيراً مما يبدو شاذاً في التأملات الفلسفية الألمانية يعكس حالة عقلية لشعب نشط متوثب حرمة ظروف تاريخية حققه الطبيعي في المشاركة في القوة ، ( رسل ١٩٥٥ ص ٧٤٦ ) . وأن من يقرأ فلسفة نخته أو هيجل مثلاً يتبين اهتمامها الزائد بشئون الدولة ( رسل ١٩٥٥ ص ٧٣٠ ) . ولا تقصد بهذا بطبيعة الحال أن التيارات الفكرية في ألمانيا كانت كلها متجانسة أو أنها كانت تسير في اتجاه واحد ، أو أنها كانت معزولة عن المؤثرات الخارجية ، فكرية كانت أو اجتماعية أو مادية . فنحن نعلم أن الأمراء الألمان الإقطاعيين مثلاً كانوا يقاومون الوحدة ، لما كان فيها من تهديد لمصالحهم وزوال لسلطانهم ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى لم يكن الفكر الألماني معزولاً عن الفكر الأوروبي والفلسفات الأوروبية ، بل لقد كان الاتصال الفكري بين الفلاسفة في أوروبا عموماً من العوامل الهامة التي أثرت في التفكير البشري وفي الأوضاع الاجتماعية . فقد تأثر « كانت » ، مثلاً ، وهو يعتبر واضع الأسس الأولى للنسالة الألمانية ، تأثر بالأميركية الإنجليزية ( لوك وهيوم في القرنين السابع عشر والثامن عشر ) كما تأثر بالفلسفة الطبيعية « لروسو » في القرن الثامن عشر . ومع هذا فإن الفلسفة الألمانية كان لها طابعها الخاص المتأثر بصفة خاصة بظروف المجتمع في ذلك الوقت : وإننا لنرى فيلسوفاً مثل « هيجل » ، مثلاً يعبر عن تأييده الفلسفي لفكرة الوحدة فهو ينكر أن العالم يتكون من وحدات جزئية ثابتة لها كيان مستقل ، سواء أكانت تلك الوحدات ذرات أو أرواحاً . ومن رأيه أن الحقيقة النهائية الكاملة هي حقيقة الكل أو الوحدة الكلية . وعلى هذا فإن الجزئيات أو الوحدات الجزئية التي تبدو منفصلة هي في

الواقع خداع ولا تعبر عن الحقيقة الكاملة ، ولا تعدو أن تكون مجرد جانب أو مظهر من مظاهر الحقيقة الكلية ، وهذه الجزئيات لا يكون لها معنى إلا من هذه الزاوية أى إلا إذا نظر إليها من حيث علاقتها بالكل الذى يحتويها ( رسل ١٩٥٥ ص ٧٥٨ ) . ونستطيع أن نلصق فى هذا المعنى شيئاً عن مفهومه المثالى عن الدولة الألمانية وتمجيده لها . وسنرى فيما بعد مدى هذا التفكير الفلسفى فى المذهب المجالى والجشططى .

أما ، كانت ، فقد تأثر كما قدمنا بالفلسفة الامبيريقية الانجليزية وبخاصة هيوم كما تأثر تأثراً عميقاً بفلسفة روسو . ونجدته فى فلسفته يحاول التوفيق بين الناحية الحسية والناحية العقلية بصورة جعلت فلسفته مثالية نكاد تنكر الحقيقة المادية أو تجعل منها فى الواقع حقيقة عقلية مجردة . فهو يعتقد أن العالم الخارجى لا تأثير له إلا فى أحداث الاحساسات ، ولكن الجهاز العقلى هو الذى ينظمها فى الزمان والمكان . أما الأشياء التى تسبب الاحساسات فهى فى ذاتها لا يمكن معرفتها ، وليس لها وجود مكانى أو زمانى ، وهى ليست مادة ولا يمكن تفسيرها بواسطة تلك المفاهيم ( التى يحتويها العقل ) والتى يعتبرها ، كانت ، مقولات الفكر Categories of thought . ويعتقد ، كانت ، أن المكان والزمان أشياء ذاتية ( الهامة ) ( رسل ١٩٥٥ ص ٧٤٣ ) من مكونات جهاز الإدراك أو العقل . أما المفاهيم فهى كذلك من خصائص العقل وهى ، قنانه ، أى موجودة فى العقل قبل الخبرة وبغض النظر عنها .

ويبدو أن مدرسة الجشططت ، انحال قد تأثرت ، كانت ، أيضاً من هدد الزاوية العقلية " حبه ( ب . ويك ١٩٤٩ ص ٥٦ ) .

برنزويك إلى هذا قوله إن نظرية الجشطالت نظرية شكلية مثل فلسفة  
« كانت » .

ومن العوامل العلمية التي يظهر أثرها في هذا المذهب ، النظرية المجالية  
في علم الطبيعة فقد اعتمد عليها الجشطالت في تأييد تفسيرهم للسلوك وإن كان  
نجاحهم في هذا موضع شك كما سيتضح فيما بعد . ولقد اعتمد ليفين اعتماداً  
كبيراً على نظرية المجال في الطبيعة وعلى المفاهيم الرياضية في ميدان علم  
الطبوغرافيا في صياغة نظريته ودراسة الظواهر السلوكية على اعتبار أنها أحداث  
تتم في الفضاء .

لقد كانت نظرية الجشطالت ( فريزر ، وكوفكا ، وكهler ) في بدايتها  
وما زالت في جوهرها ثورة ضد كل الاتجاهات الذرية أو التحليلية في  
دراسة السلوك سواء أكانت تلك الذرات إحساسات أو مشيرات  
واستجابات ، وقد هاجم أصحاب هذه النظرية النظريات التي تعتمد إلى  
تحليل الشعور إلى مكوناته الأولى أو الذرية بقصد دراسته وهاجموا  
الاستبطان أو التأمل الباطني لا بسبب عدم صلاحيته كنهج علمي كما قال  
السلوكيون وإنما بسبب الاتجاه الذري التحليلي فيه . والواقع أن  
الاستبطان يعتبر جزءاً أساسياً في مدرسة الجشطالت وإن كان يأخذ  
صورة الإدراك المباشر للوحدة الكلية للأشياء المحسوسة . كما هاجم  
أصحاب نظرية الجشطالت النظريات المختلفة التي تقوم على تفسير الظواهر  
السلوكية بتحليل المثيرات إلى عناصرها ومقابلتها بالاستجابة التي يقوم بها  
الكائن الحي . ومن هنا كان خلافهم الأساسي مع المدرسة السلوكية ، وهم  
يدلون على صحة وجهة نظرهم وخطأ المناهج الذرية بكثير من التجارب

والشواهد اليومية من ذلك ظاهرة الحركة الضوئية "Phi phenomenon" (مثل إشارات المرور) وقد أجرى فريتمر تجربة لدراسة هذه الظاهرة جعل فيها الضوء يظهر من فتحة رأسية ثم يختفي ويظهر بعده من فتحة على يمين الفتحة الأولى وتميل بزاوية قدرها ٢٠ أو ٣٠ درجة . وتبين أنه إذا نظم المسافة الزمنية بين انطفاء الضوء من الفتحة الأولى وظهوره في الفتحة الثانية فإن الانسان يرى الضوء متحركاً في الاتجاه الذي يتحدد بالمكان الذي يضم الفتحتين . وكان التفسير السابق لإدراك الحركة هو وقوع المثيرات الضوئية بالتتابع على أجزاء الشبكية تباعاً ، ولكن تجربته تنفي هذا الاحتمال لأن المثيرين الضوئيين في تجربته ثابتان فلا يمكن تفسير الحركة بهذا الأسلوب الذرى التحليلي ولا بد — من وجهة نظر فريتمر — أن نسلم بأن الانسان يدرك الحركة إدراكاً مباشراً . ومن الأمثلة التقليدية التي يدل بها الجشطالت على وحدة نظرهم أن إدراك اللحن الموسيقي لا يتوقف على إدراك جزئياته فقد يتغير المفتاح الموسيقي ومع ذلك يدرك المرء نفس اللحن ، وإذا ثبتت الجزئيات ( النوت ) ولكن تغير ترتيبها أو تنظيمها في اللحن ضاعت معالمه . وبالمثل في إدراك الصور أو الأشكال الملونة لا يمكن تفسير الإدراك بالالتجاء إلى تحليل عناصر الصورة . وقد خرج « فريتمر » من أمثال هذه التجارب والشواهد بقانونين يحددان العلاقة بين الكل والأجزاء المكونة له .

**القانون الاول :** قانون اتناء الجزء في الشكل الذي يحتويه وهذا القانون يقول إن إدراك الأجزاء — حيثما يكون ذلك ممكناً — يتحدد بعلاقتها بالكل أى أن الأجزاء التي يدركها الكائن الحي تتخذ صفاتها من علاقتها بالكل الذي يضمها ، ومعنى هذا أنه لا يمكن أن نحدد الأجزاء سلفاً

بالتحليل ثم نجمعها ثانية أو نضمها معاً على أساس دراستنا لتلك الأجزاء لتعطينا الصفة الكلية ، لأن معالم الكل تختفى بالتحليل وكذلك صفات أجزائه تتغير عند عزلها عن الكل وتتغير كذلك إذا انتقلت من وحدة كلية إلى وحدة كلية أخرى .

**القانون الثاني :** وهو القانون الذى يحدد تنظيم الإدراك أو إدراك الوحدة الكلية . ويقول « فريتسر ، أن التنظيم ينحو نحو الوصول إلى حالة اتزان وأن المدرك يميل إلى الاستقرار والتكامل المنظم أو أن الإدراك يتجه نحو الشكل الحسن . هذا القانون يسمى قانون البراجناز "Pragnanz" ويتفرع من هذا القانون عدد من القوانين الثانوية مثل قانون التشابه والتقارب والاقفال والاستمرار الحسن . والكائن يدرك الشيء كصورة محددة المعالم ( بحسب قانون البراجناز والقوانين الثانوية المشتقة منه ) على أرضية غير محددة المعالم .

هذا هو باختصار الأساس الذى تقوم عليه نظرية الجشطالت والنظرية المجالية بشكل عام . ويتضح من هذا الأثر الذى خلفته الفلسفة الألمانية المثالية فى هذه النظرية سواء من حيث النظرة الكلية وعلاقة الأجزاء بالوحدة الكلية كما تظهر جلياً فى فلسفة هيجل التى أشرنا إليها ، أو من حيث التنظيم الإدراكي والقوانين التى يخضع لها فى الزمان والمكان ، والمفاهيم أو مقولات التفكير كما تتضح فى فلسفة « كانت » ، بل إن فكرة القبلية بالنسبة لمقولات الفكر عند « كانت » تتضح فى تفسير الجشطالت لعملية التنظيم الإدراكي وإن كانوا يرجعونها إلى دينامية العمليات النفسية ، وفى هذا يقول كهر « مهما يكن من طبيعة العملية التى نعتقد أنها

تحدث في مجال الأبصار فإنها لا يمكن أن تستورد من الخارج ما لم تكن موجودة قبلاً في المنطقة التي يقال بأنها مركز لها ، ( كهلر ١٩٤٧ ص ١٥٣ — ١٥٤ ) . وهذا اللون من التفكير هو الذي أدى إلى اعتبار نظرية الجشطالت نظرية فطرية nativistic .

وبما سبق تبين أن نظرية الجشطالت تهتم أساساً بعملية الإدراك ، ولكنها مع ذلك عالجت العمليات العقلية الأخرى مثل التفكير مثلاً ، ولكنها اعتبرت قوانين الإدراك ذاتها أساساً لتفسير هذه العملية ، ثم حينما بدأت تعالج موضوع التعلم لم تجد نفسها بحاجة إلى تغيير تلك القوانين بل اتخذتها أساساً لتفسير التعلم وأصبح التعلم عند الجشطالت نتيجة للإدراك ، أي أنهم اعتبروا الإدراك سابقاً على التعلم . وقد أجرى كهلر عدة تجارب على القردة من نوع الشمبانزى عند ما كان محجوزاً في جزيرة تاناريف إبان الحرب العالمية الأولى . وخلاصة هذه التجارب هي وضع القرد في قفص ووضع موزة في مجاله البصرى سواء خارج القفص بحيث لا يستطيع أن يصل إليها دون أداة تساعد على الوصول إليها أو تعليق الموزة في أعلى القفص بحيث لا تصل إليها يده ولا يستطيع أن يناولها بالقفز ووضع في القفص أداة أو أدوات إذا استخدمها القرد فإنه يصل بها إلى تحقيق هدفه ويحصل على الموزة . وكانت تلك الأدوات مختلفة في التجارب المختلفة مثل عصا طويلة توصل إلى الموزة أو عصوين يمكن إدخال أحدهما في طرف الأخرى ليصلا إلى الطول المناسب للوصول إلى الموزة ، وقد تكون الأداة صندوقاً إذا حركه القرد إلى الوضع المناسب ووقف عليه استطاع أن يصل إلى الموزة وهكذا . وقد استنتج كهلر أن القرد يستطيع أن يحل بعض المشكلات في مستوى معين من

الصعوبة ويكون ذلك بأن يدرك العلاقة الكلية للموقف بما في ذلك الهدف ( الموزة ) والأداة الموصلة إليه . ويكون التعلم بطريقة مفاجئة ( أى غير تدريجية كما في تفسير السلوكيين ) ، وذلك بأن يقوم الفرد أولاً بمحاولات عشوائية قد تؤدي به إلى أن يقف عند المحاولة وينشغل في نشاط آخر وقد يلعب بالأدوات الموجودة داخل القفص ، حتى إذا وقعت جميع أطراف المشكلة معاً في مجال إدراكه البصرى قام على الفور واستعمل الأداة بالطريقة الصحيحة التى توصله إلى هدفه . وهذه العملية المفاجئة التى تؤدي بالكائن إلى الحل الصحيح سميت البصيرة أو الاستبصار ، وهى نتيجة عملية تنظيم المجال الإدراكى عند الكائن . وبما يدل على حدوث البصيرة أنه إذا عاد الكائن الحى إلى نفس المشكلة في نفس الموقف مرة ثانية فإنه لا يقوم بمحاولات عشوائية وإنما يقوم بأداء الحل الصحيح لأول مرة . وقد اعتبر الجشططليون هذه التجارب دليلاً على صحة نظريتهم ودليلاً على خطأ النظريات السلوكية وقالوا إن التدرج في التعلم بالمحاولة والخطأ عند الترابطيين مثل ثورنديك وعند غيره من السلوكيين يرجع إلى غموض المشكلة وغموض الموقف التعليمى مما يستحيل معه أن يدرك الكائن الحى الموقف بشكل كلى .

ولنتساءل الآن عن طريقة حدوث عملية التنظيم الإدراكى التى تعتبر أساس تفسير السلوك عند الجشططت ويمكن توضيح خطوات العملية على النحو التالى :

الخطوة الأولى تبدأ بالشئ ( المدرك ) فى البيئة الخارجية وهى تسمى المثير البعيد distant stimulus ( وذلك لتمييزه عن المثير القريب الذى

يقع على أعضاء الحس ) ، هناك المثيرات القريبة proximal stimuli التي تقع على أعضاء الحس وتؤثر فيها . والتمييز بين المثير البعيد والمثير القريب لا يقتصر على المسافة بين المثير والكائن الحي بل إنه يفرق بين الشيء object الخارجي باعتبار أنه كيان مادي ( مثير بعيد ) تصدر عنه مشيرات ( ضوئية في حالة الإدراك البصري أو سمعية في حالة الإدراك السمعي وهكذا ) والمثيرات التي تقع على أعضاء الحس ( مثيرات قريبة ) . ويعقب وقوع المثيرات القريبة على أعضاء الحس حدوث تنظيمات حسية sensory organizations ويعقب ذلك استجابة الكائن لنتيجة عملية التنظيم ويتحول الشيء المادي الخارجي عند الكائن إلى مدرك أي إلى شيء ظاهري ، phenomenal ، ومعنى هذا أن نظرية الجشطالت تميز بين الشيء المدرك أو الظاهري ، والشيء المادي الحقيقي . ويؤكد كوفكا هذا التمييز بقوله « عندما نتكلم عن الصور أو الأشكال كأنها مشيرات فإننا نخلط بينها وبين نتائج عملية التنظيم الإدراكي وهو خطأ تقع فيه المرة تلو المرة ، ( كوفكا ١٩٣٥ ص ٩٨ ) .

والعملية التي تتحول بها العمليات المخية الدينامية إلى مدرك أو شيء ظاهري تسمى « أيسومورفيزم » ، ويقول « كهلر » في تعريف هذا المفهوم « إنه التأكد بأن خبراتنا والعمليات التي تؤدي إليها لها نفس التركيب ، ( كهلر ١٩٤٧ ص ١٦١ ) .

نتيجة لهذا يعيش الكائن الحي بحسب نظرية الجشطالت بين عالمين أو بيئتين بيئة مادية أو جغرافية وبيئة نفسية أو فينومونولوجية . البيئة

المادية أو الجغرافية هي مصدر المثيرات البعيدة التي تمر خلال الوسط المحيط بشكل موجات صوتية أو ضوئية أو حرارية وتقع على أعضاء الحس وتصبح مثيرات قريبة تنتظم على النحو الذي أسلفناه حتى تؤدي إلى تكوين المدرك percept عند الكائن ، ومعنى هذا أن الكائن الحي لا يتصل اتصالاً مباشراً بالبيئة المادية ولا يكاد يعرف غير عالمه الفينومونولوجي (أو النفسي) ومع هذا فإنه يوجد بين اليتين المادية والنفسية أو الفينومونولوجية تطابق وإن يكن غير تام ، لأن عمليات التنظيم الإدراكي التي تتبع قانون البراجناز وقوانينه الثانوية تنحون نحو الإكمال والإقبال والاستقرار والاستمرار الحسن . . . الخ مما يؤدي إلى الخداع الإدراكي في بعض الأحيان . ولعل هذا الوضع هو الذي أدى بجاردنر مورفي أن يقول : إن هذا الوضع يشبه الأفلاطونية شهاً أساسياً ، (مورفي ١٩٤٣ ص ٢٨٩) .

فما قيمة هذا بالنسبة لسلوك الاجتماعي ؟ نظرية الجشطلت في الواقع تختلف عن النظريات السابقة في هذا الفصل وفي الفصل السابق في أنها تجعل نقطة البداية في دراسة السلوك الاجتماعي هي الوسط الاجتماعي أو البيئة الاجتماعية لا الفرد نفسه أو غرائزه . وبيان ذلك أن سلوك الفرد في جماعة ما يتحدد ويتخذ صفاته المميزة من التنظيم العام للجماعة . ويرتبط هذا بمفهوم العلاقة بين الجزء والكل فالجماعة أكثر من مجرد أفرادها . ويتشكل السلوك الفردي نتيجة إدراك الفرد للوحدة العامة للنظام الاجتماعي أو عن طريق البصيرة ثم يتحدد السلوك بالتدرج بالانتقال من الكل إلى الجزء .

والفرق بين هذا الاتجاه والاتجاه السلوكي مثلا واضح . كما أن الفرق بين هذا ونظريات الغرائز لا يحتاج إلى بيان .

ونستطيع أن نلخص السمات التي تميز نظرية الجشطالت في السلوك الاجتماعي في عاملين أساسيين هما :

أولا : أن البدء في الدراسة يكون بالكل وأن الجماعة أكثر من مجرد مجموع أفرادها وأن السمات الشخصية لا تفهم إلا في نطاق الكل الذي يحتويها أي الثقافة والجماعة التي تحتويها . وليس غريبا والحال هذه أن نجد أن دينامية الجماعات كفرع هام من فروع علم النفس الاجتماعي تبدأ وتقوم على اكتاف أحد رجال الجشطالت .

ثانيا : أن الإدراك بالمعنى الذي قدمناه سابقا لمختلف أنماط السلوك الإنساني سواء أكان سلوكا معرفيا أم سلوكا حركيا .

وننتقل الآن إلى نظرية أخرى نشأت في نطاق نظرية الجشطالت وتتفق معها في المبادئ الأساسية وإن كانت تختلف في محور الاهتمام . تلك هي النظرية الطوبولوجية أو المجالية وصاحبها كيرت ليفين .

## ٢ — نظرية المجال ( ليفين )

### مقدمة في تأثير النظرية المجالية في علم النفس

زادت الثقة في منهج نيوتن (الميكانيكي) في تفسير الظواهر الفيزيائية تدريجياً منذ القرن السابع عشر . وما أن حل القرن التاسع عشر حتى كانت العلوم الأخرى بما في ذلك العلوم البيولوجية والاجتماعية والسلوكية قد تأثرت به . ولكن في منتصف ذلك القرن كانت التجارب في علم الطبيعة قد أبرزت الكثير من التناقضات في هذا المنهج مما زعزع كيانه وثقة علماء الطبيعة فيه . ولكن علم النفس كان قد تأثر به بشكل أدى كما قدمنا إلى سيادة المدرسة السلوكية في مطلع القرن الحالي . أي أن المذهب الميكانيكي بدأ يغزو الميدان السلوكي بقوة في نفس الوقت الذي بدأت الثقة به تضعف في ميدان علم الطبيعة ذاتها .

وكانت نظرية « نيوتن » في علم الطبيعة تفترض أن الأجسام المادية تتكون من أجزاء دقيقة لانهاية تؤثر في بعضها بالجاذبية أي بالقوى المغناطيسية (الجذب والتنافر) ، وتبعاً لهذا أصبحت صورة الكون على هذا النحو عبارة عن دفع وشد كما عبر عن ذلك أينشتين وأنفقد . واستمرت هذه الصورة إلى ما بعد منتصف القرن الماضي . وكان محور هذه النظرة الميكانيكية هو أنه إذا استطاع الإنسان أن يعين الموضع والسرعة والكتلة وما إلى ذلك من خصائص الأجسام والجسيمات المادية فمن الممكن التنبؤ بما يحدث إذا تفاعلت هذه الأجسام معاً . أي أن التنبؤ بالأحداث المستقبلية يرتبط بالصفات الفردية الخاصة بالجزئيات المفردة ، ولكن كثيراً من الظواهر الطبيعية استحالة

تفسيرها على هذا الأساس . فثلا لم يمكن تفسير بعض الظواهر المتصلة بحركة النجوم في الفضاء والتوفيق بين تلك الحركة وبين وجود الأثير الذي كان لابد من افتراض وجوده لتفسير بعض الظواهر مثل سرعة الضوء ، ثم إن دراسة الظواهر الكهرومغناطيسية كشفت بالتدريج عن قصور متزايد في القدرة التفسيرية للنظرية الميكانيكية لنيوتن . فقد تبين بوضوح أن جسما متحركا في اتجاه معين قد يؤدي إلى تحريك جسم آخر في اتجاه يختلف عما يمكن توقعه بحسب تلك النظرية . وكان لابد في النهاية من ترك النظرية الميكانيكية واستبدالها بنظرية أخرى .

وكان من الضروري بعد هذا التفكير في ضوء مناطق أو مجالات تنتشر فيها خطوط القوى الكهرومغناطيسية وهذه المجالات ليست مجرد محصلة للقوى المتولدة عن الجسيمات المادية ( بحسب التفسير الميكانيكي ) مثل الشد والدفع بالمعنى القديم ، ولكن كان من الضروري النظر إلى المجالات على أساس أنها تنطيات ذات خصائص مميزة ومختلفة عن التفكير الميكانيكي الذري ، وقد استطاع مكسويل في سنة ١٨٧٥ نتيجة لدراسة الظواهر الكهرومغناطيسية أن يضع معادلات لدراسة المجال لا باعتباره محصلة للجزيئات المنفصلة وإنما باعتباره ظاهرة لها كيانه المستقل . وهكذا ذهبت النظرية الميكانيكية<sup>(١)</sup> لتحل محلها النظرية المجالية التي تطورت على يد أينشتين في صورة النظرية النسبية المشهورة .

---

(١) هذا لا يعنى أن النظرية الميكانيكية لم يعد لها قيمة بالمرة فهي ما زالت صالحة في حدود لتفسير بعض الظواهر التي لا تحتاج إلى الدقة الكبيرة التي توفرها النظرية الجديدة .

وبدأت بقية العلوم تتأثر بهذه النظرية الجديدة ، ومن أبرز الأمثلة على هذا ما قام به الباحث الألماني سيهان ومساعدته فيس من دراسات في علم الأجنة يوحى هذه النظرية . ومن أبرز النتائج التي كشفها عنها أنه إذا قطع جزء من نسيج الجنين نام من منطقة عضو معين وزرع في منطقة عضو آخر مثل تجويف العين أو منطقة الأذن فإن الخلايا الجديدة تنمو وتصبح جزءاً من العضو الجديد . ومعنى هذا أن خصائص الجزئيات في الجسم العضوى النامي تتشكل تبعاً للجمال الذى تنتقل إليه .

وقد أدرك الجشططليون مغزى النظرية المجالية بالنسبة لنظريتهم وحاولوا أن يدعموا نظريتهم بها . وقد كتب كوفكا مثلاً في سنة ١٩٢٠ كتاباً عالج فيه موضوع الجشططات الفيزيقي *Physical Gestalten* مشيراً فيه بنوع خاص إلى تجارب علم الطبيعة التى تبين كيف تتحدد الأحداث المحلية بالجمال الكلى . وحاول كوفكا من هذا أن يبين الشبه بين الجشططات الفيزيقي والاستجابات الإدراكية للكائن . وقد كان ليفين طالباً في العلوم الرياضية والطبيعية وقد استهوته نظرية الجشططات وانضم إلى قادتها وأصبح عضواً نشطاً بينهم .

الحيز الحيوى : Life space

كان ليفين متأثراً بالاتجاهات الجديدة في علم الطبيعة وكذلك بالرياضيات التى درسها . فبدأ يفكر في موضوعات علم النفس ومشكلاته على أساس

أحداث تتم في نوع من الحيز space يشبه الحيز الفيزيقي وبدأ ينظر إلى النشاط النفسي على أنه أحداث تتحرك من نقطة إلى نقطة في إطار الحيز الحيوي ( أو النفسى ) وهنا شعر بحاجة إلى تطبيق أدوات رياضية ملائمة لتحقيق هذه الغاية وقد وجد هذا في علم الطوبوغرافيا وهو علم يدرس الحيز الهندسى عن طريق مفهومات مثل داخلى وخارجى وحدود الحيز . كما استعان بمفهوم الكميات الموجبة ( أو المتجهة ) في علم الميكانيكا حيث تستخدم الأسهم في الأشكال التوضيحية لتعبّر عن اتجاه القوى ومحصلة القوى ويعبر طول السهم عن شدة القوة . وبدأ يدرس الظواهر النفسية في هذا الإطار فبدلاً من القوانين الكمية التقليدية التي تعنى بالفرد باعتباره كائناً بيولوجياً بدأ ينظر إلى الظواهر السيكولوجية على أنها حركة نفسية تتجه نحو أهداف معينة في داخل مناطق محددة في إطار الحيز الحيوي . ومعنى ذلك أن الحيز الحيوي يمكن في البداية تمثيله بدائرة غير متميزة تحتك بالعالم الخارجى ويبدأ التميز عند حوافها الخارجية ثم يستمر هذا التمييز باستمرار الحياة وينقسم الحيز الحيوي إلى مناطق ومناطق ثانوية وهكذا .

وقد ابتكر ليفين مفاهيم واصطلاحات جديدة مع تفسيراته للسلوك وأخذ يكيف اصطلاحات قديمة بحسب نظريته الجديدة .

فنظريته تشتمل على اصطلاحات أساسية مثل الهدف أو الأهداف التي تتجه الحركة السيكولوجية نحوها أثناء نشاط الكائن الحي واستخدام اصطلاح الكميات الموجبة أو المتجهة vectors لتعبّر عن تلك الحركة واستخدام كلمة التكافؤ valency لتعبّر عن درجة جاذبية الهدف واستخدام لفظ الحواجز barriers لتعبّر عن العوائق التي تقف في وجه الحركة

واستخدم اصطلاح مناطق ثانوية subregions التي تتكون بانقسام الحيز الحيوى وذلك لتفسير بعض الظواهر كما فى حالة شروذ الذهن أو التكامل الجديد الذى يحدث فى الشخصية نتيجة العلاج النفسى واستخدام لفظ الحيز الحيوى ليعبر به عن البيئة الفينومولوجية أو الإدراكية أو كما يسميها كوفكا: البيئة السلوكية .

وهكذا استطاع ليفين أن يحقق هدفين أساسيين بنظريته هما :

أولاً : أن يطبق التفكير الحديث فى علم الطبيعة فى تفسير الظواهر النفسية وكان أساس نظريته كما أسلفنا نظرية المجال ( أو النظرية الكلية ) وفى هذا يقول ليفين : بدلاً من أن نعزل عنصراً أو آخر من الموقف ولا نستطيع تقدير أهميته إلا فى ضوء الموقف بأكمله فإن النظرية المجالية تجدد من الأفيد كقاعدة عامة أن تبدأ بخصائص الموقف كله . بعد هذه النظرة التقريبية الأولى تلجأ إلى تحليل الجوانب والأجزاء المختلفة للموقف بدرجة أكبر من التحديد والتفصيل ، ( ليفين ١٩٤٢ ص ٢١٨ ) .

ثانياً : استطاع ليفين أن يعبر عن النشاط السيكلوجى برسوم وأشكال توضيحية رياضية بدلاً من الاقتصار على التعبير اللفظى محاكياً فى ذلك العلوم الطبيعية المتقدمة ولو أن البعض يرى أن نظريته كان يمكن أن تقوم بغير هذا الجانب دون نقص أو قصور .

وقد اعتمد ليفين على نظريته هذه وياشر بحوثاً تجريبية . تقوم على أساس أن الحاجات needs عبارة عن تنظيمات من حالات التوتر أو

من القوى المتداخلة المحصورة في مجال معين تتم الحركة فيه في اتجاه أو في آخر . ومن التجارب المشهورة التي أجريت على ضوء نظرية ليفين تجربة زيجارنيك المشهورة والتي أدت إلى اشتقاق اصطلاح « أثر زيجارنيك » للدلالة على حالة التوتر التي تصاحب الإنسان إذا قام في وجهه ما يحول دون إتمامه عمل ما .

وخلاصة التجربة أن « زيجارنيك » أعطت المبحوثين في تجربتها أعمالا للقيام بها وسمحت لهم بإتمام بعضها ومنعتهم من إتمام البعض الآخر . وبلغه ليفين سمحت لهم بالوصول إلى الهدف في بعض الحالات ومنعتهم من ذلك في حالات أخرى ثم اختبرت درجة التذكر فيما بعد لتلك الأعمال وتبينت أنهم بصفة عامة أقدر على تذكر الأعمال التي لم يتموها مما يدل على أن التوتر الناشئ أثناء العمل ، له استمرار طالما العمل لم يتم ولكنه يختزل إذا ما وصل الفرد إلى هدفه . وتعتبر مثل هذه التجربة دليلا على جدوى التفكير في النشاط السلوكي لاعتباره أن حالة التوتر التي تنتج عن النشاط تستمر حتى الوصول إلى الهدف . وقد تبين نتيجة بحوث أخرى كثيرة حول نفس المشكلة أن المسألة معقدة وتتدخل فيها عوامل كثيرة وإن كانت الفكرة العامة صحيحة .

ومن المفاهيم الجديدة التي أنبثقت عن البحوث التجريبية القائمة على أساس نظرية ليفين . فكرة مستوى الطموح level of aspiration وهو مفهوم مرتبط بالحيز الحيوي ويعن توقع الفرد لما يمكن أن يبلغه من نجاح في المستقبل . وقد أمكن عن طريق قياس الفرد بين مستوى الطموح عند الفرد ومستوى الذات Ego level في الوقت الحاضر ، أي بيان

الفرق بين ما يطمح الفرد إلى تحقيقه أو عمله في المستقبل وما يقوم به فعلاً وقد بين جولد أن الفرد يعدل على الدوام من مستوى طموحه بقصد الموازنة بينه وبين ظروف طموحه لحسن تكيفه للحياة بحيث لا يكون مستوى طموحه عالياً جداً فلا يستطيع تحقيقه فيعاني على الدوام مما يصادفه من إحباط ، ولا أن يكون منخفضاً جداً فيصبح عمله هيناً يسير المثال بدرجة تفقده الحماس للعمل والنشاط . ( جولد ١٩٣٩ ص ٣ - ١١٥ ) .

أما من حيث علاقة هذه النظرية بالسلوك الاجتماعي فقد ثبت أنه يمكن على ضوءها تصميم المواقف الاجتماعية ودراسة السلوك الاجتماعي بشكل مثير إلى حد كبير .

وقد اهتم ليفين من البداية بدراسة السلوك الاجتماعي للأطفال وتحليل التوترات والحواجز التي تنجم عن تغير الموقف الاجتماعي للطفل . ومن التجارب التي كان لها أثر وقيمة في ميدان علم النفس الاجتماعي وفي التربية التجربة التي أجراها ليبيت وهوايت بإشراف ليفين لمقارنة تأثير نوع القيادة على سلوك الأطفال . فقسم خمسة عشر ولداً إلى مجموعتين ثلاث أي خمسة أولاد في كل مجموعة وكانت مهمتهم عمل أقنعة للوجه لحفل معين وكانت القيادة مختلفة من مجموعة إلى مجموعة وبالتالي كان الجو في الحالات الثلاث مختلفاً فكانت القيادة ( والجر الاجتماعي الذي يعمل فيه الأولاد ) في إحدى المجموعات أوتوقراطية وفي المجموعة الثانية كانت القيادة فوضوية سائبة وفي الثالثة كانت القيادة ( والجر الاجتماعي ) ديمقراطية . ودرس أثر الطرق الثلاث والسلوك الناتج عنها دراسة تحليلية دقيقة . وبحث الأثر المتخلف عن هذه المواقف

في سلوك التلاميذ في دراسة تتبعية بعد تحويل الأولاد إلى قيادات جديدة .  
واتضح بصفة عامة تفوق القيادة الديمقراطية في توجيه وتعديل سلوك الأولاد .  
والمهم أن هذه التجربة بينت أن الحياة في الجماعات الصغيرة يمكن دراستها  
دراسة علمية وقد ظهر من التجربة عدد من الارتباطات بين تاريخ حياة العضو  
وإدراكه الاجتماعي لموقف الجماعة وسلوكه وسلوك الجماعة وسلوك القائد  
( لييت وهوايت ١٩٤٧ ص ٣١٥ - ٣٣٠ ) وأعقب هذه التجربة إجراء  
عدد كبير من التجارب التي نهجت على منوالها وتركزت حول تعديل تركيب  
أو تنظيم الجماعة لزيادة إنتاجها أو رفع روحها المعنوية وما إلى هذا . ونتيجة  
للنجاح الذي أسفرت عنه تلك التجارب دعى ليفين إلى إنشاء مركز بحث  
لدراسة ديناميات الجماعة في مؤسسة ماساتشوستس التكنولوجية . M.I.T  
في سنة ١٩٤٤ ، واستمر يعمل فيه حتى توفي سنة ١٩٤٧ وقد تمت البحوث  
في موضوع ديناميات الجماعة بشكل كبير منذ ذلك الحين ويرجع الفضل  
في ذلك إلى ليفين .

### نقد وتقييم النظريات المجالية ( الجشطالت ونظرية المجال ) .

نبحث النظرية المجالية في لفت النظر إلى ضرورة الاهتمام بالموقف  
الكلّي الذي يتفاعل فيه الكائن الحي واعتبار الكائن الحي جزءاً من  
الموقف لا ينفصل عنه إلا بقصد التحليل فقط . وكان للتجارب والظواهر  
العديدة التي أبرز فيها رجال الجشطالت خطأ التفكير الذري أثره في  
تعديل كثير من علماء النفس نظرتهم وبدأوا يفكرون على أساس الوحدة  
المتصلة بين الكائن الحي وبيئته أو الموقف الذي يتفاعل فيه ، ومن  
أولئك السلوكيين ، كما أوضحنا عند مناقشة نظرية « هل ، مثلاً ، ولو أن

النظرة الذرية ما زالت هي الغالبة مع نظريته كما بينا . وقد تأثر بعضهم بدرجة أكبر من هذا مثل « تولمان » صاحب النظرية السلوكية الغرضية الذي استخدم اصطلاحاً مشتقاً من نظرية الجشطالت اشتقاقاً مباشراً هو « إشارة الجشطالت » (sign-gestalt) وأقام نظريته على أساس الإدراك وإن يكن قد جعل للإقتران الشرطي مكاناً في نظريته أيضاً . وقد أقام البعض نظريته على أساس الفينومونولوجي كلية ومن أمثال هؤلاء « سنيج وكومب » . . . . وهكذا . وقد كان لنا كيد أهمية العملية الإدراكية في سلوك الكائن أثره القوي عند المربين في أمريكا فقد أدى ذلك إلى إعادة ثقتهم في الذكاء الإنساني بعد أن كان قد تزعزع بتأثر الاتجاهات السلوكية وخاصة في أول عهدها . وأثر الجشطالت والمدارس المجالية تأثيراً قوياً في تفسير السلوك الاجتماعي واعتبار تكوين الجماعة وتركيبها نقطة البدء في دراسة العلاقة السيكولوجية بينها وبين الفرد وأثر ذلك في تكوين السلوك الاجتماعي عند الفرد وكان ليفين صاحب فضل كبير في هذا كما أن ميدان ديناميات الجماعة يعد نتيجة مباشرة للاتجاه المجالي والجشطالتي .

### عيوب النظريات المجالية

ومع هذا فإن للنظريات المجالية عيوباً أساسية لا بد من الإشارة إليها ومن أهمها : أن النظريات المجالية قد تجنببت النظرة الذرية ولكنها تطرفت في الاتجاه الكلي الذي لا يقل خطراً من زاوية معينة عن الاتجاه الذري ، ذلك أنها جعلت الإدراك - وهو في نظرها عملية سابقة لكافة ألوان النشاط السلوكي - عملية عقلية منفصلة عن

السلوك الحركي ومستقلة عنه . وترتب على هذا أنهم فسروا الإدراك تفسيراً أقرب ما يكون إلى التفسيرات العقلية القديمة . ولا يعني هنا كثيراً أنهم جعلوا العمليات المخية الدينامية مسئولة عن السلوك الإدراكي . أو أنهم استخدموا اصطلاح الأيسومورفيزم لتفسير التشابه أو التطابق بين المحسوسات المادية والمدركات الفينومولوجية فهذه تفسيرات فرضية لا ترقى إلى المستوى التجريبي وتصبح على هذا الأساس غير علمية . واستتبع هذا أن الكائن الحي في النظريات المجالية يعيش في عالَمين ، عالم مادي خارجي وعالم ذاتي « فينومولوجي » ، نفسي ، وأن التطابق بين العالمين نتيجة صدفة سعيدة هي العمليات المخية الدينامية والأيسومورفيزم والصدفة السعيدة تكمن في أن هذه العمليات موجودة قبلاً في المخ ولا تحتاج إلا أن تحركها المثيرات القرية في أعضاء الحس لتعمل وتنتج نتائج تقابل ما يحدث في العالم الخارجي . هذا ما يجعل نظرية الجشطالت قرية الشبه بفلسفة « كانت » ، وبخاصة من حيث فكرة « القبلية » ، رغم أن الجشطالت أنفسهم يدفعون عن أنفسهم هذه التهمة ، ولكن العبرة هنا ليست بما يقولون وإنما بما تنطق به نظريتهم . ونستطيع أن نقول مع التغاضي عن تفاصيل النظريات المجالية إن تفسيرهم لعملية الإدراك يتضمن ببساطة أن العالم الخارجي ينتقل إلى سلوك إدراكي . حقاً أنهم يفترضون حدوث عمليات وسيطة بين الجانبين ولكن هذه العمليات ليست في المستوى الذي يصلح للتجريب كما قدمنا ومن هذه الناحية نرى أن تفسيرهم للإدراك رغم أنه حجر الزاوية في نظرياتهم فهو ليس تفسيراً على الإطلاق . وفي هذا يقول كلباتريك « سيكولوجية الجشطالت لا يصح أن تعتبر نظرية الإدراك على الإطلاق

فهي من ناحية معينة تعتبر النظرية الفطرية الحديثة modern nativism وفيها الإدراك من المعطيات (a given) ويقوم على أساس علاقة أيسومورفية محددة نسبياً بين خصائص الشيء المدرك وخصائص المجال الفسيولوجي . . . (كلباتريك ١٩٥٠ ص ٧) .

ويرتبط بهذه النقطة إنغفالم لتاريخ الكائن الحي أو خبراته السابقة في اكتسابه للسلوك الجديد في المواقف الجديدة . والسبب في هذا واضح ولا شك فإنه يتمشى مع فكرة أن العمليات الخفية الدينامية تمثل عن طريق الأيسومورفيزم حقائق العالم الخارجي في السلوك الإدراكي للفرد ومن ثم يصبح البحث عن الخبرات الماضية غير ذي قيمة أساسية . وقد حدا هذا الاتجاه بليفين إلى أن يسمى نظريته لا تاريخية ahistorical وجعل كهلر في تجاربه على القردة يتناسى خبرات القردة الماضية وأثرها في الوصول إلى الحلول الصحيحة للشكلات التي واجههم بها في تجاربه وعزا وصولهم للحل المفاجيء إلى اختلال في التوازن أدى إلى عمليات تنظيم المجال الإدراكي الكلى وينتهى بالبصيرة أى عملية تحدث نتيجة نشاط يبدأ من الشبكية ويتجه إلى الداخل بحسب تعبير (برونزويك) . وقد انتقدت تجارب كهلر بطبيعة الحال على أساس أنه لم يتبع الخبرات السابقة للقردة ليبين أن السلوك الجديد الذى تعلمه الكائن الحي لم يسبق له أن تعلمه في حياته السابقة بين الأشجار والغابات التى كان يعيش فيها ، وهو نقد له قيمته . إذ لا يصح التسليم بوجهة نظر الجشطالت بغير التحقق من أن البصيرة لم تأت نتيجة عادات مكتسبة في الماضى ، فإذا اتضح أن العادات الماضية التى تكونت لدى الفرد ذات أثر فيما وصل إليه من حلول ، فإن فكرة البصيرة والتنظيم الإدراكي السابق للحركة

والمنفصل عنها يصبح - على أقل تقدير - موضع شك . وقد ظهر من الشواهد العلمية بالفعل ما يؤكد هذا الشك ويبرزه وبالتالي يدحض النظرية المجالية من هذه الزاوية .

وقد أورد « هب » بعض الحالات ( المنقولة عن سندن ) لأفراد لا يصرون منذ ولادتهم بسبب مرض الكاتاراكْت ثم أجريت لهم عمليات مكنتهم من الإبصار . وقد تبين أن هؤلاء الأفراد كانوا في بعض الحالات يستطيعون إدراك الفروق بين شكلين إذا عرض الشكلان جنباً إلى جنب ولكن كانت هناك حالة بارزة لم يتمكن صاحبها حتى من ذلك . ومعنى هذا أن المريض كان في بعض الأحيان يستطيع أن يرى الفرق بين كرة ومكعب وفي بعض الأحيان لم يكن يستطيع ذلك ( هب ١٩٤٩ ص ٣٢ ) ومن الحالات البارزة حالة مريض درب على تمييز المربع من المثلث مدة ١٣ يوماً ومع ذلك فقد تعلم قدراً ضئيلاً جداً في تلك الفترة لدرجة أنه كان يضطر إلى أن يعد أركان الشكل ليتعرف عليه ( نفس المرجع والصفحة ) . ويقول سندن معلقاً على تلك الحالة « ولكن يبدو أن عملية التعرف كانت قد بدأت تصبح أمراً آلياً بحيث أن الحكم على الشكل « مربع » في يوم ما سوف يحدث تواتراً لدى رؤية المربع ، مما قد يؤدي إلى الاعتقاد بأن إدراك الأشكال من المعطيات التي تدرّس مباشرة » ( هب نفس المرجع والصفحة ) . وقد أكد سندن أن تلك الظاهرة لم يكن مرجعها إلى عيب عضوي في جهاز الابصار لأنهم بعد فترة مناسبة من التدريب وصلوا إلى المستوى العادي في الابصار ، أي أننا نستطيع أن نخلص من هذا ببساطة إلى القول بأن إدراك شكل بسيط كالمثلث يحتاج إلى تدريب أي إلى خبرة سابقة .

وهو أمر يشككنا جدياً في تلك النظرية . هذا بالإضافة إلى أن « لايمز » في پرنتون قام بتصميم عدد من التجارب عن موضوع الخداع في الإدراك وبين نتيجة لها أن الخبرة الماضية تؤثر تأثيراً أساسياً في عملية الإدراك . ثم أن بعض التجارب بينت بوضوح أن السلوك الحركي والسلوك الإدراكي متلازمان أي أنهما جانبان لعملية واحدة لا يمكن الفصل بينهما إلا بقصد التحليل للدراسة العلمية فقط . ومن التجارب التي توضح هذه النقطة تجربة أن ينظر المفحوص إلى داخل حجرة مصغرة غير منتظمة من موضع معين بعين واحدة فيدرك أنها منتظمة ( وهذا بخلاف ما هي عليه في الواقع ) ، أي بما يتمشى مع خبراته هو الماضية عن الحجرات ، ويدرك أن ركنها البعيدين يبعدان عنه بنفس المسافة ، فإذا طلب إليه بعد ذلك أن يصل إلى كل ركن من الركنين بواسطة مؤشر ما بشرط أن يقوم بذلك بسرعة ( أي دون تحسس لموضع الركن ) تبين له خطؤه وأظهر دهشته لأنه يدرك أن الركنين على نفس البعد منه ولكن حركته لا تطابق هذا الإدراك فإذا كرر العملية مرات متتالية وصل في النهاية إلى أن يحدد موضع كل من الركنين بدقة تامة وعندئذ يدرك أن الحجرة غير منتظمة الأبعاد ويراها على حقيقتها .

وهذا يثبت أن الإدراك غير سابق للتعلم وإنما يتمشى معه ويرتبط به ويعتمد عليه ويتأثر بالتجبرات الماضية كما أن التعلم ( تكوين العادات السلوكية ) يرتبط بالإدراك ويتمشى معه ويعتمد عليه .

وهكذا نرى أن النظريات المجالية قد أخطأت أولاً في استبعادها لقيمة التجبرات الماضية في تحديد المبركات الجديدة . هذا من ناحية ، ومن الناحية

الآخري فقد أخطأت هذه النظريات في فصل الإدراك عن السلوك الحركي واعتباره سابقا للتعلم ذلك أن الجانبين متلازمان في عملية الخبرة .

وبعد فقد أوضحنا الخطوط الرئيسية للنظريات الرئيسية المعاصرة من ناحية انعكاسها على السلوك الاجتماعي وتفسيرها له ، وقنا بتقويم كل منها في الفصلين الثاني والثالث وبقي علينا أن نخلص من هذا بوجهة نظرنا وهذا ما سنتعرض له في الفصل القادم .

## الفصل الرابع

### وجهة نظر

استعرضنا فيما سبق عدداً من النظريات السيكولوجية المعاصرة بقصد إلقاء الضوء على الاتجاهات والمسلمات التي تقوم عليها تلك النظريات في تفسيرها للسلوك الانساني بصفة عامة والسلوك الاجتماعي بصفة خاصة . وحاولنا أن نبين مزايا كل نظرية من تلك النظريات وما نراه فيها من أوجه نقص أو عيوب بقصد الخروج من كل هذا بوجهة نظر تقوم على أسس ومسلمات سليمة تتفق مع المنهج العلمي الحديث الذي نستمده من ميادين العلوم الطبيعية .

ونحن نسلم بوحدة المعرفة العلمية ونرى أنه طالما كنا نستهدف دراسة السلوك الإنساني دراسة علمية فلا بد أن يكون المنهج الذي نتبعه منهجاً علمياً يتمشى مع أحدث الاتجاهات العلمية في أكثر ميادين العلوم تقدماً .

وسنقتصر في هذا العرض على ذكر أهم الأسس والمسلمات المشتقة من دراستنا الناقدة للنظريات السيكولوجية التي استعرضناها إلى الآن

لنجعلها أساساً لدراسة السلوك الاجتماعي ونجمل أهم هذه المسلمات فيما يلي :

أن دراسة السلوك الإنساني دراسة علمية تستوجب قيام هذه الدراسة على أسس موضوعية ، أى لا بد من التخلص من المفاهيم الغيبية النهائية مثل الغرائز أو الدوافع الفطرية باعتبار أنها مسببات أو محركات للسلوك لأنها بذلك تؤدي إلى تجميد البحث عند مستويات يتبغى أن تكون هي ذاتها محل تساؤل ودراسة وتجريب بقصد التعرف على العوامل التي تؤدي إلى ظهور تلك الأنماط السلوكية . ومعنى هذا أننا لا نذكر الظواهر السلوكية التي يطلق عليها بعض العلماء لفظ غرائز أو دوافع فطرية ولكننا لا نقبل اعتبار هذه التسميات التي تشير إلى حقائق غيبية بمثابة مسببات أو محركات للسلوك .

إننا نعتبر أن مظاهر الخبرة وحدة متصلة وذات مظاهر مختلفة مثل الإدراك والوجدان والنزوع . وأتينا نفترض التمييز بين هذه المظاهر على مستوى تجريدي بقصد الدراسة فقط . فهي جوانب عديدة لظاهرة واحدة . وعلى ذلك فإننا نعتبر تحليل المظاهر السلوكية إلى عناصر مستقلة - وإن كانت متفاعلة - لا يمثل الواقع لأنها أصلاً وحدة متكاملة وفي اتصال تام بالبيئة ولا يمكن أن نفهمها إلا في هذا الإطار . وحينما يقوم المفكر أو الباحث بتحليل مكونات الظاهرة السلوكية كما لو كانت مكونة فعلاً من عناصر مستقلة ، فإنه يضطر حينئذ إلى اللجوء إلى قوى غيبية ( مثل الغرائز ) أو ميكانيكية ( مثل المثير والاستجابة ) ليفسر بها السلوك . وهذه نتيجة حتمية يفرضها المنطق التحليلي .

وهكذا نجد مكدوجل قد افترض أن مظاهر السلوك يمكن تحليلها

إلى عناصر مستقلة وإن كانت متفاعلة هي الإدراك والإنفعال والنزوع كما أسلفنا ، وهنا تؤكد أن التفسير الغيبي الذي لجأ إليه مكدوجل نتيجة طبيعية فرضها منطق التحليل لجوانب السلوك . وترتب على هذا التفسير الغيبي أن جعل مكدوجل أبعد عناصر السلوك عن الملاحظة ( وأكثرها غموضاً ) — ونقصد الإنفعال — هو الأساس الثابت الذي يقوم عليه تفسيره للظواهر السلوكية . ولما كان الإنفعال هو العنصر الثابت فهو الذي يتحكم ، نتيجة لهذا المنطق ، في جوانب السلوك الأخرى . ومنطق التحليل هذا الذي أدى بمكدوجل إلى جعل الإنفعال العنصر الثابت هو نفس المنطق وجوهره الذي تردى فيه فرويد إذ جعل الإنفعال أساساً للظواهر السلوكية . فقد تبينا في تحليله لمكونات العقل كيف أنه جعل « الهو » وهو مستودع الغرائز الفطرية الأساس والأصل الذي تنبثق منه الجوانب الأخرى للسلوك كما أسلفنا ، وكيف أنه اضطر كذلك إلى افتراض وجود طاقة نفسية « الليبدو » ليفسر بها المظاهر السلوكية المختلفة ، ومعنى هذا أن فرويد قد اضطر نتيجة للتفكير المبني على أساس الفطرة والذي يمليه المنطق التحليلي أن يفسر مكونات افتراضية غيبية ( نزعات فطرية ) بالالتجاء إلى مفهوم غيبي أكثر غموضاً ( الليبدو ) .

وجدير بنا أن نذكر أن النظرة التقليدية في علم الطبيعة ذاته ( التي استعار منها فرويد مفهوم الليبدو ) كانت تفصل بين الكتلة ( أو المادة ) والطاقة على اعتبار أنهما شيان مستقلان ، قد ثبت بطلانها على ضوء ما أسفرت عنه الأدلة الجديدة والتقدم الحديث في نظرية المجال والنسبية .

وهكذا بنينا وجهة نظرنا في هذا الصدد على أساس أن الجوانب النزوعية والوجدانية والإدراكية وحدة لا يمكن التحدث عنها بشكل مستقل إلا على أساس تجريدى يقصد الدراسة فقط .

ونحن ننظر إلى الطبيعة الإنسانية نظرة أخلاقية محايدة فلا نقول بأنها خيرة أو شريرة بطبيعتها وإنما نرجع ما قد تتصف به من « خير » أو « شر » ، إلى ظروف الحياة الاجتماعية بشكل عام والظروف التي يتعرض لها الفرد بشكل خاص . وقد بينا في الفصول السابقة كيف أن الفلاسفة والمفكرين يشتقون مفاهيمهم عن الطبيعة الإنسانية من واقع ظروف الثقافة التي يعيشون فيها ومن واقع ظروفهم الخاصة ، وإن كانوا قد نسوا في كثير من الأحيان هذه المفاهيم عن الطبيعة الإنسانية إلى طبيعة الإنسان ، وهكذا وجدنا من المفكرين من يصف الطبيعة الإنسانية بالشر ، ومن يصفها بالخير ومن يرى أنها تنطوى على عوامل الخير والشر معاً ، وفي نظرنا أن السبب الرئيسى لذلك هو اغفالهم لواقع الظروف الاجتماعية الموضوعية التي أدت إلى هذه النظرة و تلك . وواقع الأمر أنهم كانوا ينتقون من الأدلة فقط ما يبررون به وجهات نظرهم ، وهكذا فإننا لا نقبل النتيجة التي وصل إليها فرويد على أساس تفسيره الفطرى والقائلة بأن الإنسان شرير بطبيعته أو أن طبيعته الأولى غير اجتماعية ، أو أن مصالح الفرد تتعارض أصلاً مع مصالح المجتمع أو أن المجتمع بالضرورة أداة كبت للذوات الإنسانية الفطرية . كذلك لا نقبل التعديل الذى أدخله فرويد فى سيكولوجيته والذى جعل فيه الطبيعة الإنسانية تنطوى على عناصر الخير والشر معاً ممثلة فى غريزة الحياة والموت ، كما لانوافق كذلك على أن الإنسان خير بطبيعته كما نادى بذلك بعض المفكرين مما يودى إلى إلقاء تبعه مشكلات

السلوك والحياة على طبيعة المجتمع والحياة الاجتماعية ذاتهما وكأنما المجتمع كيان شرير بطبعه ومنفصل عن الأفراد الذين يعيشون فيه وعن العلاقات بينهم

ونحن ننظر إلى الباحث العلمي على أنه يتأثر بالثقافة والحياة الاجتماعية التي يعيش فيها كما يتأثر رجل الشارع . فالباحث العلمي ليس معزولاً عن تيار الحياة الاجتماعية وهو بالتالي ليس منزهاً عن الخطأ أو الانحراف في التفكير . ولكن وعي الباحث بهذا يحمله مسئولية العمل باستمرار على التخلص من تعصباته وتحيزاته عند بحثه في أى مشكلة من المشكلات ، وتسأله الدائم عن احتمال تحيزه وتعصبه وانحراف تفكيره هو سلاحه القوي الذي يحد من أثر هذه العوامل في خطوات بحثه وتفكيره ، وتسأله المستمر هذا هو الذي يؤدي به إلى توسيع آفاق تفكيره ونظراته إلى الظواهر التي يقوم بدراستها بأن يعمل على النظر إلى مشكلاته في مجالات يتسع مداها ويزداد شمولها للزوايا المختلفة المتصلة بالمشكلة باستمرار . وهكذا تصبح تحيزات الباحث وتعصباته نفسها جزءاً من المشكلة التي يبحثها وبهذا تصبح هي ذاتها موضع البحث والتساؤل ، ولما كان هذا التساؤل هو السبيل إلى إدراك العلاقات الجديدة المتصلة بها والتي ترجعها إلى أصولها ، لذلك يخف تأثيرها في انحراف تفكيره . وإذا كانت النظرة الشاملة ضرورية بالنسبة للدراسة العلمية بصفة عامة فهي ضرورة ملحة بالنسبة لدراستنا للسلوك الاجتماعي بشكل خاص ذلك أن عوامل التعصبات والتحيزات وما يدين به الفرد من القيم والاتجاهات وما إلى ذلك هي ذاتها من الدراسات الرئيسية في موضوع السلوك الاجتماعي .

والنظرة الشاملة إلى السلوك الاجتماعي من الناحية المنهجية لا تعنى أننا نكر تحليل الظاهرة التي ندرسها فمن الواضح أنه يتعذر على الباحث أن يختبر الجوانب المختلفة للظاهرة في آن واحد ، وعليه إذن أن يتزع أو يشتق جوانب معينة بغرض ثبات بعضها في مرحلة معينة من البحث لتكون بمثابة إطار مرجعي يفسر في ضوءه الجوانب الأخرى للظاهرة ، ولكنه ينبغي أن يعود في مراحل أخرى من البحث ليغير هذه العوامل التي ثبتها سلفاً ليدرس ما يحدث بالنسبة للعوامل الأخرى في هذا الإطار الجديد . وباستمرار هذه العملية يمكن أن يخلص بأفضل تصوير للعلاقات الدينامية بين هذه الجوانب أو العوامل المختلفة المرتبطة بالظاهرة .

وتؤكد إذن أن تثبيتنا للعوامل - الواحد بعد الآخر - إنما هو ضرورة تفرضها ظروف بحث المشكلة وإمكانياتنا الحالية في وسائل البحث ولكنها لا تعنى على الإطلاق أن هذه العوامل من الثوابت أو أنها ثابتة فعلاً . ولكن يبدو أنه من الصعب على الإنسان أن يدرس ظواهر تتضمن عدداً من العوامل تتغير جميعها في وقت واحد ولذلك فإنه يلجأ إلى اقتراض محاور ارتكاز ثابتة لينسب إليها ما يدرسه أو يفحصه من متغيرات .

وتقدم البحث العلمي أدى بالإنسان إلى التخلي عن الثوابت التي آمن بها في الماضي واحدة بعد الأخرى ولم يكن هذا نتيجة لرغبة الباحثين في التخلي عن هذه الثوابت وإنما كانت ذلك لما تبينه العلماء من خطأ وجود هذه الثوابت . فلم تعد الأرض كما كان يظن سابقاً المركز الثابت

للكون والذي تتحرك حوله النجوم والكواكب الأخرى . ولم تعد الأرض مجرد مادة بالمعنى السابق لهذا المفهوم لأن المادة ذاتها أصبحت تعنى فضاء تتحرك فيه الكتلونات وبروتونات وغير ذلك مما كشف وما زال يكشف عنه العلم . لقد كانت الجاذبية الأرضية تقاس بوحدات وزن ثابتة ، كما كانت المسافات تقاس من نقط ثابتة ، ولكن قد ثبت أن أوزان الأجسام ليست ثابتة وأن المسافات ليست ثابتة كذلك لأنه ثبت عدم وجود نقط ثابتة في الكون ثباتاً مطلقاً ، ( أنظر لايبير ١٩٥٤ ص ٤٢ ) والباحث في علم الطبيعة الآن لديه نقطة فرضية ثابتة واحدة — ولعلنا لن يحتفظ بها طويلاً — تلك هي سرعة الضوء .

والنظرة الشاملة إلى السلوك الاجتماعي تأخذ الإنسان باعتبار أنه كائن بيولوجي ينشأ وينمو في بيئة مادية اجتماعية . وهذه النظرة تأخذ في الاعتبار الجانب البيولوجي في دراسة السلوك الاجتماعي وتفسيره . وإننا نعتبر الجوانب البيولوجية — سواء كانت عمليات فسيولوجية أو مظاهر عضوية تكوينية — نتاج تغيرات تتأثر بالظروف البيئية وأن نموها لا يحدث في الفراغ أي بمعزل عن البيئة المحيطة ، ومن ثم لا يمكن أن نعتبرها « ثوابت » تؤثر في الظواهر السلوكية ولا تتأثر بها لأنها بهذا المعنى لا تفيد في البحث العلمي .

وعلى هذا الأسس فإننا لا نقبل المفاهيم التي تعنى ثوابت بيولوجية مثل النضج الذي يعرف أحياناً على أنه ظاهرة مستقلة عن البيئة الخارجية المحيطة ، دنف أن الظواهر والعمليات التي نسمي بهذا الاسم أو التي تفسر بالرجوع إليه هي ذاتها نتاج متغيرات وعوامل كثيرة متفاعلة وتحدث في

ظروف بيئية خاصة قد يكون بعضها معروفا والبعض الآخر مجهولا ، ولكن لا يمكن التسليم بأنها معزولة عن الظروف البيئية أو أن الإنسان لا يمكن أن يتحكم فيها . وإن التجارب التي يحاول أصحابها التدليل بها على ظاهرة النضج لا تفيد إلا بأن المتغيرات التي أدخلها الباحثون على الظاهرة لا تؤدي إلى إحداث التغير المطلوب المرتبط بالظاهرة السلوكية التي يبحثونها ، ولكن هذا لا يجوز أن يؤدي إلى التعميم بأن التغير لا يحدث إلا بالنضج أي بعد انقضاء فترة زمنية معينة كما لو كان الزمن وحده دون تغيرات أو تفاعل لعوامل داخلية وخارجية هو الذي يؤدي إلى حدوث الظاهرة ، ومعنى هذا أننا نسلم بأن العوامل البيولوجية والتكوينية لها دورها في تكوين السلوك ولكنها لا تعمل مستقلة عن الظروف البيئية ، ومن الممكن التحكم فيها بمداومة البحث والتجريب . إننا لا ننظر إلى الكائن الحي كما لو كان ذا كيان مستقل عن البيئة التي يعيش فيها ، فهو ذاته ظاهرة طبيعية وإلا لما جاز لنا أن ندرس سلوكه بالأسلوب العلمي . ونحن في نفس الوقت لانفرد بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية أو البيئية كما لو كان كل من هذين الجانبين من العوامل معزولا ومستقلا عن الآخر . إن الكائن الحي جزء من البيئة الطبيعية لا انفصل عنها ونشاطه يقوم على أساس هذا الاتصال الوثيق بينه وبين بيئته سواء أكان هذا السلوك مأكلا أو مشرباً أو تنفساً أو حركة أو غير ذلك . وفي هذا الإطار الذي يجمع بين الكائن وبيئته تكون دراسة الظواهر المختلفة المرتبطة بالكائن الحي .

إننا نعتبر النظرة المجالية الأساس العلمي السليم في المرحلة التاريخية الحاضرة لتفسير السلوك الإنساني وتطوير دراسته لتتمشى مع العلوم

الطبيعية في تطورها ، ( وهذا لا يصح أن ينسبنا الفرق بين موضوع الدراسة في الميدانين السلوكي والطبيعي و الفرق المستوى الذي وصلت إليه معارفنا فيهما ) . أى أننا نعتبر النظرية المجالية منهجاً وإطاراً للبحث في الموضوعات السيكلوجية . أما المنطق التحليلي الذرى الذى انتقدناه فهو الذى أدى بالسلوكيين إلى تفسير السلوك على أساس تحليله إلى مثيرات خارجية ( أو داخلية ) واستجابات خارجية ( أو داخلية ) مستقلة عن بعضها أصلاً وتتفاعل معاً وترتبط بطريقة أو بأخرى لتكوين أنماط السلوك المعقدة . ونحن نتفق مع وجهة النظر المجالية فى نقد اتجاه السلوكيين الذى يقوم على أساس تحليل الظاهرة السلوكية إلى عناصرها الأولية . إذ أن ذلك يقصد هذه العناصر خصائصها التى تميزها باتصالها الدينامى بالظاهرة الكلية . وعلى هذا الأساس فإننا نرفض المنهج الميكانيكى لتفسير السلوك لأنه يعتمد على افتراض عناصر أولية يتكون السلوك من تجمعها أو ترابطها على أساس الشد والجذب القائم بينها أو على أساس أفعال وردود أفعال ، لأن هذا المنهج يحدد عناصر معينة ذات خصائص محددة سلفاً ويعتبر أن السلوك الناتج محصلة لذلك التفاعل . فنحن لا نسلم ، بناء على الاتجاه المجالى ، أن من الممكن تحديد خصائص الجزيئات أو العناصر سلفاً وبصورة محددة بعيداً عن مجال التفاعل فى الموقف الكلى . ولا نستطيع تبعاً لذلك أن نقبل فكرة أن السلوك يقوم على أساس التجاذب أو التنافر بين هذه العناصر . وقد تبينا كيف أن المنهج الميكانيكى قد أدى فى علم الطبيعة كما فى النظريات السلوكية إلى افتراض وجود عناصر وهمية لتفسير ما تعجز النظرية عن تفسيره بما لديها من عناصر ( كما فى حالة السيل الحرارى والكهربى والاثير فى علم الطبيعة

أو الكف الفطري والتذبذب عند ، هل ، أو الحاجة إلى الاستطلاع لتفسير التعلم الكامن ) مما أشرنا إليه قبلا . وقد تمكنت النظرية المجالية والنسبية في علم الطبيعة من التخلص من هذه المشكلات .

وينبغي أن نستفيد من المنهج المجالي أيضا في التخلص من مثل هذه المشكلات في تفسير السلوك . وعلى ضوء النظرة المجالية لاضطر كما فعل السلوكيون إلى إنكار قيمة أو أثر الإدراك في تفسير السلوك أو إلى اختزاله إلى عناصر مادية أولية تتفاعل معاً بشكل آلي ميكانيكي كما فعل بعضهم . فإن النظرة الكلية تساعدنا على فهم عملية الإدراك على أنها تجاوب الكائن للموقف الكلي مما تساعده على التمييز بين جوانبه المختلفة أو أجزائه أو العلاقات المتضمنة فيه . ولكن تفسير السلوك على أساس تحليله إلى عناصر أولية يضيع معالم التجاوب الكلي أو العام للكائن مع الموقف . ومعنى هذا أننا لا ننظر إلى الإدراك على أنه مفهوم عديم القيمة يفسر على أساس ميكانيكي دون أن تكون له قيمة في تفسير السلوك ولكننا ننظر إليه على أنه جانب هام من جوانب الخبرة لا يمكن فهم السلوك بدونه كما أننا نؤكد أنه يمكن دراسة موضوع الإدراك دراسة علمية موضوعية في إطار المجال السلوكي العام .

ومن الواضح أن تأكيدنا لقيمة الجانب الإدراكي في الخبرة لا يعني أننا نقصد به معنى عقلياً (rational) ، كما أننا لا تقتصر في تفسيره على الجانب الواعي من السلوك فقط ، فقد يتأثر إدراك الإنسان لكثير من الأشياء والمواقف بخبراته الماضية بشكل قد يؤدي به إلى تحريف ما يدركه أو إلى استحالة تعرّفه على العوامل الماضية التي أدت إلى هذا الإدراك

أو ذاك . وقد دلت كثير من البحوث في موضوع الإدراك على أن العوامل اللاشعورية ( التي لا يستطيع الانسان تذكرها ) تؤثر في إدراكه أو انحرافه .

ونحن تؤكد وحدة الجانب الإدراكي والجانب النزوعي ولا نوافق على اعتبار أن الجانب الإدراكي سابق للنزوع كما تفعل نظرية الجشطالت أو نظرية المجال كما بينا ، لأن مفهومنا عن المجال يؤكد وحدة الكائن وبيئته . وإذا نظرنا إلى الكائن الحي فإن نظرتنا المجالية تؤدي بنا إلى اعتباره وحدة دينمية . ومعنى هذا أن المظاهر السلوكية للكائن وحدة وهي متصلة بالبيئة وأن دراسة أى جانب من هذه الجوانب لا يجوز أن يغفل اتصاله وتلازمه مع بقية الجوانب . وعلى هذا فمن الخطأ اعتبار أحد هذه الجوانب سابق أو سبب لغيره من الجوانب .

ومعنى هذا أن الإدراك جانب من جوانب السلوك وأنه مرتبط بسائر جوانبه أى مرتبط بالجانب النزوعي . وإذا قلنا بناء على هذا أن الجانب النزوعي لا يمكن فهمه إلا بفهم عملية الإدراك فإن هذا لا يعنى أنه سابق عليه أو مسبب له . لأنه إذا سللنا جدلاً بأن الإدراك يسبق النزوع ويسببه ، فماذا يسبب الإدراك ؟ مثل هذا الموقف قد يضطرنا إلى اقتراض مصدر غيبي لتفسير الإدراك ذاته . وقد اضطرت نظرية الجشطالت ونظرية المجال إلى مثل هذا التفسير كما يتضح هذا في مفهوم البصيرة أو في عملية تنظيم المجال الإدراكي ، ولا يفيد إرجاع أصحاب هذه النظريات هذه العمليات إلى المخ فإن هذه الحالة لا تختلف كثيراً عن التفسيرات الغيبية طالما أن هذه العمليات لا تخضع للتحقيق العنسي أو

البحث والتجريب على الأقل في الظروف الراهنة . ويؤدي هذا المنهج في التفكير إلى الرجوع إلى الفلسفة أو النظرية الثنائية كما يتضح هذا في النظريات المجالية في الفصل بين البيئة المادية أو الجغرافية من ناحية والبيئة النفسية أو السلوكية أو الفينومولوجية عند الجشطالت أو الحيز الحيوى عند ليفين من ناحية أخرى .

وخلاصة القول أننا نرفض قبول النظرية التحليلية سواء أكانت ميكانيكية تفصل بين المثير والاستجابة على أنها كيانات منفصلان مستقلان يتفاعلا معاً تفاعلاً ميكانيكياً ، أو كانت ثنائية تفصل بين جوانب السلوك المختلفة مثل الفصل بين الإدراك والنزوع كما تفعل نظريات المجال .

وقد أكد ديوى منذ أكثر من ستين عاماً أن النظر إلى الفعل المنعكس على أساس أن المثير منفصل عن الاستجابة يعتبر استمراراً للتفكير الغيبي والنظرية الثنائية القديمة ، وهو في ذلك يقول : إن الثنائية القديمة بين الجسم والعقل تجد صدى مباشراً في الثنائية بين المثير والاستجابة ، ( ديوى عام ١٨٩٦ ص ٣٣٥ ) . ومن الواضح أن هذا النقد ينطبق بصورة أوضح على الثنائية التي تتصف بها النظريات المجالية . ثم يؤكد ديوى في نفس الموضوع أن الفعل المنعكس أو أى تنظيم آخر نفترضه لتفسير السلوك ما هو إلا مفهوم Concept وظيفته تنظيم تفكير الباحث وتنظيم ملاحظاته حول الظاهرة التي يقوم يبحثها . وهو يؤكد أن المثير والاستجابة متلازمان لأن الكائن الحي شديد الحساسية والنشاط وهو لا ينتظر وقوع المثير ثم يستجيب له ، بل إنه يفتق الجانب المناسب لحالته وظروفه من الموقف المثير ثم يستجيب له ، أى أن الاستجابة دائماً

ملازمة للاستثارة ، ونحن لا ننتظر وقوع المثير الصوتي على الأذن مثلاً لنسمعه ولكننا نصت لنسمع ، ولا ننتظر وقوع المثير الضوئي على العين لنرى ولكننا ننظر لنرى . أى أن النشاط الحسي والحركي في الجهاز العصبي متلازمان وهو أمر تثبته البحوث البيولوجية الحديثة وهما متلازمان بالضرورة كذلك فيما يتعلق بظواهر السلوك .

وبناء على هذا فإننا لا نقبل الثنائية التي تفصل بها نظرية الجشطالت والنظرية المجالية بين الإدراك من ناحية والسلوك النزوعي من ناحية أخرى . وقد دلت تجارب « إيمز » ، عن الإدراك والتي أوردنا لها مثلاً في الفصل السابق ، على أن الجانبين النزوعي والإدراكي متلازمان وأنها يتغيران أو يتعدلان معاً مما يؤكد أنهما جانبان لعملية واحدة هي الخبرة وأن الجانب الانفعالي أو الوجداني ملازم لهما . كما بينت تلك التجارب أهمية تأثير الخبرات الماضية وأهميتها في تفسير السلوك وبخاصة الجانب الإدراكي من الخبرات . ومعنى هذا أن النظرة التاريخية هامة ولازمة لإلقاء الضوء على الظواهر السلوكية وأسبابها وبدون هذه النظرة يضطر الباحث إلى اللجوء إلى المفاهيم الغيبية وبخاصة بالنسبة لنمو السلوك وتغيره وتعديله .

إن نظرتنا المجالية تؤدي بنا إلى اعتبار أن تحليل الظواهر عند دراستها تحليلاً اعتبارياً يعتمد على التجريد ولا يعنى أن أى جانب من جوانب الظاهرة أو أى عامل من العوامل المتفاعلة فيها مستقل فعلاً عن غيره من الجوانب أو العوامل أو أنه من الممكن دراسته دراسة حقيقية بمعزل عن بقية الجوانب . ولهذا فإننا تبني المدخل المتعدد الجوانب

ولا نوافق على تفسير الظواهر السلوكية بإرجاعها إلى عامل أو سبب واحد كما يفعل معظم السلوكيين بالنسبة لمبدأ التدعيم . أى أننا لا نقبل فكرة أن التدعيم هو المبدأ الوحيد الذى يفسر تكوين العادات الجديدة . وقد بينت تجارب التعلم الكامن قصور هذه الفكرة وخطأها ، ولكتنا مع ذلك . لا ننكر أهمية التدعيم وأثره فى تثبيت وتقوية العادات طالما أن التجارب تثبت هذا ، ويصبح من اللازم النظر إلى قيمة التدعيم على ضوء الموقف التعليمى كله بما فى ذلك الجانب الإدراكى .

إننا نسلم بنسب الإنسان للمملكة الحيوانية بحسب نظرية التطور وباعتبار أنه يحتل قمة السلم التطورى . ومعنى هذا أننا نسلم بأن دراسة السلوك الحيوانى الأدنى فى سلم التطور تلقى ضوءاً على سلوك الإنسان ، ومع ذلك فإننا تؤكد وجود خلاقات أساسية بين الإنسان والحيوانات الدنيا ، وبين أقسام المملكة الحيوانية وبعضها . فمن المعروف مثلاً أن الرؤية الستيريو سكوبية ( stereoscopic vision ) لا توجد إلا فى الثدييات العليا بما يؤثر ولا شك فى مجال السلوك وبخاصة الجانب الإدراكى منه ، ومع هذا فإن معظم التجارب فى التعلم ( خاصة عند السلوكيين ) تجرى على الفئران . ثم أن الإنسان يتميز عن سائر الحيوان بسلوكه اللفظى مما يودى بالحيوان كما ذكر ثورنديك أن يستجيب للأشياء مباشرة فى حين أن الإنسان يستجيب لفكرته عن الأشياء عن طريق السلوك اللفظى ( ثورنديك ١٩١١ ص ٤٠٢ ) . ولا شك أن هذه الميزة تجعل المجال السلوكى عند الإنسان مختلفاً بصورة أساسية عنه عند الحيوان . ولا نستطيع أن نعتبر المجالين متماثلين إلا إذا اتبعنا المنهج التحليلى الاختزالى ، وهذا يتعارض مع النظرة المجالية التى تؤكد ضرورة الأخذ بها . وتتطلب وجهة نظرنا

هذه أن نهتم بالإطار الثقافي للمجتمع وارتباط الأفراد به منذ بداية حياتهم وأن نعتبره نقطة البداية في دراسة السلوك الاجتماعي .

وبناء على ما تقدم لا يصح أن نبدأ دراسة السلوك الاجتماعي بدراسة الطبيعة الإنسانية الفردية . لأن هذه الدراسة لن تؤدي إلى الارتباط العضوي بين الفرد وبيئته الاجتماعية . ويتطلب هذا منا أن تكون نقطة البداية عندنا هي المجال الاجتماعي والاطار الثقافي بما في ذلك من عادات وتقاليد وقيم وآراء وأفكار واتجاهات سائدة ينشأ الفرد فيها منذ ولادته ويتفاعل معها . وهنا نجد أننا لسنا بحاجة إلى افتراض مفاهيم غيبية أو غامضة مثل إدراك الفرد للموقف الاجتماعي نتيجة لعمليات التنظيم الإدراكي التي لا نستطيع أن نلصقها أو نخضعها للبحث العلمي أو أن نفهمها ، ولكننا نركز اهتمامنا في السلوك ومظاهره كما يبدو في النظرة الموقفية أو المدخل الموقفى (situational approach) مع الاهتمام في نفس الوقت بالنظرة التاريخية لما تلقيه هذه النظرة من أضواء تساعدنا على فهم المواقف الحاضرة . ونتيجة للمنهج المجالى نستفيد من المفهوم الكلى للثقافة فلا نضطر إلى تحليل الإطار الثقافي إلى مثيرات مادية أى إلى عناصر ذرية .

وعلى هذا فإننا ننظر إلى الفرد على أنه عضو في الجماعة التي يعيش فيها يتفاعل معها في إطار ثقافتها وتتطلب منه حياته فيها أن يتجاوب معها . فهو يتعود بالتدريج عاداتها وتقاليدها وأنماط سلوكها المختلفة . يتوقع المحيطون به منذ نشأته توقعات معينة ويعملون على توجيهه وتدريبه

لتحقيق توقعاتهم بالنسبة له وهو في نفس الوقت يتعود أن يتوقع من الجماعة أو من يحيطون به من أفرادها توقعات معينة .

ولكن العوامل والمؤثرات الثقافية ليست دائماً متناسقة مع بعضها أو أنها تسير في اتجاه واحد بل إنها مليئة بالمتناقضات في أغلب الأحيان . ويتعرض الفرد لهذه المتناقضات ويتأثر بسلوكها ، ونعتبر مشكلات التكيف الاجتماعي والنفسى من نتاج التناقضات الثقافية وبخاصة تلك التى تتأثر بها تربية الفرد في مراحل حياته الأولى . وهذا يجعل دراسة العوامل الثقافية ذات أهمية خاصة لفهم تكوين السلوك الاجتماعى . ولكن الثقافة عبارة عن مفهوم دى بعد تاريخى ويشير إلى حياة الناس في المجتمع وفيما يحتويه المجتمع من جماعات ثانوية أو طوائف أو فئات أو تنظيمات اجتماعية مختلفة ، ولهذا فإننا بحاجة إلى أن ننظر نظرة شاملة إلى المجتمع وما يضمه من جماعات أو فئات أو تنظيمات اجتماعية وأن ننظر إلى الأفراد المختلفين من الجنسين وفي الأعمار المختلفة بالنسبة لتلك التنظيمات وما تتضمنه من مواقف وما يرتبط بتلك المواقف من توقعات (expectations) للجماعة من الفرد وما يتكون لدى الفرد من توقعات من الجماعة بحسب الأدوار (roles) التى يؤديها الفرد في الجماعة وبحسب المركز أو المراكز التى يحتلها فيها وأثر كل ذلك في سلوكه الاجتماعى . ولهذا فسوف نناقش في الفصل التالى العوامل الاجتماعية الثقافية التى تؤثر في تكوين السلوك الاجتماعى .



## الباب الثاني



## الفصل الخامس

### الاطار الثقافي للسلوك الاجتماعي.

الشخصية مفهوم Concept أو تجريد abstraction يشير إلى تنظيم الأنماط السلوكية التي تميز الفرد في تعامله مع الغير ، كما تتضمن نظرة الأفراد الآخرين إلى الفرد في تعاملهم معه . ويختلف هذا المفهوم من حيث معناه بحسب اختلاف النظريات السيكولوجية ووجهات النظر عن الطبيعة الإنسانية . ولسنا هنا في مجال استعراض النظريات المختلفة التي تعالج موضوع الشخصية ، ولكننا نكتفي بأن نقول بحسب وجهة نظرنا التي عبرنا عنها في الفصل السابق بأن الشخصية لا تولد مع الفرد عند ولادته ، ولكنها تكون وتنمو تدريجياً بتفاعل الفرد في المحيط الاجتماعي الذي ينشأ فيه . وقد دلت دراسة حالات الأطفال الذين نشأوا لسبب أو لآخر في عزله عن المجتمع الإنساني أو بين الحيوان أن هؤلاء الأطفال يفتقدون الصفات والخصائص الإنسانية الأساسية التي تميز الإنسان عن الحيوان ( كونج وهير وجروس ١٩٥٤ ص ٧٥ - ٨٥ ) .

فالطفل الإنساني يكون عند الميلاد عاجزاً تمام العجز . بل هو يعتبر في الواقع أعجز الكائنات الحية جميعاً ، ولكن عجزه هذا تعوضه إمكانيات هائلة لا يدانيه فيها حيوان آخر . وعجز الوليد الإنساني وضعفه

يجعله يعتمد كل الاعتماد على الأفراد الذين يحيطون به ويرعونهم وينشئونهم . وهذه الاعتماد على الغير - أى مدة الطفولة عند الإنسان - أطول كثيراً منها عند سائر الحيوان ، ولذا فإن الجو الاجتماعى الذى يحيط بالطفل منذ نشأته ذو أهمية بالغة فى صياغة شخصيته وتوجيه نموها . ولانغنى بهذا أن الخصائص البيولوجية والتكوينية التى يولد بها الطفل ليست ذات أهمية فى تكوين شخصيته وتمييزها عن غيرها من الشخصيات ولكن المقصود هو أن أهمية هذه الخصائص تتوقف إلى حد كبير على نظرة المجتمع لها وتأثره بها ، وما يترتب على هذا من معاملة خاصة يلقاها الطفل نتيجة لذلك . وتختلف هذه المعاملة من مجتمع لآخر ، فالطفل الأسود فى مجتمع من السود مثلاً لا يلقى نفس المعاملة التى يلقاها الطفل الأسود فى مجتمع يسوده التمييز العنصرى ضد السود . وبالمثل تتوقف المعاملة التى يلقاها الطفل بسبب طوله أو قصره أو لونه أو خشونة أو نعومة شعره ، وغير ذلك من الصفات ، على ثقافة المجتمع ونظرة أفرادِهِ إلى هذه الصفات . ومعنى هذا أن عملية التنشئة الاجتماعية أو التطبيع الاجتماعى "socialization" للطفل فى غاية الأهمية بالنسبة لتكوين شخصيته وتكوين ذاته . وتتوقف هذه العملية على عادات المجتمع وتقاليده والاتجاهات الفكرية السائدة فيه ، وعلى العرف والقانون والمعايير الخلقية والاجتماعية والعقيدة وأنماط السلوك المختلفة ، أى على ثقافة المجتمع . ولهذا يحسن قبل أن نتعرض لعملية التنشئة الاجتماعية أو التطبيع الاجتماعى أن نلقى أولاً نظرة سريعة على معنى « الثقافة » ، ثم نعالج بعد ذلك موضوع التطبيع الاجتماعى .

« الثقافة » هى تنظيم للسلوك المكتسب ، ونتائج ذلك السلوك ،

يشارك أفراد مجتمع معين في مكوناتها الجزئية ، وتنتقل عن طريق هؤلاء الأفراد ، ( لتون ١٩٤٥ ص ٢٢ ) . وبعبارة أخرى ، الثقافة مفهوم يشير إلى أسلوب حياة مجتمع ما . ومعنى هذا أن الثقافة مفهوم كلى ديناميكي ، لأنه بمثابة إطار يشمل أفراد المجتمع كافة ، وإن كان هذا لا يعنى أن كل أفراد المجتمع يشتركون في كافة جزئيات الثقافة أو الأنماط الثقافية . وهى كذلك مفهوم ذو بعد زمنى ينتقل من جيل إلى جيل ، وهو أيضاً معرض للتغير المستمر بدرجات متفاوتة من مجتمع إلى آخر ومن عصر إلى آخر . وهو كذلك مفهوم يشير إلى الأفراد ؛ لأنه بدون هؤلاء الأفراد الذين يتعلمون الأنماط الثقافية ويسلكون تبعاً لها ويعلمونها لأبنائهم ، لما كانت الثقافة ( لايبير ١٩٥٤ ص ٣١ ) . ونستخلص من هذا أنه بينما يسلّم الباحثون في هذا الميدان بأن الثقافة مفهوم كلى ، فإنهم يسلّمون في نفس الوقت بأن هذا المفهوم لا معنى له إلا في حياة الأفراد وطرق معيشتهم وأنماط سلوكهم . أى أن مفهوم الثقافة يتضمن النظرة الكلية إلى المجتمع كما يتضمن الأفراد باعتبار أنهم حاملوا التراث الثقافى وأنماط الثقافة .

ويؤدى هذا الوضع إلى صعوبة الاتفاق على المنهج المناسب في تحديد معالم الثقافة . وهنا نجد أن الاتجاه الفكرى أو النظرة الفلسفية ذات دخل في تحديد المنهج . فمن ناحية نجد أن تحديد معالم الثقافة قد يتجه نحو النظرة الكلية . إلا أن هذه النظرة تواجه مشكلة أساسية هى أنه لما كانت كلمة الثقافة مفهوماً أو تجريداً يشتق من سلوك أعداد كبيرة من الناس فإن تحديدها بشكل كلى قد يؤدى إلى إغفال الخصائص

الفردية مما يجعل هذا التحديد ناقصاً ، ولهذا فقد يتجه تحديد معالم الثقافة إلى تحليل سلوك الأفراد ، وهنا أيضاً تظهر مشكلة أخرى ذات جانبين ، الجانب الأول يتعلق بالعينة المناسبة سواء من حيث نوع العينة ، أمى طبقية “stratified” (وما أساس تقسيمها ؟) ؛ أم هى عشوائية ؟ ، وهنا نجد صعوبة فى تحديد العدد المناسب من الأفراد لتمثيل الثقافة ، وكذلك نتعرض فى هذه الحالة لاحتمال الإقلال من أهمية بعض جوانب الثقافة ، وخاصة أننا نعلم أن أفراد المجتمع لا يشتركون جميعاً فى كافة الأنماط الثقافية ويختلفون من حيث درجة تأثرهم بالأنماط الثقافية المختلفة . والجانب الآخر هو أن تحديد معالم الثقافة على أساس فردى يخلق مشكلة أخرى هى تجميع أو ربط العناصر المشتقة من الدراسة الفردية لإعادة بناء الإطار الكلى للثقافة ، ويعتبر المدخل من هذه الناحية مدخلا قريباً ، ويتعرض للنقد الذى وجهناه إلى هذا المدخل فى الفصول السابقة ، وعيبه الأساسى فى هذا المجال هو أن النظر إلى الثقافة على أنها مجموعة الأنماط الثقافية التى يكتسبها الأفراد تودى إلى إغفال أهمية العلاقات التى تقوم بين الأفراد “interpersonal relationships” ، وهى التى تحدد وتؤثر فى الأنماط الفردية للسلوك . والعلاقات بين الأفراد ذاتها تتأثر بالمجال الكلى لثقافة المجتمع ولا يمكن أن ننظر إليها نظرة علمية سليمة إلا على هذا الأساس . ويتجه البعض نتيجة لهذا إلى محاولة دراسة بعض الجوانب الثقافية المحددة المعالم والتى تميز ثقافة المجتمع عن غيره من المجتمعات مثل الفلكلور والأساطير والأمثال السائدة وغير ذلك . وهذه الطريقة لا تعتبر فى ذاتها كافية أو سليمة لأنها تواجه مشكلة اختيار العينة المناسبة من الفلكلور أو الأساطير والأمثال . ثم

أن هذا المدخل يكتشفه كثير من الصعاب بالنسبة لتقصي هذه المظاهر السلوكية والتعرف على منشأها ومغزاها في حياة الناس ، وهو الهدف الرئيسى من دراستها . ولا يمكن أن نستفيد من مثل هذه الدراسة دون محاولة وضعها في مكانها المناسب من الإطار الثقافى العام . ومعنى هذا أن هذا الأسلوب فى تحديد الثقافة له قيمته فى إلقاء أضواء على المشكلة ، ولكن لا يمكن الاعتماد عليه وحده . وثمة طريقة أخرى تتركز حول دراسة التغيرات المتلازمة "covariations" لبعض أنماط السلوك الثقافية أو المظاهر الثقافية . ويقوم هذا الأسلوب على أساس الاهتمام بموضوع سرعة التغير ( النسبى ) لبعض الأنماط الثقافية والثبات ( النسبى ) الذى تتسم به أنماط ثقافية أخرى . ومن الواضح أيضا أن هذا اللون من الدراسة يستلزم تحليل عوامل التغير واتجاهاته فى داخل إطار الثقافة بشكل عام . أى أن هذا الأسلوب على ما له من فائدة لا يمكن الاعتماد عليه وحده ( م . بروستر سميث ١٩٥٤ ص ٤٢ ) .

ونستخلص من كل هذا أن مشكلة دراسة ثقافة مجتمع ما تتعرض لنفس الصعوبات التى أشرنا إليها فى الفصول السابقة فيما يتعلق بالعلاقة بين الجزئيات والكلية التى تحتوى هذه الجزئيات .

وقد بينا فيما سبق أن تأكيد أهمية النظرة الكلية أو المجالية لا يعنى إغفال قيمة وأهمية تحليل الوحدة الكلية لأن المبالغة فى الاعتماد على النظرة الكلية يودى كما بينا فى الفصول السابقة إلى الالتجاء إلى فروض غيبية أو شبه غيبية لتفسير الظاهرة الكلية . ونستطيع أن نتبين أثر

هذه النظرة في تفكير أحد رجال علم الاجتماع وهو ديركهايم ، فإن نظرتة الكلية أدت به إلى اعتبار أن خصائص المجتمع الريفي أو البدائي الصغير وثقافته تختلف اختلافاً أساسياً عن خصائص المجتمع المدني الكبير وثقافته . واعتبر ديركهايم ، وعدد غيره من المفكرين أن الثقافة في المجتمع الريفي الصغير هي العامل الذي يضبط سلوك أفراد ذلك المجتمع ، على اعتبار أن مثل هذا المجتمع يتميز بقلّة عدد أفرادهِ وبالتجانس فيما بينهم مما يجعل التفاوت بينهم من حيث المركز الاجتماعي يكاد يكون معدوماً ، كما أن العضوية فيه محددة تحديداً شديداً ، والاتصال المباشر سمة قوية تميز العلاقات بين أفراد هذا المجتمع ، بحيث أن كل الأفراد تقريباً يعرفون كل الأفراد معرفة مباشرة نتيجة علاقات الوجه للوجه Face to Face relationships مما يؤدي إلى ثبات العرف والتقاليد ثباتاً شديداً . هذا في حين أن المجتمع المدني الكبير يتميز بكثرة عدد أعضائه وبعدم التجانس بينهم مما يجعل العلاقات المباشرة فيه ضعيفة الأثر في تحديد وضبط سلوك الأفراد ، خاصة أن تنوع العمل وتقسيمه يبلغ درجة كبيرة مما يؤدي إلى عظم التفاوت في المراكز الاجتماعية للأفراد المختلفين وكذلك في نظرتهم إلى الحياة . ويؤدي كل هذا في نظر ديركهايم إلى تحرر الأفراد من سلطة العلاقات المباشرة ومن قيود العادات والتقاليد . ويخلص ديركهايم من ذلك إلى افتراض قوة عامة تقوم بوظيفة الضبط الاجتماعي في المجتمع المدني الكبير .

وقد اضطر ديركهايم إلى افتراض هذه القوة التي سماها « التمثيل العام » ، "mass representation" لتعبّر عن تنظيمات للأفكار والمفاهيم

التي ترتبط بطبيعة الجماعة وعلاقتها بالجماعات الأخرى . وهذه القوة تعتبر في نظره « فوق عقلية » ، "Supra-rational" ، وتبعاً لهذا الاتجاه فإن ديركهايم يقلل من أهمية العمليات السيكولوجية أو الخصائص الفردية في تفسير الظواهر الاجتماعية <sup>(١)</sup> . وهذا الاتجاه عند ديركهايم قريب الشبه بفكرة هيجل عن الإرادة الكلية Collective-will التي تعمل على ضبط وتماسك المجتمع ( لايبير ١٩٥٤ ص ١٣ - ١٤ ) .

والواقع أن الاختلاف بين المجتمع الريفي أو البدائي الصغير وبين المجتمع المدني الكبير ليس اختلافاً في النوع بقدر ما هو اختلاف في الدرجة ، فقد دلت البحوث الأنثروبولوجية على أن المجتمعات الصغيرة ليست بسيطة في تركيبها وفي عاداتها وتقاليدها كما كان يظن من قبل ، كما أن التجانس بين أفراد مثل هذه المجتمعات لا يبلغ الدرجة التي تختفي عندها الفروق بين شخصيات أفرادها وأنماط سلوكهم . والدراسة الدقيقة لهذه المجتمعات تكشف عن تباين في معايير السلوك "behavioral norms" عند أفراد هذه المجتمعات على غرار الوضع في المجتمعات المدنية الكبيرة تقريباً ، أى بحسب عوامل الجنس والسن والوظيفة والمركز أو المسكن الاجتماعية . كما تكشف هذه الدراسات عن وجود حالات يخرج أصحابها أو ينحرفون

---

(١) ويدلل ديركهايم على صحة وجهة نظره هذه بالثبات النسبي لعدد المنتحرين في مجتمع ما . ولكن هذا التدليل يغفل ما قد يكون هناك من عوامل كثيرة متجددة تتعارض مع بعضها مما تؤدي إلى الثبات النسبي لظاهرة الانتحار . وعلى كل حال فإن هذا المنهج لا يفيد في فهم الأسباب الحقيقية للظاهرة أو في محاولة التغلب عليها .

عن السلوك المعيارى لتلك المجتمعات ، وإن كانت درجة التباين أو الانحراف أقل منها في المجتمعات الكبيرة أى أن الاختلاف في الدرجة أكثر مما هو في النوع .

وقد أدت النظرة الثنائية إلى هذين النوعين من المجتمعات إلى اعتبار أن العلاقات بين أفراد المجتمع المدني الكبير ضعيفة الأثر في تماسك المجتمع مما يجعل لوسائل الاتصال الجمعى أهمية كبرى في ضبط سلوك أفراد هذا المجتمع ، على اعتبار أن هذه الوسائل ( الإذاعة والصحافة والتليفزيون ... الخ ) أدوات فعالة يتحكم عن طريقها عدد قليل من الأفراد تحكما يكاد يكون تاما في ضبط سلوك كافة أفراد المجتمع ، كأنما بهذه الوسائل تعمل في اتجاه واحد أى من جانب المهيمنين على وسائل الاتصال الجمعى وأساليب الدعاية واعتبار أن أفراد المجتمع مستقبلون فقط .

ولكن الدراسات العلمية الحديثة بينت أن الاتصال Communication بين الأفراد لا يحدث من جانب واحد فقط وأن نجاح وسائل الدعاية وأساليب الاتصال الجمعى يتوقف إلى حد كبير على فهم ومراعاة اتجاهات الجمهور وقيمه ودوافعه ومشكلاته وأهدافه ( لايبير ١٩٥٤ ص ١٨ ) . كما دلت البحوث في ميدان علم النفس الاجتماعى على أن الأفراد في المجتمع المدني الكبير لا يتجربون من قوة العادات والتقاليد بالصورة التى تجعل كلا منهم كياناً مستقلاً عن غيره ويواجه التأثيرات والقوى الاجتماعية الخارجية بمفرده ، أى مستقلاً في ذلك عن غيره من الأفراد . وفى بحث قام به « مايو » لدراسة العوامل التى تساعد على رفع المستوى الإنتاجى في المصنع تبين أن عوامل التأثير والترغيب الفردية لم تأت

بالنتيجة المرجوة ، واكتشف كذلك أن العمال لم يكونوا يعملون فرادى أو بحسب معايير فردية وإنما كانوا يعملون باعتبارهم أعضاء في جماعات صغيرة تكونت داخل المصنع وتآلف أعضاؤها ، ووصلت كل جماعة منها إلى معيار اجتماعي للإنتاج وحافظت عليه . كما أن البحوث التي أجريت على الروح المعنوية للجند الأمريكيين والتي ضمنها كتاب الجندى الأمريكى ، قد كشفت عن اتجاهات مماثلة لما كشفت عنه دراسة « مايو » السابقة ، وتتلخص أهم نتائجها في هذه الناحية في العاملين الآتين :

أولاً : أن حماس الجند واستعدادهم للحرب لم يتأثر كثيراً بالتبريرات الأيديولوجية المتعلقة بمكانة أمريكا أو رسالتها في الحرب ، ولا بالدافع إلى الحصول على « مداليات ، الشرف والأعمال البطولية .

ثانياً : أن الجند قد كونوا في نطاق الجيش جماعات صغيرة متآلفة شديدة التماسك وأن هذه الجماعات قد كونت لنفسها معايير سلوكية لا تختلف كثيراً عن جماعات العمال في المصاح .

### الجماعات الأولية "primary groups"

ومغزى هذه الدراسات وامثالها أن النظرة إلى سلوك الأفراد في المجتمعات الكبيرة على أنها تعبر عن نزعات انفرادية تحتاج إلى مراجعة . وقد تنبه بعض الباحثين في ميادين العلوم الاجتماعية والسلوك الاجتماعي إلى هذه الحقيقة مثل « كولى » ، عالم الاجتماع الأمريكى الذى وضع اصطلاح الجماعة الأولية "primary group" ، ويعنى بها الجماعة الصغيرة التى تتحدد

صلات أفرادها بعلاقات الوجه للوجه — أى العلاقات المباشرة — وجيرفيتش عالم الاجتماع الفرنسى الذى استخدم اصطلاح علم الاجتماع المصغر "microsociology" ويشير به إلى نفس الظاهرة تقريباً ، وكذلك الباحث الأمريكى « مورينو » ، واضع أسس الأساليب السوشيومترية لدراسة علاقات الأفراد فى الجماعات الصغيرة ، وغير هؤلاء كثيرون <sup>(١)</sup> وتشير هذه الاتجاهات إلى أن سلوك الأفراد يتكون ويتشكل نتيجة احتكاكهم وتعاملهم معاً فى جماعات صغيرة . ويقول كولى « أعنى بالجماعات الأولية تلك التى تتميز بالصلة والتعاون الوثيق القائم على علاقات الوجه للوجه . وهذه الجماعات تعتبر أولية من عدة أوجه ، ولكن الميزة الرئيسية لها هى أنها أساسية فى تكوين الطبيعة والمثل الاجتماعية للفرد . . . وأهم مجالات تلك الصلة وذلك التعاون الوثيق — وإن لم تكن الوحيدة بحال ما — هى الأسرة وجماعة اللعب وجماعة الجيرة أو المجتمع المحلى للكبار . وهذه الجماعات تعتبر فى الواقع عامة فى كل الأزمنة وفى كافة مراحل النمو ، وهى لذلك تكون الأساس الهام ذا الصبغة العامة بالنسبة للطبيعة والمثل الإنسانية ، كولى ( ١٩١٥ ص ١٤ — ١٥ ) .

ويتفق الباحثون فى ميدان السلوك الاجتماعى بصفة عامة الآن على ما للجماعات الأولية من أهمية وأثر فى تكوين السمات والخصائص

---

(١) يعتبر كيرت ليفين كما قدمنا من أهم الباحثين فى ميدان السلوك الاجتماعى عن طريق دراسة ديناميات الجماعة التى يعتبر هو رائدها الأول

الاجتماعية عند الأفراد مثل عواطف الحب والتعاطف ، ومعنى الخطأ والصواب ، وغير ذلك من الصفات ذات المغزى أو الدلالة الاجتماعية ، ويتفقون كذلك في أن الأسرة هي أهم الجماعات الأولية التي تؤثر في تكوين الخصائص الأساسية لشخصية الطفل وذلك بحسب المعايير والقيم التي تتميز بها الأسرة والتي تنتقل عن طريق الأطفال الناشئين ، من جيل إلى جيل . وأهمية الأسرة وقوة أثرها في هذا الاتجاه لايعنى أنها المجتمع الأولي الوحيد الذي يؤثر في شخصيات الأطفال الناشئين ، فجماعة الأسرة تتأثر كما تؤثر في جماعات أولية أخرى مثل جماعات اللعب للأطفال والجماعات الترويحية للكبار وكذلك الجيرة والجماعات التي تتكون في ميادين العمل وهكذا . أي أننا نستطيع أن ننظر إلى أي جماعة من الجماعات الأولية من زاوية العلاقات المتشابهة التي تربطها بالجماعات الأولية الأخرى في المجتمع الكبير ، وهذه الجماعات الأولية تتأثر بطبيعة الحال بالنظام الاجتماعي العام كما تتأثر بالثقافة العامة والثقافات الفرعية "subcultures" التي تميز المجتمع .

وبعبارة أخرى نستطيع أن ننظر إلى السلوك الاجتماعي في مستويات ثلاثة هي : مستوى ثقافة المجتمع ، ومستوى الثقافات الفرعية ، والجماعات الأولية ، ومستوى سلوك الفرد ذاته . ولكننا تؤكد هنا مرة أخرى أن هذا التقسيم مجرد أداة تساعدنا في عملية التحليل والدراسة العلمية ، ولايد عند البحث في أي من هذه المستويات الثلاثة أن يؤخذ المستويان الآخران في الاعتبار . ومعنى هذا أننا عند دراسة السلوك الاجتماعي نركز اهتمامنا بالفرد أي بما يترتب على احتكاك الفرد بغيره من الناس في مواقف الحياة الاجتماعية المختلفة ( في إطار

ثقافة المجتمع ) من تكوين وتعديل للأنماط السلوكية واتجاهات الشخصية .  
وعلى ضوء هذا الاعتبار سوف نعرض في هذا الفصل للعوامل الاجتماعية  
الأولى التي تؤثر في حياة الطفل وتكسبه الكفاية الاجتماعية والصفات  
الاجتماعية المناسبة للحياة في مجتمعه ، وهي العملية التي يطلق عليها عملية  
التنشئة الاجتماعية أو التطبيع الاجتماعي "socialization" . وسنبدأ  
بعرض تمهيدى سريع لبعض معالم طبيعة الطفل ثم ننتقل إلى عملية  
التطبيع الاجتماعي .

### طبيعة الطفل

الطفل الإنسانى كما قدمنا أكثر الكائنات الحيوانية عجزاً وأشدّها ضعفاً  
عند ولادته ، هذا إذا نظرنا إلى قدراته الفعلية على مواجهة الحياة .  
ولكن هذا العجز وهذا الضعف تقابله حساسية هائلة للتأثرات الخارجية  
ومرونة كبيرة تمكنه من اكتساب أنماط سلوكية متعددة متباينة وذلك  
بحسب المواقف العديدة وخبرات الحياة المتنوعة التي يمر بها . ومن  
خصائص الطفل الوليد أن حاجاته البيولوجية تكون واضحة الأثر في  
سلوكه وفي سلوك الآخرين من حوله في طفولته الأولى . أى أن عمليات  
التغذية والإخراج والتنفس وما إلى ذلك تكون لها أهمية كبيرة في  
توجيه نموه ونشأته . ولكننا لا نستطيع أن ننظر إلى الطفل أو أن نفهم  
سلوكه ونموه فهماً سليماً على ضوء هذه الحاجات وسلوك الراشدين بإزائها  
فقط ، رغم ما لها من أهمية كبرى ؛ ذلك أن دراسة السلوك على  
أساس هذه الحاجات فقط تؤدي إلى النظر إلى الطفل نظرة تحليلية ذرية

كما تفعل المدارس السلوكية . فنحن لا ننسى أهمية الحساسية الكبيرة التي يتميز بها الطفل الصغير والتي تتطلب منا بحسب المنهج الذي فصلناه في الفصل السابق أن ننظر إلى الطفل على أنه وحدة عضوية وأن سلوكه ينمو من الاتجاه الكلي إلى التخصص كما أوضحت المدرسة العضوية "organismic" ، وقد ذكر ديوى في مقاله عن « مفهوم القوس الانعكاسي » ، "Reflex arc concept" ، أن الطفل لا يستجيب للتأثيرات الخارجية استجابات جزئية وأن حواسه لا تعمل منفصلة أو مستقلة بعضها عن البعض الآخر . أو بعبارة أخرى أن الطفل عند ما يبصر شيئاً ما فإن هذا لا يعنى أن حواسه الأخرى تكون معطلة ، وهو لا يستجيب للتأثيرات بعد أن تقع تلك التأثيرات على أعضاء حسه ، وإنما يكون مهتماً دائماً لاستقبال التأثيرات البيئية ، ومعنى هذا أن أعضاء الحس تنشط لاستقبال التأثيرات المختلفة ، واستجابة الطفل لا تكون بتعبير ديوى رد فعل للتأثيرات الخارجية ، بل أن الاستجابة تكون في التأثيرات وليست رد فعل لها وأنها تكيف هذه التأثيرات ؛ ذلك أن هذه العملية تتضمن تناسقاً حسيّاً حركياً "sensori-motor coordination" ، وهذا يجعل الحساسية البالغة للطفل ونشاطه الكبير الذي يساعده على التكيف السريع لمواقف الحياة . فالطفل يتفاعل مع الظروف المحيطة به فعلاً تفاعلاً كلياً في بادئ الأمر ، ثم تتجدد أنماط سلوكه بالتدرج نتيجة عملية التناسق "coordination" بين الجوانب الحسية والحركية للسلوك . وقد ألفت الحالات التي ذكرها « هب » عن المصابين « بالكتراكت » منذ الميلاد والتي أشرنا إليها سابقاً أضواء على هذه الحقيقة ، كما أن التجارب التي صممها « إيمز » والتي أشرنا إليها سابقاً أيدت فكرة الارتباط بين

الجوانب الحسية والحركية في الخبرات الإنسانية وفي تكوين السلوك . وأن خبراتنا تدل على أن العين كنتيجة لخبراتها السابقة وارتباطها بحاسة اللمس مثلاً ترى ما لا يمكن إدراكه إلا باللمس ، فنحن نرى أجساماً ناعمة أو خشنة مثلاً دون أن نفكر في أن هذه الصفات لا ترتبط بحاسة البصر . والواقع أن الحواس جميعاً تعمل معاً ، كما أن السلوك الحركي يعمل في نفس الوقت بجانب متكامل في الخبرة ، وأن الفرد يتعلم نتيجة لعملية التنسيق التي تحدث نتيجة الخبرة بين هذه الجوانب . ومشاهدة الطفل الصغير وهو يتعامل بالأشياء المحيطة تبين أنه يمسك بالأشياء ويوجه إليها بصره ويقدمها من فمه وأنفه . وتكون قرية من أذنيه أيضاً ، وبالتدريج يتعلم كيف يميزها ، أي يتعلم تمييز الأشياء بحسب لمسها ومرآها وطعمها ورائحتها وصوتها معاً فالطفل يبدأ في تعامله مع الأشياء المحيطة به بسلوك معمم ، ثم يتميز هذا السلوك تدريجياً وتحدد وظائف أعضاء الحس نتيجة لذلك وتتخصص تخصصاً نسبياً ، وقد بينت بعض البحوث الاثنوبولوجية أن ثقافة المجتمع تؤثر في تحديد الوظائف النسبية وفي التخصص في استخدام الحواس في التمييز بين الأشياء البيئية والتعامل معها ، ويؤكد بوجوراس هذا مثلاً في دراسته لأهالي « الشكشي » ، "Chukchee" فيؤكد أن هؤلاء الناس وإن كانوا يفتقرون إلى الأسماء التي تعبر عن الألوان المختلفة ، فإن قدرتهم على تمييز أشكال مواقع اختفاء الغزال فائقة الحد ، إذ كانوا يميزون اثني عشر شكلاً كانت تبدو له جميعاً متماثلة ، وأهم من هذا أنه يقول أن هؤلاء الناس قد تفوقوا في التمييز بين الأشياء باستخدام حاسة الشم حتى بالنسبة للأشياء التي لا نستطيع نحن أن نميزها إلا بحاسة البصر أو الذوق

أو اللمس . وهو يبين أن لديهم قدرة فائقة في تمييز عدد هائل من الروائح وأنهم يميزون عن هذا الطريق أشياء لم يتمكن هو أن يشم لها رائحة على الإطلاق ( أنظر برونز ١٩٥١ ص ١٣٦ ) . ونحن نعرف جميعاً كيف يتفوق الأعمى في مجتمعنا باستخدام الحواس الأخرى مثل السمع واللمس . ولعل قصة « هيلين كيلر » الشهيرة وهي التي فقدت البصر والسمع والنطق وسنها تسعة عشر شهراً تعطينا فكرة واضحة عن التكيف لظروف الحياة باستخدام ما بقي لها من حواس وخاصة حاسة اللمس التي كانت وسيلتها في الحديث والاتصال بالغير واكتساب المعرفة وفي الحصول على الشهادة الجامعية في عام ١٩٠٤ وكل هذا بمساعدة مربيها الآنسة سوليفان ( إرجع إلى هيلين كيلر . معجزة حياة ) .

ولما كانت حاجات الطفل البيولوجية ذات أهمية خاصة بالنسبة لحياة الطفل وذات تأثير بارز في سلوكه ( أى في مظاهر سروره وألمه ) فإن هذه الحاجات تلقي أهمية خاصة من المحيطين به من الكبار . وربما كان هذا هو السبب الذي أدى برجال علم النفس من السلوكيين إلى أن يركزوا اهتمامهم في تفسيرهم للتعلم وتكوين العادات على هذه الحاجات بما أدى إلى جعل مبدأ التدعيم أبرز مبدأ في تفسير التعلم ، بل اعتبره البعض المبدأ الوحيد . وأصبح الأساس التجريبي الذي يقوم عليه تفسير السلوك الإنساني بوجه عام وكذلك السلوك الاجتماعي في معظم الأحوال فار جائع أو عطشان في حالة عزلة في داخل متاهة يسعى بطريقة عشوائية إلى الطعام والشراب . أما استجابة الكائن الكلية للبحال الكلى أو الوسط الاجتماعي الذي يوجد فيه فلا أهمية له بالنسبة لعملية التعلم عند السلوكيين ، مما جعل نظرياتهم تقوم أساساً على تحليل الأنماط السلوكية

إلى مكوناتها الجزئية وتركيبها معاً في صورة عادات ميكانيكية تضم وتربط هذه الجزئيات معاً بحسب مبدأ التدعيم أو قانون الأثر . ومعنى هذا أن خفض التوتر ( المقصود عند دهل ، بالذات التوتر الفسيولوجي للأنسجة الداخلية ) الناتج عن الحاجات البيولوجية بالتدعيم هو العامل الأساسي والوحيد الذي يفسر كافة أنواع التعلم . هذا مع العلم بأن بعض التجارب قد بينت أن المجال الإدراكي ( انظر الفصل الثالث ص ٧٧ ، ٧٨ ) ذو أثر لا يمكن إغفاله في تفسير التعلم حتى في حالة الفأر في المتاهة . ويؤكد دالنباخ أن ، المثيرات اللمسية والحزازية ، والمثيرات الصوتية والضوئية أيضاً تؤدي إلى حدوث أنماط معقدة من الاستجابات في جنين خنزير غينيا ( وهو في داخل رحم الأم ) رغم أن هذا الحيوان متصل بالدورة الدموية للأم بواسطة حبل سري لا بد أن يقي الجنين ضد العطش والجوع ( دالنباخ ١٩٣٩ ص ٣٣٤ ) . كما يؤكد هارلو أنه لا يوجد أي دليل في الدراسات التجريبية يثبت أن الدوافع الداخلية أعمق أثراً من الاستثارة الخارجية في تحديد السلوك ( انظر هارلو ١٩٥٣ ص ٢٤ ) . ومعزى هذا أننا لا نستطيع أن نفصل بين العناصر الداخلية والخارجية ، أو أن نعتبر الحاجات البيولوجية والتوتر الناشئ عنها في الأنسجة هي الأساس الوحيد للتعلم عن طريق التدعيم الذي يؤدي إلى خفض ذلك التوتر . إن الإدراك الحسي العام جزء لا يتجزأ من الموقف الذي يؤدي إلى التعلم . بل إن هناك أدلة تؤكد أن الحرمان الطويل من الطعام قد يؤدي إلى إعاقة الحيوان عن حل المشكلة لأنه قد يركز سلوكه تجاه الهدف المثير مع إغفال العوامل والمثيرات الأخرى نسبياً ( هارلو ١٩٥٣ ص ٢٧ ) .

والمعزى من كل هذا أننا نؤكد أن تفسير السلوك الاجتماعي عند

الإنسان يارجاعه إلى إشباع الحاجات البيولوجية الأولية وإغفال الجانب الإدراكي في الموقف الكلي تفسير ناقص ومخل . وأنه لا يصح أن نركز في تفسيرنا للسلوك على جانب واحد من الموقف ، سواء فيما يتعلق بالنسبة للبيئة المحيطة أو باستجابات محددة للكائن الحي تنتهي بالوصول إلى الهدف ، ولا يكفي أن نطلق على الاستجابات السابقة للوصول إلى الهدف حركات عشوائية ، ونقف بها عند هذا الحد ؛ فالسلوك النهائي للكائن يتمايز من السلوك الحركي الحسي العام الذي يقوم به الحيوان في الموقف الكلي . وبرغم أن الحاجات البيولوجية بالمعنى الذي يعنيه غالبية السلوكيين قد تكون ذات أهمية بارزة في مواقف معينة ، فإن هذا لا يعني أن حواس الكائن المختلفة تبقى معطلة . إن التدعيم عامل هام في تكوين السلوك وفي الأداء "performance" وفي عملية التمايز ، ولكنه لا يعمل وحده ، بل هو نفسه يفسر في الإطار الأكبر للتناسق الحسي الحركي "sensori-motor coordination" . كما أن هذا الاتجاه لا يتفق بطبيعة الحال ورأى المجالين في أن البصيرة أو عملية التنظيم الإدراكي سابقة للأداء لأنهما في رأينا متلازمان ، ولأن مفهوم البصيرة والتنظيم الإدراكي للمجال لا يفيد كما أسلفنا في تطوير العلم .

كل هذه أمثلة تدل على الأهمية الكبرى للظروف البيئية والثقافية في تشكيل وصياغة السلوك الإنساني والشخصية الإنسانية . وهي تبين أن المجال الذي ينشأ فيه الطفل يؤثر أثراً كبيراً هائلاً في نموه . وهي أيضاً تشير إلى الإمكانيات الهائلة التي تميز الوليد الإنساني وأثر المواقف الاجتماعية والعوامل الثقافية في تحويل هذه القوى والإمكانيات إلى واقع حي وسلوك

وشخصية . إنها أدلة تشير إلى أن الشخصية الإنسانية لا تتكون بمعزل عن مجالات الحياة الإنسانية .

### عملية التطبيع الاجتماعي "Socialization"

الطفل وحدة بيولوجية تكون جزءاً متكاملًا مع وحدة أكبر هي وحدة البيئة . وأهم جوانب البيئة في حياة الإنسان وفي تكوين شخصيته هو الجانب الاجتماعي ، وهذا راجع إلى عجز الوليد الإنساني - كما قدمنا - عند ولادته ، ولفترة طويلة نسبياً من حياته هي مرحلة الطفولة ، واعتماده تبعاً لذلك اعتماداً كلياً في مبدأ الأمر على الكبار في تربيته وتعليمه وتوجيه سلوكه تدريجياً كي يعنى بنفسه ويتشرب عادات وتقاليد مجتمعه ويتكيف بثقافته . ونستطيع أن نميز عملية التطبيع الاجتماعي بسمت ومعالٍ معينة نوجزها فيما يلي ( و . توماس ١٩٢٢ ص ٢١ - ٤٤ ) :

أولاً : أن سلوك الفرد يرتبط تدريجياً بالمعاني التي تتكون عنده عن المواقف التي يتفاعل فيها .

ثانياً : هذه المعاني تتحدد بالخبرات السابقة التي مر بها الفرد وعلاقة تلك الخبرات بالمواقف الراهنة .

ثالثاً : أن الطفل يولد بين جماعة قد حددت فعلاً معاني معظم المواقف العامة التي تواجهه ، وكونت لنفسها قواعد مناسبة للسلوك فيها . ويتأثر الطفل بهذه المعاني منذ ولادته وتصاغ شخصيته في مراحلها

الأولى بحسب هذه المعاني التي تصبح جزءاً من كيانه الشخصي بصفة عامة .

ومن الممكن أن نميز مراحل معينة ثلاث يمر فيها الطفل في عملية التطبيع الاجتماعي هي :

المرحلة الأولى

يتعلم الطفل في المرحلة الأولى من مراحل التطبيع الاجتماعي أن يتكيف لمطالب جسمه وحاجاته البيولوجية والظروف البيئية المحيطة ، وهو مضطر في هذه المرحلة إلى قبول المعاني التي خددها الكبار للمواقف التي يمر بها كما يظهر ذلك في معاملتهم له . ومعنى هذا أن الطفل يكيف نفسه لسلوك الكبار . ولكن بالرغم من أنه لا يقاوم سلوك الكبار في هذه المرحلة مقاومة ذات بال ، فإن هذا لا يعني أن الطفل سلبى تماماً في هذه المرحلة . فالطفل يستجيب للمواقف المختلفة بكل حواسه ويتحدد بالتدريج بعض أنماطه السلوكية نتيجة لما يترتب على استجاباته من نتائج ، فيتعلم بالتدريج أن يستبعد بعض الأنماط السلوكية التي لاتأتى بنتيجة أو التي لاتؤدى إلى إشباع حاجاته البيولوجية . وهو بالتدريج يتعود أن يركز نشاطه نحو جوانب محورية "points of anchorage" في المواقف التي يتفاعل معها ويتحدد سلوكه ويتركز نحوها ، وبذا يمر سلوكه في عمليات تمايز differentiation مستمرة ويحدث هذا نتيجة عمالية سلوك إدراكي نحو الجوانب المحورية في المواقف التي يمر بها وتصبح هذه الجوانب بمثابة إشارات أو علامات signs يستجيب لها في الموقف الكلى ويكرر استجابته لها بتكرار ظهورها ونستطيع أن نقول أنه بهذا الشكل يكون اتجاهات نحو الأشياء المحيطة به وتبدأ شخصيته في التكوين والنمو .

والخلاصة أن المرحلة الأولى من عملية التطبيع الاجتماعي تتلخص في تمييز سلوك الطفل بالنسبة للمواقف الاجتماعية المختلفة . وقوام هذه العملية كما قدمنا هو تناسق حسي — حركي ، يتحدد بعلاقة الطفل بالبيئة الخارجية وسلوكه فيها ، ويؤدي هذا إلى أن تصبح معالم بيئته بمثابة علامات أو إشارات (signs) لسلوك معين يأتيه الطفل تحت ظروف معينة . ولكن الكبار يكونون ، كما أسلفنا ، قد حددوا سلفاً ( بالعادة أو العرف أو التقليد أو غير ذلك ) أغلب معاني المواقف الهامة في حياة الطفل وما تتضمنه من « علامات » . ونستطيع أن نقول إن استجابة الطفل لهذه « العلامات » هي استجابة للمعاني التي حددها الكبار لها سلفاً ( ثدي الأم معناه رضاعة — مد الأم يديها نحو الطفل معناه رفعه وحمله — وهكذا )<sup>(١)</sup> . وهكذا يكتسب الطفل المعاني الاجتماعية التي حددتها له الجماعة . ولا يعني هذا — كما بينا — أن موقف الطفل سلبي تماماً ، فإن حساسيته البالغة للثيرات الداخلية والخارجية على السواء ( تؤدي به إلى استجابات مختلفة متباينة كثيرة تساعد على التكيف للمواقف المختلفة وتكيف تلك المواقف لحاجاته . فالطفل يتعلم مثلاً أن يستخدم الصراخ لتحضر الأم . والأمهات يعرفن كيف أن سلوكهن يتعدل بدرجات متفاوتة بحسب سلوك الطفل وعلى الأصح بحسب ما يفهمونه من دلالات سلوكه .

---

(١) تكوين هذه « العلامات » هو الأساس الذي يقوم عليه تعلم الطفل اللغة عندما تنمو قدرته على النطق حيث يرتبط الرمز بمعنى « العلامة » ويشير إليها بعد ذلك حتى إذا لم توجد في مجال الإدراك المباشر .

ولكن عملية التطبيع الاجتماعي لا تسير دائماً سيراً هادئاً منتظماً ، فإن الكبار لا يستطيعون على الدوام مراعاة التواصل في تمايز سلوك الطفل . فاقتراب شخص كبير من الطفل قد يكون علامة على رفعه وحمله ، ولكن هذا قد لا يحدث .. وقد يؤدي هذا إلى استجابات كثيرة متنوعة يقوم بها الطفل مثل الصراخ أو الرفض برجليه أو غير ذلك . وقد تنجح بعض هذه الاستجابات في تحقيق أغراض الطفل وقد لا تنجح . ومعنى هذا أن الطفل يعاني صراعاً في استجاباته وأنماط سلوكه باستمرار ، وذلك بتغيير دلالات ( معاني ) العلامات ، التي يستجيب لها . ويمكن أن نقول بتعبير آخر إن سلوك الطفل يتعدل بتعديل توقعاته بالنسبة للعلامات ، التي يستجيب لها في المواقف التي يوجد فيها .

ولكن حدة الصراع الذي يعانيه الطفل قد يبلغ مبلغاً كبيراً ، وذلك عند ما تكون عاداته قد تميزت واستقرت وقويت ، وبخاصة عندما تكون مرتبطة بإشباع حاجاته البيولوجية ، ثم تتغير العلامات ، التي يستجيب لها الطفل تغيراً مفاجئاً كما يحدث عند الفطام المفاجيء وبخاصة عندما تضع الأم على الثدي مادة مرة المذاق مثل الصبار مثلاً بقصد إبعاد الطفل عنه . ونستطيع أن ندرك مدى ما يتعرض له الطفل من صراع ألیم إذا تخيلنا الطفل يتكلم ويعبر عن هذا الصراع . فبعد أن كان ثدي الأم علامة ، على الرضاعة والشبع والحضانة والراحة والارتباط بجسم الأم ، وبعد أن كانت توقعات الطفل مرتبطة بهذه المعاني ، إذ بالموقف يتغير ، و ( العلامة ) تتغير وتوقعات الطفل تصاب بالإحباط ، وتصبح ألماً وحرماناً وبعداً عن الأم وعزلة عن مصدر

الدفء والحضانة ؛ يقبل الطفل على الثدي ولكنه يحرم منه أو يصاب  
بآلم وإحباط قاسيين . والأمهات اللاتي يلجأن إلى هذا الأسلوب في  
القطام ، يعرفن مدى ما يتعرض له الطفل في هذه المرحلة من آلم  
وضيق واضطراب ، ويعرفن أيضاً مدى ما يتعرضن له هن أنفسهن من  
تعب وآلم نتيجة لهذا . ولهذا السبب فإن المتخصصين في دراسة الطفولة  
والنمو النفسي ينصحون الأمهات بقطام أطفالهن تدريجياً وبشكل يسمح  
للطفل بتعديل سلوكه دون التعرض لآلام الصراع الحاد من جراء  
القطام المفاجيء .

وإذا تعددت مواقف الصراع هذه وزادت حدتها فإن شخصية الطفل  
تتأثر من ذلك ، وتبقى آثار الصراع وتضارب شخصيته عندما يكبر  
وتظهر في سلوكه . وقد بينت الدراسات الإكلينيكية أن كثيراً من  
الانحرافات التي تظهر في الكبر ترجع إلى ما يتعرض له الطفل من  
صراع حاد في مواقف الحياة في الطفولة ، وقد يحدث هذا نتيجة  
لتذبذب الكبار في معاملة الطفل بالنسبة للموقف الواحد بما يعيق الطفل  
عن تكوين توقعات مستقرة بالنسبة للعلامات ، التي يستجيب لها  
فيتسم سلوكه بالتردد حيث يستدعي الموقف الواحد استجابات متباينة  
أو متناقضة في نفس الوقت . وهكذا تتكون البذور الأولى للانحراف  
النفسى والأمراض العصابية .

وبما يزيد المسألة سوءاً أن الطفل لا يكون قد تعلم التعبير عن نفسه  
لغويّاً بعد ، ويعجز لهذا عن التفاهم مع الكبار أو إيصال رغباته إليهم ،  
كما يعجز عن التفكير في مشكلاته لافتقاره إلى اللغة التي هي أداة

التفكير ، ولذلك يكون سلوكه أو انحرافه في الكبر لا شعورياً .

### المرحلة الثانية

هذه المرحلة متصلة بالمرحلة الأولى ومتداخلة معها . وأهم ما يميزها نمو الطفل الجركي واكتسابه القدرة على الانتقال من مكان إلى آخر مستقلاً ( نسبياً ) عن الكبار . واستقلال الطفل في تحركه وتنقلاته يتطور بطبيعة الحال تدريجياً ( الحبو — ليس دائماً — السير البطيء المتعثر — ثم السير بثبات — ثم الجرى ... ) ونموه في هذا الاتجاه يمكنه من التعامل مع الأشياء بدرجة أكبر من الحرية وبعيداً — إلى درجة ما — عن رقابة الكبار . فالطفل في المرحلة السابقة قد تعلم مثلاً أن يمسك بالأشياء التي توجد في متناول يده أو تقدم له ويقربها من فمه ويتذوقها أو يأكلها أو يضرب بها في الأرض ، وقد يسمع لها صوتاً يستجيب له بأن يكرر سلوكه هذا ، ويصبح عادة بتكرار مثل هذه المواقف . ويساعده في هذا أن الكبار من حوله يسرون له هذا العمل ويضطربون له . أى أن الطفل يكتشف بالتدريج أنه قادر على إحداث أثر واضح في البيئة المحيطة ( المادية والاجتماعية ) ، وقلبا يمنعه الكبار عن هذا السلوك خاصة أنهم لا يقدمون له من الأشياء إلا ما يعتقدون ألا خطر عليه منها ولا ضرر . ولكنه بعد أن يصل في نموه إلى درجة تمكنه من الاستقلال النسبي عن الكبار في التنقل بالحبو أو المشي مثلاً فإنه قد يمسك شيئاً ما يجده على الأرض ويدخله في فمه ، فإذا شاهده أحد الكبار منعه من ذلك وربما عاقبه بطريقة أو بأخرى إذا كرر هذا العمل وذلك لوقايته مما قد يتعرض له من

أضرار . وقد يمسك الطفل بأشياء ذات قيمة عند الكبار مثل الأكواب الزجاجية أو الأطباق أو غير ذلك ويلقي بها إلى الأرض فتتحطم ويسمع لذلك صوتاً قد يحفل منه في أول الأمر ولكنه قد يتعود عليه ويعاود الكرة ويحطم أشياء ثمينة لما تحدثه من أثر سواء من حيث الصوت أو تناثر حطامها . إنه بذلك يحدث أثراً قوياً في البيئة . ولكن الكبار يعتبرونه مخرباً . وربما كانت أمثال هذه المواقف هي التي دفعت ببعض الباحثين في ميدان علم النفس إلى اعتبار أن الطفل مخرب أو هدام أو عدواني بفطرته أو بالغريزة . ولكن النظرة التاريخية « أى تتبع سلوك الطفل منذ ميلاده ، منذ بداية المرحلة الأولى من مراحل التطبيع الاجتماعي تكشف عن أصل هذه الأفعال في أنماط سلوكية تمايزت ، من تجاوبه الكلى في أول الأمر ، حول « علامات » في البيئة أصبح لها معان خاصة وترتبط بتوقعات معينة يتحدد سلوكه بمقتضاها . وقد يجد الطفل جسماً ما مثل حجر أو عصا أثناء تنقله وحركته فيمسك به ويطلق به على الأرض أو الحائط أو أى جسم آخر فيحدث لذلك صوتاً يؤدي به إلى المداومة على فعلته هذه فترة طويلة نسبياً قد تؤدي إلى قلق الكبار فيتدخلون لمنع أو عقابه بعد أن كانوا يشجعونه على مثل هذه الأفعال في المرحلة الأولى بما يقدمون إليه من أشياء مثل ( الشخشينة ) ويهللون لما يحدثه من أصوات . ومعنى هذا أن كثيراً من عادات وأفعال الطفل ( التلقائية ) في هذه المرحلة تجد مقاومة من الكبار الذين يتدخلون لمنع ويترتب على هذا حدوث الصراع بين الطفل وبين الكبار من حوله ، وقد يتحول هذا إلى صراع في شخصية الطفل نتيجة للتناقض الذي يحدث في معاني الأشياء

على ضوء خبراته السابقة والمعاني التي ارتبطت بها الأشياء في المرحلة الأولى من مراحل تطبيعها الاجتماعي أى حول العلامات التي كان يستجيب لها في الماضي والمعاني الجديدة أو العلامات الجديدة ، التي يفرضها الكبار ؛ وتعديل معاني الأشياء بتغير توقعاته وتمايز الأشياء والعلامات التي تحدد استجابات الطفل مما يؤدي إلى تعديل سلوكه بحسب قيم الكبار وعاداتهم والمعاني التي تحددها للواقف المختلفة التي يواجهها الطفل في حياته اليومية . ذلك أن الكبار في البيت يعملون على أن يطبخوا الطفل وينشئوه بحسب قيمهم واتجاهاتهم ، بحسب آرائهم ومعتقداتهم في أفضل الطرق لتربيته . ولنضرب لتوضيح هذا مثلاً بطفل عشر أثناء تجواله في المطبخ على طبق من مأكّل لذيذ كانت أمه قد أعدته لوجبة الغذاء مثلاً . لقد تعود الطفل في المرحلة السابقة أن يأكل الطعام الذي يصل إليه برضاء الكبار وتشجيعهم ، أى أن الطعام عنده قد صار علامة ، على الأكل ، وتوقعاته من أكله هي لذة الطعم والشبع ورضاء الكبار عنه . ولكنه في هذه الحالة يواجه بسلوك جديد من الكبار لا يتفق مع توقعاته التي تكونت في الماضي . ذلك أن معنى الموقف الجديد عند الكبار أصبح مختلفاً عن معنى موقف الأكل في المرحلة السابقة . فالأم مثلاً لا تريد أن يضعف الطفل شهيته قبل الموعد المحدد للأكل وقد تخشى على صحته إذا كان الطعام لا يناسبه ، ولا تريد أن يفسد عليها نتيجة تعبها أو أن يوسخ جسمه وملابسه . ولذلك فإنها تمنعه عن هذا ، وقد تلجأ إلى عقابه وخاصة إذا تكرر منه هذا السلوك . وهكذا يمر الطفل في هذه المرحلة في مواقف متعددة تسبب له صراعا متفاوتة شدة مما يؤدي إلى تعديل معاني المواقف والعلامات التي يستجيب لها بناء على

ما يترتب على سلوكه من عواقب ، ويتعدل سلوكه بشكل أو بآخر ليتوافق مع حياته في المرحلة الجديدة ، وتكتسب مواقف حياته معان اجتماعية جديدة ، ( تختلف بطبيعة الحال ، بدرجة ما ، من طفل إلى طفل آخر بحسب ظروف الأسرة وعاداتها وأنماط سلوكها ) ، ولكن الصراع قد يشتد نتيجة سوء معاملة الآباء أو عدم وعيهم بأساليب التربية أو بسبب متاعبهم النفسية مما يسيء إلى شخصية الطفل . وقد يتذبذب الآباء في معاملة الطفل بالنسبة للمواقف الواحدة فيعجز الطفل عن تكوين معان مستقرة للسلوك ، وقد ينجم عن هذا التذبذب في المعاملة انحرافات شديدة في سلوكه كما بينت الدراسات الإكلينيكية . وما يزيد من حدة المسألة أن الطفل في هذه المرحلة كما في المرحلة السابقة لا يكون قد تعلم استخدام اللغة بصورة تمكنه من التعبير عن نفسه ، ولهذا فقد تصبح دوافع سلوكه المنحرف مستقبلاً لاشعورية .

### المرحلة الثالثة

هذه المرحلة تمثل امتداداً للمرحلة السابقة وهي متداخلة معها ، وفيها يكتسب الطفل اتجاهات الكبار نحو المواقف الهامة في حياته . فالطفل لا يستطيع أن يتوقع تصرفات الكبار حيال سلوكه كالأم مثلاً ما لم تصبح اتجاهاتها جزءاً من شخصيته ، أي أن معاني المواقف ( والعلامات ) التي يواجهها تتضمن المعاني التي ترتبط بتصرفات الأم حياله بالنسبة لسلوكه في تلك المواقف أو بإزاء تلك العلامات ، . وبالتدريج يعود الطفل أن يسلك بشكل عام في غيبة الأم كما يسلك في وجودها .

ومفتاح هذه العملية هو اللغة كما يرى جورج ميد (جورج ميد ١٩٤٧ ص ٤٧٩ - ٤٨٩). فالكلمات رموز أو د علامات ، تشير إلى أشياء في مواقف معينة وتحمل معاني تلك الأشياء في تلك المواقف . وعن طريق هذه الرموز يستطيع الإنسان أن يستجيب للأشياء حتى في حالة عدم وجودها في المجال الإدراكي الحسي المباشر . وعن طريق اللغة يتمكن الإنسان من تحديد سلوكه سلفاً بالنسبة لمواقف مستقبلية وهذا هو أساس عملية التفكير . فاللغة سلوك لفظي يرتبط بمواقف واقعية يواجهها الطفل في حياته اليومية ويسلك نحوها سلوكاً معيناً . ويمكن باستخدام اللغة نقل ما تحمله الألفاظ من معاني من موقف إلى آخر ، أي يمكن تعميمها وتعميم سلوك الطفل نحو المواقف المتشابهة ؛ فعندما تقول الأم لابنها في مجتمعنا كلمة « كخ » ، تصبح هذه الكلمة رمزاً أو علامة على المعاني والسلوك المرتبط بالموقف الذي قيلت فيه . وكلمة « كخ » ترتبط بمواقف تظهر فيها الأم سلوكاً ( تعبيرات الوجه أو اليمين أو غير ذلك ) يدل على — أو يعني — الخطأ أو عدم الاستحسان ، ويدرك الطفل هذه المعاني لارتباط سلوك الأم عنده بهذه المعاني في الخبرات السابقة وتصبح كلمة « كخ » بعد ذلك « علامة » أو « رمزاً » ، على الخطأ وعدم الاستحسان ، ويمكن تعميمها على مواقف أخرى غير التي ارتبطت بها أصلاً ، وتنتقل معانيها ( أو تعميم ) إلى المواقف الجديدة ويسلك الطفل تجاهها بنفس اتجاه الأم . وتستخدم كلمة « دح » ، في عكس كلمة « كخ » . ومن الممكن باستخدام هاتين الكلمتين أو ما يشبههما أن يتعلم الطفل معاني الخطأ والصواب بحسب القيم السائدة في أسرته نحو المواقف الاجتماعية المختلفة .

ويمكن تحديد معنى ووظيفة اللغة في مثل هذه الحالات بالقول بأنها تجريد من الموقف يحمل معانيه ويوجه سلوك الطفل بحسب التوقعات الجديدة من الموقف نتيجة الظروف الجديدة التي ارتبطت بها اللغة . ويصبح استدعاء اللغة المرتبطة بالموقف عاملاً يساعد الطفل في استدعاء الجوانب المختلفة للموقف . كما يمكن أن يستدعي الموقف اللغة التي ارتبطت به . ولتوضيح هذا نفترض أن الطفل قد تعود أن يمسك بالأشياء ويلقي بها في الأرض ثم شاهد كوباً زجاجية جذبت انتباهه فألقى بها على الأرض وسمع لذلك دويّاً وشاهد حدثاً أثاره من جراء تناثر حطام الكوب . وقد يؤدي هذا إلى أن يعيد الطفل الكرة . ولكن الأم قد تتدخل وتقول له كلمة « كخ » ، مثلاً ويصاحب هذا تصرف معين من الأم وحركات أو إيماءات مؤذية مثل العقاب البدني أو التهديد به أو قد تكون هذه التصرفات ذات دلالات خاصة سابقة غير مريحة بالنسبة له . وتصبح الأم وسلوكها جزءاً من الموقف الكلي . ويمكن على هذا الأساس أن يتعدل سلوك الطفل باستدعاء الكلمة التي ارتبطت بهذا الموقف والتي ترمز إلى المعاني الجديدة ( التوقعات الجديدة ) له . فبعد أن كان الكوب عند الطفل يعني شيئاً جذاباً يلقي على الأرض ويسمع له صوت كما يشاهد تناثر حطامه — يصبح المعنى الجديد للكوب هو شيئاً جذاباً لا يلقي على الأرض لأن الأم لا ترضى عن هذا أو أنها تعاقبه على هذا ، وتصبح الكلمة المستخدمة قادرة على استرجاع هذه الخبرة . أي أن الكلمة هي رمز أو تجريد تشير إلى الموقف الكلي للطفل وعلاقته بالأشياء والأشخاص فيه ويتضمن توقعاته الجديدة من سلوكه في الموقف . ومعنى هذا أن اكتساب الكلمة

واستدعائها قد يقوم مقام الأم في توجيه أو ضبط سلوك الطفل . أى أنه باكتساب الطفل للكلمة يسلك سلوكاً يتمشى مع اتجاه الأم أو الأب أو غيرهما . وهذا يساعد على نمو الطفل فيما يسمى بالقدرة على الضبط الذاتى self-control . وكلما زادت الحصيلة اللغوية للطفل ( بزيادة خبراته في مواقف الحياة ) تقدم في هذا الاتجاه . وتكون ذات الطفل كما سيأتى بقيامه بأدوار الآخرين وبالتعبير عن اتجاهاتهم في سلوكه باستخدام اللغة .

ومعنى هذا أن الكبار يستطيعون باستخدام السلوك اللفظى ( اللغة ) أن ينقلوا إلى الطفل معانى المواقف المختلفة التى يواجهها في حياته . وتصبح اللغة ذات أهمية كبرى وأثر بالغ في توجيه الطفل وفي عملية تطبيعته الاجتماعى . ذلك أن الكبار يستطيعون باستخدام ألفاظ لها دلالات أو معانى خاصة من خبرات سابقة أن يكونوا عند الطفل اتجاهات سلوكية خاصة بالنسبة لمواقف لم يخبرها الطفل فعلاً . فاستخدام لغة ذات معانٍ سيئة أو حسنة عند الكلام على أفراد معينين أو نحو مذهب معين قد تكون عند الطفل اتجاهات سلبية أو إيجابية نحو أولئك الأفراد أو ذلك المذهب أو غير ذلك من مواقف وأفراد وأشياء تتعرض لنفس الظروف . وينسى الطفل في غالب الأحيان الظروف التى اكتسب فيها تلك الاتجاهات ، ومع ذلك فإن سلوكه يظل متأثراً بها ومعبراً عنها . أى أن هذه الاتجاهات قد تكون ذات دوافع شعورية أو لاشعورية . بمثل هذه الطريقة يتعلم الطفل قيم الأسرة واتجاهاتها ومعاييرها الخلقية والاجتماعية . كما يمكن أن ينمى الآباء على هذا النحو اتجاهات الأطفال تجاه أحداث مستقبلية بعيدة مثل اختيار نوع من التعليم أو المهنة أو غير ذلك

وتعلم الطفل اللغة هو الوسيلة التي تساعد على تكوين « الذات » ،  
“self” ، فاللغة كما أسلفنا هي الأداة الأساسية التي تساعد الطفل على  
اكتساب اتجاهات الغير ، وبخاصة الكبار ، وذلك بأن تتضمن « العلامات »  
التي يستجيب لها الطفل في المواقف المختلفة سلوك الأشخاص الآخرين  
كالوالدين أو الإخوة . وتصبح الكلمات التي يتعلمها الطفل بمثابة رموز أو  
« علامات » للسلوك تتضمن اتجاهات الآخرين عن الكبار خاصة .  
ولكن الطفل لا يكتسب تلك الاتجاهات بشكل منظم إلا عن طريق  
السلوك الواقعي في مواقف حقيقية أو وهمية “phantasy” . ومن  
الملاحظ أن الطفل في لعبه كثيراً ما يتقمص شخصية الأم أو الأب  
أو الأخ أو الأخت أو ساعي البريد أو البائع الجائل أو رجل البوليس  
أو الجندي . وهكذا من الأشخاص الذين كان له احتكاك بهم ويقوم  
بأدوارهم الاجتماعية في لعبه الوهمي . وهو في نشاطه هذا يتكلم ويسلك  
بالشكل الذي خبره منهم . وبهذا الأسلوب فإن الطفل يستدعي في سلوكه  
وعند اللعب العلامات ( الرموز ) التي تعبر عن اتجاهات الآخرين . ثم  
إنه يستجيب لتلك العلامات وبهذا يتعدل سلوكه بشكل يساعد على التوافق  
في معاملاته مع الغير . ويترتب على هذه العملية أمران : الأول أن  
الطفل يصبح واعياً بذاته عن طريق تبنيه لاتجاهات الغير نحوه . أي أنه  
عن هذا الطريق يستخدم أنماط السلوك الذي يحتمل ( ويتوقع ) صدورها  
من الغير نحوه ، وتتحدد ذاته بشكل واع بتحديد علاقاتها بالغير . والأمر  
الثاني أن الطفل يكون بهذه الطريقة مجموعة من الاستجابات المنظمة نحو  
اتجاهات الغير . وإن ملاحظة الأطفال في لعبهم تكشف عن الكثير من  
المواقف التي تعبر عن هذه العمليات . فالطفل قد يتخيل جسماً ما طفلاً  
صغيراً يحادثه وينهره على التصرفات التي ينهره بسببها والداه ، وقد يحمل

صندوقاً أو مقطفاً ويتخيل نفسه بائعاً ويحدث نفسه متمثلاً والديه في عملية الأخذ والعطاء مع البائع ، وهكذا .

في بداية هذه العملية تكون الاتجاهات التي يتبناها الطفل عملة للأشخاص الذين أخذها عنهم . وتكون ذاته في مثل هذه المواقف مرتبطة بالشخص الذي يقوم بدوره . ومعنى هذا أن الطفل في البداية تكون له ذوات عدة بحسب المواقف المختلفة التي يمثلها والأشخاص المختلفين الذين يرتبطون بتلك المواقف وكل من هذه الذوات ترتبط بالشخص الذي يمثل دوره والذي يتفاعل معه . ولكن الطفل يتفاعل أيضاً في جماعات من أفراد ترتبط أدوارهم الاجتماعية معاً وكذلك اتجاهاتهم بإزاء العمل أو النشاط التعاوني الذي يسهمون فيه سوياً . ويرى جورج ميد ( جورج ميد : نفس المرجع السابق ) أن أوضح مثل لهذه العملية هو التعاون في فريق اللعب المنظم <sup>(١)</sup> ، فاللعب المنظم في الفريق يحدد سلوك كل عضو من أعضاء الفريق ، ولا بد لكل عضو أن يتوقع سلوك بقية أفراد الفريق بالنسبة لبعضهم البعض وبالنسبة له شخصياً . ذلك أن كفاية اللاعب في الفريق تتوقف إلى حد كبير على حسن وسلامة توقعاته بالنسبة لسلوك الآخرين فيه . ولما كان هذا الموقف ينطبق على جميع الأعضاء

---

(١) يتخذ جان بياجيه نفس الاتجاه تقريباً في تفسيره لتكوين الشخصية ونمو الذات بالتمثيل باللعب في الفريق على أنه مجتمع مصغر يمثل مجتمع الأسرة والمجتمع الخارجي العام .

وهم جميعاً يقومون بنفس الدور تقريباً فإن اتجاهاتهم وأنماط سلوكهم تتعدل وتنتظم معاً في وحدة كلية هي التي تكون لعب الفريق "team play"

مثل هذا الموقف يحدث في الأسرة أيضاً ، وقد يؤدي إلى تنظيم اتجاهات أعضائها بنفس الأسلوب إلا أن الجوانب المختلفة للحياة في الأسرة ليست كلها بالبساطة ولا بالوضوح الذي يتسم به نشاط اللعب في الفريق في العادة مما يؤدي إلى أن بعض المواقف في حياة الأسرة لا تكون واضحة بشكل كاف بالنسبة للطفل ولا يستطيع الطفل التوافق إزالتها توافقاً سليماً . ومع هذا فإن الطفل يستطيع أن يوحد الجوانب الأساسية لاتجاهات أعضاء الأسرة في كل متكامل وأن يكون اتجاهاته ويعدل أنماط سلوكه على أساس هذا الإطار العام . ومعنى هذا أن الذوات المتعددة التي تكون لدى الطفل بارتباطه بأفراد آخرين مختلفين تتكامل معاً فيما يعبر عنه أحياناً « بالآخر المعمم » "generalized other" وتصبح الذات المميزة له وتنمو باستمرار .

ونتيجة لهذه العملية قد يصبح كثير من الاتجاهات التي كونها الطفل شديدة التمكن من شخصيته ويتحدد سلوكه وينتظم تبعاً لها ، وينسى الطفل أنها اتجاهات أفراد آخرين وعلى هذا تصبح اتجاهاته الخاصة . فبدلاً من أن يفكر فيما يتوقعه الغير منه ، فإنه يتوقع من نفسه أن يصدر عنه السلوك المناسب في المواقف الخاصة . وقد تصبح هذه الأنماط السلوكية من القوة بحيث تبدو كأنها عادات ( تلقائية ) لا تتطلب من الطفل أن يفكر في توقعات الغير منه . أما في المواقف التي لا يكون

سلوك الطفل قد تحدد بإزائها بدرجة كافية أو عندما يتضمن الموقف بعض الجوانب الجديدة فإن الطفل يصبح واعياً بذاته "self-conscious" حيث يضطر إلى تفهم اتجاهات الآخرين (أنماط سلوكهم) وتوقعاتهم منه وأن يحدد معنى للموقف (على ضوء خبراته الماضية) قبل أن يقوم بدوره في الموقف الجديد. ومثل هذه الخبرات يتعرض لها الشخص الراشد في بعض الأحيان عندما يواجه مواقف اجتماعية جديدة تتطلب منه سلوكاً لم يألّفه في الماضي.

ونستطيع مما تقدم أن نستنتج أن الذات وانشخصية نتاج اجتماعي، وأنها يتشكلان أصلاً وفي المقام الأول نتيجة تفاعل الفرد في البيئة الاجتماعية الأولى التي ينشأ فيها الطفل وينمو، ونعني بذلك الأسرة. ونستطيع لذلك أن نترجع السمات الأساسية أو المعالم الأساسية للسلوك الاجتماعي للفرد إلى المرحلة الأولى من حياته وإلى علاقاته بأفراد أسرته واتجاهات هؤلاء الأفراد وأنماط سلوكهم. وقد أكدت الدراسات التي عالجت نمو الألفاظ المعبرة عن الذات (أنا - لي - الخ) والتي تشير إلى وعي الطفل بذاته صحة أن سلوك الأفراد المحيطين بالطفل وتفاعلهم معه هو الذي يحدد اتجاهات تكوين ذات الطفل ويصوغ شخصيته ويشكلها وأن وعي الطفل بالأفراد المحيطين به واستخدامه لأسمائهم يأتي قبل إدراكه لإسمه واستخدامه له. كما أكدت هذه الدراسات أن الطفل يتعلم استخدام كلمة "أنا"، التي تعبر عن الذات نتيجة لتفاعله مع غيره من الأفراد الذين يستخدمونها، ويتطور استخدام الطفل لها ويساعده هذا تمييز ذاته الناشئة عن ذوات الأفراد المحيطين به، وأن الكلمات التي تشير إلى "الذات"، وتعبر عنها لا تأخذ معناها إلا من المجال الاجتماعي الذي يتفاعل فيه الطفل (أنظر

ريد بين ١٩٤٥ ص ٧٧٠ - ٧٧٥ ) . والواقع أن كلمة « أنا » كما يؤكد كولى ، لا يمكن تصورها في حالة وجود الفرد في عزلة تامة لأنها دائماً توجه إلى الغير ، ولكن الغير قد يكون بطبيعة الحال شخصاً وهمياً ( أنظر شارلز هـ . كولى ١٩٠٨ ص ٣٣٩ - ٣٥٧ ) ومع ذلك فإن منشأ هذه الكلمة عند الطفل لا يأتي إلا نتيجة الاحتكاك بالغير .

### الذات والشخصية وثقافة المجتمع

ولا نقصد مما تقدم أن عملية تكوين الذات عند الطفل أو تشكيل شخصيته تتم دائماً بصورة هادئة منتظمة أو مستقرة ، فقد يتعرض الطفل للصدمات النفسية الشديدة أو لأشكال مختلفة من الصراع مع أفراد الأسرة وقد ينشأ عن ذلك الصراع صراع يظهر في سلوك الطفل ويميز سلوكه في الكبر . كما أن الطفل يجد صعوبة في التوافق الاجتماعى نتيجة لتذبذب الكبار في معاملته فيصعب عليه تحديد معانى المواقف والعلامات والرموز التى يستجيب لها كما قد يختلط الأمر على الطفل في تكوين ذاته نتيجة لمعاملة الكبار له كما يحدث أحياناً عندما يعامل الكبار الصبى الصغير كأنه بنت ويلبسونه ملابس البنات أو عندما يجد الطفل نفسه وسط مجموعة من الأفراد كلهم من الجنس الآخر فيتعود استخدام الكلمات التى تعبر عن الجنس الآخر عندما يتكلم عن نفسه هكذا .

كما أننا لا نقصد أن ذات الطفل وشخصيته وسلوكه بصفة عامة يكون مبنياً دائماً على أساس شعورى . فقد بينا أن الطفل قد يتعرض لخبرات مؤلمة تؤدي إلى أن تكون دوافع سلوكه لا شعورية كما أنه قد ينسى الظروف

التي اكتسب فيها عادات واتجاهات معينة ومع ذلك فإن هذه العادات والاتجاهات، تتمكن منه وتصبح سلوكه على أساس غير واع.

وبالرغم من تأكدنا لأهمية المرحلة الأولى من مراحل الطفولة حيث تم عملية التطبيع الاجتماعي وتكون الذات وتشكل المعالم الأولى للشخصية في نطاق الأسرة فإننا لا ننكر ما للمواقف الخارجية من آثار في تعديل سلوك الشخص على مدى الحياة . ولكن المرحلة الأولى من حياة الفرد يكون لها آثارها القوية في توجيه سلوكه فيما بعد وفي مدى ما يحدث في شخصيته بصفة عامة من تعديل . ذلك أن الفرد يواجه المواقف الجديدة مزوداً بعادات واتجاهات وتوقعات تكونت من خبراته الماضية . ومن الصعب أن تصور أن يواجه الطفل في حياته المستقبلية موقفاً جديداً كل الجدة يتطلب منه تكوين أنماط جديدة للسلوك أو الاتجاهات ليس لها أي علاقة بماضيه . ومع هذا فإن المواقف المتجددة في حياة الفرد يكون فيها عادة جوانب من الجدة تتطلب منه تعديلاً لسلوكه بقدر ما باستمرار كما أن المراكز التي يشغلها في المواقف الجديدة والأدوار التي يضطلع بها فيها تؤدي إلى تعديل توقعاته وبالتالي إلى تعديل سلوكه بدرجة ما تتفاوت في مداها بحسب نشأته الأولى ومدى ما أتيح له من فرص للتجريب والابتكار والتحرر في نشاطه وفي علاقاته مع الآخرين . ومن مشاهداتنا العامة عن سلوك الأفراد تبين تفاوتاً كبيراً في مرونة سلوكهم بإزاء المواقف الجديدة ومدى قدرتهم على التوافق لمطالب الحياة الجديدة وهذه المرونة تقل بصفة عامة بتقدم السن نتيجة تشابك الأنماط السابقة وترابطها في تنظيم الشخصية بشكل قد يتطلب من الشخص أن يغير كثيراً من قيمه واتجاهاته ومعتقداته إذا اضطر أن يغير من

سلوكه تغييراً أساسياً . ولهذا فإننا نرى بعض الأشخاص غير قادرين على تقبل آراء واتجاهات جديدة ويقاومونها بشدة رغم ما قد يبدو في حجبهم من سطحية وتناقض وما قد يكون في الآراء أو الاتجاهات التي يعارضونها من قوة ومنطق سليم . وربما يتضح بالبحث أن مقاومة هؤلاء الأشخاص للاتجاهات أو الآراء الجديدة مرجعها إلى الخوف - الشعوري أو اللاشعوري - من التسليم بوجهات النظر المناقضة لوجهات نظرهم لما يكون في ذلك من تهديد لأمنهم وطمأنيتهم بالنسبة لتوقعاتهم وقيمهم ومراكزهم الاجتماعية وأسلوب حياتهم بصفة عامة ، ولهذا فإن مناقشتهم وحجبهم في مثل هذه المواقف يغلب عليها الانفعال والتبرير .

تكون الدعائم الأولى للشخصية الإنسانية - كما قدمنا - في جو الأسرة في مرحلة الطفولة . وتعمل العلاقات الأسرية على تطبيع الطفل وتنشئته على الخصائص والسمات الاجتماعية السائدة في الأسرة ، إلا أن الكبار كثيراً ما يفشلون - كما أوضحنا - في متابعة تمايز سلوك الطفل بشكل منتظم هادئ كما يفشلون في تجنبه الكثير من عواصف القلق والصراع ، مما قد يؤدي إلى انحراف سلوكه مما يتوقعون . خاصة وأن موقف الطفل كما يينا ليس سلبياً في عملية التطبيع الاجتماعي ، بل إن الطفل يسهم بقدر ما إسهاماً إيجابياً في هذه العملية مما قد يؤدي إلى أن تتشكل شخصيته على صورة مغايرة لما يرسمه له الكبار من حوله .

ومعنى هذا أن كل فرد يكتسب بعض السمات الشخصية التي تختلف عن ثقافة أسرته بل وثقافة مجتمعه أحياناً . وتسمى هذه السمات الشخصية

سمات لا ثقافية أو سمات فردية خاصة *idiosyncratic* ، وتعزى إلى ما يفسر هذه السمات في علم الاجتماع بأخطاء عملية التطبيع الاجتماعي . ويتفاوت هذا الاختلاف في نوعه ومداه من فرد إلى آخر بحسب ظروف كل فرد وخبرات حياته الأولى . وقد يصل هذا الاختلاف إلى درجة الاضطراب النفسي أو الخروج عن المعايير الثقافية للمجتمع ، وقد يصل إلى مستوى الإجرام .

والواقع أنه كلما تعقدت الثقافة كلما تعذر نقلها نقلاً كاملاً دقيقاً من جيل إلى جيل عن طريقة عملية التطبيع الاجتماعي ، ولكن كيف يتسنى للمجتمع رغم هذا أن يحافظ على ثقافته الأساسية ثابتة نسبياً من جيل إلى جيل ؟ الجواب على هذا يكمن في مفهوم الضبط الاجتماعي . (أنظر لايبير ص ٣١ - ٣٤) . ومعنى هذا المفهوم أن ترابط مصالح المجتمع وعلاقات الأفراد والفئات الاجتماعية المختلفة على أساس القيم والعادات والمعايير الاجتماعية والخلقية لثقافة المجتمع يؤدي إلى أن ينبذ المجتمع الأفراد المنحرفين الذين يخرجون عن معالم الثقافة الأساسية أو يعاقبهم بشكل أو بآخر مما يحد من احتمالات التغيير في الثقافة الأساسية .

والاختلاف في عملية التطبيع الاجتماعي للأفراد المختلفين يرجع إلى سبب هام آخر غير أخطاء عملية التطبيع الاجتماعي ، ذلك أن الفرد لا يكتسب بطبيعة الحال كل جوانب وعناصر ثقافة مجتمعه ، فهو لا يتعرض إلا لعوامل وجوانب مشتقة من ثقافة المجتمع كما تمثلها أسرته . ويتربى على هذا أن الدعائم الأولى لشخصية الفرد تتأثر بحياته في الأسرة أي بثقافة أسرته وبالحبرات الخاصة التي يمر بها هو وحده مما يجعل شخصية

كل فرد ذات طابع متميز عن شخصية أى فرد آخر ، أى أن لكل فرد شخصية فريدة . ومع هذا فإننا إذا نظرنا إلى المجتمع نظرة عامة نجد أن غالبية الأفراد يصلون فى تطبيعهم الاجتماعى إلى درجة كافية من التوافق لثقافة المجتمع ، ومعنى هذا أن الأسرة العادية تكسب الفرد قدراً من الخصائص التى تساعد على هذا التوافق . ويتعدل سلوك الفرد وتنمو شخصيته بعد المرحلة الأولى من طفولته باحتكاكه وتفاعله فى المجتمع الخارجى مثل جماعات اللعب ورفاق السن والجماعات المدرسية وغير ذلك من المجتمعات التى يتصل بها الطفل ويتعامل معها . ثم تكبر دائرة اتصالاته فى العادة بتقدمه فى السن ، ويستمر فى تعديل سلوكه ونمط شخصيته بقدر ما تتعدد وتنوع المواقف الاجتماعية التى يتفاعل معها . وتتفاوت حاجة الفرد إلى تعديل سلوكه ونمط شخصيته ، كما تتفاوت قدرته على هذا تبعاً لثقافة أسرته وخبراته الخاصة فى نطاقها والسن التى يتاح له فيها الخروج عن حدود الأسرة فى إتصاله بالجماعات الخارجية ونوع هذه الجماعات ، ومكانته أو مركزه فيها والأدوار الاجتماعية التى يقوم بها فى هذه الجماعات .

وهكذا نجد أننا عندما نتكلم عن الفرد وعن نمو شخصيته ، فإننا نبدأ بأسرته وثقافة هذه الأسرة وخبرات الطفل الخاصة فيها . ولكننا نخرج تدريجياً عن نطاق الأسرة إلى الثقافة العامة للمجتمع ، بحيث تصبح شخصية الفرد مثلاً ، بدرجة ما ، للثقافة العامة التى يعيش فيها . ولا نغنى بذلك أن احتكاك الفرد بالثقافة العامة للمجتمع وتعديل شخصيته تبعاً لذلك لا يحدث إلا خارج نطاق الأسرة ؛ ذلك أن تكوين الأسرة وقيمها وعاداتها وأنماط سلوكها الاجتماعى بطبيعة الحال لا يمكن أن يفهم إلا إذا درست الأسرة فى علاقاتها بالثقافة العامة للمجتمع . فالأسرة لا تمثل وحدة اجتماعية مستقلة ،

ولأنما هي تشتق ثقافتها من القيم والعادات والتقاليد وأنماط السلوك بل ومقومات حياتها بشكل عام من علاقتها بالمجتمع الخارجى . ونستطيع أن نلقى ضوءاً على علاقات الفرد فى الأسرة فى المجتمع العام والثقافة العامة بالنظر إلى هذه العلاقات من زاوية نظرية الدور الاجتماعى .

### نظرية الدور الاجتماعى Social Role Theory

الأفراد الذين يكونون مجتمعاً ما — مهما بلغ هذا المجتمع من بساطة — يخضعون لتنظيمات معينة تحدد مكاتهم أو مراكزهم فى هذه التنظيمات والأدوار التى يقومون بها فى هذه التنظيمات . وكل فرد ( راشد ) يحتل أكثر من مركز بالنسبة للتنظيمات الاجتماعية التى يمثلها والأدوار التى يقوم بها حسب مركزه فى كل منها . فالرجل العادى يشغل أكثر من مركز ( Status ) فى مجتمعه ، فهو أب وزوج وهو قريب لأفراد آخرين وهو موظف فى مصلحة معينة ، وهو صديق لأشخاص معينين وهو عضو فى نادى أو فى منظمة ما وهكذا . والمرأة كذلك تشغل أكثر من مكانة اجتماعية ، فقد تكون زوجة وأما ، وقد تكون « قريبة » أفراد آخرين وقد تكون موظفة فى عمل ما وصديقة لأفراد مختلفين وعضواً فى إحدى المؤسسات الاجتماعية ، وهكذا . والجنس يحدد المكانة التى يشغلها الفرد . وتختلف المكانة المرتبطة بالجنس بين المجتمعات المختلفة ، كما تختلف بدرجة ما فى المجتمع الواحد بين الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة . وقد ينتمى الرجل ( أو المرأة ) إلى طبقة اجتماعية معينة تحدد المراكز الاجتماعية التى يشغلها فى التنظيمات الاجتماعية المختلفة التى يمثلها

فيها ، أي تحدد إلى درجة كبيرة نوع الأعمال التي يشتغل فيها ونوع الأصدقاء الذين يتصل بهم ، والجمعيات التي ينتمى إليها ، وهكذا .

والمكانة التي يمثلها فرد ما تتأثر وتتعدل بتغير سنه . فمركز الطفل في الأسرة يختلف بحسب سنه ، فهو ( عيل ) في طفولته الأولى ، ويعتمد على الكبار اعتماداً كلياً تقريباً . ولكنه قد يخرج في سن متقدمة إلى الشارع أو يذهب إلى المدرسة ويكتسب مكانة جديدة في كل جماعة ينتسب إليها ؛ في الفصل وفي الفرقة الرياضية وفي جمعية من جمعيات النشاط بالمدرسة ، وهكذا . ثم عندما يصل إلى السن المناسبة قد يلتحق بعمل معين ويحتل فيه مكانة معينة . وقد يتزوج ويحتل في الأسرة مكانة جديدة وهكذا .

ويتضح مما سبق أن المكانة أو المركز قد تكون مفروضة على الفرد مثل المكانة الجنسية ( أثنى أو ذكر ) أو الطبقة الاجتماعية أو مكانة السن . وقد تكون مكانة مكتسبة مثل الوظيفة أو العمل الذي يقوم به في المجتمع أو النادي أو المؤسسة التي ينتمى إليها فهي تحتاج إلى مجهود خاص من الفرد ليصل إليه . ومع هذا فإن المكانة المكتسبة ترتبط بدرجة ما بالمكانة المفروضة ( كالجنس أو الطبقة الاجتماعية أو السن ) .

وعلى كل حال فإن الفرد في المجتمع بصفة عامة وفي المجتمع الحديث بصفة خاصة يمثل أكثر من مكانة اجتماعية ويقوم بالنسبة لكل منها بدور أو أدوار خاصة .

### الدور الاجتماعي (Social Role)

يرتبط المركز الاجتماعي بدور أو أدوار معينة يقوم بها الفرد الذي يمثل هذا المركز فالمدرس (مركز اجتماعي) له أدوار معينة في علاقته بلاميذه (تدريس ، تصحيح كراسات ، امتحانات ، وتوجيه نشاط اجتماعي . . . الخ) والبائع له دور معين مع زبائنه ، والزوجة لها أدوار اجتماعية حيال بيتها وزوجها ، والصديق له أدوار اجتماعية بالنسبة لأصدقائه ، والطبيب له أدوار اجتماعية بالنسبة لمرضاه ، وهكذا . إن ارتباط المراكز الاجتماعية بالأدوار الاجتماعية يساعد على تنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع . فالدور الاجتماعي لمركز ما يحدد الحقوق والواجبات التي ترتبط بهذا المركز ويساعد على تنظيم توقعات الأفراد الآخرين من الشخص الذي يمثل هذا المركز كما يساعد الفرد نفسه على تحديد توقعاته من الأفراد الذين يتعاملون معه بحكم مركزه . لفثافة المجتمع إذن تحدد معاني المراكز الاجتماعية الهامة في هذا المجتمع بتحديد الأدوار المرتبطة بها بشكل عام . ويتفاوت هذا التحديد من حيث الدقة من ثقافة إلى أخرى ومن مركز إلى آخر . فمركز المرأة مثلا يختلف من مجتمع إلى آخر بحسب الأدوار التي تحددها الثقافة للمرأة . وهذه الأدوار تتحدد بقيم الجماعة وتقاليدها ، وتختلف لدرجة ما في نطاق المجتمع الواحد بحسب الطبقة الاجتماعية أو الإقليم الجغرافي . كما تختلف من جيل إلى جيل بدرجة ما بحسب التغيرات الاجتماعية والمادية التي تطرأ على ثقافة المجتمع . فالمركز الاجتماعي للمرأة كان منذ خمسين سنة مثلا ( في الطبقة الوسطى ) عندنا محددًا بدورها كزوجة وأم في داخل حدود البيت ، بينما زميلتها في الريف

( من طبقة العمال الزراعيين ) كانت تعمل بجانب الزوج في بعض الأعمال الخارجية . ولكن المرأة في الطبقة الوسطى قد تعدل الآن مركزها إلى حد ما وأصبح من الممكن أن تقوم بدورها كزوجة وأم وموظفة ، ولو أن هذا التعديل لم يعم جميع النساء في هذه الطبقة ، إلا أن الدلائل تشير إلى أنه يتقدم بشكل مضطرد . مثل هذا التعديل لمركز المرأة يجد مقاومة من ثقافة المجتمع . ذلك أن الثقافة الحالية تتضمن قيماً واتجاهات تحدت على أساس الماضي . وما زال بعض الأفراد من الطبقة الوسطى لا يرضى عن خروج المرأة إلى العمل ، ويرجع هذا إلى المراكز المختلفة التي شغلها هؤلاء الأفراد من الصغر والأدوار التي قاموا بها ، وإلى القيم والاتجاهات التي تكونت نتيجة لذلك . على أن تعديل مركز المرأة وتعديل أدوارها بالنسبة لمراكزها الجديدة قد يترتب عليه تعديل في مركزها كزوجة أو في علاقتها بزوجها . وقد يترتب على هذا أيضاً أنواع من الاحتكاك والصراع بين مطالب الأدوار الجديدة والالتزامات للقديمة أى الأدوار المرتبطة بالتحديد الثقافي القديم لمركز المرأة على أنها زوجة وربة أسرة فقط . ويؤدي هذا الصراع إلى تعديل القيم والاتجاهات الاجتماعية في كثير من نواحي الحياة . فالفتاة التي تتعلم لتتوظف تنظر إلى الزواج وإلى اختيار القرين نظرة مختلفة عن الفتاة التي تعد نفسها للحياة الزوجية فقط ، وذلك تبعاً لتعديل الحقوق والواجبات المرتبطة بمركز الزوجة في الوضع الجديد . واشتغال الزوجة يعني أن دائرة اتصالاتها تتسع وتقوم بأدوار من نوع مختلف عما تقوم به في داخل حدود البيت ، وتعديل نظرتها للحياة بدرجة ما ويؤثر هذا في حياتها الزوجية في داخل حدود الأسرة . ويتوقف تعديل هذه النظرة على

اتساع نطاق العلاقات الاجتماعية للمرأة ونوع الجماعات التي تنتمي إليها والأدوار التي تقوم بها فيها ، وقد يترتب على ما يحدث من تعديلات جزئية أن تحدث تعديلات ثقافية أعم وأشمل . وقد كان لتعديل المركز الاجتماعي للمرأة في مجتمعنا أثر هام فيما حصلت عليه أخيراً من حقوق سياسية ومن اعتراف المجتمع لها وقبول الثقافة لإسهامها في الحياة العامة

والخلاصة أن تعديل السلوك الاجتماعي واستحصيه بوجه عام عملية متصلة تتأثر منذ بداية الحياة وتتشكل بحسب ظروف الأسرة والمراكز الاجتماعية التي يشغلها الفرد في داخل نطاقها وفي خارجها . ونستطيع أن نوضح أهم معالم هذه العملية فيما يلي :

أولاً : يحتل الفرد مراكز اجتماعية متنوعة تختلف وتباين بحسب الثقافات الثانوية (subcultures) مثل السن والجنس والأسرة والطبقة الاجتماعية والدين والإقليم الجغرافي والمهنة .

ثانياً : بعض هذه المراكز الاجتماعية مفروضة على الفرد ( في البداية على الأقل ) مثل سنه ومركزه في الأسرة وطبقته الاجتماعية ودين الأسرة . الخ . وبعضها مكتسب مثل الوظيفة أو عضوية الأندية والالتقاء إلى جمعيات ترويحية أو ثقافية أو غير ذلك . ومع هذا فإن المراكز المفروضة تؤثر في إمكانيات الفرد في اكتساب المراكز الأخرى .

ثالثاً : تحدد الثقافة معنى المركز الاجتماعي وظيفياً في شكل مجموعة من الواجبات والحقوق . وتفاوت دقة هذا التحديد بحسب درجة ارتباط المركز بالثقافة الأساسية للمجتمع .

رابعاً : الدور الاجتماعى هو الجانب الديناميكي للمركز الاجتماعى  
ومما يرتبط به من واجبات وحقوق ، ويتحدد بسلوك الفرد على ضوء  
توقعاته من الأفراد الذين يحتكون به بحكم مركزه وبحسب توقعات  
هؤلاء الأفراد منه . وهذه التوقعات تشتق من فهم الفرد والأفراد الذين  
يتعاملون معه للحقوق والواجبات المرتبطة بمركزه الاجتماعى .

خامساً : يحتل الفرد عادة عدداً كبيراً من المراكز الاجتماعية ويقوم  
بأدوار اجتماعية كثيرة متنوعة ، وقد لا يكون هناك تعارض بين هذه  
الأدوار كما فى حالة شخص يشغل مركز زوج وأب فى أسرته ومدرس  
فى عمله لرئيس أو أكثر ، ورئيس لعدد من الموظفين وعضو عادى فى  
نادى ، وهكذا . ويقوم فى كل هذه المراكز بالأدوار المناسبة لها دون  
تعارض بينها .

سادساً : وقد يحدث التعارض فى الأدوار الاجتماعية نتيجة تعارض  
فى الحقوق والواجبات المرتبطة بالمراكز المختلفة التى يشغلها الفرد . فقد  
يعجز الفرد عن أداء بعض الأدوار الاجتماعية المرتبطة بمركزه فى الأسرة  
الكبيرة (علاقات القربى) من تزاور أو مجاملات أو التزامات أدبية  
أو مادية لتعارضها مع الأدوار التى ترتبط بمركزه فى العمل أو فى أسرته  
المباشرة أو غير ذلك . ويتعدل لهذا سلوكه وقيمه وتحديد له لواجباته  
وحقوقه بالنسبة للمراكز الاجتماعية المختلفة التى يشغلها . ويحدث التعارض  
بين الأدوار الاجتماعية التى يقوم بها الأفراد المختلفون بشكل بارز نتيجة  
للتغيرات الاجتماعية التى يتعرض لها المجتمع بشكل عام ، أو التى تتعرض  
لها فئة أو طبقة اجتماعية خاصة . فالطالب الذى ينتقل من بيئة ريفية

إلى بيئة مدنية لإكمال تعليمه الجامعي يجد — في أول الأمر على الأقل — صعوبة في التوافق للبيئة الاجتماعية الجديدة ، نتيجة للتعارض في الأدوار الاجتماعية التي تعود عليها في الماضي والأدوار الاجتماعية الجديدة التي تتطلبها المراكز الاجتماعية الجديدة التي يشغلها بين زملائه وزميلاته في الجامعة . وتتوقف قدرته على التوافق للحياة الجديدة على أسلوب حياته السابق ومدى ارتباطه بجماعات جسيمة من الأفراد في البيئة الجديدة ومدى قبول هؤلاء الأفراد له . وتحدث نفس الظاهرة عندما ينتقل الفرد انتقالاً فجائياً من طبقة اجتماعية إلى طبقة أخرى كأن يهبط المستوى الاقتصادي للفرد فجأة ، ومنع ذلك يظل متمسكاً بالأدوار الاجتماعية المرتبطة بمركزه السابق ، أو كما يحدث عندما يرتفع المستوى الاقتصادي للفرد فجأة ( غنى الحرب ) فيحدث التعارض بين الأدوار القديمة ( الصلات القديمة ) وبين فهمه للمركز الجديد الذي انتقل إليه . وتحدث هذه الظاهرة على نطاق أوسع نتيجة تغيرات اجتماعية سريعة كما يحدث عند التصنيع السريع الذي يتطلب أدواراً أو أنماطاً سلوكية جديدة تتعارض مع الأنماط السلوكية السابقة مما قد يترتب عليه اضطراب في العلاقات وفي النظم حتى تستقر العادات الجديدة وتحل محل العادات السابقة وتتحدد معاني المراكز الجديدة والأدوار المرتبطة بها وتوقعات الناس منها .

سابعاً : نستطيع على ضوء ما تقدم أن نقسم محددات السلوك الاجتماعي إلى عوامل ثلاثة متفاعلة معاً هي :

١ — العوامل الثقافية العامة ( الأساس الثقافي للمجتمع ) مثل اللغة

والقيم الخلقية والروحية والاجتماعية التي يتأثر ويتمسك بها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع ، ولذلك فإن تغييرها يلقي صعوبة كبيرة .

٢ — العوامل الثقافية الخاصة والتي تشمل انتماء الفرد إلى جماعات أولية خاصة مثل الأسرة أو جماعة اللعب أو المهنة والعمل والجماعات الدينية والتعليمية ، وكذلك العوامل الثقافية الثانوية الأخرى التي تتحدد بالسن والجنس والطبقة الاجتماعية والبيئة الجغرافية والمنطقة السكنية أو الجيرة . ومن الطبيعي أن الفرد يشترك مع بعض الأفراد في كل جماعة أو فئة من هذه الجماعات والفئات ويتعدل سلوكه تبعاً لذلك ولكنه يشترك مع غيرهم في جماعات وفئات أخرى ويتكيف سلوكه تبعاً لذلك أيضاً ، وهكذا .

٣ — الخبرات الخاصة التي يمر بها الفرد على مدى الحياة والتي لا يشترك معه فيها بنفس الشكل أو بنفس القدر غيره من الأفراد وخاصة مرحلة الطفولة الأولى .

### دراسة السلوك الاجتماعي

من كل ما تقدم يظهر أن السلوك الاجتماعي عند الفرد يتكون نتيجة عوامل كثيرة متداخلة ، ولهذا فإن دراسة السلوك الاجتماعي ليست بالأمر اليسير . إذ يستحيل إرجاع سلوك معين أو اتجاه أو قيمة معينة إلى عامل واحد أو إلى عدد بسيط من العوامل ، وإن يكن عامل واحد أو بضع عوامل أكثر أثراً في بعض الأحيان من غيرها من

العوامل . فلا نستطيع مثلاً أن نرجع اتجاه فرد ما إلى طبقة اجتماعية معينة ونقف عند هذا الحد ، لأننا عندئذ لا نستطيع أن نفسر اختلاف أفراد الطبقة الواحدة في القيم . ولا نستطيع أن نرجع اتجاه شخص معين إلى اتجاهه إلى مهنة معينة ؛ لأن أفراد المهنة الواحدة لا يتفوقون جميعاً في اتجاهاتهم حتى بالنسبة للشكليات الخاصة بمراكزهم الاجتماعية ولتأخذ مثلاً مهنة الطب والاتجاه نحو تأمين الطب . لا تتوقع أن تتحد اتجاهات جميع الأطباء بالنسبة لهذا الموضوع ، وسنضطر عندئذ إلى أن نتساءل عن العوامل التي ترتبط بهذا الاتجاه ، فنجد أن عامل السن ومدة العمل في المهنة قد يكون له أثر ، ولكن هذا العامل وحده لا يمكن أن يفسر الاتجاه ؛ فقد يكون الطبيب صغير السن وحديث العهد بالمهنة ويرحب بالتأمين ليتساوى ولو نسبياً مع الأطباء الذين سبقوه . ولكنه قد يكون طموحاً يريد أن يتفوق على غيره ويصل إلى مستوى من سبقوه فلا يوافق على التأمين . وقد يكون الطبيب كبير السن ونال شهرة وثروة كافية ويرحب بالتأمين ليتخلص من أعباء المنافسة مع غيره من الأطباء ، ولكنه مع ذلك قد يجد في التأمين تحديداً لنتائج عمله وكفاحه ومهارته فيرفضه . وإذن فلا بد من أن نأخذ في الاعتبار عوامل مختلفة متعددة . ولكننا لا نستطيع أن نبحث جميع المتغيرات في وقت واحد . ولهذا فإننا نلجأ إلى تثبيت بعض العوامل لنرى العلاقة بين ما نحدده من متغيرات وبين اتجاه التأمين . ولكن هذه العملية تتطلب الحرص الشديد لأن تثبيت العوامل والمتغيرات نسبي ولا يعنى عدم تأثيرها في الظاهرة ( أنظر الفصلين السادس والسابع ) .

ومعنى هذا أننا قد نحاول معرفة اتجاه الأطباء جميعاً نحو تأمين مهنة

الطلب . وفي هذه الحالة إما أن نسأل جميع الأطباء لتكون نتائجنا أقرب ما يكون إلى الدقة ( مع مراعاة أن الاتجاهات تتغير بتغير الظروف وبمرور الوقت ) أو أن نجد أن العملية صعبة وكثيرة التكاليف فنختار عينة تمثل جمهور الأطباء . وهنا تواجهنا مشكلة اختيار العينة . ( عشوائية أو طبقية ) ولكن هذا البحث لا يؤدي إلى معرفة الأسباب أو العوامل المؤثرة في هذه الظاهرة ، كما لا يفيدنا في محاولة تغيير الاتجاه ، ولهذا فإننا نضطر إلى انتقاء عامل أو عدد من العوامل ودراسة أثرها على النحو المتقدم ، ولابد من اختيار الأداة المناسبة لذلك ( أنظر الفصل السادس ) ثم لابد من دراسة العوامل والظروف التي تؤدي إلى تغيير الاتجاه أو تعديل السلوك . وهنا نضطر إلى تصميم تجارب معينة نحاول بها التعرف على أثر عامل ما أو عدد من العوامل في ظاهرة سلوكية معينة . وهنا تعترضنا مشكلة التصميمات التجريبية المناسبة ، ولابد أن نراعي الحذر في التعميم من هذه التجارب لأن ما قد يصح بالنسبة لمجموعة معينة في موقف تجريبي قد لا يصح بالنسبة لمجموعة أخرى لسبب أو لآخر .

وقد أوضحنا في هذا الفصل أن دراسة السلوك الاجتماعي يمكن النظر إليها في مستويات ثلاثة متداخلة هي : المستوى الثقافي العام وهو المستوى الذي يبحث في السمات السلوكية التي تميز أفراد المجتمع بشكل عام ويدخل في هذا المستوى موضوعات بحوث مختلفة مثل « الشخصية والثقافة » ، أو « الخصائص القومية » ، national character وهي دراسات تستهدف الكشف عن الصفات المعبرة عن نموذج الشخصية التي تمثل الثقافة العامة للمجتمع أي عن الشخصية النمطية له والأنماط السلوكية المميزة لأفراده وفتاته وقد تبينا في هذا الفصل أن مثل هذه الدراسات

وإن كانت أوثق اتصالاً بالمستوى الثقافي العام فإنه يتعذر القيام بها بشكل علمي سليم إلا إذا تجاوزت الثقافة العامة إلى الجماعات الأولية ، والثقافات الفرعية ، والخبرات الخاصة بالأفراد لاستخلاص السلوك العام منها . وكذلك فإن هذه الدراسات معقدة وذلك لكثرة العوامل المتداخلة فيها .

والمستوى الثاني هو مستوى الجماعات الأولية والثقافات الفرعية والسمات أو الأنماط السلوكية التي ترتبط بها كالقيم والاتجاهات والدوافع الاجتماعية والعمليات السيكولوجية المختلفة مثل الإدراك الاجتماعي ووسائل الاتصال والإقناع الجمعي - الخ ، وهي التي تميز السلوك الاجتماعي للأفراد والجماعات في إطار الثقافة أو المجتمع العام ، وقد تبيننا أن أى سمة أو خاصية من هذه الخواص لا يمكن بحثها إذا اقتصرنا على عامل واحد أو على عدد محدود من العوامل المتداخلة فيها ، ولهذا فإن البحث في هذا المستوى يتطلب الكشف عن العلاقات المتعددة المتداخلة المتصلة بالمتغيرات العديدة ، التي نشقها من الموقف الكلي . ومعنى هذا أن دراسة هذه الأنماط السلوكية يتطلب دراسة العلاقات بين متغيرات عديدة مثل الجنس أو السن أو الطبقة الاجتماعية أو مستوى التعليم أو المهنة أو الدين أو الإقليم الجغرافي أو غير ذلك من العوامل التي يرتبط بها تشابه وتفاوت الأفراد في أنماط سلوكهم الاجتماعي . كما تتضمن الدراسة في هذا المستوى تأثير الفرد بالجماعة الأولية وتأثيره فيها والعلاقات المتبادلة بين أفراد الجماعة الواحدة . وقد تطورت الدراسة والبحوث في هذا الميدان وتفرع من علم النفس الاجتماعي ميدان مستقل نسبياً يختص بهذا النمط من الدراسات هو ديناميات الجماعة ( أنظر لويس كامل ١٩٥٩ ) .

أما المستوى الثالث وهو الذى يستهدف دراسة سلوك الفرد فهو يتطلب حصر العوامل الاجتماعية المختلفة التى أثرت أو تؤثر فى شخصية فرد ما أو جانب من جوانبها أى أنه يقوم على دراسة الخبرات الخاصة التى يمر بها الفرد . وبطبيعة الحال لا بد وأن تأخذ مثل هذه الدراسة فى الاعتبار الجماعات الأولية والثقافات الفرعية التى تنتمى إليها وذلك كله فى الإطار الثقافى العام . وأساليب البحث هنا تشمل دراسة الحالات ودراسة تاريخ الحياة والمقابلات الأكلينيكية . . . وما إلى ذلك .

والخلاصة أن الظواهر السلوكية الاجتماعية نتاج عوامل كثيرة متفاعلة ولا يمكن دراستها دراسة سليمة إلا إذا أخذنا فى الاعتبار الإطار العام الذى يحتمل الظاهرة ولا بد من أن تكون دراستنا — كما بينا فى الفصل السابق — وتحليلنا للعوامل المختلفة قائماً على أساس النظرة المجالية الكلية ، وأن تمشى وسائلنا وأدوات بحثنا والتصميمات التجريبية مع هذه النظرة . وسوف نتناول لذلك أنواع البحوث المختلفة ، الكشفية والوصفية والتشخيصية والتجريبية فى الفصلين القادمين ثم ننتقل بعدها إلى دراسة أهم الأدوات والوسائل المستخدمة فى جمع المعلومات عند دراستنا للسلوك الاجتماعى :

## الفصل السادس

### البحوث الكشفية والوصفية والتشخيصية

إن الهدف من البحث العلمى فى ميدان السلوك الاجتماعى هو محاولة التعرف على بعض الحلول للمشكلات الاجتماعية السيكولوجية الهامة التى تملأها ظروف المجتمع فى مرحلة ما . ولتحقيق هذا الهدف يستخدم فى البحث العلمى اتجاه خاص فى تناول أى مشكلة وهو الاتجاه العلمى . ويتمثل هذا الاتجاه فى خطوات عامة يهتدى بها الباحث فى بحثه . وأهم هذه الخطوات هى تحديد المشكلة ، وفرض الفروض ، واختبارها للوصول إلى النتائج . وهناك اتجاه مصاحب للسير فى هذه الخطوات يتصل بشخصية الباحث نفسه ؛ فتفتح ذهن الباحث وعدم تعصبه للأعمى لفكرة معينة ، واقتراضه أن لكل ظاهرة أسبابها الموضوعية ، كل هذا يساعده فى تطبيق خطوات البحث السابقة بطريقة فعالة .

#### تداخل خطوات البحث

ويجدر بنا أن نبين منذ البداية أنه لا توجد قواعد جامدة فى خطوات البحث العلمى ؛ فطبيعة المشكلة قد تملأ بعض التغيرات فى ترتيب خطوات البحث ، وفى أهمية كل منها حسب ما تقتضيه طبيعة المشكلة من جهة والظروف التى يعمل الباحث تحتها من جهة أخرى .

ومهما يكن من أمر فإن خطوات البحث العلمى مهما بدت متميزة مستقلة فى الصياغة النهائية للبحث فإن الباحث عند عمل البحث قد لا يلتزم هذا التمييز بين خطوة وأخرى بشكل جامد . فهو عند ما يفكر فى نوع المشكلة التى سيبحثها يفكر أيضاً فى إمكانية حلها ويرى ما يمكن أن يعتمد عليه من وسائل وأدوات . فالباحث عند عمل البحث يحس بالتداخل بين خطواته بدرجة أكبر من إحساس من يقرأ البحث نفسه بعد صياغته فى خطوات متميزة تبدو وكأنها مستقلة ومتعاقبة تتلو الواحدة فى الأخرى .

ولا يصح فى الواقع أن نفترض أن خطوات التفكير العلمى تتلو الواحدة منها الأخرى بترتيب زمنى ثابت بحيث تستقل فيه كل خطوة عن غيرها من الخطوات أو بحيث تحقق كل خطوة فيه جانباً معيناً من جوانب البحث وتترك بقية الجوانب للخطوات الأخرى . فواقع الأمر أن هذه الخطوات تتم متلازمة وكوحدة متكاملة وإن برزت خطوة من هذه الخطوات عن غيرها فى كل مرحلة من مراحل البحث . بمعنى أننا فى تحليلنا لعملية التفكير فى شكل خطوات إنما نقصد فقط إلقاء الضوء على طريقة التفكير فى البحث من زوايا مختلفة ، ولا نقصد أن تكون هذه العملية مجزأة أو أن تكون عملية ذرية كما أشرنا قبلاً فيما يتعلق بالعلاقة بين الكل والجزء فى السلوك الإنسانى .

فعند قيامنا يبحث ما نجد إنعكاساً أو تداخلاً واضحاً بين كل خطوة والخطوات التى تسبقها والتى تليها ؛ فقد تؤدى خطوة لاحقة إلى تعديل خطوة سابقة أو إعادتها أو تنظيمها من جديد ، وقد تؤثر خطوة سابقة

في الخطوات اللاحقة هذا الأثر نفسه . وسوف نشرح الخطوات الرئيسية لأي بحث علمي في ميدان السلوك الاجتماعي وسيغلب على عرضنا لهذه الخطوات التمايز بينها لأن ذلك تملية ظروف تنظيم خطوات البحث . ولكن ينبغي ألا يغيب عن بالنا أنه عند عمل بحث من البحوث فإن الباحث يفكر باستمرار في كل هذه الخطوات قبل أن يبدأ في بحثه وأثناء السير فيه .

وسوف نتناول في حديثنا عن خطوات البحث النقاط الرئيسية التالية :

١ - اختيار المشكلة وصياغتها ، ومشكلة فرض الفروض .

٢ - تصميم البحث أو طريقة القيام به .

٣ - وسائل جمع المعلومات اللازمة .

٤ - تحليل هذه المعلومات وتفسيرها للوصول للنتائج .

### اختيار المشكلة وصياغتها

لا يمكن بسهولة حصر الموضوعات أو المشكلات التي يمكن أن يتناولها الباحث في ميدان السلوك الاجتماعي . والبحوث الجيدة في ميدان من الميادين لا تنتهي إلا وقد فتحت آفاقا جديدة ، وأثارت أسئلة ومشكلات عديدة ، حتى إن بعض المحدثين من العلماء قال إن قيمة أي بحث يتوقف على مقدار المشكلات الجديدة الهامة التي يثيرها بحث المشكلة الأصلية .

وواضح أن هذا هو الاتجاه الذى أخذنا به عند تقويمنا لمناهج التفكير والبحث فى مشكلات السلوك الاجتماعى .

### إختيار المشكلة

الواقع أنه فى أى فرع من فروع العلوم الاجتماعية توجد عوامل هامة رئيسية تحدد ميادين المشكلات نفسها التى نختار البحث فى نطاقها . ومن أهم هذه العوامل نوع النظم الاجتماعية السائدة فى المجتمع الذى تتبع منه هذه البحوث . ففى البلاد التى تتولى حكوماتها الدور الأكبر فى سياسة التخطيط مثلاً ، نجد البحوث فيها متمشية مع المشكلات الرئيسية لهذه البلاد . والبحوث بهذه الصورة ليست بدعة أو رغبة عارضة وإنما هى أساسية ورئيسية . إنها جزء لا يتجزأ من بناء هذه المجتمعات ، وذلك لأنها تتبع من المشكلات الواقعية لها لتصب فيها من جديد .

وفى بلاد أخرى نجد أن بعض الأفراد أو الهيئات أو المؤسسات هى وحدها التى تعنى برصد المنح ، وتيسير أدوات البحث وتوفير وسائله وهى تحدد بذلك — إلى درجة ما — ميادين المشكلات التى يهتم بها أن تصل فيها إلى حلول سريعة . وقد لانجد فى هذه البلاد هيئة عليا منظمة لتخطيط البحوث بوجه عام فى شتى ميادين النشاط الإنسانى .

وثمة عامل آخر يتحكم فى اختيار البحث وهو عامل شخصى فخصية الباحث نفسه ، ونوع الخبرات التى مر بها ، ومستوى الطموح الذى يرسمه لنفسه ، والقيم التى يدين بها ، والاتجاهات السائدة فى تفكيره

- كل هذا يلعب دوره في الشعور بالمشكلة ... وربما كان من الأجدر بنا أن نتساءل دائماً عن الدوافع الشخصية أو الذاتية التي لعبت دورها في اختيارنا لبحث من البحوث أو تفضيلنا لبحث على آخر . ومن المؤكد أنه كلما نجحنا في معرفة هذه الدوافع الذاتية التي تدخلت في عملية اختيار البحث أو تفضيله أمنا جانبنا إلى حد كبير ما قد يكون لهذه العوامل الذاتية من تأثير على موضوعية البحث . وبعبارة أخرى فإن إدراكنا الواضح لحقيقة الدوافع الذاتية الشخصية التي تلعب دورها في اختيار البحث يقودنا إلى زيادة الحذر والحيطه كي لا تلعب هذه العوامل دوراً كبيراً في صبغ البحث بصبغة ذاتية متحيزة بعيدة عن الموضوعية وقد أشرنا إلى أثر هذه العوامل الذاتية في صبغ تفكير الباحث وتفسيره للسلوك في الباب الأول وبخاصة في الفصل الأول منه .

### صياغة المشكلة

بالرغم من أن اختيار موضوع البحث تلعب فيه عوامل موضوعية وأخرى ذاتية ، إلا أن صياغة الموضوع في صورة مشكلة أو مشكلات ينبغي أن تغلب عليها الصبغة العلمية الموضوعية بكل ما تتطلبه من تحديد ووضوح للأسئلة التي يحاول البحث الإجابة عنها . وقد أكد بعض العلماء ( أينشتين مثلاً ) أهمية هذه الخطوة - في البحث العلمي فقالوا إن صياغة المشكلة أم - عادة - من حلها . ذلك ان صياغة المشكلة تحدد المجال الذي يمكن ان ينبثق في نطاقه حل المشكلة . وبعبارة أخرى فإن صياغة المشكلة يترتب عليها استبعاد بعض الحلول التي تصبح غير ذات

موضوع بالنسبة للكيفية التي صيغت بها المشكلة ، واستبقاء بعض الحلول الأخرى التي تدخل في نطاق هذه الصياغة للمشكلة .

وهناك طريقان رئيسيان يساعدان الباحث في صياغة المشكلة في أسئلة ذات دلالة يمكن للبحث أن يحاول الإجابة عنها . الطريق الأول هو دراسة أم البحوث التي أجريت في موضوع البحث ، وأهم ما أسفرت عنه هذه البحوث من مشكلات جديدة . والطريق الثاني هو مقابلة المتخصصين في موضوع البحث والمشتغلين بالبحث فيه لمناقشتهم ولتعرف على أهم الأبحاث الجارية في مجال البحث وما تستهدفه هذه الأبحاث .

وينبغي أن نحدد هنا من أمر معين . وهو أنه كثيراً ما تعمل هذه الطريقة أو تلك على تقييد تفكير الباحث نفسه ، وكثيراً ما تحد من قدرته على الخلق والإبداع والابتكار ، إذ يجد نفسه - دون أن يدري - سائراً في الطريق الذي رسمه له من سبقوه متأثراً بقيمهم ومفاهيمهم وأدواتهم ووسائلهم في البحث . لذلك ينبغي أن يقرأ الباحث ما أسفرت عنه البحوث السابقة في موضوع بحثه قراءة نقدية تحليلية وينبغي عليه أن يراها في إطار أكبر وأوسع من الإطار الأكاديمي البحت الذي نبعت فيه . وعليه أن يحاول في قراءاته ومناقشاته أن يزن ما يقرأ وما يسمع ، وألا يخشى أن يشذ عن غيره عن سبقوه ؛ فقد لا يتفق معهم حتى في مسلماتهم الأصلية أو في الأسس التي يبنون عليها بحوثهم أو في الوسائل التي يستخدمونها في معالجتها .

وعند اختيارنا لتوع الأسئلة المتخصصة التي يحاول البحث الإجابة عنها لا بد أن نأخذ في اعتبارنا عوامل الوقت والجهد والإمكانات ، فهذه العوامل

تحدد نوع الأسئلة المتخصصة وعددها مما يحاول البحث الإجابة عنه . وعلى ذلك فالتحديد العلمى للمشكلة ينبغي ألا يفصل بين هدف البحث ووسائله أى يتضمن الهدف والوسائل ، والوقت والجهد اللازمين ، وما إلى ذلك . ذلك لأن تصميم البحث والوسائل المستخدمة فى جمع المعلومات وطريقة تحليلها . . . الخ هى العمليات التى ستؤدى فعلا إلى إلقاء الضوء على المشكلة التى نبحثها . فالهدف من بحث معين إذن لن يتحقق إلا عن طريق الوسائل التى استخدمت بالذات فى هذا البحث . ولما كانت نتيجة البحث تتحدد بالضرورة بنوع العمليات الداخلة والمؤدية إلى هذه النتيجة ، لذلك فأننا نعتبر التعريف العلمى الاجرائى (operational) لى مشكلة يتضمن هذه النواحي (تصميم البحث، ووسائل جمع المعلومات وطريقة تحليلها وما إلى ذلك) ولا يقتصر على التحديد الشكلى للمشكلة من ناحية ما تستهدفه فقط .

### مشكلة فرض الفروض

يرى بعض العلماء أن البحث العلمى لا بد أن يبدأ بفروض محددة معينة بحيث تحدد هذه الفروض بدورها نوع الحقائق أو المعلومات التى ينبغي أن نبحث عنها دون سواها . وهذه الحقائق تؤدى فى النهاية إلى التثبت من مدى صحة هذه الفروض . ويذهب هذا الفريق إلى تأكيد أهمية خطوة فرض الفروض قبل جمع المعلومات أو الحقائق ، ويصرّون على أن الحقائق فى ذاتها لا تتم عن شىء ولا تؤدى فى ذاتها إلى شىء . بل إن الفروض هى التى تساعد على تنظيم هذه الحقائق أو تلك فى إطار معين . ويقول ( كوهن ونيجل ١٩٣٤ ) ما مغزاه :

• إنها وجهة نظر سطحية تلك التي تنادى بأن الحقيقة تكمن في دراسة الحقائق في ذاتها دراسة مباشرة . وترجع سطحية وجهة النظر هذه إلى أن البحث في أي موضوع لا يتأتى إلا إذا كان هناك شعور سابق بمشكلة معينة . إذن فالمشكلة أو الصعوبة التي تعترضنا هي التي توجه بحثنا إلى نوع الحقائق اللازمة ، وما ينتظمها أو يربط بينها من علاقات بحيث تلقى هذه الحقائق ضوءاً على هذه المشكلة أو تلك الصعوبات بالذات .

وعلى ذلك فبحثنا عن الحقائق توجه دائماً فروض أو نظريات ، سواء أدركنا هذا بشكل شعوري أو لم ندركه . وبرغم اتفاقنا مع وجهة النظر هذه إلا أنه ينبغي أن نلاحظ أنه في بعض البحوث تكون خطوة فرض الفروض المحددة هي آخر خطوات البحث . ويحدث هذا غالباً بشكل أوضح في البحوث الكشفية التي تعالج ميداناً بكرة كبعض نواحي الدراسة في ميدان السلوك الاجتماعي . ففي هذه الحالات قد نصر على أن يختبر البحث فروضاً متميزة محددة في أولى خطواته ، مع أن معلوماتنا في هذه المشكلة لم تتشكل ولم تتجدد معالمها بعد إلى الدرجة التي يمكن معها صياغة فروض على درجة كبيرة من التحديد . وربما كان ضرر اصرارنا على فرض الفروض التي يغلب عليها التحديد في هذا النوع من البحوث أكبر من نفعه . فالدراسة التمهيدية الكشفية تفتح المجال أمامها وتنقب عن تلك الفروض التي ينبغي أن نوليها عناية في بحوثنا . ومنزلة الدراسة الاستكشافية في هذه الحالات هي أنها تبرز الفروض وتنتزعها من مجال

هذه الدراسة الكشفية فتكون الفروض بمثابة الشكل والدراسة الكشفية بمثابة الأرضية .

ويمكن القول بوجه عام إذن إن وجود فروض محددة للبحث في أولى خطواته يتوقف على درجة التطور العلمى الذى وصلت إليه البحوث السابقة فى تناول مشكلة البحث فكلما تعددت الأبحاث السابقة فى مشكلة ما ، أمكن تحديد الفروض التى يتأتى إخضاعها للتجريب والبحث تحديداً علمياً دقيقاً . فإذا كانت مشكلتنا لم تتناولها البحوث من قبل ولم تتحدد معالمها بعد تحديداً دقيقاً لزم أن تكون دراستنا لها دراسة تمهيدية وكشفية . وفى هذه الحالة تنتهى دراستنا للمشكلة بإبراز بعض الفروض المحددة فى نهاية البحث .

وإذن فليس صحيحاً ما يزعمه بعض العلماء من أن قيمة البحث العلمى تتحدد بالضرورة بوجود عدد معين من الفروض المحددة فى أول الأمر بحيث يدور البحث — فى صلبه — بعد ذلك حول محاولة إثبات صحتها أو رفضها . بل لابد أن ننظر إلى طبيعة المشكلة ومدى ما أسهمت به البحوث السابقة فى تطويرها قبل أن نطالب بفرض الفروض المحددة . ومن هنا يمكن القول ان الدراسة الكشفية التى لا تبنى على فروض محددة المعالم خطوة ضرورية فى سبيل التقدم العلمى • وشأنها فى ذلك شأن البحوث التجريبية التى تعتمد على نتائج الدراسة الكشفية فى املائها بالفروض المحددة •

### تصميم البحث

إن الغرض من تصميم البحث هو تقليل الأخطاء المحتملة فى سر

جمع المعلومات من جهة ، ومن جهة أخرى التعرف على أدق الوسائل والآدوات التي تعين على جمع المعلومات وتصنيفها ، وتحليلها ، ومعرفة أقل هذه الوسائل والآدوات في التكاليف .

ويتوقف نوع تصميم البحث على عدة عوامل من أهمها نمط الدراسة أو البحث من جهة ، وإمكانات الباحث نفسه من جهة أخرى . ولا توجد طريقة واحدة يمكننا الاعتماد عليها في تصنيف البحوث في ميدان السلوك الاجتماعي . وكل ما يمكننا قوله هو أن هناك أنماطاً للبحوث . وهي ليست محددة تماماً ولا يمكن تمييزها كلية عن بعضها فقد تتسم البحوث بطابع كشفى أو تمهيدى بحيث تنتهى في الغالب وقد وضعت أيدينا على أهم المشكلات التي ينبغي أن نوليها عناية خاصة ، وقد تنتهى بأن تثير لنا الطريق للتعرف على أهم الفروض التي ينبغي أن توضع موضع البحث والتجربة في البحوث التالية . وهذا النمط من البحوث يسمى « بحوثاً كشفية » .

أما إذا غلب على البحوث الوصف أو التقويم لموقف معين وما يكتشفه من متغيرات سيكولوجية اجتماعية فإنها تسمى « بحوثاً وصفية » .

وإذا تناولت الأسباب المحتملة المؤدية للظواهر النفسية الاجتماعية وما يمكن عمله لتعديل بعضها سميت « بحوثاً تشخيصية » .

وقد تغلب على البحوث الصفة التجريبية وهذا في حالة ما إذا كان البحث يدور أساساً حول اختبار صحة بعض الفروض المحددة مقدماً . وتستخدم في هذه البحوث الوسائل العلمية المختلفة في القياس والإحصاء

للتعرف على مدى صحة هذه الفروض . وهذه تسمى . البحوث التجريبية  
فما هي العوامل إذن التي تؤدي إلى تفضيل نوع من هذه الأنواع على  
نوع آخر ؟

لقد أوضحنا من قبل أن نوع المشكلة التي تتخذ موضوعاً للدراسة  
هو الذي يحدد — بدرجة كبيرة — نوع التصميم المناسب لتناول هذه  
المشكلة . وإذا توافرت الشروط العلمية في أي نوع من أنواع البحوث  
السابقة اعتبر بحثاً علمياً . فليس البحث العلمي قاصراً بالضرورة على  
النوع الأخير وهو البحث التجريبي كما يزعم بعض العلماء . فالبحث  
التجريبي نفسه لا بد وأن يعتمد في بنائه على ضبط العوامل والمتغيرات  
الهامة التي تؤثر في الظاهرة التي ندرسها سواء أكان هذا الضبط بطرق  
تجريبية أم بطرق إحصائية . وبدون هذا الضبط لا تكون النتائج النهائية  
ذات قيمة تذكر . . وكيف يتسنى لنا ضبط هذه العوامل في بحث ما إلا  
إذا كنا قد تعرفنا أولاً على المتغيرات الداخلة في مشكلة البحث ؟ وحتى  
في حالة ما إذا استخدمنا بعض الوسائل الإحصائية الحديثة في التغلب  
جزئياً على مشكلة ضبط المتغيرات حتى ما كان منها غير معروف — فإننا  
بعد ذلك كله سوف نعجز من وجهة نظرنا المجالية ، عن أن نفسر  
النتيجة التي نحصل عليها تفسيراً له دلالة ومعناه إلا إذا كنا على علم  
بأهم المتغيرات الأخرى المرتبطة بالمشكلة وذلك يحتاج إلى أبحاث  
كشفية أولاً .

بل إن البحوث التجريبية الجيدة نفسها لا تنتهي فقط عند اختبار  
مدى صحة الفروض بل ينبغي أن تتعداها إلى فتح آفاق جديدة وكشف

مجالات تبرز فيها مشكلات لم تكن معروفة من قبل . فالبحث التجريبي بقدر ما يجعلنا نخطو خطوة إلى الأمام في إلقاء الضوء على مشكلات سابقة بتدر ما يبرز أيضاً مشكلات جديدة لم نكن نحس بها من قبل بنفس الدرجة التي يكشف عنها البحث . والبحث التجريبي أيضاً لا ينتهي إلا وقد أثر في فهمنا وإدراكنا لبعض الآراء والمفاهيم أو النظريات القديمة ؛ فيشكك في صحتها ، أو يعدلها أو يطورها ؛ بحيث يعاد النظر فيها من جديد على أساس تجريبي... وهكذا تستمر دورة الأبحاث التي تصطبغ بصبغة علمية .

وعلى ذلك فالبحث العلمي عموماً لا يتقدم بصورة مطردة أفقية فحسب بل إنه بقدر ما يتأثر بالبحوث السابقة ، بقدر ما يعمل في نفس الوقت على تطوير بعض مفاهيمها . وهو إلى جانب ذلك يتلمس الطريق نحو تخطيط البحوث التالية . وهذه النظرة الدينامية للبحث العلمي ينبغي ألا تغيب عن بالنا أبداً عند قيامنا بأي بحث من البحوث .

وإذن يمكن — بوجه عام — تقسيم أو تصنيف البحوث العلمية إلى بحوث كشفية ، ووصفية ، وتشخيصية ، وتجريبية . وسوف نتناول بإيجاز شرح هذه الأنواع الرئيسية من البحوث ، مع إبراز العلاقة الدينامية التي تربط بينها .

## البحث الكشفي أو الدراسة الكشفية

ان ميدان العلوم الاجتماعية — بوجه عام — ودراسة السلوك

الاجتماعى بوجه خاص من العلوم الحديثة نسبياً إذا قورن بالعلوم الطبيعية مثلاً . ولكى تتقدم البحوث فى ميدان بكر جديد كهذا لا بد أن تتلس خطاها أول الأمر حتى تصل إلى بلورة نظرياتها وصقل وسائلها وأدواتها فى البحث . ولكى تتعرف العلوم الاجتماعية على أهم ميادين المشكلات التى ينبغى أن توجه لها البحوث لا بد أن تشتق لنفسها معايير تستطيع على أساسها أن تفاضل بين البحوث المزمع إجراؤها ، من حيث موضوعها أو أسلوبها فى البحث . ثم تستطيع بعد ذلك فى أغلب الأحوال أن تقدم لنا فى النهاية أهم الفروض التى توصى بإخضاعها للتجريب بقصد التعرف على مدى صحتها . ومن هنا كانت أهمية البحوث الكشفية فى دراستنا للسلوك الاجتماعى .

### عوامل إنجاح الدراسة الكشفية

إن أهم ما يميز هذا النوع من الدراسة هو المرونة فى البحث . وكى تأتى الدراسة الكشفية بأفضل النتائج يمكن للباحث قبل أن يبدأ ببحثه أن يستشير بالأساليب التالية :

أ - الاطلاع على البحوث السابقة .

ب - استشارة المشتغلين بالميدان والمهتمين بدراسة الموضوع .

ج - تحليل بعض الحالات التى تزيد من استبصارنا بالمشكلة .

وسوف نتناول كل نقطة من هذه النقاط باختصار .

## الاطلاع على البحوث السابقة

وذلك بقراءة كل ما يمكن الحصول عليه من المعلومات التي تتصل بالمشكلة . وينصح بعض المشتغلين في ميدان البحوث النفسية الاجتماعية ألا تقتصر في الدراسة الكشفية على الاطلاع على البحوث التي تبدو متصلة بشكل مباشر فقط بالمشكلة التي ندرسها . فكثيراً ما يحدث أن القراءة في ميدان آخر — وإن بدا بعيداً نسبياً — تكون باعثاً لمزيد من الاستبصار في موضوع البحث . فقراءة الباحث في بعض نواحي العلوم الاقتصادية أو في التاريخ قد توجه بحثه وتعمق فهمه إذا كانت مشكلة بحثه مثلاً هي تغيير الاتجاهات المتعلقة بالأخذ بالتأثر مع ما قد يبدو لأول وهلة من تباعد بين هذه وتلك .

وكثيراً ما نجد فعلاً في ميدان البحوث أمثلة لما يمكن أن نسميه « البحث المغلق » فهو يبدأ من حيث ينتهي ، وينتهي حيث يبدأ . وهو يحصر نفسه حصراً صناعياً في مشكلة انتزعاً من مجالها ، واستمر في تقليدها وفصلها عن جذورها ومتعلقاتها وارتباطاتها بميادين العلوم الأخرى حتى تصبح المشكلة مسخاً لما هي عليه في الواقع . وفي مثل هذه المشكلة يرهق الباحث نفسه في جمع المعلومات والبيانات ، وتطبيق أحدث وسائل الإحصاء في تحليلها ، ثم نجده وقد خرج في النهاية بنتيجة غامضة ، فاقدة الحركة ، متعذرة التطبيق ، ومثل هذا البحث المغلق لا يخرج عن كونه « زوبعة في فئجان » .

ونحن نرى أن بحث أي مشكلة اجتماعية نفسية ، وخاصة في

الدراسة الكشفية يعتمد فيها يعتمد على تفتح أفق الباحث وإلمامه بشيء من ميادين العلوم الأخرى واستشارة المتخصصين في هذه العلوم . كما يعتمد على تبصره بارتباطات مشكلته وتشعبها وتداخل العوامل المرتبطة بها وإدراكه للعوامل الاجتماعية والذاتية التي حدثت به إلى الإهتمام بدراستها أصلاً . ومع هذا فإن الباحث قد يسلط الضوء على جانب واحد من جوانب مشكلته في إحدى مراحل بحثه ولكنه مع ذلك لا يجوز أن يفصل هذه الناحية فصلاً صناعياً عن المشكلة كلها بل يجب أن يراها في مجملها وأن يفسرها في إطارها وفي المحيط الذي نبعت منه وبحيث لا يرى لها معنى إلا على أنها تكون جزءاً من الكل الذي يحويها ويؤثر فيها وتؤثر فيه .

### استشارة المشتغلين بالميدان والمهتمين بدراسة الموضوع

كثيراً ما نجد لدى المشتغلين بميدان من الميادين بعض الانطباعات التي لاندحظها فيما نشر من بحوث لهم أو لغيرهم من المهتمين بالموضوع . وربما كانت مقابلتهم والتحدث إليهم وسؤالهم من أجدى الوسائل للتعرف على انطباعاتهم وأفكارهم التي ربما لم تكن قد تبلورت بعد إلى الدرجة التي تدفعهم للتعبير عنها بالكتابة أو بالنشر .

ولا يتحتم في هذا الصدد أن يقابل الباحث عينة عشوائية ممثلة من الخبراء ، في موضوع بحثه . بل قد يقتصر على أولئك الذين عرفوا بعمقهم في التفكير وإحساسهم المرفه في التعرف على أهم المتغيرات

المحتملة التي تؤثر في مشكلته أو ما يكون بينها من علاقات . وكلما كانت عينة الخبراء ممثلة لأولئك الذين عرفوا بتبصرهم وقدرتهم على النفاذ إلى أعماق الموضوع واكتشاف بعض العلاقات التي تكمن وراء بعض الظواهر فيه ، زادت فرص نجاحنا فيما تتمخض عنه الدراسة الكشفية .

وكثيراً ما نجد أن هؤلاء قد اختلفوا اختلافاً تاماً فيما يظنونه من علاقات أو ما يستدلون عليه من ارتباطات بين المتغيرات المختلفة . وفي هذه الحالة ينبغي على الباحث أن يقابل ممثلين لكل مدرسة فكرية فلا يقتصر على سماع وجهة نظر فريق دون فريق آخر بل ربما كان استماع الباحث إلى جوهر التضارب في المسلمات التي يستند إليها كل فريق أهم باعث له على التعرف على بعض الجوانب الهامة في المشكلة أوبعض النواحي الناقصة فيها . وإذن فليس من المقطوع به أن يكون ذوو الخبرة الطويلة بالموضوع هم أقدر الناس دائماً على إفادة الباحث في البحوث الكشفية فيه .

### تحليل بعض الحالات التي تزيد من استبصارنا بالمشكلة

لما كان ميدان العلوم الاجتماعية بوجه عام ميداناً بكرة وخاصة في بعض جوانبه ، كما ذكرنا ، فإن بعض الباحثين فيه يلجأ إلى دراسة الحالة الفردية ، دراسة مرنة غير محددة بحيث تتشكل هذه الدراسة وتتكيف باستمرار نتيجة لما يؤثر فيها من انطباعات وآراء أولاً بأول .

فقد ذكرنا في الفصل السابق أن دراسة السلوك الاجتماعي في مجتمع معين ذي ثقافة خاصة قد يتحدد بأخذ مستويات ثلاثة هي مستوى الثقافة العامة أو مستوى الجماعات الأولية والأنماط الثقافية الفرعية ، أو مستوى الحالة الفردية وبيننا أنه لا يمكن أن نبحت في أى من هذه المستويات الثلاثة بمعزل عن المستويين الآخرين : فدراسة الحالات الفردية تتطلب أن نأخذ في الاعتبار الجماعات الأولية التي نشأت فيها هذه الحالة وتأثرت بها ونسترشد في هذا بالثقافات الفرعية التي تحدد معالم تلك الجماعات الأولية ، وذلك كله في الإطار الثقافي العام .

وعلى ذلك فقد تكون دراسة « الحالة الفردية » ذات فائدة في كشف بعض المعالم أو الفروض المرتبطة بالعلاقات بين الأفراد في الجماعات الصغيرة ( بجماعة الأسرة أو المدرسة مثلا ) أو الفروض المرتبطة بالثقافات الفرعية ( كأثر اختلاف الجنس أو الطبقة الاجتماعية أو الاقتصادية ) — كل ذلك في إطار الثقافة العامة التي تسود المجتمع .

وعندما نتناول بحث « الحالات الفردية المتطرفة » فإننا نحدد التطرف إذن بالنسبة للمعايير السلوكية الشائعة في المجتمع .

وإذا كان هدينا من دراسة الحالة هو التعرف على بعض الفروض ومحاولة تحديدها تمهيداً لاختبارها بالطرق التجريبية فيما بعد — فإنه لا يهمنا إذن أن تكون الحالات التي ندرسها ممثلة لنوع المجتمع الذي تؤخذ منه طالما أن الأبعاد الثلاثة السابقة مأخوذة في الاعتبار . فقد تكون دراسة حالات قليلة غير ممثلة للمجتمع تمثيلاً إحصائياً هي أصلح

الحالات في تبصير الباحث ببعض العلاقات التي قد لا تظهرها أضعاف هذه النسبة من الحالات العشوائية .

أما إذا كان هدفنا من دراسة الحالة هو اختبار مدى صحة بعض الفروض المحددة — وليس اكتشاف بعضها — فلا بد من اختيار حالات بطريقة عشوائية ، بحيث تمثل نوع المجتمع الذي نقوم بدراسة الظاهرة فيه . وهذا غرض لا تستهدفه الدراسة الكشفية أساساً .

وفيما يلي بعض المعايير التي تساعدنا في انتقاء « الحالة » التي تسهم دراستها في تكشف بعض الفروض أو المعالم التي تتصل بموضوع السلوك الاجتماعي .

### دراسة مراحل الانتقال في النمو ( عامل السن الذي أشرنا إليه قبلاً )

إن دراسة مرحلة من مراحل الانتقال في النمو كفترة الفطام مثلاً ، أو المراهقة أو سن اليأس في جماعة ما بفترات الانتقال في جماعة أو جماعات أخرى أو من مجتمع لآخر — تلقى كثيراً من الضوء على ما يسود المجتمع من خصائص وتوضح كيفية انعكاس الصفات الغالبة فيه على شخصيات الأفراد الذين يترعرعون في ظله كما تدل على ذلك دراسة ( ميد ١٩٤٦ ) مثلاً .

### دراسة الحالات الشاذة ( المنزوية أو العدوانية مثلاً )

فقد تفيدنا دراسة المنزوين في جماعة ما في التعرف بطريقة غير

مباشرة على العوامل التي تؤدي إلى تماسك الجماعات . كذلك قد تفيدنا دراسة العصائين — لما تنطوي عليه حالاتهم من تطرف — في إبراز بعض الآثار التي تنجم عن عوامل الكبت أو الخوف في مجتمع ما . ولعل دراسة فرويد تعتبر مثلاً حياً للفائدة الجزئية من دراسة الحالات العصائية ، التي ربط بينها وبين نوع الحضارة التي تسهم في تشكيل هذه الحالات في كتابه ( حضارة تنوء بالسخط فرويد ١٩٣٠ ) . وقد بنى أيضاً على أساس دراسته لهذه الحالات العصائية نظريته في دينامية الشخصية ولو أنه لم يوفق في تعميمه الشامل من هذه الحالات العصائية إلى الحالات السليمة كما أوضحنا ذلك قبلاً في الفصل الثاني .

### دراسة الحالات المحددة المعالم بالنسبة للظاهرة موضوع الدراسة

فإذا كنا مثلاً ندرس مشكلة شخصية الأبناء الذين ينشأون في ظل رعاية متطرفة من جانب الأمهات ، فإننا قد نستعين بدراسة بعض الحالات المتطرفة من الأمهات اللاتي يفرطن في الحنو على الأبناء واللاتي لا تغلب على سلوكهن ناحية تعقد من صورة هذا الحنو .

ومع أن معظم الأمهات بالفعل لا يقتصرن على هذا النوع من السلوك ( الحنو ) بل إنه غالباً ما يمتزج هذا النمط بغيره من الأنماط الأخرى فإن دراستنا لهذه الحالات « النقية » أو الممثلة لهذا السلوك وهو الحنو إلى أكبر حد ممكن — ربما كانت أكبر عون لنا في التبصير ببعض العلاقات بين حنو الأمهات وبين شخصيات أبنائهن ( أنظر ليفي ١٩٤٣ ) . وهذه العلاقات التي تبرز

في دراستنا للحالات المتطرفة من الأمهات قد تطمس أو تصبح أقل وضوحاً فلا نلاحظها لو أننا أخذنا حالات أقل تطرفاً أو « نقاء » أو اقتصاراً على جانب الحنو فقط . وإذا كانت المشكلة التي ندرسها هي ظاهرة الأخذ بالنار مثلاً ، فربما كانت دراستنا لشخصية مسرقة في هذا النمط ، ولشخصية أخرى متسامحة للغاية - ربما كان هذا من أنجح الوسائل في سهولة التعرف على الفروق المحتملة التي أدت إلى تشكيل نوع الشخصية في كل منهما . وقد تنعكس فائدة دراسة مثل هذه الحالات المتطرفة عند دراسة الأنواع التي تتدرج بين هاتين الحالتين المتطرفتين .

### إحساسات وانطباعات الأفراد وهم في مرحلة انتقال من مجتمع إلى مجتمع

وتكون لهذه الإحساسات والانطباعات قيمة خاصة إذا احتد صراع القيم والإيديولوجيات في هذين المجتمعين . ومن أمثلة هؤلاء ، الأجانب المقيمون في بلد غير بلادهم ، وطلاب الجنسية ، واللاجئون ، والذين يغيرون بعض مذهبهم الأساسية - هؤلاء جميعاً يعكسون في العادة في صراعهم الداخلي ، صور الصراع الموجود بين القديم والجديد . وربما وجد الباحث لدى هؤلاء بصيرة في كثير من مشكلات أحد المجتمعين أو كل منهما يستمد منها فروضه .

### انطباعات العرب المهاجرين إلى بيئة جديدة عليهم

ومن أمثلة هؤلاء ، السواح أو زوار مدينة أو مجتمع معين لأول مرة .

فهؤلاء يكونون في العادة أكثر حساسية لبعض خصائص المجتمع الجديد، بينما لا يتأثر بها بنفس الدرجة المقيمون بصفة دائمة أو مستمرة في نفس المجتمع . وبالرغم مما قد تعبر عنه نظرة هؤلاء الغرباء من سطحية إلا أنها قد تكون أحياناً ذات أهمية في توجيه النظر إلى بعض الظواهر التي قد تخفى دلالتها على المقيم في المجتمع بصفة دائمة .

ولا خوف من الالتجاء إلى هذا كله طالما أن الباحث يضع نصب عينيه أن النتائج التي يصل إليها من هذه الطريقة أو تلك هي :  
1 - كشفية تمهيدية تزيد من تبصرنا في اكتشاف بعض الفروض أو الاحتمالات .  
أما مدى صحة هذه الفروض فهذا مالا تتعرض له هذه الدراسات الكشفية إذ أن عبء اختبار مدى صحة هذه الفروض يقع على عاتق البحوث التجريبية والتي سنتناولها في الفصل القادم .

ويمكننا أن نخلص إلى القول بأنه كلما كانت دراسة الحالة ممثلة في الحالات المتطرفة أحياناً ، أو في الحالات « النقية » المحددة المعالم ، أو في الحالات التي تختلف عن غيرها اختلافاً واضحاً في النوع والكم - فإن ذلك قد يسهم في كشف بعض المعالم والفروض .

### الدراسات الوصفية والتشخيصية

تستهدف هذه الدراسات الحصول على معلومات كافية دقيقة عن موقف اجتماعي معين . وبالرغم من أن معظم الوسائل في جمع المعلومات تصلح لهذه الدراسات ( فيمكننا استخدام الاستفتاءات ، والمقابلات الشخصية ، والملاحظة المباشرة ، ... الخ ) ، بالرغم من هذا فإن هذه

الدراسة من حيث اتجاهها تتصف بالتحديد بدرجة أكبر مما تتصف به الدراسة الكشفية ؛ خطوات السير في الدراسات الوصفية والتشخيصية أكثر تحديداً منها في الدراسة الكشفية . وهي تستهدف تقويم موقف يغلب عليه التحديد بينما هدف الدراسة الكشفية تخطيط معالم مشكلة غامضة غير محددة تماماً . ولذلك كانت الحاجة إلى اتخاذ الوسائل العلمية الكفيلة بتقليل التحيز في البحوث الوصفية والتشخيصية أكبر بكثير منها في البحوث الكشفية .

وهناك شرطان رئيسيان ينبغي أن يتوافرا في البحوث الوصفية أو التشخيصية . الأول هو التقليل من احتمال التحيز في وصف عناصر الموقف وفي تقويمها ، والثاني هو الاقتصاد في الجهد الذي يبذل في البحث مع الحصول على أكبر قسط من المعلومات . وينبغي أن نضع نصب أعيننا هذين الاعتبارين في خطوات البحث كلها سواء منها صياغة المشكلة ، أو طرق جمع المعلومات اللازمة للبحث ، أو اختيار العينة ، أو تحليل المعلومات ، أو تسجيل النتائج ، وأغلب الأبحاث التي يشيع فيها استخدام الدراسة الوصفية والتشخيصية هي الأبحاث الخاصة بالمسح الاجتماعي social surveys .

وسنتحدث بشكل مختصر عن أهم ما يراعى في بعض خطوات البحث السابقة بحيث نراعى هذين الشرطين الأساسيين وهما عدم التحيز من جهة والاقتصاد في الجهد مع الحصول على أكبر قدر من المعلومات من جهة أخرى ( بارتن ١٩٥٠ ) .

## أدوات البحث

وتصلح في العادة كل الطرق المستخدمة في جمع المعلومات في الدراسة الوصفية والتشخيصية إلا أن بعضها يناسب بعض المواقف أكثر من غيرها .  
مثلاً يفضل بشكل عام استخدام الاستفتاءات أو المقايلات الشخصية أو الوسائل الإسقاطية المختلفة عندما يكون نوع المعلومات اللازم الحصول عليه يتصل بعقائد الأفراد أو بشعورهم أو باتجاههم الدفين نحو موضوع معين ، أو بخططهم وآمالهم في المستقبل ، بينما تفضل الملاحظة المباشرة عند جمع معلومات تتصل بسلوك الأفراد الفعلي في بعض المواقف الواقعية في الحياة ، بحيث يمكن ملاحظتها دون عناء كبير ، أو التي يمكن تكرارها بدون جهد مضمّن ، كما تفيد السجلات مثلاً في إعطائنا المعلومات اللازمة عن الماضي سواء كانت وصفاً للسمات الاجتماعية البارزة في مجتمع ما ، أو للشعائر الغالبة أو لتاريخ حياة بعض البارزين في بيئة محلية ... الخ ( وسوف نتحدث في بعض الفصول القادمة عن أهم طرق جمع المعلومات ومنزايها وقصور كل طريقة ، والشروط التي ينبغي أن تتوفر فيها لتزيد من دقتها وإحكامها ) .

## اختبار الأداة

ويهمنا بعد أن نتفق على أداة معينة أو أكثر من أدوات البحث أن تجرب الأداة نفسها على أفراد قلائل من المجتمع الذي سنجرى عليه البحث ، فكثيراً ما يحدث أن نكتشف عديداً من النقائص في أداة جمع المعلومات عند تطبيقها على عدد بسيط من الأفراد أول الأمر وقبل

تعميمها . ويترتب على عمليّة اختبار الأداة مقدماً أن نستطيع أن نعدل فيها في ضوء ما أسفرت عنه تجربتها ، ونطبقها ثانية على عينة صغيرة لتري مدى كفاية هذه التعديلات . وبعد أن نطمئن إلى سلامة الأداة ووضوحها وتوقع نجاحها في جمع المعلومات التي نرغب في جمعها نبدأ في اختبار العينة التي سنجرى عليها البحث ، وهنا يكون الغرض جمع المعلومات الخاصة بالبحث وليس اختبار الأداة نفسها .

### اختيار العينة

أما من ناحية اختيار العينة فقد دلت البحوث المتعددة أن العينة إذا اختيرت اختياراً ممثلاً للمجتمع الذي تؤخذ منه فإن ذلك يؤدي إلى توفير جهد كبير سواء على الباحث أو على الناس . وفي نفس الوقت فإن النتائج تكون قريبة من النتائج التي نحصل عليها لو طبقنا الأداة على المجتمع كله . ويفيدنا علم الإحصاء في تحديد المدى الذي يمكن أن نخطئ فيه في استدلالنا على صفة معينة في المجتمع من واقع النتائج التي نحصل عليها من العينة المأخوذة منه .

ومن الأمثلة على أن العينة ، في معظم الأحوال ، تؤدي تقريباً إلى نفس المعلومات التي يمكن أن نحصل عليها من المجتمع كله ، مع توفير كبير في الجهد والمال ما قام به ( روتري ١٩٤١ ) في بحثه الذي قام به في إحدى مدن إنجلترا . فقد قارن في دراسته نسبة ما يتفق من الدخل على إيجار السكن وذلك لمختلف الطبقات العامة التي تتفاوت في مقدار دخلها ، فقسم الطبقات العاملة إلى خمس فئات وفق مقدار دخلها ، ثم

قدر النسبة المئوية لمسا يتفق في المتوسط على الممكن ، وذلك بالنسبة لمتوسط دخل كل فئة من الفئات الخمس السابقة . ثم قام بعد ذلك بحساب هذه النسبة المئوية مستخدماً جميع أفراد المجتمع الذي يجرى بحثه عليه . وأخيراً قارن بين هذه النتائج وتلك التي كان يمكنه أن يحصل عليها لو أنه قصر بحثه على عينة عشوائية فقط من هذا المجتمع . لذلك أخذ روتري بطريقة عشوائية عدة عينات من النتائج التي حصل عليها للمجتمع كله . فأخذ في عينة مثلاً حالة واحدة من ١٠ حالات في هذا المجتمع ؛ وفي عينة ثانية أخذ حالة من كل ٢٠ ، وفي ثالثة حالة من كل ٣٠ . وفي رابعة حالة من كل ٤٠ ، ثم أخذ في عينة خامسة حالة من كل ٥٠ حالة في المجتمع . ثم حسب النسبة المئوية لمتوسط ما يتفق على السكن لكل فئة وذلك بالنسبة لكل عينة من العينات الخمس السابقة . واستخدم في حسابه نفس ما استخدمه عند حساب النسبة المئوية للفئات بالنسبة للمجتمع كله .

ويوضح الجدول التالي أن النسبة المئوية للعينات المختلفة والتي تمثل كل منها أيضاً الفئات الخمس لا تختلف كثيراً فيما بينها بل ولا تختلف إلى حد كبير عن النسب المئوية للمجتمع كله بالنسبة لنفس الفئات . وبذلك استنتج روتري أننا قد نستطيع الاستدلال على المعلومات اللازمة للمجتمع من العينة فقط المأخوذة منه . وبذلك نوفر قدراً كبيراً من الجهد والمال .

جدول يوضح مدى تقارب النسب المئوية للعينات المختلفة والمجتمع كله

فئات الداخل	العدد الاصل في المجتمع	المجتمع كله	عينة ١٠ : ١	عينة ٢٠ : ١	عينة ٣٠ : ١	عينة ٤٠ : ١	عينة ٥٠ : ١
ا	١٧٤٨	٢٦,٥	٢٦,٦	٢٥,٩	٢٧,٠	٢٨,٣	٢٧,١
ب	٢٤٧٧	٢٣,٧	٢٢,٩	٢٣,٥	٢٣,٣	٢٢,٣	٢٢,٦
ج	٢٥١٤	١٩,٨	١٨,١	١٧,٢	١٨,٣	١٧,٢	١٨,٠
د	١٦٧٦	١٥,٨	١٦,٠	١٤,٤	١٥,٨	١٧,١	١٦,٩
هـ	٣٧٤٠	١١,٣	١١,٠	١٠,١	١٠,٧	١١,٢	١١,٥

كما أننا نستطيع أيضاً بعمليات إحصائية أن نحسب مدى ثقتنا في نتائجنا ومدى الخطأ المرتقب وحدوده عندما نستدل على صفات المجتمع من صفات العينة العشوائية المأخوذة منه .

ولكن ينبغي أن نلاحظ هنا أن كل ما يمكننا استنتاجه هو أن الغينة في بعض الحالات ( كهذه الحالة ) تكون ممثلة للمجتمع بدرجة كافية - إلا أنه ينبغي أن نلاحظ أننا في هذا المثال أجرنا بحثنا على المجتمع كله ثم اكتشفنا بعد ذلك أننا لو كنا قد اقتصرنا على أخذ عينات فقط من هذا المجتمع لأدت نفس المطلوب بأقل الجهد والتكاليف . ولكن المشكلة التي يواجهها الباحث هي كيفية التأكد من أن العينة التي سيأخذها ستكون ممثلة للمجتمع تمثيلاً كافياً دون أن يجرى تجربته على المجتمع نفسه قبل ذلك . أي أن الباحث في حاجة إلى وسيلة يستطيع أن يتأكد بها مقدماً من صحة تمثيل عينته للمجتمع دون إجراء البحث بالفعل على المجتمع كله ليثبت صحة تمثيل العينة .

ومن أفضل هذه الوسائل التي تمكن الباحث من التأكد من تمثيل عينة للمجتمع المأخوذة منه تمثيلاً كافياً ، ما يسمى بطريقة التحليل التتابعى للعينة . وخلاصة هذه الطريقة أن يأخذ الباحث عينة عشوائية من المجتمع وسنطلق عليها العينة الأصلية ، ثم يأخذ عينة أخرى أصغر منها بطريقة عشوائية أيضاً من نفس المجتمع وسنطلق عليها العينة الإضافية . أما مجموع العينتين فسنطلق عليه العينة الكلية ، وبعد ذلك بحسب العلاقة التي تربط بين نتائج العينة الأصلية من جهة ونتائج العينة الكلية من جهة أخرى فإن وجد أن التباعد بين نتائجهما ضئيل لا يخل ببحثه كان هذا دليلاً على كفاية العينة . أما إذا وجد أن الفرق كبير بالنسبة لما يستهدفه البحث فعليه في هذه الحالة أن يعود فيضيف إلى عينته الكلية عينة إضافية أخرى جديدة ويقارن بين النتائج قبل الإضافة وبعدها . . . وهكذا حتى يصل إلى درجة من الثبوت في نتائجها يعتبرها هو أو الخبراء في الميدان درجة كافية وحينئذ يطمئن الباحث إلى أن درجة تمثيل العينة للمجتمع تمثيل كاف لا غبار عليه .

وقد سميت هذه الطريقة بالتحليل التتابعى لأننا نحلل النتائج التي نحصل عليها من تتابع عملية إضافة عينة صغيرة إلى ما قبلها من عينات ونكرر هذه العملية حتى تستقر النتائج .

هذا كله ، من ناحية تحقيق أحد الشرطين وهو توفير جهد الباحث مع الحصول على أكبر قدر من المعلومات . أما الشرط الثانى وهو تقليل فرص التحيز في جمع المعلومات فلا بد أن يلقى هو الآخر اهتماماً بالغاً في الدراسات الوصفية والتشخيصية . فينبغى توفير الظروف الموضوعية

التي تضمن أمانة الباحث وعدم تحيزه في جمع جانب واحد من المعلومات الذي قد يؤيد تكهناته وتوقعاته السابقة . ويلزم تدريب القائمين بملاحظة سلوك معين تدريباً يؤدي بهم لأن يصلوا إلى درجة مقبولة من الثبات في نتائجهم . كما ينبغي التأكد أيضاً من أن الأدوات نفسها التي نستخدمها على درجة كبيرة من الثبوت والصدق وغير ذلك من الشروط التي يمكن الاطلاع عليها في كتب الإحصاء المختلفة ( فؤاد البهي ١٩٥٨ ) ، ( السيد محمد خيرى ١٩٥٦ ) .

### تحليل المعلومات

يدخل في هذا الموضوع كثير من مبادئ الإحصاء كعمل الجداول والرسوم البيانية ، وحساب النسب المئوية ، والفروق بين المتوسطات ، ومدى التشتت في المجموعات ، ومعاملات الارتباط ، وحساب الدلالة الإحصائية للعمليات الإحصائية المختلفة - وكل هذا يمكن الرجوع إليه في كتب الإحصاء ( فؤاد البهي ١٩٥٨ ) ، ( السيد محمد خيرى ١٩٥٦ ) ، ( جارت ١٩٥٣ ) ، ( ما كنيار ١٩٥٦ )

### تسجيل النتائج

إن أهم ما ينبغي مراعاته في تسجيل النتائج هو أن تصاغ بشكل يتماشى مع العمليات أو الخطوات المختلفة التي استخدمت في الوصول لهذه النتائج ، بحيث يمكن للقارىء أن يتعرف بوضوح على المعنى الحقيقي الذي تنطوي عليه هذه النتائج أو الأرقام . فتعريفه بنوع المجتمع الذي

أخذت منه العينة ، وطريقة اختيارها ، ومدى توفر بعض الشروط في الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات ، وبعض أوجه القصور في البحث نفسه ، بل إبراز الافتراضات الأصلية التي يقوم البحث عليها ، كل ذلك يهتم في توضيح وبلورة المعنى الذي يستشف من النتائج نفسها . فالنتائج ما هي إلا حصيلة هذه العمليات والإجراءات والافتراضات التي يبنى الباحث بحثه عليها . وبقدر عزل نتائج البحث عن الجذور التي أدت إلى هذه النتائج يكون الغموض في مدلولها ومغزاها .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يرى بعض الباحثين أيضاً أن نتائج أى بحث يمكن أن تصاغ بأشكال مختلفة حسب الأنماط العامة لقراء البحث ودرجة ثقافتهم واهتماماتهم ... فكلما صيغت نتائج البحث بالشكل الذي يصح معنى عليها بالنسبة لقارئ معين ، كانت وظيفتها وفائدتها أكبر . وإذن فلا مانع من أن نصيغ نتائج بعض البحوث بأكثر من طريقة بحيث تتلاءم كل منها مع الاهتمامات الغالبة لكل مجموعة أو نمط من قراء البحث .

لقد تناولنا في الجزء السابق الدراسات الوصفية والتشخيصية معاً وربما كان من المفيد أن نلتق الآن بعض الضوء على أهم ما يميز كل نوع منها عن الآخر .

### الفروق الرئيسية بين الدراسات الوصفية والتشخيصية

إن أهم ما تعنى به الدراسة التشخيصية هو التعرف على الأسباب المؤدية

لظاهرة ما . كما تعنى أيضاً هذه الدراسة التشخيصية بما يمكن عمله أو تغييره بحيث يؤدي إلى تغيير في الظاهرة موضوع الدراسة . أما الدراسات الوصفية فإنها تكون مصوبة في أغلب الحالات نحو الوصف الكمي أو الكيفي للجوانب الخارجية السطحية في الظاهرة دون حاجة للدخول في أسبابها . أو التحكم فيها . وبمعنى آخر فإن الدراسة الوصفية تعنى بما هو حادث فعلاً بينما تشتمل الدراسات التشخيصية — إلى جانب هذا — على دراسة الأسباب التي أدت لما هو حادث فعلاً ، بل وما يمكن عمله لتغييره في الاتجاه الذي نحدده .

والآن لنسأل : هل هناك مستوى واحد للتعرف على الأسباب المحتملة لظاهرة ما ؟ أم أن هناك مستويات لتشخيص الأسباب المؤدية لظاهرة ما ؟ وهل نجاحنا في التشخيص يعنى نجاحنا مباشرة أو آلياً في معرفة طرق الوقاية أو العلاج ؟ .

والواقع أن هناك مستويات في التشخيص وفي التعرف على الأسباب . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإنه حتى عندما نشخص الأسباب في مستوى معين من العمق فهذا لا يعنى بالضرورة أننا قد عرفنا وسيلة الوقاية أو العلاج بطريقة آلية .

ولنأخذ مثلاً سهلاً من ميدان الطب يوضح اختلاف مستويات التشخيص أو تفاوت مستويات العمق في التعرف على الأسباب المؤدية لظاهرة ما . فظاهرة الصداع مثلاً قد تكون نتيجة لأسباب عدة كحلل في الهضم ، أو ورم في المخ ، أو ارتفاع في ضغط الدم ، أو لأسباب نفسية

غير عضوية ( خصوصاً حالات الصداع النصفي ) ، أو لأسباب أخرى .  
وهنا لا بد أن نقف وقفة لنرى أن هذه الأسباب إنما تكشف لنا عن  
مستوى معين من العمق في تشخيصنا . فقد يأتي باحث بعد ذلك ويسأل  
نفسه السؤال الآتي : إذا كان الصداع ينجم أحياناً عن خلل في الهضم ،  
فما الذي يؤدي إلى الخلل نفسه في الهضم ، وبالتالي إلى الصداع ؟ أو  
قد يسأل نفسه ما الذي يسبب ارتفاع ضغط الدم ذاته والذي يسبب  
بدوره الصداع ؟ أو قد يتساءل ما الذي يسبب الأورام في المخ والتي يترتب  
عليها الشعور بالصداع . . . . وهكذا .

هذا إذن مستوى أعمق في تشخيص ظاهرة الصداع من المستوى  
السابق وهذا المستوى الأعمق هو البحث عن أسباب الأسباب الأولى .

ويمكننا أن نتصور أنفسنا وقد وصلنا إلى هذا المستوى الأخير في  
التعرف على أسباب ضغط الدم مثلاً ، وهي عديدة . لنأخذ أحدها  
وليكن القلق النفسي المزمن ( الحصر ) مثلاً . ولكننا بعد هذا كله يمكننا  
أن نتابع تساؤلنا بنفس الطريقة فنقول : وما هي الأسباب المؤدية لظاهرة  
القلق النفسي والتي يترتب عليها أحياناً ارتفاع ضغط الدم الذي ينجم  
عنه أحياناً الشعور بالصداع ؟

إذن لا بد أن ندرك أن هناك عدة مستويات في تشخيص الظاهرة  
أو التعرف على أسبابها . فكل ظاهرة لها أسباب ولكن يمكن أن ننظر  
إلى هذه الأسباب على أنها هي الأخرى ظاهرة لا بد لها من أسباب  
أعمق . . . . وهكذا . وكلما كان تعرفنا على الأسباب في مستوى عميق جاء

علاجنا في العادة ناجحاً ومثمراً وبعيد المدى . وهذا النوع من تحليل الأسباب يؤدي باستمرار إلى توسيع آفاق البحث وإلى قدرتنا على التنبؤ بالظاهرة التي ندرسها وبقدرتنا على تعديلها وهذه في نظرنا أهداف العلم الرئيسية من البحث .

وعلى النقيض من ذلك نجد أن أبسط أشكال التعرف على الأسباب هو غثوة الظاهرة باسم ما ثم جعل هذا الاسم بعد ذلك سبباً في الظاهرة — فإذا تحدث شخص مع نفسه باستمرار وغلبت عليه الهلوسة وثار وهذا دون سبب واضح بالنسبة لنا ثم سألنا شخصاً عن الأسباب المؤدية لهذا السلوك فربما أجاب « بالطبع لأنه مجنون » مع أن كلمة مجنون هذه هي العنوان الذي نلخص به وصفاً لشخص يبدو تصرفه شاذاً لنا . وليس الجنون بحال من الأحوال سبباً في الظاهرة . وإنما هو في واقع الأمر تعبير موجز يصف سلوك بعض الأفراد في بعض المواقف . والواقع أن هذا المستوى الخفيض من رد أسباب الظاهرة إلى العنوان الموجز نفسه الذي يعبر عنها لا يزيدنا استبصاراً في العوامل الموضوعية ( أي الأسباب ) التي حدث بهذا الشخص أو ذاك أن يتصرف بشكل شاذ . وإنما قد يساعدنا مثلاً أن نفترض أن المجتمع الذي يجهد أفراده فيما لا طاقة لهم به ويعرضهم لكثير من أنواع الخوف والقلق وعدم الاستقرار يكون سبباً في جنون بعض أفرادهم . نقول ربما كان هذا النوع من دراسة الأسباب المؤدية للجنون أجدي وأنفع . فهو أولاً يسمح بإخضاعه للملاحظة والتجريب للتعرف على مدى صدقه وثانياً يفتح المجال أمامه لسلسلة طويلة من التساؤل عن الأسباب التي أدت لهذه الأسباب نفسها حتى إذا أتى دور العلاج كان فيه استئصال أعمق لجذور المشكلة .

ولنأخذ مثلاً آخر في ميدان السلوك الاجتماعي . ففي دراستنا للتعصب مثلاً قد توصل إلى معرفة بعض الأسباب المحتملة المؤدية لهذه الظاهرة . وحيلتد يمكننا أن نرد الظاهرة إلى سبب أو أكثر من الأسباب المحتملة الآتية :

- ١ — ظروف المجتمع الذي نشأ فيه الفرد وتعلم فيه التعصب كتعلبه
- لاى جانب آخر من السلوك ٢ — خبرة جارية مؤلمة تعرض لها
- من جانب أحد أفراد الجماعة التي يتعصب ضدها ٣ — حاجته لتأكيد
- ذاته التي تحتاج إلى تدعيم أمام نفسه عن طريق إظهار تفوقه على غيره
- بتعصبه ضدهم ٤ — أن تكون المجموعة التي يتعصب ضدها منافسة
- ومهددة له في رزقه وطمأنينته ٥ — أسباب أخرى .

فإذا نظرنا إلى ظاهرة التعصب هذه أمكننا أن نرى أيضاً مستويات للأسباب المحتملة السابقة . فقد تقف عند مستوى التعرف على الأسباب بالنسبة للفرد نفسه المتعصب ، وقد تعداها إلى ظروف البيئة عموماً التي نشأ فيها ، والعوامل الموضوعية السائدة في تلك البيئة .

ومن الأهمية البالغة أن نوضح أن في أى مستوى من مستويات التشخيص أو التعرف على الأسباب لا يوجد أى عامل معين يمكن أن نسميه سبباً لظاهرة ما . فالعامل أو السبب الذي قد يرتبط وجوده أو عدمه بحدوث الظاهرة أو اختفائها هو ذاته لا يمكن أن نسميه سبباً في حدوث الظاهرة أو اختفائها . وكل ما يمكننا أن نقوله هو أن وجود هذا العامل أو عدم وجوده في علاقته مع الكل أو المجال أو الوحدة

التي يتفاعل معها — بما في ذلك الظاهرة نفسها — يرتبط بحدوث الظاهرة أو اختفائها . فقد يرتبط وجود عامل معين في مجال معين بحدوث ظاهرة ما ، ولكن قد يرتبط أيضاً وجود العامل ذاته في مجال آخر باختفاء الظاهرة نفسها . فالقمع مثلاً قد يؤدي في ظروف معينة إلى زيادة عدوان من يقع تحت عبئه ولكن « القمع ذاته » قد يؤدي في ظروف أخرى إلى الحد من عدوان من يتعرض له بل قد يؤدي إلى الانسحاب تماماً . والمناقشة التي تبرز نواحي القوة والضعف في فكرة معينة قد تكون أكثر إقناعاً لجمهرة من المثقفين في الأخذ بها ولكن هذه المناقشة ذاتها قد لا تزيد من إقناع جمهرة غير المثقفين بل قد تزعزع ما كان عندهم من إيمان بالفكرة ذاتها بادية الأمر ... وهكذا . فكأن ما نسميه « عاملاً واحداً » ليس في واقع الأمر واحداً إذا ما تغير المجال الذي يتفاعل فيه . أما القول بأن هذا العامل أو ذاك سبب في ظاهرة ما فهو تفكير ذري ميكانيكي لا يتماشى مع وجهة نظرنا المجالية .

أما من ناحية مدى نجاحنا في الوقاية أو في علاج ظاهرة ما فسوف يعتمد فيها يعتمد على مدى عمقنا في تشخيص المشكلة . فلا شك أن في قضائنا على الأسباب الموضوعية في المجتمع وهي المسئولة عن ظاهرة التعصب في مثالنا السابق قضاء أكبر على جذور هذه المشكلة ، بل وجذور المشكلات الأخرى التي يرتبط أغلبها بنفس هذه العوامل .

والوقاية أو العلاج أو التحكم في الظاهرة الاجتماعية عموماً لا يتم بطريقة آلية بمجرد تعرفنا على أسباب الظاهرة . وإنما ينبغي أن نشير هنا إلى أن هناك مشكلات أخرى تواجه الباحث الذي يركز اهتمامه على عملية

تعديل الظاهرة الاجتماعية أو التحكم فيها ، فالواقع أن هذه العملية تحتاج إلى تبصر بالعوامل الأخرى المرتبطة بالظاهرة بالإضافة إلى معرفة أسبابها . . . كما أننا قد نجابه مثلاً بوسائل مختلفة بل ومتضاربة أحياناً التحكم في الظاهرة . وهنا نضطر إلى المفاضلة بالطرق التجريبية بين هذه الوسائل حتى نصل إلى معرفة أنسبها . . . وهكذا .

ويجدر بنا أن نذكر هنا أن ما سبق أن ذكرناه في الدراسات التشخيصية لا يعنى أن هذه الدراسات تتفوق بالضرورة على الدراسة الوصفية . فواقع الأمر — كما ذكرنا قبلاً — هو أن المسألة تتوقف على مستوى تطور المشكلة التى نبحثها . فقد نبدأ فى دراسة مشكلة ما دراسة وصفية ، ثم لا نلبث أن نجد أن هذه الدراسة تقودنا بشكل أو بآخر إلى مستوى جديد وهو التساؤل عن العوامل أو الأسباب التى تتحكم فى هذه الظاهرة أو المشكلة ؛ وكيف يمكن تعديلها . . . وهكذا نجد أنفسنا قد انتهينا إلى دراسات تشخيصية .

ويجب أن تؤكد هنا ، أننا إذا دققنا النظر ، نجد أنه حتى الدراسات الوصفية ذاتها لا بد أن تستند — ولو بشكل غير مباشر أو غير صريح — على بعض التكهّنات المتصلة بأسباب الظاهرة التى نقوم بدراستها بشكل وصفى وذلك بقصد التحكم فيها فى المدى البعيد .

وبهذا نكون قد انتهينا فى هذا الفصل من عرض البحوث الكشفية والوصفية والتشخيصية — أما البحوث التجريبية فهى ما سنتناوله فى الفصل التالى .

## الفصل السابع

### الدراسات التجريبية

تستهدف الدراسة التجريبية جمع المعلومات وتنظيمها بشكل يؤدي إلى إلقاء الضوء على مدى صحة فرض أو مجموعة من الفروض .

وبقدر ما تكون طريقة جمع المعلومات وتنظيمها دقيقة لا تحتمل الطعن تكون القيمة العلمية لهذه الدراسة . وبمعنى آخر إذا كانت النتائج التي نحصل عليها في تجربة ما يمكن تفسيرها بأكثر من تفسير ؛ بحث يؤدي بعض هذه التفسيرات إلى تأكيد صحة الفرض الذي نختبره بينما يؤدي بعضها الآخر إلى التشكيك في صحته فإن هذه التجربة تكون إلى هذا الحد « غير علمية » ، وبذلك يمكن الطعن فيها بسهولة إذ أنها فشلت فيما تستهدفه أصلاً وهو اختبار مدى صحة فرض معين من الفروض .

فإذا فرضنا مثلاً أننا نتيجة الملاحظة أو الدراسة الكشفية قد وجدنا أن هناك احتمالاً في أن استخدام بعض تلاميذ مدارس معينة لبعض الكتب يزيد من وعيهم بالقومية العربية ، فإننا نستطيع أن نصوغ هذا الفرض صياغة علمية ، ثم نخضعه للدراسة التجريبية . فتكون أولى خطواتنا هي تحديد المفاهيم المستخدمة في العبارة السابقة تحديداً إجرائياً ؛ مثل : من هم التلاميذ الذين نعنيهم من حيث السن أو الصف . . . الخ ؟ وما هي

الكتب المقصودة ؟ وما هي الظروف التي يتم فيها تدريس هذه الكتب ؟ وما هو مفهوم القومية العربية ؟ وبعد تحديد مثل هذه الألفاظ يمكننا أن نختبر — بالدراسة التجريبية — مدى صحة فرضنا هذا ؛ فقد نلجأ مثلاً إلى مقارنة وعى التلاميذ قبل دراسة هذه الكتب وبعدها ، وقد نقارن بين مجموعتين درست إحداها هذه الكتب ولم تدرسها الأخرى . . . وهكذا .

وبالرغم من أن المشكلات التي تناولها في البحوث التجريبية تنبع بصفة عامة من واقع ظروف الحياة إلا أنه قلما نجد في مواقف الحياة الطبيعية ما تنوخاه في البحث العلمي من شروط : كتحديد المشكلة المراد دراستها ، أو تكافؤ المجموعات التي تقوم عليها الدراسة . ولذلك فإن المواقف التي يخلقها الباحث في الدراسة التجريبية يحقق فيها في العادة من الدقة والضبط ما يتعذر تحقيقه إذا اعتمد على مواقف الحياة الطبيعية .

فإذا قارن الباحث في مثالنا السابق عن تنمية الوعي القومي مثلاً بين مجموعتين من التلاميذ ندرس إحداهما هذه الكتب فعلاً ولا تدرسها المجموعة الأخرى — لما استطاع بسهولة أن يرد أي فرق يحصل عليه بين المجموعتين إلى دراسة هذه الكتب وحدها . فقد نرد هذا الفرق أو ننسبه — بفرض أن له دلالة إحصائية — إلى أن المدرسين الذين يقومون بالتدريس للمجموعة التي تقرأ هذه الكتب هم أنفسهم أكثر أو أقل وعياً من المدرسين الذين لا يقرأ تلاميذهم هذه الكتب — وربما كان الفرق بين المجموعتين يعكس الاختلاف في اتجاهات المدرسين القائمين بالتدريس للمجموعتين أكثر مما يعكس تأثير الكتب ذاتها . وقد يرد الفرق بين

المجموعتين من التلاميذ إلى اختلاف العوامل الأخرى المؤثرة على اتجاهاتهم ،  
كاختلاف أيديولوجية أولياء أمورهم أو أسرهم مثلا . . . وهكذا .  
ومعنى هذا أننا نجد عناء كبيراً في أن نستخلص نتيجة واضحة من التجربة  
بصورتها هذه نوجب بها على مدى صحة فرضنا ( وهو أن دراسة التلاميذ  
لكتب معينة تحت ظروف معينة يؤدي إلى زيادة وعيهم القومي وهو هدفنا  
أصلاً من الدراسة التجريبية ..

ولكننا عندما نخلق الموقف التجريبي بأنفسنا نستطيع أن نتحكم بدرجة  
أكبر في العوامل المختلفة التي نريد ضبطها ، بحيث تأتي نتائجنا وقد قل فيها  
اللبس إلى حد كبير - ( أنظر جرينوود ١٩٤٥ ) .

ويطلق عادة على العامل أو المتغير الذي نريد اختبار تأثيره على  
ظاهرة ما بالمتغير المستقل أو المتغير التجريبي . أما المتغير الذي نريد  
معرفة أثر المتغير المستقل عليه فيسمى بالمتغير المعتمد . فإذا أردنا  
معرفة أثر دراسة بعض الكتب الدراسية - كما في فرضنا السابق - على  
مدى وعي التلاميذ بالقومية العربية ، كان المتغير المستقل في تجربتنا هذه  
هو دراسة الكتب أما المتغير المعتمد فهو درجة الوعي القومي .

## الاعتبارات المنهجية في تصميم البحوث التجريبية

نينا في الفصل الرابع أن تحليل أى ظاهرة اجتماعية بقصد دراستها يتضمن إنتقاء بعض العوامل أو الجوانب وذلك عن طريق تحديدها من الموقف الكلي وبدون انتزاعها من مجالها . ويطلق على هذه العوامل أو الجوانب المتغيرات . والغرض من هذا التجريد لبعض المتغيرات من المجال الكلي أو من الوحدة المتكاملة للظاهرة هو دراسة علاقات هذه المتغيرات بعضها ببعض تحت ظروف معينة . فكأن تجريدنا لبعض العوامل أو المتغيرات المستقلة أو المعتمدة لا يعنى أن هذه المتغيرات مستقلة فعلا عن بعضها وإنما نفعل ذلك بشكل فرضى بقصد الدراسة فقط .

ومن المشاكل الرئيسية في التصميمات التجريبية التى تتضح لنا في ضوء نظرتنا المجالية مشكلة مدى تأثير المتغيرات المختلفة التى نجرى عليها البحث بعضها ببعض الآخر وكذا تأثيرها بغيرها من جوانب الموقف الكلي . فقد نصمم تجربة للتعرف على ما يحدث في جانب أو متغير معين من جوانب المشكلة بدلالة جانب آخر ، وفي هذه الحالة نفترض ثبات سائر المتغيرات حتى تسهل عملية الدراسة والمقارنة . ولكننا هنا نواجه مشكلة تأثير كلا المتغيرين المستقل والمعتمد بعضهما ببعض وتأثير كل منهما بالمتغيرات الأخرى وكذا تأثير هذه المتغيرات بالمتغيرين المستقل والمعتمد ويؤدى بنا هذا إلى أننا لا نستطيع في الواقع أن نتكلم عن متغير معين كما لو كان معزولا عن بقية المتغيرات أو عن المجال الكلي .

فإذا سلمنا بأن المتغير التجريبي أو المستقل غير معزول عن الموقف الكلى فإننا نضطر نتيجة لهذا إلى الاعتراف بأن هذا المتغير نفسه يتعرض هو الآخر للتغير في إطار الظاهرة العامة وتأثيرها بما في ذلك تأثير المتغير أو المتغيرات المعتمدة ذاتها . وبعبارة أخرى فإننا نستطيع أن نقول إن تفاعل المتغير التجريبي في إطار الظاهرة نقطة هامة لا يمكن إغفالها أو إغفال أثرها في تحديد النتيجة النهائية . وبناء على ما تقدم نجد أن التصميمات المختلفة للبحوث التجريبية تواجه بصفة عامة هذه المشكلة .

ويحاول الباحثون — كما سنوضح فيما يلي — التغلب على أثر هذا التفاعل والتغير المستمرين (transaction) وذلك بتعديل التصميمات التجريبية تعديلاً يؤدي إلى التعرف على التأثيرات المختلفة للمتغيرات المتعددة التي تدخل في الظاهرة . فيحاول الباحثون مثلاً الاستدلال على تأثير العوامل العارضة وحدها ، وعلى تأثير عملية القياس وحدها على المتغير المعتمد ، ثم يحاولون كذلك قياس أثر التفاعل الذي يحدث بين متغير وآخر على المتغير المعتمد — كل ذلك أساساً بقصد الاستدلال على أثر المتغير المستقل وحده .

ولكن ينبغي أن نبين بوضوح قبيل عرضنا للتصميمات التجريبية المختلفة أن مثل هذه المحاولة لا يمكن أن تؤخذ إلا على أساس التجريد الفرضي فقط . ذلك أن المتغير المستقل ذاته ليس مستقلاً فعلاً ، ويتغير هو ذاته أثناء التجربة أي أثناء تأثيره على المتغير المعتمد ، شأنه في ذلك شأن سائر المتغيرات الأخرى الداخلة في نطاق الظاهرة الكلية .

والظاهرة ذاتها تتغير بإدخال أى عامل جديد فيها ، كما فى ذلك المتغير المستقل ، تغيراً قد يكون كيفياً وليس تغيراً كياً تحسب كما يظن فى كثير من الأحيان . كما أن المتغير التجريبي لا يمكن أن يكون له تأثير بمفرده وبالتالي لا يمكن ، من وجهة نظرنا المجالية ، أن نفترض أن هذا المتغير المستقل ذاته يكون له نفس الأثر على متغير معتمد معين إذا ما تغير المجال الكلى الذى يتفاعل فيه المتغيران .

وعلى ذلك فإننا فى التصميمات التجريبية المختلفة نوافق على وصف ما يحدث للمتغير المعتمد بعد إدخال المتغير المستقل فى التجربة ولكننا لا نوافق على أن نعود فنقول إن هذا المتغير المستقل هو وحده السبب أو هو الذى أحدث التغير الملحوظ فى المتغير المعتمد . كما لانوافق على أن نعتبر أن تأثير هذا المتغير المستقل ذاته على المتغير المعتمد سيكون تأثيراً واحداً إذا ما تغير المجال الذى يعمل فيه ، أى إذا ما تغيرت العوامل المستقلة أو العارضة الأخرى التى يتفاعل فى نطاقها .

وينبغى ألا يغيب عن بالنا أن هذا النقد للتصميمات التجريبية من الناحية المنهجية وعلى أساس وجهة نظرنا المجالية يشمل جميع التصميمات التى نعرض لها فى هذا الفصل وإن اختلفت شدته من تصميم إلى آخر .

وفى ضوء هذه الاعتبارات سوف نعرض بعض التصميمات التجريبية ، وسنبين أهم مزايا وعيوب كل من هذه التصميمات ، ثم نقدها من وجهة النظر المجالية .

## بعض التصميمات التجريبية

### ١ - القياس بعد التجربة فقط للمجموعتين التجريبية والضابطة

وفي هذا النوع تلتقى مجموعتان عشوائيتان من المجتمع الذى ندرس فيه الظاهرة ؛ وبهذا يفترض أن المجموعتين لا يختلفان اختلافاً جوهرياً ، أى أن أى فرق بينهما يكون فى حدود الخطأ المرتقب الذى لا تكون له دلالة إحصائية فى أغلب الأحوال ) . ثم يدخل المتغير المستقل ( أى التجريبى ) على المجموعة التجريبية ، بينما لا يدخل هذا المتغير على المجموعة المناظرة الأخرى التى تسمى المجموعة الضابطة . وفى نهاية التجربة يقاس الفرق بين المجموعتين فى المتغير المعتمد ، ويخضع هذا الفرق لعمليات إحصائية للتعرف على دلالاته أى للتعرف على مدى الثقة التى نضعها فيه باعتباره فرقاً حقيقياً يمكن أن نحصل عليه لو أننا كررنا التجربة عدة مرات على عينات جديدة من نفس المجتمع .

ويستنتج من النوع السابق التجارب أن أى فرق جوهري بين المجموعتين فى المتغير المعتمد هو فرق راجع إلى المتغير التجريبى أى المستقل .

ومما يجدر ذكره أن كلا من المجموعتين فى هذه التجربة لا بد أن تكون قد تعرضت إلى عوامل أخرى غير العوامل المقصودة فى التجربة وتسمى مجموعة هذه العوامل بالعوامل العارضة . . . ولما كان الباحث فى

العادة يفترض أن هذه العوامل واحدة في المجموعتين فإنه ينسب الفرق بين نتيجة المجموعة التجريبية والضابطة إلى تأثير العامل التجريبي وحده .

## ٢ — قياس مجموعة واحدة قبل التجربة وبعدها

وفي هذا النوع تستخدم مجموعة واحدة فتقاس أولاً بالنسبة للمتغير المعتمد ، ثم يدخل العامل التجريبي وبعد ذلك تقاس ثانية بالنسبة للمتغير المعتمد . ويعتبر الفرق في نتيجة قياس المتغير المعتمد دليلاً على أثر العامل التجريبي .

## ٣ — القياس قبل التجربة للمجموعة الضابطة وبعدها التجربة للمجموعة

### التجريبية

وفي هذا النوع تنق مجموعتان على أساس عشوائي ، وتقاس إحدى المجموعتين بالنسبة للمتغير المعتمد قبل التجربة وتسمى « المجموعة الضابطة » ، ولا تقاس المجموعة التجريبية ثم يدخل العامل التجريبي على المجموعة التجريبية . وبعد ذلك تقاس المجموعة التجريبية بالنسبة للمتغير المعتمد . ونظراً لأن المجموعتين يفترض تكافؤهما ، وأنهما يختلفان فقط في حدود الخطأ المرتقب ، فإنه يستدل من ذلك على أن المجموعة التجريبية كانت ستحصل على نفس النتيجة تقريباً التي حصلت عليها المجموعة الضابطة لو أننا قسناها قبل التجربة . وعلى ذلك يعتبر الفرق بين القياس في المجموعتين راجعاً لتأثير العامل التجريبي فقط .

## أهم مزايا وعيوب الأنواع الثلاثة السابقة

يمكن المقارنة بين الأنواع الثلاثة السابقة على أساس بعض المعايير ومنها : (١) كيف تقلل كل طريقة من تأثير القياس قبل التجربة على القياس في نهايتها ؟ (٢) كيف يمكن استبعاد أو تقليل تأثير العوامل العارضة ؟ (٣) ما نوع التحليل الإحصائي الذي يمكن تطبيقه في كل حالة ؟ (٤) ما أكثر هذه الأنواع حساسية في التعرف على تأثير المتغير المستقل ؟ وسوف نتناول كل معيار من المعايير السابقة بالشرح البسيط ، ثم تنتقل إلى تقويم كل نوع من أنواع البحوث التجريبية السابقة على أساس هذا المعيار .

### المعيار الأول

أن إعطاء اختبار لمجموعة ما مرتين أى قبل إدخال المتغير المستقل وبعده لقياس التغير الحادث في المتغير المعتمد — قد يكون له تأثير واضح في تشويه النتائج ؛ فقد يؤدي القياس الأول إلى بلورة نوع من الاتجاه الأولي نحو المتغير المعتمد ، وهذا الاتجاه قد يؤثر بدوره في المتغير المستقل عند إدخاله في التجربة ، فيتفاعل معه بشكل أو بآخر . فقد يقلل من تأثيره وقد يزيد منه . أما القياس في نهاية التجربة فله أيضاً مشاكله فقد يرهق المبحوث ويدعوه للسأم نتيجة تكرار القياس . أو قد يدفعه لأن يجيب إجابة بمائلة لما أجاب به في القياس الأول حتى تبدو إجابته متفقة متآزره . هذا إذا رأى أنه ينبغي أن تتفق استجاباته في المرتين . ويترتب على ذلك أن يبدو التغير في التجربة أقل مما هو

عليه في الواقع . وقد يحاول الإجابة في المرة الثانية بالطريقة التي يتوقع أن ترضى القائم بالتجربة ، هذا إذا اشتتم الغرض الذي من أجله تجرى التجربة وأراد أن يسهم هو في إظهار نتيجة إيجابية لها . وقد يفعل العكس إن أراد أن يتخذ موقفاً مضاداً أو سلبياً منها . . . وهكذا . ويسرى هذا النقد إذن على النوع الذي يتكرر فيه القياس على المجموعة الواحدة . . . لذلك فهو يسرى على النوع الثاني . . أما النوعان الأول والثالث فلا تنع هذا النقد .

### المعيار الثاني

في بعض التجارب وخاصة تلك التي يستمر فيها المتغير التجريبي فترة غير قصيرة ، يكون تأثير بعض المتغيرات الأخرى والخارجة عن نطاق المتغير التجريبي مستمراً أيضاً ، ولذلك فإننا لا نستطيع في النوع الثاني والثالث أن نتأكد من أن التغير الحادث جاء نتيجة للعامل التجريبي فقط . فلا بد أن نفترض أن للعوامل العارضة تأثيراً ما في إحداث التغير . أما في النوع الأول فإن العوامل العارضة يفترض أن تأثيرها واحد في المجموعتين التجريبية والضابطة وعلى ذلك فالفرق في القياس في نهاية التجربة بين المجموعتين يدل على تأثير المتغير التجريبي فقط .

### المعيار الثالث

بما يميز النوع الثاني من التصميمات التجريبية ، أنه يمكن أن نطبق عليه وسائل إحصائية تبين درجة تغير كل نمط من أنماط السلوك بينما

يعجز التصميمان الثاني والثالث عن التعرف على نوع التغير الذى طرأ على سلوك شخص معين أو مجموعة معينة بالنسبة لما كان عليه الحال قبل حدوث التغير . ولناخذ مثالا لهذا . لنفرض أننا نجرى تجربة لاختبار الفرض التالى : « أن الدعاية ضد الأخذ بالتأثر على نطاق جماهيرى تؤثر على قليلى التمسك بهذا الاتجاه بدرجة أكبر من تأثيرها فيمن يغلب عليهم اتجاه الأخذ بالتأثر » . فإذا اعتبرنا أن التحديد الاجرائى « للتأثر بدرجة أكبر » إنما يعنى أن يقل تمسك الفرد بهذا الاتجاه بعد تعرضه للدعاية عما كان عليه اتجاهه قبلها — وذلك من واقع تحليل استجاباته فى اختبار لفظى لقياس هذا الاتجاه مثلا — فيمكننا حينئذ اختبار مدى صحة فرضنا السابق . وذلك بأن يقاس اتجاه كل فرد من الأفراد قبل التجربة ( أى قبل تعرضهم للدعاية ضد الأخذ بالتأثر ) ، وبعدها ، ثم يمكن من ذلك تحديد نسبة من « تأثر بدرجة أكبر » . ولولا أننا نعرف شدة اتجاه كل فرد قبل التجربة لما أمكن تقسيم الأفراد إلى « قليلى التمسك بالاتجاه » و « شديدى التمسك به » . كذلك لولا أننا نعرف شدة اتجاه كل فرد قبل وبعد تعرضه للدعاية لما استطعنا من فرق القياسين أن نستدل على « مدى تأثيره » ، وبهذا يمكن قياس مستوى الدلالة الإحصائية للفرق بين نسبة من أصبح أقل تمسكا فى اتجاهه نحو الأخذ بالتأثر من كلا الفريقين — أى يمكننا اختبار مدى صحة فرضنا السابق . كما يمكننا إن أردنا أن نستمر فى تساؤلنا ومحاولة التعرف بعد ذلك على العوامل التى ترتبط بتأثر بعض المجموعات بالدعاية أكثر من غيرها . . . وهكذا تتسع دائرة البحث .

أما النوع الأول والثالث فلا يتيح هذه الفرصة وذلك لعدم قياسهما

الأفراد أول الأمر . إن هذين النوعين يقيسان في النهاية نتيجة التحول ولكن دون علم بموقف كل فرد قبل تعرضه للعناية .

وهذا النوع من الدراسة كثيراً ما يؤدي إلى إثارة فروض جديدة تخص دوافع السلوك . فمثلاً إذا وجدنا أن تأثير مجموعة من الأفراد بموضوع سينمائي عن الأخذ بالتأثير أدى ببعضهم إلى زيادة اتجاههم الإيجابي ، فربما دفعنا ذلك إلى تحليل عينة من كل نمط من هؤلاء الأفراد للتعرف على الفروض المحتملة لتفسير هذا الاختلاف في الاستجابة وهذه الفروض بدورها يمكن إخضاعها للتجريب وهكذا ، فينبغي إذن أن نضع نصب أعيننا هذه الميزة للنوع الثاني من التجارب .

وبالرغم من هذا فإن النوع الثاني يتعرض للآتي :

أولاً : لمشكلة القياس المتكرر وآثاره .

ثانياً : لمشكلة العوامل العارضة واحتمال تدخلها في التأثير على الظاهرة التي نقيسها .

ثالثاً : لمشكلة التفاعل بين القياس أولاً والمتغير التجريبي أي أن يكون تأثير العامل التجريبي وحده مخالفاً لتأثيره بعد القياس أولاً .

رابعاً : وثمة احتمال آخر وهي ظاهرة الانحدار أو الميل نحو المتوسط .

فقد أثبتت بعض التجارب ( هفلاند ، لمسين ، شفيد ١٩٤٩ ) أن الأفراد المتطرفين في ناحية ما يميلون — بمرور الوقت — إلى الاقتراب من المتوسط أكثر من ميلهم إلى الاستمرار في تطرفهم ، وربما كان لهذه الظاهرة وزنها في التغير الملحوظ .

## المعيار الرابع

يلاحظ في النوع الثاني أننا نستخدم نفس المجموعة في القياس قبل التجربة وبعدها . أى أن الأفراد في المجموعة كانوا قبل إدخال العامل التجريبي يمثلون المجموعة الضابطة وبعد إدخاله يمثلون هم أنفسهم المجموعة التجريبية . وهذا النوع يكون فيه التناظر كاملاً لأن الفرد الواحد في هذا النوع يناظر نفسه قبل إدخال العامل التجريبي وبعده .

ولذلك فإننا نحصل على قائمتين من استخدام هذا النوع الثاني فمن ناحية نجد أن أى فرق نحصل عليه في هذا النوع من التجارب يكون احتمال أن له دلالة إحصائية ( أى اعتباره فرقاً جوهرياً ) كبيراً حتى إذا استخدمنا نفس العدد من الأفراد . وذلك لأن تصميم التجربة ، نتيجة استخدام نفس الأفراد كمجموعة ضابطة وتجريبية ، يؤدي في العادة إلى حساسية أكبر في قياس دلالة الفروق . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن هذا النوع أيضاً لا يعاني من مشكلة الاحتياج إلى أعداد ضخمة من الأفراد حتى نجد من بينهم مجموعتين يتكافأ كل فرد في إحدهما مع قرين له في الأخرى في المتغير المعتمد والمتغيرات الأخرى المرتبطة به . ومع كل ذلك فللنوع الثاني أوجه ضعف سبقت الإشارة إليها .

ومن هذا نرى أن لكل نوع من الأنواع السابقة بعض المزايا وبعض العيوب وسنعرض في الجدول التالي ( جدول ١ ) موجزاً لتحقيق المعايير الأربعة في كل نوع من الأنواع الثلاثة السابقة لتصميم التجارب .

( جدول ١ )

نوع التصميم	المعيار الأول تفادى تكرار القياس	المعيار الثاني تقليل تأثير العوامل العارضة	المعيار الثالث التعرف على اتجاه التغير	المعيار الرابع حساسية التصميم
الأول	✓	✓	x	x
الثاني	x	x	✓	✓
الثالث	✓	x	x	x

نقد التصميمات التجريبية السابقة في ضوء نظرنا المجالية

من الواضح أن الأنواع الثلاثة السابقة من التصميمات التجريبية تقوم على أساس مسلمات معينة . ومن أهم هذه المسلمات أن تأثير العوامل العارضة واحد في المجموعتين التجريبية والضابطة . ومن المسلمات أيضاً أن التغير الحادث في المتغير المعتمد يرجع إلى تأثير المتغير التجريبي وحده . ولكن هذه النظرة السطحية لا تتماشى مع وجهة نظرنا المجالية التي تؤكد أن جميع العوامل الداخلة في ظاهرة ما تؤثر وتتأثر ببعضها البعض . ومعنى هذا أن إدخال متغير تجريبي في مجموعة ما يحدد إلى حد كبير نوع العوامل العارضة التي يمكن أن تتدخل في الظاهرة ، فمثلاً إذا كان المتغير التجريبي هو فيلماً سينمائياً والعامل المعتمد هو درجة التحصيل في مادة معينة فإن هذا المتغير التجريبي يحدد نوع العوامل العارضة الأخرى ( أى المتغيرات الأخرى ) التي يمكن أن تتدخل في التأثير على المتغير المعتمد . وإذا سلمنا بهذا فإن التأثير النهائي لا يمكن رده إلى فعل القلم السينمائي وحده . فإذا صممنا تجربتنا على أساس أى تصميم من التصميمات السابقة فإنه

لا يمكننا أن نقول إذن إن الفرق النهائي في التحصيل يمكن رده فقط إلى تأثير المتغير التجريبي ( الفيلم السينمائي ) . ذلك أن أثر الفيلم السينمائي هذا يتوقف على متغيرات كثيرة أخرى ترتبط بهذا المتغير . ومن هذه المتغيرات حماس التلاميذ للدراسة ومدى انتباههم أو إقبالهم على الدرس ، وما تركته الأفلام المدرسية السابقة لهذا الفيلم من أثر في خلق جو اجتماعي يؤدي إلى تحسين علاقات التلاميذ بعضهم ببعض وبالمدرس مما يؤثر في النهاية في مدى تحصيلهم . ولكن هذا لا يعني أن هذا الفيلم يكون له بالضرورة هذا الأثر نفسه إذا ما تغير المجال أو حتى متغير واحد في هذا المجال . فربما يؤدي الفيلم ذاته ( نفس المتغير التجريبي ) إذا عرض على نفس المجموعة مع تغير متغير واحد وليكن موعد عرضه بالنسبة للعام الدراسي إلى نتيجة أخرى مغايرة تماما . فقد ينظر التلاميذ إلى الفيلم إذا عرض في أوائل العام على أنه مجال للسمر والسرور أكثر مما هو مجال للتحصيل وقد يؤدي أو لا يؤدي هذا إلى دعم العلاقة الودية بين التلاميذ ومدرسهم حسب المتغيرات الأخرى التي تدخل في الموقف ، وربما كان عرض الفيلم في آخر العام يعتبر في نظر نفس المجموعة ضياعا للوقت مما يؤدي بهم إلى السخط والتذمر . . . وهكذا نجد أن الفيلم في جده ذاته كمتغير تجريبي لا يمكن أن يكون له بمفرده أى معنى في تفسير النتيجة من التجربة .

وبالمثل فإن العوامل العارضة في الأنواع السابقة حتى ولو سلمنا جدلا بأنها متكافئة في المجموعتين التجريبية والضابطة<sup>(١)</sup> فإنها تتأثر هي

---

(١) تعتبر المجموعة الواحدة في النوع الثاني ضابطة وتجريبية في نفس الوقت . وذلك أنها تعتبر مجموعة ضابطة قبل ادخال المتغير التجريبي كما تعتبر هي نفسها مجموعة تجريبية بعد ادخال المتغير التجريبي .

الأخرى في المجموعة التجريبية نتيجة إدخال المتغير التجريبي في هذه المجموعة . وعلى هذا فحتى ولو سلمنا بأن العوامل العارضة كانت متكافئة في بداية التجربة فينبغي ألا نسلم بأنها بمنأى عن التأثير بالعامل التجريبي بعد إدخاله في التجربة . ومن ثم يصبح تأثير العوامل العارضة الواحدة في حالة المجموعة التجريبية ( التي يدخل فيها العامل التجريبي ) مخالفاً لتأثير هذه العوامل العارضة ذاتها في حالة المجموعة التي لا يدخل فيها المتغير التجريبي ( المجموعة الضابطة ) . ونخلص من: هذا بأن تأثير العوامل العارضة الواحدة لا يكون واحداً إذا ما تغير المجال الذي تتفاعل فيه هذه العوامل . كما أن المتغير التجريبي لا يمكن أن يكون وحده المسئول عن التغير الحادث في المتغير المعتمد ولكننا نستطيع أن نقول إن وجود المتغير المستقل هذا أو ذاك في مجال معين يضمه ويضم العوامل الأخرى والمتغير المعتمد ذاته — يؤدي أو لا يؤدي إلى التغير الملحوظ في المتغير المعتمد .

وقد أمكن — نتيجة أوجه النقد التي وجهت إلى التصميمات السابقة — إدخال بعض التحسينات عليها وهذا ما سنتجه له بالشرح في الأنواع الثلاثة القادمة وبعد ذلك سنقوم بنقدها من وجهة النظر المجالية كما فعلنا في الأنواع الثلاثة السابقة .

٤ — القياس قبل التجربة وبعدها لكل من المجموعة الضابطة والمجموعة التجريبية

وفي هذا النوع تنتخب المجموعات الضابطة والتجريبية على أساس

عشوائى أو على أساس تناظر كل زوج من الأفراد فى المجموعتين بحيث يفترض تكافؤ المجموعتين إلى حد كبير . ثم يدخل المتغير المستقل أو التجريبي على المجموعة التجريبية ولا يدخل فى المجموعة الضابطة . ثم تقاس كل من المجموعتين قبل التجربة وبعدها . وبذلك يمثل الفرق بين القياسين فى المجموعة الضابطة ما يلى : ١ - تأثير القياس أولاً ب - تأثير العوامل العارضة . أما الفرق بين القياس فى المجموعة التجريبية فيمثل ١ - تأثير القياس أولاً ب - تأثير العوامل العارضة ح - تأثير المتغير التجريبي . وعلى ذلك فالفرق بين التغير فى المجموعتين ( أى فرق القياسين فى المجموعة التجريبية - فرق القياسين فى المجموعة الضابطة ) يكون مساوياً لتأثير العامل التجريبي وحده . ونستطيع بعد ذلك بالوسائل الإحصائية التعرف على دلالة هذا الفرق النهائى بين المجموعتين .

وقد اكتشف بعض الباحثين ( سولومون ١٩٤٩ ) وجود تفاعل بين القياس قبل التجربة وبين المتغير التجريبي عند إدخاله فى المجموعة التجريبية بحيث ينجم عن هذا التفاعل أن يكون للمتغير التجريبي الواحد تأثيران مختلفان أحدهما عندما لا يسبقه القياس والثانى عندما يسبقه القياس . فإذا كان قياسنا أولاً للمتغير المعتمد متعلقاً بسلوك اجتماعى معين كالتعصب الجنسى مثلاً وبعد ذلك أدخلنا العامل التجريبي ولكن محاضرة عن سيكولوجية الفروق بين الجنسين ، فربما كان الأفراد نتيجة القياس قبل التجربة مهينين ذهنياً إما لتقبل المحاضرة جزئياً أو لرفضها جزئياً بحيث يكون تأثير المحاضرة بعد القياس مختلفاً عن تأثير نفس المحاضرة ( المتغير التجريبي ) لو أنه لم يجر قياس التمييز بين الجنسين قبلها .

وللتغلب على مشكلة التفاعل هذه في النوع الرابع من التصميمات التجريبية فكر سولومون في إضافة مجموعة ضابطة ثانية كما سنبين ذلك في النوع الخامس .

#### هـ — مجموعة تجريبية ومجموعتان ضابطتان

وتستخدم في هذا النوع ثلاث مجموعات تختار على أساس عشوائي وتعتبر إحداها تجريبية والآخران مجموعتين ضابطتين . والفرق الوحيد بين هذا النوع والنوع السابق هو إضافة مجموعة ضابطة ثانية . ولا يقاس أفراد هذه المجموعة الضابطة الثانية أول الأمر ولكن يدخل العامل التجريبي على هذه المجموعة وتقاس فقط بعد إدخال هذا المتغير . ومع أننا لم نقس أفراد هذه المجموعة أول الأمر إلا أننا نقدر لها نتيجة فرضية لما كان سيسفر عنه القياس لو أنه طبق عليها فعلا أي كما لو كانت قد قيست بالفعل . ويمكننا الاستدلال على ذلك بأخذ متوسط القياس قبل التجربة للمجموعتين التجريبية والضابطة الأولى وذلك لأننا نفترض تكافؤ المجموعات إلى حد كبير نتيجة اختيارها عشوائياً .

ويمثل الجدول التالي (جدول ٢) المجموعات الثلاث من ناحية القياس قبل التجربة ، وإدخال العامل التجريبي ، والقياس في نهاية التجربة ، والمتغيرات والعوامل التي يدل عليها الفرق بين القياس في النهاية والقياس أولاً .

( جدول ٢ )

المجموعة	التجريبية	الضابطة الأولى	الضابطة الثانية
المجموعة	التجريبية	الضابطة الأولى	الضابطة الثانية
التكافؤ	<p>تأثير العامل التجريبي</p>		
القياس قبل التجربة	يتم فعلاً	يتم فعلاً	يستثنى عليه
العامل التجريبي	يدخل	لا يدخل	يدخل
القياس في نهاية التجربة	يتم	يتم	يتم
الفرق	ف <sub>١</sub>	ف <sub>٢</sub>	ف <sub>٣</sub>
العوامل التي يدل عليها الفرق بين القياسين في كل حالة	تأثير القياس قبل التجربة + العامل التجريبي + التفاعل	تأثير القياس قبل التجربة فقط	تأثير العامل التجريبي فقط

وينبى أن نلاحظ أنه برغم احتمال وجود عوامل عارضة تؤثر على المجموعات الثلاث ، إلا أنه في هذا التصميم يفترض عدم وجود تأثير يذكر لهذه العوامل العارضة . ويمكن أن يكون هذا الافتراض أقرب إلى الصحة من الناحية العملية عندما لا تمر فترة طويلة بين القياس أولاً وبين القياس في النهاية بحيث يمكن إهمال تأثير هذه العوامل العارضة .

ويمكننا الآن أن نقول إنه لو لم يكن هناك تفاعل interaction قد حدث بين المتغير التجريبي والقياس أولاً فإن الواجب أن تكون قيمة الفرق بين القياس ثانياً وأولاً في المجموعة التجريبية والتي رمزنا لها بالقيمة (  $F_1$  ) مساوية لمجموع الفرق بين القياسين في كل من المجموعة الضابطة الأولى (  $F_2$  ) ، والمجموعة الضابطة الثانية (  $F_3$  ) - وعلى ذلك فإن أى فرق سواء بالزيادة أو النقصان بين (  $F_1$  ) ومجموع (  $F_2 + F_3$  ) هو مقياس للتفاعل بين القياس أولاً والعامل التجريبي كما أشرنا لذلك . وعلى ذلك يكون مقدار التفاعل مساوياً (  $F_1 - \text{مجموع } F_2 \text{ و } F_3$  ) أى مساوياً (  $F_1 - F_2 - F_3$  ) .

وينبى أن تؤكد هنا أن التجارب التي أجريت في ميدان الاتجاهات الاجتماعية قد أيدت وجود تفاعل بين العامل التجريبي والقياس أولاً في بعض الأحوال .

فاذا أردنا إذن معرفة تأثير العامل التجريبي على حدة في هذا النوع من التجارب فلا بد أن نطرح من  $F_1$  كلا من قيمتي التفاعل ، وقيمة  $F_2$  حتى نتخلص من قيمة التفاعل من جهة وتأثير القياس أولاً من

جهة أخرى ولا يبقى إلا تأثير العامل التجريبي فقط .

هذا بافتراض — كما ذكرنا — أن العوامل العارضة لم تؤثر في نتائجنا . وهذا الافتراض عرضة بالطبع لكثير من الطعن من وجهة نظرنا المجالية ونخصوصاً إذا انتقضت فترة طويلة بين القياسين . ولذلك أدخلت في التجارب الحديثة مجموعة ضابطة ثالثة بغية التغلب على هذه المشكلة كما سنين في النوع السادس .

#### ٦. — مجموعة تجريبية وثلاث مجموعات ضابطة

وهذا التصميم كالنوع الخامس تماماً ولكن تزداد هنا مجموعة ضابطة ثالثة تختار على أساس عشوائي أيضاً . والهدف من إضافة هذه المجموعة هو التعرف على تأثير العوامل العارضة حتى يمكننا بعد ذلك أن نتخلص من تأثيرها وبذلك نصل إلى تأثير التفاعل على حدة ، أو العامل التجريبي على حدة أو القياس قبل التجربة على حدة . . . . . وهكذا ، وذلك بعد استبعاد تأثير هذه العوامل العارضة . وهنا أيضاً تحسب قيمة فرضية لنتيجة القياس قبل التجربة للمجموعتين الضابطتين ٣ ، ٤ مع أنها لم يقاسا فعلاً . أى أننا نستدل على ما كانت ستسفر عنه نتيجة القياس قبل التجربة لهاتين المجموعتين لو أنهما قد أعطيا فرصة القياس . وأفضل طريقة للاستدلال على هذه القيمة هي أخذ متوسط القياس قبل التجربة للمجموعتين التجريبية والضابطة الأولى كما فعلنا في النوع السابق .

ويمثل الجدول الآتي ( جدول ٣ ) المجموعات الأربعة وما يدل عليه فرق القياسين في كل حالة .

( جدول ٣ )

العوامل التي يدل عليها الفرق بين القياسين في كل حالة	الفرق بين القياسين	القياس بعد التجربة	العامل التجريبي	القياس قبل التجربة	التكافؤ	المجموعة
تأثير القياس أولا + المتغير التجريبي + التفاعل + العوامل العارضة	ف <sub>١</sub>	نعم	يدخل	يتم فعلا	نعم	التجريبية
تأثير القياس أولا + العوامل العارضة	ف <sub>٢</sub>	نعم	لا يدخل	يتم فعلا		الضابطة الأولى
تأثير المتغير التجريبي + العوامل العارضة	ف <sub>٣</sub>	نعم	يدخل	يستدل عليه		الضابطة الثانية
تأثير العوامل العارضة فقط	ف <sub>٤</sub>	نعم	لا يدخل	يستدل عليه		الضابطة الثالثة

وفي هذا النوع السادس ، كما هو واضح ، يمكننا الحصول على أن قيمة نريدها سواء كانت تأثير المتغير التجريبي على حدة أو القياس أولاً على حدة ، أو التفاعل بين القياس أولاً والمتغير التجريبي ، أو تأثير العوامل العارضة وحدها . كما يمكننا الحصول على تأثير أى عاملين أو أكثر من هذه العوامل . فمثلاً :

$$\begin{aligned} \text{تأثير المتغير التجريبي فقط} &= F_3 - F_1 \\ \text{تأثير العوامل العارضة فقط} &= F_4 \\ \text{تأثير القياس أولاً} &= F_2 - F_1 \\ \text{تأثير التفاعل} &= F_1 + F_4 - F_3 - F_2 \end{aligned}$$

#### نقد هذه التضمينات من وجهة النظر المجالية

برغم هذه المحاولات المستمرة ، لتنقية ، أثر المتغير التجريبي على المتغير المعتمد من آثار المتغيرات الأخرى كالقياس قبل التجربة ، أو المتغيرات العارضة ، أو التفاعل ، فلا زال من أهم المسلمات الرئيسية حتى في هذه الأنواع المعدلة الحديثة من التضمينات التجريبية أن تأثير العوامل العارضة واحد في المجموعات الأربع . فإذا طرحنا مثلاً قيمة أثرها في المجموعة الضابطة الثالثة من المجموعة الضابطة الأولى استطعنا الاستدلال على تأثير القياس أول التجربة . كذلك نجد أن من أهم المسلمات أن تأثير القياس أول التجربة واحد في المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة الأولى ، ومن أهم المسلمات أيضاً أن للعامل التجريبي

تأثيراً واحداً في كل من المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة الثانية .  
ومن ضمن المسلمات أيضاً حدوث التفاعل بين القياس قبل التجربة  
والمغير التجريبي فقط وكان التفاعل مقصوراً على هذين الجانبين  
أو المتغيرين . والمخالصة إذن انه لا زال من أهم المسلمات ، حتى في هذه  
الأنواع المعدلة الحديثة من التصميمات ( كالنوع السادس ) ، ان تأثير  
المغير الواحد يظل واحداً برغم اختلاف المجال الذي يتفاعل فيه هذا المتغير  
وهذا لا يتماشى مع وجهة نظرنا المجالية . فنحن نقول بأن تأثير القياس  
قبل التجربة يختلف في المجموعة التجريبية عنه في المجموعة الضابطة الأولى  
لاختلاف المجال في الحالتين ، وأن تأثير العوامل العارضة — حتى  
يفرض أنه كان واحداً قبل بدء التجربة — سوف يصبح مختلفاً خلال  
التجربة في كل مجموعة من المجموعات الأربع وذلك لاختلاف المجال في  
كل حالة . . . . . وهكذا .

نستنتج من نقدنا هذا أنه ينبغي أن ننظر بعين الحذر لحقيقة ما تدل  
عليه الأرقام النهائية في مثل هذه التصميمات التجريبية المستحدثة . فبعد  
إخضاع الفروق المختلفة لمعرفة مستوى دلالاتها الإحصائية ، لا بد أن  
نلزم الحذر في تفسيرنا لهذه النتائج . وينبغي ألا يغيب عن بالنا  
الافتراضات أي المسلمات الأساسية التي بنيت عليها هذه النتائج . فإذا  
كانت المسلمات ذاتها موضع شك وتساؤل كبيرين فلا بد أن ننظر إلى  
النتائج التي بنيت على هذه المسلمات في هذا الإطار . فالفروق المختلفة  
التي قد أسفر عنها التجربة ، وبعد التأكد من دلالاتها الإحصائية هي في  
أحسن حالاتها تقريب لما عليه الحال في واقع الأمر . وربما كان

إدراكنا الواضح هذا لنوع المسلمات التي تستند إليها أدواتنا في البحث . هو الذي يعصمنا إلى حد كبير من أن نقع فريسة الاحترام المطلق للأرقام . وبهذا الشكل يكون رائدنا وسلاحنا الرئيسى في تفسير النتائج هو نظرتنا الفلسفية الشاملة وفهمنا المجالى للعلاقة الدينامية التي تربط بين المتغيرات المختلفة للظاهرة . والمتغيرات المعتمدة والمتغيرات التجريبية ما هي إلا تجريد لنواحي أو جوانب معينة من الظاهرة النكيلة المتكاملة وذلك بقصد الدراسة فقط . وهذه المتغيرات ليست بحال من الأحوال معزولة عن بقية المتغيرات . لذلك كان من الأجدر من وجهة نظرنا المجالية أن نكرر التجارب بحيث نعود ونغير ما ثبتناه من متغيرات ونثبت غيره لنرى ما يحدث بالنسبة للمتغير المعتمد . . . وهكذا . وربما كان من الوسائل التي تعيننا في فهم العلاقة الدينامية التي تربط بين المتغيرات في ظاهرة معينة أن نرى ما يحدث — في بعض الحالات — للمتغير المستقل إذا تغير المتغير المعتمد أى أن نجعل في بعض تجاربنا العامل المستقل معتمداً والمعتمد مستقلاً . ومع كل هذا فلا بد أن ندرك أن هذا كله تقريب لما عليه الحال في الواقع . إذ أننا عندما نثبت جانباً فإنما نفعل ذلك بشكل صناعي وبغرض الدراسة فقط ومع علمنا بأنه غير ثابت فعلاً . ونحن عندما نقيس تأثير المتغير المستقل على المعتمد ونفترض بقاء المتغير المستقل ثابتاً في التجربة الواحدة إنما نعلم أنه ليس ثابتاً وأنه يؤثر في المتغير المعتمد كما يتأثر هو كذلك به وبالتالي يتغير هو الآخر أثناء التجربة ، ومن ثم لا يصبح تأثيره واحداً أثناء تأثيره على المتغير المعتمد . ونحن إذ نفعل هذا كله — من الناحية المنهجية — إنما نفعله على أساس فرضي تجريدي لتصوير ما هو حادث

فعلا بشكل تقريبي . وكلما اتسعت دائرة التجارب في ميدان ظاهرة ما بالشكل الذي صورناه هنا — أى بتكرارها تحت ظروف مختلفة وليس بتكرار التجربة الواحدة عدة مرات فقط — كلما اتسعت دائرتنا هذه كان تفسيرنا أقرب وأدق ومتفقاً إلى هذا الحد مع وجهة النظر المجالية .

وسنعرض الآن لنوعين آخرين من التصميمات التجريبية التى — على خلاف الأنواع السابقة — تحتوى على متغيرين تجريبيين أو أكثر بدلاً من متغير واحد . وسنقوم بنقد كل منها كذلك من وجهة نظرنا .

#### ٧ — تجارب المقارنة أو المفاضلة بين متغيرين تجريبيين

في كثير من الأحوال تكون المشكلة الرئيسية في دراستنا للسلوك الاجتماعى هى المفاضلة بين أكثر من طريق أو وسيلة لتحقيق هدف معين فمثلاً : أى الطريقين أفضل في إقناع جمهرة من الناس . أن ندافع عن قضية ما بإظهار مزاياها فقط أم بإظهار مزاياها وعيوبها معاً ؟ . أى الطريقين أفضل في التأثير على الجمهور بالنسبة لمشكلة توحيد الزى : المحاضرة أم المناقشة الجمعية ؟ . أى الطريقتين أكثر تأثيراً في الرد على عبارة قصد بها تجريح السامع : أهى الرد بطريقة يغلب عليها الانفعال ( رد انفعالى ) أم تحليل عبارته بطريقة يغلب عليها المنطق والتعقل ( رد منطقي ) . وينبغى ألا يغيب عن بالنا أنه لا يمكن للبحث العلمى أن يفاضل بين هذه الوسائل إلا بعد تحديد واضح للمفاهيم المستخدمة في البحث ولعناصر الموقف التجريبى . فقد يتضح لنا مثلاً بالبحث التجريبى المقارن أن تأثير الدعاية التى تبرز الجوانب الحسنة والسيئة في

الفكرة التي ندعو لها يكون أكبر بالنسبة « للثقفين » بينما يكون تأثير الدعاية التي تستخدم مزايا الفكرة وتستبعد مساوئها أقل بالنسبة « لغير المثقفين » — المهم هو ترجمة وتحديد المفاهيم والألفاظ تحديداً إجرائياً واضحاً وذلك بأن نوضح المقصود من « دعاية » ، « اقناع » ، « مناقشة جماعية » ، أو « رد انفعالي » ، أو « رد منطقي » . . . . وهكذا . بحيث نشرح العمليات المختلفة التي سنلجأ إليها فعلاً لترجمة كل مصطلح من المصطلحات السابقة . وبذلك يصبح المدرك أو المفهوم مجرد عنوان أطلقناه على عمليات بالذات تمت في التجربة فعلاً . وينبغي أيضاً تحديد الظروف أو عناصر الموقف كنوع « المجتمع » ، أو « العينة » ، أو مستواها التعليمي أو الاقتصادي . . . . وهكذا .

ويمكننا استخدام جميع الأنواع السابقة من تصميمات البحوث في مثل هذا النوع من الدراسات المبنية على أساس المقاضلة بين وسيلتين لتحقيق غرض معين . ولكن ينبغي في هذه الحالة إضافة مجموعة تجريبية أخرى يدخل فيها المتغير التجريبي الآخر . ويقتصر بعض الباحثين على مجموعتين تجريبيتين يدخل في كل منهما أحد المتغيرين التجريبيين — وتكون كل مجموعة بمثابة مجموعة ضابطة للمجموعة التجريبية الأخرى .

فتلّا إذا أردنا المقاضلة بين وسيلتين من وسائل الإعلان عن فكرة جديدة أو بضاعة جديدة ، فإننا يمكن أن نختار النوع الأول من التصميم وهو القياس بعد التجربة فقط للمجموعتين التجريبية والضابطة ، إلا أننا في تجارب المقاضلة هذه نجعل كلا من المجموعتين تجريبية بمعنى أن ندخل على إحدهما العامل التجريبي الأول وعلى الثانية العامل التجريبي الثاني

وفي نفس الوقت تعتبر كل منهما مجموعة ضابطة للمجموعة الأخرى . ففي مثالنا عن الإعلان يمكن أن ندخل المتغير التجريبي الأول . وهو أحد نوعي وسائل الإعلان في إحدى المجموعتين ويدخل المتغير التجريبي الثاني وهو النوع الآخر من وسائل الإعلان في المجموعة الأخرى ، ثم نقارن بين أثر كل من وسيلتي الإعلان .

ولا يوجد اعتراض رئيسي لدينا على هذا النوع من التصميم طالما أن الباحث يريد المقارنة بين أثر هاتين الوسيلتين فقط . ولكن إذا كان من أغراضه أيضاً ولو بشكل ضمني أن يقارن بين الطريقتين في الإعلان من جهة وعدم الإعلان كلية من جهة أخرى فلا بد من استخدام مجموعة ضابطة في هذه الحالة ، إذ قد وجد في بحث معين في مثالنا عن الإعلان أن إضافة مجموعة ضابطة لا تعرض لأي الوسيلتين في الدعاية قد أثبت — على غير ما كان يتوقع — أن هذه المجموعة كانت أكثر المجموعات إقبالا على الشراء .

وفي ضوء هذا التعديل في تصميم التجربة وهو إدخال مجموعة ضابطة نجد أن الفرق الذي نحصل عليه من مقارنة المجموعتين التجريبيتين يأخذ معنى جديداً يختلف عن المعنى السابق الذي نشقّه في حالة وجود مجموعتين تجريبيتين فقط وذلك لاختلاف المجال الذي نقارن في نطاقه بين نتائج المجموعات .

لذلك يرى من وجهة النظر المجالية أن إضافة مجموعة ضابطة حتى في تجارب المقاضلة بين وسيلتين يضفي معنى جديداً في العادة على نتيجة

المفاضلة ذاتها كما يساعدنا بدرجة أكبر على تفسير أى فرق نحصل عليه من مقارنة المجموعتين التجريبيتين .

#### ٨ — تجارب المفاضلة بين أكثر من متغيرين تجريبيين فى وقت واحد

فى بعض البحوث يكون الهدف من البحث هو مقارنة أكثر من طريقتين من حيث تأثير كل واحدة من هذه الطرق على متغير معتمد . بل قد تكون المقارنة بين أكثر من طريقتين وتحت ظروف مختلفة بالنسبة لعامل آخر ، كمقارنة أثر خمس وسائل للدعاية ، فى ست مجموعات من الأفراد تختلف فى مستوياتها الاقتصادية الاجتماعية مثلا . ( أى أن عندنا متغيرين تجريبيين : الأول هو وسائل الدعاية ، والثانى هو المستوى الاجتماعى الاقتصادى ) .

وواضح أننا لو قارنا كل وسيلتين معاً من الوسائل الخمس السابقة . فإننا نحتاج إلى ١٠ مقارنات بالنسبة لكل مستوى على حدة من المستويات الست السابقة . فإذا أردنا مقارنة كل وسيلتين معاً بالنسبة للفئات الست فإنه يلزمنا  $6 \times 10 = 60$  مقارنة . وهذا عدد ضخم من المقارنات ويستلزم عدداً ضخماً من التجارب فما بالك إذا أدخلنا فى التجربة متغيراً تجريبياً ثالثاً ولنفرض أنه تنظيم محتوى وسيلة الدعاية نفسها . فمثلاً : هل تبدأ بأقوى الحجج ثم بأضعفها أو بالعكس حتى تزداد قدرتنا فى الإقناع ؟ وهنا نلاحظ أننا لائتمس محتوى الوسيلة أو خواها ولكننا فقط نغير تنظيم هذا المحتوى فى صورتين : الحجج القوية أولاً ثم تليها الضعيفة ، أو العكس .

ولا ريب أن إدخال هذا المتغير الثالث يستلزم إجراء عدد كبير جداً من التجارب . ولكي تغلب على هذه الصعوبات جميعاً نلجأ إلى وسيلة إحصائية حديثة هي « تحليل التباين » ، وذلك بأن نقارن مرة واحدة وفي تصميم تجزيي واحد بين الوسائل الخمسة المختلفة في العناية بحيث نعرض كلا منها في الصورتين المشار إليهما بحيث يتم ذلك بالنسبة للمستويات الاقتصادية الستة السابقة .

ولنأخذ مثالا آخر لتحليل التباين لنوضح طريقة السير في التجربة وما يمكن استخلاصه منها وما يميز هذا النوع من تصميم التجارب على غيره من الأنواع .

يحدث أحيانا أن يلقي بعض الأفراد بعبارات تدل على التهمك والازدراء وتستهدف التقليل من شأن سامعها . فإذا أردنا معرفة أفضل الوسائل في الرد على مثل هذه العبارة فإننا نستطيع أن نصمم بحثاً للمفاضلة بين أثر ثلاثة من هذه الوسائل مثلاً لمعرفة أثر كل واحدة منها في الرد على مثل هذه العبارات . وسوف نفرض أن الوسائل الثلاثة التي نفاضل بين أثر كل منها هي :

١ — أن يتضمن الرد تعريف قائل العبارة أن عبارته تم عن الغباء والجهل والتزمت وعدم تبصره بالدوافع الحقيقية لسلوكه .

٢ — أن يتضمن الرد تعريفه أن عبارته لا تتماشى مع المبادئ الديمقراطية التي ينبغي أن يدين بها .

٣ — أن يتضمن الرد تعريفه أن الناس خلقوا أحراراً من حيث ما يدينون به من اتجاهات وآراء طالما أن هذه الآراء لا تتعارض مع حرية الآخرين في اعتناق ما يشاءون .

وسوف نفرض كذلك أن الباحث لا يريد أن يقصر المفاضلة على محتوى كل وسيلة من هذه الوسائل فحسب بل يريد أن يفاضل أيضاً بين شكلين لكل منها وليكن هذان الشكلان .

١ — أن يكون رداً انفعالياً .

٢ — أن يكون هادئاً متزناً .

وبذلك يلزمنا ست مجموعات من الأفراد لتجربة هذه الوسائل الثلاث في الرد على العبارة بالشكلين السابقين وبهذا يلزم أن تتعرض المجموعة الأولى مثلاً للوسيلة الأولى في الرد في شكل انفعالي بينما تتعرض الثانية لنفس الوسيلة الأولى في الرد أيضاً ولكن بشكل هادئ متزن . . . وهكذا .

وبذلك يكون الشكل العام لتصميم التجربة في هذا المثال كالاتي :

من حيث محتوى الإجابة أو موضوعها			من حيث
الوسيلة (٣)	الوسيلة (٢)	الوسيلة (١)	شكل الاستجابة
مجموعة ٥	مجموعة ٣	مجموعة ١	رد انفعالي
مجموعة ٦	مجموعة ٤	مجموعة ٢	رد هادئ متزن

ولكى نضمن أن يكون توزيع الأفراد على المواقف الستة الموضحة في الجدول توزيعاً متكافئاً إلى أكبر حد ممكن ، نلجأ إلى اختيار هذه المجموعات بطريقة عشوائية . وبغد أن تتعرض هذه المجموعات الست للمواقف الستة لمعرفة أثر كل موقف منها ، نستطيع بعد ذلك بطرق إحصائية أن نحسب ما إذا كانت الفروق في استجابات المجموعات ذات دلالة إحصائية أم لا ، ومدى الثقة في نتائج التجربة عند تعميمها على المجتمع الذي أخذت منه عينة البحث .

والواقع أن تحليل التباين في هذا المثال بالذات يمدنا على وجه التحديد بالمعلومات الآتية :

١ — هل هناك فرق بين تأثير كل من الوسائل الثلاث المستخدمة في التجربة بصرف النظر عن شكل كل وسيلة منها ؟

٢ — هل هناك فرق بين تأثير شكل الوسائل بصرف النظر عن محتواها ؟

٣ — إلى أى مدى يتوقف اختلاف تأثير الوسائل الثلاث السابقة على اختلاف شكل الوسيلة ؟

ويمكننا كذلك أن نقارن بين أى وسيلتين معاً إذا توفرت في التجربة افتراضات وشروط خاصة .

ومن هنا نرى أن هذا النوع من التصميم يسمح بكثير من ألوان الاستدلال على ما في الموقف التجريبي من علاقات كثيرة متبادلة ومتشابهة

بينما لا تسمح التصميمات الأخرى السابقة بمثل هذا النوع من الاستدلال .  
وبالإضافة إلى هذا فإن استخدام تحليل التباين في تصميم التجارب أكثر  
فاعلية من التصميمات الأخرى ؛ فهو يتميز عن غيره من التصميمات  
بأنه برغم أنه يستخدم فيه عدد أقل من الأفراد فإنه يسمح مع ذلك  
باختبار عدد أكبر من الفروض وبدرجة أكثر دقة .

أما كيفية معالجة نتائج تحليل التباين إحصائياً للوقوف على الدلالة  
الإحصائية للفروق ، أو للفاعل ، أو ما ينبغي أن يتوفر من افتراضات  
أو شروط قبل أن نطبق تحليل التباين في تجربة ما كشرط تجانس  
التباين مثلاً ، فيرجع في ذلك كله إلى كتب الإحصاء وخاصة كتاب  
( ماكنهار ١٩٥٥ ) .

وبهنا من وجهة نظرنا المجالية أن نشير هنا إلى النقطة الثالثة السابقة  
وهي إلى أي مدى يتوقف اختلاف تأثير الوسائل الثلاث السابقة على  
اختلاف شكل الوسيلة ؟ والتي يطلق عليها التفاعل . ففي هذه الحالة  
يقاس التفاعل بمقياس إحصائي ، ف ، للتعرف على دلالة الإحصائية  
فإذا وجد أن له دلالة إحصائية أمكننا أن نستنتج أن اختلاف تأثير  
الوسائل الثلاث السابقة يتوقف على أو يرتبط بالاختلاف في شكل  
الوسيلة . وبعبارة أخرى يكون تأثير وسيلة معينة أكبر من تأثير الوسيلتين  
الأخريين إذا كان شكل الاستجابة ، انفعالي مثلاً ، بينما يكون تأثير نفس  
الوسيلة أقل إذا كان شكل الاستجابة ، ردمتزن ، . وبالمثل نقول إن  
تأثير الشكل ، الواحد ، للاستجابة ليس واحداً ويتوقف على محتوى  
الاستجابة . وهنا نجد اقتراباً واضحاً من وجهة النظر المجالية التي تؤكد

أن تأثير الوسيلة الواحدة غير متساو إذا ما تغير المجال الذى تتفاعل فيه . وهنا يبدو أن مجرد تغيير شكل الاستجابة جعل الوسيلة أكثر فعالية من غيرها فى الرد على العبارة تارة وجعلها أقل فعالية تارة أخرى مع أننا نسمى محتوى الوسيلة « واحداً » فى الحالتين . وبمعنى آخر فإننا نقول إن خطوة قياس التفاعل فى بعض تصميمات تحليل التباين بخطوة تؤكد أن المتغير المستقل الواحد ( محتوى الوسيلة ) أو ( شكلها ) ذو أكثر من تأثير على المتغير المعتمد — ويتوقف ذلك على المجال الذى يتفاعل فيه هذا العامل المستقل الواحد . فكأننا نعترف إذن بأن استخدامنا لتعبير العامل المستقل الواحد إنما هو تجريد فرضى ، وأن تأثير هذا المتغير المستقل « الواحد » ليس واحداً حتى بالنسبة لتأثيره على متغير معتمد واحد .

وبالرغم مما لهذه الخطوة من أهمية من وجهة النظر المجالية إلا أننا نرى أنها خطوة ينبغى أن تتلوها خطوات حتى تقترب نتيجة التجربة من مفهومنا ووجهة نظرنا المجالية . فما من شك أن استمرار دراسة آثار هذا « المتغير المستقل الواحد » بتغيير المجال مرة تلو المرة يزيد من فهمنا لمعنى هذا المتغير فى علاقته الدينامية ببقية جوانب الظاهرة . ولكن ينبغى ألا يغيب عن بالنا أننا لم نقف فى هذه التصميمات على ما طرأ على المتغير المستقل ذاته من تغير أثناء قياسنا لتأثيره على المتغير المعتمد أى أننا افترضنا أن المتغير المستقل يؤثر فى المتغير المعتمد ولا يتأثر به . وهذا يتعارض مع وجهة نظرنا المجالية . والخلاصة أننا فى هذا النوع من تصميم تجارب تحليل التباين التى تحتوى على عاملين مستقلين ( أحدهما هو اختلاف محتوى الاستجابة والمتغير الآخر هو اختلاف شكلها ) ،

أو أكثر من متغيرين مستقلين ، نستطيع الوقوف على التفاعل بين هذين المتغيرين أو هذه المتغيرات المستقلة . أى نستطيع التعرف على ما إذا كان أثر كل من المتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد يتوقف على بقية المتغيرات المستقلة الأخرى بحيث يكون للمتغير المستقل « الواحد » أكثر من تأثير عندما يتغير المجال ( أى المتغيرات الأخرى ) الذى يتفاعل فيه . وما من شك — كما قدمنا — أن هذه خطوة للأمام ، من وجهة النظر المجالية ، تميز هذا النوع من تصميم التجارب على غيره من الأنواع التى لا تسمح بتعديل المجال تعديلاً يستهدف التعرف على الآثار المتباينة للمتغير المستقل الواحد التى تترتب على هذا التعديل فى المجال .

وبوجه عام كلما اتسعت دائرة تجاربنا بالنسبة للظاهرة الواحدة نصمم فى تجربة ما المتغير المعتمد مستقلاً وفى تجربة أخرى المتغير المستقل معتمداً وبحيث نغير باستمرار فى المجال ( فى المتغيرات ) بالنسبة للمتغيرات المستقلة الواحد تلو الآخر — لا شك أن هذا يقودنا إلى أقرب صورة ممكنة بالنسبة لفهمنا المجالى وتحليلنا الذكى لعلاقات متغيرات الظاهرة بعضها ببعض . ولا شك أن هذه النظرة من شأنها أن تلقى بعض الضوء على العلاقات بين جوانب الظاهرة ولكنها فى الوقت ذاته تفتح مجالات مستمرة لتساؤل جديد والإحساس بمشكلات جديدة . فهذه النظرة تؤدى إلى توسيع آفاق البحث لا إلى تجميد البحث عند مرحلة معينة . كما أن هذا التساؤل المستمر يكون من النوع الذى يتسع حده وتزداد دلالة ويعمق معناه . وعلى النقيض من هذه النظرة المجالية — نجد النظرة الميكانيكية الذرية التى تعزل المتغيرات عزلاً صناعياً ، فقد تؤدى إلى تساؤل جديد أحياناً ولكنه فى أغلب الأحوال

يكون عديم الدلالة فاقد الحركة ، إذ أن النظرية الميكانيكية لا بد وأن تؤدي بنا في النهاية إلى جزئيات أصغر فأصغر ، وهكذا يضعف معناها ودلالاتها وعلاقتها بعضها ببعض . واستمرار تساؤلنا من وجهة النظر المجالية يزيد نظرتنا شمولاً باستمرار بينما يؤدي استمرار تساؤلنا من وجهة النظر الميكانيكية الذرية إلى استمرار تجزئة المتغيرات وعزلها فتفقد بالتدريج علاقاتها ووحدتها ودلالاتها إن بقيت لها أى دلالة على الإطلاق .

### الطرق الرئيسية في تكوين المجموعات المتماثلة أو المتكافئة

لاحظنا في الأنواع السابقة من تصميم التجارب أن خطوة تكافؤ المجموعات قدر الامكان قبل إدخال العامل التجريبي خطوة رئيسية من خطوات البحث التجريبي . وهذه الخطوة تساعدنا في أن ننسب الفرق في نهاية التجربة بين المجموعات التجريبية من جهة والضابطة من جهة أخرى إلى العامل التجريبي في مجال تفاعله . ويمكن القول بوجه عام إن عملية التناظر هذه تتم إما بوسائل تجريبية ، أى على أساس اختيار أفراد متناظرين أو جماعات متناظرة ، وإما بوسائل إحصائية نحدث فيها هذا التناظر بطريقة صناعية . أى أن الوسائل الإحصائية تساعدنا في أن نعدل في نتائج مجموعتين غير متناظرتين أصلاً على أساس ما نتوقعه من فروق في نهاية التجربة لو أن هاتين المجموعتين كانتا متناظرتين . وأهم الوسائل الإحصائية الحديثة التي تعيننا في هذا تسمى

تحليل التباين الاقتراني Covariance analysis .

ويبغى أن تأخذ محاولتنا في الحصول على مجموعات متماثلة صبغة

واقعية ، إذ من المتعذر أن نجد تماثلاً بين شخصين مثلاً في جميع الوجوه أو المتغيرات . وحتى لو استطعنا أن نجد هذين الشخصين فمن المتوقع بعد انتهاء التجربة أن تظهر متغيرات جديدة تؤثر في دقة التماثل بين هذين الشخصين . وحتى عندما تناظر بين متغيرين فإننا لن تناظر إلا في حدود من الدقة كأن نأخذ مثلاً اختلاف شهر في السن على أنه لا يؤثر في تناظر السن ، أو اختلاف أسبوع . . . الخ . . . أى أننا دائماً نتجاوز في حدود معينة عند عملية التناظر . وحتى إذا لم نتجاوز فليس معنى هذا أن الفردين متناظران تماماً لأن هناك حدوداً لدقة مقياسنا ، فعدم استطاعة المقياس تكشف الفروق ليس معناه بالضرورة أن الفردين متكافئان ولكن ربما كان معناه أن المقياس الذي استخدمناه لم يستطع أن يكشف لنا فرقا بينهما — والخلاصة أننا لا بد أن نقتصر في عملية التماثل على العامل المعتمد وعلى العوامل الأخرى التي ترتبط أو يظن أنها مرتبطة به . ويعتمد في هذا على الملاحظة في الدراسات الكشفية ، أو الوصفية ، أو الدراسات التشخيصية أو التجريبية السابقة ، فلا داعي مثلاً أن نمثل بين طول القامة في المجموعات التجريبية والضابطة عند مقارنة لفاعلية وسيلتين أو أكثر من وسائل العناية والإقناع . . . وواضح أننا إذا أردنا أن نحدث هذا التماثل بين المجموعات بالنسبة للمتغيرات التي ترتبط بالمتغير المعتمد فلا بد لنا من معرفة سابقة بأهم هذه المتغيرات وإلا فكيف نمثل بينها إذا كنا نجهلها أصلاً .

ومن هنا تتبين أهمية الدراسات الكشفية والوصفية فلولاها لما استطعنا أن نبدأ بالبحوث التجريبية نفسها . ذلك أن هذه البحوث تعتمد في دقة نتائجها على العوامل التي ضبطت في البحث التجريبي . وبدون

ضبط هذه العوامل تقل الثقة التي نضعها في نتائج هذه البحوث ويصبح من المتعذر كذلك تفسير نتائجها تفسيراً ذا معنى . لذلك فإن التبكير بالبحوث التجريبية في ميدان بكر لا زلنا نتحسس طريقنا فيه — هذا التبكير لا يجعل لنتيجة البحث التجريبي قيمة تذكر ، إذ لا بد أن تستند البحوث التجريبية الدقيقة في كل ميدان جديد وفي دراسة المشكلات الاجتماعية النفسية التي لم تدرس من قبل على قدر من المعرفة والإدراك لأهم العوامل والمتغيرات التي تتفاعل في مجال هذا الميدان أو المشكلة . وهذه المعرفة ضرورية إن أردنا أن تكون البحوث التجريبية ذات قيمة حقيقية سواء من حيث دقة الإجراء أو من حيث المعاني التي نخرج بها من نتائج تلك البحوث .

ويرى بعض الذين تتسلط عليهم فكرة اعتبار أن البحوث التجريبية وحدها هي البحوث العلمية ، أننا نستطيع بوسائل احصائية مختلفة أن نمثل بين المجموعات حتى مع عدم علمنا بالمتغيرات التي ترتبط بالمتغير المعتمد . فمثلاً طريقة توزيع الأفراد عشوائياً على المجموعات الست في مثالنا السابق عن الدعاية الذي استخدمنا فيه تحليل التباين — هذه الطريقة تضمن إلى حد كبير تماثل المجموعات ( في حدود معينة من الثقة ) في كل المتغيرات سواء ما كان منها معروفاً أو غير معروف .

وهذا صحيح . ولكن ما الذي نفعله بعد ذلك ؟ أننا ندخل عاملاً تجريبياً معيناً ( متغيراً مستقلاً ) لنرى تأثيره في متغير معتمد معين . ولولا البحوث الكشفية الأولى لما استطعنا أن نتقى هذا المتغير أصلاً !!

وإلا فما الذى يدعونا إلى اختيار عامل مستقل بذاته لمعرفة تأثيره على عامل معتمد معين مثلاً ؟ لا بد أن هناك أهمية لما نتوقعه من نتيجة سواء كانت سلبية أو إيجابية أو محايدة .

وهناك ضرورة أخرى توضح أهمية البحوث الكشفية والوصفية قبل عملية التماثل أو قبل البحث التجريبي ذاته وهى أنه لا بد لنا من تفسير نتائج البحث التجريبي . وهذا التفسير يستدعى إلماماً بالعوامل والمتغيرات الأخرى التى تتصل بالموقف الذى نبخته وبالمجال العام الذى انبثقت فيه هذه المشكلة وذلك هو هدف الأبحاث الكشفية والوصفية . وهكذا تتضح لنا مرة أخرى أهمية البحوث الكشفية فيكونها لا نستطيع عملية الاختيار الدكى للعوامل والمتغيرات التى ندرسها ، ولا عملية التفسير الواعى لنتائج الأبحاث التجريبية . تلك إذن هى أهمية الدراسات الكشفية قبل البدء بعملية التماثل فى البحوث التجريبية . فما هى الوسائل المختلفة التى نلجأ إليها فى عملية التماثل بين المجموعات ؟

هناك خمس وسائل رئيسية لتحقيق هذا التماثل :

- ١ — استخدام نفس المجموعة مرتين .
- ٢ — التماثل الفردى .
- ٣ — تماثل المجموعات فى أهم المتغيرات على أساس تطابق التوزيعات التكرارية لهذه المتغيرات فى المجموعات .
- ٤ — التوزيع العشوائى للأفراد على المجموعات .
- ٥ — تحليل التباين الاقترانى .

١ — استخدام نفس المجموعة مرتين

سبق أن شرحنا هذه الوسيلة في النوع الثاني من البحوث التجريبية حيث تعمل المجموعة الواحدة على أنها مجموعة ضابطة قبل إدخال العامل التجريبي ، ثم على أنها مجموعة تجريبية بعد إدخال ذلك العامل عليها وقد تحدثنا كذلك على مزايا هذا النوع وعيوبه .

٢ — التماثل الفردي

أي تماثل كل فرد في إحدى المجموعتين مع فرد مكافئ له في المجموعة الأخرى . وتعرض هذا النوع من التماثل صعوبات جمة . الأولى أنه يفترض في هذه الطريقة أن هناك معرفة سابقة بالتغيرات الهامة التي ترتبط بالتغير المعتمد وعلى أساس هذه التغيرات تتم عملية التماثل بين الأفراد على أساسها ، وكلما استهدفنا دقة التماثل بين الأفراد حتى نصل بها إلى حد التطابق تقريباً - فإن ذلك يجعلنا بحاجة إلى عدد أكبر من الأفراد لكي نختار منه الأزواج المتماثلة . وهكذا نكون بحاجة إلى أعداد ضخمة نقيس فيها كل التغيرات التي نجرى التماثل على أساسها وينتهي بنا الأمر إلى عدد بسيط جداً من الأزواج المتماثلة . ولولا أنه يوجد بين التغيرات المرتبطة بالتغير المعتمد علاقة موجبة جزئية - في العادة - لتعذر الحصول على أزواج متماثلة عندما تتعدد العوامل التي نجرى التماثل على أساسها - ولذلك فإن الإكثار من العوامل التي تماثل على أساسها لا يساوي الجهد والوقت الذي يذل في هذا السبيل . ولذا فإننا في التماثل الفردي نكتفي بالتماثل في أهم التغيرات . ويفضى بنا ذلك إلى الصعوبة الثالثة : وهي كيفية التعرف على أهم التغيرات التي نجرى التماثل في ضوءها بدلا من التماثل في كل التغيرات

وبعبارة أخرى كيف نتأكد أن المتغيرات التي نمثل على أساسها من أهم المتغيرات التي ترتبط بالمتغير المعتمد ؟ وثمة صعوبة رابعة في التماثل الفردي وهي صعوبة القياس أحياناً بل وتعذره أو استحالة أحياناً أخرى بالنسبة لبعض العوامل أو المتغيرات ، حتى مع إلمامنا أو إحساسنا بأهمية ضبطها . وهناك صعوبة خامسة ، هي أننا قد نمثل بين الأفراد على أساس بعض المتغيرات التي نعتقد في أهميتها ونهمل ما عداها ، ثم يتضح لنا بعد ذلك أن بعض المتغيرات التي أهملناها في التماثل كانت ذات أهمية وكان ينبغي أن نأخذها في الاعتبار عند إجراء التماثل ، وأن هذه المتغيرات لم تكن موزعة توزيعاً عشوائياً أو متكافئاً — إلى حد ما — بين المجموعات . والنتائج التي نصل إليها في مثل هذه الحالة تكون عرضة للطعن .

ويمكن التغلب جزئياً على هذه الصعوبة . فبعد أن تم عملية التماثل ونحصل على الأزواج المتماثلة في المتغيرات الهامة نوزع بطريقة عشوائية كل زوج تماثل على المجموعتين وبذلك نضمن جزئياً توزيع المتغيرات التي نكون قد أهملناها في التماثل ، توزيعاً عشوائياً على المجموعتين .

وتتوقف قيمة التماثل الفردي من الوجهة الإحصائية ، على درجة ارتفاع معامل الارتباط بين الأزواج في المجموعتين بالنسبة للمتغير المعتمد ؛ في نهاية التجربة . فكلما زاد معامل الارتباط زادت فاعلية التماثل وهكذا نضمن أن يكون لأقل الفروق بين المجموعتين التجريبية والضابطة دلالة إحصائية . أما إذا لم ننجح في الحصول على معامل ارتباط عال بين الأزواج في المتغير المعتمد فأننا في الواقع نخسر جزءاً كبيراً من

قيمة التماثل الفردى ؛ وفى هذه الحالة نجد أن التصميمات التى تستخدم المجموعات العشوائية قد تتفوق فى فاعليتها وحساسيتها فى الكشف عن آثار العامل التجريبى على التصميمات التى تستخدم التماثل الفردى .

وفى البحوث التى تقوم على دراسة بعض الجوانب السيكولوجية للجماعة ، نجد أن ارتباط هذه الجوانب يتوقف على وجود الجماعة بجماعة وظيفية متماسكة أكثر من كونها مجموعة عددية من الأفراد . وفى هذه الحالة ينبغى أن يكون التماثل على أساس الجماعة بدلا من التماثل الفردى . وحيث أن يجرى تماثل المجموعات على أساس الأبعاد والمتغيرات التى تميز الجماعة بوصفها جماعة لها خصائصها الفريدة التى تتعدى مجرد مجموع خصائص أفرادها — ( أنظر دويتش ١٩٤٩ ) .

٣ — تماثل المجموعات فى أهم المتغيرات على أساس تطابق التوزيعات التكرارية للمتغيرات التى يتم التماثل على أساسها .

إن تماثل المجموعات قد يتم على أساس تطابق التوزيعات التكرارية للمتغيرات . فإذا أردنا مثلا أن نسوى بين مجموعتين فى متغيرين كالسن والدخل ، فإننا نكتفى بتماثل التوزيع التكرارى للسن على حدة فى المجموعتين ، ثم نعود فتماثل على أساس التوزيع التكرارى للدخل فهما دون نظر إلى نوع التلازم بين هذين المتغيرين . وقد نمثل مرة ثالثة بين المجموعتين على أساس التوزيع التكرارى فى متغير ثالث دون نظر إلى نوع التلازم بين المتغير الثالث وأى من المتغيرين السابقين .

ويجدر بنا فى مثل هذه الحالة أن ننتبه إلى أننا بإجراء التماثل

في التوزيع التكراري من حيث السن ، ثم من حيث الدخل قد نحصل في إحدى المجموعتين على أفراد صغيرى السن ودخلهم مرتفع وآخرين كبيرى السن ودخلهم منخفض ، بينما نحصل في المجموعة الثانية على عكس هذا التلازم . إن هذا يمكن أن يحدث برغم تساوى التوزيع التكرارى لكل متغير على حدة في المجموعتين ، أما التماثل الفردى فإننا نماثل فيه بين فرد صغير السن منخفض الدخل مثلاً وفرد آخر يماثل له في هاتين الصفتين معاً . وبهذا يظل التلازم في المتغيرات واحداً .

وما يعاب أيضاً على بعض الطرق التي تستخدم في تماثل المجموعات أن بعضها يقتصر على استخدام معامل إحصائي واحد في تماثل المجموعات . كأن يقتصر التماثل بين المجموعتين على المتوسط مثلاً . وهنا ينبغي أن نلاحظ أنه برغم تساوى المجموعتين في متوسط السن فإن ذلك لا يعنى بالضرورة تماثلهما في هذا المتغير . فقد يكون تباعد الأفراد عن المتوسط في المجموعة الأولى كبيراً بينما يكون تباعد أفراد المجموعة الثانية عن هذا المتوسط نفسه قليلاً نسبياً . ولما كان تفاوت المجموعتين في تشتت أفرادهما أى تباعدهما في السن — وإن تساويا في متوسط السن — قد يؤثر في نتائجنا ويعرضها للخطأ ، لذلك فإن استخدام معامل إحصائي جديد يقيس التشتت أو التباعد — كالانحراف المعياري — إلى جانب المعامل الإحصائي الأول — وهو المتوسط — يفيد كثيراً في دقة التماثل بين المجموعتين وبالتالي في دقة النتائج . ويمكن القول بوجه عام إنه كلما استخدمنا في إجراء التماثل بين المجموعات أكثر من معامل إحصائي واحد : كأن نستخدم التواء التوزيع في كل مجموعة أو تذييه فإن ذلك يزيد في ثقتنا في دقة التماثل ويجعلنا نطمئن إلى أنه يقترب من الواقع فعلاً .

والسبب الرئيسى التى . من أجله نلجأ إلى التماثل بين المجموعات بدلا من التماثل الفردى هو أننا لا نستبعد فى تماثل المجموعات حالات كثيرة كما هو الحال فى التماثل الفردى : صحيح أننا نضطر إلى استبعاد بعض الحالات فى تماثل المجموعات ولكن هذا يحدث بدرجة أقل كثيراً مما يحدث فى التماثل الفردى .

#### ٤ — التوزيع العشوائى

لقد أوضح ( فيشر ١٩٤٩ ) أنه مهما بلغت معرفتنا بالمتغيرات الرئيسية التى تؤثر فى المتغير المعتمد ، ومهما حاولنا ضبط هذه المتغيرات فإنه لا بد أن نتوقع أن هناك متغيرات أخرى نجهلها ولا تكون بالتالى فى إعتبارنا عند إجراء التماثل . وأكبر من هذا فإنه مع معرفتنا بكثير من المتغيرات فإن هناك صعوبات أخرى كثيرة تعترضنا فى إجراء التماثل كما أشرنا قبلا . ولذلك يقترح فيشر أن حل هذه المشكلات والتغلب على هذه الصعوبات يكمن فى التوزيع العشوائى لأفراد العينة على المجموعات المختلفة .

فإذا فرضنا أن تصميم التجربة يتطلب أربع مجموعات إحداها تجريبية والثلاث الأخرى ضابطة فإنه يمكننا أن نوزع عينة الأفراد بطريقة عشوائية على المجموعات الأربع بحيث لا التحيز فى وضع أى فرد فى مجموعة ما سواء أكان هذا التحيز على مستوى شعورى أم لاشعورى .

وليس معنى التوزيع العشوائى أن المجموعات ستكون متكافئة تماما

وإنما معناه أن المجموعات ستختلف في حدود خطأ الصدفة فقط .  
والمفروض أنه كلما زاد عدد الأفراد في كل مجموعة عادت أخطاء  
الصدفة بعضها بعضاً ؛ بحيث تكاد تتعادل المجموعات في كل متغير سواء  
مانعته من المتغيرات أو مالا نعرفه . وتمتاز طريقة التوزيع العشوائى  
على غيرها من الطرق بأنها ١ — لا تقيس في المتغيرات المختلفة أعداداً  
ضخمة من الناس لنتقى في النهاية عدداً قليلاً جداً من الأزواج المتماثلة  
بل إنها لا تلجأ بالمرّة إلى القياس في بادئ الأمر وبذلك توفر كثيراً  
من الجهد ب — تستخدم عدداً أكبر من الأفراد دون عناء في الحصول  
على هذا العدد الكبير ح — تعتمد على عدم افتراض أهمية بعض  
المتغيرات على بعضها الآخر و — تتجنب مساوئ القياس المتكرر  
ه — تغلب على صعوبة عدم توفر بعض الأدوات لقياس بعض  
المتغيرات حتى مع افتراض أهميتها في التماثل .

وهكذا نجد أن التوزيع العشوائى يتغلب على كثير من الصعوبات  
التي أشرنا إليها سابقاً .

#### ه — تحليل التباين الاقترانى

في كل الأنواع السابقة من تصميمات البحوث التجريبية ماعدا النوع  
الثانى ( القياس قبل التجربة وبعدها لمجموعة واحدة ) كنا نلجأ إلى تكوين  
مجموعات متماثلة قدر الإمكان . وحتى في تصميم تحليل التباين نجد أننا قد  
لجأنا إلى توزيع أفراد العينة بطريقة عشوائية على المواقف التجريبية  
المختلفة وهذا التوزيع العشوائى يستهدف أيضاً تماثل المجموعات إلى حد

بعيد . وهكذا يمكننا أن ندرك بسهولة أنه في كل الأحوال السابقة كان الباحث يعتمد الى ايجاد او تكوين مجموعات متماثلة وأن اختلفت وسيلة التماثل ؛ فقد يستخدم الباحث التماثل الفردي أو تماثل المجموعات أو التوزيع العشوائى .

وقد يواجه الباحث بموقف لا يستطيع معه أن يبدل أو يغير من وضع الأفراد ليجرى بينهم تماثلاً يحدى الطرق السابقة وذلك لالتماثلهم الى مجموعات مكونة بنظام خاص يتعذر إجراء تغيير فيه . . . . . والسؤال الجدير بالإجابة هو ماذا يفعل الباحث إزاء هذا الموقف ؟ . وبعبارة أخرى لنفترض أن باحثاً وجد الأفراد موزعين على مجموعات فعلاً وأنه يتعذر عليه تغيير أوضاع الأفراد من مجموعة الى مجموعة أخرى وفق ما يقتضيه التوزيع العشوائى أو التماثل الفردي أو الجماعى ، فهل يمكن الباحث رغم ذلك أن يجرى بحثاً تجريبياً على هذه المجموعات بوضعها الراهن مع علمه بأنها غير متكافئة ؟ الإجابة على ذلك بالإيجاب . وهناك أكثر من طريقة للتجريب العلمى على المجموعات غير المتماثلة في المتغير المعتمد والمتغيرات الهامة الأخرى .

ومن أهم الطرق التى نلجأ إليها للتغلب على عدم تماثل المجموعات استخدام الوسائل الإحصائية في إحداث التماثل . ومن أهم تلك الوسائل الإحصائية « تحليل التباين الاقترانى » . فإذا كانت التجربة مثلاً تتم في فصول معينة بحيث لا نستطيع التعديل والتبديل في أفرادها أو ننقل بعضهم من فصل الى آخر ، أو كان الباحث يقوم بتجربة ما على أعضاء في نواد مختلفة لىفاضل بين أكثر من طريقة من طرق المناقشة مثلاً

للتعرف على أصلها في حل مشكلة جمعية — في مثل هاتين الحالتين يقيس الباحث الأفراد في كل مجموعة بوضعها الراهن بالنسبة للمتغير المعتمد قبل التجربة ، وكذلك بالنسبة للمتغيرات الأخرى التي يعتقد أن لها علاقة بالمتغير المعتمد . ثم يعود في نهاية التجربة و يقيس المتغير الحادث في المتغير المعتمد في كل مجموعة بعد تعرض كل منها إلى المتغير المستقل وليكن طريقة من طرق المناقشة . ويستطيع الباحث بعد ذلك بواسطة تحليل التباين الاقتراني ، أن يعدل من درجات كل مجموعة بالنسبة للمتغير المعتمد بافتراض أن المجموعات متماثلة ، أي أنه يحصل على تقدير للدرجات التي كانت ستحصل عليها المجموعات لو أن المجموعات كانت متماثلة أصلا . وبعبارة أخرى فإن هذه الوسيلة تعدل الدرجات النهائية الفعلية للمجموعات على أساس أن هذه الدرجات المعدلة هي أحسن تقدير للدرجات التي كنا سنحصل عليها في نهاية التجربة لو أن المجموعات كانت متماثلة في الأصل . والخلاصة إذن أننا نحصل بواسطة تحليل التباين الاقتراني ، على نتائج معدلة على أساس إحداث التماثل بين المجموعات بطريقة إحصائية لا تجريبية . أما طريقة حساب النتائج بهذه الوسيلة والشروط التي ينبغي أن تتوفر قبل إمكان استخدامها فيرجع فيها إلى كتب الإحصاء . ويفضل دائما إحداث التماثل بين المجموعات بشكل فعلي بإحدى الطرق التي شرحناها قبلا . أما اللجوء إلى الضبط الإحصائي للمجموعات فينبغي أن يقتصر على الحالات التي يصعب فيها أو يتعذر الضبط التجريبي لسبب أو لآخر .

ونحب في نهاية هذا الفصل أن نقول إنه ينبغي أن نضع نصب أعيننا أن الهدف من كل طرق البحث السابقة هو الوقوف على علاقات جديدة واكتشاف حقائق علمية جديدة بحيث تؤدي هذه بدورها إلى

تساؤل جديد... وهكذا. فالحقائق العلمية لا تثبت مع التقدم العلمي وتطور البحث أن تتضاءل بالتدرج لتحل محلها حقيقة جديدة أو نظرية أخرى. وتستفيد الحقائق والنظريات اللاحقة دائماً مما يسبقها من حقائق ونظريات، فهي تأخذ منها وتزيد عليها أو تعدل فيها. وهكذا يمكن القول إن بعض الحقائق والنظريات يموت موتاً طبيعياً ليهيء الحياة لنظريات وحقائق أحدث منها نتيجة استمرار البحوث العلمية.

فالدراسات العلمية إذن تعتمد في أساسها على اكتشاف الحقائق والعلاقات العلمية المتطورة لا على الحقائق المطلقة الجامدة التي تقف هي نفسها حجر عثرة في سبيل التقدم العلمي وتوسيع آفاق البحث.



## البَابُ الثَّالِثُ



## الفصل الثامن

### الاستفتاء .

وعرضنا في الفصلين السابقين طرق البحث العلمى فى 'دراسنا للسلوك الاجتماعى وسوف تناول فى هذا الفصل موضوع الاستفتاءات وهى إحدى الوسائل المعروفة التى تستخدم فى جمع المعلومات الخاصة بالبحوث النفسية الاجتماعية .

وقبل محاولة استخدام الاستفتاء فى البحث ، ينبغى على الباحث أولاً أن يتأكد من صلاحية اختياره لهذه الوسيلة أصلاً . ذلك أن هناك عدة وسائل لجمع المعلومات فى أى بحث من البحوث النفسية والاجتماعية ، فقد يستخدم الباحث البيانات المسجلة فعلاً فى بحوث سابقة ، وقد يستخدم طرق القياس السيكولوجية للعلاقات الاجتماعية Sociometric Questionnaires أو الاتجاهات النفسية Attitude Questionnaires أو دراسة الحالة Case Study أو طرق التحليل النفسى ، أو الطرق الإسقاطية ، أو غير ذلك من الأدوات والوسائل .

وقد لا يقتصر الباحث على وسيلة واحدة من وسائل جمع المعلومات حتى فى البحث الواحد . بل إن الباحث يعتمد أحياناً على أكثر من وسيلة ، بحيث تحقق كل واحدة منها جمع المعلومات الخاصة بجانب معين من جوانب

دراسته . فثلاً يستخدم الاستفتاء في التعرف على الاستجابة اللفظية التي تعبر عن معتقدات وآراء مجموعة من الأفراد في موضوع معين ولكنه - إلى جانب ذلك - قد يستعين أيضاً بالاختبارات الإسقاطية لتكشف بعض النواحي في دينامية سلوك الفرد بما قد يعجز المبحوث نفسه عن التعبير عنها لفظياً إذا ما طلب إليه ذلك ، وذلك لعدم استطاعته الوقوف عليها شعورياً أحياناً .

وهناك اعتبارات عدة تحدد تفضيل إحدى وسائل جمع المعلومات على غيرها . ومن هذه الاعتبارات نوع المعلومات المطلوبة ومدى توفرها في بحوث سابقة أو في السجلات الحكومية أو الأهلية ، وكذلك مشكلة النفقات الضرورية للحصول على المعلومات اللازمة ، ومن هذه الاعتبارات أيضاً أن يكون المبحوث نفسه في موقف يستطيع معه الإجابة « البذكية » على الأسئلة التي توجه إليه . فلا ينبغي مثلاً أن نقرر أفضل الطرق لإقناع العمال لزيادة الإنتاج على أساس سؤا لهم ، إذ أن التجريب ربما كان أفضل الطرق للإجابة على مثل هذه المشكلة .

واذن يمكن القول - بوجه عام - ان طرق الاستفتاء لا تستخدم - في العادة - لأنها أصح وسائل جمع المعلومات ، ولكنها تستخدم في الواقع لاعتبارات عملية كقلة النفقات مثلاً .

### مقارنة وسيلتين من وسائل جمع المعلومات

وسنضرب مثلاً يوضح - أهم المزايا والعيوب في وسيلتين من وسائل جمع المعلومات وهما الاستفتاء ، والمقابلة الشخصية . وغرضنا من إيراد

هذا المثال يان أن على الباحث أن يقف على نقط القوة والضعف في الوسائل المختلفة لجمع المعلومات قبل أن يقرر أى هذه الوسائل سيستخدم في بحثه .

فالاستفتاء يتميز بقلة نفقاته بالنسبة للمقابلة . ويمكن أن يرسل الاستفتاء بالبريد إلى المبحوث دون حاجة الذهاب إليه وسؤاله شخصياً كما هو الحال في المقابلة . ولقد دلت بعض الأبحاث — في الخارج — على أن متوسط تكاليف الاستفتاء الذي يعطى في شكل مقابلة شخصية لأفراد متفرقين بالإضافة إلى مصاريف عمله وتحليله تزيد زيادة هائلة إذا قورنت بتكاليف الاستفتاء نفسه إذا أرسل بطريق البريد . هذا ، ولو أن كثيراً من الباحثين يفضلون أن يكون حساب التكاليف مبنياً على أساس قيمة المعلومات وليس على أساس كيتها . وهذا ما يحفز بعض الباحثين على استخدام طريقة المقابلة الشخصية بالرغم من أنها تتكلف مبالغ أكبر بكثير مما تتكلفه طريقة الاستفتاء بالبريد ، ففي نظر هؤلاء أن نوع وقيمة المعلومات التي نحصل عليها بطريق المقابلة قد يعوض هذا الفرق في النفقات بين الطريقتين .

ومن مزايا الاستفتاء أيضاً أنه لا يلح على المبحوث أفى ن يجب بسرعة على كل سؤال كما هو الحال في المقابلة الشخصية . وهو يكفل موقفاً أكثر تجانساً بالنسبة للجييين عما تكفله في العادة المقابلة الشخصية ، وبالإضافة إلى ذلك فإن نتائجها يسهل تحليلها من الناحية الإحصائية .

أما عن نواحي قصوره فهو من ناحية يعتمد على القدرة اللفظية ،

فلا بد أن يكون المبحوث ملماً بالقراءة والكتابة وإلا فقد يسئ فهم السؤال أو قد يجيب عنه إجابة غامضة .

أما المقابلة الشخصية فلها صور متعددة فقد تكون من النوع الذى تتحدد فيه الأسئلة والإجابات ويترك للمبحوث أن يختار من بين هذه الإجابات الإجابة التى تعبر عن رأيه أحسن تعبير . وقد لا تتحدد فى المقابلة أسئلة بعينها ولا إجابات بذاتها . وللمقابلة صور أخرى تتراوح بين هذه وتلك .

وتتماز المقابلة الشخصية — بوجه عام — على الاستفتاء بأنها أكثر منه مرونة ، وأنها تكشف بواسطة « أسئلة التعمق » عن المستويات التى تكون أكثر عمقاً فى دوافع سلوك الأفراد والجماعات . كما أن المقابلة تمكنا من التحكم فى عدم اطلاع المبحوث على الأسئلة التى تتلو السؤال الذى يجيب عنه . وهذا مالا نستطيع عمله فى حالة الاستفتاء . والمقابلة الشخصية — إلى جانب ذلك — تحفز الناس بدرجة أكبر على الإجابة ، وذلك لأنه من السهل على الشخص أن يتحدث عن أفكاره بينما قد يصعب عليه التعبير عنها كتابة — ومع ذلك فالمقابلة لا تخلو من عيوب . وأهم عيوبها أنها تحتاج إلى مصاريف باهظة نسبياً ، كما أوضحنا ، كما أن تعليماتها تكون أدق وأصعب — فى العادة — من تعليمات الاستفتاء سواء بالنسبة للباحث أو المبحوث . وبالإضافة إلى ذلك فإنه يصعب — إلى حد ما — تحليل نتائج المقابلة إحصائياً .

ويرى كثير من المحدثين أنه يفضل عمل مقابلات شخصية أول الأمر وخاصة لو تطلبتها أسئلة تعمق حتى تكون أساساً — فيما بعد — لعمل الاستفتاء . ويؤكدون ضرورة هذه الخطوة خصوصاً إذا كان موضوع البحث لم تتناوله بحوث كثيرة سابقة — ( ثرستون وتشيف ١٩٢٩ ) .

### تأثير اختلاف النتائج باختلاف وسيلة جمع المعلومات

يلاحظ أن إعطاء الاستفتاء لمجموعة من الأفراد — في بعض البحوث — قد يعطى نتائج تختلف عن تلك التي نحصل عليها إذا ما طبقنا نفس الاستفتاء على نفس المجموعة ولكن في صورة مقابلات شخصية مع أفرادها . ويحدث هذا بوجه خاص إذا كان الاستفتاء يحوى موضوعات حساسة بالنسبة للبحوث بحيث يجد نفسه مضطراً إلى أن يحور في استجابته التي يكنها فعلاً بينه وبين نفسه ، أو يمسك عنها في أحد الموقفين بينما يجاهر بها في الموقف الآخر . ومهما يكن من أمر ، فإنه كلما كان المبحوث في موقف يحس فيه بالاطمئنان التام وبالثقة الكاملة في سرية استجابته ؛ وكلما أحس كذلك بأهمية التعبير بصراحة عن رأيه وما قد يترتب على ذلك من نتائج هامة — جاءت نتيجة الاستفتاء أو المقابلة قريبة من الأفكار والمعتقدات التي يضمها المبحوث في قرارة نفسه .

## خطوات بناء الاستفتاء

نفرض أن الباحث قرر أن يستخدم الاستفتاء في بحث من البحوث الاجتماعية . فما هي الخطوات التي يمر فيها الباحث حتى يحقق بناء الاستفتاء ؟ تلخص هذه الخطوات في النقاط الثلاث الرئيسية التالية :

أولاً : أن يحدد على وجه الدقة نوع المعلومات التي يرغب في جمعها بواسطة الاستفتاء .

ثانياً : أن يختار نوع الاستفتاء الذي يلائم نوع المعلومات التي يرغب في الحصول عليها . فيحدد شكل أسئلة الاستفتاء واستجاباته وصياغتها وتتابعها بالإضافة إلى تحديد طريقة إجراء الاستفتاء .

ثالثاً : أن يختبر الاستفتاء ذاته قبل تعميم تطبيقه على المبحوثين . ويعدل فيه على ضوء ما تسفر عنه تجربته — ويكرر الباحث هذه العملية حتى يتأكد من صلاحية الاستفتاء .

وسوف نتناول كل خطوة من هذه الخطوات الثلاث بشيء من التفصيل .

### أولاً : تحديد نوع المعلومات اللازمة للبحث

في هذه الخطوة ينبغي على الباحث أن يراعى ما سبق أن ذكرناه

في الفصول السابقة بشأن تحديد المشكلة ، وصياغتها ، وفرض الفروض ، فكل هذه تعاون الباحث على أن يدرك بوضوح نوع المعلومات التي يحتاج إليها في بحثه .

ولكن يحدث في بعض الحالات أن يكون الباحث نفسه في وضع لا يمكنه من تحديد نوع المعلومات التي يرغب في الحصول عليها على وجه الدقة ؛ بمعنى أنه لا يستطيع مقدماً أن يضع أسئلة محددة للبحوثين ، أو أن يضع إجابات محددة ليختاروا من بينها الإجابة المناسبة . وفي هذه الحالات يفضل استخدام الاستفتاء غير المقيد Open-End Questionnaire وسوف نتحدث عنه بعد قليل .

ولكي نبين أهمية إدراك نوع المعلومات اللازمة للبحث — على وجه التحديد — سنتناول باختصار أهم أنواع المعلومات ، ومدى ما ينجم من اختلاف في نتائج الاستفتاء إذا لم يكن الباحث واعياً حتى للفروق الطفيفة بين الأنواع المختلفة لمحتويات الاستفتاء .

إن نوع المعلومات قد يكون حقائق واضحة بالنسبة للبحوث كعدد أولاده أو أعلى شهادة دراسية حصل عليها أو مكان سكنه ، وقد يكون نوع المعلومات الذي يسعى الباحث إلى جمعه متصلاً بآراء وعقائد وشعور المبحوث تجاه موضوع معين . وقد يتعلق نوع المعلومات المطلوبة بالمبررات التي تدفع المبحوث إلى الشعور بشعور معين أو الاعتقاد في فكرة معينة . . . الخ .

وسوف نورد هنا بعض الأمثلة لنوضح أهمية إدراك الباحث على

وجه الدقة لنوع المعلومات التي يسعى إليها ، وما قد يترتب على الاختلاف الطفيف في نوع المعلومات من اختلاف في نتائج الاستفتاءات . فإذا كان المطلوب في بحث مثلا هو معرفة مدى التعصب الواقع فعلا على الزوج ، فإنه يمكن أن نستقصي ذلك من واقع السجلات لنعرف نسبة من يرفض منهم في عمل أو وظيفة معينة على أساس أنه زنجي ، أو من لا يقبل منهم كعضو في أحد النوادي لأنه من الملونين ؛ أو نبحث في الإحصاءات الرسمية وغيرها عن مقدار الفرق بين مرتب الزوج والبيض الذين يؤدون نفس العمل . . . . وهكذا .

أما إذا كنا نريد معرفة اعتقاد الناس سواء أكانوا من البيض أم من الزوج في مدى التعصب الواقع على الزوج ، فإننا — في هذه الحالة — نسأل عينة من الأفراد ممثلة للمجتمع الذي نريد أن نختبر مدى اعتقاده في التعصب الواقع على الزوج . . . وكثيراً ما نجد أن الاختلاف في النتائج في الحالتين يكون كبيراً فقد وجد مثلا ( مرتون ، وست ، جاهودا ١٩٥١ ) عند سؤال البيض عن اعتقادهم في نسبة من يقطنون معهم في نفس الحي من الزوج ، وفي مستوى تعليمهم — وجدوا أن البيض قد بالغوا في تقدير عدد الزوج من ناحية ، وقللوا من مستواهم التعليمي من جهة أخرى ، وكان هناك فرق كبير بين ما يعتقد به البيض في الزوج وبين ما عليه الزوج في الواقع . وكثيراً ما يهتم الباحث في ميدان السلوك الاجتماعي أن يقارن في مثلنا هذا بين ما يعتقد به البيض في مدى التعصب الواقع على الزوج ، وبين التعصب الواقع عليهم فعلا .

وقد يصوب الاستفتاء نحو قياس بعض جوانب الشعور الذي يمكن

وراء معتقدات معينة . فقد نعلم أن شخصاً معيناً يتعصب ضد أفراد الجنس الآخر . وهذه المعرفة — على قيمتها أحياناً — قد لاتعيننا على فهم سلوكه بدرجة كبيرة . وربما كانت معرفتنا بأنه يتعصب ضد أفراد الجنس الآخر ، لأنهم ينافسونه في رزقه مثلاً أو نحو ذلك — ربما كانت معرفتنا هذه أدعى إلى فهم بعض دوافع سلوكه الظاهري في التعصب ضدهم . وهكذا نعود مرة أخرى إلى مستويات التشخيص ومستويات الأسباب المؤدية إلى ظاهرة ما . وقد سبق أن ناقشنا ذلك قبلاً . والذي يعيننا هنا بالذات هو أن هناك أساليب معينة تتيح للبحوث فرصة أكبر كي يعبر عن نفسه أحياناً ، أو يسقط بعض دوافع سلوكه أحياناً أخرى في المواقف والمجالات التي يخلقها الاستفتاء . ويرى بعض العلماء أن الأسئلة غير المقيدة تسهم في هذا السبيل بقدر كبير — فمثلاً إذا أعطينا فرداً في استفتاء للتعرف على شعور المبحوث تجاه التمييز العنصري العبارة التالية وطالبناه بتكتمها : « إن مجرد رؤية أى زنجى . . . . . ، فربما أكل أحد الأفراد هذه العبارة بقوله « يزججنى ، أو « يجعلنى متحزراً للانتقام منه ، أو « يؤلمنى لما يقع عليه من غبن ، . . . الخ ، وربما كانت هذه الاستجابات الحرة أقوى تعبيراً عن « شعور ، المبحوث وربما كان فيها إسقاط — ولو على مستوى خفيض — لما يحسه في نفسه بشأن هذه المشكلة . ولذلك يتفق كثير من العلماء في أن إعطاء الحرية للبحوث في التعبير عن مشكلة معينة — وخاصة إذا كانت مشحونة بالانفعالات — يكون أدعى إلى تكشف دوافع سلوك الفرد في مستوى معين . أما إذا كان هناك تحديد أكثر وضوحاً « لأنماط ، الشعور التي تكنها مجموعة معينة من الأفراد تجاه مجموعة أخرى ، أو نحو موضوع معين ، فإننا في هذه الحالة نستطيع أن نعرض عليهم عبارات بمثابة

لهذه الأنماط من الشعور ونطلب من المبحوث التعبير عن مدى موافقته أو رفضه لكل عبارة منها حتى نتعرف على شعوره إزاء كل نمط من هذه الأنماط ( كما في طريقة ليكرت ) . كما يمكننا أيضاً أن نعرض عليه عبارات تختلف في شدتها نحو كل نمط من الأنماط ونطلب إليه أن يختار من بينها العبارة أو العبارات التي تعبر عن شعوره أحسن تعبير ( كما في طريقة ثريستون ) — وسوف نتحدث عن هذه الطريقة وطريقة ليكرت في الفصل القادم .

وهناك مضمون آخر لعبارات الاستفتاء ، فقد يدور حول الأسباب الشعورية للمعتقدات أو الشعور نحو موضوع معين . ويوصى بعض العلماء المشتغلين بالقياس أن تكون الأسئلة في الاستفتاء غير مباشرة تماماً . فبدلاً من أن نسأل شخصاً ، عن مدى تكيفه الاجتماعي بصورة مباشرة ، فإنه يمكننا أن نسأله بطريقة غير مباشرة — عما إذا كان من الصعب عليه أن يتعامل مع الناس بصفة عامة ؟ وبدلاً من أن نسأل شخصاً : « لماذا تشعر بكذا ؟ » ، نجد أنه من الأفضل أحياناً أن نسأله : « متى بدأت تحس بكذا ؟ » ( وهنا نجد أن « متى » تعني نوعاً من الكشف عن السبب في الإحساس أو الشعور الذي يكنه المبحوث تجاه موضوع معين ) .

وربما كانت هذه الطرق غير المباشرة في السؤال أقدر على كشف الأسباب المؤدية إلى شعور الفرد بالتعصب من أن نسأله بطريقة مباشرة مثلاً : « لماذا تكره أفراد الجنس الآخر أو تعصب ضدهم ؟ » ، وينبغي هنا أن ننبه أيضاً إلى ما سبق أن ذكرناه عن مستويات

التشخيص والتعرف على الأسباب ، وأما مسألة نسبية : كما أنها تتوقف على المجال الذى يحورها فالأسباب نفسها التى يذكرها الفرد قد يكون لها أسباب أعمق وربما على مستوى لا شعورى ، وبذلك قد يكون تعبيره اللفظى « تبريراً » للدوافع اللاشعورية لسلوكه .

وقد يصبوب محتوى الاستفتاء إلى جانب ذلك نحو قياس العلاقات الاجتماعية بين أفراد جماعة من الجماعات ويسمى الاستفتاء فى هذه الحالة باستفتاء العلاقات الاجتماعية . وسوف نتناوله بالبحث فى فصل قادم

## ثانياً : تحديد نوع الاستفتاء المناسب

١ — من حيث أسئلته واستجاباته وصياغتها وتتابعها .

ب — من حيث طريقة إجرائه .

١ — من حيث أسئلته واستجاباته وصياغتها وتتابعها

تفاوت أنواع الاستفتاءات من حيث شكل الأسئلة فمنها ما هو مكون من سؤال واحد شامل يترك المبحوث حراً فى الإجابة عليه بالصورة التى يرتضيها . وتسمى الاستفتاءات فى هذه الحالة بالاستفتاءات غير المقيدة . Open-End Questionnaires — ومنها ما هو مقيد بعدد من الأسئلة المحددة . وبلى كل سؤال مجموعة من الإجابات وعلى المبحوث أن يختار من الإجابات المتعددة التى تلى كل سؤال الإجابة التى تعبر عن رأيه هو أحسن تعبير — وبين هذين الطرفين توجد درجات متفاوتة

من الاستفتاءات، سواء من ناحية تحديد أسئلتها أو تعدد الإجابات التي يختار المبحوث الإجابة في نطاقها .

والواقع أن من يضع الاستفتاء ، يصادف صعوبة مستمرة وهي محاولة التوفيق بين تحديد معنى الأسئلة أو العبارات التي يشملها الاستفتاء من جهة وبين إتاحتها الفرصة للمبحوث لكي يحس بحافز كاف إلى التعبير عن رأيه بقدر من الحرية والانطلاق من جهة أخرى . ويحاول واضع الاستفتاء دائماً التوفيق بين هذين الغرضين : التحديد من ناحية ، وإتاحة الفرصة للتعبير الحر من ناحية أخرى .

وتقسم الاستفتاءات بشكل عام إلى نوعين أساسيين : نوع يغلب عليه التحديد بصورة ما ، ونوع غير محدد على الإطلاق ، وإنما يتشكل بما تقتضيه ظروف الموقف . ويأخذ النوع الأخير في العادة صورة المقابلة الشخصية غير المقيدة ومن أمثلتها ما يتم في المقابلة الشخصية بين أخصائي العلاج النفسي وصاحب الحالة . وسوف نقصر كلامنا هنا على النوع الأول أي الذي يغلب عليه التحديد من حيث النواحي الآتية :

- ١ — درجة تحديد الأسئلة .
- ٢ — عدد الأسئلة حول كل جانب من جوانب الاستفتاء .
- ٣ — مدى استخدام أسئلة التعمق ودرجة مرونتها أو تحديدها .
- ٤ — مدى الاعتماد على النوع المباشر أو غير المباشر من الأسئلة .

- ٥ - هل تكون الإجابات حرة أم مقيدة :
- ٦ - هل يستخدم الباحث طريقة واحدة في الاستفتاء أم يلجأ إلى عدة طرق .
- ومن أهم أنواع الاستفتاءات :

### الاستفتاءات غير المقيدة

وقد تتكون من سؤال واحد أو عدة أسئلة - ولكن الإجابة على هذه تكون دائماً غير مقيدة بالمرّة . فالفرد له مطلق الحرية في أن يعبر عن الاتجاهات أو الأفكار أو المشاعر التي يعتبرها هامة ، فهو يلتقي في تعبيره عن الإجابة ما يراه ذا دلالة بالنسبة لخبراته وميوله هو .

ويمكن استخدام الاستفتاء غير المقيد أيضاً في صورة « مقابلة شخصية » وذلك بأن يلقي الباحث السؤال أو العبارة على المبحوث ليجيب عنها أو يكملها . وتمتاز هذه الطريقة على ما عداها من طرق الاستفتاء بأنها تتيح الفرصة لإفهام المبحوث معنى السؤال في الاستفتاء إذا وجد الباحث أن المبحوث قد أساء فهم السؤال مثلاً ؛ هذا علاوة على إمكان استخدام أسئلة التعمق إذا دعت الضرورة لذلك . فإذا أجاب المبحوث إجابة ناقصة فإن الباحث يمكنه حينئذ أن يلجأ إلى أسئلة التعمق . وسوف تأخذ مثالا من البحث الذي يقوم به نجيب اسكندر إبراهيم وعماد الدين إسماعيل . ففي هذا البحث الخاص بالاتجاهات النفسية والاجتماعية نحو العلاقات العائلية يستعين الباحثان باستخبار في هذا الشأن - أي باستفتاء غير مقيد يعطى في صورة مقابلة شخصية للآباء والأمهات من مختلف

الطبقات ويحوى فى بعض أسئلته غير المقيدة بعض أسئلة التعمق — فى الاتجاه نحو « الوسائل الترفيحية » ، وهى إحدى جوانب المشكلة موضوع الدراسة نجد السؤال الآتى « ساعات الواحد يبقى عنده وقت فاضى ويبقى عاوز يقضيه فى حاجة غير الشغل ، إيه الحاجات اللى الواحد ممكن يعملها فى الوقت ده ؟ . وبعد أن يجيب المبحوث عن هذا السؤال ، يوجه إليه الفاحص أسئلة تعمق منها مثلاً « إيه رأيك انت أنسب حاجة يقضى فيها الرجالة وقتهم الفاضى ؟ ، ومن أسئلة التعمق الخاصة بالجانب الترفيحي أيضاً : « طيب العيال الصغيرين برضه يجبوا أنهم يقضوا وقت يلعبوا أو يتفسحوا . . . ده حاجة ضرورية ولا لا ؟ ولا إيه رأيك ؟ ،

وفى رأينا أن النتائج المبدئية لهذا البحث تشير بشكل واضح إلى الفائدة الكبرى من هذا النوع من أدوات البحث وخاصة إذا ما طبق على ميدان بكر كالذى يطبق عليه لم تتحدد أهم المتغيرات أو المعالم الرئيسية فيه بعد . وما من شك أنه بناء على نتائج هذا الاستخبار غير المقيد يمكن صياغة استفتاء مقيد فيما بعد مؤسس على أساس علمى واقعى ونابع من الإجابات الواقعية التى تعكس ما يعتبره المبحوثون أنفسهم « هاماً فى المشكلة » .

ومن أهم عيوب الاستفتاءات غير المقيدة صعوبة . . . بحها إحصائياً إذا قورنت بالاستفتاءات المقيدة الإجابة .

ويمكن النظر الى الاستفتاءات غير المقيدة — بوجه عام — على أنها خطوة لازمة أحياناً لعمل الاستفتاءات المقيدة التى ينبغى ان تبنى على أساس تحليل

نتائج الاستفتاءات غير المقيدة حتى تكون عناصرها ومحتواها نابعة من واقع الظاهرة الاجتماعية وليست مفروضة عليها نتيجة التفكير الذاتي أو الشخصي للباحث وحده .

### الاستفتاءات المقيدة

وهي التي تحدد فيها الأسئلة والإجابات . وعلى المبحوث أن يختار من بين الإجابات المتعددة التي تلى كل سؤال ما يعبر عن رأيه أحسن تعبير .

ويرى لازارسفيلد وآخرون من علماء النفس ( كيرستون وتشيف ١٩٢٩ ) أنه ينبغي قبل استخدام هذا النوع من الاستفتاءات أن يجري الباحث مقابلات شخصية على عينة صغيرة يحاول فيها أن يتعرف بشتى الوسائل وبكثير من التعمق على النواحي المختلفة الهامة في المشكلة التي يتضمنها الاستفتاء . فإتاحة الفرصة للمبحوث ليعبر أول الأمر تعبيراً تلقائياً عما يريد قوله بصدد المشكلة — هذا التعبير الطليق يوضح الجوانب التي يعتبرها المبحوث نفسه جوانب هامة ، وسؤاله بعد ذلك عما كان يقصده أو يرمى إليه على وجه التحديد قد يساعد في تكشف تفاصيل أكثر — ويمكن تحقيق ذلك كله بالاستفتاء غير المقيد الذي يعطى في شكل مقابلة . لذلك ينبغي على الباحث الاهتمام بهذه الخطوة اهتماماً بالغاً قبل وضع الاستفتاء المقيد ، فإن ذلك يساعد الباحث في تخير الأسئلة المناسبة ذات المعنى والدلالة كما يمكنه من صياغتها بشكل واضح بالنسبة للمبحوثين ، إذ أنها

في هذه الحالة تكون نابعة منهم ومبنية على انطباعاتهم واستجاباتهم الحرة . بل إن ( لازارسفيلد ١٩٤٩ ) مثلاً يذهب إلى أبعد من هذا فيقترح أنه حتى بعد عمل استفتاء في بحث من بحوث المسح الاجتماعي يفضل أن يقوم الباحث ببعض المقابلات الشخصية مع عدد من أفراد العينة التي أجرى عليها البحث للتعلم معهم في بعض النواحي أو النتائج التي أظهرها البحث أهميتها .

ومن مزايا الاستفتاء المقيد سهولة تحليل بياناته إحصائياً ، كما أن الإجابة عنه تكون أيسر على المبحوث من الاستفتاء غير المقيد ؛ ففي الاستفتاء غير المقيد — وخاصة إذا لم يعط في شكل مقابلة — لا بد أن يكون المبحوث مهتماً بدرجة كبيرة بالموضوع الذي يجب عنه أصلاً ، وإلا أهمل في الإجابة الحرة عنه لأنها تتطلب وقتاً وجهداً كبيرين نسبياً . ولكن إجابة الاستفتاء المقيد تكون أسهل في العادة ، فليس على المبحوث إلا أن يضع علامة عند أنسب الإجابات بالنسبة له .

وبرغم هذا كله ، فقد تغطي عيوب هذا النوع المقيد من الاستفتاء على مزاياه وخاصة إذا استخدم في بحث جديد لم تتحدد معالمه بعد تحديداً واضحاً . فالمبحوث قد لا يجد الإجابة التي تعبر فعلاً عن رأيه . وفي هذه الحالة قد يضع العلامة عند أي إجابة ، كما يحتمل ألا يكون قد كون رأياً واضحاً متبلوراً بشأن الموضوع الذي يسأل عنه — وفي هذه الحالة قد لا يجد المبحوث من بين الإجابات المعطاة له ما يعبر عن تردده أو عدم وضوح اتجاهه — وقد تكون إضافة عبارة « غير متأكد » أو « لا أعرف » في الاستفتاء عاملاً يساعد في التغلب على هذه الصعوبة . إلا أن الاستفتاءات المقيدة كثيراً ما تضع هذه العبارة

أو تلك ولكنها في الوقت نفسه تشعر المبحوث بشكل أو بآخر بأنه ينبغي ألا يلجأ إلى « غير متأكد » ، أو « لا أعرف » إلا عندما يعجز تماماً عن أن يجيب إجابة سلبية أو إيجابية . فهي إذن — برغم وجود مثل هذه العبارات — تلح على المبحوث في أن يدفع برأيه في هذا الاتجاه أو ذاك بحيث لا يعبر قدر الإمكان عن تردده أو عن عدم معرفته الإجابة . وقد يكون التردد أو عدم المعرفة هما الاتجاه الفعلي الذي يحسن به المبحوث .

وسوف نورد فيما يلي بعض النقاط التي قد تكون عوناً للباحث عند عمل الاستفتاء . وتتلخص هذه النقاط في :

- ( ١ ) محتوى وموضوع السؤال دون النظر إلى طريقة صياغته .
- ( ٢ ) صياغة السؤال . ( ٣ ) مدى تقييد الاستجابات .
- ( ٤ ) ترتيب وضع أى سؤال بالنسبة لسائر أسئلة الاستفتاء .

#### ١ — محتوى وموضوع السؤال دون النظر إلى طريقة صياغته

١ — على الباحث أن يتسامل باستمرار بالنسبة لكل سؤال من أسئلة الاستفتاء عما إذا كانت هناك ضرورة إلى وضع هذا السؤال في الاستفتاء وإلا وجب حذفه .

ب — يفضل استخدام أسئلة قصيرة محددة المعنى بدلاً من سؤال واحد يشمل أكثر من نقطة في الاستفتاءات المقيدة . فقد لا يستطيع المبحوث أحياناً الإجابة على سؤال يشمل على أكثر من جانب أو أكثر من معنى ؛ إذ أنه قد يكون موافقاً على جزء من السؤال ، ومعتزلاً على جزء آخر ، وربما كان متردداً في جزء ثالث وهكذا . أما في حالة تقسيم السؤال إلى أجزاء يشمل كل جزء منها على معنى

يغلب عليه التحديد فإن المجيب في هذه الحالة يمكن أن يختار من بين الإجابات المعطاة إجابة معينة تعبر عن رأيه أحسن تعبير لإزاء كل جزء من الأجزاء ، دون أن يجد عناء في أن يستخرج « محصلة » انطباعاته المتباينة ، ودون أن يجد الباحث نفسه عاجزاً عن تفسير نتائج مثل هذه الأسئلة تفسيراً واضحاً محدوداً . وسوف نتناول هذه النقطة بالتفصيل وبالأمثلة عند كلامنا عن قياس الاتجاهات ( بطريقة ليكرت ) في الفصل القادم .

ح - وفي أسئلة الاتجاهات ونحوها قد يلزم قدر من المعلومات الخاصة بشدة اعتناق المجيب لوجهة النظر التي يعتنقها ، وفي هذه الحالة ينبغي أن تصاغ الأسئلة أو الإجابات بصورة تسمح بمعرفة شدة الاستجابة ( كما سيتضح ذلك في قياس الاتجاهات ) .

د - هل لدى المبحوثين أنفسهم المعلومات أو الآراء التي يستطيعون بواسطتها الإجابة عن أسئلة الاستفتاء ؟ وإذا كان هناك احتمال لأن المجيبين ليست لديهم المعلومات اللازمة ، أو أنه ليست لديهم المعلومات بالوضوح الذي يمكنهم معه الإدلاء بها بقدر من الثبوت - فينبغي في هذه الحالة أن يعطى الاستفتاء فرصة للمبحوثين لكي يعبروا عن ترددهم أو عدم معرفتهم طالما أن هذا هو ما يحسونه فعلاً إزاء السؤال . ولتحقيق ذلك توضع في الاستفتاء خانة « لا أعرف » أو « متردد » أو كلاهما .

ه - هل يظهر من محتوى الأسئلة أنها تميل في اتجاه معين أكثر

من ميلها إلى الاتجاه الآخر ؟ أى هل يوحى السؤال بالتحيز إلى أحد الجوانب ( خصوصاً في الأسئلة التي تدور حول الموضوعات المشحونة بالانفعالات أو التي تختلف فيها الآراء ؟ ) . وإذا استدعت الضرورة وضع بعض الأسئلة بصورة معينة كأن تذكر بنفس الشكل أو الصورة التي اعتادها الناس كالأقوال الشائعة أو الأمثلة الدارجة فينبغي وضع أسئلة أو أقوال أخرى تعادل السابقة من حيث التأثير أو التحيز .

و — هل المبحوثون في مركز يسمح لهم بالإدلاء بالمعلومات المطلوبة في السؤال ؟

فقد يتطلب السؤال إعطاء بيانات « خاصة » كبعض الخلافات العائلية ومداها ومقدار ما يحصل عليه الفرد من « إحسان الآخرين عليه » ، أو بعض الميول الجنسية أو التعصب العنصري ، أو ما يعاني منه الفرد من مشكلات أو صعوبات خاصة في حياته ... الخ ، . وقد تعترض الإجابة عن مثل هذه الأسئلة عوامل انفعالية قوية أو رغبات شخصية ملحة تؤدي إلى تزيف الإجابات ، فقد يبالغ المبحوث في مقدار دخله أو قد يحدث العكس إن ظن أن لذلك علاقة بما سيدفعه من ضرائب مثلاً ... وهكذا . وينبغي في كل هذه الحالات ، ما دامت الأسئلة تشتمل على وقائع شخصية أو مخرجه كهنه أن يوضح الغرض منها من جهة ، أو تعطى الضمانات الكافية للمبحوثين للتأكد من سرية إجاباتهم من جهة أخرى .

٢ — ما ينبغي مراعاته بالنسبة لصياغة الأسئلة

قد يساعد الباحث في هذا الصدد أن يتساءل بشأن النقاط التالية :

أ - هل يغلب على السؤال الغموض أو احتمال تأويل معناه بشكل يغير من المعنى الذى قصد منه .

ب - هل يسمح السؤال بإعطاء الفرصة لتمثيل الإجابات المختلفة المحتملة عليه .

ج - هل مهد الباحث لأسئلة الاستفتاء بصورة توحد - إلى حد كبير - الإطار العام الذى تستخدم فيه أسئلة الاستفتاء بحيث يكاد يكون واحداً بالنسبة لجميع المبحوثين ؟

د - هل توحى الألفاظ التى صيغت بها الأسئلة بشيء من التحيز إلى أحد الاتجاهين المتضادين ؟ كأن تستخدم أسماء ضخمة تنسب لها العبارات التى يختار المبحوث من بينها فتوحى للمبحوث بنوع الإجابة المتوقعة ؟ كذلك إذا سئل مبحوث د كم عدد الكتب التى تقرأها فى المتوسط خلال شهر ؟ ، فالمعنى المتضمن هو أن المبحوث يتوقع منه أن يكون عن يقرأون كتاباً أو اثنين فى الشهر مثلاً ١١ وربما كان من الأفضل أن يسأل المبحوث عما إذا كان يقرأ أى كتب أصلاً ، ثم يسأل بعد ذلك عن عدد ما يقرأه فى المتوسط كل شهر .

هـ - ينبغى ألا تكون صياغة السؤال أو الإجابات التى سيختار من بينها المبحوث من النوع الذى يمس شعوره أو عقائده بصورة تجعله يعترض على نفس السؤال وعلى وضعه فى الاستفتاء وتوجيهه إليه .

و — وعلى الباحث أن يتساءل عن أيهما أفضل في صياغة السؤال :  
أن يصاغ بصورة تغلب عليها الناحية الشخصية للمبحوث ، بحيث يستطيع  
أن يعبر في إجابته عن ميله الشخصي ، أم الأفضل صياغة السؤال بشكل  
غير شخصي ، وفي هذه الحالة تكون الإجابة المطلوبة بمثابة لوجهة النظر  
الاجتماعية أو الخلقية العامة . وهي قد تختلف عن ميل المبحوث الشخصي  
أو الذاتي ؟ وقد قام مثلا ( بلانكنشيب ١٩٥٦ ) بدراسة توضح ذلك  
فسأل مجموعة من الأفراد السؤال التالي : « هل من الأفضل السماح  
بالرهان على سباق الخيل أم ينبغي منع ذلك ؟ » ثم سأل مجموعة بمائلة من  
الأفراد عن مضمون السؤال نفسه بعد صياغته بشكل آخر يدور حول  
ميل المبحوث نفسه . وكان السؤال كالآتي : « هل تعطى صوتك بالسماح  
بالرهان على سباق الخيل أم بمنعه ؟ » ، وقد اختلفت الاستجابات على  
السؤال في الحالتين ففي صيغته الأولى كانت تحتوي على نسبة من « لا أعرف »  
و « رفض السماح بالرهان » أكثر مما كانت عليه في حالة الصياغة الثانية  
للسؤال . يتضح من هذا أن الصياغة الأولى « غير الشخصية » أجيدت  
من وجهة نظر « المعايير الاجتماعية » . ولكن في الصياغة الثانية التي كانت  
تغلب عليها الناحية « الذاتية » كان المبحوثون يجيبون عليها عن وجهة  
نظرهم الشخصية .

ز — هل يفضل وضع السؤال بصيغة مباشرة أم غير مباشرة  
وقد بينا في أول الفصل الظروف التي ترجح إحداها على الأخرى  
فضرينا أمثلة لذلك .

( ٣ ) ما ينبغي مراعاته بشأن شكل الاستجابات بالنسبة لأسئلة الاستفتاء

هناك أشكال مختلفة للاستجابات ، وينبغي أن يتساءل الباحث

بالنسبة لها . هل يفضل للحصول على المعلومات المطلوبة تحديد السؤال والإجابات عليه بحيث يضع الباحث علامة على أفضل هذه الإجابات في نظره ، أو كلمة مناسبة في المكان الملائم أو ترك الحرية للباحث في الإجابة بطلاقة عما يريد التعبير عنه كما في الاستفتاء غير المقيد ؟ فإذا كان الأفضل وضع علامة عند أفضل الإجابات ، فهل نضع إجابتين أم ثلاثاً أم أربعاً لاختار الباحث من بينها وهكذا ؟ وبالرغم من أن كل بحث له ظروفه وملابساته التي ترجح صورة على أخرى في المفاضلة بين الاحتمالات السابقة إلا أنه يفضل عادة أن يكون لدينا أساس لهذا التفضيل أو ذاك مبني على تحليل نتائج الاستفتاء غير المقيد . وعلى أساس ذلك نحكم إذا كان من الأفضل اختيار هذه الصورة أو تلك في الاستجابة .

#### ٤ — ما ينبغي ملاحظته بشأن تسلسل أو ترتيب الأسئلة

١ — هل سيتأثر إجابة أي سؤال بمحتوى الأسئلة السابقة له ؟

ب — هل يقع السؤال من حيث ترتيبه وتسلسله في الموضوع السيكولوجي الصحيح ، بمعنى أنه لو تأخر أو تقدم فقد لا يثير نفس الاهتمام لدى الباحث أو قد يثير بعض المقاومة في إجابته ؟

ومن الأساليب المعروفة في تسلسل أسئلة الاستفتاء ما يسمى « بالترتيب القمعي » (Funnel approach) . وذلك بأن يبدأ الباحث بتوجيه سؤال عام جداً وغير مقيد ويليه بعد ذلك أسئلة تضيق وتضيق وتخصص بالتدرج . ويهدف هذا التسلسل الإقلال من تأثير الأسئلة الأولى

على نوع الاستجابة للأسئلة التي تليها . كما يستهدف هذا الترتيب القمعي أيضاً أن تكون الأسئلة العامة الأولى بمثابة الإطار المرجعي للبحوث عند استجابته للأسئلة اللاحقة . وبهذا تمده الأسئلة العامة بصورة للإطار العام أو المجال الذي يرى في نطاقه بقية الأسئلة التي تتدرج في شدة تخصصها ونوعيتها .

### طريقة إجراء الاستفتاء

يمكن أن يجرى الاستفتاء الواحد في شكل مقابلة ، ويمكن أن يرسل بالبريد للبحوث — كما أن هناك طرقاً أخرى تقع بين هذه وتلك .

### ( ١ ) الاستفتاء في شكل مقابلة

ينبغي على الباحث في هذه الطريقة أن يقرأ العبارات أو يقولها من الذاكرة للبحوث ليبدى رأيه في كل منها . وهذه الطريقة من طرق إجراء الاستفتاء لها عدة مزايا ، ولو أنها لا تخلو من العيوب . فهي من ناحية تضمن صحة تمثيل العينة المجتمع بدرجة أكبر مما تضمنه طريقة إرسال الاستفتاء بالبريد . ففي الاستفتاء بالبريد قد لا نحصل إلا على نسبة محدودة من العائد من هذه الاستفتاءات إذا أرسلناه بالبريد — ولكننا في حالة المقابلة الشخصية نضمن إلى حد كبير أن المبحوث سوف يبدى رأيه في محتويات الاستفتاء دون مماطلة أو تأجل . وبهذا تكون درجة تمثيل العينة أشمل . وإلى جانب هذا فإن هذه الطريقة تضمن إفهام السؤال أو العبارة التي يحويها الاستفتاء للبحوث بل وتضمن تشجيعه على

الإجابة إذا دعت الضرورة إلى ذلك . . وفي الاستفتاءات التي تحوى أسئلة تعمق والتي يتوقف ذكر الباحث لها على مدى إفاضة أو شمول استجابة المبحوث عن العبارات السابقة لهذه الأسئلة ، تمكنا المقابلة من التحكم في ذكر أو عدم ذكر أسئلة التعمق حسب مقتضية ظروف الموقف — كما نضمن أن الشخص الذي يقابله الباحث هو الشخص المقصود فعلا بملء الاستفتاء . ولكن في حالة إرسال الاستفتاء بالبريد ، قد يقوم أى فرد في العائلة أو في المؤسسة . . . الخ بملء البيانات نيابة عن الشخص المطلوب فعلا لملء الاستفتاء .

ومن مزايا هذه الطريقة أيضاً أن المبحوث لا يستطيع أن يرى الأسئلة أو العبارات التالية لما يسمعه من الباحث . وبهذا نضمن عدم قراءة أسئلة لاحقة عند الإجابة على أسئلة سابقة كما هو الحال في طريقة إرسال الاستفتاء بالبريد . لهذه الأسباب وغيرها يرى فريق من الباحثين أن خير وسيلة لإعطاء الاستفتاء هي طريقة المقابلة الشخصية . ونحن نتفق إلى حد كبير مع هؤلاء ولكننا لانرى أفضلية طريقة على أخرى إلا في ضوء الظروف المختلفة التي تحيط بكل بحث من البحوث . وإذن فعلى كل باحث أن يدرس كل الطرق المعروفة في إعطاء الاستفتاء ومزايا وعيوب كل منها ثم يختار في ضوء ظروفه وإمكانياته أصلحها . . . فإذا لم يكن لدى الباحث مثلاً من الإمكانيات المادية ما يغطي نفقات إعطاء الاستفتاء في صورة مقابلة فلا مفر من أن يختار طريقة إرساله بالبريد مع أنه بأن الطريقة الأولى تفضل طريقة البريد . فقد وجد مثلاً أن متوسط نفقات الاستفتاء الذي يعطى في شكل مقابلة شخصية قد يصل إلى ٢٠٠ ضعف متوسط نفقات نفس الاستفتاء الذي يرسل بالبريد .

## ( ٢ ) الاستفتاء بالبريد

تمتاز هذه الطريقة بقلة نفقاتها . وتعتبر أحياناً الطريقة الوحيدة التي يمكن استخدامها إذا ما كانت المجموعة التي سيطبق عليها الاستفتاء متناثرة متباعدة بحيث يكاد يتعذر تطبيق أى وسيلة أخرى عليها . وقد يطبق الاستفتاء على مجموعة في مستوى تربوى عال . وفي هذه الحالة نضمن إلى حد ما أنهم سيقومون بأنفسهم بملء الاستفتاء ، وفى مثل هذه الحالات تقل خطورة إرسال الاستفتاء بالبريد وخاصة عند توفر الدافع عند المبحوثين للرد على الاستفتاء .

وبما يعاب على طريقة الاستفتاء بالبريد مشكلة درجة تمثيل العائد من الاستفتاء لمجموع الاستفتاءات التي يرسلها الباحث للمبحوثين ملئها . فقد دلت الأبحاث الحديثة — ( سلتيز ، جاهودا وديتش وكوك ١٩٥٩ ) — على عكس ما كان معروفاً من قبل ، أى على أن النتائج التي نحصل عليها من تحليل النتائج الأولى للاستفتاء بعد ملئه بواسطة فئة محدودة من العينة تختلف عما لو حللنا نتائج نفس الاستفتاء الذي يملأ بواسطة العينة كلها . ويظهر من ذلك أن الفئة التي تملأ الاستفتاء وترسله قد لا تكون ممثلة للعينة التي أرسل لها الاستفتاء ولهذا يلزم أن يحاول الباحث بشتى الوسائل أن يجمع أكبر عدد ممكن من الاستفتاءات بعد ملئها بواسطة أفراد العينة . ومن الوسائل المتبعة في هذا الصدد إرسال عدد من خطابات المتابعة ، لحث المتخلفين في الرد على الاستفتاء . ويتفاوت عدد خطابات المتابعة بين ٦ ، ١٠ خطابات . وقد يستغرق انتظار الباحث للردود على هذه الخطابات عدة أشهر — حتى يحصل على معظم

بقية الاستفتاءات . ويحسن بالباحث أن يفترض أن نتائجه ستتغير بتغير نسبة العائد من الاستفتاءات إلا إذا كان عنده دليل على عكس هذا . ويمكن للباحث أن يستدل على مدى صحة تمثيل الفئة الأولى التي أجابت على الاستفتاء للعينة كلها باستخدام طريقة التحليل التتابعى التي سبقت الإشارة إليها . فإذا كان استمرار إضافة نتائج العائد من الاستفتاءات يغير فى النتائج وجب الاستمرار فى الحصول على بقية الاستفتاءات حتى تستقر النتائج .

وهناك طرق أخرى للاستفتاء تقع بين الاستفتاء بالبريد من جهة وبين الاستفتاء فى شكل المقابلة من جهة أخرى . وسوف نشير فيما يلى بشكل مختصر لأهم هذه الطرق :

( ١ ) يشرح الباحث للبحوث الهدف من الاستفتاء ثم يسلمه بعد ذلك الاستفتاء لملكه . وبعد ملئه يضع المبحوث الاستفتاء فى صندوق يحمله الباحث بحيث لا يتمكن من معرفة شخصية المبحوث إذا ما اطلع على الاستفتاءات بعد ذلك . وتمتاز هذه الطريقة على طريقة إرسال الاستفتاء بالبريد بإثارة دافع أقوى للإجابة على الاستفتاء ، كما تضمن أن الجيب على الاستفتاء هو المبحوث المقصود وليس أى شخص آخر . ولما كانت هذه الطريقة تضمن أيضاً سرية الإجابة فإنها تتيح فرصة أكبر للبحوث فى أن يعبر بصراحة عن آرائه . ولذلك تفيد هذه الطريقة بوجه خاص فى الاستفتاءات التى تتناول مسائل شخصية أو حساسة أو محرجة بالنسبة للبحوث . وإذا أحس المبحوث بأهمية إجابته بأمانة على الاستفتاء بالإضافة إلى تأكده من سريتها فإن هذا يعطى

المبحوث فرصة أكبر للتعبير بصراحة عن آرائه ومعتقداته . وفي المشكلات التي تعترض الاستفتاء إذا أجرى بطريقة غير طريقة المقابلة عادة — ما يترتب على ملء الجيب لبعض أجزاء الاستفتاء وتركه أجزاء أخرى . ومن المشكلات التي تترتب على هذا كيفية التعرف على الحد الفاصل الذي يقبل عنده الاستفتاء أو يرفض على أنه « غير كامل » . والواقع أن المسألة ينبغي تحديدها في ضوء الظروف والملازمات الخاصة التي تحيط بكل بحث . ويمكن أن تؤلف لجنة من المحكمين تبت في هذه المشكلة بالنسبة للبحث الواحد بحيث تضع المعايير المناسبة التي تراعى ما يستهدفه البحث وما يكتشفه من ظروف وملازمات ، وعلى أساس هذه المعايير توضع الحدود التي يقبل أو يرفض عندها الاستفتاء « غير الكامل » .

( ٢ ) وقد يهم الباحث أحيانا قياس التغير في الاتجاهات النفسية الاجتماعية لجماعة من الجماعات بعد تعرضها لنوع معين من الخبرات . وفي هذه الحالة يعطى الباحث الاستفتاء لمجموعة معينة — سواء بطريقة البريد أم بالمقابلة الشخصية — ثم يكرر هذه العملية على نفس المجموعة بقصد التعرف على ما طرأ من تغير على المجموعة في اتجاهاتها . ومن الصعوبات التي تعترض هذه الطريقة أن المجموعة التي توافق على الاستمرار في إعادة تطبيق الاستفتاء عليها مرات متتالية يتناقص عددها بالتدريج عن المجموعة الأصلية الممثلة للمجتمع الذي اشتقت منه . وبذلك يصعب التحقق من أن العينة التي تبقى نتيجة لموافقتها على استمرار تطبيق الاستفتاء عليها تكون ممثلة للعينة الأصلية . ومن ناحية أخرى فإن هذه المجموعة المتبقية تتأثر نتيجة تكرار القياس عليها

بحيث تصبح في مرتبة الخبراء في موضوع الدراسة ونتيجة لذلك فإنها قد تدلى بآراء واتجاهات غير التي كانت سوف تدلى بها لو أنها لم تمر بهذه السلسلة من القياس المتكرر ( وقد سبق أن أشرنا في الفصل السابق إلى الصعوبات التي تنجم عن القياس المتكرر وخاصة في الاتجاهات النفسية والاجتماعية ) .

### ثالثاً : اختبار الاستفتاء ذاته قبل استخدامه

إن الهدف من هذه الخطوة هو تعديل الاستفتاء في ضوء ما يديه الخبراء في المشكلة موضوع الدراسة وما يمكن للباحث أن يستطلع من آراء المتخصصين في القياس النفسي والاجتماعي — ثم اختبار الاستفتاء بعد ذلك في ضوء ما تسفر عنه تجربته على عينة من الأفراد الذين سيطبق عليهم . وقد يتناول هذا التعديل محتوى الاستفتاء أو صياغته أو تعليماته أو طريقة إجرائه . ويجرى الاستفتاء في هذه الدراسة الأولية Pilot Study ويوضح لهذه العينة الصغيرة من المبحوثين الغرض من تجربة الاستفتاء حتى يسهم كل في إبداء ملاحظاته عليه بصراحة وأمانة . . . ومن العلماء من يرى أنه ربما كان من الأفضل أن يجيب المبحوثون أولاً على الاستفتاء ثم يدون ملاحظاتهم بعد الانتهاء تماماً من الإجابة عليه فيسأل المجيب عما كان غامضاً أو ما قد يكون مخرجاً . . . الخ .

وقد لا يكتفى الباحث باختبار الاستفتاء مرة واحدة بل قد يعدله نتيجة تجربته أول مرة ثم يعيد تجربته بتطبيقه مرة ثانية وهكذا . . .

بل قد يتراوح عدد المرات من ١٠ — ١٠٠ مرة حتى يستطيع الباحث أن يتعرف على جميع أوجه النقص ١١ وقد يترتب على خطوة اختبار الاستفتاء تغيير طريقة إجراءاته ، ففي بحث قام به بلانكنشيب مثلاً ، وجد أن إرسال الاستفتاء بالبريد كان أفضل من إجراءاته في شكل مقابلة بالنسبة للبحوثين من المدرسين وذلك لانشغالهم بحيث يكاد يتعذر تطبيق الاستفتاء عليهم في شكل مقابلة .

أما إذا أرسل الباحث الاستفتاء بالبريد لعينة صغيرة بقصد اختبار الاستفتاء أى بدون أن تيسر له مقابلة المبحوثين ، فإنه يستطيع — مع ذلك — أن يتعرف إلى حد ما على النواحي التي تحتاج إلى تعديل في الاستفتاء وأهم هذه الدلائل يحملها ( السيد محمد خيرى ١٩٥٦ ) في الآتي :

١ — عدم انتظام توزيع الإجابات توزيعاً اعتدالياً أو توزيعات أخرى معروفة يمكن التكهن بها أو بأسبابها المحتملة .

٢ — وجود نسبة عالية من الإجابات الموحدة والتي تدعو إلى التشكك في العوامل التي أدت إلى مثل هذا التشابه الكبير في الإجابات .

٣ — وجود نسبة عالية من الإجابات المحايدة مثل « غير متأكد » ، أو « سيان » ، أو « لا أعرف » .

٤ — عندما يعلق المبحوثون تعليقات كثيرة على الإجابات مع أن الاستفتاء من النوع المقيد .

٥ — عندما يختلف نتيجة الاستفتاء بتغيير ترتيب الإجابات المعطاة

والتي يختار الفرد في نطاقها تلك الإجابة التي تعبر عن رأيه أحسن تعبير .

٦ — امتناع كثير من المبحوثين عن الإجابة .

الشروط التي ينبغي توفرها في الاستمارة أو صحيفة الاستبيان

ويذكر السيد محمد خيرى أن من أهم هذه الشروط :

١ — مدى انسجام وحدات الاستفتاء أى مدى اشتراكها في الكشف عن ظاهرة معينة وتسمى في هذه الحالة أحادية البعد .

٢ — مدى قدرة الاستفتاء أو الاستمارة أو صحيفة الاستبيان على التمييز .

٣ — مقياس للثبوت .

٤ — مقياس للصحة أو الصدق .

٥ — أن تكون الوحدات أو العبارات التي يتكون منها الاستفتاء قد مرت في سلسلة من التنقيح عن طريق اختيار أصلها .

ويمكن الرجوع إلى كل هذه النقاط في كتب الاحصاء .

وبما يجدر ذكره أن هناك طريقة بسيطة يمكن الاستعانة بها في اختبار ثبوت الاستفتاء — ولو أنها ليست أفضل الطرق — ولكنها سهلة ميسورة ولا تتطلب إعطاء الاستفتاء مرتين لاستخراج معامل الثبوت . وتتلخص في إدخال أسئلة مكررة في معناها ولكنها تختلف في صياغتها اللفظية بعضها عن بعض . وتوزع توزيعاً عشوائياً مع بقية أسئلة أو

عبارات الاستفتاء . فإذا أجاب المبحوث عن هذه الأسئلة بطريقة متسقة مترابطة فهذا دليل — إلى حد ما — على ثبوت الاستفتاء ويمكن معرفة ذلك باستخراج نسبة عدد الإجابات المتماثلة إلى عدد هذه الأسئلة . بذلك نكشف جزئياً عن مدى ثبوت إجابات المبحوث . ولذلك تسمى هذه الأسئلة ذات المعنى الواحد والصياغة المختلفة بالأسئلة الكاشفة . وتسمى النسبة التي نحصل عليها بنسبة الثقة .

$$\text{فكأن نسبة الثقة} = \frac{\text{عدد ما أجيب إجابة واحدة من الأسئلة الكاشفة}}{\text{عدد الأسئلة الكاشفة كلها}}$$

ويمكن أن نحدد لأنفسنا نسبة ثقة معينة تتناسب مع درجة نمو البحوث المتصلة بالمشكلة التي ندرسها .

أما وقد تناولنا الاستفتاءات بشكل عام ، فإننا ستعرض الآن بشيء من التفصيل لطرق قياس الاتجاهات وهي لا تخرج عن كونها نوعاً من أنواع الاستفتاءات تسمى استفتاءات الاتجاهات Attitude Questionnaires وهذا ما سنتناوله في الفصل القادم .

## الفصل التاسع

### قياس الاتجاهات

يذكر ( جود وسكيتس ١٩٥٤ ) أن الاستفتاءات المستخدمة في قياس الاتجاهات Attitude Questionnaires قد تقرب من اختبارات الاتجاهات إلى الحد الذي يصعب معه تحديد الحد الفاصل بينهما ، فلا نستطيع أن نقرر ما إذا كنا نسمي الأداة في هذه الحالة استفتاءاً للاتجاه أم اختباراً للاتجاه .

وقبل أن ندخل في موضوع قياس الاتجاهات ينبغي التحقق أولاً من معنى « الاتجاه » .

#### معنى الاتجاه

اختلفت تعاريف العلماء اختلافاً شاسعاً في تحديد مداول الاتجاه . وقد غلب على معظم هذه التعاريف الغموض - فمثلاً من أشهر تعاريف الاتجاه تعريف ( ألبورت ١٩٣٥ ص ١٨٠ ) وهو أنه « حالة استعداد عقلي عصبي نظمت عن طريق التجارب الشخصية ، وتعمل على توجيه استجابة الفرد لكل الأشياء والمواقف التي تتعلق بهذا الاستعداد » . وقد توصل ألبورت إلى هذا التعريف بعد أن استعرض تعاريف عديدة

سابقة لمعنى الاتجاه . ومحاولة تفسير الاتجاه بأنه تهيو عقلي لا يساعدنا في الواقع على فهم معنى الاتجاه ذلك أن مفهوم التهيو العقلي ذاته من العموض بحيث لا يضفى أى جديد على معنى الاتجاه .

وربما كان من الأنفع أن نصر على ما يسمى بالتعريف الإجرائى وإن اختلف إصرارنا على درجة دقته تبعاً لاختلاف درجة التطور العلمى التى وصل إليها موضوع البحث . والمقصود بالتعريف الإجرائى operational definition : ببساطة ، هو محاولة تفسير مداول أى مفهوم تفسيراً ينقله إلى حيز الوجود والواقع ، وما يمكن أن نلاحظه أو نشاهده أو نقيسه أو نتحكم فيه بالنسبة لمظاهر هذا المفهوم . وربما كان ذلك أفضل من الاتجاه إلى ألفاظ مجردة غامضة لشرح معنى المفهوم ، إذ أنه غالباً ما تعجز هذه الألفاظ عن أن تفسره أو تضيف إليه أى جديد فى الواقع . بل وربما أوهمت بعض الناس بأنها شرحة وأبانت الغامض منه فى حين أنها لم تقدم أى جديد عليه فى واقع الأمر . لذلك فإننا سنحاول هنا أن نلتزم — قدر المستطاع — هذا النوع من التعاريف الإجرائية .

ولنأخذ مثلاً يوضح لنا معنى الاتجاه . فى المجتمعات الصناعية نجد أصحاب الأعمال والأفراد عموماً قد كونوا « اتجاهات » نحو العمال الذين يعملون فى المصانع والمؤسسات المختلفة . فإذا درسنا ما يمكنه هؤلاء الأفراد تجاه العمال لوجدنا ألواناً مختلفة تتراوح — فى الغالب — بين المؤازرة التامة لهم من ناحية ، أو المعارضة المتطرفة من ناحية أخرى . فنجد مثلاً من هؤلاء من يوافق على إنشاء نقابات للعمال والتأمين على

حياتهم . . . الخ ، كما نرى فريقاً آخر وقد عبر عن رأيه تجاه العمال بأنه ينبغي مثلاً منعهم من عمل تقابات أو المطالبة بأجور أعلى أو ما شاكل ذلك وبين هذا الفريق وذاك توجد درجات مختلفة من الاتجاهات نحو العمال .

وقد يعبر هؤلاء وأولئك عن رأيهم هذا لفظياً نتيجة «سؤالهم» ، أو «تلقائياً» ، في جلسة من الجلسات مع أصدقائهم ، أو قد يعبرون عن سلوكهم بشكل «عملي» ، كأن يمارسوا هذا السلوك أو ذاك إن كانوا في مركز يسمح لهم بالممارسة العملية لاتجاهاتهم ( كأن يكونوا من المشرعين للقوانين العمالية أو أصحاب المصانع أو الشركات . . . الخ ) . ويطلق على تعبير الفرد اللفظي عن التنظيمات العمالية مثلاً - أو أى موضوع آخر - عند سؤاله ، الاتجاه اللفظي المستثار Elicited verbal attitude ويطلق على تعبيره اللفظي التلقائى ، الاتجاه اللفظي التلقائى Spontaneous verbal attitude كما يطلق على سلوك الفرد الواقعى أو العملى ، الاتجاه العملى Action attitude . ولا شك أن الاتجاه بهذا المعنى وبهذه الصورة يمكن التعرف عليه وملاحظته وقياسه سواء أكان تعبيراً لفظياً أم سلوكاً عملياً .

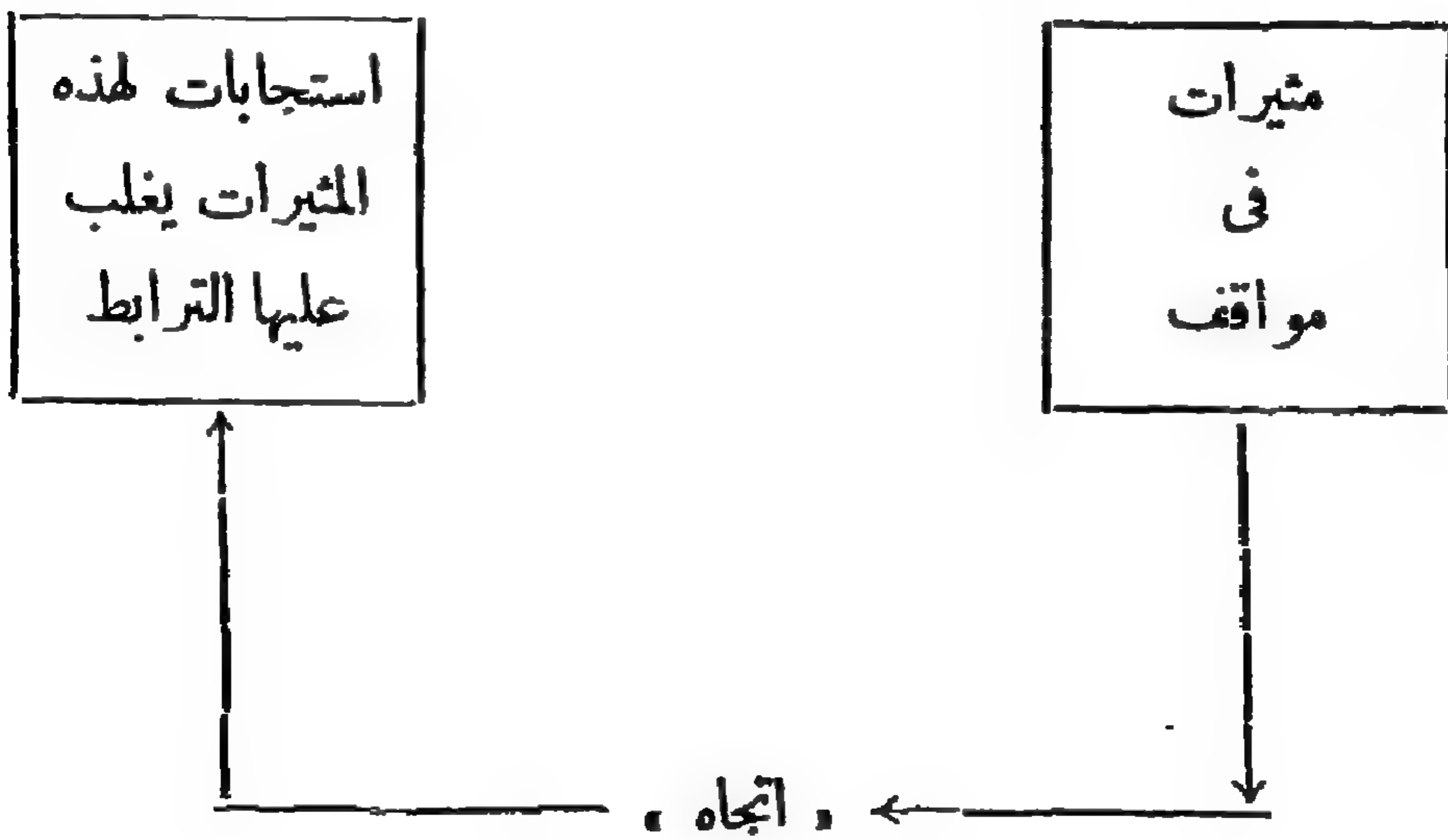
وغنى عن البيان أننا فى مثل هذا المثل لانستطيع التحدث عن الاتجاه نحو التنظيمات العمالية سواء أكان ذلك فى صالحها أم ضدها إلا فى نطاق الموقف الاجتماعى الذى يودى إلى وجود المشكلة أصلاً . ففى المجتمعات البدائية أو الزراعية مثلاً لا يكون هناك محل للكلام عن «الاتجاه نحو التنظيمات العمالية» . وبالمثل يمكننا الآن أن نتحدث عن اتجاه الناس نحو تفضيلهم استخدام الطاقة الذرية فى الحرب أم فى السلم . ولكننا لم نكن

نستطيع ذلك قبل اكتشاف الطاقة الذرية وقبل تسخيرها سواء في خدمة الحرب أم السلام . وعلى ذلك فإننا نخلص من هذا بنتيجة هامة وهي أنه لا يوجد مقدما عدد معين من الاتجاهات وأن ما علينا إلا أن نصمم لكل منها مقياساً — بل أن الأمر على النقيض من ذلك ، فالاتجاهات تتبع من واقع ظروفنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأيدولوجية وتمشى مع مرحلة التطور التي يجتازها مجتمع من المجتمعات ، وتظهر الحاجة إلى قياس اتجاهات « جديدة » كما تبدل بالتدرج أهمية قياس البعض الآخر من الاتجاهات ... وهكذا .

والإنسان باستمرار دائب على أن يستشف من مجال النشاط الإنساني جوانب معينة وزوايا خاصة ، تدعو الظروف الموضوعية الاجتماعية إلى بروزها وتسليط الضوء عليها في مرحلة معينة — ومهما تبلور هذا الجانب أو ذاك ومهما سلط عليه الضوء فهو جزء لا يتجزأ من واقع المجال الاجتماعي الأكبر الذي اشتق منه والذي يأخذ منه معناه وأهميته باستمرار . ونرجو بهذا العرض المبسط أن نكون قد ألقينا بعض الضوء على تلك الأسئلة التي تتسلط أحياناً على بعض المشتغلين بالقياس العقلي في وجوب « تحديد » عدد الاتجاهات حتى يفرغوا بعد ذلك إلى بناء مقياس لكل منها ١١ .

ويذكر ( جرين ١٩٥٤ ) أنه ينبغي النظر — في واقع الأمر — إلى الاتجاه على أنه « مفهوم » يخلقه الإنسان ليصف به ترابط الاستجابات المتعددة للفرد الواحد إزاء مشكلة أو موضوع معين . فعندما نعرض مثلاً مجموعة من الأسئلة أو العبارات في استفتاء مقيد، نجد أن المبحوث

يجيب عنها بشكل قد يغلب عليه الارتباط والتأزر سواء أكان في صالح الموضوع أو المشكلة التي يعرضها الاستفتاء ، أم ضدها . فهناك إذن مثيرات تهيؤها أسئلة الاستفتاء ، كما أن هناك استجابات يغلب عليها التماسك والترابط إزاء هذه المثيرات بصرف النظر عن لونها أو ميلها . ولكي نربط بين المثيرات والاستجابات يفترض أن هناك ما يتوسط تلك المثيرات من جهة وذلك الارتباط في الاستجابات من جهة أخرى . ويطلق لفظ اتجاه ك مفهوم يعبر به عن ترابط هذه الاستجابات بالنسبة لمثيرات الموقف التي يهيؤها الاستفتاء . وهذا رسم تخطيطي يوضح هذا .



ويطلق بعض العلماء مثل : ( ما كوركوديل ، وميل ١٩٤٨ ) ، ( لازارسفيلد ١٩٥٠-١ ) ، ( كومس ١٩٥٢ ) ، ( وثرستون ١٩٤٧ ) على مثل هذا النوع من « المفاهيم » - والتي من أمثلتها الاتجاه في حالتنا هذه - أسماء مختلفة ولكنها مع ذلك تحمل معنى أقرب إلى الاتفاق . ومن بين هذه الأسماء التي يوصف بها هذا النوع من المفاهيم - المتغيرات الكامنة

latent variables : السمات traits : المتغيرات المتوسطة أو  
التوسيطية intervening variables : أو التكوينات الفرضية  
hypothetical constructs : الأنماط الأصلية genotypes :  
العوامل factors .

وبرغم ما يجمع بين هذه الأسماء المختلفة من الاشتراك في بعض  
المعنى إلا أنه يوجد بينها بعض ظلال من الاختلاف .

ويطلق العلماء مثل ( ستيفنس ١٩٥١ ) على مظاهر التعبير عن المفهوم  
( وهو الاتجاه في حالتنا هذه ) ، أى على السلوك ذاته وما يجمع بين  
مظاهره من تكامل وارتباط أسماء مختلفة مثل السلوك الملاحظ  
Observable data : المتغيرات الظاهرة manifest variables : الأنماط  
الظاهرية phenotypes : الدلالات indicants وهذه الدلالات نفسها  
- وليس المفهوم ذاته - هي التي يمكن ان تلاحظ وتقاس فعلا .

وينبغي أن ننبه هنا إلى أننا لا نقول إن الاتجاه عبارة عن « كيان مستقل  
بذاته » ، "entity" أو أنه هو الذي « يسبب » ترابط السلوك . بل  
إننا نقول إن الاتجاه بناء أو تكوين فرضي أو مفهوم يستدل على معناه  
من ترابط السلوك الظاهري للفرد إزاء مواقف الاستفتاء مثلا . والاتجاه  
بهذا المعنى يختلف عن معناه الذي عبر عنه ألبورت مثلا بأنه « حالة  
تهيؤ عقلي وعصبي ... تعمل على توجيه إستجابة الفرد إزاء كل الأشياء ... »  
فهذا النوع من التعريف يفترض وجود قوة غامضة أو حالة غامضة تسمى  
« تهيؤ عقلي وعصبي » ، وأنها هي « المسبب » ، أو « المصدر » الذي يسبب

مظاهر الاتجاه . وهذا يختلف تمام الاختلاف عن الافتراضات التي بنينا عليها تحليلنا السابق .

ويعرف ( كامبل ١٩٥٠ ص ٣١ ) الاتجاه الاجتماعي مثلاً تعريفاً إجرائياً فيقول : « إن الاتجاه الاجتماعي لفرد ما هو الترابط الرصين لاستجاباته بالنسبة لمجموعة من المشكلات الاجتماعية » .

"An individual's social attitude is an enduring syndrome of response consistency with regard to a set of social objects."

ويطلق على مجموعة السلوك أو الاستجابات التي تضم الجوانب المختلفة لاتجاه ما « بالاتجاه الشامل » ، "attitude universe" وهو يتكون من كل العناصر الشاملة والمكونة لمظاهر الاتجاه موضوع الدراسة . أما عند القياس فإننا نلجأ إلى أخذ عينة فقط من هذه المظاهر للاتجاه الشامل بحيث تكون ممثلة قدر المستطاع لعناصره المختلفة . ومعنى هذا أن هناك دائماً عبارات أخرى كان يمكن أن توضع في الاستفتاء . ذلك أن وحدات الاستفتاء هي جزء أو عينة من المظاهر العديدة للاتجاه الشامل .

### العلاقة بين الاتجاه اللفظي والاتجاه العملي

هناك دراسات أوضحت درجة العلاقة التي تربط بين الاتجاه اللفظي والاتجاه العملي ، وإلى أي حد نستطيع أن نستدل على الاتجاه الواقعي بالعمل من الاتجاه اللفظي . وسوف نحاول هنا أن نعرض بعض هذه الدراسات ونبرز أهم العوامل التي تؤدي إلى توسيع الهوة بين نتائج القياس في الحالتين .

ففي دراسة قام بها ( زابف ١٩٣٩ ) على الاتجاه نحو الخرافات حاول أن يقارن بين نتائج قياس الاتجاه اللفظي نحو بعض الخرافات والاتجاه العملي نحو نفس هذه الخرافات . وقد اختار لذلك ١٢ خرافة من الخرافات الشائعة في الولايات المتحدة والتي يمكن في نفس الوقت خلق مواقف واقعية لاختيار اتجاه الفرد العملي لإزائها — فمن الخرافات المعروفة مثلاً إن كسر المرأة يجلب الحظ السيء لمن قام بكسرها : ومثل هذه الخرافة يمكن تمثيلها عملياً بوضع مرآة ومطرقة وأن يطلب من الشخص كسر المرأة بالمطرقة إذا لم يكن يؤمن بصحة هذه الخرافة أي بما يجلبه كسر المرأة من سوء الطالع . وقد استطاع زابف أن يجد ١٢ خرافة من هذا النوع الذي يمكن تمثيله بشكل عملي . وسأل زابف عدداً كبيراً من الطلبة عن اتجاههم نحو هذه الخرافات الإثنتي عشر بحيث يعبرون عن اتجاههم بشكل لفظي — ومن هذا العدد استطاع زابف أن يجد ٣٢ طالباً قد عبروا لفظياً في إجاباتهم عن أنهم لا يؤمنون بهذه الخرافات — وبقى عليه أن يقارن بعد ذلك بين مدى تقارب أو تباعد هذا الاتجاه اللفظي بالنسبة للاتجاه العملي ، لذلك أحضر هذه الإثنتي عشرة خرافة في شكل عملي ( كمثل كسر المرأة ) ووضعها في حجرة لها ستارة تسمح بالرؤية من جانب واحد وهو من خارج الحجرة إلى داخلها ولا تسمح لمن في داخل الحجرة برؤية ما بخارجها one — way — vision — screen . وعندما قيس الاتجاه العملي لهؤلاء الطلاب في هذا الموقف العملي بملاحظتهم خلال الستارة ذات الرؤية من الخارج للداخل . لم يجد زابف سوى طالبين فقط قد قاما بالتعبير عن الاتجاه العملي الذي يدل فعلاً على عدم إيمانهم بهذه الخرافات الإثنتي عشرة ، فكسروا المرأة مثلاً . . . . . وهكذا في بقية الخرافات . وليس من المؤكد طبعاً أن حتى هذين الطالبين

كان من الممكن أن يأتي نفس هذا العمل في موقف طبيعي كلية . إذ ينبغي ألا تنسى أن محاولة زائف لخلق هذا الموقف — على قربه من الموقف الطبيعي — لازالت تضع المبحوث في موقف تجريبي صناعي ولو بقدر ضئيل ... وهكذا نجد أن الفرق واضح بين الاتجاه اللفظي والعملي إزاء الموضوع « الواحد » .

وربما كان ما يفرضه المجتمع من معايير وقيم من أقوى العوامل التي تؤدي إلى تباعد الاستجابة اللفظية عن الاستجابة العملية .

وسنسوق للقارئ دراسة أخرى قام بها ( كوري ١٩٣٧ ) وهذه الدراسة تعتبر مثلاً صارخاً للتشكك في صحة الاستدلال على الاتجاه العمل من الاتجاه اللفظي . وتستهدف هذه الدراسة المقارنة بين الاتجاه اللفظي وبين الاتجاه العمل نحو الغش في الامتحانات . ففي أحد الفصول التي كانت تدرس مادة علم النفس — أعطى للطلبة مقياس لقياس اتجاههم اللفظي نحو الغش ( استخدمت فيه طريقة ثرستون ) . وقد استخدمت طريقة غير مباشرة للتعرف على أسماء المجيبين دون سؤا لهم مباشرة عن هذا وذلك حتى لا يحس أحدهم بضغط اجتماعي يدفعه ألا يجيب بشكل صريح على المقياس . ولمقارنة هذه الاستجابات اللفظية ( أي الاتجاه اللفظي ) بالاتجاه العمل أجريت التجربة التالية :

كان طلبة هذا الفصل يعطون امتحاناً دورياً موضوعياً في يوم الجمعة من أيام كل أسبوع وكان المدرس يقوم بتصحيح أوراق إجاباتهم بطريقة سرية لمعرفة درجة كل طالب دون كتابة الدرجات على الأوراق أو عمل

أى إشارة يفهم منها أنه قام بتصحيح أو معرفة درجة كل ورقة من أوراق الإجابة . وفى يوم الاثنين التالى كانت توزع أوراق الإجابة على أصحابها ليقوم كل بتصحيح ورقته فى الفصل . وكانت الفرصة حيثئذ مواتية لكل فرد فى أن يغير من إجاباته إن شاء أثناء عملية تصحيحه لورقة إجابته — وبعد ذلك كانت تجمع الأوراق . ويدل الفرق الناتج عن طرح الدرجة الأولى من الدرجة الثانية لأى ورقة إجابة على مدى الغش الحقيقى الذى مارسه صاحب هذه الورقة . وبذلك أصبح لكل طالب درجتان ، واحدة على الاتجاه اللفظى نحو الغش الذى استخدمت فيه طريقة ثرستون ، ودرجة أخرى هى الفرق بين درجتى تصحيح ورقة الإجابة . وتدل هذه الدرجة ( الفرق ) — كما ذكرنا — على الاتجاه العملى أو الواقعى لكل فرد نحو الغش وقد وجد أن معامل الارتباط بين درجات الاتجاه اللفظى وبين درجات الاتجاه العملى لهؤلاء الطلبة الذين أجريت عليهم التجربة يساوى ٠٢، فقط ( أى لا يوجد تقريباً أى ارتباط بين الاتجاه اللفظى والاتجاه العملى ) .

ولدراسة ( لايبير ١٩٣٤ ) تعتبر مثلاً آخر يؤيد نفس هذه النتائج . وفى هذه الدراسة اصطحب لايبير زوجاً صينياً وزوجته فى إحدى رحلاتهم داخل الولايات المتحدة — وبعد ذلك قام بسؤال مديرى المطاعم واللوكاندات وغيرهم عن قلوبهم كضيوف عندهم فوجد أن أكثر من ٩٠٪ منهم قد استجابوا لفظياً لسؤاله بأنهم لن يقبلوا الضيوف الصينيين .

وينبغى هنا أن نبادر إلى تأكيد ما قلناه سابقاً فى دراسة زابف

من أن الضغط الاجتماعي يعتبر من أقوى العوامل التي تزيد من الهوة بين الاتجاه اللفظي وبين الاتجاه العملي نحو نفس الموضوع .

ومن الناحية النظرية يعتبر اتجاه الفرد نحو موضوع معين واحداً سواء أكان اتجاهاً لفظياً مستثاراً أو تلقائياً لفظياً أو اتجاهاً عملياً - وكل ما في الأمر أن الظروف المحيطة بكل شكل من هذه الأشكال - أى المجال - قد تختلف بدرجة تؤدي إلى تفاوت مظاهر التعبير عن الاتجاه - وقد يكون الاتجاه اللفظي في موقف ما هو الاتجاه «الحقيقي» للفرد - أى الذى يمكنه الفرد بينه وبين نفسه . وقد يذكره لصديق وثيق الصلة به ، أما الاتجاه العملي لنفس الفرد هذا فقد لا يعبر عما يمكنه فعلاً . فربما أراد أن يترك عند الناس انطباعاً معيناً حسناً فيأتى أداؤه العملي المعبر عن الاتجاه مغايراً لحقيقة رأيه . . . فالمسألة إذن مسألة دراسة القوى التى تؤثر على استجابة الفرد فتغيرها أو تحورها أو تؤدي إلى تزييفها سواء فى ذلك الاستجابة اللفظية المستثارة أم التلقائية أم العملية على السواء .

أما أهم الشروط التى ينبغى على الباحث أن يراعيها حتى يضمن تقارب هذه الأشكال المختلفة فى التعبير عن الاتجاه فتتلخص فى العوامل الآتية :

أولاً : إحساس المبحوث بالاطمئنان التام عندما يعبر عن رأيه بمنتهى الصراحة ، واقتناعه بأن صراحته هذه لن تعرضه لآى نوع من أنواع الغبن أو النقد أو الضرر أو ما شاكل ذلك .

ثانياً : إحساس المبحوث بأهمية التعبير عن رأيه بصراحة ... فقد يتوفر للبحوث الطمأنينة التامة ولكنه قد يرى أن تعبيره الصريح لن يغير أو يبدل شيئاً في الموضوع الذي يسأل عنه ومثل هذا الإحساس قد يدفع صاحبه إلى الإهمال في التعبير الدقيق عن اتجاهه .

فإذا توفر هذان العاملان بالنسبة للبحوث فإن استجابته اللفظية تكاد لا تختلف كثيراً عن اتجاهه العملي في أغلب الأحوال . . . . .

ثالثاً : وثمة عامل ثالث يؤثر في دقة نتائج الاتجاه اللفظي — فكلما كانت العبارات التي يشتمل عليها مقياس الاتجاه تشمل مواقف أقرب إلى الواقع فإن ذلك يساعد المبحوث في أن يعبر عن اتجاهه إزاء هذه المواقف بوضوح . فاستعمال الألفاظ المجردة المهمة قد يأتي باستجابات تدل على عكس الواقع . وفيما يلي أمثلة توضح ذلك .

سأل ( ستاجنر ١٩٥٠ ص ٧٧ ) جماعة من الأمريكيين عن اتجاههم نحو الفاشية مستخدماً هذا اللفظ المجرد وهو « الفاشية » ، فأظهر معظمهم اتجاهاً مضاداً نحوها ، ولكنه حين وجه إليهم أسئلة تشتمل على عبارات تمثل مواقف بمثابة من الحياة الواقعية وجد ضمن ما وجد أن غالبية من أبدوا اتجاهاً مضاداً نحو انفاشية قد وافقوا بالرغم من ذلك على كثير من تلك العبارات الموقفية أو الواقعية التي تعبر عن السياسة الفاشية والاتجاه الفاشي .

ولنأخذ مثلاً آخر ، إذا سألنا مجموعة من الأفراد أسئلة مجردة مثل : هل أنت متفتح الذهن ؟ هل أنت واسع الأفق ؟ فإننا نجد في الغالب

أن أشخاصاً عديدون يصرون على أن اتجاههم يمثل اتجاه الفرد متفتح الذهن ، واسع الأفق . ولكتنا إن سألنا هؤلاء الأفراد أنفسهم عما يفعلونه في موقف واقعي من مواقف الحياة التي تعكس اتساع الأفق فعلا كأن نسألهم : هل هم مستعدون أن يستمعوا ويتقبلوا وجهات النظر التي تخالف وجهة نظرهم أو تتعارض مع عقائدهم فإننا نجد أنهم قد يرفضون ذلك كلية .

ومن أجل هذا يؤكد بعض الباحثين أهمية محتوى الوحدات التي تكون مقياس الاتجاه اللفظي ، ويرون أنه من الضروري أن يكون هذا المحتوى ممثلاً قدر المستطاع لمواقف واقعية تعكس ما يمكن أن يفعله الفرد فعلاً في هذا الموقف أو ذاك . وكلما كانت وحدات مقياس الاتجاه تمثل ما يفعله المبحوث إزاء موقف عملي واقعي يهيؤه له مقياس الاتجاه اللفظي أمكن النظر إلى المقياس - مع أنه لفظي - على أنه « مصبوغ بصبغة عملية » ، action oriented .

والأسئلة التي تمثل المواقف العملية تتفاوت في درجة واقعيتها وإليك أمثلة توضح ذلك :

١ - في قياس الاتجاه نحو الزوج مثلاً قد نسأل المبحوث السؤال التالي : « بينما كنت تقرأ في المكتبة العامة ، إذ بزنجي يدخل المكتبة ويجلس بجوارك ، ماذا تعمل ؟ »

٢ - « كُنت مرة وسط مجموعة من الأفراد ثم قال أحدهم عبارة تتضمن التقليل من شأن مجموعة من الأقليات فماذا تعمل ؟ »

ونلاحظ في المثالين السابقين أننا نسأل الشخص عما يفعله أو يقوم به فعلاً وليس السؤال عما ينبغي عليه أن يقوم به أو أن يفعله . وإذن فنحن نطلب منه أن يعبر باللفظ عن اتجاهه العمل الوقعي في موقف معين .

أما إذا وجهنا إلى المبحوث نفس السؤالين السابقين — على ما يمثلانه من واقعية — مع وضع عبارة « فإذا ينبغي عليك أن تعمل ؟ » بدلا من عبارة « فإذا تعمل ؟ » ، فإن الاستجابة تختلف في الحالتين . وقد دلت على ذلك أبحاث ( سلتيز ١٩٥٠ ) بالنسبة للشال الثاني . فبينما ذكر حوالي ٥٦ ٪ من المبحوثين أنه ينبغي عليهم الرد على العبارة التي تضمنت تجميع مجموعة الأقليات ، فإن ٣٥ ٪ منهم فقط أقرروا بأنهم إذا وجدوا في الموقف فعلاً فإنهم يردون على هذه العبارة .

كذلك استخدم ( هورويتز وهورويتز ١٩٣٨ ) طريقة لقياس اتجاه الأطفال البيض نحو الأطفال الزنوج . وذلك بأن عرضا على الأطفال البيض مجموعات من الصور للبيض والملونين ، وطلب من كل طفل أن يختار الصور التي تمثل وجوهاً يريد أن يلعب معها ، أو يأكل معها ، أو يذكر معها . . . . كما يمكن أن يطلب من كل طفل أن يرتب هذه الصور حسب ميله لها . وقد وجد ( موسن ١٩٥٠ ) معامل صدق عال نسبياً بين الاستجابات اللفظية على الاختبار اللفظي في قياس اتجاه الأطفال نحو التمييز العنصري من جهة وبين اتجاههم الفعلي إزاء الملونين في معسكر صيفي مختلط .

وبخلاصة القول إذن أن وحدات المقياس كلها كانت تمثل مواقف

واقعية وتعكس كذلك ما يعمل به المبحوث في هذا الموقف أو ذاك ، فإن ذلك يزيد في الارتباط الموجب بين نتائج الاتجاه اللفظي وبين نتائج الاتجاه العلى .

وقد دلت أبحاث ( فلويد ألبرت وهانشت ١٩٤٠ ) على أن استخدام مثل هذا النوع من العبارات المصبوغة بصبغة عملية action oriented قد أدى إلى معاملات صدق عالية بين الاتجاه اللفظي وبين الاتجاه العلى .

وهناك حالات خاصة يتعذر فيها على المبحوث نفسه أن يعبر لفظيا عن اتجاهه الحقيقى . ذلك لأن اتجاهه قد يكون على مستوى لاشعورى . وفى هذه الحالات يستعان بوسائل أخرى للتعرف على اتجاهات الشخص اللاشعورية ودوافعه المكبوتة . . ويطلق على هذه الطرق فى قياس الاتجاهات الطرق غير المباشرة Indirect . والواقع أننا نستطيع أن نميز بشكل عام بين نوعين من هذه الطرق غير المباشرة . فهناك نوع يستخدم عبارات . يقصد بها إفساح المجال لعملية الإسقاط projection ، ونوع آخر يستند إلى ما يترتب على اتجاه الفرد من تزييف أو انحراف فى إدراكه أو تعلمه أو تذكره لكل ما يتصل بموضوع الاتجاه .

وقد استطاع مثلا ( سانفورد ١٩٥٠ ) أن يدرس القلق بأن يعرض على المبحوث صورة تمثل شخصين يسأل أحدهما الآخر عن الأسباب التى جعلته قلقاً ويطلب من المبحوث أن يجيب عن ذلك نيابة عن الشخص المسئول فى الصورة . ويفترض فى كل هذه الحالات التى يتضمنها هذا

النوع أن الموقف يتيح المجال للمبحوث أن يسقط اتجاهه ودوافعه في الموقف حتى وإن لم يحدث هبذا على مستوى شعورى كلية بالنسبة للمبحوث ، وذلك لأنه يفترض في هذا النوع من المواقف أن المبحوث لا يعى شعورياً وبشكل واضح الغرض الذى يكمن وراء سؤاله بهذه الطريقة .

أما النوع الثانى من الوسائل غير المباشرة لقياس الاتجاهات فهو — كما ذكرنا — يعتمد على ما يرتبط بنوع اتجاه الفرد من انحراف أو تزيف أو تشويه لإدراكه أو لتعلمه أو لتذكره لكل ما يتصل بموضوع الاتجاه . والارتباط بين اتجاه الفرد نحو موضوع ما وبين مدى تأثر العمليات السيكولوجية المختلفة بنوع هذا الاتجاه - يعتبر من الموضوعات التى تشغل جانباً هاماً فى ميدان علم النفس الاجتماعى . ولنا هنا بصدد التكلم عن هذا الموضوع إلا بالقدر الذى يمس وسائل القياس غير المباشر التى تعتمد على هذا الارتباط .

فقد وجد (نيوكومب ١٩٤٦) أن الأخطاء التى يقع فيها الفرد فى اختبار تحصيلى ترتبط بلون اتجاه هذا الفرد . أما (هاموند ١٩٤٨) فقد بنى على هذه الملاحظة طريقة لقياس الاتجاه أسماها طريقة « الخطأ المفضل ، error choice وذلك بأن سأل المبحوث سؤالاً تتضمن الإجابة عليه نوعاً من الحقائق غير المتجادل عليها . ولكنه بالرغم من ذلك يعرض على المبحوث إجابتين عن كل سؤال من هذا النوع — وكلتاهما إجابة خاطئة . وتبتعد كل من هاتين الإجابتين الخاطئتين عن الإجابة الصحيحة بمقدار متساو ولكن فى اتجاهين متضادين . ويطلب من المبحوث أن يختار إحدى الإجابتين . وقد وجد أن المبحوث يفضل الإجابة الخاطئة التى تتماشى مع اتجاهه .

وهناك من العبارات ما يعتمد على الإستدلال على اتجاه الفرد بطريقة غير مباشرة عن طريق تشويبه لما يدركه أو يتذكره — فقد استطاع مثلاً (هوروتز وهوروتز ١٩٣٨) أن يقوموا بعرض صورة على جانب من التعقيد لفترة وجيزة جداً تتراوح بين ثانيتين وثلاث ثوان ، ويسأل بعدها المبحوث أسئلة مضملة — كأن يسأل : ما الذى كان يعمل ذلك الزنجى الذى يقف فى جانب الصورة ؟ ، ولم يكن عجيباً أن يحصل هوروتز وهوروتز على استجابات مذهلة من بعض المبحوثين عما كان يفعل ذلك الزنجى ، الذى لم يكن له أى وجود فى الصورة فى واقع الأمر ! فقد نسب كل منهم إلى ذلك الزنجى (الذى لا وجود له فى الصورة) أعمالاً تعكس اتجاهه الدفين نحو الزنوج .

وهكذا يرى أن الاتجاهات يمكن أن تقاس بطرق غير مباشرة — وهكذا نرى أيضاً — بصورة عامة وخاطفة — أن للاتجاهات علاقة بلون إدراكنا ، وتعلمنا ، وتذكرنا وما إلى ذلك من العمليات السيكولوجية المختلفة ، وسوف نتعرض بالتفصيل لهذه الطرق الاسقاطية والمقنعة فى فصل تال .

ولما كانت طرق قياس الاتجاهات اللفظية أسهل بكثير من طرق قياس الاتجاه العملى مباشرة ، فإننا نجد أن الطرق الأولى أكثر شيوعاً ؛ ولهذا سنورد الطرق الرئيسية فى قياس الاتجاهات اللفظية . هذا مع اقتراض أننا نستطيع أن نستدل منها فى أغلب الأحوال على الاتجاهات العملية وخاصة إذا ما توفرت لدينا العوامل السابقة من شعور المبحوث بالطمأنينة التامة ، وباهتمامه بالتعبير عن اتجاهه بدقة ، ومن كون

محتوى المقياس ممثلاً لمواقف فعلية تترجم معنى الاتجاه ترجمة أقرب إلى الواقع . هذا بالإضافة إلى أننا ينبغي أن نتذكر أن الاتجاه الذى يقاس بالطرق اللفظية يكون فى مستوى شعورى بالنسبة للبحوث وإلا كان من الأفضل أن نلجأ إلى الطرق غير المباشرة فى قياس الاتجاهات بما سبقت الإشارة إليها .

### طرق قياس الاتجاه اللفظى المستثار Elicited verbal attitude

وهناك طرق عدة لقياس الاتجاه اللفظى المستثار ومن أكثرها شيوعاً ما يأتى :

١ — المقارنات الزوجية

٢ — مقياس يوجاردوس للبعد الاجتماعى

٣ — مقياس ثرستون

٤ — مقياس ليكرت

٥ — مقياس جتمان

٦ — مقياس أدواردز وكلباتريك .

وسنتناول كلا منها — فيما يلى — بشيء من التفصيل :

## ١ — طريقة المقارنات الزوجية

كان ( ترستون ١٩٢٧ ) أول من استخدم هذه الطريقة في قياس الاتجاهات . وتتلخص هذه الطريقة في أن يفضل الشخص اتجاهها على آخر نحو الموضوع الذي نقيسه . فمثلاً إذا أردنا التعرف على اتجاه الفرد نحو تقبله أو تفوره من شعوب أو أجناس عنصرية مختلفة فإننا نعرض عليه شعبين ليفضل أحدهما على الآخر ، ثم شعبين آخرين ليفضل كذلك واحداً على الآخر وهكذا . وينبغي أن نعطي البحوث فرصة التفضيل لجميع المقارنات الزوجية الممكنة . فإذا كان عدد الشعوب التي نريده أن يقارن بينها يساوي ٣ فلا بد أن يقارن أولاً الشعب ١ بالشعب ٢ مثلاً ثم يقارن ١ مع ٣ ثم يقارن ٢ مع ٣ وهي الثلاثة مقارنات الزوجية الممكنة في حالة ٣ شعوب . فإذا كان لدينا في حالة أخرى خمسة شعوب لزمنا عشر مقارنات زوجية إذ أن عدد المقارنات الزوجية يساوي عدد الحالات أو المثيرات ( في هذه الحالة الشعوب ) مضروباً في ( عددها — ١ ) ثم قسمة الناتج على ٢ . فإذا كان عدد الحالات

$$= n \text{ كان عدد المقارنات الزوجية الممكنة } = \frac{n(n-1)}{2}$$

ومن مميزات هذه الطريقة أنه سهل فعلاً على الفرد أن يقارن بين شعبين فقط في وقت واحد — أو بوجه عام مثيرين فقط في وقت واحد .

إلا أن من عيوبها أنها تحتاج إلى عدد هائل من المقارنات الزوجية حتى في حالة وجود عدد محدود من المثيرات فإذا افترضنا أن عندنا مثلاً

١٥ شعباً لزمّت في هذه الحالة  $١٥ \times \frac{١}{١٠٥} = ١٠٥$  أى مائة وخمسة مقارنات زوجية ، وهو عدد ضخم من المقارنات .

وإذا طبقت هذه المقارنات على فرد واحد عدة مرات أو على أفراد عديدين مرة واحدة أمكن حساب النسبة المئوية لتفضيل أى مثير . بالنسبة لبقية المثيرات . ويمكن بعد ذلك تحويل هذه النسب المئوية إلى درجات معيارية . وبجمع هذه النسب في كل عمود وحساب متوسطها يمكن الحصول على مقياس متدرج مع الوقوف على بعد المسافات بين كل مثير وآخر في هذا المقياس ، وهذا يمكننا إن أردنا أن نختار من بينها بحيث نحصل على مقياس متدرج ومتساوى الأبعاد أو الفترات ( يرجع في التحليل الإحصائي لنتائج المقارنات الزوجية إلى كتب الإحصاء المختلفة وخاصة كتاب السيد محمد خيرى : الإحصاء في البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية ص ٥١٣ ، ٥١٤ ) .

## ٢ — مقياس البعد الاجتماعى لبوجاردس

لقد كان بوجاردس أول من طبق فكرة المقياس على ناحية الاتجاهات ( ١٩٢٥ ) . ولا زال مقياسه يستخدم في التعرف على اتجاه الأفراد نحو الأجناس العنصرية المختلفة . وهو يحتوى على عبارات ترمى إلى قياس اتجاه الفرد نحو درجة تقبله أو نفوره من الأجناس العنصرية المختلفة . فمن ناحية نجد عبارة مثل « أقبل الإنجليز مثلاً أو الفرنسيين ... الخ بحيث يمكن أن أكون معهم علاقة متينة كالزواج ، — ومن ناحية أخرى نجد عبارة « ينبغي استبعاد الإنجليز أو الفرنسيين ... من وطني ، وبين

هذه العبارة وتلك توجد عبارات أخرى تختلف في درجتها نحو الأجناس العنصرية أو الشعوب المختلفة . واستغل بوجاردس بعض مواقف الحياة الحقيقية للتعبير عن مدى البعد الاجتماعي الذي يحسه المبحوث نحو كل جنس من الأجناس العنصرية أو نحو أى شعب من الشعوب . ويتكون المقياس من سبع وحدات تمثل درجات متفاوتة لهذه المواقف . وفيما يلي تعليمات المقياس : تبعاً لانطباعات الأولى أقبل عن رضى وضع أعضاء كل جنس عنصري أو شعب من الأجناس العنصرية أو الشعوب الآتية : ( على اعتبار أنهم مجموعة — وليس على أساس الانطباع أو الأثر الفردي الذى تركه أحسن أو أسوأ من عرفت منهم ) — أقبل عن رضى وضع كل فى قسم أو أكثر من الأقسام التى وضعت دائرة حولها .

أما السبع وحدات التى يتكون منها المقياس فهى :

- ١ — علاقة متينة بالزواج .
- ٢ — فى النادي الذى أتنمى إليه كصديق لى .
- ٣ — فى نفس الشارع الذى أعيش فيه كجار .
- ٤ — كموظفين فى مثل عملى فى نفس القطر .
- ٥ — كواطنين فى نفس بلدى .
- ٦ — كمجرد زائرين فقط لوطنى .
- ٧ — أستبعدهم من بلدى .

وفيما يلي نتائج تطبيق هذا المقياس بالنسبة لشعبيين فقط على سبيل المثال بعد وضع النتائج في شكل نسبة مئوية :

[ درجات المقياس ]

الشعوب	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
الإنجليز	٩٣,٧	٩٦,٧	٩٧,٣	٩٥,٤	٩٥,٩	٩٥,٧	—
البولنديين	١١,٠	١١,٦	٢٨,٣	٤٤,٣	٥٨,٣	١٩,٧	٤,٧

ومقياس بوجاردوس مع ذلك لا يقيس الحالات المتطرفة تطرفاً شاذاً ، كالشخص مثلاً الذي لا يكفيه أن يعد الأجانب عن بلاده بل ربما كان اتجاهه هو محوهم محواً تاماً ١١ كذلك فإن الشخص الذي يوافق على أن يكون بينه وبين فرد من جنس عنصرى آخر ، علاقة متينة بالزواج ، — لا يعنى بالضرورة أنه لا يتعصب على الإطلاق ضد هذا الجنس العنصرى .

ويلاحظ على مقياس بوجاردوس الآتى :

١ — أن نتائج المقياس تمثل نتائج عدة مقاييس ؛ فهو مجموعة مقاييس يمثل كل واحد منها مقياساً لكل شعب من الشعوب ومكون من ٧ وحدات .

٢ — أن وحدات هذا المقياس لا تتدرج بشكل متساو .

٣ — أن من يوافق على الوحدة الأولى في المقياس يوافق عادة على الوحدات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة ، لأن فى الغالب من يرضى

مثلا أن يتزوج بفتاة من جنس عنصري آخر غالباً ما يقبل انتهاء هذا الجنس إلى النادي أو الشارع الذي يسكنه . ولذلك تزداد النسب المثوية حتى الوحدة الخامسة في العادة . ولكن من يوافق على الوحدة السادسة والسابعة في هذا المقياس هم في العادة مجموعة أخرى من الأفراد إذ أن الوحدة السادسة والسابعة في هذا المقياس يوافق عليها أولئك الذين يتعصبون ضد الأجناس الأخرى .

٤ — هناك طرق مختلفة للتعرف على كيفية حساب درجة تقبل كل شعب من الشعوب بتحليل الاستجابات بالنسبة لمقياس بوجاردس وينبغي أن نطبق اختبار دلالة الفروق للتعرف على وجود فروق لها دلالة إحصائية قبل الأخذ بهذه الدرجات .

ومهما يكن من أمر ، فإن هذه الدرجات تفيدنا ( بعد حساب الدلالة الإحصائية للفروق بينها ) في مجرد ترتيب هذه الشعوب ولكنها لا تفيدنا مثلاً في القول بأن تقبل عينة الأمريكيين التي أجري عليها البحث مثلاً للأنجليز ضعف درجة تقبلهم للبولنديين تقريباً إذ لا يوجد لهذا المقياس صفر مطلق من ناحية ولا تتساوى الأبعاد بين وحداته من جهة أخرى وهي الشروط التي ينبغي أن تتوفر في المقياس العلمي الصحيح ratio scale .

٥ — لا تشتمل وحداته على مواقف تعكس اتجاهات بعض الأفراد المتطرفين تطرفاً زائداً نحو الأجناس أو الشعوب المختلفة .

٦ — كان المفروض مثلاً أن من يوافق على قبول جماعة كأصدقاء في النادي الذي ينتمى إليه ( أى في الوحدة رقم ٢ من المقياس ) يوافق

كذلك على أن تعيش هذه الجماعة بجوار له في نفس الشارع ( أى الوحدة رقم ٣ ) ؛ ولكن يحدث في بعض الحالات الفردية أن ينعكس هذا فنجد كما أوضح مثلاً - ( دويتش وكوليتز ١٩٥١ ) - أن بعض الأفراد يقبلون البورتوريكيين كأصدقاء في النادي ولكنهم يرفضون سكنهم في الحى الذى يسكنون فيه ١١ ( ويرجع هذا في العادة لما ينطوى عليه هذا السكن المجاور لهم من اعتراف بمستوى اقتصادى منخفض لمن يجيب على مقياس بوجاردس ) ، ولكن بالرغم من وجود مثل هذه الحالات الفردية التى توافق على الوحدة ٢ ولكنها لا توافق على ٣ مع أنه مفروض أنها ، أخف في حدتها ، إلا أن استجابات مجموعة كبيرة من الأفراد تقلل في العادة من تأثير هذه الحالات الفردية .

### ٣ - طريقة ثرستون

ترى طريقة ثرستون في قياس الاتجاهات إلى محاولة إيجاد مقياس وحداته معروفة البعد عن بعضها أو متساوية البعد . فإذا ما نجح المقياس في ذلك أمكننا في هذه الحالة أن نعتبر أن الفرق في الاتجاه بين فردين حصل أحدهما على درجة ٨ والآخر على ٦٠ مثلاً مساو للفرق بين فردين آخرين ما دام البعد بينهما يساوى ٢ كذلك . وإذن فهذه الطريقة تنجح في النهاية في إعطائنا مقياس يتساوى بعد وحداته . أى أن له نفس ميزة المقياس الذى تحصل عليه في الطريقة الأولى وهى طريقة المقارنات الزوجية ، وهو بالإضافة إلى ذلك يمتاز عليها بأنه يقلل العناء بالنسبة للمفحوص بدرجة كبيرة جداً . فما عليه في هذه الحالة إلا أن يضع علامة إلى جانب العبارة أو العبارات التى يرى أنه موافق عليها بدلا

من أن يضطر إلى عمل هذا العدد الضخم من المقارنات الزوجية كما أوضحنا قبلًا .

وطريقة ثرستون — إلى جانب ذلك — تخفف العناء على الباحث أيضاً فلا يضطر لأن يخوض في عمليات إحصائية كما في حالة المقارنات الزوجية ، فإن الهدف الرئيسى لهذه الطريقة هو تخفيف العبء على المبحوث فتتيح الفرصة لفحص عدد من الاتجاهات أكبر مما يتيح به طريقة المقارنات الزوجية في العادة . وفي هذه الطريقة تتحدد المسافات بين الوحدات المختلفة أثناء بناء نفس المقياس . وتكون النتيجة في النهاية مقياساً يتكون من حوالى ٢٠ وحدة أو عبارة لكل منها قيمة معبرة عن وضعها بالنسبة للمقياس كله . وما على المبحوث إلا أن يضع علامة على العبارة أو العبارات التي يرى أنه موافق عليها .

والسؤال الذى يتبادر إلى الذهن الآن هو كيف تتم عملية تقدير الوزن الخاص بكل عبارة أو وحدة — والإجابة على هذا السؤال هى أن الباحث بعد أن يجمع عدداً كبيراً من العبارات ( قد يبلغ بضع مئات في العادة ) التي يرى أنها تقيس الاتجاه الذى يريد قياسه يعرض كل عبارة من هذه العبارات — بعد أن يكتب كلا منها على ورقة منفصلة — على مجموعة من المحكمين الخبراء في الميدان ، وقد يصل هؤلاء إلى ١٠٠ أو أكثر . ويطلب من كل منهم بشكل مستقل عن غيره من المحكمين أن يضع كل عبارة في خانة من ١١ خانة . فإذا كان رأى الخبير أنها إيجابية وضعها في الخانة ١ وإذا كانت سلبية في نظره وضعها في ١١ وإن كانت متوسطة وضعها في ٦ . وهكذا يوزع كل واحد من المحكمين

بشكل مستقل العبارات المختلفة على الخانات بحسب شدتها في نظره هو — والخطوة التالية بعد ذلك هي استبعاد كل عبارة لم يتفق معظم المحكمين على مكانها الملائم بالتقريب بالنسبة لهذه الخانات الإحدى عشر . فكلما كان تباعد العبارة كثيراً في نظر المحكمين وجب استبعادها على أساس أنها إما غامضة في معناها عموماً أو أن علاقتها بالاتجاه الذى نقيسه مشكوك فيها وكلما كان اتفاق المحكمين كبيراً بشأن مكانها استبقيت . ويستخدم عادة المدى الربيعى ( أى الأرباعى الثالث — الأرباعى الأول ) لكل عبارة كأساس للحكم على مدى تشتت المحكمين فى تصنيفها — ولذا يسمى المدى الربيعى فى هذه الحالة « معامل الغموض » (coef. of ambiguity) ثم تحسب القيمة الوسيطة لهذه العبارات التى استبقيت فإذا كانت القيمة الوسيطة لعبارة تساوى ٣ مثلاً فمعنى هذا أن نصف عدد المحكمين يكون من رأيه أنها أكثر من ٣ فى شدتها وأن النصف الآخر من المحكمين يرى أنها أقل من ٣ فى شدتها . وهذه القيمة ٣ هى « الوزن » scale value الذى يعطى لهذه العبارة . أما الخطوة النهائية فهى اختيار تلك الوحدات التى تتوزع فيما بينها لتمثل مدى واسعاً من الشدة بمعنى أن تنتخب عبارات تتراوح بين الإيجابية المتطرفة بالنسبة للاتجاه وبين السلبية المتطرفة ، بحيث يجد معظم المبحوثين من بين هذه العبارات ما يعبر عن اتجاههم أحسن تعبير . وكثيراً ما يحدث أن نجد أمامنا فرصة عمل صورتين أو أكثر من نفس المقياس وذلك بتوزيع كل من العبارات ذات الوزن الواحد على صورة من الصور .

وهذا مثال لطريقة ثرستون ، ويستطيع القارىء أن يمتحن نفسه

ليرى إلى أى حد يكون تقديره هو لكل عبارة مقارباً للوزن الذى حصلت عليه العبارة فعلاً بالطريقة السابقة .

ففى مقياس ( ماك كرون ١٩٣٧ ) مستخدماً طريقة ثرستون لقياس الاتجاهات نحو السكان الأصليين فى جنوب أفريقيا نجد العبارات التالية :

الوحدة أو العبارة	الوزن scale value	رقم العبارة أو الوحدة فى المقياس الأصلى
إنتى أعتبر السكان الأصليين خلقوا لهذه الأعمال « القدرة » فى مجتمع البيض .	١٠,٣	١
إن الاقتراح الخاص بالتعامل مع الملونين من السكان الأصليين يثير الاشتزاز والجزع فى نفسى .	١٠,٢	٢
إنتى لا أعتقد أنه يمكن أن تثق بالسكان الأصليين فى أى عمل يتطلب الأمانة أو تحمل المسئولية .	٨,٦	١٥
من رأى أن السكان الأصليين من الطفولة وعدم القدرة بحيث لا يمكنهم التمييز بين ما ينفعهم أو يضرهم .	٨,٤	١٧
إنتى أعتبر المجتمع هنا مدين بالكثير للبشرى الذين آلوا على أنفسهم أن يرفعوا من مستوى هؤلاء السكان الأصليين .	٣,٨	٢٢
يدولى أن البيض بوضعهم تلك « الحواجز اللونية » وبما أوزرتهم للتمييز العنصرى إنما يستغلون السكان الأصليين من الناحية الاقتصادية .	٣,١	٣
إنى أؤثر أن أرى المسئولين البيض وقد فقدوا مراكم فى هذا البلد عن أن يحتفظوا بهذه المراكز على حساب إمعانهم فى ظلم السكان الأصليين .	٨	١١

ويلاحظ هنا أن الوزن العالى يدل فعلا على عبارات ضد السكان الأصليين بينما تدل الأوزان المنخفضة على عبارات إيجابية .

ويلاحظ أيضاً عند إعطاء هذه العبارات للبحوثين ألا تكون مرتبة في المقياس ترتيباً تصاعدياً أو تنازلياً حسب أوزانها بل توزع بشكل عشوائى . لذلك نجد أن ترتيب العبارات في المقياس لا يتمشى مع أوزانها . والعبارتان السابقتان ذات الوزنين المتقاربين ٣,٨ ، ٣,١ كان ترتيب الأولى في المقياس ٢٢ والثانية ٣ — وعلى ذلك فإن العبارات بعد انتقائها والتعرف على أوزانها توزع توزيعاً عشوائياً حتى لا يتبين المفحوص تسلسلها من ناحية ترتيبها — إذ أننا نريد منه أن يحكم على العبارة من حيث تأثير محتواها عليه ومدى تمشى هذا المحتوى مع اتجاهه بدلا من أن يستدل على شدة محتواها من مجرد ترتيب وضعها بالنسبة لغيرها من العبارات . وكل ما يطلب من المبحوث في طريقة ثرستون هو أن يضع علامة عند كل عبارة من العبارات التى يوافق عليها .

ولقد شاع استخدام طريقة ثرستون في قياس الاتجاهات . فقد وضعت مقاييس لقياس الاتجاه نحو الحرب ، وأخرى نحو الكنيسة ، وثالثة نحو الزوج ، ورابعة نحو الصينيين . . وهكذا . ويتكون المقياس الواحد عادة من عبارات تتراوح بين ٢٠ ، ٥٠ عبارة .

وبتلخص أهم النقطة الذى يوجه إلى طريقة ثرستون في قياس الاتجاهات — على ما فيها من مزايا — فى الآتى :

١ — تتطلت هذه الطريقة عناء وجهداً كبيرين حتى يصبح المقياس

صالحا للاستعمال - وخاصة مشكلة المحكمين للتوصل إلى الأوزان الخاصة بكل عبارة أو وحدة من وحدات المقياس . هذا بالرغم من تطبيق كثير من الاقتراحات التي تقدم بها بعض الباحثين مثل ( سيشور ، هفتر ١٩٣٣ ) ، ( وبالين وفرانزورث ١٩٤١ ) لتذليل بعض الصعوبات في هذا الصدد .

٢ - مدى تحرر الأوزان التي يعطيها المحكمون من التحيزات الشخصية لهم أنفسهم . وبالرغم من أن الأبحاث الأولى التي أجريت في هذا الصدد تدل على أن الأوزان التي يعطيها المحكمون لا تتأثر تقريباً بتحييزاتهم فإن الأبحاث الحديثة تثير كثيراً من الشكوك حول هذه النتيجة وخاصة في حالة وجود المحكمين المتطرفين في تحيزهم . وتعتبر دراسة ( هنكلى ١٩٣٢ ) من الدراسات الأولى في هذه المشكلة . فقد كلف مجموعة من الطلاب الذين ثبت أنهم متعصبون ضد الزنوج بأن يضعوا أوزاناً لعبارات في مقياس يقيس اتجاه التعصب ضد الزنوج . وكان هؤلاء الطلاب من البيض في الولايات الجنوبية بأمريكا . ثم كلف مجموعة أخرى من الطلاب البيض غير المتعصبين من الولايات الشمالية بأمريكا بنفس العمل - . وبالرغم اختلاف اتجاه المجموعتين نحو الزنوج وهو الاتجاه الذي تدور حوله العبارات المختلفة في المقياس ، فقد وجد هنكلى أن معامل الارتباط بين أوزان العبارات المختلفة في المقياس للمجموعتين من الطلبة بلغت ٩٨٪ . وقد أجرى كل من ( ماك كرون ١٩٣٧ ) ، ( وفرجسون ١٩٣٥ ) ، ( وينتير ، وفورلانو ١٩٣٧ ) بحوثاً أخرى بمائة جاءت نتائجها مؤيدة للنتيجة السابقة .

أما الدراسات الأحدث التي قام بها ( هفلاند وشريف ١٩٥٢ ) فقد أوضحت العكس ؛ وذلك في حالة استخدام المحكمين المتطرفين في تحيزهم ؛ أي أظهرت هذه الدراسة تأثير المقياس بشكل واضح بتحيز المحكمين المتطرفين في تحيزاتهم . وقد أيد النتيجة الأخيرة هذه أيضاً بحث قام بها ( كيلى وهفلاند وشوارتز وإبلسون ١٩٥٣ ) حيث أوضحت دراستهم تأثير المقياس بالمحكمين المتطرفين في تحيزاتهم . وقد أوضحوا في نفس الوقت أن استخدام طرق أخرى — كالمقارنات الزوجية — يقلل هذا الأثر إلى حد بعيد .

وإذن ، فإنه يبدو أن أثر تحيز المحكمين غير المتطرفين تطرفاً صارخاً عند عمل المقياس بطريقة ثرستون يكون ضئيلاً أو يمكن إهماله . ومع ذلك ففي ضوء النتائج المتضاربة بين الأبحاث القديمة من جهة والحديثة من جهة أخرى ينبغي علينا أن نعلق حكماً نهائياً على هذه المشكلة حتى يتوفر لدينا مزيد من الأدلة والبحوث لتحديد مدى هذا الأثر والظروف المحددة التي تؤدي إلى تضخمه أو إلى انعدامه تقريباً .

٣ — ربما كانت الوحدات المتساوية البعد عن بعضها نتيجة تقدير المحكمين في ثقافة معينة وبلد معين لا تكون كذلك إذا قامت بترجيحها لجنة أخرى من المحكمين الذين تكتسبهم ثقافة مختلفة وبلد مختلف . وبالرغم من صحة هذا النقد في نظرنا إلا أنه يسرى على جميع الاختبارات النفسية ولا يقتصر على طريقة ثرستون .

٤ — ربما كانت الوحدات المتساوية البعد في نظر المحكمين في بلد وثقافة معينة لا تكون كذلك بالنسبة للباحثين أنفسهم في نفس البلد

أو الثقافة . بل وربما كانت الوحدات المتساوية البعد كما تبدو للمحكمين  
equal-appearing-intervals ليست متساوية في واقع الأمر —  
( كازتر ١٩٤٥ ) .

هـ — لما كانت الدرجة الأخيرة التي تعطى للبحوث تمثل متوسط  
أوزان العبارات التي وضع علامة عندها فقد يحدث أن تتساوى الدرجة  
النهائية التي يحصل عليها فردان برغم أن الدلالة والمعنى وراء هاتين  
الدرجتين النهائيتين المتساويتين مختلف تماماً . فمثلاً في حالة مقياس ماك . كرون  
السابق ، قد نجد فرداً وقد وضع علامة عند العبارتين المتقاربتين ١٥ ٦ ١٧  
ويكون متوسط درجته النهائية بذلك = ٨,٥ ، بينما قد يضع فرد آخر  
علامات عند العبارات ١ ٦ ٢ ٦ ١٥ ٦ ١٧ وكذلك عند العبارة ٢٢ التي  
قد تبدو بالنسبة لهذا الشخص بالذات متمشية مع اتجاهه أحياناً ، أو  
لأن لها معنى بالنسبة له يختلف عن المعنى الذي يراه المحكمون . ويكون  
متوسط درجته هو أيضاً بذلك = ٨,٣ . وعلى ذلك فإن ترتيب هذا الفرد  
الثاني في اتجاهه نحو السكان الأصليين في جنوب أفريقيا يكون أقل  
بقليل من سابقه الذي حصل على ٨,٥ — مع أن الفرد الثاني هذا قد  
وضع علامة عند العبارتين ١ ٦ ٢ وهي أشد العبارات تعبيراً عن الاتجاه  
المضاد نحو السكان الأصليين . وإذاً يمكن بوجه عام أن نقول إن متوسط  
الدرجة التي يحصل عليها الفرد تكون أحياناً كثيرة مضللة إلا لو  
أخذت في ضوء معظم أو كل الدرجات الفردية التي أدت إلى  
هذه الدرجة النهائية ، فربما ساهم ذلك في تقليل صعوبة تفسير الدرجة  
النهائية وحدها .

#### ٤ - طريقة ليكرت

كان القصد الرئيسى من استخدام هذه الطريقة هو التغلب على صعوبة المحكمين فى طريقة ثرستون . ففى طريقة ( ليكرت ١٩٣٢ ) يشتمل المقياس على عدة عبارات تتصل بالاتجاه المراد قياسه كما فى طريقة ثرستون ؛ ولكن نجد فى طريقة ليكرت أن أمام كل عبارة درجات من الموافقة والمعارضة مثل ( أوافق جداً ، أوافق ، متردد أو سيان ، معترض ، معترض جداً ) ، ويطلب من المبحوث أن يضع علامة على الإجابة التى تعبر عن رأيه أحسن تعبير بالنسبة لكل عبارة من العبارات التى يتضمنها المقياس .

وإذن فعلى المبحوث فى هذه الطريقة أن يعبر عن درجة اتجاهه إزاء كل عبارة بدلاً من أن يضع علامة على العبارة أو العبارات التى يوافق عليها فقط كما هو الحال فى طريقة ثرستون .

وبالرغم من أن ليكرت نفسه قد استخدم خمس درجات تتراوح بين الموافقة والمعارضة إلا أن بعض الباحثين قد استخدم عدداً من درجات الموافقة أو المعارضة قد يزيد على خمسة وقد ينقص عنها . ونورد فيما يلى مثالا لطريقة ليكرت وهو المقياس الذى استخدم فى دراسة الشخصية المتسلطة أو الدكتاتورية ( لأدرنو وآخرين ١٩٥٠ ) لقياس النعرة العنصرية ( Ethnocentrism ) .

تشير العبارات التالية إلى بعض الآراء التى تتعلق ببعض المشكلات

أو الجماعات والتي يختلف الناس بطبيعة الحال في آرائهم إزاءها فمنهم من يوافق على بعضها ومنهم من يعترض على بعضها . والمرجو منك أن تضع رقماً في المكان المخصص لذلك على يمين كل عبارة من العبارات التالية معبراً عن درجة موافقتك أو معارضتك أنت لكل منها وذلك حسب الجدول الآتي :

+	١	إن كنت موافقاً إلى حد ما	-	١	إن كنت معارضاً بعض الشيء
+	٢	موافقاً	-	٢	معارضاً
+	٣	جداً	-	٣	جداً

وسنورد العبارتين رقم ٤ و ٦ من المقياس السابق كأثلة .

العبارة رقم ٤ . ينبغي على الجماعات الدينية التي لا تسمح تعاليم دينها بتحية العلم أن ترغم على المثول لمثل هذه المظاهر القومية ، أو أن تستأصل شأقها كلية .

العبارة رقم ٧ : سوف يكون هناك باستمرار بعض البلاد المتخلفة وبعض الدول المتقدمة في العالم ، ومن صالح جميع من يهمهم الأمر أن تتولى الدول المتقدمة معالجة المشكلات الدولية المختلفة .

وبالرغم من أن هذا المثال قد استخدم ست درجات تختلف في شدتها من الموافقة التامة إلى المعارضة التامة إلا أننا نجد في معظم المقاييس التي تستخدم طريقة ليكرت خمس درجات تتراوح بين موافق جداً ، موافق ، متردد أو سيان ، معترض ، معترض جداً .

## خطوات عمل المقياس بطريقة ليكرت

١ - يجمع الباحث عدداً من العبارات التي يرى أنها تتصل بالاتجاه المراد قياسه ٢ - تصاغ هذه العبارات بشكل واضح ثم تعطى لعينة من الأفراد ممثلة للجمتمع المراد تطبيق المقياس عليه . وينبغي قدر الإمكان أن نهتم في هذه الخطوة بالألا تكون العبارة الواحدة ممثلة لأكثر من معنى . ومن أمثلة العبارات غير المحددة الجوانب ، أى التي تتكون في الواقع من أكثر من عبارة ولكنها صيغت في عبارة واحدة ، المثل الآتى وهو أحد الاستفتاءات لمعرفة اتجاه بعض المبحوثين نحو التعليم المختلط .  
فإذا سألنا في استفتاء قصير سؤالا كالآتى :

« من رأى أن يكون التعليم مختلطاً في جميع المراحل ما عدا فترة المراهقة ، موافق متردد معترض

وطلبنا من المبحوث أن يضع دائرة حول إحدى الكلمات الثلاث ( موافق أو متردد أو معترض ) بحيث تكون معبرة عن رأيه أحسن تغير ، لوجدنا - في الغالب - أن من بين المبحوثين من يضع دائرة حول معترض . والسؤال الذى يتبادر إلى الذهن الآن هو : ما مدى إمكان تفسير هذه الاستجابة تفسيراً واضحاً محدداً ؟ وللإجابة عن هذا نقول :

إن المبحوث قد يكون معترضاً على هذه العبارة لأنه لا يريد أن يكون التعليم مختلطاً على الإطلاق ، فاستثناء فترة المراهقة فقط من

التعليم المختلط لا يكفي . وعلى النقيض من ذلك قد نجد مبعوثاً آخر وقد اعترض أيضاً على نفس هذه العبارة ، مع أن وجهة نظره — مع ذلك — تكون مضادة للبحوث الأول ، هذا رغم اشتراكهما في اختيار كلمة « معترض » على تلك العبارة . وذلك لأن المبعوث الثاني يوافق على الاختلاط ويعترض على منعه في مرحلة المراهقة . هذا النوع إذن من العبارات المثقلة بأكثر من معنى ومن اتجاه يثير ضيق المبعوث في الغالب . فالمبعوث الأول يجد نفسه غير موافق على الاختلاط عموماً ؛ سواء في فترة المراهقة أو غيرها من الفترات ، ولا يرضيه أن يقتصر عدم الاختلاط على فترة المراهقة فقط . ولذا فهو يعترض على العبارة . فيما المبعوث الثاني يجد نفسه موافقاً على الاختلاط في جميع المراحل سواء في المراهقة أو غيرها من الفترات — ولما كانت العبارة تمنع الاختلاط في هذه الفترة لذلك فهو يعترض أيضاً على هذه العبارة ، مع أن وجهة نظره تجاه الاختلاط مضادة للبحوث الأول — هذا من ناحية المبعوثين .

أما من ناحية الباحث ، فإنه يجد نفسه في هذا الموقف عاجزاً عن أن يفسر نتيجة « معترض » هذه — أي أنه لا يستطيع أن يعرف أي المبعوثين السابقين موافق وأيهما معترض على الاختلاط ، وهو ما يستهدفه أصلاً .

ويمكن للباحث أن يتغلب على هذه المشكلة بأن يخصص سؤالاً منفصلاً محددًا للاختلاط في فترة المراهقة بالذات فيسأل : « من رأي أن يكون التعليم مختلطاً في فترة المراهقة — موافق ، متردد ، معترض .

وفي هذه الحالة يجب المبحوث الأول بأنه « معترض » ، بينما يجب المبحوث الثاني بأنه موافق وهكذا يمكن أن تفصل هذا عن ذلك .

ولهذا ينبغي أن تكون العبارات محددة في معناها ، وغير مثقلة بأكثر من معنى في وقت واحد ؛ بحيث لا يجد المبحوث نفسه عاجزاً عن أن يوافق على العبارة أو يعترض عليها برمتها ، وبحيث لا يجد الباحث نفسه عاجزاً كذلك عن تفسير استجابات المبحوثين تفسيراً محدداً واضحاً .

وينبغي أن يأخذ الباحث هذه النقطة في الاعتبار خصوصاً في قياس الاتجاهات بطريقة ليكرت .

٣ — تعطى درجة ٥ على الموافقة الشديدة بالنسبة للاتجاه المراد قياسه ، درجة ١ على المعارضة الشديدة — وينبغي أن نلاحظ أن الموافقة الشديدة لا تكون بالضرورة كلمة موافق جداً . فقد تكون العبارة نفسها قد صيغت بالنفي بالنسبة للاتجاه . وعلى ذلك تكون المعارضة التامة لمثل هذه العبارة تمثل الموافقة التامة على الاتجاه . فالهم إذن هو إعطاء خمس درجات على الإجابة المؤيدة للاتجاه الذي نقيسه سواء أكانت ( موافق جداً بالنسبة لبعض العبارات أو معارض جداً لبعض الآخر ) : وتمثل الدرجة الكلية لفرد ما مجموع درجاته في العبارات المختلفة التي يتكون منها المقياس .

٤ — تحسب معاملات الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية للمقياس ( معامل الارتباط الرباعي ، أو الثنائي — وتستخدم للأول جداول خاصة تسهل عملية الحساب بجداول ثرستون وآخرون ، وتستخدم للثنائي جداول خاصة كذلك بجداول فلاناجان لتسهيل عملية الحساب ) . وتستبعد

بعد ذلك كل العبارات التي لا ترتبط ارتباطاً عالياً بالدرجة الكلية للمقياس .  
وبهذه الطريقة يحقق المقياس معيار الاتفاق الداخلي .

وقد عم استخدام طريقة ليكرت في القياس النفسي فمن المقاييس التي  
تستخدم هذه الطريقة مقياس الروح المعنوية ، ومقياس الاتجاه نحو الزوج .  
ومقياس الاتجاه نحو العالمية وغير ذلك .

### أهم ما تمتاز به طريقة ليكرت على طريقة ثرستون

١ - تسمح طريقة ليكرت باختيار عدد أكبر من العبارات في  
المقياس حتى ما لم تظهر بشكل مؤكد علاقته الظاهرية بالاتجاه الذي نقيسه -  
طالما كان معامل ارتباط العبارة بالمقياس عالياً ، أما في طريقة ثرستون  
فلا يمكن إبقاء عبارة إلا إذا اتفق المحكمون فيما بينهم على استبقائها -  
وقد يكون هذا أمراً عسيراً أحياناً . وفي زيادة عدد العبارات في طريقة  
ليكرت ما يؤدي إلى فرصة بلورة وتحديد جوانب عديدة للمشكلة وتمثيلها  
في المقياس - ، بالإضافة إلى أن زيادة عدد العبارات في مقياس  
يؤدي إلى زيادة درجة ثبوته - هذا مع توحيد العوامل الأخرى التي  
تتعلق بالثبوت .

٢ - إن طريقة ليكرت أسهل في وضع المقياس نظراً لأنها لا تحتاج  
إلى المحكمين ولا إلى اتفاقهم .

٣ - فما يزيد من درجة ثبوت المقياس بطريقة ليكرت وجود  
عدة درجات أمام كل عبارة تتراوح بين الموافقة التامة والمعارضة التامة  
بينما في طريقة ثرستون نجد أن على المبحوث أن يختار بين بديلين ، فهو  
إما أن يوافق على العبارة فيضع علامة عندها وإما أن يرفضها ولا يضع

أى علامة . وهناك ما يدل على أن زيادة العدد في شدة الاستجابات المعطاه في طريقة ليكرت عما هي عليه في طريقة ثرستون - في حدود معينة - يؤدي إلى زيادة ثبوت المقياس حتى إذا كان عدد العبارات في كل منها واحداً .

٤ - إن الفرد مطالب في طريقة ليكرت بأن يعبر عن شدة اتجاهه بالنسبة لكل عبارة من عبارات المقياس . ولهذا فإن كل عبارة في طريقة ليكرت تمدنا بمعلومات عن المبحوث أوفى مما تمدنا به العبارة الواحدة في طريقة ثرستون .

وبرغم ما لطريقة ليكرت من مميزات فهي لا تخلو من عيوب . فمن عيوبها - كما هو الحال في طريقة ثرستون - أولاً : أن الدرجة النهائية لا تحمل معنى واضحاً ؛ وذلك أنه قد يحصل على نفس الدرجة أفراد عديدون يختلف بعضهم عن بعض - إلى حد بعيد - في استجاباتهم . ثانياً : كذلك ينبغي أن نلاحظ أن المقياس بالصورة التي شرحناها من حيث تصحيح الاختبار لا يمثل مقياساً يتساوى البعد بين وحداته . فإذا حصل ثلاثة أفراد على درجات ١٠ ٦ ١٥ ٦ ٢٠ فإن الفرق في الاتجاه بين الفرد الأول والثاني لا يكون بالضرورة مساوياً للفرق في الاتجاه بين الفرد الثاني والثالث بالرغم من أن الفرق يبدو لبعض الأشخاص واحداً .

وللتغلب على الصعوبة السابقة لجأ بعض الباحثين مثل ( مرفي وليكرت ( ١٩٣٨ ) إلى ترجيح مقياس ليكرت بإعطاء الاستجابات الخمسة ( من موافق جداً إلى معترض جداً ) أوزاناً خاصة تؤدي إلى جعله مقياساً

متساوى الأبعاد . وسوف نتحدث باختصار عن نتائج الأبحاث التي أجريت في هذا الصدد . فقد استخدمت طريقة إحصائية لترجيح الدرجات المختلفة لكل عبارة ( وهي من موافق جداً إلى معترض جداً ) فبدلاً من إعطائها أوزاناً إعتبارية مثل ١، ٢، ٣، ٤، ٥ على الترتيب ، حولت النسب المئوية لكل خانة من الخانات إلى درجات معيارية معدلة ، وهالك مثال يبين ذلك ؛ ففي العبارة رقم ١٤ في مقياس الاتجاه العالمى لليكرت (Likert's Internationalism scale) بدلاً من إعطاء الدرجات كالآتي ١، ٢، ٣، ٤، ٥ فإننا بدلاً من ذلك نحسب النسب المئوية في كل خانة من الخانات الخمس ثم نحسب الدرجة المعيارية ثم الدرجة المعيارية المعدلة والتي متوسطها ٥٠ وانحرافها المعياري ١٠

جدول يبين طريقتي تصحيح العبارة رقم ١٦ من مقياس الاتجاه العالمى لليكرت

الإستجابات	أوافق جداً	أوافق	متردد أوسيان	معترض	معترض جداً
طريقة التصحيح	١	٢	٣	٤	٥
الطريقة العادية	١٣	٤٣	٢١	١٣	١٠
النسبة المئوية للإستجابات	١٣	٤٣	٢١	١٣	١٠
الدرجة المعيارية	١,٦٣	٤,٣	٢,٤٣	١,٩٩	١,٧٦
طريقة الدرجة المعيارية المعدلة	٣٤	٤٦	٥٤	٦٠	٦٨

أما هذه العبارة رقم ١٦ من مقياس ليكرت للاتجاه العالمى فتصفا :  
« ينبغي على كل فرد أن يلتحق بمعسكرات الخرس الوطنى » . موافق  
جداً — موافق — متردد — معترض — معترض جداً .

وكما طبقت هذه الطريقة على هذه العبارة رقم ١٦ كذلك طبقت على  
بقية العبارات البالغ مجموعها ٢٣ عبارة . ومن مميزات هذه الطريقة فى  
ترجيح الاستجابات على هذا الأساس الإحصائى بدلا من مجرد إعطاء  
أرقام ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ما يأتى :

١ — تمثل الأرقام بهذه الصورة مقياساً يتساوى البعد بين وجداته .  
فإذا كان لدينا ثلاثة أفراد وكان درجاتهم المربحة ٥٠ ١٠ ٧٠ أمكننا  
فى هذه الحالة أن نقول أن الفرق فى الاتجاه بين الأول والثانى كالفرق بين  
الثانى والثالث .

٢ — يمكن مقارنة الدرجات المربحة بين عبارة وأخرى من عبارات  
المقياس الواحد بل وبين مقياس وآخر إذا استخدمنا درجات معيارية  
معدلة من نوع واحد

٣ — تعطى هذه الطريقة فكرة أصدق عن مدى البعد أو الانحراف  
الحقيقى للاستجابات المتطرفة إزاء أى عبارة معينة عما تعطيه طريقة  
التصحيح العادية ، فالطريقة العادية فى التصحيح لاتظهر المدى الحقيقى  
لهذا الانحراف .

ومن عيوب طريقة ترجيح الاستجابات هذه أنه إذا قورنت الدرجات

النهائية للأفراد بطريقة الترجيح ، بالدرجات النهائية لنفس الأفراد بالطريقة العادية وجدنا أن معامل الارتباط بين هذين النوعين يزيد عن ٩٩، - ( جرين ١٩٥٤ ) . لذلك يرى بعض الباحثين أنه لا داعي لعملية الترجيح هذه وتوفير ما تتطلبه من جهد طالما أنها ليست أكثر قدرة على التمييز أو أكثر ثباتاً من طريقة التصحيح العادية . وهذا ما جعل ليكرت نفسه يعدل عن استخدام طريقة ترجيح الاستجابات والتي بدأ بها ويستعيز عنها بالطريقة العادية .

وربما كان هذا راجعاً — كما يقول ( جارت ١٩٥٣ ص ٣٢١ — إلى أن الفروق المميزة بين كل عبارة وأخرى في طريقة الترجيح قد يعادل بعضها البعض فتضيع معالمها الفردية عند حساب الدرجة الكلية . ولذلك ينبغي أن يكون من الواضح في أذهاننا أنه عند مقارنة الاستجابات بالنسبة للعبارة الواحدة بطريقتي التصحيح العادية والترجيحية فإن الفرق يكون أكثر وضوحاً مما لو قارنا نتيجة الاختبار كله بالطريقتين . فبأن معامل الارتباط العالي بين نتائج الاختبار ككل في الطريقتين لا ينفي المميزات السابق الإشارة إليها في طريقة الترجيح .

وهناك اقتراض أساسي ينبغي ألا يغيب عن أذهاننا عند استخدام طريقة الترجيح السابقة ، وهو أن الاستجابات الخاصة بكل عبارة تتوزع طبقاً للمنحنى الاعتدالي المعياري . وعلى أية حال فعلى الباحث أن يطبق الطريقة التي تناسب مع الهدف من بحثه في ضوء الاعتبارات السابقة .

وربما كان لزاماً علينا أن نوضح نقطة أخرى كثيراً ما أغفلها

المشتغلون بقياس الاتجاهات ، وهي تتصل بالتمييز بين نوع العبارات التي تصلح لمقياس ثرستون وبين نوع العبارات التي تصلح لمقياس ليكرت . وتسمى الوحدات التي تصلح لمقياس ثرستون nonmonotone items ذات القمة الواحدة . بينما تصلح العبارات monotone items لمقياس ليكرت وجتمان . ويمكن الرجوع إلى ( جرين ١٩٥٤ ) لمن يريد الاستزادة من هذه النقطة .

كذلك يفضل في صياغة العبارات في طريقة ليكرت أن يكون حوالي نصف عبارات المقياس مصاغة بالإثبات والنصف الآخر بالنفي — أي أن تكون الموافقة على نصف العبارات تدل على إجابة إيجابية بالنسبة للاتجاه موضوع القياس ؛ وأن تكون عدم الموافقة على النصف الآخر من العبارات تدل كذلك على إجابة إيجابية بالنسبة لهذا الاتجاه — . ينبغي بالطبع أن يكون توزيع هذين النوعين من الوحدات بشكل عشوائي في المقياس ككل . ومن مميزات هذه الطريقة أنها تقلل من تأثير التخمين وعامل الصدفة في الدرجة الكلية التي يحصل عليها المبحوث فإذا وضع العلامة دائماً حول موافق في كل المقياس ، أو حول معترض في كل المقياس أو حول سيان في كل المقياس ، أو استخدم أي طريقة عشوائية في وضع الدوائر — كان متوسط درجته في المقياس ككل في كل هذه الحالات واحداً تقريباً ( هذا يفرض أن أمام كل عبارة يوجد « موافق — سيان — معترض » ) .

٥ — طريقة جتمان : The Guttman Technique; The Scale Analysis

or The Scalogram Method.

تتلخص طريقة ( جتمان ١٩٥٠ ) في محاولة إيجاد مقياس أشبه ما يكون بالمقياس المستخدم في الكشف عن قوة الإبصار . فإذا قلنا مثلا إن الفرد د س ، قوة إبصاره  $\frac{7}{8}$  مثلا فإننا نستدل في الحال من هذه الدرجة على عدد الصفوف التي استطاع أن يميزها والتي عجز عن تمييزها في لوحة الكشف عن درجة الإبصار . ومعنى هذه الدرجة أنه يرى كل ما هو أقل من  $\frac{7}{8}$  مثل  $\frac{7}{8}$  ،  $\frac{7}{8}$  ، وأنه لم ير ما يزيد عن  $\frac{7}{8}$  . ولكنها لا تحتل مثلا أن الفرد د س ، هذا لم ير إلا صفتين فقط هما  $\frac{7}{8}$  ،  $\frac{7}{8}$  والمتوسط إذن هو  $\frac{11}{8}$  . فمقياس قوة الإبصار لا يسمح للفرد بأن يرى  $\frac{7}{8}$  إلا إذا كان قد استطاع أن يرى كل ما هو أقل من  $\frac{7}{8}$  . وبالمثل إذا رأى فرد د ص ،  $\frac{7}{8}$  فعنى هذا أنه استطاع أن يرى كل ما هو أقل من  $\frac{7}{8}$  . فهذا النوع من المقياس إذن مقياس تجمعي صحيح . ومنه نستدل على عدد الصفوف التي رآها الشخص من درجته النهائية — وهذا هو أحد الأسس الهامة التي تميز المقياس الصحيح في نظر جتمان .

وينبغي أن نلاحظ الآن أن هذا الشرط لم يتوفر تماما في جميع المقاييس السابقة؛ ففي ثرستون ، وفي ليكرت ، وفي بوجاردس أحيانا ، إذا حصل فردان على درجة واحدة فليس معنى هذا أنهما بالضرورة قد اختارا نفس العبارات أو استجابا — بوجه عام — بطريقة واحدة . إذ أن هناك كما أوضحنا قبلا عدة احتمالات من الدرجات الجزئية لكل عبارة من عبارات المقياس تؤدي في النهاية إلى

نفس الرقم العام أو الدرجة النهائية للاختبار ككل . فمحاولة جتبان إذن تستهدف عمل مقياس بحيث إذا وافق فرد على عبارة معينة فيه فلا بد — في أغلب الأحوال — أن يكون قد وافق على كل العبارات التي هي أدنى منها ، ولم يوافق على كل العبارات التي تعلوها . . . فإذا أمكن أن يحقق المقياس هذا — كما هو الحال في مقياس قوة الإبصار — استطعنا من الدرجة التي يحصل عليها الفرد أن نتعرف على العبارات التي وافق عليها بالذات . ولن يشترك فردان إذن في درجة واحدة على مقياس جتبان إلا إذا كانا قد اختارا نفس العبارات — وبهذا يرى جتبان أن تفسير الدرجة التي يحصل عليها الفرد لا يحتمل إلا معنى واحداً ؛ فدرجة الشخص هي النقطة التي تفصل بين كل العبارات السفلى التي وافق عليها والعليا التي لم يوافق عليها وهذا ما يميز المقياس التجمعي الصحيح في نظر جتبان — وبحسب لمقدار ثبوت المقياس من ناحية عدم شذوذه عن هذه القاعدة معامل خاص يسمى معامل الاسترجاع  $\text{Index or Coef. of reproducibility}$  فكلما اتفق الأفراد في الموافقة على كل العبارات من أسفل إلى أعلى حتى إذا ما حصل الواحد منهم إلى نقطة معينة لم يوافق على كل ما يعلمها — زادت قيمة هذا المعامل ، وزادت دقة المقياس وثبوته — أما إذا وافق بعض الأفراد على عبارات معينة ، ولم يوافقوا في نفس الوقت على العبارات التي هي أدنى منها فإنه بهذا القدر يقل معامل الاسترجاع .

ولنأخذ بعض الأمثلة على طريقة جتبان ولنبدأ بأحدها وهو مقياس اتجاه الأفراد نحو القسط الذي ينبغي أن يحصل عليه الفرد من الثقافة :

- ١ — نهاية المستوى الجامعى لا يعتبر كافياً لتثقيف الفرد نعم — لا
- ٢ — ، ، الثانوى ، ، ، ، ، —
- ٣ — ، ، الإعدادى ، ، ، ، ، —
- ٤ — ، ، الابتدائى ، ، ، ، ، —
- ٥ — ينبغي أن تزيد ثقافة الفرد عن مجرد القراءة والكتابة نعم — لا

ويكون هذا المقياس صحيحاً تماماً إذا وجدنا أن الأفراد يوافقون على العبارات السفلية والعبارات التى تليها إلى أعلى حتى يصل الواحد إلى عبارة معينة لا يوافق عليها . ولا يكون هذا المقياس صحيحاً ، إذا وافق فرد على عبارة ٥ ٦ ٤ ولم يوافق على ٣ ، ولكنه بعد ذلك عاد فوافق على العبارة ٢ مثلاً . فهذه الانعكاسات reversals تقال من معامل الاسترجاع السابق الإشارة إليه .

وسوف نورد للقارىء مثالا آخر لطريقة جتمان : سئل بعض المحاربين الذين تعرضوا للهجوم أثناء المعارك فى الحرب عن درجة إحساسهم ببعض الأعراض الجسمية التى تفتاب المحارب فى هذه اللحظات الحرجة . وأعطى هؤلاء المحاربون ١٠ عبارات تمثل إحساسات جسمية مختلفة ، وطلب من كل واحد منهم أن يضع علامة حول درجة أو شدة إحساسه الفعلى نتيجة خبرته بكل هذه الأعراض التى تشمل فى هذه الأعراض العشر . وقد أمكن بعد ذلك استخلاص مقياس تجمعى بطريقة جتمان مكون من تسع عبارات تحقق شرط الاسترجاع . وفيما يلى هذه العبارات التسع — ( ستوفر ١٩٥١ ص ٦٨٥ )

- ١ — التبول اللاإرادی ٢ — الإصابة بالإسهال ٣ — التقيؤ
- ٤ — الشعور بالوهن والضعف الشديدين ٥ — الشعور بتخشب الجسم والأطراف ٦ — الشعور بالغثيان والرغبة في التقيؤ ٧ — الارتجاف والرعشة بشكل عام ٨ — الشعور بهبوط في المعدة ٩ — تضاعف ضربات القلب .

أما العبارة العاشرة الأصلية وهي « تصبب العرق البارد » ، فلم يكن من المستطاع إدخالها في المقياس ، إذ وجد أنها لا تلتئم مع بقية العبارات التسع ، ذلك أن بعض الذين خبروا أعراضاً جسمية أخف من تصبب العرق أحسوا أيضاً به . كما أن بعض الذين أحسوا بأعراض جسمية أعنف من تصبب العرق أحسوا كذلك بتصبب العرق . وبعبارة أخرى فأينما نضع « تصبب العرق البارد » نجد أنه تحدث انعكاسات في المقياس ولذلك استبعدت هذه العبارة في المقياس النهائي وتبقت تسع وحدات فقط .

ومعنى نجاحنا في استبقاء العبارات التسع السابقة لتكون مقياساً تجميعياً سليماً أن الفرد الذي كان يتبول لا إرادياً ( الوحدة رقم ١ ) كان يشعر ببقية الأعراض الأخرى . وأن من كان يرتعد ويرتعش بشكل عام ( العبارة رقم ٧ ) كان يمارس أيضاً بالضرورة العبارة ٨ ، ٩ أى كل العبارات التي توجد تحت العبارة ٧ — والذي كان يتقيأ مثلاً قد خبر كذلك كل الإحساسات التي هي أسفل رقم ٣ وهي من رقم ٤ حتى رقم ٩ . . . . . وهكذا .

وتتدرج الأرقام بشكل يتناسب مع المقياس فتزيد الدرجة كلما ارتفعنا

فالعبارة ٩ تأخذ ١ ، والعبارة ٨ تأخذ ٢ وهكذا . وعلى ذلك فإذا حصل فرد على درجة قدرها ٦ فإننا نستنتج من ذلك أنه وافق على العبارات من أسفل إلى أعلى حتى وصل إلى العبارة رقم ٤ وهى الشعور بانوهن والضعف الشديدين . ولا تحتل هذه الدرجة - إذا كان الاختبار صحيحاً تماماً - أى تفسير آخر غير ذلك . بمعنى أنه إذا حصل فردان على نفس هذه الدرجة ٦ فلا بد وأنها وافقا على كل العبارات من أسفل إلى أعلى حتى وصلا إلى العبارة رقم ٤ وبعدها لم يوافقا على العبارات الأعلى منها أى العبارات ٣ ، ٢ ، ١ .

والواقع بطبيعة الحال أن المقياس لا يكون بهذه الدقة بل إنه تحدث بعض الحالات الشاذة أى بعض الانعكاسات ، وقد حسب لهذا المقياس السابق معامل استرجاع ووجد أنه يساوى ٩٢ ٪ . ومعنى هذا أننا فى حالة الفرد الذى حصل درجة ٦ مثلاً ، فإننا نستطيع أن نعرف العبارات التى وافق عليها ، والعبارات التى لم يوافق عليها وأن معرفتنا هذه تكون صحيحة بنسبة ٩٢ ٪ فقط . أى أنه من كل ١٠٠ عبارة من العبارات التى يوافق الفرد عليها فعلاً يمكننا فى المتوسط أن نستدل على ٩٢ منها بشكل صحيح ونخطئ فى ثمانية منها فقط .

وواضح من الأمثلة السابقة أنه إن لم يكن من المستطاع أن نحدد موضوع الاتجاه بحيث يكون احادى البعد بالنسبة لمجموعة معينة من الناس فإن نسبة الانعكاسات ستزداد بالتدرج . وعلى ذلك فليس كل موضوع من موضوعات الاتجاه قابلاً لأن يعمل منه مقياس تجمعى صحيح . وإذا أمكن هذا مع بعض الفئات من الناس فقد لا يمكن ذلك مع فئة أخرى .

وهذا ما حدث بالفعل مثلاً عند محاولة عمل مقياس بطريقة جتمان للأعراض النفسية الجسدية Psychosomatic symptoms ، إذ لم يكن مستطاعاً بأي حال من الأحوال ترتيب مجموعة من هذه الأعراض بحيث يحقق هذا الترتيب صلة المقياس التجمعي ذي القدرة العالية على الاسترجاع .

ومعنى هذا أن طريقة جتمان توضح ما إذا كان الاتجاه الذى نقيسه أحادى البعد Unitary or Unidimensional بالنسبة لمجموعة معينة من الناس أم لا . ومسألة المقياس أحادى البعد مسألة لا يسعنا الدخول فيها فى هذا المجال . وكل ما يمكننا التنبه إليه هو أنه بالرغم مما تقضى إليه نتائج التحليل العاملى بأساليبه المختلفة من حلول علمية دقيقة لهذه المشكلة ، فينبغى ألا يغيب عن أذهاننا أن الاختبار الأحادى البعد يتوقف على مجموعة المبحوثين ونوع الثقافة التى تكتشفهم ، بقدر ما يعتمد على الاختبار نفسه ؛ فقد تكون عبارات المقياس دائرة حول محور واحد ، ولكن بالرغم من ذلك تظهر نتائج جماعة معينة من الأفراد فى جزء معين من المقياس غير مترابطة مع الجزء الآخر منه . وليس هذا ناشئاً بالضرورة من أن هذا الجزء من الاختبار يختلف عن ذلك الجزء الآخر من الناحية الفلسفية أو المنطقية ، وإنما قد يكون سببه أن الجماعة نفسها التى طبق المقياس عليها لم تتعرض مثلاً للفرص الكافية التى تجعل الجوانب المتعددة للاتجاه الذى نقيسه متكاملة مع بعضها وذلك نتيجة بعض التقاليد أو الضغوط الاجتماعية التى تعرضت لها هذه الجماعة — ولذا نجد فى مثل هذه الحالات أن الترابط يعود من جديد واضحاً فى استجابات هذه الجماعة لهذين الجزئين من المقياس إذا ما تعرضت للخبرات المناسبة التى تودى إلى تعديل تلك الجوانب بحيث تنحو نحو التكامل مع الجوانب الأخرى .

وقد لاقت طريقة جتمان كثيراً من أوجه النقد — ومن أهمها عدم وجود أسلوب واضح لطريقة تخير العبارات أو الوحدات من بين مجموع العبارات الممكنة والتي تسمى Universe of content أو Universe of attributes or items ، ولا لطريقة اختبار المعايير ذاتها التي يبنى عليها مدى صلاحية العبارات لأن تبقى أو تستبعد من المقياس ، ومنها أيضاً إعطاء مقياس جتمان في شكل مقابلة شخصية . وكذلك يرى بعض النقاد أن صعوبة التركيز على صفة المقياس التجمعي الصحيح وصفة المقياس الأحادي البعد تؤدي إلى استبعاد كثير من الوحدات أو العبارات ، وفي نظر هؤلاء النقاد أن هذه العبارات المستبعدة ربما كانت أكثر دلالة في معناها بالنسبة لما نقيسه برغم أنها لم تحقق شرط الاسترجاع ، وربما كان ما يبقى من حذف مثل هذه العبارات لا يعبر عن الاتجاه الذي نريد قياسه أصلاً تعبيراً متزناً صحيحاً . بل وربما كان استبعادنا لهذه العبارات يؤدي إلى استبعادنا لفريق من الناس الذين يختلفون في حكمهم على هذه العبارات عن بقية المجموعة . ومعنى هذا أننا أبقينا فقط وجهات النظر التي يتلاقى فيها الأفراد دائماً ، واستبعدنا تلك العبارات التي تشمل جوانب الخلاف في وجهات نظرهم إزاءها ، مع أن وجهات نظر هؤلاء الأفراد جزء من وجهة نظر الجماعة أو المجتمع الذي نريد أن نتعرف على انطباعاته واتجاهاته — ( كومس ١٩٤٨ ) . بل ونحن نرى أنه ربما كان التعرف على تباين اتجاه أفراد الجماعة أهم في بعض الأحيان من التعرف على جوانب الاتفاق في اتجاهها .

ويذهب فريق آخر إلى القول بأنها طريقة يغلب عليها التطوع . ومن الباحثين الذين تصدوا لنقد طريقة جتمان : ( فستنجر ١٩٤٧ ) ، ( ولوفنجر

( ١٩٤٨ ) ، ( سميث ١٩٥١ ) ، ( كلارك وكريت ١٩٤٨ ) ، ( وادواردز ١٩٤٨ ) ، ( وادواردز وكلباتريك ١٩٤٨ ، ب ) ، ( وايزنك وكرون ١٩٤٩ ) . وقد رد ( جتمان ١٩٤٧ ) على بعض أوجه النقد التي وجهت له ولكنه لم يتصدى لها جميعاً .

وينبغي أن نلاحظ في النهاية أن المقياس حتى في صورته الأخيرة يمثل في أحسن الحالات مقياساً متدرجاً ordinal scale ولكنه لا يمثل مقياساً يتساوى فيه البعد بين وحداته .

#### ٦ — طريقة إدواردز وكلباتريك : The Scale-Discrimination technique

اقترح ( ادواردز وكلباتريك ١٩٤٨ - ١ ) طريقة لعمل مقياس تسمى طريقة المقياس المميز . وهذه الطريقة تجمع بين بعض مزايا طريقة ثرستون ، وطريقة ليكرت ، بالإضافة إلى تحقيق محك الإسترجاع — أحياناً — الذي أشرنا إليه في طريقة جتمان .

خطوات وضع هذا المقياس : تتلخص خطوات عمل هذا المقياس فيما يأتي :

١ — يجمع عدد من العبارات المتعلقة بالاتجاه موضوع المقياس يتراوح بين ٣٠٠ ، ٤٠٠ مثلاً — ثم يستبعد منها ما يبدو غامضاً ، أو متطرفاً تطرفاً زائداً أو ما يبدو متعادلاً .

٢ — يستعان بعدد من المحكمين — كما هو الحال في طريقة ثرستون

— يبلغ حوالى ١٠٠ أو أكثر لتصنيف العبارات ، وبحسب لكل عبارة قيمة وسيطية ، ومقياس لمدى تشتت أحكام المحكمين لكل عبارة ، ثم تستبعد العبارات ذات التشتت الكبير .

٣ — توضع أمام كل عبارة — كما هو الحال فى ليكرت — خمس أو ست درجات تمثل ألواناً متفاوتة من شدة التعبير ( من موافق جداً إلى غير موافق بالمرّة مثلاً ) ثم يعطى المقياس فى صورته هذه لمجموعة كبيرة من الأفراد . ثم تستخلص بحسب نتائج الأفراد فى المقياس — مجموعتان معياريتان تمثل إحداهما الأفراد الذين حصلوا على أعلى ٢٥ ٪ من الدرجات وتمثل الأخرى أولئك الذين حصلوا على أقل ٢٥ ٪ من الدرجات . ثم تلى ذلك خطوة تحليل وحدات المقياس لمعرفة مدى نجاح كل وحدة من الوحدات فى التمييز بين المجموعتين المعياريتين السابقتين ، وبحسب لذلك معامل تمييز لكل وحدة من الوحدات . وعلى ذلك يكون عندنا جانبان من المعلومات بشأن كل وحدة من وحدات المقياس : الجانب الأول هو القيمة الوسيطة ، والجانب الثانى هو معامل التمييز . ويرصد بعد ذلك معامل التمييز لكل وحدة مقابل القيمة الوسيطة لكل منها : ثم تختار فئات متدرجة لهذه القيم الوسيطة — وسوف نجد — فى أغلب الأحوال — أن فى كل فئة عدداً من الوحدات التى تتفاوت فى معاملات تمييزها . لذلك ينتخب من كل فئة من فئات القيم الوسيطة للوحدات عدد متساو منها بحيث تكون له أعلى معاملات التمييز فى هذه الفئة . أما الوحدات الأخرى ذات معاملات التمييز المنخفضة فى نفس الفئة فتهمل .

٤ — ترتب هذه الوحدات المختارة ترتيباً تصاعدياً أو تنازلياً بالنسبة لقيمتها الوسيطية ثم تقسم بعد ذلك إلى قسمين متكافئتين (أى إلى صورتين من نفس المقياس) بحيث تمثل أرقام الوحدات الفردية إحدى صور المقياس وأرقام الوحدات الزوجية الصورة الأخرى له . وبهذا يكون لدينا صورتان متكافئتان من مقياس الاتجاه بدرجة إدواردز وكلباتريك .

#### الشروط التى ينبغى توافرها فى مقياس الاتجاه

هناك شروط رئيسية ينبغى توافرها فى مقياس الاتجاه . ولا يتسع مجال الكتابة هنا لتناولها . وينبغى على الباحث أن يتحقق من توافر هذه الشروط المختلفة ومن أهمها الثبوت — الصدق — الدقة — التمييز . ويمكن للقارئ أن يجد ذلك فى كتب الإحصاء ، وخصوصاً كتاب ( فواد البهى ١٩٥٨ ) ، وكذلك فى ( جرين ١٩٥٤ ) .

## الفصل العاشر

### المقابلة

#### أوجه استخدام المقابلة في البحث

المقابلة فضلاً عن أنها الأسلوب المهني الرئيسي ، أو على الأقل هي الأسلوب الهام في كثير من الميادين مثل الطب والصحافة والمحاماة والخدمة النفسية والاجتماعية ، وإدارة الأعمال ، إلا أنها أيضاً أداة هامة للبحث .

مشتركة بين كل العلوم الاجتماعية ، إذ يلجأ إليها علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع في جمع البيانات . كما أنها طريقة أساسية لجمع البيانات في بحوث الرأي العام وفي الدعاية والعلاقات العامة والعلاقات الصناعية والتسويق . وقد تأثرت المقابلة كأداة للبحث بعاملين هامين هما : المقابلة الاكلينيكية وحركة القياس السيكولوجي . فما يكتبه الأطباء والاختصاصيون النفسيون عن الشخصية والمجتمع والثقافة يستمد كثيراً من مادته من المقابلات التي يجرونها مع العملاء : ورغم أن الهدف الأساسي للطبيب وللإخصائي النفسي من المقابلة الإكلينيكية هو التشخيص والعلاج أكثر منه تصنيف البيانات ، إلا أن المقابلة الإكلينيكية كان لها أثر بالغ في توضيح قيمة المقابلة كأداة للبحث وجمع البيانات . ولقد كان لتطور حركة القياس السيكولوجي واهتمامها بالتقنين أثر بالغ أيضاً في تطوير

المقابلة تطويراً يقربها من أن تكون أداة موضوعية ، يمكن تصنيف البيانات التي تجمع عن طريقها ومعالجتها كميّاً . ولقد كان لامتزاج تأثير هذين العاملين أثر بالغ في إكساب المقابلة المرونة والموضوعية في نفس الوقت كما نرجو أن يتضح في الفقرات التالية .

والمقابلة كأداة للبحث تعنى التبادل اللفظي وجها لوجه بين القائم بالمقابلة ، وبين شخص آخر أو اشخاص آخرين . وعن طريق هذا التبادل اللفظي ، يحاول القائم بالمقابلة الحصول من الشخص الآخر أو من الأشخاص الآخرين على معلوماتهم أو على تعبيرهم عن آراء أو اتجاهات أو إدراكات أو مشاعر أو دوافع أو سلوك عام أو خاص ، في الماضي أو في الحاضر . وفي ضوء هذا التعريف ، لا تشمل المقابلة استفتاءات الورقة والقلم ( وهي تأخذ صوراً متعددة أبسطها عدد من الأسئلة ترسل عادة بالبريد إلى العينة المختارة من الأفراد ويطلب إليهم الإجابة عنها كتابة ) . كما أن ملاحظة السلوك اللفظي لجماعة المناقشة الصغيرة ، لا تعتبر مقابلة في ضوء هذا التعريف ، الذي يشترط توجيه التعبير اللفظي من جانب الشخص استجابة لسؤال أو تعليق من القائم بالمقابلة .

وفي إطار البحث ، يمكن أن تؤدي المقابلة وظائف عديدة متنوعة : فقد تكون أداة لجمع البيانات اللازمة لاختبار فرض من الفروض في خطة البحث . فمثلاً ، قد تستخدم المقابلة كأداة لجمع البيانات عن الجماعتين : التجريبية والضابطة قبل وبعد إدخال العامل التجريبي في دراسة مقارنة لطرق تغيير الاتجاهات . ولكن يجدر بالباحث دائماً أن

يقرر في تصميمه لخطة البحث ، ما إذا كان من الأنسب استخدام المقابلة في هذه الحالة ، أم استخدام مقياس من مقاييس الاتجاهات من نوع مقاييس الورقة والقلم ؛ أم استخدام الملاحظة كأداة للبحث

وتسهم المقابلة في المراحل الأولى من البحث في الكشف عن الأبعاد الهامة للشكلة ، وفي اقتراح الفروض ، وفي إلقاء الضوء على الإطارات المرجعية لاستجابات أفراد التجربة . وقد تستخدم المقابلة في مرحلة الاختبار القبلي للاستفتاء ، أو للمقياس ، أو للاختبار ، قبل أن نطمئن إلى إمكان استخدامها كأدوات للبحث .

وتزداد قيمة المقابلة في توضيح النتائج التي نحصل عليها من استخدام غيرها من أدوات البحث ، ففي البحوث عن أساليب ووسائل الاتصال والتأثير في الجماهير ، حيث يكون العامل المتغير معقداً ( كما يحدث مثلاً في حالة تعريض الجماعة التجريبية لفيلم أو برنامج إذاعي لمعرفة تأثيره في تغيير الاتجاه نحو موضوع معين ) ، تستخدم المقابلة لتحديد جوانب التأثير التي يمكن أن تنسب إلى العامل المتغير أو للكشف عن أسباب عدم ظهور تأثير متوقع .

المقابلة ، مثل الاستفتاءات والأساليب الاسقاطية ، تكون عادة أسلوب البحث المفضل في الحالات التي لا يتيسر فيها استخدام الملاحظة مثل السلوك في الماضي ، والآمال للمستقبل ، ومثل الأحلام ، والسلوك الجنسي ، وكذلك في الحالات التي يصعب التنبؤ مقدماً بحدوثها مثل السلوك

في حالة وفاة والد ، أو في موقف من مواقف الشدة ، الخ . . وكذلك في الحالات التي لا يحتمل أن تمدنا فيها الملاحظة بمعلومات مباشرة عن إدراكات الشخص ومعتقداته ومشاعره ودوافعه . إلى أن الملاحظة قد تفضل المقابلة في الحالات التي يرتبط فيها السلوك بمكانة الفرد ، أو بالنسبة للوضوعات التي تتعرض مشاعرنا نحوها للكبت ، ولكن يجب ملاحظة أن كلا من الملاحظة والمقابلة قد يتعرض لتحريف وتزييف السلوك .

وإذا كانت التراجم الشخصية والوثائق تمسّدنا أحياناً بالكثير من الاتجاهات والدوافع إلا أنها لا تنسجم مثل المقابلة . بالمرونة الكافية ، كما أنها قد لا تصلح لمعالجة بعض المشكلات . فقد لا تتوفر هذه التراجم بالنسبة لأفراد المجتمع موضع الدراسة ، أو أنها تتوفر لعينة متحيزة فقط . وقد لا تحتوي على البيانات اللازمة لدراسة متغيرات معينة . وقد تمدنا بمجالات الانتخاب ببيانات عن السلوك السياسي أو التفضيل للأشخاص ، إلا أنها لا توضح لنا الخصائص الاجتماعية والسلوكية للناخب .

### مقارنة بين المقابلة والاستفتاء

تعتمد المقابلة أساساً ، مثل الاستفتاء ، على التقرير اللفظي الذاتي للفرد عن سلوكه ، وعن المؤثرات التي يتعرض لها ، لأن القائم بالمقابلة لا يلاحظ غالباً هذه المؤثرات . وقد تقبل استجابات الفرد على علانيتها ؛ أو لا تقبل ؛ وقد تفسر في ضوء معلومات أخرى عن الفرد ، أو في ضوء نظرية سيكولوجية ؛ وقد نخرج من ذلك ببعض النتائج عن أمور أخرى لم يقرر الفرد شيئاً عنها . والمهم هو أن كلا من المقابلة والاستفتاء يعتمد على التقرير

الذاتي ، ومن ثم ، فلا يمكن الحصول عن طريقهما إلا على ما يكون الفرد مستعداً أو قادراً على تقريره .

وبالطبع ، يتوقف تقديرنا لصدق هذا التقرير على عدة عوامل منها :  
دوافع الفرد ؛ والضغوط التي قد تعمل على انحراف هذا التقرير عن الصدق ؛ ومنها بصر الفرد بنفسه وبمشاعره وباتجاهاته وقدرته على التعبير عنها . والمقابلة أو الاستفتاء لا يختلفان في ذلك عن التعامل اللفظي العادي بين الأشخاص إلا أن هذه الاحتمالات تفرض على القائم بالمقابلة أن يوفر لها كل ما من شأنه أن يشجع الفرد على أن يقدم تقريراً صادقاً إلى أبعد قدر ممكن . وهو ما سوف تناقشه في الفقرات التالية .

ويحسن بنا الآن أن نؤكد حدود كل من الاستفتاء والمقابلة :

( ١ ) قد يمتاز الاستفتاء عن المقابلة — كما ذكرنا في فصل سابق — بقلّة التكاليف ، وبقصر الوقت اللازم لإعداد من يقومون بتطبيقه على أفراد كثيرين في نفس الوقت في صورة استفتاء جمعي ، أو عن طريق البريد ؛ إلا أنه من ناحية أخرى قد لا يصلح الاستفتاء للتطبيق على نسبة كبيرة من المجتمع من الأميين وغير المتعلمين ، إلا إذا قام بتطبيقه وشرح الغامض منه إخصائيون . وفي هذه الحالة ، يفقد الاستفتاء هذه الميزة . وتزداد هذه الصعوبة بالطبع في حالة تعقد الاستفتاء في لغته وفي موضوعاته .

كما أن نسبة العائد من الاستفتاء ( وهي تتراوح عادة من ١٠ إلى ٥٠

في المائة ) تجعل من الضروري غالباً إعادة إرساله عدداً من المرات . وعلى كل حال ، يحتمل أن يمثل من أجابوا عن الاستفتاء عينة متحيزة ؛ ولذلك فإنه يغلب أن تحقق المقابلة قشيراً أكبر وأدق للجمع ، لأنه يسهل على الشخص أن يتحدث بدلاً من أن يكتب ومن أن يرسل رده بالبريد . وقد يلجأ الباحث أحياناً إلى المقابلة الجماعية ، وفيها يتناقش عدد من الأفراد ( من ٨ إلى ١٠ ) في الموضوع المعين بتوجيه القائم بالمقابلة إلا أن مثل هذه المقابلات تنحصر فائدتها غالباً في الحصول على الفروض ، أو جمع البيانات عن الجماعة ، أكثر ما تكون في الحصول على بيانات منظمة عن كل فرد في الجماعة عن كل نقطة في جدول المقابلة . وبالمثل ، تصلح المحادثة التليفونية كأداة في بعض الدراسات ، مثل السؤال عن البرنامج الإذاعي الذي تستمع إليه الأسرة وقت المحادثة . إلا أن الغالبية من الناس لا توجد في منازلهم تليفونات ، كما أن المحادثة التليفونية تكون في الغالب سطحية ومختصرة ..

( ٢ ) تمتاز المقابلة عن الاستفتاء بأنها أكثر مرونة وبأنها تيسر لدرجة أكبر ملاحظة العميل والموقف الكلي الذي يستجيب فيه للمقابلة . وإذا كانت أسئلة الاستفتاء تمتاز بالتقنين في ألفاظها . وفي ترتيبها ، وفي طريقة توجيهها ، إلا أن هذا التقنين نفسه قد يكون عيباً أكثر منه ميزة ، لأن السؤال الواحد قد يختلف معناه من فرد لآخر ، ومن ثم فقد لا يسهل الكشف عن الإطار المرجعي لاستجابة العميل . أما في المقابلة ، فإنه يمكن للقائم بها أن يشرح ما قد يكون غامضاً من السؤال ، وأن يكشف عن التناقض في الإجابات ، وقد يرجع إلى العميل لتفسير هذا التناقض . وعلى كل حال ، يكون أقدر على الحكم على صدق الإجابة عما هو الحال في الاستفتاء .

٣ — وإذا كان الاستفتاء — وخاصة إذا لم يطلب فيه تسجيل الاسم — يمتاز بأنه يشعر الشخص بحرية أكبر في الإجابة ، إلا أن هذه الميزة لا تتحقق بالنسبة للوضوحات المعقدة الغامضة ، والمشحونة انفعالياً ، وللتعمق في كشف العواطف التي تكمن وراء الآراء المعبر عنها . وفي مثل هذه الحالات يزداد الاحتمال في أن تكون المقابلة أكثر نفعاً من الاستفتاء . بل إن المقابلة تيسر للقائم بها أن يغير « من الجو الاجتماعي » بحيث يقرب من الواقع . فمثلاً ، قد يسأل القائم بالمقابلة عن موقف الشخص ممن يعارضون رأيه الذي يعبر عنه . وهو أمر تشتد الحاجة إليه خاصة ، إذا كان البحث يهدف إلى قياس السلوك في مواقف مختلفة .

٤ — تمتاز المقابلة عن الاستفتاء بأنه يمكن ضبط تسلسل أسئلتها . ذلك أنه إذا أعطى العميل استفتاء مطبوعاً ، فإنه يحتمل أن يقرأ أولاً الأسئلة كلها قبل أن يبدأ الإجابة عنها ، برغم جهود المختبر ، وبذلك تضع الفائدة المقصودة من ترتيب الأسئلة . كما أنه قد يحدث في كثير من الحالات التي يستخدم فيها الاستفتاء ، ألا تنطبق بعض الأسئلة على بعض أفراد البحث ، مما يقتضي إعداد تعليمات مفصلة ، لتوجيهه إلى الأسئلة التي يجب عنها ( بحسب سنه أو حالته الزوجية مثلاً ) . إلا أن بعض الأشخاص قد يضلون طريقهم في مثل هذا الاستفتاء . وفي مثل هذه الحالات ، تفضل المقابلة الاستفتاء لأن القائم بها إذا كان مدرباً ، يستطيع أن يوجه السؤال المناسب للعميل .

٥ — وما لا شك فيه ، أن المقابلة تمتاز على الاستفتاء في المراحل الإستطلاعية من البحث ، ولكن فيما يتصل بالمراحل التالية ، لا تعطينا

البحوث التي أجريت حتى الآن رأياً قاطعاً فيما يتصل بأفضلية أحدهما على الآخر ( ما كوبي وما كوبي ، ١٩٤٥ ، ص ٤٨٣ ) . ومن المحتمل أن أحدهما يفضل الآخر في موضوع أو موضوعات معينة .

### صياغة الأسئلة في المقابلة

يواجه الباحث في صياغته لأسئلة المقابلة نفس المشكلات تقريباً التي يواجهها من يصوغ أسئلة الاستفتاء كما يمر بنفس الخطوات . وهو يهدف إلى أن يترجم أهداف بحثه إلى أسئلة معينة ، يستطيع عن طريقها الحصول على البيانات الضرورية لاختبار الفروض أو لاستطلاع الموضوع أو المجال الذي تحدده أهداف البحث . أي أنه يتعين على الباحث أن يحدد مقدماً أهداف بحثه ، ونوع البيانات التي يريد الحصول عليها عن طريق الاستفتاء أو المقابلة ، ثم يختار بعد ذلك نوع الاستفتاء أو نوع المقابلة الذي يحقق الحصول على هذه البيانات . ويشمل ذلك تحديد شكل الأسئلة والاستجابة لها من حيث صياغتها وتابعها وطريقة إجرائها ، الخ . . . . ويتعين عليه بعد ذلك أن يختبر الاستفتاء أو المقابلة قبل استخدامه في البحث الأصلي ، وقد يقتضي الأمر مراجعة أو تعديلاً إلى أن يطمئن إلى كفاءة الأداة لتحقيق أهداف البحث . وقد نوقشت كل هذه المشكلات بالتفصيل في الفصل الثامن كما نوقشت طرق معالجتها ، وهي تنطبق في معظمها على المقابلة ، ولذلك فإننا لن نعود إلى تكرارها . وسوف نقصر المناقشة على بعض المشكلات التي تتصل بالمقابلة على وجه الخصوص .

وكما أن الاستفتاء قد يكون مقنناً ، فكذلك المقابلة . أي أن

الأسئلة تقدم بنفس الترتيب لكل الأفراد ، وذلك لضمان توجيه نفس الأسئلة في نفس الظروف للجميع بقدر الإمكان . وكما أن بناء الأسئلة في الاستفتاء قد يكون مقيداً ( أى له فئات استجابة ثابتة محددة مثل نعم ولا ) أو مفتوحاً ( أى أن فئات الاستجابة له غير محددة مثل ما رأيك في ... ؟ ) فكذلك أسئلة المقابلة . وقد نوقشت في الفصل الثامن مزايا وعيوب كل من النوعين ؛ إلا أننا نود أن نشير إلى بعض النقاط التي تتصل بالمقابلة والتي توضح بعض الفروق بينها وبين الاستفتاء .

١ — لعل السبب الرئيسى الذى قد يدعو إلى تفضيل استخدام الأسئلة المقيدة أى ذات فئات الاستجابة المحدودة ؛ في صورة مقابلة بدلا من صورة استفتاء كتابى ، هو الرغبة في الوصول إلى الأفراد الذين لا يتوفر لديهم الدافع الكافى للاستجابة للاستفتاء ، أو أولئك الذين لا يعرفون الكتابة .

٢ — عند استخدام الأسئلة المفتوحة في الاستفتاء ، تحدد مقدما ألفاظ الأسئلة ، كما يحدد ترتيبها أو تسلسلها ، بحيث يتعذر توجيه أى أسئلة إضافية . ولكن في المقابلة ، رغم تحديد الأسئلة وترتيبها مقدما كما هو الحال في الاستفتاء ، يعطى القائم بالمقابلة الحرية في تكرار السؤال إذا لم تكن الإجابة مناسبة عليه ، أو يلجأ — بحسب تقديره — إلى أسئلة الاستيضاح أو التعمق ، مثل « هل يمكنك شرح هذا الموضوع بتفصيل أكثر ؟ أو « ما الذى يجعلك تفكر ... ؟ » ، أو « لماذا ؟ » ، أو كيف ؟ ، الخ . . . أى أن مهمة القائم بالمقابلة

هى تشجيع عميله على التحدث بحرية وبصورة مكتملة فى استجابته للسؤال الوارد فى جدول المقابلة، وأن يسجل حرفياً هذه الاستجابة . وفى مثل هذه المقابلات لا يعطى القائم بها عادة ، الحرية لتوجيه أسئلة جديدة إلا بقصد استيضاح ما قد يكون غامضاً من استجابات العميل ، أو بقصد استكمال البيانات الضرورية لتحقيق أهداف البحث ، وذلك بصورة غير مباشرة لا تؤدى إلى التحيز فى البيانات .

٣ — استنبط عدد من الأساليب غير المباشرة لاستخدامها فى المقابلة ، خاصة فى الحالات التى تتوقع فيها مقاومة من جانب العميل ، كما يحدث فى حالة السؤال عن سمات شخصية ، أو سلوك جنسى ، أو أعراض عصابية الخ . . ومن أمثلتها الأساليب الإسقاطية والمقنعة . وسوف نتعرض لها تفصيلاً فى الفصل الحادى عشر .

٤ — تتنوع المقابلات من حيث بنائها فى مدى أوسع مما تتنوع فيه الاستفتاءات . فالاستفتاء تحدد أسئلته مقدماً أى قبل تطبيقه على العينة ، كما يحدد ترتيبها سواء كانت أسئلة مقيدة أم مفتوحة ، إلا أن المقابلة فضلاً عن أنها قد تكون أيضاً مقننة ( من حيث سابق تحديد نوع الأسئلة وترتيبها ، وفى حالة استخدام أسئلة مفتوحة لا توجه غير أسئلة الاستيضاح أو التعمق ) فإنها أيضاً قد تكون مقابلة غير مقيدة وغير مقننة كلية ، فلا تحدد الأسئلة أو صورة الاستجابات مقدماً . وهو ما سوف نؤجل الحديث عنه إلى فقرات تالية .

## الأسس السيكولوجية للمقابلة

يجمع الكثير من الباحثين على أنه لا تتوفر لدينا في الوقت الحاضر نظرية متكاملة في العلوم الاجتماعية يمكن أن يستند إليها القائم بالمقابلة في معالجة المتغيرات الكثيرة المعقدة التي تميز العلاقات بينه وبين من يقوم بمقابلتهم ( كانل وكان ، ١٩٤٣ ، ص ٣٣٣ ) .

ورغم أن المراجع تفيض بالنصائح عما يجب مراعاته أثناء القيام بالمقابلة ، إلا أن معظم هذه النصائح مستمد من شتات الخبرات العملية لمعظم الباحثين ، ولا يستند إلى بناء نظري متكامل . ورغم أن سيكولوجية المقابلة قد استفادت كثيراً من البحوث التي أجريت في ميداني « أساليب الاتصال والتأثير » ، « والمقابلة الاكلينيكية » ، إلا أننا نرجو أن تؤدي البحوث الجارية إلى استكمال الأساس النظري لفهم عملية المقابلة ، فنستطيع بذلك أن نفهم أسباب نجاح أسلوب معين ، ونشل أسلوب آخر ، وأن نختبر عملياً ما نعالجه في الفقرات التالية من الخبرات الناجحة للباحثين .

الدافع للاستجابة : ما الذي يدفع الفرد إلى تقبل إجراء مقابلة معه ، والاستجابة للأسئلة التي توجه إليه ؟ من الممكن أن نفترض وجود اهتمام على من جانب الفرد يدفعه إلى التعاون والاستجابة ، أو أنه متأثر بمكانة القائم بالبحث ، أو أنه متطوع أو مأجور للاشتراك في تجربة تتضمن إجراء مقابلات معه . ولكن هذه الدوافع لا تتوفر لدى الكثيرين

من تجرى معهم المقابلات في مختلف البحوث والدراسات . وفي مثل تلك الحالات ، يتعين على القائم بالمقابلة الاعتماد في بداية الأمر على عاملين هما : ما يستثيره طلب المقابلة من حب الاستطلاع من جانب الفرد ، وما تقتضيه المعايير الاجتماعية من ضرورة مراعاة اللياقة في الاستجابة لهذا الطلب . وهذان الدافعان ، رغم عدم كفايتهما لاكتمال نجاح المقابلة إلا أنهما في يد القائم بها ، قد يمهدان الطريق أمامه لشرح الغرض من المقابلة واستثارة الدافع الكافي لدى الفرد للاستجابة للمقابلة بصورة إيجابية .

وبالطبع ، لنا أن نتوقع أن تختلف درجة الاستعداد للاستجابة باختلاف المجتمعات والثقافات . فمثلا قد يكون تقديم القائم بالمقابلة عن طريق أحد أصحاب السلطة في المجتمع عاملا ميسراً أو معوقاً للمقابلة بحسب اختلاف إدراك أفراد المجتمع لمداول السلطة ، وبحسب إدراكهم لمن يمثلها . وتمدنا نظرية الدور ، بإطار مناسب يمكن أن تقدر خلاله تأثير إدراك العميل للدور الذي يقوم به القائم بالمقابلة ( سارين ، ١٩٥٤ ) . فمثلا ، إذا كان هذا الأخير يمثل هيئة أو مؤسسة لها مكاتبا ولها نفوذها ويدرك العميل أنها قادرة على إحداث تغيير يرغب فيه ، فإن ذلك قد يؤثر في استجابته ، ويتضح ذلك في الدراسات التي تتصل بدخل الفرد أو بتوفير المرافق العامة الخ .. وإذا كانت الدراسة تتضمن موضوعات يفترض خبرة القائم بالمقابلة بها ، فقد يجد نفسه في دور طبيب العائلة الذي تطلب مشورته في المشكلات التي يعرضها عميله . وقد يحول مثل هذا الدور بينه وبين جمع ما يريد جمعه من بيانات معينة . وقد تكون سمعة أو مكانة

الهيئة التي يمثلها القائم بالمقابلة عاملاً فعالاً — إيجابياً أو سلبياً — في نجاح المقابلة أو فشلها . أما إذا كان القائم بالمقابلة يمثل مؤسسة صناعية وكان العميل من بين عمالها ، فإن هذا الأخير قد يدرك القائم بالمقابلة في دور « المخبر » ، ومن ثم فإنه قد يصطنع الكثير من الحذر في استجاباته . وعلى العموم ، يجب أن يحذر القائم بالمقابلة من أن يرتبط بجانب دون الآخر ، مثل أصحاب الأعمال أو العمال في مصنع ، بل يجب أن يتعاون مع كل الأطراف المعنية بالامر ، مثل أصحاب الصناعات واتحادات العمال في مسح صناعي ، أو في دراسة الاتجاهات نحو موضوعات عمالية .

أما إذا قدم القائم بالمقابلة نفسه للعميل ، غير ممثل لهيئة أو مؤسسة ، ذاكرة أنه يقوم مثلاً « بمسح اجتماعي » ، أو « يبحث » ، فإنه قد يظن على أنه بائع يريد أن يدعو لبضاعة معينة فيتهرب منه ، أو قد يخشى أن يعرضه موقف المقابلة للزلل ، أو يظن أن الغرض منها هو مراقبته أو الكشف عن أمر يخصه ، أو نشاط يقوم به ، الخ . . .

والخلاصة ، ان الدور الذي يخلعه العميل على القائم بالمقابلة سوف يؤثر على طبيعة الاتصال بينهما . وتشير البحوث التي أجريت في الخارج ( ماكوبي وماكوبي ، ١٩٥٤ ، ص ٤٦٢ ) إلى أن الناس يهتمون تكوين صلات مع من يحتلون مستويات اجتماعية أعلى من مستوياتهم ، أكثر مما يهتمون تكوين هذه الصلات مع من يحتلون مستويات اجتماعية أدنى من مستوياتهم . فالأفراد من الطبقات المرتفعة قد لا يرون فائدة كبيرة في التعبير عن آرائهم للقائم بالمقابلة ، بينما قد يسر الأفراد من الطبقات

المنخفضة أن يؤخذ رأيهم في الأمور . رغم يحاولون غالباً الظهور بمظهر طيب أمام من قد يستطيعون التأثير في مستقبلهم ، وفي نفس الوقت قد يحسون ببعض العداوة تجاه أصحاب السلطان عليهم .

ولنا ان نتوقع أيضاً أن طبيعة الاتصال تتأثر بخصائص القائم بالمقابلة بالإضافة إلى خصائص العميل . فقد تختلف طبيعة هذا الاتصال باختلاف الطبقة الاقتصادية الاجتماعية للقائم بالمقابلة ، وباختلاف سنه وجنسه ، وذلك بالنسبة للعميل . وقد يصعب التنبؤ مقدماً بالطريقة التي سوف يدرك فيها العميل دور القائم بالمقابلة ، إلا أنه من المفيد محاولة اختيار القائم بالمقابلة والطريقة التي يقدم بها نفسه بما يتفق مع مطالب الموقف .

ما هو الدور المناسب للقائم بالمقابلة ؟ لا توجد إجابة عامة عن هذا السؤال ، إلا أن هناك بعض الدلائل من بعض الدراسات . فمثلاً ، توجد بعض الأدلة على أن جهل القائم بالمقابلة أو تظاهره بالجهل في موضوع المقابلة ، قد يشعر العميل بأن إجابته لن تفهم . ومن ناحية أخرى ، فإنه لا يستحسن أن يظهر بمظهر الخبير في الموضوع والتعليم بكل ما يعلمه العميل ، بل يجب أن يظهر حاجته ورغبته في استكمال شيء يعلبه العميل أكثر منه . أي أن القائم بالمقابلة يحسن أن يقوم بدور الخبير الذي يحاول استكمال معلوماته من شخص يستطيع أن يقدم له هذه المعلومات .

وفي الكثير من الحالات ، قد يتردد الأفراد في التعبير عن العدوان ضد الجماعة الداخلية إذا أدركوا أن القائم بالمقابلة ينتمي لهذه الجماعة ،

ولذلك ، يرى البعض أن الأفراد يشعرون بحرية أكبر في التعبير عن اتجاهاتهم ومشاعرهم لشخص غريب عنهم أكثر مما هو الحال عليه مع صديق شخصي أو زميل . ولذلك ، فإنه يتعين على القائم بالمقابلة ألا تتجاوز علاقته مع العميل حدود البحث ، وألا تصبح علاقة شخصية .

ومن واجب القائم بالمقابلة أن يحاول بقدر ما يستطيع أن يستغل الجوانب الإيجابية من الدوافع في التمهيد للمقابلة ، فيحاول الربط بينها وبين حاجات الأفراد الذين يقوم بمقابلتهم . فمثلا ، قد يمهّد للبحث بالإعلان عنه في الجرائد أو في الإذاعة ، أو قد يستعين بخطابات التقديم أو بالمكالمات التليفونية ، الخ . واستخدام هذه الوسائل له مزاياه وعيوبه . فمن مزاياه ، امکان اختيار موعد مناسب لإجراء المقابلة ، وإمكان الاستعداد لها مقدماً ، حتى تجيء الاستجابات بعد تفكير وروية . ومن عيوبه ، أنها قد تيسر للأفراد رفض المقابلة ، كما أنها قد تمكنه من الإعداد لها ، مما يجعل قياس مستوى المعلومات في هذه الحالة أمراً مضللاً . وتلجأ بعض المؤسسات إلى الكتابة لرئيس المؤسسة التي يعمل بها الأفراد لتعلمه بالدراسة ، ولتقدم له القائم بالمقابلة ، ومواعيدها ، دون أن تعطى الفرصة للرفض إلا وقت المواجهة .

ومن الضروري ، بالإضافة إلى اختيار الوقت المناسب ، تهيئة المكان والظروف المناسبة . فمثلا ، يقتضى الأمر في كثير من الأحوال أن تكون المقابلة قاصرة على كل من العميل والقائم بالمقابلة ، لأن وجود أفراد آخرين قد يكون عاملاً من عوامل تحريف الاستجابات .

وفى بداية المقابلة ، يتبع القائم بها غالباً الخطوات التالية :

- ( ١ ) شرح الغرض من البحث وتوضيح أهدافه
  - ( ٢ ) وصف الطريقة التي اختير بها العميل
  - ( ٣ ) تعريف الهيئة أو الأشخاص القائمين بالبحث
  - ( ٤ ) تأكيد السرية التامة للبيانات التي تجمع عن طريق المقابلة ، وطمأنة العميل على قدرته على الاستجابة .
- ويحسن أن يكون تقديم القائم بالمقابلة لنفسه مختصراً وإيجابياً ودون تكلف أو شكلية لا يتطلبها الوقت ، وذلك حتى لا يستثير رغبة العميل . وفيما يلي نموذج مقتبس من التعليمات التي وجبت للقائمين بالمقابلة من طلبة كلية التربية بجامعة عين شمس في بحث للدكتورين نجيب اسكندر ابراهيم ومحمد عماد الدين اسماعيل ( ١٩٥٩ ) عن الاتجاهات النفسية والاجتماعية نحو العلاقات العائلية : « صباح الخير ، أنا طالب في الجامعة ، ومطلوب مني أن أعرف شيء عن الحياة والعائلات والأولاد وتربيتهم ، ودي مهمة بالنسبة لي علشان الدراسة . والمسألة أن هناك شوية أسئلة راح أقولها لك وأنت تديني الجواب عليها وأنا رايح أكتب الحاجات دي من غير ذكر أسماء ولا حاجة . وعلى الله ما يكونش ده فيه أي تعب ليك ، ثم يقرأ السؤال الأول ، وينتقل منه إلى ما يليه من أسئلة حتى نهاية المقابلة . وقد لا يتطلب الأمر أكثر من الإجابة عن بعض أسئلة عارضة عن أهداف البحث .

إلا أنه يحدث في كل البحوث تقريباً أن يتشكك بعض الأفراد في حقيقة أهداف البحث ، كما أن البعض الآخر يحتاج إلى تشجيع أو حث ، ويقدر نتيجة للخبرة أن القائم بالمقابلة المدرب الماهر لن يصادف أكثر من واحد من عشرين يرفض الاستجابة للمقابلة كلية . ومن واجب القائم بالمقابلة أن يجيب عن كل سؤال يوجه إليه العميل مع اصطناع اللباقة بالطبع ، فإذا سأله العميل مثلاً عن رأيه هو في موضوع السؤال ، أمكن أن يجيب : المهم دلوقتي هو رأيك أنت . ورأى الناس اللي هنا ، ده اللي جاي مخصوص علشانه ، . فإذا أصر العميل على معرفة رأي القائم بالمقابلة ، أمكن لهذا الأخير أن يجيب مثلاً : الحقيقة أنا ما ليش رأي محدد في الموضوع ده لغاية دلوقتي . ، أو : مش مفروض أقول لك رأي لكن ما عنديش مانع أكلك فيه بعد ما تنتهي من الأسئلة دي . . وفي غالب الأحوال ، لن يتطلب الأمر تنفيذ هذا الوعد .

ويجب أن يكون القائم بالمقابلة مستعداً دائماً لإثبات شخصيته ، والهئية أو المؤسسة التي تشرف على البحث ، وعليه أن يذكر للعميل أن أسئلته لا توجد عنها إجابات صحيحة أو خطأ ، وأن لكل رأي في موضوع السؤال ، كما أنه يجب على القائم بالمقابلة ألا يناقش العميل في إجابته خارج الحدود التي يفرضها نوع المقابلة ( مقننة أو غير مقننة ) ، فلا يجادل في الإجابة ، ولا يستنكر ، ولا يبدى الدهشة أو الإعجاب ، مع الاحتفاظ في نفس الوقت باهتمامه . ويجب أن يتسم أسلوب القائم بالمقابلة بعدم التحيز ، وبالتودد وبحسن الاستماع وبالتقبل . وربما كان السؤال عن الصحة أو عن الأولاد ، أو التعليق على الحالة الجوية ، الخ ... من الأساليب التي تساعد على تمهيد الطريق لجو طيب في المقابلة .

وبالطبع . يجب أن يكون القائم بالمقابلة دارساً تماماً للأسئلة وترتيبها بحيث يستطيع أن يوجهها في صورة محادثة عادية بدلا من أن يقرأها بصورة شكلية جامدة ، وأن ينتقل من سؤال لآخر في يسر دون توقف محرج أو معطل .

وفي المقابلة المقننة ، يجب أن يوجه السؤال بنفس ألفاظه ، لأن كلا منها قد سبق اختبار قيمته في الكشف عن استجابة معينة . ولا يحق للقائم بالمقابلة المقننة شرح السؤال أو توضيحه خارج الحدود الموضحة في التعليمات حتى تيسر المقارنة بين الاستجابات . فإذا عجز العميل عن فهم السؤال فإن القائم بالمقابلة يكتب بإعادته على مهل مع تأكيد الالفاظ الهامة ، وأن يوضح فقط بالقدر المحدد في التعليمات . فإذا عجز العميل عن فهم السؤال رغم ذلك ، فإن القائم بالمقابلة يسجل ذلك في الاستمارة .

وبالمثل ، يتعين توجيه الأسئلة بنفس الترتيب ، لأن هذا الترتيب مقنن ومقصود ، فكل سؤال يشكل إطاراً لما يليه من أسئلة . وحتى إذا أجيب عن سؤال خلال الإجابة عن سؤال سابق له ، تعين توجيهه أيضاً . ويمكن في هذه الحالة التقديم بعبارة مثل : « يمكن نكون اتكلمنا في الموضوع ده قبل كده ، لكن أحب أسألك ... » وإذا بدا السؤال غير معقول ، فإنه يمكن أن يقدم له بعبارة مثل « دلوقتي لازم أسألك ... »

ويختلف الرأي في الزمن المناسب الذي يسمح به للعميل للتفكير في الإجابة . ولكن ما كوبي وما كوبي ( ١٩٥٤ ، ص ٤٦٦ ) يريان أنه بالنسبة للأسئلة التي يحتمل أن تستثير مقاومة إنفعالية من جانب العميل

( مثل الأسئلة عن الأمور الجنسية ) يفضل حث العميل على الإجابة بأول فكرة تخطر له ، حتى لا يعطى الوقت لتنظيم دفاعاته ، والمراوغة في الإجابة . إلا أنه في معظم الحالات ، يفضل إعطاء العميل فرصة كافية لإعطاء إجابته بحيث تعبر عن تفكير جدى ، وقد يقلل ذلك أيضاً من نسبة الإجابات بـ « لا أعرف » .

وسوف يجد القائم بالمقابلة أن الحصول على استجابات كاملة محددة أمر غير يسير أحياناً ، لأن العميل قد يجيب بأنه لا يعرف حتى يتفادى التفكير في موضوع السؤال ، أو قد يخطئ معنى السؤال ، أو قد يجيب إجابة لا تتصل بالموضوع ، أو قد يتناقض مع نفسه ، الخ . . وفى كل هذه الحالات ، يجب على القائم بالمقابلة أن يستفسر وأن يستوضح ، إلا أن هذا الاستفسار يجب ألا يؤدي إلى إحراج العميل . فمثلاً إذا أعطى العميل بيانات متناقضة ، أمكن للقائم بالمقابلة أن يستفسر بعبارة مثل « أنا عاوز أناكد من أنى سجلت الحاجات اللي قلتهالى تمام لأحسن أكون غلطت أنا كاتب . . . » إلا أنه فى حالات أخرى ، قد لا يستفسر عن هذا التناقض لأن كشفه جزء من خطة البحث .

والإجابة بـ « لا أعرف » قد تعنى أحياناً أن العميل فعلاً لا رأى له ولكنها قد تشير فى أحيان أخرى إلى عدد من الدلالات مثل : الخوف من التعبير ، أو التردد فى تركيز الانتباه على الموضوع ، أو الرأى الغامض الذى لم يتبلور بعد ، أو عدم فهم السؤال ، الخ . . ويتعين على القائم بالمقابلة أن يميز بين كل هذه الدلالات ، وقد يجد أنه من المناسب أحياناً طمأنة العميل بعبارة مثل « يمكن أنا ما وضحتش السؤال كويس ، خلىنى أعيد»

مرة ثانية ، أو « الحقيقة أن ناس كثير مفكروش فى الموضوعات دى ،  
لكن أحب أعرف رأيك فيها » ، الخ ...

وقد يحدث فى بعض الحالات ، أن يعطى العميل إجابة مشروطة عن  
الأسئلة المقيدة كأن يقول مثلاً « أنا موافق بس بشرط ... » ، أو « مش  
موافق إلا فى حالة ... » . ومن الممكن الكشف عن هذه الاستجابات  
فى الاختبار القبلى ، وإعادة صياغة السؤال قبل إدراجه نهائياً فى استمارة  
الأسئلة ، وذلك للإقلال من هذه الاحتمالات إلى أبعد حد ممكن . وفى  
بعض الحالات ، قد يضطر القائم بالمقابلة إلى تصنيف مثل هذه الاستجابات  
فى فئات خاصة . أو فى فئة « لا أعرف » ، أو « يمين » ، الخ . . إلا أنه قد  
يفيد أحياناً أن يحاول القائم بالمقابلة الاستفسار من العميل بعبارة مثل :  
« طيب ، لكن على وجه العموم ، أو فى الغالب تكون إجابتك إيه ؟ »  
أو « إذا قدرنا كل الظروف أو الاعتبارات ، يبقى تجاوب ازاي ؟ » ، الخ .

إلا أنه فى حالة استخدام أسئلة الاستيضاح أو التعمق ، يجب أن يتنبه  
القائم بالمقابلة إلى المواقف التى يتعين عليه فيها عدم الاستطراد فى مثل  
تلك الأسئلة فى الحالات التى تستثير قلق العميل ، لأن ذلك يفسد المقابلة  
كلها . ولذلك فإن القائم بالمقابلة يجب أن يكون متنبهاً لمختلف علامات  
القلق من جانب العميل ، وأن يوقف السؤال فى الموضوع المعين حتى إذا  
لم تكتمل له المعلومات اللازمة . ومن الممكن الرجوع إلى السؤال مرة  
أخرى عند ما تتحسن حالة العميل . وتزداد الصعوبة بالطبع إذا كان  
القائم بالمقابلة نفسه شديد القلق بالنسبة للموضوع مما يحتمل أن يودى  
إلى المبالغة فى الحساسية لعلامات الاضطراب من جانب عميله .

ومن المشكلات التي قد تواجه القائم بالمقابلة أحيانا ، الإفاضة الزائدة في الكلام من جانب بعض العملاء الذين يصرون على الكلام عن ذكرياتهم والإفاضة في التعبير عن آرائهم في مختلف الموضوعات التي قد لا تتصل بموضوع السؤال . وقد يعطل ذلك سير المقابلة إلى حد بعيد ، ويعرقل تنفيذ خطة الباحث في الوقت المحدد . ومن غير المستحسن في مثل تلك الحالات مقاطعة العميل ، حيث أن ذلك قد يسيء إلى علاقته بالقائم بالمقابلة ، إلا أنه يمكن أن يوجه إليه من الأسئلة ما قد يتصل منها بما يتحدث عنه حتى يعود إلى الموضوع الأصلي .

وعلى العموم ، يجب أن يكون القائم بالمقابلة متيقظاً لمختلف الاحتمالات . ونظراً لأنه يصعب التنبؤ عنها مقدماً ، فإنه من الضروري أن يكون متفهماً تماماً للهدف من كل سؤال ، وما يحاول السؤال قياسه أو اختياره على وجه التدقيق . ويجب أن يشمل دليل المقابلة توجيهات محددة لمعالجة مثل هذه المواقف .

### تسجيل الاستجابات في المقابلة

تعدد أساليب التسجيل في المقابلة . وأهم هذه الأساليب هي :

- (١) الكتابة من الذاكرة بعد الانتهاء من المقابلة ؛ (٢) تقدير استجابات العميل على مقياس للتقدير سبق إعداده والتدريب على استخدامه من جانب القائم بالمقابلة ؛ (٣) إذا توفر للقائم بالمقابلة نظام سابق للتصنيف والترميز ( ارجع إلى الفصل الخامس عشر ) ، فإنه يقوم خلال

المقابلة برسم علامة أمام الرمز المناسب في مربع أو في مسافة تترك لهذا الغرض ؛ ( ٤ ) التسجيل الحرفي لكل ما يقوله العميل أو لكل ما يمكن أن يسجل من أقواله ؛ ( ٥ ) استخدام أجهزة التسجيل الصوتي ، وقد يكون ذلك بعلم العميل أو بغير علمه ، أى عن طريق استخدام مسجل صوتي سري .

ففيما يتصل بالتسجيل من الذاكرة ، يرى المؤيدون له أن التسجيل الكتابي أثناء المقابلة يزعج العميل ويقلل من ثقته في الاحتفاظ بالسرية ، فضلاً عن أنه يخلق جواً متكلفاً . وقد يتردد العميل في التعبير عن بعض آرائه إذا علم أنها سوف تسجل . إلا أنه من ناحية أخرى ، قد يكون التسجيل داعياً لتبصر العميل وتفكيره في إجابته . كما أن بعض العملاء قد يرى في تسجيل أقواله ما يشعره بالأهمية . وتشير خبرات الباحثين إلى أن التسجيل الكتابي لا يزعج الغالبية من العملاء . غير أن القائم بالمقابلة إذا أحس بأن العميل يزعجه التسجيل الكتابي ، أمكنه أن يطمئنه ببعض العبارات مثل : « أرجو أن الكتابة لن تضايقك ، أنا خائف لأنسى الكلام إلى حقوله » . وتزداد أهمية التسجيل الحرفي لأقوال العميل خاصة لأن التسجيل من الذاكرة يتعرض للتحريف والتمييز والإدراك الانتقائي . وتشير بعض البحوث إلى أن حوالى ٦٠ ٪ من مادة المقابلة تفقد عن طريق التسجيل من الذاكرة بعد انتهاء المقابلة مباشرة ؛ ٧٠ ٪ منها بعد المقابلة بيومين ؛ ٧٧ ٪ بعدها بسبعة أيام . ورغم أن المادة التي يتذكرها القائم بالمقابلة تكون عادة هي المادة الأهم ، إلا أن حوالى نصف المادة الهامة أيضاً يفقد عن هذا الطريق .

وفيما يتصل بتقدير استجابات العميل على مقياس للتقدير أثناء المقابلة ، فإنه لن يكون أمراً عملياً إلا إذا كان القائمون بالمقابلة على دراية تامة بأغراض البحث ، وإلا إذا كان عدد أبعاد المقياس صغيراً . كما أن هذا التقدير يخضع لكل عيوب مقاييس التقدير ، ومنها « أثر الهالة » ، halo effect . ومن الصعب التأكد من وحدة التقدير بالنسبة لمختلف القائمين به . والميزة الأساسية لهذه الطريقة هي في إمكان الاستعانة ببعض العلامات مثل التعبيرات الوجهية ومختلف علامات التوتر الانفعالي ، في تقدير بعض الأبعاد مثل شدة الاتجاه أثناء المقابلة ، وذلك بصورة أدق مما يمكن تحقيقها في المكتب ، أو بواسطة أشخاص آخرين . ويختلف النظام السابق عن نظام التصنيف والترميز أثناء المقابلة ، في أنه في النظام الأخير ، لا يطلب من القائم بالمقابلة إعطاء تقدير عام شامل لسمات العميل ، ولكنه يسجل الإجابات عن طريق رسم علامة أمام الفئة المناسبة من ثبات سبق إعدادها . ومن الواضح ، أن مثل هذا النظام ييسر تطبيقه بالنسبة للأسئلة المقيدة ، ولكنه يكون أكثر صعوبة بالنسبة للأسئلة المفتوحة ، كما أنه يصعب التأكد من ثبات التصنيف .

وفيما يتصل بالتسجيل الكتابي الحرفي لأقوال العميل ، تسفر البحوث عن أن نسبة تقرب من ٥٠ في المائة من هذه الأقوال ( إذا قورنت بالتسجيلات الصوتية ) تفقد أثناء التسجيل للمقابلات المفتوحة . وبالطبع ، يتوقف نوع وأهمية المادة المفقودة على درجة تدريب القائم بالمقابلة ودرايته بأهداف البحث ، إلا أن الأمر يتوقف أيضاً على الأبعاد التي تستخدم في التقدير . فمثلاً ، إذا كان مستوى القلق يشكل بعداً من الأبعاد التي تقدر ، فإن الاحتمال يزداد في فقد المواد الهامة الدالة على

هذا المستوى ( مثل التنبيه الزائد للتفاصيل ، والمراوغة ، والتناقض ، الخ . . ) . ولذلك فإنه يفضل في هذه الحالات الاهتمام بأخذ تسجيلات كاملة .

وقد يحدث أحياناً ، في زحمة العمل أن يخطئ القائم بالمقابلة ، فينسى تسجيل الرمز الدال على الإجابة عن السؤال أو عن جزء منه ، أو قد ينسى توجيه السؤال نفسه ، أو قد يوجد سؤالاً غير مناسب للعميل ، الخ . . ويتوقف الأمر إلى حد بعيد على درجة مران القائم بالمقابلة وعلى مهارته . إلا أنه مهما كان الأمر ، فإنه يتحتم دائماً على القائم بالمقابلة أن يراجع الأسئلة والاستجابات قبل انتقاله لعميل آخر ، حتى يستوثق من أنه قد استكمل كل عناصرها . وحتى يصحح ما يكون قد حدث من أخطاء في التسجيل ، الخ . . ويجب خلال تدريب القائم بالمقابلة تأكيد هذه النقطة بوضوح . فمثلاً ، قد يذكر له أن عدم استكمال البيانات عن المستوى التعليمي ، يجعل البيانات الأخرى لا قيمة لها ، لأن هدف البحث هو معرفة الفروق بين الأفراد من المستويات التعليمية المختلفة بالنسبة لموضوع معين . كما يجب أن يكون لدى القائم بالمقابلة فكرة كاملة عن خطوات البحث ، وخاصة عملية تصنيف الاستجابات . وترميزها ، وذلك حتى ينسب خطورة الاختصار والتحرير في الاستجابات . ومن الممكن أن يستعين القائم بالمقابلة بعدد من الأساليب لتمكينه من تسجيل أقوال العميل حرفياً ، كأن يطلب من العميل بلباقة ، التريث حتى يتمكن من كتابة أقواله ، وأن يبدأ بالتسجيل بمجرد الانتهاء من توجيه السؤال حتى ينتهي العميل من أقواله . وقد يستخدم الاصطلاحات

المختصرة في الكتابة ، كما قد يستغنى عن كتابة بعض الكلمات التي لا تؤثر حذفها في المعنى بأي صورة من الصور .

ويتزايد استخدام المسجلات الصوتية في البحوث الاجتماعية . ويفضل البعض التسجيل دون علم العميل ، ثم استئذانه بعد ذلك ، حتى يشعر بحرية التعبير . إلا أن البعض يعترض على مثل هذا الاجراء لأسباب خلقية . ومن ناحية أخرى ، يرى الكثيرون أنه فضلاً عن أنه يصعب أحياناً إخفاء المسجل ، فإن التسجيل بعلم العميل لا يحدث أى إزعاج له ، ولا يؤدي إلى تحريف سلوكه إلى قدر كبير . وقد يفيد أحياناً أن يشغل القائم بالمقابلة نفسه والعميل معه بأعداد جهاز التسجيل في بداية المقابلة دون أن يستأذنه على أساس أن التسجيل أمر طبيعي ومتوقع ، وقد يجرى بعض التجارب للتأكد من سلامته . والصعوبة الرئيسية في التسجيل هي في ارتفاع نفقات كتابة المقابلات من واقع التسجيلات ، إذ أن ذلك يكون أمراً ضرورياً في الكثير من الحالات لصعوبة التقدير من واقع التسجيلات مباشرة .

### أنواع المقابلات

أشرنا فيما سبق إلى أن المقابلة قد تكون مقننة ، وإلى أن المقابلة المقننة قد تستخدم أسئلة مقيدة أو مفتوحة . وسوف نركز المناقشة في الفقرات التالية على بعض أنواع المقابلات ، وخاصة المقابلات غير المقننة . وقد تأثر استخدام هذه الأنواع الأخيرة من المقابلات في مجال البحوث الاجتماعية بالمقابلة الأكلينيكية وبالبحوث الميدانية الأثروبولوجية .

وتتعدد أسماء هذه المقابلات مثل : « المقابلة البؤرية » focused interview ؛ و « المقابلة الاكلينيكية » clinical interview ؛ « ومقابلة التعمق » depth interview ؛ و « المقابلة غير الموجهة » أو «المقابلة المتركزة - حول - العميل» "non-directive" or client-centered interview الخ . . وتستخدم هذه المقابلات غالباً في الدراسات المعمقة للادراك والاتجاهات والدوافع ، وتزداد قيمتها خاصة في الحصول على استجابات العميل المشحونة إنفعالياً والمرتبطة بتقييمه للأمور ، وفي تحليل الدلالات الشخصية لاتجاهاته . أى أنه إذا أحسن استخدام هذا النوع من المقابلات ، فإنها تهيب للعميل فرصة التعبير الحر الكامل عن موقفه ، كما تاتي الكثير من الضوء على الاطار الشخصى والاجتماعى لمعتقداته ومشاعره . وبالطبع ، لن تتحقق هذه الأغراض إلا إذا كانت استجابات العميل تلقائية ، ومتعمقة . ومن المقدر أن هذه المرونة الكبيرة في المقابلة تجعل المقارنة بين مقابلة وأخرى ، وتحليل النتائج من الأمور الصعبة . ولعل أهم مجالات استخدام هذا النوع من المقابلات هو في الحصول على القروض التى يمكن إخضاعها بعد ذلك للاختبار المقتن ، إلا أنها أقل قيمة في اختبار الفروض . ولنوضح ذلك بمناقشة بعض أنواع المقابلات :

**المقابلة البؤرية :** وهى طبقاً لمورتون وفيسك وكندال ( ١٩٥٦ ) تهدف إلى تركيز اهتمام العميل على خبرة معينة وعلى آثار هذه الخبرة . فالقائم بهذه المقابلة يعلم أن عملاءه قد اشتركوا فى موقف معين مثل رؤية فيلم ، أو سماع برنامج إذاعى ، أو قراءة كتاب أو إعلان ، أو

هم اشتركوا في تجربة سيكولوجية أو في اجتماع ، أو كانوا موضع ملاحظة ، الخ . . . وهو يعرف مقدماً الموضوعات أو جوانب السؤال الذى يرغب فى مناقشته . وهو يعد قائمة هذه الموضوعات ، وهذه الجوانب نتيجة تكيفه لمشكلة البحث ، ونتيجة تحليله للموقف أو للخبرة التى يشارك فيها العميل أو للأنماط أو العمليات المتضمنة فى الموقف ، ونتيجة للفروض التى يبنىها على أساس نظرية اجتماعية أو سيكولوجية . وعن طريق هذا التحليل للموقف أو للموضوع ، يصل إلى فروض مؤقتة عن عواقب العوامل المحددة فى الموقف بالنسبة لمن اشتركوا فيه كما يعد دليل المقابلة ، ويضم الموضوعات والفروض التى يتحتم على القائم بالمقابلة دراستها . إلا أن أسلوب السؤال وتوقيته متروك لتقدير القائم بالمقابلة . فهو يحاول أن يستطلع الدوافع ، وأن يكشف عن الأسباب ، وأن يتعمق فى وجهة لم يقدر مقدماً حاجته إلى التعمق فيها . ورغم أن العميل يكون حراً فى التعبير الكامل عن تفكيره ، إلا أن توجيه المقابلة يكون مصدره القائم بها ، لأنه يعرف ما يريد الحصول عليه من بيانات . ولذلك ، فإنه يحاول أن يقصر المناقشة عليها ، وخاصة الخبرات الذاتية للأشخاص الذين تعرضوا للموقف الذى سبق تحليله بصورة مؤقتة ، حتى يتأكد من تعريفهم للموقف . وتساعد استجابات هؤلاء الأشخاص على اختبار الفروض ، كما أن الاستجابات غير المتوقعة تؤدي إلى فروض جديدة تخضع للبحث المنظم .

وقد استخدمت المقابلة غير البورية بنجاح فى بناء الفروض عن عواقب التعرض لخبرة معينة مثل تأثير برنامج إذاعي أو فيلم سينمائي أو محاضرة فى تغيير الاتجاهات . وفى مثل تلك الحالات ، يتوفر لدى

القائم بالمقابلة تحليل لمحتوى المثير(\*) ( أى الخبرة التى تعرض لها الأفراد ) فيستطيع أن يميز بين الحقائق الموضوعية فى الموقف ، وبين التعريف الذاتى له . ومن ثم ، يكون متنبهاً لتأثير الإدراك الانتقائى ، ومستعداً للكشف عن نتائج ودلالاته . فمثلاً ، إذا أردنا دراسة تأثير سلسلة من الصور والرسوم فى الجرائد عن حالة المساكن فى الأحياء الشعبية بقصد تهية رأى العام إلى ضرورة إزالتها وبناء مساكن أخرى جديدة بدلا منها ، وكانت هذه الصور تمثل حالة تلك المساكن من خراب وتهدم إلى غير ذلك مما يرجع إلى إهمال أصحاب المساكن وليس إلى إهمال ساكنيها ، فإننا قد نصدم حين يعلق أفراد العينة على هذه الصور بأنها « إن دلت على شيء ، فإنما تدل على أنه من العبث بناء مساكن جديدة » ، لأن السكان يعودون بها إلى أسوأ مما كانت عليه . . إلا أن القائم بالمقابلة البؤرية ، نظراً لعلبه بأن الصور لا تهدف إلى إحداث هذا التأثير ، يمكنه أن يتعمق فى تفسير استجابات الأفراد بقصد الكشف عما إذا كانت هناك بعض الجوانب فى الصور قد غابت عن تقدير القائمين بإعدادها أم أن هذا الإدراك يرجع إلى اتجاهات الأفراد وإلى ما يستهدون به فى نظرتهم للأمور من تعميمات جامدة ، الخ ..

إلا أن المقابلة البؤرية يمتد تعريفها بحيث تشمل كل مقابلة يعلم القائم بها مقدماً الجوانب المعنية من الخبرة التى يرغب العميل فى التحدث عنها سواء لاحظ أو لم يلاحظ القائم بالمقابلة ، الموقف المعين الذى شارك فيه

العميل . وبالطبع تزداد قدرة الباحث على إعداد الأسئلة وعلى فرض الفروض مقدماً ، بازدياد معرفته بالموقف الذى شارك فيه العميل .

وتستخدم المقابلة البؤرية بصفة عامة الأسلوب غير الموجه فى تشجيع العميل على تحديد الموقف الذى تعرض له ، وذلك عن طريق الإشارة إلى أهم الجوانب فى هذا الموقف ثم التدرج فى استطلاع استجاباته . إلا أن الأسئلة قد تتراوح فى درجة تقيدها . فمثلاً ، يمكن أن يوجه سؤال مفتوح مثل : « ما الذى أعجبك فى هذا الفيلم ؟ » ، أو « ما هو أهم أثر تركه هذا الفيلم فى نفسك ؟ » ، أو « ما الذى استرعى انتباهك أكثر من غيره فى هذا المؤتمر ؟ » . وقد يكون السؤال شبه مقيد مثل : « ما الذى تعلمته من هذا الكتاب ولم تكن تعرفه قبلاً ؟ » ، أو « كيف كان شعورك بالنسبة لطرد أحمد من العمل نتيجة لإصابته ؟ » . أما الأسئلة المقيدة فمن أمثلتها : « بعد قراءتك للمقال ، هل ترى أنه قد بنى على : ( أ ) حقائق أم ( ب ) ظنون لم يثبت صدقها أو كذبها بعد أم ( ح ) أكاذيب ؟ » .

وفى المقابلات البؤرية قد يتعمق القائم بالمقابلة بقصد تحديد درجة اهتمام العميل وانشغاله بالخبرة موضع المقابلة ، وذلك عن طريق كفالة المرونة فى المقابلة ، وعن طريق التركيز على المشاعر « ماذا كان شعورك حين ... ؟ » . وقد يعاد التعبير عن المشاعر الصريحة أو المتضمنة ، وقد تستخدم الأسئلة الإسقاطية ، وقد يقارن بين مختلف المواقف ، الخ ...

المقابلة الاكلينيكية فى البحوث الاجتماعية : يستخدم هذا الاصطلاح للدلالة على معنى قريب من معنى « المقابلة البؤرية » ، إلا أن المقابلة

الإكلينيكية تهتم بالمشاعر والدوافع ، وبمختلف الخبرات في حياة العميل ، أكثر من اهتمامها بآثار خبرة معينة . والقائم بالمقابلة يعلم مقدما جوانب المشاعر أو الخبرة التي يرغب أن يتحدث العميل عنها ، إلا أن طريقة الحصول على هذه البيانات أمر متروك له .

وفي المقابلة الإكلينيكية ، يلاحظ السلوك غير اللفظي مثل ملامح الوجه وسرعة الكلام لدلالاتها التشخيصية . وبالإضافة إلى الأسس العامة في المقابلة ، تستخدم إجراءات معينة في بعض أنواع المقابلات الإكلينيكية كما يحدث في المقابلة التي تجري مع المريض عند إلحاقه بالمستشفى وهي تتركز أساساً حول شكوى المريض ؛ وكما يحدث في المقابلة التي تجري للحصول على التاريخ الشخصي والاجتماعي للمريض لجمع البيانات المتصلة بمشكلته ؛ وفي المقابلة التشخيصية للوصول إلى تقدير لحالة المريض ؛ وفي المقابلة قبل وبعد تطبيق الاختبارات السيكولوجية ؛ وفي المقابلة العلاجية ، وفي مقابلة أصدقاء وأقارب العميل ؛ وفي المقابلة قبل خروج العميل من المستشفى لإعداده للإنتقال من المستشفى إلى المنزل

**المقابلة المتمركزة - حول العميل :** وهي مشتقة من منهج كارل روجرز ( ١٩٥١ ) في العلاج النفسي ، والمسمى بالعلاج المتمركز - حول - العميل . ويشجع القائم بالمقابلة العميل على التعبير عن مشاعره بأقل قدر ممكن من التوجيه أو التساؤل ، كما يعمل على خلق جو من التقبل والسماحة والتنبه للمشاعر التي تتضح في أقوال العميل ، بصورة تشجعه على التعبير الطليق عن مشاعره دون خوف .

**المقابلة الجماعية :** سبق أن أشرنا إلى إمكان استخدام المقابلة الجماعية

كل لتوفير بعض الجهد والوقت . والحقيقة أنه لا يتوفر لدينا في الوقت الحاضر ما يكفي للحكم على قيمة المقابلة الجماعية (جود، ١٩٥٩، ص ٢١١) ، إلا أنه يمكن — نتيجة للخبرة — تحديد بعض مواصفاتها ومزاياها ومساوئها .

يجب ألا يزيد حجم الجماعة إلى الحد الذي يصعب معه ضبطها ، أو يتعذر معه إتاحة الفرصة لكل مشترك في التعبير عن رأيه ، كما أنه يجب ألا ينقص هذا الحجم إلى الحد الذي تفقد فيه مزايتها على المقابلة الفردية . ويتراوح العدد المناسب من ١٠ إلى ١٢ شخصاً . ومن المفيد لكي تتحقق مشاركة جميع أعضاء الجماعة أن يكون هناك تجانس بينهم من حيث المستويين الاجتماعي والثقافي . ويحسن جلوس الأعضاء على شكل دائرة ، على أن يجلس معهم القائم بالمقابلة كعضو في الجماعة حتى يتحقق التفاعل ويسهل على الجميع التعبير والمشاركة .

وتمتاز المقابلة الجماعية بأنها تحقق : ( ١ ) الحصول على مدى أوسع من الاستجابة نتيجة وجود مدى أوسع من الخبرة في الجماعة ( ٢ ) التشجيع على التعبير والمشاركة ؛ ( ٣ ) سهولة تذكر التفاصيل عن الخبرات وذلك عن طريق عملية التفاعل الجماعي . وقد يدعو الأمر أحياناً إلى تفضيل المقابلة الجماعية على المقابلة الفردية . فمثلاً ، في المناطق الريفية من الجمهورية العربية المتحدة ، يتعذر أحياناً أن يختل القائم بالمقابلة بالعمل لتعذر تهيئة مكان خاص مناسب لذلك ، ولحب الاستطلاع من جانب القرويين ، فضلاً عن أن ذلك قد يخلق موقفاً مصطنعاً يصعب على العميل وعلى القرويين فهمه . وفي مثل هذه الحالة ، تيسر المقابلة الجماعية

مقارنة الاستجابات بعضها ببعض الآخر وتوضيحها وتحديد درجة صدقها .

إلا أنه من ناحية أخرى ، قد يكون للمقابلة الجماعية مساوئها : ( ١ )  
فقد يتجه التفاعل الجماعي بعيداً عن موضوع المقابلة نتيجة التعارض بين  
الآراء ؛ ( ٢ ) وقد يحتكر بعض الأعضاء المناقشة ؛ ( ٣ ) أو قد يسترشد  
بعض الأعضاء ببعض الآخر عند إبداء الرأي ؛ أو ( ٤ ) قد يتردد  
البعض في إبداء آرائهم حتى يفسحوا المجال لغيرهم بينما قد يشعر البعض  
الآخر بالخرج في التعبير عن رأيه أمام الجماعة ؛ ( ٥ ) ويصعب التحقق  
من درجة تمثيل المقابلة الجماعية للرأي العام في القرية أو في الحي مثلاً .  
كما يصعب معالجة البيانات إحصائياً . ولعل الفائدة الهامة للمقابلة الجماعية  
هي في الحصول على معلومات عن الموقف العام في المجتمع موضع الدراسة  
وخاصة في المراحل الأولى منها .

## بعض المشكلات المتصلة باستخدام المقابلة في البحوث

### اختيار العينات

توقف كفاية الخطة الأصلية للبحث من حيث العينة(\*) على حسن تنفيذها من جانب القائم بالمقابلة ، وتزداد مسئوليته في حالة اختيار العينة النسبية quota sampling لأنه هو الذي يختار الأفراد الذين يجرى معهم المقابلة ، وقد يتفادى مقابلة الأفراد من ذوى المظهر الخشن ، أو ممن يظن أنهم لن يستجيبوا للمقابلة ، أو قد يركز جهوده على مناطق معينة أكثر من غيرها ، الخ . . . إلا أنه يجب أن يصطنع متنبى الحذر أيضاً في العينات الاحتمالية التي لا تكون له فيها حرية الاختيار . وإذا كان قد سبق تحديد أفراد العينة بالاسم ، فإن القائم بالمقابلة يجب أن يعطى التوجيهات الكافية عن أحسن الطرق للاتصال بكل منهم ، ولتفادى الصعوبات أو المقاومة التي قد يلقاها في هذا السبيل . كما يجب أن يعرف بالظروف التي يمكن أن يلجأ فيها لاختيار بديل عن عميل تعذر إجراء مقابلة معه ، وطرق هذا الاختيار .

وفي اختيار العينة المساحية area sampling ( أى تلك التي تتضمن اختياراً من وحدات سكنية في مساحة أو في منطقة معينة طبقاً

---

\* لن نتعرض لأنواع العينات في البحوث الاجتماعية نظراً لأن القارئ يستطيع الرجوع في هذا الشأن إلى كتب الإحصاء مثل : السيد محمد خيرى (١٩٥٦) ، وفؤاد البهى السيد (١٩٥٨) .

لخطة محددة سابقة ) يجب تدريب القائم بالمقابلة تدريباً كاملاً دقيقاً ، حيث أنه وجد أن أخطاء التحيز قد يكون لها تأثير كبير من حيث اختيار الوحدات والأشخاص : ولذلك ، فإنه من الضروري دائماً متابعة القائم بالمقابلة للتأكد من عدم تحيزه ، ولإنذاره وتوجيهه إن لزم الأمر .

ويرى المعهد الإحصائي الهندي (يونسكو ، كلكتا ، ١٩٥٩ ، ص ٢٦) أنه يحسن اختيار عينتين مستقلتين من نفس المجتمع الأصلي عن طريق باحثين مختلفين ، وهو ما يسمى بالعينة المتداخلة inter-penetrating sample . وقد حدث في إحدى الدراسات التي أجريت لتقويم برنامج للنهوض بالمجتمع المحلي بالهند ، أن قسمت منازل إحدى القرى تقسيماً عشوائياً بين اثنين من الباحثين المدربين تدريباً ممتازاً على إجراء المقابلات ؛ إلا أن أحدهما إحصائي إجتماعي متحمس لرسالته ، والثاني لا يتوفر لديه اهتمام خاص ببرامج النهوض الاجتماعي . وقد وجد أن الباحث الأول توصل إلى نتائج تشير إلى أن البرنامج قد حقق معظم أهدافه ، بينما توصل الثاني إلى أن البرنامج لم يحقق أكثر من ٣٠ ٪ من أهدافه ، مما يشير إلى احتمال التحيز في عرض السؤال وفي تسجيل الإجابة .

### المقابلات مع الأطفال

يواجه القائم بمقابلة الأطفال عدداً من المشكلات العريضة التي يتعين عليه تذليلها ، مثل صياغة الأسئلة بصورة مفهومة للطفل . فالطفل مثلاً قد يصعب عليه إدراك العلاقات السببية بالصورة التي يدركها الأكبر منه سناً . وبالطبع ، يصعب إجراء مقابلة لفظية مع طفل لم يتعلم الكلام

بعد . وتختلف السن التي يمكن عندها إجراء مقابلة مع الأطفال باختلاف موضوع المقابلة . وقد أمكن لرادك ( ١٩٤٦ ) أن تستخدم قائمة من ٥٣ سؤالاً مقتناً من النوع المفتوح مع أطفال يبلغ عمر بعضهم حوالي الثالثة وتشمل موضوعات مثل علاقات الطفل مع والديه ، ونظرته إلى أساليبها في تأديبه وفكرته عن السلوك الطيب والردىء ، الخ . وقد وجدت أنهم يعطون إجابات لها دلالتها . وقد استخدم الدكتور عبد المنعم المليجي ( ١٩٤٧ ) مقابلات غير مقننة ومن أسئلة مفتوحة مع أطفال في سن الخامسة والنصف وفي سن الثامنة في دراسته للشعور الديني عند الطفل . كما استخدم الدكتور مصطفى سويف ( ١٩٥٥ ) سلسلة من المقابلات غير المقننة مع طفله في دراسته الارتقائية التحليلية للأسس النفسية للتكامل الاجتماعي ، ابتداء من منتصف الشهر الرابع من السنة الثالثة .

وقد يتردد الطفل في التحدث عن موضوع ظناً منه أن الكبار يعرفون كل شيء عن ذلك الموضوع ، وخوفاً من أن يخطيء في إجابته . ومن المفيد استخدام اللعب لتكوين علاقات طيبة مع الطفل وتقديم الأسئلة بصورة عرضية بعد اطمئنانه إلى القائم بالمقابلة . وقد تستخدم العرائس والدمى لهذا الغرض ، ويوجه السؤال إلى الدمية عن موقف معين ويطلب من الطفل الإجابة عنها مثلاً : « العروسة حتمل إليه ؟ » . وقد وجد أن الطفل يستجيب لمثل هذا السؤال أكثر مما يستجيب للسؤال « العروسة حتمل إليه ؟ ؟ » . وقد يستعين الطفل بالتمثيل عن طريق الدمى .

ومن الصعوبات التي تواجه القائم بمقابلة الأطفال ، شدة قابليتهم للايحاء .

فهم يحاولون استقاء الإجابة عن يكون حولهم من الراشدين إذا عجزوا عنها ، أو إذا أرادوا التأكيد من صحتها ، مما يدعو إلى ضرورة اتباع الأسلوب غير المباشر في توجيه السؤال والابتعاد عن كل ما يمكن أن يوحى للطفل بإجابة معينة ، مثل « أفكر إنك ... مش كده ؟ » ، ومن المفيد إعادة نفس السؤال في صورة مختلفة للتأكد من درجة تعبير الإجابة عن رأى الطفل أو اتجاهه . ومن الصعوبات أيضاً « المداومة » perseveration أى نزعة الطفل إلى الإجابة بنفس الصورة عن سلسلة من الأسئلة . وفي هذه الحالة يحسن بالقائم بالمقابلة أن يوقف السؤال عن سلسلة ما ، ثم يعود إليها بعد توجيه غيرها .

إلا أنه من ناحية أخرى ، يغلب ألا يحاول الطفل إخفاء مشاعره في الكثير من الأمور ، فيتحدث في حرية عن أحلامه مثلاً . إلا أنه في الموضوعات الحساسة بالنسبة له مثل سلوكه هو ، فإنه قد يتفادى الإجابة ، أو يعطى إجابة غير متصلة بموضوع السؤال ، أو يصمت ، أو يوقف اللعب ، الخ . ومن المهم في مثل هذه الحالات أن يتسم القائم بالمقابلة بالسماحة والتقبل .

### مصادر الخطأ والتحيز في القائم بالمقابلة

يقصد بالتحيز الخطأ المنتظم أو غير العشوائى الذى يحيز البيانات إلى وجهة خاصة . إلا أن الكثير من أخطاء القائم بالمقابلة يكون عشوائياً ، وقد دار الكثير من النقاش ، كما أجرى الكثير من البحوث حول الخطأ والتحيز في المقابلة منذ أن لوحظ أن البيانات التى يحصل عليها

مختلف القائمين بالمقابلة تختلف اختلافاً كبيراً بالرغم من التكافؤ بين العينات ويتمثل مقدار خطأ القائم بالمقابلة — وليس العملاء — عن طريق مقدار الثباين في البيانات، وهل تزيد عما هو متوقع نتيجة للصدفة . وفيما يلي نعرض باختصار أهم المصادر الممكنة لأخطاء القائم بالمقابلة ( ماكوبى وماكوبى ، ١٩٥٤ ، ص ٤٧٦ ) :

١ — مظهر وأسلوب القائم بالمقابلة واتجاهاته وتوقعاته : إن نتائج البحوث في هذا المضمار ليست قاطعة ، إلا أنه يبدو أن مظهر العميل وأسلوبه ( مثل ، لهجته في الكلام ، طبقة الاقتصادية — الاجتماعية ، ملبسه ، الخ... ) قد يكونان من عوامل التحيز في المقابلة . وقد اهتم العلماء في ميدان قياس الرأى العام بدراسة تأثير اتجاهات القائم بالمقابلة على الاستجابات التي يحصل عليها . ولعل أدق هذه الدراسات هي التي قام بها هيمان وزملاؤه ( ١٩٥٥ ) . ذلك أن الدراسات السابقة كانت تستخدم العينات النسبية التي تعطى فيها الحرية للقائم بالمقابلة في اختيار الأفراد ، ولذلك ، فإنه يصعب التأكد في تلك الدراسات مما إذا كانت الفروق بين الاستجابات التي يحصل عليها القائمون بالمقابلة ، من ذوى الاتجاهات المختلفة ، ترجع إلى هذه الاختلافات في اتجاهاتهم أم إلى فروق في اختيار أفراد العينة . وقد أمكن في دراسات هيمان ضبط هذا العامل ، وأسفرت هذه الدراسات عن أنه في الحالات التي كان القائم بالمقابلة فيها حراً في اختيار الأفراد ، كما يحدث في العينة النسبية ، وجدت فروق كبيرة دالة في توزيع استجابات عينات يفترض أنها متكافئة . إلا أنه وجدت فروق قليلة جداً يمكن إرجاعها إلى تأثير اتجاهات القائم بالمقابلة المدرب ، على استجابات العميل . وتسفر البحوث القليلة التي أجريت عن احتمال أن يكون

لتوقعات القائم بالمقابلة فيما يتصل باتجاهات العميل تأثير أكبر من تأثير اتجاهاته على طريقة إدراكه وتسجيله لأراء عميله .

٢ — توجيه الأسئلة : سبق أشرنا إلى عوامل التحيز في توجيه الأسئلة . وقد أوضحنا أن احتمال هذا التحيز موجود بالنسبة لكل من الأسئلة المقيدة والأسئلة المفتوحة ، رغم ازدياد خطورته بالطبع في النوع الأخير من الأسئلة ، وفي المقابلات غير المقننة على وجه الخصوص . وتشير بحوث هيمن وزملاؤه ( ١٩٥٥ ) إلى احتمال وجود اختلافات بين القائمين بالمقابلة من حيث مقدار البيانات التي يحصلون عليها نتيجة الاختلاف في مقدار الأسئلة التي يوجهونها بقصد الاستيضاح أو التعمق ، وذلك من عملاء يكونون عينات يفترض أنها متكافئة . ومن الواضح أن مثل هذه الاختلافات تشكل عاملاً من عوامل التحيز في المقابلة .

٣ — الاختلاف في التسجيل : سبق أن أشرنا إلى مشكلات تسجيل مادة المقابلة وتشير البحوث في هذا المضمار إلى أن الاختلاف بين القائمين بالمقابلة من حيث تسجيل مادتها ، يشكل عاملاً خطيراً من عوامل التحيز أو الخطأ فيها . وتستخدم في مثل هذه البحوث التسجيلات الصوتية لضبط مقدار التحريف . وقد يأخذ هذا التحريف صوراً متنوعة مثل تقرير عدم إمكان مقابلة العميل ، أو تسجيل لمقابلة لم تتم كلية أو جزئية ، أو عدم تسجيل بعض أقوال العميل ، أو تسجيلها مخرفة ، أو تسجيل أقوال لم تصدر عنه ، أو عدم التمييز بين الأسئلة الأصلية وأسئلة الاستيضاح أو التعمق ، في كتابة مادة المقابلة ، الخ . . .

## اختيار وتدريب القائم بالمقابلة

ومن الواضح أن الكثير من مشكلات المقابلة يتصل اتصالاً وثيقاً بحسن اختيار وتدريب القائم بالمقابلة والإشراف عليه . إلا أن عدد الدراسات في هذا المجال محدود جداً . ومن هذه الدراسات تلك التي قام بها شيتسلي (١٩٥٠ ، ١٩٥١ ، ١ ، ب) . وهي تشير إلى أنه من الصعب التنبؤ عن كفاءة القائم بالمقابلة من البيانات المميزة له مثل السن والجنس والمستوى التعليمي والاجتماعي — الاقتصادي ، والاتجاهات ، الخ ... ومعظم ما يتوفر لدينا اليوم من معلومات عن خصائص القائم بالمقابلة الناجح هو نتيجة الخبرة وليس نتيجة البحث . ومن ذلك ما يتعلق بمختلف العوامل والسمات مثل المرونة ، والصحة الجسمية ، والاهتمام ، والذكاء ، والحالة المزاجية ، والمظهر والأسلوب ، وعدم التحيز في الاتجاه ، ووجوب عدم النظر إلى المقابلة في البحث كما لو كانت مقابلة علاجية أو عملية يبيع ، الخ ...

وفي تدريب القائم بالمقابلة ، يجب الاهتمام بثلاثة جوانب وهي :

١ — توضيح أهداف المقابلة وتحديد خصائص المقابلة الجيدة : ولن يتيسر ذلك إلا في ضوء فهم عملية البحث كلها وفهم دوره فيها . ويتطلب ذلك فهمه لخطة البحث وفروضه وأدواته وطرق اختيار العينات وطرق تحليل وتفسير النتائج ، ويساعد ذلك على فهمه لدواعي وأهداف تدريبيه على طرق القيام بالمقابلة .

٢ — استثارة الدافع لدى القائم بالمقابلة للقيام بها على خير وجه : وقد يتحقق ذلك عن طريق توضيح قيمة البحث وأهميته وأوجه استخدامه والأسباب التي تدعو إلى ضرورة جمع البيانات بدقة ، الخ ..

٣ — التدريب على المهارات اللازمة للقيام بالمقابلة : ولن يتحقق ذلك عن طريق المحاضرات والتوجيهات المطبوعة بقدر ما يتحقق عن طريق المناقشات الجماعية ، والتدريب العملي على إجراء المقابلات . إلا أن المشرف على التدريب لن يتيسر له غالباً في تلك الحالة ملاحظة المقابلة فيكتفي بالاعتماد على ما يسجله القائم بها من مذكرات . ومن الطرق التي يقدر لها النجاح في التدريب على إجراء المقابلة ، « تمثيل الأدوار » ، ( ل . ك . مليكة ، ١٩٥٩ ، ص ٥٠١ - ٨ ) ، وفيه يقوم أحد أفراد الجماعة بتمثيل دور العميل ، ويقوم فرد آخر بتمثيل دور القائم بالمقابلة ، بينما يقوم باقي أفراد الجماعة بالمشاهدة . وبعد أن ينتهي « التمثيل » ، تجري مناقشة عامة في الأساليب التي استخدمها القائم بالمقابلة . ويفيد الجميع من هذه الخبرة . وأحياناً ، تستخدم التسجيلات الصوتية لمقابلات جيدة في التدريب على إجراء المقابلات . وأثناء التدريب على مختلف المشكلات ، مثل استثارة الدافع لدى العميل ، واستخدام أسئلة الاستيضاح والتعمق ، الخ ..

### تأثير العوامل الثقافية في المقابلة

أشرنا في أكثر من فقرة من الفقرات السابقة إلى ضرورة اعتبار مختلف العوامل الثقافية في تخطيط المقابلة وفي القيام بها . ويجد القارئ

نماذج عديدة للطريقة التي تتكيف بها خطة البحث في مرجعين يتعرض أولها للبحوث التي يشرف عليها قسم الدراسات الفنية والتجريبية بمركز التربية الأساسية في العالم العربي ، سرس اللبان ، منوفية ( ا . أبو لغد ول . ك . مليكة ، البحث الاجتماعي ١٩٥٩ ) ؛ ويتعرض المرجع الثاني للبحوث الاجتماعية في منطقة جنوب آسيا ( يونسكو . . كلكتا ، الهند ، ١٩٥٩ ) .

ويتمثل تأثير العوامل الثقافية في تحديد منهج البحث ، وفي اختيار وحداته ، وفي اختيار أدواته . فمثلا ، قد يتيسر في المجتمعات المتقدمة إعداد استفتاء وإرساله بالبريد إلى العينة المختارة ، وهي غالباً تضم نسبة مرتفعة من المتعلمين الذين يمكنهم قراءة الاستفتاء والرد عليه . أما في المجتمعات الأقل تقدماً ، فإن المقابلة قد تكون أنسب أداة للبحث .

وأحياناً ، قد يكون المنهج الوحيد الذي يمكن إتباعه لدراسة موضوع مثل القيادة في القرية مثلاً هو منهج الملاحظة ودراسة الحالة . ويفرض علينا ذلك جبروداً في التعميم كما يقتضى تكرار الدراسة لنفس الموضوع . وفي كل الحالات يتعين معرفة تاريخ المجتمع الذي يجري فيه البحث وتقاليد ، وعاداته ومعاييره ، إذ أن ذلك يضىء للباحث الطريق في جوانب متعددة . ومن الأمثلة الطريفة للتدليل على ذلك ، ما ورد في سياق مناقشات المؤتمر الإقليمي لجنوب آسيا عن أساليب البحث الاجتماعي ( يونسكو ، كلكتا ، الهند ، ١٩٥٩ ، ص ٢٧ ) ، من أنه في اليابان يمكن معرفة « رأس العائلة » بوضوح وبدقة عن طريق السؤال عن « من في العائلة يذهب إلى الحمام أولاً ؟ » ، وهو امتياز ثقافي واضح لرأس العائلة . وبالطبع يتعذر

الإهتمام لمثل هذا السؤال إلا لمن يكون دارساً للثقافة اليابانية . وهو سؤال يوفر توجيهه الكثير من الجهد .

وفي اختيار العينة ، يتوقف الشيء الكثير على تجنبس أو عدم تجنبس الناس في منطقة معينة : هل تعتبر المنطقة وحدة متجانسة من حيث الدين ، ومن حيث مختلف المستويات التعليمية والاقتصادية ومن حيث العنصر ؟ قد يقتضى الأمر في بعض الحالات إجراء دراسات متعددة على كل قطاع على حدة . وفي أحيان أخرى ، قد يتطلب الأمر اختيار عينات طبقية ، بينما قد يتيسر في غير ذلك من الحالات اختيار عينات عشوائية .

وفي العمل مع القرويين ، كثيراً ما يتبادر إلى الذهن السؤال عن إمكان الإكتفاء بسؤال قادة القرية للتعرف على اتجاهات أهلها . وقد يكون ذلك هو الحل الواقعى في بعض الحالات لتعذر سؤال عينة عشوائية من أهل القرية . وعلى كل حال ، يتوقف ذلك على عوامل عدة منها موضوع البحث وظروف القرية . ولا يجب اعتبار منطقة متجانسة ، إلا بعد جمع البيانات الكافية .

وفي المجتمعات السريعة النمو والتطور ، يحسن ألا تطول فترة الدراسة حيث يزداد الاحتمال في حدوث تغير جوهري بين بداية الدراسة ونهايتها . وتزداد المشكلة تعقيداً نظراً لأن هذا التغير قد يتناول فئات من الناس دون الأخرى .

#### صدق المقابلة

إلى أى حد يمكن الاعتماد على المقابلة في التنبؤ عن السلوك الفعل

للعمل أو للعملاء في موقف معين ، مثل الانتخاب أو نحو الأفراد من فئة معينة ، من واقع البيانات التي نحصل عليها من مقابلة تجرى معه أو معهم ؛  
أي إلى حد تقيس بيانات المقابلة ما يفترض أنه يقاس عن طريقها ؟

يتوقف صدق المقابلة في البحث على عدة عوامل منها : موضوع المقابلة وأسلوبها وظروفها ، وهل هو صدق جمعي أم فردي . فن أمثلة الصدق الجمعي ، التنبؤ عن النسبة التي سوف يفوز بها مرشح في الانتخابات . ومن أمثلة الصدق الفردي متابعة كل فرد في العينة ( تسمى العينة في هذه الحالة عينة « الندوة » ، panel sample ) قبل وبعد الانتخاب لمعرفة الاتفاق أو الاختلاف بين سلوكه اللفظي في المقابلة ، قبل الانتخاب وبعده . .

وقد اتبعت في التأكد من صدق المقابلة في البحوث الاجتماعية عدة طرق منها ( ماكوبي وماكوبي ، ١٩٥٤ ، ص ٤٨٠ ) :

( ١ ) المقارنة بين أقوال العميل في المقابلة ، وبين الأدلة الموضوعية المتصلة بموضوع المقابلة ، كأن تقارن مثلاً بين أقوال العميل عن ممتلكاته أو عن دخله ، أو عن عدد الكتب التي استعارها من المكتبة ، أو عدد مرات قيامه بتوقيع عقوبات بدنية على أطفاله ، الخ . . وبين أدلة أخرى للتأكد من صدق أقواله في المقابلة . وذلك عن طريق المصادر المتنوعة مثل سجلات الضرائب والملكية وسجلات المكتبات ، أو المقارنة بين أقوال الزوج والزوجة فيما يتصل بسلوكهما الجنسي ، أو المقارنة بين أقوال الآباء وأطفالهم فيما يتصل بالعقوبات البدنية ، الخ . . وتشير نتائج البحوث في الخارج إلى أنه إذا كانت الأسئلة تتضمن طلب معلومات عن أمور يعلمها

العميل تماماً مثل ممتلكاته ، ولا يسبب الإدلاء بها حرجاً أو شعوراً بالذنب ( من أمثلة المعلومات التي يحتمل أن يؤدي السؤال عنها إلى مثل هذا الشعور ؛ هل أدلى العميل بصوته في الانتخابات الأخيرة ، أو هل تبرع لمعونة الشتاء ، أو هل يضرب أطفاله ، الخ... ) ؛ أو عن أمور لم تنقض عليها قترات طويلة ( مثل سلوكه في آخر انتخاب أو ما هو آخر فيلم شاهده ، الخ... ) . مثل هذه الموضوعات يزداد الاحتمال في الحصول على بيانات صادقة عنها عن طريق المقابلة . إلا أن ذلك يتوقف على عوامل متعددة ومنها العوامل الثقافية . فمثلاً ، لا يحتمل أن يؤدي سؤال القروي في الإقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة عن دخله ، وعن نفقات الأسرة ومصرفاتها ، الخ... إلى بيانات صادقة في كثير من الأحوال . كما أن القرويين قد يجهلون أعمارهم أو أعمار أبنائهم أحياناً ، الخ... ( ١ . أبو لغدول . ك . مليكة ، البحث الاجتماعي ، ١٩٥٩ ، ص ٩٢ ) وقد لاحظ الكاتب أثناء إشرافه على تطبيق الاختبارات النفسية بواسطة طلبة قسم الدراسات النفسية والاجتماعية بكلية الآداب أن الطالبات يترددن كثيراً في ذكر حقيقة أعمارهن لزملائهم من طلبة الكلية ، أو يعطين بيانات غير دقيقة مما دعا في كثير من الحالات إلى الرجوع للسجلات للتأكد من حقيقة السن .

## ٢ — التنبؤ عن السلوك في المستقبل على أساس تعبير العميل وتوقعاته

ويحدث ذلك في التنبؤ عن نتيجة الانتخابات ، أو في التنبؤ عن الاتجاهات الشرائية الخ... غير أن استخدام هذه الطريقة تقابله بعض الصعوبات ، مثل الصعوبات المتصلة باختيار العينات ، ذلك أنه يصعب التأكد من المجتمع الأصلي الذي يشترك فعلاً في الانتخابات يوم الانتخاب ، ويصعب

بالتالى التأكد من درجة تمثيل العينة المختارة للمجتمع قبل يوم الانتخاب . كما أنه من المتوقع أن يغير الكثيرون من اختياراتهم الأصلية نتيجة للدعاية الانتخابية أو لغيرها من الأحداث والعوامل .

٣ — التناسق الداخلى : يغلب أن يعتبر التناسق الداخلى مقياساً للثبات . فإذا وجهنا السؤال عن نفس الموضوع فى صورتين مختلفتين وفى نقطتين مختلفتين من المقابلة ، ووجدنا ارتباطاً مرتفعاً بين الإجابات عن السؤالين ، أمكن أن نعتبر ذلك مقياساً يتسم بالثبات . إلا أننا إذا سألنا عدداً من الأسئلة يتناول كل منها جانباً مختلفاً من نفس الموضوع ( مثل السؤال عن الجوانب الصحية والدينية والاقتصادية لموضوع تحديد النسل ) ، وتنبأنا بارتباطها منطقياً وسيكولوجياً ، ثم وجدنا فعلاً من واقع الإجابات عنها أنها ترتبط ارتباطاً مرتفعاً ، أمكن الاطمئنان إلى أنها تقيس فى الغالب اتجاهها أو اتجاهات مشتركة ، وأنها تقيس ما يفترض قياسه عن طريقها .

٤ — الارتباط بين بيانات المقابلة وبيانات أخرى يمكن التنبؤ عن ارتباطها بها : قشلا ، قد يتنبأ الباحث على أساس نظرى ، أو على أساس البحوث السابقة ، عن وجود علاقة بين أساليب الإشراف على جماعة من العمال وبين مستوى إنتاجهم . فإذا أجريت مقابلات بقصد التعرف على الإشراف ، ووجد أنها تميز بين الجماعات ذات المستوى الإنتاجى المرتفع والجماعات ذات المستوى الإنتاجى المنخفض ، وتكررت

هذه النتيجة في أكثر من موقف ، أمكن الاطمئنان نوعاً ما إلى أن المقابلة تقيس فعلاً أساليب الإشراف .

والخلاصة، أن المقابلة قد أثبتت فعلاً قيمتها في المراحل الاستطلاعية والتخطيطية من البحث ، إلا أنها قد تكون عرضة للتحريف في بعض الحالات ، كما يحدث في السؤال عن الشئون الخاصة التي قد تسبب الحرج أو الشعور بالذنب، أو تلك التي تخضع خضوعاً شديداً للمعايير الاجتماعية . وقد يفيد الجمع بين المقابلة وبين الأساليب الإسقاطية أو بينها وبين الملاحظة .

## الفصل الحادى عشر

### الأساليب الإسقاطية

#### والطرق المقنعة فى دراسة السلوك الاجتماعى

يعتمد الكثير من الأساليب السابقة مثل الاستبيان والمقابلة ومقاييس الاتجاهات على رغبة الشخص فى التعبير عن مشاعره ومعتقداته وآرائه واتجاهاته ، وعلى استعداده لتقدير سلوكه ، إلا أن الشخص قد يشعر بالخرج أو بالخوف من التعبير عن اتجاهاته وآرائه ؛ أو لا يجد من نفسه دافعاً لمناقشة شئونه الخاصة مع الآخرين ؛ أو قد يعجز عن التعبير لفظياً عن هذه المشاعر والاتجاهات ؛ أو قد يكون غير مدرك لها إدراكاً شعورياً . وتزداد هذه الصعوبات بالطبع بالنسبة لأفراد الجماعات الذين لم يعتادوا على توجيه الأسئلة لهم مثل سكان المناطق الريفية والمعزولة نسبياً .

وتقسم الأساليب التى تتبع للتغلب على هذه الصعوبات إلى فئتين : تسمى الأولى بالأساليب الإسقاطية ؛ وتشمل الثانية الطرق المقنعة والبديلة ( سلتيز وجاهودا ودويتش وكوك ، ١٩٥٩ ، ص ٢٨٠ ) . وتشترك

الأساليب في كل من الفئتين في أنها لا تعتمد على درجة بصر الفرد بنفسه ، أو على درجة استعداده للكشف عن نفسه . إلا أن أساليب الفئة الأولى تتميز بأن مادتها غير محددة البناء ، أى أن المثير فيها غامض غالباً ، يستثير في مختلف الأفراد مختلف الاستجابات ؛ بينما تكون أساليب الفئة الثانية أكثر تحديداً في بنائها وفي مادتها .

## الأساليب الاسقاطية

كان ل . ك . فرانك ( ١٩٣٩ ) أول من استخدم اصطلاح « الأسلوب الاسقاطى » للدلالة على هذا النوع من الأساليب : إلا أن الأساليب الاسقاطية كانت مستخدمة قبل ذلك بوقت طويل . وتقوم هذه الأساليب على أساس « ميكانيزم الاسقاط » في نظرية التحليل النفسى ؛ أى على أساس الافتراض بأن تنظيم الفرد لموقف غامض غير محدد البناء يدل على إدراكه للعالم . وعلى استجابته له . فإذا قدمنا له مثلاً ، بقعا من الحبر لا يتضح لها شكل معروف محدد ، فإن الفرد قد يدركها بصورة تختلف عن إدراك فرد آخر لها . وكذلك إذا قدمنا له صورة وطلبنا منه تخيل قصة تدور حولها ، فإنه لا يمكن وصف استجابة الفرد بأنها خطأ أو صواب ، ولكن هذه الاستجابة تكشف عن إدراكه للشئ ، أو المعنى الذى يضيفه عليه ، والطريقة التى ينظم بها مادته أو يتناولها . ومن ثم فهى تكشف عن نظرتة الى العالم ، وعن بناء شخصيته ، وعن حاجاته ومشاعره واتجاهاته وقيمه ، وعن طرق تعامله مع الناس .

وفي كل هذه الحالات ، لا يعرف الفرد حقيقة الغرض من الاختبار ، أو الطريقة التي سوف تفسر بها استجاباته له ، إذ أنه لا يطلب منه التحدث بصورة مباشرة عن نفسه ، ولكن يطلب منه تخيل قصة ، أو تكملة جملة أو قصة بقصد اختبار قدرته على التخيل مثلاً . ولا تفسر هذه الاستجابات في ضوء المعاني التي يتوقع الفرد الأخذ بها ، ولكن في ضوء مفاهيم سيكولوجية سبق التأكد من دلالاتها فيما يتصل بالاستجابة للموقف المعين الذي يتضمنه الاختبار . والاختصاصي النفسي الذي يقوم بتصحيح الاختبار وتفسيره ، يحاول أن يكشف الخيوط المشتركة ذات الدلالة بين هذه الاستجابات ليخرج منها بصورة متكاملة عن مختلف جوانب شخصية الفرد .

ورغم أن الأساليب الإسقاطية تعكس في إطارها النظرى تأثير نظريات التحليل النفسى ، إلا أنها فى تطورها وفى تفسيرها تتأثر بمفاهيم واتجاهات نظرية أخرى بالإضافة إلى التحليل النفسى . فمثلاً ، تهدف محاولات آبت ويلاك لبناء « نظرية علم النفس الإسقاطى » إلى التوفيق بين مفاهيم التحليل النفسى ونظرية الجشالت عن التعلم ، بصورة مفيدة للسيكولوجى الاكلينيكى . ويتلخص موقف آبت ويلاك ( آبت ويلاك ، ١٩٥٩ ) ، فى أن الإدراك عملية نشطة هادفة ، تستوعب الكائن كله فى علاقته مع مجاله ، وأن النشاط الادراكى ، بحكم طبيعته ، تمتد جذوره إلى كل الخبرات الماضية للفرد ، كما أنه يشكل نظرته واتجاهه نحو المستقبل . ويعنى ذلك ، أن هناك عملية نشطة مستمرة تحول العالم بما فيه من مواقف وأشخاص إلى صور ومعانى وقيم تعلم الفرد أن يدركها إنتقائياً ، وأن يضفى عليها المعانى الخاصة به . وبما أن كل شخص ينمو ويتشقف فى جماعة ثقافية ، فهو بحكم الضرورة ، يدرك عالم الأحداث والناس بالصورة التقليدية التى

تميز ثقافته . إلا أن الطريقة التي يتقبل بها كل فرد هذه المحددات الثقافية ، تنعكس في إدراكه الفريد ، وفي أفكاره ، وسلوكه ، ومشاعره ؛ وهو ما تكشف عنه الأساليب الإسقاطية .

ويضيق المجال في هذا الفصل عن التعرض لنظرية الأساليب الإسقاطية وأسس تطبيقها وتفسيرها . وقد كان من الطبيعي أن يشيع استخدام هذه الأساليب من جانب الإخصائي النفسي الاكلينيكي الذي يهتم بتشخيص الاضطرابات الانفعالية . ومن أهم الأساليب التي يشيع استخدامها ، اختبار بقع الحبر لروورثساك ، وهو يتكون من عشرة بطاقات تشتمل كل منها على بقعة من الحبر ، ويطلب من الفرد أن يذكر ما يراه في كل بطاقة ؛ واختبار تفهم الموضوع لوراي ، وفيه تعرض على الفرد عدة صور تتضمن أشخاصاً ومواقف متنوعة تتراوح في درجة وضوحها وفي درجة اتفاقها مع المؤلف أو شذوذها عنه ، ويطلب منه تخيل قصة عن كل منها ؛ وكذلك اختبارات الرسم ، واللعب والاختبارات اللفظية . الخ . . . ويستطيع الإخصائي النفسي المدرب أن يستخرج من استجابات الفرد لهذه الاختبارات مادة غنية تتضمن الشيء الكثير عن شخصيته . فتكيف الفرد لموقف الاختبار سواء بالقبول أو الرفض أو التردد أو التشكك ؛ وطريقة تناوله لمواد الاختبار ، وما تكشف عنه القصة التي يتخيلها أو الرسم الذي يقوم بعمله ، أو الجملة التي يكملها ... كل هذه تكشف عن حاجات الفرد ، واتجاهاته ، والمثل العليا التي يسعى إلى تحقيقها ، وعن إدراكه لنفسه ولعائلته وليئته ، وعن الصراعات التي تعتمل في نفسه ، والميكانيزمات التي يواجه بها هذه الصراعات ، الخ . . . ومن الواضح أن هذا التفسير يعتمد إلى حد كبير على مهارة الإخصائي وبصره الاكلينيكي وعمق إعدادة

وتمرسه في نظرية الشخصية . كما أن تنوع الجوانب التي يفترض أن هذه الاختبارات تكشف عنها والمرونة الكبيرة التي تتسم بها من حيث التقنين ، ومن حيث أبعاد القياس ووحداته ، يزيد في اعتماد صدق هذه الاختبارات على صدق الإحصائي نفسه ، لا في التصحيح والتفسير فقط ، ولكن في التطبيق أيضاً . وتعدد الأدلة على أن تغييراً طفيفاً في صياغة التعليقات اللفظية : أو العلاقة بين الفاحص والمفحوص قد يغير تغييراً كبيراً أداء المفحوص على اختبارات إسقاطية معينة . كما أن الفاحص ، فضلاً عن تأثيره بنظريته عن الشخصية ، قد يتأثر في تطبيقه وفي تفسيره للاختبار بخصائص الشخصية ، حتى لقد قيل أن هذه الاختبارات إسقاطية بالنسبة للفاحص بقدر ما هي إسقاطية بالنسبة للمفحوص . ولذلك ، فإنه من المهم في استخدام الأساليب الإسقاطية التأكد من ثبات التصحيح ، والتفسير ، فضلاً عن صدق الاختبار .

### أوجه استخدام الأساليب الإسقاطية في البحوث الاجتماعية

وبالرغم من عيوب الأساليب الإسقاطية ، ونظراً لما تنفرد به من مزايا لا تحقق في الأساليب الأخرى ، فقد تزايد استخدامها ، لا في التشخيص الكليني فقط ، ولكن في البحوث الاجتماعية عامة ، وفي قياس الاتجاهات خاصة . وسوف تناقش في الفقرات التالية أهم هذه الأوجه :

#### ١ - دراسة الشخصية في إطارها الثقافي : تجد الأساليب الإسقاطية

مجالات واسعة لاستخدامها فيما يعرف اليوم بدراسات « الشخصية القومية » ،

ومن أمثلة هذه الدراسات دراسة دي بوا ( ١٩٤٤ ) لسكان آلور إحدى جزر الهند الشرقية . وقد استخدمت في هذه الدراسة عدة أساليب مثل ملاحظة السلوك ، ودراسة المعتقدات ، الخ . وقد استخرج كاردينر من البيانات التي جمعت بهذه الأساليب صورة عن « الشخصية المنوالية » اتفقت إلى حد كبير مع الصورة التي استخرجها ، مستقلاً ودون علم بهذه البيانات ، إحصائي نفسي من واقع نتائج تطبيق اختبار رورشاك . ومن أمثلة هذه الدراسات أيضاً ، دراسة الدكتور حامد عمار ( ١٩٥٤ ) في قرية سلوا بمديرية أسوان ، وقد استخدم منها عدداً من الأساليب المتنوعة منها الأساليب الإسقاطية .

٢ - دراسة السلوك الجماعي ، وخصائص الجماعات الصغيرة : وقد تعددت أوجه استخدام الأساليب الإسقاطية في هذا المجال . فمثلاً ، ابتكر ليو ( ١٩٥٣ ) اختباراً إسقاطياً يطلب فيه من الأفراد كتابة قصص عن صور تعرض عليهم جماعة ، فوجد أن هذا الاختبار يميز إلى درجة طيبة بين الأفراد الذين يتركون الجماعة ، وأولئك الذين يقعون فيها عندما تترك لهم حرية الاختيار . وكذلك استخدم هورويتز وكارتريت ( ١٩٥٣ ) صورة معدلة من اختبار تفهم الموضوع لتشخيص خصائص الجماعات الصغيرة ، فكان يطلب من الجماعة بجماعة ، أن تكون قصة عن كل صورة من الصور التي يعتقد أنها تستثير استجابات دالة على وظائف الجماعة . وتقوم هذه الدراسة على أساس الافتراض بأن الجماعة الصغيرة لها « شخصية جماعية » تكشف عنها الاستجابة للصور بطريقة شبيهة بما يتم في الاختبار الفردي .

### ٣ — دراسة الاتجاهات الاجتماعية : وقد ابتكرت عدة أساليب

إسقاطية لدراسة الاتجاهات الاجتماعية تتميز بقدرتها على استثارة استجابات متنوعة من جانب الفرد ، تؤخذ على أنها تعبر عن اتجاهاته . وعادة ، تتضمن مواد الاختبار وتعليماته ما يوجه الفرد بصفة خاصة نحو الاتجاه الذى يقصد دراسته . فمثلا ، قد تعرض عليه صورة يذكر له أنها تمثل اجتماعاً لنقابة من النقابات ، أو رسماً يوضح قائداً يعطى أوامره للجماعة .

وقد أعد قسم الدراسات الفنية والتجريبية بمركز التريية الأساسية فى العالم العربى ، بسرس الليان ، اختباراً إسقاطياً يتكون من عدة رسوم تتضمن مواقف متنوعة يبدو فى كل منها قرويون فى ملابس القرية ، وأفراد فى ملابس المدينة . وقد استخدم هذا الاختبار لدراسة اتجاهات مبعوثى المركز نحو القرويين ونحو أساليب التعامل معهم ، ونحو العمل الجماعى ، وتأثر هذه الاتجاهات بالتدريب الذى يتلقاه المبعوثون فى المركز ، وتحديد مختلف العوامل التى ترتبط بهذا التغير . وذلك فى تجربة قبلية — بعدية ( ١ . أبو لغد ول . ك . مليكة ، أثر التدريب . . . ١٩٥٩ ) .

وبالطبع ، ياعى عدم الكشف عن حقيقة أهداف الاختبار ، ويتحقق ذلك غالباً عن أحد طريقتين : الأول تقديم الاختبار بأنه يهدف إلى شيء معقول يحتمل قبوله من جانب المفحوص ، رغم أنه لا يعبر عن حقيقة قصد الفاحص ، كأن يذكر له مثلاً ، أن غاية الاختبار هى الكشف عن القدرة على التخيل ؛ والثانى ، وهو مزيج مواد الاختبار التى ترتبط بقصد الفاحص بمواد أخرى محايدة . فمثلاً ، قد ينضمن اختبار مصور للكشف عن اتجاهات العمال نحو نقاباتهم ، صوراً

لمناظر طبيعية بالإضافة إلى صور تمثل اجتماعات النقابة أو مختلف جوانب نشاطها .

ولكن حتى إذا اتضح للفحوص قصد الفاحص من الاختبار الاسقاطى ، فإن المرجح رغم ذلك ، أن الفرد يسهل عليه التغير عن مشاعره عن طريق الاختبار الاسقاطى أكثر مما هو الحال عن طريق التقرير الذاتى المباشر . كما أنه قد يسهل على المسئولين عن مختلف الجماعات مثل نظار المدارس وأصحاب الأعمال ، قبول تطبيق الاختبار على أفراد جماعاتهم إذا كان غير مباشر مثل الأسلوب الاسقاطى . وفضلا عن ذلك ، يمتاز الأسلوب الاسقاطى فى دراسة الاتجاهات بأنه يعطينا صورة متكاملة دينامية يتضح فيها ارتباط الاتجاه بغيره من المتغيرات مثل جوانب الشخصية . ومن ذلك ، ما وجدته آدورنو وزملاؤه ( ١٩٥٠ ) باستخدام اختبار تفهم الموضوع ، من أن التعصب يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنزعات العميقة للشخصية ، وما وجد فى الدراسة التى أشرنا إليها سابقاً عن اتجاهات مبعوثى مركز التربية الأساسية نحو القرويين من وجود علاقات بين مختلف أبعاد الاتجاهات .

وتتراوح الأساليب الاسقاطية التى تستخدم فى دراسة الاتجاهات الاجتماعية من حيث درجة نجاحها فى إخفاء حقيقة القصد منها ، ومن حيث عمق وغزارة المادة التى تكشف عنها ، ومن حيث غموض المثير فيها ، ومن حيث المهارة التى تتطلبها فى التطبيق وفى التصحيح وفى التفسير . ويمكن أن تقسم هذه الاختبارات والأساليب إلى : الاختبارات

المصورة ؛ وأساليب اللعب ؛ والأساليب السيكودراماتيكية ؛ والاختبارات اللفظية . وسوف نعرض فيما يلي ، وفي إيجاز لنماذج من كل فئة :

( ١ ) الاختبارات المصورة : وهي أكثر الأساليب الاسقاطية شيوعاً في دراسة الاتجاهات الاجتماعية . وقد استخدمت في الكثير من الحالات صور اختبار تفهم الموضوع ، أو بعضها ، أو ما هو معد على نمطها . وقد كان بروشانسكى ( ١٩٤٣ ) من أوائل من استخدم هذا الأسلوب لدراسة الاتجاه نحو العمال ، إذ خلط عدداً من صور اختبار تفهم الموضوع مع عدد آخر من الصور الغامضة لمواقف تتضمن عمالاً ، وعرض كلا منها لمدة خمس ثوان على جماعة ، طلب من أفرادها أن يكتب كل منهم ما تعبر كل صورة عنه في نظره . ثم قام ثلاثة قضاة بتقدير اتجاه الشخص نحو العمال على مقياس من خمس نقاط ، وقد وجد أن متوسط هذه التقديرات يرتبط ارتباطاً مرتفعاً مع مقياس آخر مقنن لنفس الاتجاه .

وفي الدراسة التجريبية التي سبق الإشارة إليها عن أثر التدريب في تغيير الاتجاهات ( ١ . أبو لغد ول . ك . مليكة ، أثر التدريب . . . ( ١٩٥٩ ) ، طبق اختبار اسقاطى مصور على المبعوثين إلى مركز التريية الأساسية في العالم العربى ، عند التحاقهم بالمركز ، ثم قبل تخرجهم منه ، ( أى بعد فترة تراوحت من ٩ إلى ١٤ شهراً ) . وقد قدرت استجابات المبعوثين على أربعة أبعاد مختلفة للاتجاهات نحو القرويين ، ونحو أساليب التعامل معهم ؛ والإيجابية في المشاعر نحو القرويين ؛ والاتجاه نحو العمل الجماعى . وقد وجدت معاملات ارتباط جوهرية احصائياً بين

هذه التقديرات ، وبين محك خارجي هو درجات المبعوثين في مادة العمل الميداني . كما وجدت معاملات ارتباط دالة بين التقديرات على الأبعاد المختلفة . وقد أمكن في هذه الدراسة التأكد من ثبات التصحيح ؛ كما قدر ثبات الاختبار نفسه عند إعادة تطبيقه بعد فترات مختلفة . وقد وجد أن متوسطات التقديرات على كل الأبعاد بعد انتهاء الدراسة ( أى قبل التخرج ) قد زادت زيادة جوهرية عما كانت عليه عند الالتحاق بالمركز . وقد استخدمت الاختبارات الاسقاطية المصورة في دراسة اتجاهات التعصب ضد الملونين ، أو ضد الأقليات ، أو لدراسة الاتجاهات الشرائية والقرائية والسياسية ، الخ . . ومن الاختبارات التي حورت بقصد استخدامها لدراسة الاتجاهات الاجتماعية اختبار « الاحباط المصور » لروزنفيج . وهو يتكون من رسوم كاريكاتيرية يشتمل كل رسم منها على شخصين يذكر أحدهما جملة ، ويطلب من الشخص أن يتخيل ما قد تكون استجابة الشخص الثاني لها . وبذلك يكون من الممكن استخدام مثل هذا الاختبار في قياس اتجاه التعصب ضد الملونين مثلا ، أو لدراسة اتجاهات الناس نحو القيادة والسلطة ، أو لدراسة اتجاهاتهم الشرائية ، الخ . .

(ب) أساليب اللعب : قد نستعيز عن الصور باللعب وبالدمي أو بالعرائس في دراسة اتجاهات الأطفال مثلا نحو بعض الموضوعات الاجتماعية ، فمثلا ، استخدمت هذه الأساليب في أمريكا لدراسة التعصب ضد اللون أو ضد الجنس في أمريكا . وفي مثل هذه الدراسات يطلب من الأطفال تمثيل مواقف معينة باستخدام دمى تمثل أطفالا ملونين وببيض ، أو أطفالا من أجناس مختلفة تختلف في ملابسها ، أو في ملامحها ، الخ . . ويلاحظ

اختيار الأطفال أو عدم اختيارهم لغيرهم من الأطفال في مختلف المواقف ويقارن ذلك باستجاباتهم للاختبارات اللفظية ، أو بنتائج ملاحظة سلوكهم الفعلي .

(ح) الأساليب السيكودراميةكية : من الأساليب التي يقدر لها النجاح في دراسة الاتجاهات الاجتماعية ، أسلوب « تمثيل الأدوار » ، وهو أسلوب من أساليب العلاج الجمعي ابتكره وطبقه مورينو (\*) على أساس نظريته عن التلقائية . ويهدف أسلوب « تمثيل الأدوار » إلى إنماء المهارات وإكساب الأفراد البصر في مجال العلاقات الإنسانية عن طريق تمثيل المواقف التي تعبر عن مشكلات الحياة الواقعية . ويأخذ « تمثيل الأدوار » عادة صورة « السيكودراما » أو « السوسيو دراما » . وفي « السيكودراما » يزداد الاهتمام بمشكلة فردية . أما في « السوسيو دراما » ، فيزداد الاهتمام بما هو مشترك في الأدوار الاجتماعية لفرد مع الآخرين ، أي يزداد الاهتمام بالناس في تفاعل أدوارهم الثقافية ، وكيف تدرك تلك الأدوار ، وكيف تنفذ وكيف تتغير باتفاقها أو بصراعها مع الأدوار الثقافية الأخرى في نفس الموقف الاجتماعي ، أو في موقف مختلف . وبعبارة ، تعالج

---

\* لا يتسع المجال في هذا الفصل لمناقشة مفصلة عن « تمثيل الأدوار » . ولذلك فإننا نحيل القارئ إلى الفصل الخامس عشر من كتاب « سيكولوجية الجماعات والقيادة » للدكتور لويس كامل مليكة ( الجزء الأول ، ١٩٥٩ ، مؤسسة المطبوعات الحديثة ) ، وفيه يعيد القارئ عرضاً لأسس وأوجه استخدام هذه الأساليب .

السوسيودراما مشكلات تكمن في موقف جماعى مثل إضراب أو اضطهاد أقلية ، الخ ...

وفي تمثيل الأدوار ، قد يطلب من العامل مثلاً تمثيل دوره الواقعى كعامل فى المصنع ، أو تمثيل دور رئيسه فى العمل ، أو دور صاحب العمل أو رئيس النقابة ، وقد يطلب من أفراد جماعة ما تمثيل موقف معين تمثيلاً دراماتيكياً ، الخ ...

ويتضح ، ما سبق أن للسوسيودراما إمكانياتها ، فى دراسة السلوك الاجتماعى والاتجاهات الاجتماعية ؛ إلا أنها — مثل أساليب اللعب — تمتاز أيضاً عن غيرها من الأساليب بإمكان استخدامها فى إثارة اهتمام الجمهور ، أو فى التعريف بمشكلة معينة ، ولذلك ، عم استخدامها فى معاهد التعليم ، وفى برامج النهوض بالمجتمع المحلى ، وفى الصناعة ، وفى بحوث سيكولوجية الجماعات فضلاً عن العلاج النفسى .

( ٤ ) الأساليب اللفظية : ومن أمثلتها أسلوب « تداعى الكلمات » وفيه يقدم للشخص عدد من الكلمات : كلمة ، كلمة ، ويطلب منه ذكر أول كلمة أو فكرة تخطر له عند سماعها . ويراعى أن يكون بعض هذه الكلمات حيادياً ، بالإضافة إلى الكلمات التى ترتبط بموضوع الاتجاه الذى يقصد دراسته . وتسجل سرعة الاستجابة ومصاحباتها الانفعالية ، بالإضافة إلى موضوعها . ومن الممكن استخدام هذا الأسلوب فى بحوث التسويق للكشف عن التداعى لأسم صنف معين أو اسم مقترح لصنف جديد .

ومن الأساليب اللفظية أيضاً أسلوب « تكلمة الجمل » ، فتقدم للشخص

عبارات ناقصة يطلب منه تكملتها ، وقد يطلب منه القيام بذلك في أقصر وقت ممكن حتى نحقق تلقائية الاستجابة . وإذا أحسن اختيار العبارات فإن هذا الأسلوب قد يلقي الكثير من الضوء على اتجاهات الشخص رغم وضوح غرض الاختبار أحياناً . ومن الممكن أن يستخدم هذا الأسلوب لدراسة الاتجاهات نحو شعب من الشعوب ، وفي بحوث التسويق لدراسة اتجاهات ودوافع وسلوك المشترين نحو صحيفة من الصحف مثلاً . وقد استخدم قسم الدراسات الفنية والتجريبية بمركز التريية الأساسية في العالم العربي ، هذا الأسلوب لدراسة اتجاهات مبعوثي المركز نحو القرويين ، ونحو العمل والحياة في القرية ، ونحو مناهج الإصلاح الاجتماعي . الخ (١٠١ أبو لغد ول . ك مليكة أثر التدريب . . . ، ١٩٥٩) . والنتائج متناقضة فيما يتصل بأنسب الصور لصياغة الجمل ، هل يقال مثلاً : « إذا ترك لي الأمر فإنه غالباً . . . » أم « إذا ترك له الأمر فإنه غالباً . . . » أم « إذا ترك لهم الأمر ، فإن معظم الناس غالباً . . . » ( سلتيز وجاهودا ودويتش وكوك ، ١٩٥٩ ، ص ٢٩٠ ) .

ومن الأساليب اللفظية أيضاً « تكملة القصة » ، فيعطى الشخص قدراً من القصة ، أو من « الديالوج » ليركز انتباهه على قضية معينة ، ولكن دون إشارة إلى الكيفية التي سوف تنتهي بها ، ثم يطلب منه تكملة القصة أو الديالوج .

أما ما يسمى « بالأسئلة الاسقاطية » ، فهي على أنواع ، فقد يسأل الشخص عن أمر يتصل بالمستقبل مثل : « ما الذي تفعله إذا ورثت ثروة ضخمة ؟ » ، أو عن أمر خيالي مثل : « لو أن رجلاً من المريخ هبط على الأرض وكنت أول من قابله ، وسألك عن أى نوع من الناس يسكن الأرض ، فماذا

تقول ؟ . . . وفي مثل تلك الأسئلة ، تدرس إجابات الشخص عنها من حيث دلالتها على مداركه ومعتقداته وعواطفه واتجاهاته ، ومن حيث الدوافع التي دفعته إلى الإجابة عنها بتلك الصورة . وقد يقدر الباحث أحياناً أن الأفراد يترددون في التعبير عن وجهات نظرهم ، وخاصة إذا كانت لا تتفق مع النظرة السائدة ، فيوجه إليهم أسئلة إسقاطية يطلب فيها التعبير عن عيوب صنف معين من الأصناف المنزلية ، وفي هذه الحالة قد يسأل الباحث عن رأى السيدة فيما تظنه السيدات الأخريات عن هذا الصنف بدلا من سؤالها هي عن رأيها فيه ؛ وقد استخدم قسم الدراسات الفنية والتجريبية بمركز التربية الأساسية بسرس الليان هذا النوع الأخير من الأسئلة الإسقاطية في دراسة لاتجاهات القرويين نحو العمل الجمعي ، وفيما يلي نموذج لهذا النوع من الأسئلة : ( ١ . أبو لغد ، ول . ك . مليكة ، البحث الاجتماعى ١٩٥٩ ، ص ٢١١ ) .

« تلاقى ناس تقولك ، حقيقى فيه بعض حاجات لازم تعمل فى البلد ، ولكن إيه اللي يقدر واحد زى حالاتى يعمله ؟ تفكر الناس هنا بتشعر الشعور ده ، وإلا بعضهم بس ، وإلا نادر لما تلاقى حد هنا بالشكل ده ؟ . . »

وقد يستخدم هذا النوع من الأسئلة لدراسة اتجاه العمال نحو رؤسائهم ، أو لدراسة العلاقة بين الرضا عن المهنة والاستمرار فيها ، الخ . . .

ومن الأساليب الإسقاطية اللفظية : أن يطلب من الفرد وصف الشخص الذى يسلك مسلكا معينا . ويستخدم هذا النوع من الأسئلة

بكثرة في بحوث التسويق . ومن الأمثلة المشهورة في هذا المجال ذلك البحث الذي قام به هير ( ١٩٥٠ ) لدراسة اتجاهات ربات البيوت نحو صنف من القهوة سريعة الإعداد . فقد كان يطلب من السيدة التي تذكر أنها لا تستخدم هذا الصنف ، توضيح مالا يروق لها فيه ، وقد لاحظ أن معظم الاجابات تركزت حول طعم القهوة ؛ مما أدى بالباحثين إلى الظن بأن هناك أسباباً أخرى . فلجأوا إلى أسلوب غير مباشر ، تضمن إعداد قائمتين من المشتريات المنزلية . وقد تشابهت القائمتان تماما ، إلا أن الأولى قد اشتملت على هذا الصنف من القهوة ، بينما اشتملت القائمة الثانية على صنف آخر يستغرق إعدادة وقتاً أطول . وقد أعطيت القائمة الأولى لنصف عينة السيدات ، وأعطيت القائمة الثانية للنصف الآخر ، وطلب من كل سيدة كتابة وصف لشخصية السيدة التي تشتري أصناف القائمة المعنية . وقد وجد أن أكثر من نصف السيدات اللاتي قرأن القائمة الأولى ، قد وصفن المشتريه بالكسل وعدم التدبير ؛ بينما نذر وصف السيدة المشتريه للقائمة الثانية بهذه الأوصاف . وقد اتضح أيضاً أن معظم السيدات اللاتي وصفن السيدة المشتريه للقائمة الأولى بالكسل ، لا يشترين أنفسهن هذا الصنف من القهوة سريعة الإعداد ، بينما لا ينطبق ذلك على السيدات اللاتي لم يصفنها بهذا الوصف . وقد استنتج الباحثون في هذه الدراسة ، أن شراء هذا الصنف من القهوة يتأثر لا بطعمها فقط ، ولكنه يتأثر أيضاً بفكرة السيدات عن « التدبير المنزلي الجيد » . ولم يكن من الميسور الوصول إلى مثل هذه النتيجة عن طريق الأسئلة المباشرة . ومن الممكن بالطبع ، استخدام مثل هذا الأسلوب في دراسة اتجاهات الناس نحو التغذية ، ونحو أصناف معينة من الأطعمة ، وخاصة تلك

التي ترتبط بالملكة الاقتصادية — الاجتماعية للأفراد مثل : المسلي الحيواني والنباتي ؛ وكذلك اتجاهاتهم نحو كل من المنتجات المحلية والأجنبية ، ونحو أصناف السجائر ، الخ... كما يمكن استخدام صور أخرى من هذه الأسئلة ، فتعد مثلاً قائمة من أصناف مختلفة لنفس البضاعة ، وقائمة أخرى من أنواع مختلفة من الناس ، ويطلب من أفراد عينة البحث اختيار الصنف الذي يغلب أن يشتريه كل نوع من هؤلاء الناس ، الخ...

### الأساليب المقنعة ذات البناء المحدد

تجمع هذه الأساليب بين ميزة الأساليب الإسقاطية المقنعة الغرض ، والأساليب التي يكون بناؤها محدداً ، والتي يمكن تطبيقها وتصحيحها وتفسيرها بصورة موضوعية . وتقوم معظم هذه الأساليب على أساس الافتراض بأن اتجاهات الشخص يحتمل أن تؤثر في معلوماته ، وفي ذاكرته ، وفي أحكامه ، وفي إدراكه . وقد ثبتت صحة هذا الاحتمال في عدة دراسات(\*) ، مما شجع الباحثين على إعداد اختبارات تبدو كما لو كانت اختبارات تحصيلية موضوعية توجد عنها إجابات صحيحة أو خطأ ، ( بعكس الاختبارات الإسقاطية ) ، ولكنها من الصعوبة والتعقيد بحيث

---

\* يجد القارئ مثلاً لهذا النوع من التأثير في دراسة نيوكمب عن تأثير الجو الاجتماعي على اتجاهات الطالبات الجامعيات ، فقد وجد أن معلومات الطالبة تتأثر كما ونوعاً باتجاهاتها . ارجع الى : الفصل الخامس في « سيكولوجية الجماعات والقيادة » للدكتور لويس كامل مليكة ، مؤسسة المطبوعات الحديثة ،

تسمح لاتجاه الشخص أن يؤثر في استجابته . في ذلك ، تقوم على نفس الأساس الذي تقوم عليه الاختبارات الإقراطية ، لأن استجابة الشخص للوقف تتحدد ، لا بناء على أساس موضوعي واضح ، ولكن على أساس اتجاهه . ومن هذه الأساليب ما يلي :

[ أ ] اختبارات المعلومات : يمكن أن نكشف عن اتجاهات الناس نحو موضوعات معينة عن طريق أسئلة تبدو في الظاهرها اختبارات لمعلومات الشخص ، إلا أن الاستجابة تكشف عن اتجاهه . فمثلا ، قد نكشف عن الاتجاه نحو عدد من البلاد عن طريق السؤال عن متوسط دخل الفرد في كل منها ، وفي مثل هذا السؤال ، يطلب من الفرد الاختيار من بين إجابات تشترك كلها في زيادتها أو في نقصانها عن التقدير الصحيح . وقد يكون السؤال من النوع الذي يتعذر التأكد من حقيقة الإجابة عنه ، كأن يسأل عما إذا كان اكتشاف أسرار الذرة خيراً أم شراً للبشرية .

[ ب ] اختبارات الاستدلال : قد ينحرف الاستدلال المنطقي للشخص بتأثير اتجاهه نحو الموضوع . ولذلك ، فإنه من الممكن أن نكشف عن اتجاه الشخص نحو موضوع معين ، عن طريق توجيه أسئلة من نوع الاستدلال المنطقي ، ويظهر بعضها حول موضوعات مجردة أو حيادية ، بينما يظهر البعض الآخر حول الموضوعات التي يراد اختبار اتجاهات الناس نحوها . وتدل الفروق بين الاستجابات على الاتجاه نحو الموضوع . بالمثل ، يفسر بين الفروقات بين الأسئلة عند تقديمها .

[ح] اختبارات الإدراك والذاكرة والحكم : يتأثر إدراك الشخص وذاكرته وحكمه باتجاهاته وخبراته الماضية . وعلى ذلك ، فمن الممكن أن نعرض على الشخص تباعاً ، ولفترة قصيرة عبارات يرتبط بعضها باتجاه معين ، بينما يكون البعض الآخر حيادياً ، ونطلب منه تذكرها ، على أن نتخذ التذكر الانتقائي للعبارات المرتبطة بالاتجاه ، مقياساً لقوته . وقد تتبع طريقة « خطأ الإدراك » ، وهي تتضمن عرض عبارات لمدة ثانية لكل منها بواسطة جهاز « التاكيسكوب » ، ويدور موضوع هذه العبارات حول الاتجاه الذي يراد دراسته ، ويتضمن بعضها أخطاء هجائية ، ويطلب من الشخص تذكر العبارات ، وملاحظة أخطاء الهجاء . وفي هذه الطريقة ، يتخذ تجاهل الأخطاء علامة على قوة الاتجاه .

وقد أثبتت الدراسات المختلفة صحة الكثير من الافتراضات السابقة ، مثل سرعة تعلم الشخص للمادة التي تتفق مع اتجاهه وتذكرها لفترة أطول . إلا أن جونز وكوهلر ( ١٩٥٨ ) وجدوا أن الشخص يزداد احتمال تذكره للعبارات المعقولة التي تتفق مع موقفه ، وللعبارات غير المعقولة التي لا تتفق مع هذا الموقف . ومن ناحية أخرى ، يزداد احتمال نسيانهم للعبارات غير المعقولة التي تؤيد موقفهم ، والعبارات المعقولة المعارضة لهذا الموقف .

وتتعدد أنواع الاختبارات التي تستخدم التغير أو الانحراف في الحكم على الأمور ، وتقديرها ، للكشف عن الاتجاه نحو موضوع من الموضوعات . فمثلاً ، قد يعرض على الفرد إنتاج أدبي ، وينسب مرة إلى فرد أو جماعة معينة ، ومرة أخرى إلى فرد أو جماعة أخرى .

ويؤخذ التغير في الحكم على جودة الإنتاج علامة على الاتجاه نحو الفرد أو الجماعة .

ويتأثر بالاتجاه أيضاً ، إدراك الفرد للحقائق الاجتماعية ، مثل تقديره لنسبة التعليم بين القرويين ، أو لمتوسط دخل الفرد ، الخ . . ويبالغ الناس عادة في تقدير حجم الجماعة التي يظنون أن أفرادها يتفقون معهم في الرأي . إلا أنه بالطبع يجب اصطناع منتهى الحذر في الاعتماد على مثل هذه الطرق نظراً لارتباط كفايتها بعوامل متعددة ، مثل خبرات الفرد ، وتكوين الجماعات . وقد يصعب أحياناً التأكد مما إذا كان التحريف في الحكم أو المبالغة في تقدير حجم الجماعة المؤيدة مثلاً ، يدل على تأييد أو معارضة .

والخلاصة ، أن الباحث في دراسته للسلوك الاجتماعي ، وفي قياسه للاتجاهات الاجتماعية ، يمكنه أن يختار ما يتناسب وأهداف بحثه ، من عدد متنوع من الأدوات والأساليب غير المباشرة ، بالإضافة إلى المقاييس المألوفة للاتجاهات ، وبالإضافة إلى غيرها من الطرق مثل المقابلة والملاحظة .

## الفصل الثاني عشر

### الملاحظة

الملاحظة كطريقة من طرق البحث قديمة قدم الإنسان نفسه . فقد شغل الكتاب والشعراء منذ أقدم العصور بوصف السلوك الاجتماعي ، وباشتقاق الفروض عن الدوافع والمشاعر على أساس السلوك الملحوظ كما أن كلا منا يهتدى في سلوكه اليومي بما يلاحظه من ظواهر في محيط حياته . فالطفل في تنشئته الاجتماعية ، يتعلم ملاحظة ما يدور حوله من أحداث ، وما يبدو على وجوه المحيطين به من تعبيرات . ورئيس العمل يلاحظ ، سلوك مرءوسيه . وقائد المناقشة قد يهتدى في توجيهها بما يلاحظ من استجابات الأعضاء لسلوكه كقائد ، الخ . . إلا أن الملاحظة العلمية تمتاز عن الملاحظة غير العلمية بأنها تهدف إلى تحقيق هدف علمي محدد ، وبأنها تكون مخططة تخطيطاً مقصوداً تنظم فيه طرق تسجيل الملاحظات وربطها بافتراضات عامة ، وخضوعها لضوابط تحقق ثباتها وصدقها .

وتتميز الملاحظة عن غيرها من طرق جمع البيانات ، بأنها تسجل السلوك بما يتضمنه من مختلف العوامل في نفس الوقت الذي يتم فيه ، فيقل بذلك احتمال تدخل عامل الذاكرة لدى الملاحظ ، وقدرة الشخص على أن يجيب عما يوجه له من أسئلة تتصل ببعض جوانب سلوكه ، إلى غير ذلك من العوامل التي تقلل من قيمة الأسئلة كطريقة من طرق

البحث . ولكن قد تقضى طبيعة البحث أن تقارن بين ما يفعله الناس وما يقولونه . وفي هذه الحالة ، يتعين بالطبع أن نجمع بين طريقتي الملاحظة والمقابلة .

وقد لجأ الباحثون الاجتماعيون ، وخاصة علماء الأنثروبولوجيا ، إلى الملاحظة كطريقة من طرق البحث ، نظراً لأن الكثير من صور السلوك اليومي مثل طرق تربية الأطفال ، وأساليب تبادل التحية ، ومثل الاحتفال بالأعياد وبغيرها من المناسبات الاجتماعية ، لا يكاد يدرى بها الأفراد موضع الملاحظة ، لأنها من الأمور المألوفة « الطبيعية » ولكنها تسترعى انتباه الباحث المدرب وخاصة إذا كان غريباً عن الثقافة القائمة .

وتزداد قيمة الملاحظة كطريقة من طرق البحث ، خاصة في الحالات التي يزداد احتمال مقاومة الأفراد لما يوجه لهم من أسئلة ، أو عدم تعاونهم مع الباحث أثناء المقابلة أو في الاستجابة للاختبار . وهذه المقاومة من الأمور المألوفة ، وخاصة إذا كان التساؤل يتناول أموراً خاصة لا يجب الفرد أن يتحدث عنها أو لا يطمئن الاطمئنان الكافي إلى التعبير عن رأيه فيها ، فيمتنع عن الاستجابة أو يلجأ إلى تحريفها . وقد لا يجد الأفراد في الكثير من الحالات الوقت الكافي للاستجابة للمقابلة أو للاختبار ، أو أنهم لا يدركون شعورياً حقيقة اتجاهاتهم وداوئهم . ورغم أن الناس قد يزيفون سلوكهم إذا علموا أنهم موضع ملاحظة ، إلا أن تحريف السلوك الفعلي عن صورته المألوفة أصعب بكثير من تحريف الألفاظ . فقد يريد الباحث مثلاً ، أن يعرف مدى رضا الأعضاء في جماعة من الجماعات عن الطريقة التي يدير بها رئيس الجماعة المناقشة ، ولكن الأعضاء

يترددون في التعبير عن حقيقة مشاعرهم أو قد لا يذكرون حقيقة المشاعر ، هذا فضلاً عن احتمال عدم معرفتهم بالانقراض المناسبة للمشاعر ، أو عدم إدراكهم للأبعاد التي يهتم الباحث بدراستها . وفي هذه الحالة قد تفضل الملاحظة المقابلة كطريقة لجمع البيانات .

وتزداد قيمة الملاحظة أيضاً في الحالات التي لا يتيسر فيها استخدام غيرها من الطرق لقياس السلوك مثل : طرق الحل الجماعي للمشكلات . أو التفاعل الاجتماعي في لعب الأطفال ، الخ . . . وذلك لأنه ليس من السهل أن تقاطع جماعة أو اجتماعاً لنساء ، الأعضاء على فترات عن مشاعرهم نحو طريقة إدارة الاجتماع . فضلاً عن أن ذلك يكون مضيقاً للوقت ومدمعاً للضيق ، فإنه ينبه الأعضاء إلى نفس المتغيرات التي قد يكون الباحث مهتماً بدراستها ، ومن ثم يزداد احتمال انحراف سلوكهم عن المألوف .

غير أنه من الناحية الأخرى ، يصعب في الكثير من الحالات ، استخدام الملاحظة كطريقة من طرق البحث الاجتماعي ، وخاصة في الحالات التي يصعب فيها التنبؤ مقدماً بحدوث السلوك موضع الدراسة . أو في الحالات التي يكون القيام بالملاحظة فيها أمراً شاقاً إلى حد بعيد . فإذا أردنا مثلاً ، دراسة سلوك الناس في أوقات الأزمات أو الكوارث ، أو إذا أردنا دراسة الخلافات العائلية أو السلوك الجنسي ، الخ . . . الخ . . . يتعذر خلق هذه الحالات كما يتعذر التنبؤ بوقوعها مقدماً ، لذا قد نشعر عن صعوبة الملاحظة أثناء وقوعها .

ويتضمن استخدام الملاحظة عدداً من المشاكل الخاصة التي يجب مراعاتها .

الملاحظ معالجتها ، مثل : تحديد السلوك الذى يختار للملاحظة ، وجمع البيانات المطلوبة ، والظروف التى تتم فيها الملاحظة والتأكد من قيام وحدة وظيفية فى العملية موضع الملاحظة ، والبحث عن إمكانية التعبير عن البيانات التى تجمع عن طريق الملاحظة ، تعبيراً كياً ، وأخيراً التأكد من ثبات وصدق الملاحظة ، وهى مشكلات سوف تتعرض لها بصورة مفصلة فى فقرات تالية .

وعلى العموم ، يمكن أن نلخص أهم الجوانب التى يجب اعتبارها فى وضع خطة الملاحظة فيما يلى : ( جود ١٩٥٩ ص ٢٢٤ ) .

- ١ - الأفراد الذين يكونون الجماعة المناسبة للملاحظة .
- ٢ - اختيار وترتيب الظروف الملائمة للجماعة .
- ٣ - تحديد فترة الملاحظة وعدد مرات الملاحظة والفترة بين كل ملاحظة وأخرى .
- ٤ - موضع القائم بالملاحظة وما يمكن أن يترتب عليه من نتائج .
- ٥ - تعريف وحدة السلوك أو أنواع النشاط المعين الذى يلاحظ .
- ٦ - تقدير تواتر السلوك الملحوظ وتسجيله فى جدول لفترة الملاحظة كلها أو على مراحل داخل الفترة .
- ٧ - مدى الملاحظة ، فرد أم جماعة .
- ٨ - طريقة التسجيل مع اعتبار مختلف العوامل مثل الأعداد والزمن والعلاقات المكانية .

٩ — تدريب الملاحظين .

١٠ — تفسير الملاحظة .

ولكننا نود أن تشير إلى أن هذه المشكلات تختلف في الدرجة أكثر مما تختلف في النوع باختلاف أسلوب الملاحظة، وباختلاف الموقف الذي تتم فيه . وأهم أساليب الملاحظة هي : الملاحظة المشاركة ؛ والملاحظة المنظمة ؛ والملاحظة في مواقف تجريبية مقننة ، أو في مواقف الاختبار .

### الملاحظة المشاركة

وهي تستخدم أكثر ما تستخدم في الدراسة الاستطلاعية للوحدات الاجتماعية الكبرى ، مثل الثقافات والمجتمعات ، وفي دراسة البنيان الاجتماعي لبعض أحياء المدن ، أو في دراسة جماعات الأحداث الجانحين . ولكننا قد نستخدم أيضاً في الدراسة الاستطلاعية للجماعات الصغيرة . وقد أسهم في إنماء هذا الأسلوب علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية . ويتضمن الأسلوب مدى واسعاً من درجات مشاركة الملاحظ في المجتمع . ويتراوح هذا المدى من أقل الدرجات إلى القيام بوظيفة رئيسية في المجتمع موضع الملاحظة

وفي الملاحظة المشاركة يجب أن يهتم الباحث أكبر الاهتمام باختيار الطريقة المناسبة لتكوين العلاقة بين الملاحظ ، والمجتمع أو الجماعات موضع الملاحظة . ذلك ، لأن خطأ بسيطاً قد يسيء إلى موقفه في هذا المجتمع ، أو أمام تلك الجماعات ، وقد يكلفه هذا الخطأ الكثير ، بل

قد يجعل من المتعذر إجراء الملاحظة . وأول ما يجب أن يهتم به الباحث هو أن يتعد عن الظهور بمظهر المتحيز لفئة واحدة دون الفئات الأخرى . فإذا أراد دراسة مصنع مثلاً ، فإن مهمته تتيسر إذا كان مقبولا من كل العمال وأصحاب الأعمال . وإذا دخل قرية ، فإنه يجب أن يتعد بقدر الإمكان عن تكوين صلة بعائلة معينة أكثر مما تكون صلته بالعائلات الأخرى . .

ويتحتم على الملاحظ بالطبع ، أن يقرر مقدماً نوع التفسير الذى يقدمه للمجتمع موضع الملاحظة ، خاصاً بمهمته ، وذلك بصورة تتحقق معها أهداف الدراسة . وقد يجد أنه من المناسب فى بعض الحالات ، أن يترك مهمة هذا التفسير لولاية الأمر فى المجتمع . إلا أن ذلك يتصل غالباً بدرجة المشاركة فى هذا المجتمع ، التى يقرر الباحث أنها تناسب طبيعة الدراسة . فمن ناحية ، قد يكون من المناسب ، أن تقتصر المشاركة على مجرد الإجابة عن الأسئلة إذا وجهت إلى الملاحظ . ومن ناحية أخرى ، قد تتطلب الدراسة المشاركة الفعلية فى جانب أو أكثر من جوانب الحياة فى المجتمع . ومن ذلك ما قام به كوديل (١٩٥٨) وهو اثروبولوجى اجتماعى ، فى دراسته للعلاقات الإنسانية داخل مستشفى للأمراض العقلية بأمریکا ، حيث قام متخفياً بدور مريض ، وعاش مع المرضى لمدة شهرين ، دون علم المرضى والأطباء . ثم قام بعد عام ونصف بجمع ملاحظات علنية فى نفس المستشفى ، ثم تابع ملاحظاته بعد ذلك فى مستشفى للأمراض العقلية باليابان .

وقد أسفرت دراساته بوضوح عن أنه من المهم النظر إلى المستشفى

على أنه مجتمع صغير يؤثر في سلوك الناس الذين يقيمون ويعملون فيه ، وهو نظام طبقى جامد ، وأوتوقراطي . ويدعو كوديل — نتيجة لبحوثه — إلى ضرورة الاهتمام بدراسة العلاقات الإنسانية داخل المستشفى .

ومن الواضح أن المشاركة الكاملة تلقى على الملاحظ أعباء ثقيلة ، كما أنها قد تشكل عاملاً جديداً يصعب تقدير حدود تأثيره في تغيير المجتمع موضع الملاحظة . غير أن هذه المشاركة تجعل موقف الملاحظة طبيعياً لا تكلف فيه ، وتيسر للملاحظ أن يحصل على معلومات مباشرة ، وأن يتعمق في فهم مختلف المؤثرات التي يتعرض لها أفراد المجتمع والطرق التي يستجيبون بها لهذه المؤثرات . ولذلك ، فإن المشاركة الكاملة ، تكون مناسبة في حالتين : ( ١ ) إذا كان المجتمع ( أو الجماعة ) موضع الملاحظة غريباً وغير مألوف للملاحظ ، بحيث يصعب عليه تفسير ما يلاحظه بالطرق الأخرى ، أو الربط بين شتات ملاحظاته ؛ ( ٢ ) في حالة ما إذا كان هذا المجتمع مألوفاً تماماً لدى الملاحظ لدرجة تصعب معها الملاحظة إذا لم يعتمد القيام بدور مختلف يمكنه من التنبيه لما قد يصعب عليه التنبيه إليه في مجرى الحياة اليومية .

وقد يكون الملاحظ من نفس جنسية من يلاحظهم ، ولكنه نظراً لاتصاله بثقافات أخرى في مرحلة مبكرة أو تلقيه العلم في خارج بلاده ، لا يكون أصحح شخص للقيام بالملاحظة . ذلك أن درجة إدراك ظاهرة ما قد تكون أكبر أحياناً لدى الشخص من خارج الثقافة ، ومن ثم يكون أقدر على الملاحظة . إلا أنه من ناحية أخرى ، قد لا يلاحظ شخص من خارج الثقافة بعض التفاصيل التي يلاحظها الشخص من نفس

الثقافة . فمثلا قد يلاحظ الأجنبي قلة عدد النوافذ وارتفاعها وصغر مساحتها في بيوت القرية المصرية ، بينما قد لا يسترعى ذلك إنباه القروى المصرى نفسه . إلا أن هذا الأخير إذا غاب عن القرية زمناً طويلاً ، ثم رجع إليها ، فقد يسترعى إنباهه مثلاً : انتشار الراديو ، أو الدواجن المحسنة ، أو صنف جديد من الذرة ، أو تغيير نساء القرية للملابسهن السوداء الخ . . .

والملاحظ الأجنبي يحدد غالباً الترحيب وتغفر له الأخطاء ، وهو يشعر بقدر من الحرية أكبر مما هو الحال عليه بالنسبة للملاحظ من نفس المجتمع موضوع الملاحظة . وقد يكون الحل المناسب فى كثير من الحالات تكوين فريق من شخص من المجتمع نفسه ومن شخص آخر من خارجه ، بشرط أن تتضح لدهما المفاهيم بالقدر الكافى .

غير أن المشاركة الكاملة قد يصعب تحقيقها فى الكثير من الحالات ، لأسباب عملية أو خلقية ( كالمشاركة فى نشاط عصاية من المجرمين ، أو فى عضوية مجلس إدارة هيئة من الهيئات ، الخ . . ) . وفى كل الحالات ، يجب ألا تفرض هذه المشاركة على أى جماعة أو على أى مجتمع ، لأن ذلك يقلل من جدوى المشاركة نفسها .

ولكن ماهو موضوع الملاحظة ، أى ما الذى يتعين على الملاحظ ملاحظته ؟ بالطبع ، لن يستطيع ملاحظ أو فريق من الملاحظين ، مهما بلغت درجة مراهم ، ملاحظة كل شىء ، وقد لا تتطلب الدراسة ذلك . وتزداد الصعوبة فى الملاحظة المشاركة على وجه الخصوص ، لأن الملاحظ

يحلل البيانات بمجرد جمعها ، وقد يتغير ما يلاحظ من وقت لآخر بناء على هذا التحليل . فمثلا ، إذا أراد ملاحظة العلاقات الاجتماعية في قرية من القرى ، فإنه قد يبدأ بجولات في القرية فيلاحظ ذهاب القرويين لحقولهم في الصباح ، وعملهم في الحقل ، ونشاطهم في أوقات فراغهم ، الخ . . وبناء على هذه الملاحظات ، يغير من أوقات الملاحظة ، ويركز على المواقف التي تمكنه أكثر من غيرها ، من تحقيق أهداف دراسته .

ورغم أنه من الصعب تحديد موضوعات الملاحظة ، إلا أن القائمة التالية التي يقترحها شين ( في جاهودا ودويتش وكوك ١٩٥١ ، ص ١٣٦ — ٣٨ ) تتضمن الأبعاد الرئيسية في كل موقف اجتماعي ، ويمكن للملاحظ أن يختار منها ما يناسب موضوع دراسته :

( ١ ) أفراد المجتمع أو الجماعة : عددهم ، درجة مشاركتهم ، مواضعهم الفيزيائية ، أدوارهم : قادة ، تابعون ، الخ . . مكاناتهم الاجتماعية ، درجة التفاعل أو العزلة ، . . الخ

( ٢ ) عواقب التفاعل بين الأفراد : هل يسعى كل الأفراد لتحقيق هدف مشترك ، أم أهداف مختلفة ، أم أنه ليست لهم أهداف ظاهرة ؟ ما هي درجة دراية الأفراد بعواقب تفاعلهم ؟

( ٣ ) الوسائل المستخدمة في التفاعل ، وفي النشاط الهادف مثل : المناقشة ، العمل ، اللعب ، الخ . . هل هذه الوسائل مناسبة لتحقيق الأهداف ، أم أن هناك وسائل لم تستخدم بعد ، رغم أنها أكثر ملاءمة ؟

( ٤ ) الحادث المنبه : فقد يخلق الموقف عن قصد ، أو استجابة

لظروف طارئه ، ولكنه قد يحدث في مجرى الحياة اليومية أو دون أن نعرف العامل الذي أدى إليه .

( ٥ ) العوامل التي تؤدي إلى استمرار الموقف أو النشاط ، مثل : المعايير الاجتماعية السائدة أو المطالب المباشرة للأفراد لبعضهم من البعض الآخر ، وقد تكون عوامل دافعة مثل نقص الطعام .

( ٦ ) الخواص التي تعترض الموقف أو النشاط ، مثل : المعايير الاجتماعية ، أو نقص الإمكانيات ، أو عدم تعاون الأفراد ، الخ . .

( ٧ ) المكان : فقد يحدث الموقف الاجتماعي في الشارع ، أو في المصنع ، أو في المنزل ، وقد يحدث في أماكن عامة ، أو خاصة ، أو في قطاعات معينة من المجتمع ، وقد يتسق مع الظروف أو لا يتسق معها .

( ٨ ) إنتظام وتواتر الموقف الاجتماعي : هل هو حادث فريد ، أم موقف اجتماعي عادي ؟ هل يسلك الناس في هذا الموقف سلوكاً فريداً أم أنه سلوك متكرر كما يحدث في الطقوس ؟ ما هي درجة تواتر الموقف ؟

( ٩ ) طول الفترة التي يستغرقها الموقف : هل هو تبادل سريع أم اجتماع طويل ؟ هل له بداية ونهاية واضحتان ، أم أنه يختلط تدريجياً مع مواقف أخرى ؟

( ١٠ ) أنواع النشاط الهامة المتوقعة والتي لم تمارس في الموقف اسبب أو لآخر ، والوسائل الميسورة والتي لم تستخدم .

(١١) الانحراف عن المؤلف في الموقف ، مثل : تجاهل المعايير الاجتماعية ، وتخطي الحواجز ، وزيادة التعبير الانفعالي والنشاط والتفاعل .

(١٢) التناقض بين الأحداث في مختلف مراحل الموقف والتناقض بين القول والفعل ، والتناقض بين المنبه والاستجابة ، والتناقض بين الوسائل والغايات .

ومن الطبيعي ، أن القائمة السابقة لا يتحتم أن تطبق كلية على كل موقف اجتماعي فقد يصعب الحصول على البيانات المتعلقة ببعض الجوانب ، كما أن مجرى الأحداث قد يكون من السرعة بحيث لا يسمح بملاحظة كل أبعاد الموقف ، فضلا عن أنه في بعض الحالات ، قد يركز الباحث كل جهوده على جانب واحد دون الجوانب الأخرى . ولعل الفائدة الرئيسية لهذه القائمة هي في مرحلة التخطيط ، وتحديد الجوانب التي تلاحظ .

وفيما يتصل بتسجيل الملاحظة المشاركة ، يكون من الأفضل ، بالطبع ، التسجيل في نفس الوقت الذي تجرى فيه الملاحظة ، حتى يقل التحيز والتحريف عن طريق الذاكرة . إلا أن هذا التسجيل قد يقلل من طبيعة الموقف ، وقد يستثير شكوك الأفراد موضع الملاحظة ، فضلا عن أنه يشتت انتباه الملاحظ بين الملاحظة والتسجيل . وقد يكون من المفيد أن يحاول الملاحظ تسجيل بعض الكلمات الدالة أثناء الملاحظة بصورة غير ظاهرة ، أو يتخلى عن الملاحظة لفترة قصيرة يسجل أثناءها ملاحظاته ، ثم يعود لاستئناف الملاحظة . والتسجيل قد يكون على أساس التسلسل

الزمنى للحوادث . وهذا النوع من التسجيل يحتفظ بالإطار العام للملاحظة ، أو قد يكون على صورة تنظيم لموضوعات الملاحظة على صورة فئات محدودة ، فيتم بذلك قدر كبير من التحليل فى عملية التسجيل . وفى كل الحالات ، يكون من المفيد إعداد قائمة بالفئات التى تستخدم فى التحليل ، وذلك قبل ابتداء الملاحظة ، حتى يتيسر تلخيص الملاحظات تلخيصاً سريعاً ، وحتى يستوثق من عدم إهمال جوانب هامة فى الموقف . وبالطبع ، يكون من المفيد فى الكثير من الحالات ، الجمع بين التسجيل الزمنى ، والتسجيل طبقاً لفئات منظمة ، ولكن يجب دائماً التمييز بين الأحداث التى وقعت فعلاً ، وبين تفسير الملاحظ لها . وهو أمر ليس من السهل دائماً تحقيقه ، لأن الملاحظ ينظم عادة ملاحظاته ويربط بينها فى ضوء تفسير يخلعه على الموقف . وقد يقل التحيز بعض الشيء ، إذا استخدم أكثر من ملاحظ واحد يتبعون نفس النظام فى التسجيل ، ثم يقارن بين ملاحظاتهم ، ليتضح تأثير التفسير على نوع الملاحظات التى سجلت .

والخلاصة ، أن الملاحظة المشاركة تمتاز على الاستفتاء وغيره من الأدوات بأن الملاحظ لا يتقيد بحكم سابق ، بل يمكنه أن يعيد صياغة المشكلة مع تقدم الملاحظة ؛ وهو يستطيع تفادى توجيه الأسئلة المضللة أو المخرجة أو عديمة المعنى نظراً لاتصاله الوثيق بالموقف ؛ كما أنه يمكن الاطمئنان إلى ثبات انطباعات الملاحظ من حيث تصنيف البيانات ، وهو يستطيع دائماً أن يعدل من فئات الملاحظة بصورة تيسر له تحليل المشكلات تحليلًا له دلالاته ، كما يستطيع أن يتعمق فى فهم الدوافع ، وعادة تكون تكاليف الملاحظة المشاركة أقل من غيرها من الأساليب .

### الملاحظة المنظمة أو غير المشاركة

وهي تستخدم حين يكون الغرض من الدراسة هو الوصف أو التشخيص في ضوء فئات يمكن تقديرها مقدماً ، كما يحدث في حالات دراسة الجماعات الصغيرة التي يتصل أعضاؤها بعضهم ببعض الآخر اتصالاً مباشراً ، ولكنها يمكن أن تستخدم أيضاً لدراسة الوحدات الاجتماعية الأكبر بعد الدراسة الاستطلاعية عن طريق الملاحظة المشاركة .

وقد تمثل الاهتمام بالملاحظة المنظمة في رياض الأطفال . وكانت الدراسات الأولى في هذا المضمار تحاول رصد كل شيء يفعله أو يقوله الطفل على فترات طويلة ، كما يتمثل في ملاحظة سلوك طفل في سن السابعة في جميع المواقف التي واجهته في المنزل والمدرسة والجيرة منذ أن استيقظ ذات صباح إلى أن رجع إلى فراشه في مساء ذلك اليوم ، وشملت الملاحظة تفاعل الطفل مع والديه ومدرسيه وغيرهم من الكبار والأطفال . وقد تولى القيام بهذه المهمة بالتناوب ثمانية ملاحظين مدربين . إلا أن الدراسات الحديثة تحاول التركيز على خصائص محدودة من السلوك ، أو على سمة أو سمتين من السمات . ويعيب الدراسات الأولى أنه يصعب تناول مادتها إحصائياً ، ويتوقف نجاحها إلى حد كبير على قدرة واتجاه الملاحظ . أما ملاحظة جوانب محددة من السلوك ، فإنه يزيد من ثبات الملاحظة ، ومن أمثلتها : ملاحظة الاستجابة الاجتماعية عن طريق الابتسام في طفل ما قبل المدرسة على مدى سنتين ( وقد سجلت في هذه الدراسة ١٥٠ ملاحظة ) : التعليقات التلقائية الصادرة من اثني عشر

طفلا من أطفال الرياض لفترة أربعة أسابيع ؛ ١٠٠١ تعليق سجل عن طريق استرقاق السمع إلى محادثات وقعت بين سكان حي مانهاتان بنيويورك . ( جود ، ١٩٥٩ ، ص ٢٢٨ ) . واليوم تستخدم الملاحظة المنظمة في مواقف عدة مثل المدرسة ، الملعب ، المنزل ، المعسكر ، المصنع ، المتجر ، المحكمة ، الخ ...

وينطبق الكثير من الملاحظات التي سبق ذكرها فيما يتصل بالملاحظة المشاركة على الملاحظة المنظمة . ولكن نظراً لأن الموقف موضع الملاحظة يكون عادة قد سبق تحديده تحديداً كافياً في أهداف البحث ، فإن موضوعات الملاحظة تكون أيضاً محددة تحديداً أكبر . ويركز الملاحظ اهتمامه على موقف اجتماعي واحد بدلا من عدة مواقف كما رأينا في الملاحظة المشاركة لمجتمع من المجتمعات .

وتستخدم الملاحظة المنظمة لدراسة أعمال لجنة من اللجان ، أو فريق من فرق العمل أو الفرق الرياضية أو الكشفية ، أو فصل من الفصول المدرسية ، الخ ... وذلك لدراسة نوع محدد من المشكلات مثل العلاقات بين القائد والأتباع ؛ بناء الجماعة ؛ الإنتاج ؛ التعاون أو التنافس ، الخ ...

وتستخدم اليوم الملاحظة المنظمة في دراسة عدد متنوع من المشكلات مثل : ملاحظة من يتحدث مع مَنْ من أفراد الجماعة ؛ المقارنة بين الحل الفردي والجماعي للمشكلة ؛ مقدار الإنصياح للعايير الجماعية كما يتمثل في

درجة الاتفاق بين الأعضاء في المناقشة ؛ تأثير الجو الاجتماعي ؛ الأدوار المتميزة لأفراد الجماعة ؛ العلاقات بين القادة والأتباع ؛ اختيار القادة وتدريبهم ؛ استخدام المناقشة الجماعية غير القيادية لتقويم السلوك القيادي ، الخ ... وفي جميع هذه الحالات يتحدد كل من موقف وموضوع الملاحظة بصورة أكثر مما هي في المشاركة .

وتستخدم في تسجيل الملاحظة عدة طرق مثل : العينات الزمنية ، والاختزال الكتابي ، والتصوير السينمائي ، والفوتوغرافي ، والمسجلات الصوتية ، والعدادات الكهربائية التي تسجل عدد الناس المارين في منطقة معينة مثلاً ، الخ ... وتتميز هذه الوسائل بموضوعيتها وبإمكان المقارنة بين تقدير أكثر من شخص واحد لها .

وفي ملاحظة الجماعة ، قد يلجأ الملاحظ أحياناً إلى الاختباء وراء شاشة بصرية ذات وجهة واحدة ، يستطيع خلالها رؤية الأشخاص الذين يلاحظهم دون أن يتمكن هؤلاء من رؤيته . ولكنه في غير ذلك من الحالات ، يواجه في تكوين علاقاته مع الأفراد الذين يلاحظهم ، نفس المشكلات التي تعرضنا لها في الملاحظة المشاركة . والملاحظ ، نظراً لموضعه الظاهر في الملاحظة المنظمة ، واضطراره لتسجيل ملاحظاته في جداول الملاحظة ، يستطيع أن يخفي حقيقة مهمته ، وهي قيامه ببحث . ومن الضروري أن يقدم الملاحظون أنفسهم لأعضاء الجماعة قبل بداية الاجتماع والملاحظة ، وأن يوضحوا لهم الأهداف العامة للبحث ، وأن يؤكدوا للحاضرين أن هدفهم ليس موضوع المناقشة في حد ذاته ، أو تقويم الاجتماع ، وإنما هو دراسة الطرق التي تلجأ إليها الجماعات في حل

مشكلاتها . ومن المهم بالطبع ، أن يعمل الملاحظون على ألا يكون وجودهم سبباً في إزعاج الحاضرين ، أو تعطيل مناقشاتهم ، فيجلسون بعيداً عن الأعضاء ، ويمتنعون عن تبادل الأحاديث فيما بينهم ، وعن السلوك مسلكاً يتضمن إصدار حكم على الاجتماع .

والنظام المتبع غالباً في الملاحظة المنظمة هو نظام الفئات category system ومقاييس التقدير rating scales ، ونعرض فيما يلي نماذج لها توضح المشكلات المتضمنة في استخدامها :

### نظام الفئات

وهو وسيلة من أهم الوسائل في ملاحظة السلوك الجماعي ، وأكثرها فائدة في وصف المواقف الاجتماعية النوعية بصورة كمية . ويهدف النظام إلى تصنيف السلوك إلى فئات منفصلة . والفئة عبارة تصف طبقة معينة من الظواهر التي يصنف إليها السلوك الملحوظ . ويشمل النظام فئتين أو أكثر . ونظام الفئات الموضوع بعناية يمد الملاحظين بإطار مرجعي مشترك ويزيد من احتمال ملاحظة الجوانب الهامة في السلوك الكلي ملاحظة تنسم بالثبات . وتختلف نظم الفئات في خصائصها من حيث عدد الفئات ومن حيث انطباقها على عدد كبير من المواقف بحسب أهداف الباحث وبحسب الإطار النظري الذي يعمل في حدوده . وسوف نكتفي فيما يلي بنموذج واحد لهذه النظم ، وهو « نظام فئات التفاعل لبایلز » ، ثم نناقش بصفة عامة أوجه الاختلاف بين نظم الفئات ونوضح حدود استخدامها .

أعد بايلز ( ١٩٥٢ ) نظامه في ضوء منهج البحث الذي ينسب إليه ،

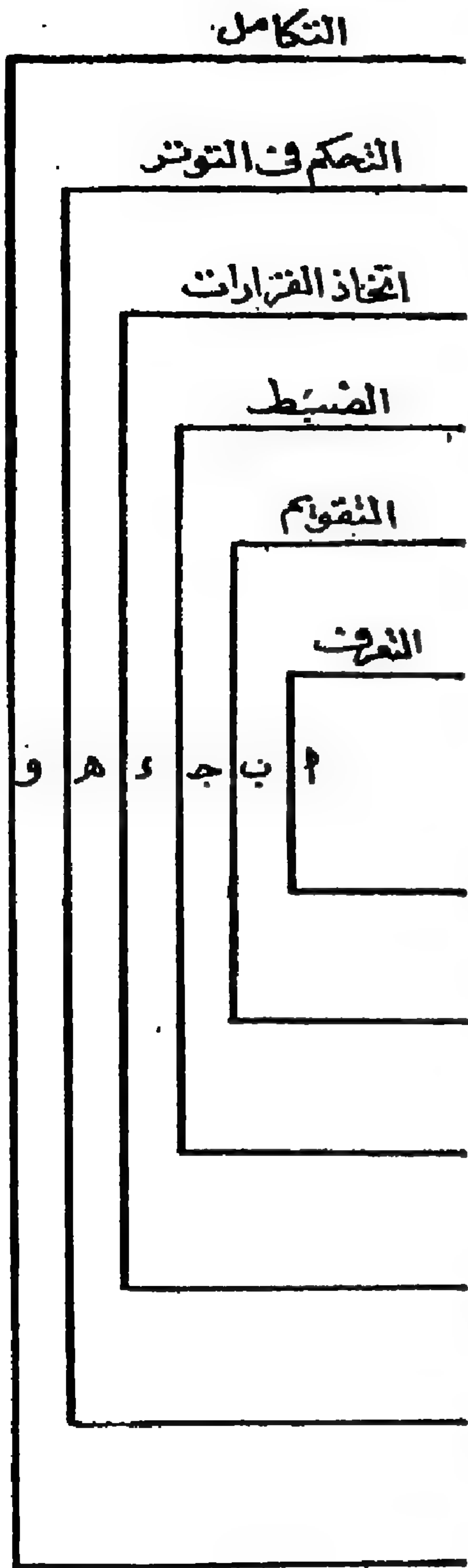
والذى يطلق عليه فى ميدان « ديناميات الجماعة » ، اسم « تحليل عملية التفاعل » ، Interaction Process Analysis (\*) ويقسم بايلز السلوك الذى يمكن ملاحظته فى الجماعة إلى ١٢ فئة كما هو موضح فى شكل ( ١ ) ، فهو يفترض أن الجماعة فى ظلها للمشكلة « الكاملة » ، تنتقل من الاهتمام النسبى بمشكلات التعرف ، أى الوصول إلى تعريف مشترك للوقف ويشمل ذلك طلب المعلومات وإعطائها وتوضيحها ؛ إلى ( ٢ ) مشكلات التقويم ، أى تحديد نظام مشترك للقيم تقيم فى ضوءه الحلول المختلفة ويشمل ذلك طلب الرأى أو إبداءه ، تحليل المشاعر أو التعبير عنها ؛ ثم إلى ( ٣ ) الضبط ، أى محاولات الأعضاء للتأثير بعضهم فى البعض الآخر . ويشمل ذلك طلب الاقتراحات وتقديمها ، والتوجيه لمختلف أنواع السلوك الممكنة ؛ ثم ( ٤ ) الوصول إلى قرار نهائى . ولكى تواجه الجماعة المشكلات وتحلها فى كل من هذه المراحل ، يتعين عليها أن تعالج مشكلات تنظيمها ، فتعالج التوترات التى تنشأ فى الجماعة ( ضبط التوتر ) ، وتعمل على صيانة تكامل الجماعة ( التكامل ) .

وتتضح هذه المراحل فى تقسيم السلوك الذى يمكن ملاحظته فى الجماعة إلى ١٢ فئة كما يلى :

---

\* يجد القارئ مناقشة لهذا المنهج كما يجد نماذج متنوعة من نظم الفئات فى ملاحظة السلوك الجماعى فى الجزء الثانى من « سيكولوجية الجماعات والقيادة » تأليف الدكتور لويس كامل مليكة ، تحت الطبع .

## شكل (١)



- ١- إظهار القناعة ، رفع شأن الآخرون  
تقديم العونة والمساعدة ، المكافأة
- ٢- إظهار الارتياح وعلامات تخفيف التوتر ،  
النكبات والضحك ، إظهار الرضا .
- ٣- الموافقة ، إظهار القبول ، الفهم والطاعة .

- أ -  
النواحي الإيجابية  
الإنفعالية  
الاستجابات  
الإيجابية

- ٤- تقديم المقترحات ، إعطاء التوجيهات ،  
التعزيز عن استقلالات الآخرون
- ٥- إبراز الرأي ، التقويم ، التحليل ،  
التعبير عن المشاعر والرغبات
- ٦- إعطاء المعلومات ، الإعادة ،  
والتوضيح ، والتأكيد .

- ب -  
النواحي المثقلة  
بالعمل  
محاوالت  
الإيجابية

- ٧- طلب التعليمات والمعلومات والتأكيد
- ٨- طلب الرأي والتقويم والتحليل والتعبير  
عن المشاعر
- ٩- طلب الاقتراحات ، والتوجيه ، والطرد  
الممكن للعمل

- ج -  
النواحي المثقلة  
بالعمل  
الأسئلة

- ١٠- عدم الموافقة ، الصبر التمسك بالكليات  
هجب المساعدة
- ١١- إظهار التوتر ، طلب المساعدة ، الانسحاب  
من المبادرات .
- ١٢- إظهار العدوان ، الانتقام من قدر الآخرين ،  
تأكيد الذات أو الدفاع عنها

- د -  
النواحي الإيجابية  
الإنفعالية  
الاستجابات  
السلبية

ويمكن النظر إلى هذه الفئات في ضوء نظام تصنيفي آخر . فالفئات الوسطى أى من ٤ إلى ٩ تتصل أساساً بالعمل المطلوب لحل المشكلة . والسلوك الذى يقع فى تلك الفئات سلوك يتميز بالحياد من الناحية الانفعالية ، فهو سلوك ضرورى لأداء العمل سواء كان عملاً ناجحاً أم فاشلاً . أما الفئات المتطرفة ، فهى تتصل بالسلوك الذى يتميز بأنه اجتماعى — انفعالى فى وجهته ، وبمشكلات تنظيم الجماعة وتكاملها ، وهى مشكلات يصابها الانفعال أى أنه سلوك تعبيرى أكثر من أن يكون أداءً للعمل ، ويؤكد بابلز أن هذا التقسيم لم يبلغ بعد مبلغ الدقة الكاملة ، وأن الخبرات القادمة هى التى سوف تمكننا من تناول كل فئة على حدة .

ويفترض بابلز أن كل مرحلة شرط ضرورى للرحلة التى تليها . فتقويم المشكلة يتضمن معرفة سابقة بها . وكلما تقدمت الجماعة إلى مرحلة الضبط زادت الاستجابات السالبة ؛ إلا أن نجاح الجماعة فى تحقيق هدفها ، والوصول إلى قرار تصاحبه زيادة فى الاستجابات الإيجابية ، وتظهر الاستجابات الإيجابية والسالبة فى صور متبادلة خلال المراحل الأخيرة فى حل الجماعة للمشكلة .

ويميز بابلز بين الظروف السابقة لفترة الملاحظة ، وتلك التى تنشأ وتتغير فى الفترة الفعلية للملاحظة . فى الظروف السابقة لفترة الملاحظة ، يهتم بابلز بفئات ثلاث من المتغيرات هى : أ — الشخصيات المتميزة للأعضاء ؛ ب — الخصائص المشتركة بين الأعضاء ، والتى تكون جزءاً من الثقافة العامة التى يعيشون فيها ، والثقافة الخاصة التى تنتمى إليها تلك الجماعة ؛ ج — تنظيم الجماعة ، أى ما يتوقعه الأفراد فيما يتصل بعلاقاتهم

الاجتماعية ، ومراكزهم المختلفة . ثم يضيف بايلز إلى تلك الظروف السابقة للملاحظة متغيراً رابعاً وهو : و — سلسلة الأحداث التي تنشأ عن طبيعة المشكلة التي تواجهها الجماعة في فترة الملاحظة والتي تتغير بتفاعل أفراد الجماعة .

ويرى بايلز أن اقتراضه لا يتحقق إلا بتحقيق شروط معينة في الجماعة ، وفي المشكلة ( ل . ك . مليكه ، ١٩٥٩ ، ص ٣٧ — ٣٩ ) . أما فيما يتعلق بفترة الملاحظة فيوصي بايلز بانتقاء موضوع كامل للتحليل من الموضوعات المعروضة للنقاش بحيث تبدأ الملاحظة من وقت التعرف إلى هذا الموضوع وتحديدته حتى اتخاذ قرار جماعي . وعلى ذلك ، فقد تشمل الفترة جلسة أو اجتماعاً كاملاً ، وقد تشمل جزءاً منها . وقد جرى بايلز على اتباع أسلوب معين ينحصر في أنه بعد تسجيل الملاحظات على شريط صوتي متحرك ، يقسم إلى أثلاث ، دورة العمليات التي تكون الفترة الكلية التي يراد تحليلها . فينتج عن ذلك المراحل : الأولى ، والوسطى . والأخيرة . وتقسم بذلك الفترة الكلية بحيث تشمل كل مرحلة ثلث الأفعال في العملية كلها . وهذا يعادل ثلث الزمن على وجه التقريب فقط ، إذ لوحظ أن التفاعل يئلب أن يزداد سرعة قرب الجزء الأخير من الدورة .

والملاحظ في هذا النظام يحاول أن ينظر إلى نفسه كعضو في الجماعة ، أو — كلاً أمكن — كعضو معين يوجه إليه الفعل . ووظيفة الملاحظ أن يصف سلوك الفاعل في ضوء دلالاته للناظر ، أو لمن يوجه إليه هذا الفعل . وكل الفرق بين الملاحظ والعضو ، هو أن لدى الأول قائمة من فئات محددة توجه ملاحظته ، وفي ضوءها يقدم وصفه .

ويتطلب التصنيف أقل قدر من الاستنتاج من جانب الملاحظ فيما يتصل بدافع العضو . فهو يستجيب فقط للبنى الظاهر من السلوك . إلا أن الفئات تصنيف لعملية ، ومن ثم فهي غير مناسبة لتصنيف المادة أو الموضوعات . وتتطلب من الملاحظ أن يجرد من هذه المادة دلالة الفعل بالنسبة للشكلات التي تواجه الجماعة .

ووحدة الملاحظة يحددها نظام الفئات نفسه ، أى أن الوحدة هي أصغر جزء يمكن تمييزه من السلوك اللفظي أو غير اللفظي ، يستطيع الملاحظ المدرب أن ينسبه إلى فئة من الفئات . فالوحدة إذن ، هي تفاعل مفرد يمكن نسبه إلى إحدى الفئات ، وهي غالباً جملة بسيطة . أما الجمل المعقدة والمركبة ، فإنها تحتوي غالباً على أكثر من وحدة واحدة تصنف كل منها .

والسلوك غير اللفظي يصنف أيضاً في نظام بايلز ، إلا أنه نظراً لاستمراره وعدم إمكان تجزئته إلى وحدات ، فإن الأمر يتطلب أن يقوم الملاحظ بتقدير سلوك الجماعة الكلية كل دقيقة .

فنظام بايلز إذن ، نظام شامل ، يصنف فيه كل فعل ، لفظياً كان أم غير لفظي . ومن الصعوبات التي كثيراً ما تؤدي إلى عدم اتفاق الملاحظين في تصنيفهم للسلوك ، الفروق بينهم فيما يتصل بالمجال الذي يلاحظون فيه الفعل . والحل الذي يقدمه بايلز لهذه المشكلة هو أن الملاحظ لا يعتبر في تصنيفه لفعل ، شيئاً غير الفعل السابق مباشرة . ويرتبط ذلك بالطبع بنظام التصنيف نفسه لأنه تصنيف لفئات العملية الجماعية .

ومن الميسور في نظام بايلز الحصول على عدد كبير من الدرجات .

فمن الممكن مثلاً ، حساب توزيع عدد مرات حدوث الأفعال في فئة معينة بالنسبة للأفراد أو للجماعة ، ورسم (بروفيل) يوضح هذا التوزيع . كما أنه من الممكن حساب نسب للأفراد أو للجماعة ، مثل نسبة عدد الأفعال في الفئة ٧ ( طلب التعليمات والمعلومات ) ، إلى عددها في هذه الفئة مضافاً إليها عدد الأفعال في الفئة ٦ ( إعطاء التعليمات والمعلومات ) . ويرى بايلز أن هذه النسبة تدل بصورة تقريبية على صعوبة التوجيه .

أما فيما يتصل بثبات النظام ، فإن بايلز استطاع ، بعد تدريب عميق للملاحظين ، الحصول على معاملات ثبات تتراوح من ٠.٧٥ إلى ٠.٩٥ .

وقد يسر استخدام نظام بايلز « تحليل عملية التفاعل » ، إجراء عدد كبير من التجارب الموضوعية في ميدان ديناميات الجماعة ( ل . ك . فليكه ، ١٩٥٩ ) .

وتختلف النظم الأخرى للفئات في خصائصها عن خصائص نظام بايلز اختلافاً قليلاً أو كثيراً ، من حيث عدد الأبعاد التي يتضمنها النظام . ويتضمن نظام بايلز أكثر من بعد واحد . فمثلاً ، تشير بعض الفئات إلى نشاط ذهني يتضمن الحل الجماعي للمشكلة ، بينما تشير بعض الفئات الأخرى إلى التأثير الانفعالي . إلا أن بعض النظم الأخرى ، مثل نظام هينز وبركوفيتز ( في فستنجر وكاتز ، ١٩٥٣ ص ٣٩١ ) لوصف عملية حل المشكلة في جماعات اتخاذ القرارات يهمل ذلك البعد الانفعالي .

وليست هناك قاعدة عامة نهتدى بها في تحديد عدد الأبعاد التي يتضمنها

نظام الفئات : إلا أن عدد الأبعاد يحدد عدد الإطارات المرجعية التي يستخدمها الملاحظ . فإذا كان العدد كبيراً ، فقد يؤول ذلك إلى إنقاص الاتفاق بين الملاحظين : كما أن الفئات على الأبعاد المختلفة قد تكون غير محددة . فمثلاً ، قد يصنف سؤال في مستوى التحليل على أنه طلب للمعلومات ، بينما يصنف في نفس الوقت على أنه « عدوان » . ومن الممكن بالطبع التغلب على هذه الصعوبة عن طريق « التصنيف المتعدد » ، إلا إذا كان هناك ما يدعو نظرياً وعملياً إلى اعتبار البعدين متشابهين .

وقد تكون الفئات « مستمرة » أو « مستقلة » . وفي الحالة الأولى يمكن اعتبار كل فئة بمثابة نقطة على خط مستمر ، ويجب في هذه الحالة الاستناد إلى إطار نظري سليم يبرر هذا الاعتبار . فمثلاً ، إذا أردنا أن نصنف سلوك الأطفال في الملعب ، فقد نصنف السلوك العدواني إلى الفئات التالية : (١) مهاجمة لفظية خفيفة . (٢) تهديدات لفظية وتهديدات بالملاح (٣) مهاجمة بدنية واضحة . وفي هذه الحالة ، نفترض أن التهديد صورة من صور العدوان أشد قسوة من المهاجمة اللفظية . ومع ذلك ، فقد توجد مواقف لا يكون فيها هذا صحيحاً . غير أن بعض الفئات لا يمكن اعتبارها مستمرة مثل فئات حل المشكلة التي سبق الإشارة إليها .

وتختلف نظم الفئات أيضاً من حيث مقدار ما تتطلب من استنتاج عن السلوك الملاحظ . فمثلاً ، إذا افترضنا أن الباحث يهتم بدراسة آثار الإجراءات التأديبية المشددة في المدرسة على أنواع التفاعل بين الأطفال في ملعب المدرسة ، فقد يتبع الملاحظ نظاماً للفئات مثل : « يسب الأطفال الآخرون » ، « يدفع الأطفال الآخرين » ، « يطلب المساعدة » ، أو قد

يتبع نظاماً يصنف فيه السلوك الملحوظ إلى فئات مثل : « يظهر العداوة » ، « يتطلب الخضوع » ، « يرغب في التأيد » ، « يكره الاعتماد » . . . .  
ففي النظام الأول ، تختار فئات التصنيف لأنها تمثل مستوى البيانات التي يحتاجها الباحث لاختبار نظريته ، أو لأنه ييسر إعادة تصنيفها إلى فئات في المستوى الذي يرغب فيه الباحث . أما في النظام الثاني ، فإن الملاحظ ينظر إلى نفس السلوك ولكنه يطلب منه استنتاج أمور معينة من هذا السلوك الملحوظ ، والتصنيف طبقاً لهذا الاستنتاج . وبالطبع ، يتوقف الأمر إلى حد كبير على درجة مران الملاحظين وقدرتهم على الاستنتاج في ضوء الفهم الواضح للمفاهيم المستخدمة والسلوك الذي يمكن وصفه باستخدام هذه المفاهيم .

وفي إعداد أي نظام للملاحظة ، يكون من المهم تحديد حجم وحدة السلوك الذي يقدر أو يصنف في فئة . وقد يتراوح حجم الوحدة من فعل واحد — كما يتمثل في مساهمة فرد واحد — إلى الفترة الكلية للفاعل ، أي فترة الاجتماع كله . وقد تحدد عينات زمنية ، أي تصنيف أو تقدر وحدات الزمن موزعة توزيعاً عشوائياً على فترة التفاعل كلها ، وهو أسلوب وسط بين الأسلوبين السابقين ، ويتضمن فعلاً واحداً أو كل الأفعال . ولكن يجب ألا تستخدم العينات الزمنية للملاحظة ، إلا إذا كان واضحاً أن كل السلوك الهام في الدراسة لا يمكن تسجيله . والنظرية المتصلة بموضوع الدراسة هي التي يمكن أن ترشد الباحث في اختيار أحسن إجراءات اختيار العينات ، بحيث لا تنتقص من الثبات أو من الدلالة السيكولوجية لمادة الملاحظة . فمثلاً ، إذا كان القصد مجرد معرفة تواتر التعبيرات الشفهية التي تتبع كل فعل من جانب القائد ،

أمكن الاطمئنان إلى استخدام العينات الزمنية . أما إذا كان القصد معرفة إلى أى درجة أصبح سلوك الجماعة سلوكاً بناءً بعد سلوك معين من جانب القائد ، فإن ملاحظة كل سلسلة السلوك والأحداث التى تلى عمل القائد ، تكون أكثر فائدة ، لأن العينات الزمنية قد تنقص من الدلالات السيكولوجية للبيانات .

وكما تختلف نظم الملاحظة من حيث خصائصها ، كذلك تختلف باختلاف الموقف وباختلاف ظروف الملاحظة . فمثلاً ، ملاحظة التفاعل بين شخصين يكون عادة أقل تعقيداً من ملاحظة التفاعل بين عدة أشخاص . إلا أن بعض النظم قد استنبطت لهذا الغرض ومن أشهرها نظام شابل ( ١٩٤٠ ) الذى يهتم بتسجيل طول الزمن الذى يستغرقه التفاعل بين الشخصين . كما أن ملاحظة السلوك الاجتماعى فى الميدان تتضمن مشكلات تختلف عما تتضمنه ملاحظة التفاعل بين شخصين أو بين أعضاء جماعة صغيرة فى مواقف مضبوطة نسبياً . ولذلك استنبطت نظم خاصة بالملاحظة الميدانية مثل نظام بولانسكى ، وليبيت ، وردل ( ١٩٥٠ ) لملاحظة انتشار السلوك فى معسكر . وكذلك ، قد تختلف إلى حد كبير أو قليل نظم ملاحظة السلوك الاجتماعى للأطفال ، وملاحظة التفاعل فى الموقف العلاجى .

#### الملاحظة فى مواقف تجريبية مقننة

إذا تيسر للباحث أن يتحكم فى الجوانب الرئيسية لموقف الملاحظة ، بحيث يكون فى مأمن من تدخل عوامل مفاجئة غير متوقعة ، وبحيث

يكون على علم بحقيقة التأثير النسبي لمختلف العوامل ، فإن الملاحظة في هذه الحالة تكون أمراً يسيراً يقتصر على تسجيل حدوث أو عدم حدوث سلوك محدد . فمثلاً ، في تجارب « الأجواء الاجتماعية » ، قام هوايت وليبيت ( ١٩٥٣ ) تحت إشراف ليفين بتكوين جماعات من الأطفال ، متكافئة في معظم المتغيرات الهامة ماعدا نمط القيادة أو « الجو الاجتماعي » ، السائد . سواء كان « ديموقراطياً » ، أو « أوتوقراطياً » ، أو « فوضوياً » ، ولوحظ سلوك القادة ، واستجابات الأطفال مثل عدد مرات استخدامهم اللفظ « نحن » بدلاً من اللفظ « أنا » ، في كل من الأجواء الاجتماعية الثلاثة ، وكذلك لوحظت استجابات الأطفال لعدوان خارجي ، واستجاباتهم في حالة غياب القائد ، الخ . . وواضح أن الضبط التام لكافة المتغيرات ، أمر ، ليس من اليسير تحقيقه في المواقف المعقدة ، وفي المجتمعات ، أو الجماعات الكبيرة العدد . ولذلك ، فإن هذا النوع من الملاحظة يستخدم في مواقف الجماعات الصغيرة حين يتجمع لدى الباحث غالباً عن طريق النوعين السابقين من الملاحظة — القدر الكافي من البيانات ، والذي يمكنه من وضع الفروض واختبارها اختباراً تجريدياً . فالملاحظة ضرورية قبل إجراء التجربة ، حيث أن التخطيط السليم للتجارب يتطلب معرفة بالسلوك العادي المألوف . وقد استخدم السيكلوجيون والبيولوجيون الملاحظة لجمع البيانات اللازمة للتخطيط السليم لتجاربهم .

### مقاييس التقدير

وهي تستخدم أيضاً في تسجيل الملاحظات الكمية لموقف اجتماعي .

وقد تستخدم في وصف سلوك الأفراد ، ونشاط الجماعة كلها ، والتغيرات في الموقف المحيط بها ، أو غير ذلك من أنواع البيانات . ومع أن مقاييس التقدير تعطينا غالباً بيانات سطحية أقل تعمقاً وثباتاً من تلك التي نحصل عليها بواسطة نظم الفئات ، إلا أن الباحث قد يلجأ إليها أحياناً لضيق الوقت أو لقلة الإمكانيات .

ويتكون مقياس التقدير البسيط غالباً من عدة نقاط تصف درجات مختلفة من البعد الذي نلاحظه . وهي تستخدم غالباً بإحدى طريقتين : الأولى ، لتسجيل السلوك على فترات متعاقبة في عينة من التفاعل الاجتماعي ؛ والثانية ، لتقدير طبيعة الموقف الاجتماعي كله بعد انتهائه . وقد استخدم لبيت وزاندر ( في فستنجر وكاتز ، ١٩٥٣ ، ص ٢٩٣ ) الطريقة الأولى في تجربة حقلية عن تدريب قادة الكشافة ، وقد قام الملاحظون في هذه التجربة بملاحظة سلوك قادة الكشافة في الاجتماعات الكشفية قبل وبعد تلقيهم التدريب ، واستخدموا مقياس تقدير من خمس نقاط لتقدير الأعراض الفيزيائية للتوتر والتي تظهر من جانب الكشافة خلال الاجتماعات التي يقودها القادة تحت التدريب .

ومن أمثلة المقاييس التي تستخدم في تسجيل السلوك في نهاية اجتماع ذلك المقياس الذي أعده فورييزو ، وهت ، وجويتزكو ( ١٩٥٣ ) ، والذي استخدم في تقدير مقدار السلوك الذي توجهه الحاجات المتركة - حول - الذات ، والذي يظهره كل فرد في الجماعة . ووصف المؤلفون هذا النوع من السلوك الذي توجهه الحاجات - المتركة - حول - الذات ، بأنه ليس موجهاً بالضرورة نحو تحقيق أهداف الجماعة ، أو

الحل المقبول لمشكلاتها، ولكنه يكون موجهاً أساساً إلى إشباع الحاجة نفسها بصرف النظر عن تأثيره في تحقيق أهداف الجماعة .

ويشمل المقياس ١١ نقطة تتراوح من صفر إلى ١١ كما يلي :

صفر — سلوك ينعدم فيه التعبير عن الحاجة — المتركة — حول الذات .

١ — اتجاه طفيف نحو السلوك الذى توجهه الحاجة — المتركة — حول — الذات .

— ٢ —

٣ — وجود دلالات غير بارزة على بعض السلوك الذى توجهه الحاجة — المتركة — حول الذات .

— ٤ —

٥ — قدر كبير من السلوك الذى توجهه الحاجة — المتركة — حول — الذات .

— ٦ —

٧ — كل السلوك تقريباً من النوع الذى توجهه الحاجة — المتركة — حول — الذات .

— ٨ —

— ٩ —

١٠ — كل السلوك من النوع الذى توجهه — الحاجة — المتركة —  
حول — الذات .

وقد اختيرت خمس فئات من الحاجات أسفرت الدراسة الأولية عن أنها تعطى أكبر عدد من الاتفاق بين الملاحظين ، وهى : الاعتماد على الغير ، البحث عن المكانة ، السيطرة ، العدوان ، والتفيس . وقد عرف المؤلفون هذه الفئات تحديداً دقيقاً ، وأوضحوا العلامات السلوكية الدالة عاينها . ويسجل الملاحظ أثناء الجلسة المرات التى يعبر فيها عن هذه الحاجات . ولكن الدرجة النهائية ليست عدد مرات حدوث السلوك من فئة معينة ، ولكنه تقدير ذاتى عام يقوم به الملاحظ فى نهاية الاجتماع على المقياس السابق . وقد تبنى هذه الدرجة على أساس متوسط التقديرات التى أعطيت للأفراد . وقد وجد معامل ارتباط يعادل ٠.٦٧ بين الدرجتين التى يحصل عليهما من هاتين الطريقتين . كما أسفرت الدراسات عن معاملات ثبات مرتفعة تتراوح من ٠.٦٧ إلى ٠.٩٦ . ( فى لندزى ، ١٩٥٤ ، ص ٣٨٢ ) .

وهناك بعض الدليل العملى على صدق تلك المقاييس . فقد وجد الباحثون مثلاً ، أن الجماعات التى يكثُر فيها السلوك الذى توجهه الحاجة — المتركة — حول — الذات ، تنزع إلى إدراك نفسها على أنها أقل تماسكا من الجماعات التى يقل فيها مثل هذا السلوك . كما أن

الأفراد من ذوى المكانة العالية من لا تعرف الجماعة على مكاتهم العالية هذه بعد سلسلة من الاجتماعات ، يغلب أن يكون سلوكهم من النوع الذى توجهه الحاجة — المتركة — حول الذات .  
( فستنجر وكاتز ، ١٩٥٣ ، ص ٣٩٦ ) .

والخلاصة ، أن مقاييس التقدير تستخدم لأنها تمدنا ببيانات كمية فى زمن معقول ، وبمجهود معقول . وحيث أن العلامات الدالة على عامل معين قد تتعدد وتتنوع ، لذلك كانت المقاييس التى تتعدد فيها أنواع السلوك عند كل نقطة على المقياس أكثر فائدة ، حيث أنها تمد الملاحظ ببيانات أكثر ، وبأبعاد أكثر فى زمن معين . وتزداد قيمة هذه المقاييس فى مجالات تغيير السلوك الجماعى ، كما يحدث فى الانتقال من موقف دراسة إلى موقف لعب ، وفى هذه الحالة ، يفيد المقياس فى تلخيص الكثير من البيانات ، كما أنه يمكن استخدام هذه المقاييس فى المراحل الاستطلاعية من الدراسة ، مثل مرحلة تحديد العلامات الدالة على سلوك معين .

### ثبات أدوات ملاحظة السلوك الجماعى

من الضرورى التمييز بين ثبات السلوك الملحوظ ، وبين ثبات تصنيف أو تقدير هذا السلوك . وفى نظام الفئات ، تنقسم مشكلة الثبات إلى مشكلتين : الأولى ، هى درجة الاتفاق بين الملاحظين على عدد الوحدات المصنفة ، أى على حدود هذه الفئات ؛ والثانية ، هى درجة اتفاق الملاحظين على تصنيف وحدات السلوك أى نسبتها إلى فئات معينة . ويستخدم فى تقدير هذا الاتفاق معامل الارتباط أو النسبة المئوية .

وفىما يتصل بالتقدير الأول ، يتوقف تحديد مستوى المعامل المناسب على درجة الدقة المرغوبة فى الملاحظة ، ولذلك يصعب الاتفاق على معامل معين كحد أدنى . أما فىما يتصل بالتقدير الثانى ، أى نسبة العدد الكلى للوحدات التى صنف بنفس الطريقة بواسطة ملاحظين أو أكثر ، فقد استخدم بايلز مربع « ك » فى تقدير درجة الاتفاق بين الملاحظين . ومن المعروف أن معامل ثبات التقدير فى مقاييس التقدير يزداد بازدياد عدد القائمىن بالتقدير ، إلا أن ذلك لا يغنى عن ضرورة التحديد الدقيق فى تعريف كل فئة أو سمة مقدرة . ومن المفيد أحياناً الجمع بين عدد من الفئات لزيادة الاتفاق بين القائمىن بالتقدير .

### صدق أدوات ملاحظة السلوك الجماعى

ترجع صعوبة التأكد من صدق هذه الأدوات إلى عدم توفر محكات خارجية تقاس عليها الأداة . فمن الصعب مثلاً ، أن نفكر فى محك خارجى لفئة مثل « يظهر الاستقلال » . كما أنه من الصعب أن نعتبر تعبير الأعضاء اللفظى عن شعورهم بالرضا عن القائد محكاً لملاحظة هذا الشعور ، وذلك لأن بعض الضغوط الاجتماعية لا تشجع التعبير الصريح . وتزداد المشكلة تعقيداً إذا كان نظام الفئات يتضمن استنتاج قصد أو دافع أو مشاعر الفاعل أو من يوجه إليه الفعل .

وتعتمد بعض نظم الفئات فى إثبات صدقها على ما يسمى « الصدق الداخلى » ، فنحن جميعاً يمكن أن نتفق على مدلول « السؤال » أو « إعطاء المعلومات » ، إلى غير ذلك من الفئات ، ومن ثم فلا حاجة إلى البحث

عن محك خارجي . وإذا كان المقصود بالصدق هو مدى قياس الملاحظة لما يفترض قياسه ، فإن الملاحظ قد يلجأ في حالة عدم وجود محك خارجي مناسب إلى تحديد مدى اتفاق الدرجات التي يقدرها ، مع ما يمكن أن نتوقعه في ضوء إطار نظري محدد ، مثل الافتراض بأن « إتاحة الفرصة للتعبير المباشر عن مشاعر العدوان ضد مصدر العدوان يقلل من تواتر الاستجابات العدوانية » . فإذا كان قد ثبت صدق هذا الافتراض بوسائل أخرى غير الملاحظة ، أمكن أن نطبق نظام الملاحظة المبني على هذا الافتراض ، إلا أن عدد النظريات التي يمكن الاستناد إليها لهذا الغرض في اطمئنان ، قليل جداً مع الأسف .

أما إذا كنا نقصد بالصدق ، القدرة التنبؤية للدرجات التي يقدرها الملاحظون ، فإن المشكلة تكون أيسر بكثير . فقد أمكن الكشف مثلاً ، عن ارتباطات إحصائية جوهرية بين درجة شعور الأعضاء بالرضا عن الاجتماع وبين تقدير الملاحظين لتماسك الجماعة أو لدرجة تركيز السلوك حول الحاجات الذاتية . كما أمكن استخدام تقديرات الملاحظين للتمييز بين سلوك الأعضاء تحت أنواع مختلفة للقيادات ، الخ . . . .

### تدريب الملاحظين

يعني استخدام الملاحظة ، أننا نستخدم الناس كأدوات للقياس . ولذلك ، كان من المهم تدريب الملاحظ على رؤية ما يطلب منه رؤيته . وتتوقف قيمة جدول الملاحظة إلى حد كبير على مهارة من يستخدم

الجدول . وقد وجد أن الخطة المناسبة لتدريب الملاحظين تتضمن الخطوات التالية :

١ — تبدأ عملية التدريب عادة بوصف نظرية وأغراض الدراسة : فالنظرية هي التي تبصر الملاحظين بهدف الدراسة ، ومن ثم بالدافع إلى إجادة الملاحظة . ولكن الأهم من ذلك ، أنها تشرح السبب في إعداد جدول الملاحظة كما هو عليه ، وتمكن المشرف على الدراسة من التفاهم مع الملاحظين على طبيعة العمليات التي تلاحظ ، وظروف الملاحظة ، الخ ..

٢ — من المفيد ، إذا أمكن ذلك ، أن يقوم الملاحظون في أول الأمر بالملاحظة دون استخدام جدول دقيق للملاحظة ، في موقف يشبه الموقف الفعلي للدراسة . ثم يتعرفون على أكبر قدر مستطاع من السلوك الهام المطلوب ملاحظته . وتساعد المناقشة التي تلي ذلك ، بين الملاحظين على إدراكهم أنه من الممكن أن نعلم عن سلوك إذا لم تنهياً فعلاً للملاحظة ، كما تساعد على إدراك الحاجة إلى الملاحظة في ضوء نظام محدد لفئات الملاحظة ، والاتفاق على طرق التسجيل وموضوعاته .

٣ — يناقش بعد ذلك جدول الملاحظة نقطة نقطة . ومن المفيد إمداد الملاحظ بمرشد يحتوى على التعليمات اللازمة وعلى وصف لأغراض الدراسة وهدف كل نقطة من نقط الملاحظة ، والعلامات التي يمكن الاستفادة منها في كل فئة ، وطرق اختيار العينات ، الخ ... ويجب أن تفصل وتحدد التعليمات على وجه الخصوص إذا تطلبت الدراسة قيام الملاحظين باستنتاج وتفسير ظواهر معينة .

٤ — محاولة تجريبية لتطبيق جدول الملاحظة ، ويحسن أن تتم هذه المحاولة مع جماعة بحيث تمثل الأدوار السلوكية التي سوف تلاحظ فعلا ، فيستطيع الملاحظ أن يسأل عن المشكلات المتعلقة بالملاحظة والتسجيل والتصنيف .

٥ — مناقشة نتائج هذه المحاولة التدريبية والإجابة عن أسئلة الملاحظين تحت التدريب . وقد تؤدي ملاحظاتهم في هذه المرحلة إلى مراجعة وتحسين جدول الملاحظة .

٦ — إذا سمحت الظروف ، يكون من المفيد أن يقوم الملاحظون بتجربة على جماعة تشبه الجماعة التي سوف يلاحظها فعلا ، فيمكن بذلك توحيد إجراءات التعارف ، وأساليب الملاحظة ، والحكم على ما إذا كان الملاحظون يؤدون عملهم بنفس الأسلوب ، وبصورة تنسم بالثبات قبل الإبتداء فعلا بجمع البيانات . ولنا أن نتوقع بالطبع اختلافا أكبر بين الملاحظين في حالة البيانات الموضوعية البسيطة التي تتطلب حساسية أو استبصاراً قليلاً من جانب الملاحظ . وقد وجد بافيلاس ( في فستنجر وكاتز ، ١٩٥٣ ، ص ٤٠٧ ) أن إشراك الملاحظين في إعداد جدول الملاحظة يؤدي إلى أن يكون تدريبهم أسرع ، أي أنهم يحققون قدراً من الثبات في ملاحظاتهم في وقت أقصر من غيرهم .

## الفصل الثالث عشر

### الاختبارات السوسيومترية

« السوسيومترية » ، نظرية وموضوع للبحث وطريقة للتحليل بقدر ما هي أداة لجمع البيانات . وتستند الاختبارات السوسيومترية - وهي موضوع هذا الفصل - إلى نظرية مورينو عن « التلقائية - الابتكار ، spontaneity-creativity » وهي نظرية لا يتسع المجال لمناقشتها ، ولكن فهمها ضروري لكل باحث يريد الاستعانة بهذه الأساليب . وتهدف الأساليب السوسيومترية إلى الكشف عن موضوعات لها خطرها وأهميتها في علم النفس الاجتماعي ، وفي العلوم الاجتماعية عامة ، مثل شبكة العلاقات بين الأشخاص من تجاذب أو تنافر أو تجاهل ، ومثل التنظيم غير الرسمي للجماعات ؛ والمكانات الاجتماعية للأفراد ؛ وذلك بصورة تقسم بالحساسية والموضوعية . والاختبارات السوسيومترية جزء من هذه الأساليب التي تشمل فيما تشمل اختبارات التعارف ، واختبارات التلقائية ، واختبارات لعب الأدوار ، وسوف تقتصر المناقشة في هذا الفصل على الاختبارات السوسيومترية فقط<sup>(١)</sup>

---

(١) ارجع الى : ل . ك . مليكة : سيكولوجية الجماعات والقيادة : الجزء الثاني . تحت الطبع ، ويشمل عرضا لهذه الأساليب فضلا عن مناقشة لنظرية مورينو .

## الاختبار السوسيومترى

الاختبار السوسيومترى أداة لتقدير التجاذب والتنافر داخل جماعة معينة . وهو يشمل عادة كل أعضاء الجماعة ، فيطالب من كل منهم أن يختار — على انفراد — عدداً من الأشخاص الآخرين فى الجماعة ، الذين يود أن يشاركهم فى نشاط معين ، وعدداً من الأشخاص الذين لا يود أن يشاركهم فى هذا النشاط .

### الشروط التى يجب أن تتوفر فى الاختبار السوسيومترى

وأهم الشروط التى يتطلبها مورينو عادة فى الاختبار السوسيومترى هى :

( ١ ) توضيح حدود الجماعة : فيجب أن يفهم الأشخاص طبيعة الجماعة .  
( ٢ ) السماح للأشخاص باختيار أو نبذ عدد غير محدود من الأشخاص كما يشاءون .

( ٣ ) تحديد محك الاختيار أو النبذ ، أى تحديد النشاط الذى يود الشخص أن يشارك ، أو لا يشارك فيه الأشخاص الآخرين ، كما يجب أن يكون هذا النشاط ذا معنى ودلالة بالنسبة للأشخاص .

( ٤ ) استخدام نتائج الاختبار السوسيومترى فى إعادة بناء الجماعة .  
فيجب أن يعرف الأشخاص أن اختياراتهم الإيجابية أو السلبية سوف تلعب دوراً هاماً فى تحديد الأشخاص الذين يشاركونهم فى النشاط المعين .

( ٥ ) كفاءة السرية التامة في الاختيار .

( ٦ ) ملائمة الأسئلة المستخدمة لمستوى فهم أعضاء الجماعة . وتكون طريقة الاستبيان عادة مناسبة للراشدين وللأطفال الكبار ، بينما يكتفى في حالة الأطفال الصغار الذين يجدون صعوبة في الكتابة ، بالتعبير الشفهي عن اختياراتهم . أما بالنسبة للأطفال الصغار جداً ، والذين يعجزون عن التفاعل اللغوي بدرجة مناسبة ، فإن الأسئلة السوسيومترية قد تكون عديمة المعنى بالنسبة لهم . وقد يكون من الأجدي استخدام وسائل أخرى مثل الملاحظة .

وفيما عدا حالات خاصة ، يجب أن تتاح فرصة كافية لأعضاء الجماعة لتكوين روابط فعالة ، سواء كانت تجاذباً أو تنافراً . ولا يتيسر ثبات الاختيار إلا إذا شارك أعضاء الجماعة في الخبرات فترة من الزمن . كما أن حجم الجماعة يجب ألا يزيد عن الحد الذي يعوق التفاعل بين الأعضاء . وأخيراً ، يجب أن يكون بناء الجماعة من نوع يسمح بإمكان إعادة بنائها طبقاً لنتائج الاختبار السوسيومترى .

ورغم أن الشروط السابقة هي التي تتفق مع تعريف مورينو للاختبار السوسيومترى ، إلا أنه يندر في واقع الأمر توفرها جميعاً بصورة كاملة . ويستخدم أحياناً الاصطلاح « شبه سوسيومترى » near-sociometric للدلالة على الاختبارات التي لا تتطلب الاختيار على أساس محكات عملية معينة ، وسوف نعرض لها في فقرات تالية .

ومن التعديلات الشائعة لشروط مورينو ، تحديد عدد الأفراد الذين

يطلب من الفرد القيام باختيارهم . ويعيب هذا التحديد أنه يقلل من مدى ما يمكن أن يستوعبه المقياس من التفاعلات بين الأشخاص . كما أنه — في بعض الأحيان — يكون من المهم معرفة الاختلاف بين الأفراد في عدد الاختيارات التي يقوم بها إذا لم يحدد العدد مقدماً . وفضلاً عن ذلك ، فإنه إذا أردنا أن نميز بين الشخص الذي لا يختاره أحد ، وبين المعزول الذي لا يختار أحداً ولا يختاره أحد ، تعين عدم تحديد عدد الاختيارات . ورغماً عن مزايا عدم تحديد عدد الاختيارات ، فإن له أيضاً مساوئ مثل طول الزمن الذي يستغرقه الاختيار ، وازدياد الحرج ، وصعوبات التحليل الإحصائي ، مما أدى في الكثير من الحالات إلى التحديد بثلاثة اختيارات عادة .

وفي بعض الحالات ، قد يتعذر إعادة بناء الجماعة طبقاً لنتائج الاختبار السوسيومترى ، بسبب طبيعة بناء الجماعة أو طبيعة محك الاختيار . ورغماً عن أن الدافع يزداد إذا أمكن استخدام النتائج ، إلا أنه من الممكن أن يدقق الأفراد في اختيارهم حتى إذا لم يتوقعوا فائدة مباشرة منها . وفي بعض الحالات أيضاً ، يمكن استخدام الاختبار السوسيومترى قبل حدوث تفاعل كبير بين الأفراد ، إذا كان الهدف مثلاً ، هو دراسة الانطباعات الأولى ، المتبادلة بين الأشخاص في بداية تعارفهم .

### تطبيق الاختبار السوسيومترى

يتوقف صدق نتائج الاختبار جزئياً على الطريقة التي تصاغ وتقدم بها الأسئلة . . وعادة ، يطلب من الأشخاص كتابة أسمائهم في أعلى بطاقات تعطى لهم لهذا الغرض ، ثم رسم خط تحت الاسم ، وكتابة أسماء من يفضلون

مشاركتهم في الموقف المعين ، مرتبة تحت الخط السابق . ويفضل تجنب استخدام كلمة « اختبار » لأنها قد تعنى بالنسبة للكثيرين من الأشخاص وخاصة من الطلاب ، أن بعض الإجابات صحيح ، والبعض الآخر خطأ . وقد يدفع استخدام كلمة « اختبار » بعض الطلاب إلى محاولة إعطاء الإجابات المقبولة اجتماعياً بدلاً من الإجابات التي تعبر عن اختياراتهم الفعلية .

والمثال التالي لجيننجز — مع بعض التعديل من جانبنا — نموذج لما يمكن أن يوجهه مدرس مثلاً ، إلى طلاب فصل في مدرسة ثانوية :  
(جيننجز ، ١٩٥٠ ص ٢٠٥) .

« سوف نحتاج إلى تكوين لجان للعمل ولدراسة مختلف المشكلات في مادة .. كل واحد منكم يعرف بالطبع الأشخاص الذين يود أن يعمل معهم في هذه المادة . اكتب اسمك في أعلى الصفحة ، ثم اكتب الأرقام ١ ، ٢ ، ٣ في الخطوط التي تلي الاسم . أمام ( ١ ) اكتب اسم الزميل الذي تفضل أن تعمل معه أكثر من غيره ، وأمام ( ٢ ) اكتب اسم الزميل الذي يليه من حيث تفضيلك له ، وأمام ( ٣ ) اكتب اسم الزميل الذي يلي ( ٢ ) من حيث تفضيلك له . سوف أكون اللجان بحيث يكون مع كل واحد منكم زميلاً أو أكثر ممن اختارهم . يمكنك أن تختار زميلاً من زملاء الغائبين اليوم إذا أردت . »

وأحياناً ، قد يراد الكشف عن علاقات النبذ أو عدم التفضيل ، فيطلب من كل فرد كتابة أسماء من يفضل ألا يعمل معهم في الموقف المعين ، وأسماء

من يعتقد أنهم لا يفضلون العمل معه . وفي هذه الحالة ، يجب أن تصاغ الأسئلة بصورة لا يفهم منها أن المطلوب من الشخص إصدار حكم على الأشخاص الآخرين ، بل يجب أن يوجه الاهتمام إلى الموقف أكثر مما يوجه إلى عدم التفضيل كما يتضح في المثال التالي وهو تكملة لما سبق .

« كل واحد منكم يعلم أيضاً أن هناك بعض الأشخاص قد لا يرتاح للعمل معهم في مادة . . . . كما يعلم أن هناك أشخاصاً قد لا يرتاحون للعمل معه في هذه المادة . ولكي أتمكن من تقسيم الفصل إلى جماعات بحيث أتجنب ذلك ، أكتب في نهاية الصحيفة أسماء الزملاء الذين لا ترتاح للعمل معهم ، أو أولئك الذين تعتقد أنهم لا يرتاحون للعمل معك . إذا لم يكن هناك مثل هؤلاء الزملاء ، لا تكتب شيئاً . »

وفي دراسة قام بها قسم الدراسات الفنية والتجريبية بمركز التربية الأساسية في العالم العربي ( بسرس اللبان ، منوفية ) ، للبناء السوسيومتري لجماعات المبعوثين إليه ، وجهت إلى هؤلاء المبعوثين الأسئلة التالية :

( ١ ) أكتب فيما يلي أسماء ثلاثة من الزملاء أو الزميلات الذين تود أن تشاركهم العمل الميداني بالقرية مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب درجة تفضيلك لهم :

( ٢ ) ما هي الأسباب وما هي الصفات الشخصية لهؤلاء الأشخاص التي أدت إلى إختيارك لهم ؟

( ٣ ) أكتب فيما يلي أسماء ثلاثة من الزملاء أو الزميلات الذين

لا تود أن تشاركهم في العمل الميداني بالقرية مرتبة ترتيباً تنازلياً بحسب درجة عدم تفضيلك لهم .

(٤) ما هي الأسباب أو الصفات الشخصية لهؤلاء الأشخاص التي أدت إلى عدم تفضيلك لهم ؟

(٥) أكتب فيما يلي أسماء ثلاثة من زملاء أو الزميلات الذين تود أن تشاركهم في مائدة الطعام مرتبة ترتيباً تنازلياً بحسب درجة تفضيلك لهم ؟

(٦) ما هي الأسباب أو الصفات الشخصية التي أدت إلى تفضيلك لهم ؟

ومن المهم أن يقدم الاختبار باهتمام وبشيء من الحماس ، ومن غير تكلف بقدر الإمكان . كما يجب إعطاء الوقت الكافي ، مع تحديد الزمن الذي تم فيه الإجراءات الفعلية للترتبة على نتائج الاختبار . ولنا في حاجة إلى القول إلى أنه من المهم أن يكون العلاقة بين من يقدم الاختبار وبين من يطبق عليهم علاقة طيبة تشعرهم بالاطمئنان إلى أن نتائج اختياراتهم لن يعرفها أحد غيره ، وبذلك ، يمكن أن يكشف الاختبار عن اختيارات قد لا يكشف عنها السلوك الفعلي ، وقد يصعب معرفتها عن طريق الملاحظة .

### تحليل بيانات الاختيار السوسيومترى

قد يشتمل التحليل على إحدى الخطوات التالية أو على أكثر من خطوة واحدة :

١ - تفريغ الاختيارات : الخطوة الأولى في التحليل هي تفريغ الاختيارات الإيجابية والسلبية التي يتلقاها كل فرد في الجماعة في جدول يسمى « جدول تفريغ الاختيارات السوسيومترية » ، أو « المصفوفة السوسيومترية » ، كما هو موضح في جدول رقم ( ٤ ) . وقد فرغت في هذا الجدول نتائج تطبيق اختبار سوسيومترى على جماعة من ١٠ أفراد طلب منهم تحديد اختياراتهم الإيجابية والسلبية . وقد كتبت الأرقام الدالة على الأفراد في الجدول أفقياً ورأسياً بنفس الترتيب ، ثم كتب الرقم ١ في الخانة الدالة على الاختيار الإيجابي ، والرقم - ١ في الخانة الدالة على الاختيار السلبي ( انبذ ) . مثلاً : الفرد ٣ اختار الفردين ٢ و ٥ ونبذ الفرد ٨ .

أما إذا طلب من الأفراد ترتيب اختياراتهم ، فإن من الممكن أن يستخدم الرقم ١ للدلالة على الاختيار الأول ، والرقم ٢ للدلالة على الاختيار الثاني ، وهكذا . . . وقد حاول بعض الباحثين استنباط إجراء أدق للحصول على الدرجة ، وذلك عن طريق إعطاء وزن معين لكل اختيار . ويرى مورينو أن الاختيار الأول أكثر ثباتاً من الاختيار الثاني مما يؤيد فكرة إعطاء أوزان فارقة للاختيارات . ولكن من الصعب التأكد من قيمة هذا الإجراء ، لأن الدلالة الاجتماعية بين الاختيارات الأولى والثانية والثالثة ليست معروفة معرفة حقيقية ، كما أن البحوث لم تثبت بعد بصفة قاطعة أن إعطاء أوزان فارقة للاختيارات يؤدي إلى نتيجة أفضل مما لو ساوينا بينها . ( لندزى وبورجاتا ، ١٩٥٤ ص ٤٠٤ ) .

[illegible]

( نقلًا عن بروكتور ولوميس . ١٩٥١ ، ص ٥٨٢ )

ومن الواضح أنه يمكن معرفة الكثير عن البناء السوسيومتري للجماعة ، والمكانات السوسيومترية للأفراد والتكتلات داخل الجماعة ، من مجرد النظر إلى المصفوفة السوسيومترية ، وسوف نوضح ذلك في الفقرة التالية بعد مناقشتنا للخطوة الثانية من تحليل البيانات السوسيومترية وهي رسم السوسيوجرام .

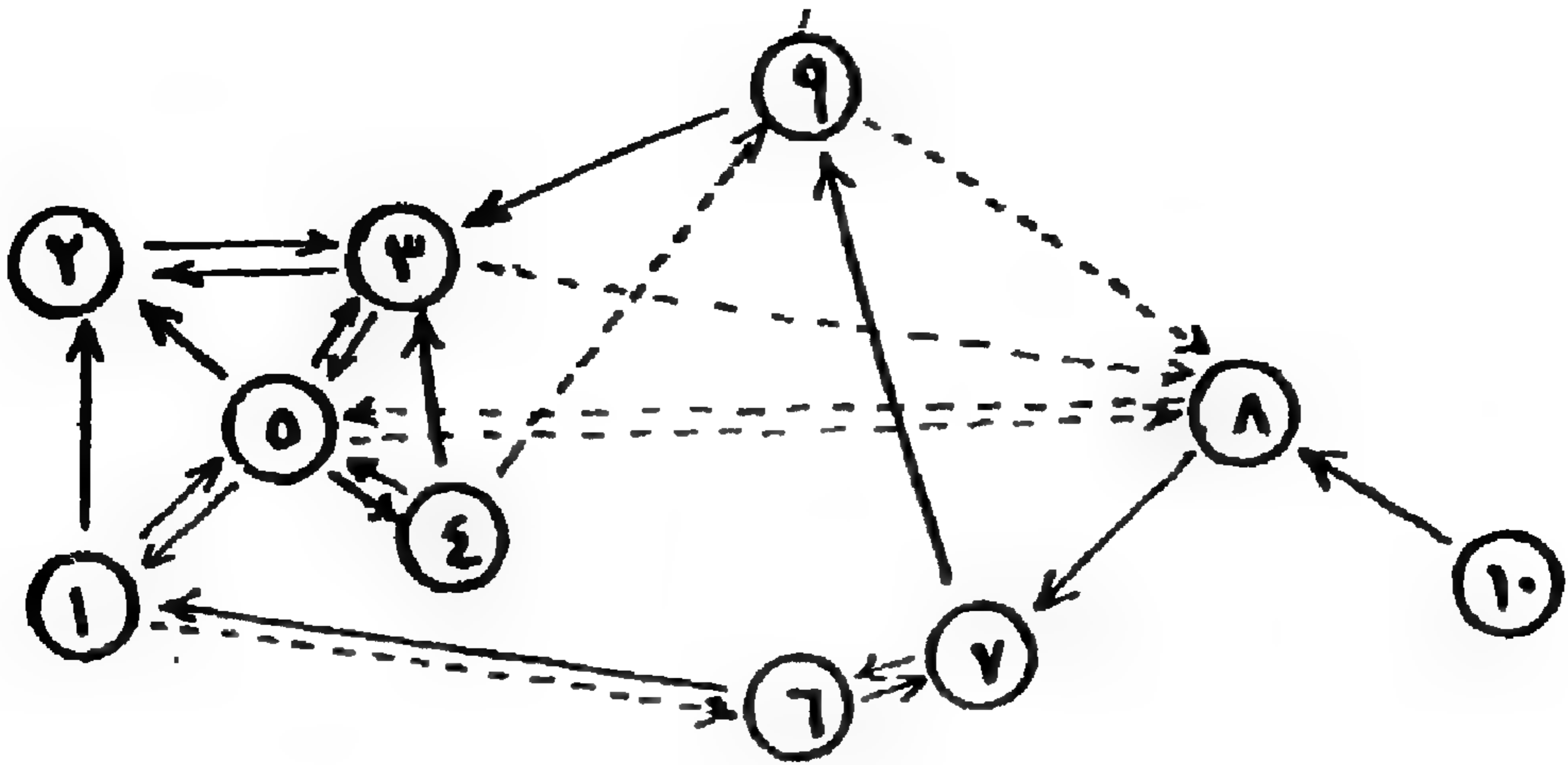
### ب — السوسيوجرام Sociogram

يمثل عادة للاختيارات عن طريق رسم ما يسمى « السوسيوجرام » كما يتضح في الشكل (٢) . وليست هناك طريقة مقبولة لرسم السوسيوجرام ، ولكن أكثر الطرق شيوعا هي ما يلي :

١ — إذا كانت الجماعة تتكون من فئات مختلفة مثل الذكور والإناث . أو من جنسيات أو أديان أو مستويات اقتصادية مختلفة ، فإنه يرمز لأفراد كل فئة بشكل خاص . فمثلا ، قد يشار إلى البنات بدوائر مختلفة ، وإلى البنين بمثلثات . وإذا أريد توضيح الاتصال بين أفراد الفئات المختلفة ، يجمع أفراد كل فئة في جانب من جانبي السوسيوجرام . فمثلا ، قد ترسم المثلثات كلها إلى اليمين ، والدوائر إلى اليسار . وفي كل فئة ، يكتب اسم الفرد الذي يذكر اسمه أكبر عدد من المرات في الرمز أو الشكل الأوسط ، ثم تكتب أسماء من يليهم في الترتيب بعد هذا الزمن بحسب عدد المرات التي تذكر فيها أسماءهم ، وبحيث تكتب أسماء من لم تذكر أسماءهم إطلاقا ، أو من ذكرت أسماءهم مرات قليلة في الرموز البعيدة عن الوسط .

ويمثل للاختيارات بين الأفراد بخطوط ترسم بين الرموز ، ويمثل للاختيار في اتجاه واحد بخط يبدأ من الشخص القائم بالاختيار بسهم يشير إلى الرمز الذي يمثل الشخص المختار . أما الاختيار المتبادل ، فيمثل له بخط بين الرمزين تتوسطه نقطة دائرية سوداء ، وينتهي أو لا ينتهى بسهم في كل من الطرفين ، أو يمثل له بخطين ينتهى كل منهما بسهم في عكس اتجاه الخط الآخر . أما الاختيارات السلبية ، سواء كانت في اتجاه واحد أو متبادلة ، فإنه يمثل لها بنفس الطريقة ولكن بخطوط متقطعة ، أو ملونة . ويمثل للأشخاص الغائبين بدوائر أو مثلثات متقطعة أو ملونة . ويفضل البعض أن تنحني الخطوط بحيث تتجاوز الرموز التي تقف في طريقها دون أن تخترقها .

وقد وجه الكثير من النقد إلى السوسيو جرام نظراً لعدم توحيد طرق رسمه ، واصعبوبة قراءته في كثير من الأحيان . وقد حاول بروكتور ولوميس ( ١٩٥١ ص ٥٦٣ ) ضبط عملية الرسم كياً ، وذلك عن طريق تقدير المسافة التي تفصل بين موضعين سوسيو مترين ، وهما يفترضان أن العلاقات بين الأشخاص تمتد على خط منتشر عليه القطب التالية التي يمثل كل منها نوعاً من هذه العلاقات :



شكل (٢) سوسيوجرام

( نقلًا عن بروكتور ولوميس ، ١٩٥١ ، ص ٥٦٥ )

- النوع أ : الفرد سـ يختار صـ ٦ صـ يختار سـ
- النوع ب : الفرد سـ يختار صـ ٦ صـ يتجاهل سـ
- النوع ج : الفرد سـ يختار صـ ٦ صـ ينفذ سـ
- النوع د : الفرد سـ يتجاهل صـ ٦ صـ يتجاهل سـ
- النوع هـ : الفرد سـ يتجاهل صـ ٦ صـ ينفذ سـ
- النوع و : الفرد سـ ينفذ صـ ٦ صـ ينفذ سـ

ويمثل بروكتور ولوميس هذه الفئات على خط مستقيم يبدأ من « اختيار متبادل ، يعطى الدرجة ١ » وينتهي إلى « نفذ متبادل ، يعطى الدرجة ٥ ، هذا إذا افترضنا أن النوعين ج ، د متكافئان في الموضع السوسيومتري .

فإذا لم نسلم بأن العلاقة بين الاختيار والنبد ( النوع ج ) تشكافاً مع علاقة التجاهل المتبادل ( النوع د ) أمكن أن نضع كلا النوعين على نقطتين منفصلتين ، واعتبار ج أقرب من د . ويمكن بذلك تحديد المسافات بين الأفراد في السوسيوجرام .

ا	ب	ج، د	هـ	و
اختيار متبادل	عدم تبادل الاختيار أو النبد	نبد متبادل		
١	٢	٣	٤	٥

فالمسافة بين أى فردين يجب أن يعبر عنها بالعدد الذى يمثل العلاقة بينهما على هذا الخط المستقيم . ومزايا السوسيوجرام المرسوم بهذه الطريقة هى : جمع الأشخاص المتقاربين بحيث يسهل تمييز تقاربهم فى د عشيرة ، أو فى د تكتل ، كما أن هذه الطريقة خطوة نحو توحيد طريقة الرسم ، وإعطائه الصورة الكمية . إلا أنه إذا زاد عدد الأفراد زادت صعوبة استخدام هذه الطريقة .

وتستخدم نورثواى ( فى لندزى وبورجاتا ، ١٩٥٤ ص ٤١٢ ) نوعاً من السوسيوجرام اسمه « سوسيوجرام الهدف » target sociogram يأخذ صورة دوائر متداخلة تحدد المساحات التى يوضع فيها الأفراد طبقاً لمكاناتهم السوسومترية .

### قراءة وتفسير البيانات السوسيومترية

يعطينا كل من السوسيوجرام والمصفوفة السوسيومترية معلومات هامة عن بناء الجماعة ، فهما يوضحان النمط العام للتنظيم ، وشبكة الاتصال ، والقوة النسبية لمكانة الاختيار (أو النبذ) بالنسبة للأفراد . ففي المثال السابق ، نجد أن مجموع العلاقات بين الأعضاء تنوزع إلى الأنواع التي حددها بروكتور ولوميس بالصورة التالية : هـ من النوع ١ ، ٧ من النوع ب ، ١ من النوع ج ، ٢٨ من النوع د ، ٣ من النوع هـ ، ١ من النوع و .

وتتعدد أنماط العلاقات السوسيومترية التي يمكن أن يكشف عنها السوسيوجرام والمصفوفة السوسيومترية . وفيما يلي بعض الأنماط التي أشار إليها مورينو (١٩٥٣ ، ص ١٣٨) :

١ — اختيار متبادل : أي تبادل الاختيار بين فردين ، كما هو الحال بين الفردين ٦ ، ٧ في المثال السابق . ويلاحظ أنه يمكن بالنظر إلى المصفوفة معرفة عدد الاختيارات المتبادلة ، وهي التي يتساوى توزيعها على جانبي قطر المصفوفة ، كما هو الحال بين الأزواج ٢ ، ٣ : ٣ ، ٤ : ٤ ، ٥ : ٥ ، ٦ : ٧ .

٢ — نبذ متبادل : أي نبذ بين فردين كما هو الحال بين الفردين ٨ ، ٥ في المثال السابق .

٣ — زوج غير متكافئ : فرد يختار فرداً آخر ، ولكن الآخر ينبذه أو يتجاهله ، أو أن الاثنين يتجاهل كل منهما الآخر ، كما هو الحال بين الفردين ٦ ، ١ : وبين الفردين ٨ ، ١٠ : وبين الفردين ٤ ، ٧ على التوالي .

٤ — سلسلة النبذ : فردان ينبذ كل منهما الآخر، ويقابل أحدهما النبذ مع ثالث، وهذا الثالث يتبادل النبذ مع رابع، وهكذا، ومثل هؤلاء الأفراد يغلب عليهم التشكك، والنزعة إلى تصيد أخطاء الآخرين، والكشف عنها .

٥ — سلسلة الاختيار : فردان يتبادلان الاختيار، وأحدهما يتبادل الاختيار مع ثالث، وهذا الثالث يتبادل الاختيار مع رابع، وهكذا . ويمثل هذا النمط روابط انفعالية غير مقطوعة داخل الجماعة، ولها تأثير بالغ على تكوين الاتجاهات الجماعية ... والسلاسل القصيرة التي يربطها اختيار في اتجاه واحد، مع تداخل قليل بين السلاسل، تدل على أن أفراد الجماعة لم يعطوا الفرصة الكافية للتعارف . وعلى العكس من ذلك، السلاسل التي تتداخل وصلاتها وتعدد اختياراتها المتبادلة، فإنها تدل على بناء متكامل للجماعة، وعلى انتشار القيادة نتيجة للإتصال الجيد والفهم المنتشر بين أفراد الجماعة .

٦ — مثلث النبذ : ثلاثة أفراد يتبادلون النبذ، وقد يدل ذلك على الغيرة والاحتجاج على محاولة أحدهم السيطرة على الجماعة، الخ .

٧ — مثلث الاختيار : ثلاثة أفراد يتبادلون اختيار .

٨ — مربع النبذ : أربعة أفراد يتبادلون النبذ، وهو نمط نادر، وربما كان ذلك راجعاً إلى أنه يمثل تبادل النبذ بصورة مركزة لدرجة يتفكك معها البناء بمجرد تكوينه .

٩ — مربع الاختيار : أربعة أفراد يتبادلون الاختيار على الأقل مع اثنين منهم . ويجب النظر إلى كل بناء مقفل على أنه بداية تكوين « عشيرة » ، أو « تكتل » ، منفصل عن الجماعة الكبيرة . فإذا ظهر نمط التكتل بوضوح كان لنا أن نتوقع عداوة ، وصداما ، ونقصاً عاماً في التعاون بين الأفراد في النشاط السكلي للجماعة . وإذا ظهرت قطاعات في السوسيو جرام منفصلة عن باقي الجماعة ، أو مرتبطة بها ارتباطاً ضعيفاً ، كان لنا أن نتوقع أيضاً ظهور انقسامات . ولكن إذا كان بين أفراد العشيرات وبين الأفراد الآخرين في الجماعة اختيار متبادل ، فإن هذه العشيرات تكون مجرد امتداد فرعي لبناء متكامل ثابت .

١٠ — دائرة الاختيار : وهي مثل سلسلة الاختيار ، إلا أنها مقفلة

١١ — النجم : استخدم مورينو اصطلاح « النجم » ، للدلالة على مختلف صور الشعبية والقيادة ، سواء تضمنت أم لم تتضمن عدداً كبيراً من الأفراد يركزون اختياراتهم حول « النجم » . وهو يستخدم نفس الإصطلاح سواء كان هذا الفرد مركز الاختيار أو النبذ ، إلا أن لندزى وبورجاتا ( ١٩٥٤ ، ص ٤١٠ ) يفضلان قصر استخدام اصطلاح « النجم » على تلك الصورة الخاصة من صور الشعبية التي يكون فيها فرد واحد موضع اختيار عدد من الأفراد الآخرين ممن لا يتبادلون فيما بينهم عدداً كبيراً من الاختيارات . وهما يستخدمان اصطلاح « الشخص الحائز على كبير من الاختيارات » ، *overchosen* للدلالة على عضو الجماعة الذي يتلقى عدداً كبيراً من اختيارات الأعضاء ، وهو اصطلاح عام لا يتقيد بنمط معين ، وقد يكون هذا الشخص قائداً أو لا يكون . وقد يحتل مركز القيادة شخص

لأنه حصل على اختيارات رئيسية رغم صغر هذا العدد : ومثل هذا الشخص يمكن أن نسميه « نموذج القوة » مثلاً . وقد يكون الشخص مركز الاختيار ، ولكنه ينبذ غالبية أعضاء الجماعة .

١٢ — العزلة : تأخذ العزلة صوراً عديدة : ( أ ) فقد تكون عزلة بسيطة وهي التي لا يكون فيها الفرد موضع اختيار أو نبذ ، كما أنه من جانبه لا يختار ولا ينبذ أحداً ؛ ( ب ) وقد يختار الفرد أفراداً خارج جماعته ، ولكنهم لا يختارونه ، كما أن أعضاء جماعته لا يختارونه ؛ ( ح ) وقد يختار الفرد من أفراد خارج جماعته ، ولكنه يختار أفراداً غير من اختاروه ، أو لا يختار الفرد ، ولا يختاره أحداً من داخل جماعته ، أو قد يختاره أفراد من جماعته ولكنه لا يختار أحداً سواء من داخل الجماعة أو من خارجها ؛ ( د ) وقد يختار الفرد أفراداً من جماعته فقط ولكنهم يتجاهلونه ؛ ( هـ ) وقد تكون العزلة على صورة مثلث يتكون من ثلاثة أفراد يتبادلون الاختيار ولكن الجماعة تنبذهم ؛ ( و ) وقد نجد خمسة أفراد معزولين ومنبوذين من جماعتهم ، وينبذ كل منهم واحداً أو أكثر من بينهم ، ويوجد هذا النمط إذا بدأت عشيرة منبوذة في التفكك ؛ ( ز ) وقد نجد زوجاً معزولاً أو ( ك ) شخصاً معزولاً ومنبوذاً وتابذاً ، أي أن أحداً لا يختاره ، كما أنه ينبذ من الجماعة ، وهو بدوره ينبذ الجماعة .

ويمكن عن طريق تحديد الجماعات ذات الصلات الوثيقة بين أعضائها أن نسهل عملية تفسير السوسيو جرام ، وذلك عن طريق وضع هذه الجماعات الفرعية بعيدة بعض الشيء عن بقية الأفراد . ففي شكل ( ٢ ) مثلاً ، يمكن القول بأن الأعضاء ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ يجب أن يعطوا فرصاً كافية

للتعاون معاً ، وكذلك يجب أن يعطى العضوين ٦ ، ٧ هذه الفرصة أيضاً ، كما يمكن القول بأن العضو ٨ ، يجب أن يعمل مستقلاً أو مع العضو ١٠ ، وأن العضو ٩ ، يمكن إدماجه في الجماعة ( ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ) ، ولكن الأفضل إدماجه مع العضوين ٦ ، ٧ . ومن المعقول أن تتوقع ( إذا كان محك الاختيار هو المشاركة في عمل معين ) أن يؤدي هذا التنظيم إلى تماسك أكبر ، وإلى قدر أكبر من الشعور بالرضا في محيط العمل .

وعلى العموم ، يجب — بعد تطبيق الاختبار السوسيومترى — استخدام البيانات المستقلة منه في الغرض الذي حدد في الاختبار مثل تقسيمهم إلى جماعات ، ويجب أن يوضع كل فرد في جماعة تضم على الأقل فرداً واحداً من اختياره ، وكلما أمكن ذلك في الجماعة التي وقع اختياره على أكبر عدد من أفرادها ، أو تلقى هو أكبر عدد من اختياراتهم . وفي كل الحالات ، يجب بقدر الإمكان - ألا يوضع الفرد في جماعة يلبذه أفرادها . كما يجب الاهتمام أولاً باختيار الأفراد الذين يندر أو يقل اختيارهم من الآخرين ، فيوضعون مع من وقع عليهم اختيارهم في المرتبة الأولى ، وبقدر الإمكان مع الذين اختاروهم في المراتب الأخرى ، حيث أن ذلك يسهم في إشاعة الطمأنينة والأمن في نفوسهم .

وثمة اعتبارات تراعى في تنظيم الجماعات مثل اللجان ، ومن هذه الاعتبارات حفظ التوازن بينها في المهارات والقدرات والنواحي المزاجية والقيادة ، إلى غير ذلك مما يمكن اللجان من القيام بأعمالها . ومن المهم جداً مراعاة عدم استخدام المعلومات المستقاة من اختبار سوسيومترى في تقسيم الأفراد في أى موقف آخر غير الموقف الذي قصده الاختبار ،

حيث أن الاختيارات قد تختلف من موقف لآخر، وإذا اتضح أن السوسيوجرامات الناتجة عن اختيارات أفراد الجماعة في مواقف مختلفة تشابه تشابهاً كبيراً، دل ذلك على أن الأفراد لم تتح لهم الفرص الكافية للتفاعل واكتساب القدرة على الاختيار طبقاً للمعايير التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار في موقف معين دون الآخر . وقد يدعو ذلك القائمين على أمر الجماعة ، كالمدرس مثلاً ، إلى أن يعدل من برنامجه وخططه حتى يتيح الفرص الكافية أمام الأفراد لمشاركة الآخرين في مواقف جماعية متنوعة ، ومساعدتهم على النضج الانفعالي والاجتماعي .

ويمكن أيضاً عن طريق السوسيوجرام ، دراسة العلاقات العامة مثل العلاقة بين الجنسين بصفة عامة ، وهل تتركز الاختيارات على أفراد قلائل أم تتوزع بدرجة معقولة ، وما هو النمط السائد في علاقات الأفراد ؟ : هل هو علاقة بين فردين ؟ ، أم بين جماعات صغيرة مقفلة أو شبه مقفلة ؟ وأي الأنماط يسود مثلاً في جماعة البنات وأياها يسود في جماعة البنين ؟ بذلك يمكن أن تجري دراسات عن الفروق بين الأعمار المختلفة وبين الجنسين ، وبين الجنسين في الأعمار المختلفة ، الخ . . ويسهم كل ذلك في التنبؤ عن السلوك الجماعي . فمثلاً ، إذا زاد الاختيار المتبادل بين البنين عما هو بين البنات ، كان لنا أن نتوقع احتمالاً أكبر للقيام بعمل جماعي مشترك من البنين أكثر مما نتوقعه من البنات . كما يمكن أن تنبأ عن مدى ونوع النزاع بين الجماعات الصغيرة ويمكن أن تنبأ عن أي الجماعات يحتمل أن يقف في وجه الجماعات الأخرى ، وذلك عن طريق دراسة الاكتفاء الذاتي أي اختيار أفراد الجماعة بعضهم لبعض الآخر دون الآخرين .

### ح — الدرجات والمعاملات السوسيومترية

حاول مورينو منذ البداية أن يستخدم الدرجات والمعاملات الرياضية للتعبير عن الجوانب الهامة في العلاقات السوسيومترية . وتمثل هذه الدرجات والمعاملات الفرد أو الجماعة ، أو الفرد في تفاعله مع الأعضاء الآخرين في الجماعة . والنقد الذي يوجه لهذه الدرجات والمعاملات هو أنها تهمل الكثير من الجوانب المعقدة في العلاقات الجماعية . إلا أن استخدامها ، بالرغم من ذلك ، يتزايد وخاصة إذا كانت تعبر عن جانب عام من جوانب العلاقات الجماعية ، وذلك نظراً لقيمتها العملية ، ولوضوحها . وفيما يلي بعض الدرجات والمعاملات الشائعة ، ويلاحظ أن الكثير منها يمكن استخراجها مباشرة من المصفوفة السوسيومترية ، ( بروكتور ولوميس ١٩٥١ ، ص ٥٧١ — ٧٩ ) :

( ١ ) مكاة الاختيار بالنسبة للفرد . س . :

$$س٠٢ = \frac{\text{عدد الأفراد الذين اختاروا ( س )}}{١ - س}$$

حيث س = عدد الأفراد في المجتمع الذي طبق عليه الاختبار والذي يضم الفرد ( س ) . ويلاحظ أن المقام يتكون من ( ١ - س ) نظراً لأن الفرد لا يمكن أن يختار أو أن ينبذ نفسه في موقف الاختبار السوسيومترى العادي .

(٢) مكاة النبذ بالنسبة للفرد (سه) :

$$\frac{\text{عدد الأفراد الذين نبذوا (سه)}}{1 - هـ} = م.هـ (سه)$$

ومن الشائع استخدام هذين للمعاملين بغير العامل (هـ - ١) الذي يستخدم لتيسير المقارنة بين الجماعات . وقد يقيس المعامل م.خ (سه) القيادة ، أو التقبل الاجتماعي ، أو التأثير ، أو خصائص أخرى بحسب المحك المستخدم في الاختبار . فإذا اعتبرنا أن م.هـ (سه) هي عكس م.خ (سه) أمكن أن نجمع بين المعاملين بالصورة التالية :

(٣) مكاة الاختيار - النبذ بالنسبة للفرد (سه) :

$$م.خ - هـ (سه) = م.خ (سه) - م.هـ (سه)$$

فإذا سمح للفرد (سه) باختيار عدد غير محدود من الأفراد ، أمكن أن نحصل على المعامل التالي :

(٤) الامتداد الموجب للفرد (سه) :

$$\frac{\text{عدد الاختيارات التي صدرت عن الفرد (سه)}}{1 - هـ} = مد + (سه)$$

ويقاس هذا المعامل رغبة الفرد (سـ) في الارتباط بالأشخاص الآخرين .

ويمكن أن تستخدم المعاملات الأربعة السابقة للقائفة بين أى فردين فى نفس الجماعة ، أو فى جماعات مختلفة ، أو لمقارنة الفرد بنفسه فى أوقات مختلفة ، إذا استخدم بالطبع نفس الاختبار فى كل الحالات . ويلاحظ أنه إذا كان الفرد (سـ) ينتمى لجماعة ، والفرد (صـ) ينتمى لجماعة أخرى ، فإنه يمكن أن نقارن علاقة كل منهما بجماعته ، ولكن لا يحق لنا أن نستنتج من هذه المقارنة شيئاً عن خصائص كل منهما فيما يتصل بالقيادة أو الشعبية ، الخ . . . لأن علاقة الفرد بجماعته تتوقف جزئياً على بناء الجماعة المعنية ووظيفتها .

ويقرب من هذه المعاملات فى مدلولاتها معاملات أخرى . فمثلاً ، تقسم جيلينجز الأفراد على أساس متوسط عدد الاختيارات التى يتلقونها ، وهى تعتبر الأفراد الذين يتلقون اختيارات تزيد بمقدار انحراف معيارى واحد فوق متوسط عدد الاختيارات ، أفراداً ، يتلقون اختيارات كثيرة ، ، وأولئك الذين يتلقون اختيارات تقل عن متوسط عدد الاختيارات بانحراف معيارى واحد أو فرداً ، يتلقون اختيارات قليلة ، . إلا أن مدلول هذه الحدود يختلف بالطبع ، باختلاف الجماعة . وقد استنبط كاتز (فى لندرى وبورجاتا ، ١٩٥٤ ، ص ٤١٤) معاملاً آخر راعى فيه المركز الاجتماعى للقائم بالاختيار فضلاً عن عدد الاختيارات .

المعاملات الجماعية : لى نصف الجماعة الكلية ، يمكن أن نجمع

المعاملات الفردية لأعضاء الجماعة . ولكن يكون من المفيد أن ننتبه إلى الأنماط التي يكشف عنها السوسيوجرام ، كما أنه قد استنبطت بعض المعاملات الجماعية التي تتناول بناء الجماعة ، وفيما يلي أهمها :

( ٥ ) الإمتداد الجماعي :

$$\text{مد . ج} = \frac{\text{المجموع الكلي للاختيارات التي صدرت عن الجماعة}}{ن}$$

( ٦ ) تماسك الجماعة :

$$\text{ت . ج} = \frac{\text{عدد أزواج الاختيار المتبادل}}{خ_2 ن}$$

حيث تدل  $خ_2 ن$  على العدد الكلي للأزواج الممكنة ، وهو يساوي  $ن (ن - ١) / ٢$  إذا سمح للفرد باختيار عدد غير محدود . أما إذا حدد عدد

الاختيارات ، فإن أقصى عدد ممكن للاختيارات المتبادلة هو  $\frac{ك ن}{٢}$

حيث تساوي  $ك$  عدد الاختيارات التي يصرح للفرد القيام بها .

وفيما يلي معادلة كريسويل لتمثيل تماسك الجماعة :

$$(٧) \text{ تماسك الجماعة} = \frac{\text{عدد الاختيارات المتبادلة} \cdot ع}{\text{عدد الاختيارات غير المتبادلة} \cdot ع}$$

حيث  $غ = \frac{ك}{١ - ن}$  (ك = عدد الاختيارات المصرح بها للفرد)

$$٦ ع = ١ - غ$$

ويمثل لتكامل الجماعة بالمعادلة التالية :

(٨)  $\frac{١}{\text{عدد المعزولين (أى الأفراد الذين لا يختارهم أحد)}}$  = تكامل الجماعة

ومن المهم مراعاة أن هذه المعاملات تتحدد قيمتها بالنسبة لموقف معين وقد يفيد استخدامها في المقارنة بين الجماعات ، إلا أنها أكثر قيمة في قياس التغير بالنسبة لمجتمع معين .

معاملات الجماعات الفرعية : قد تكون الجماعة الكبيرة من جماعات فرعية ، أو قد يقدر الباحث وجود هذه الجماعات فيريد أن يتعرف على مكانة وجاذبية كل منها . وفي هذه الحالة ، يمكنه أن يستعين بعدد من المعاملات نورد أهمها فيما يلي :

إذا افترضنا أن  $خ١$  تمثل الاختيارات التي تتلقاها الجماعة الفرعية  $أ$  من أعضائها ، وأن  $خ٢$  تمثل الاختيارات التي تتلقاها الجماعة الفرعية  $ب$  من الجماعة الفرعية  $أ$  ، فيكون  $خ٣$  مجموع هذه الاختيارات . وبالمثل ، إذا افترضنا بالنسبة للاختيارات التي تقوم بها الجماعة الفرعية  $ب$  ، أن  $خ٤$  تمثل الاختيارات التي تتلقاها الجماعة  $أ$  من الجماعة  $ب$  ، وأن  $خ٥$  —

تمثل الاختيارات التي تتلقاها الجماعة ب من أعضائها فإن خ ب تمثل مجموع هذه الاختيارات .

حيث  $١ = \text{عدد الأفراد في الجماعة الداخلية} ،$   
 $٦ ب = ن - ١ = \text{عدد الأفراد في الجماعة الخارجية} ب .$   
 $٦ خ - ١ = \text{الاختيارات الصادرة من أعضاء الجماعة الفرعية}$   
 للأعضاء الآخرين في نفس الجماعة الداخلية .  
 $٦ خ - ١ = \text{الاختيارات الصادرة من أعضاء الجماعة الداخلية}$   
 لأعضاء الجماعة الخارجية .

$٦ خ ب - ب - ١$  ،  $٦ خ - ١$  لهما نفس المعنى المقابل لـ  $٦ خ - ١ - ب$  ،  
 على التوالي .

$٦ خ - ١ = \text{مجموع الاختيارات الصادرة عن الجماعة الداخلية}$   
 $٦ خ - ١ = \text{مجموع الاختيارات التي تتلقاها الجماعة الداخلية}$   
 $٦ خ ب - ١$  ،  $٦ خ - ١$  لهما نفس المعنى المقابل لـ  $٦ خ - ١ - ب$  ، على التوالي .  
 $٦ خ - ١ = \text{المجموع الكلي للاختيارات في المجتمع الذي}$   
 طبق عليه الاختبار .

وباستخدام الرموز السابقة استنبط عدد من المعاملات التي تدل على  
 بناء الجماعات الفرعية ، وفيما يلي بعض هذه المعاملات :



وبلاحظ أن المعاملات (٩) ، (١٠) ، (١١) ترتبط فيما بينها نظراً لاشتراكها في خ<sub>١-١</sub> ، أما المعامل (١٢) فإنه يتضمن النبذ ، ولكن يمكن أن نتوقع ارتباطه ارتباطاً مرتفعاً بالمعاملات الأخرى . ويقيس المعامل التاسع « القوة الجاذبة » للجماعة ، فإذا كان هذا المعامل أكثر من ١ ، فإن نسبة الاختيارات الداخلية إلى الخارجية تكون أكبر من نسبة العضوية الداخلية إلى العضوية الخارجية . غير أنه من المحتمل أن يكون من خصائص المجتمع الذي يطبق عليه الاختبار ، أن يختار من الجماعة (١) أكثر مما يمكن أن نتوقعة على أساس العضوية . ولذلك ، فإنه في المعامل العاشر ( انقسام الجماعة ) يقدر التواتر المتوقع على أساس كل من خ<sub>١</sub> ، خ<sub>١-١</sub>

ومن الممكن أن تستخدم هذه المعاملات المقارنة بين الجماعات ، إلا أنها أكثر قيمة في قياس التغير في المجتمع . وتشير الارتباطات بين هذه المعاملات وبين خصائص المجتمع إلى نتائج لها قيمة بالغة من الناحيتين النظرية والعملية ، وهي نتائج سوف نعرض لها في فقرات تالاه .

### [ د ] تحليل المصفوفة :

يشابه تحليل المصفوفة إلى حد كبير التحليل الشكلي عن طريق رسم السوسيوجرام ، ويمتاز عنه بمحاولة تقريب السوسيومترية من طبيعة التحليل الرياضي الموضوعي الذي يسمح بمعالجة البيانات المستقاة من أعداد كبيرة معالجة إحصائية . ويدين هذا التحليل في مجال السوسيومترية ، لفورسيت وكاتز (١٩٤٦) ولوس ويرى (١٩٤٩) : وفستنجر (١٩٤٩) .

وغيرهم . ويبدأ التحليل بإعداد مصفوفة  $X$  ن تمثل الصفوف الأفقية فيها الاختيارات التي تصدر عن الأفراد من ١ إلى ن ، وتمثل الأعمدة الرأسية الاختيارات التي يتلقاها هؤلاء الأفراد ( جدول ٤ ) . ولا يتسع المجال في هذا الفصل لمناقشة تفاصيل الطرق المختلفة في تحليل المصفوفة ، ولكننا نكتفي بعرض الخطوط العريضة لطريقة واحدة هي طريقة فورسيث وكاتز وتوضيح حدودها .

تهدف طريقة فورسيث وكاتز إلى إبعاد الاختيارات السلبية ( ١ - ) عن المحور الرئيسي ، وتقريب الاختيارات الإيجابية منه ، بحيث تتجمع حوله ويتم ذلك عن طريق تغيير ترتيب الأفراد من ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ إلى ٣ ، ٤ ، ٢ ، ١ مثلاً ، وبالنسبة للصفوف والأعمدة في نفس الوقت ، وبحيث لا يحدث بالطبع أى تغيير في البيانات .

ويؤدي إتباع هذه الطريقة في نظر فورسيث وكاتز إلى تقنين طريقة تحليل المصفوفة ، والوصول إلى نتائج واحدة تقريباً بصرف النظر عن اختلاف الباحث . كما أن الطريقة تكشف عن الجماعات الفرعية ( وهي التي يتجمع أفرادها حول المحور ) ؛ وعن أنماط القيادة ( الأفراد في مركز التجمع ) ؛ وترتيب هذه الجماعات على أساس تقبل المجتمع الكلى لها ( الجماعات التي تتجمع حول النقطة المتوسطة للمحور أو قريباً منها هي أكثر الجماعات تقبلاً من المجتمع الكلى ) . ويتضح الصراح بين الجماعات الفرعية من تركيز الاختيارات السلبية في مواضع تداخل الجماعات الفرعية . ويتضح أيضاً من تحليل المصفوفة الدوام

النسبي لبناء الجماعة عن طريق درجة تركيزها ، وما إذا كان القادة والمتبوعون يختارون من جماعة واحدة أم أكثر .

والنقد الأساسي الذي يوجه إلى هذا التحليل ، والذي يعوق انتشار استخدامه هو ضخامة ما يتطلب من مجهود في تغيير الصفوف والأعمدة . هذا فضلاً عن أن المنهج نفسه لا زال ينقصه الكثير من أشكال التفاصيل . ويعتبر تحليل المصفوفة في نظر مورينو ، مكملًا للسوسيوجرام ، وليس بديلاً عنه . فمثلاً ، يصعب جداً متابعة سلاسل الاتصال في المصفوفة ، بينما تكون واضحة جداً في السوسيوجرام .

وقد حاولت بعض البحوث استخدام منهج التحليل العائلي ، في معالجة البيانات السوسيومترية . وقد استطاع بوك وهوزاين ( في لندزي وبورجاتا ، ١٩٥٤ ، ص ٤١٩ ) استخراج عاملين هما : الجنس ، و « السمعة العلمية » . إلا أن عدد هذه البحوث لا زال محدوداً ، ولا زال تطبيق المنهج في هذا المجال ينقصه الكثير .

### اختبارات الرأي أو الاختبارات الشبيهة سوسيومترية

سبق أن أشرنا إلى أنه يصعب في الكثير من الحالات توفير كل الشروط التي تتفق مع تعريف مورينو للاختبار السوسيومتري ، فمثلاً ، قد يطلب من الأفراد إبداء آرائهم بعضهم عن البعض الآخر فيما يتعلق بسمات شخصية وأنماط سلوكية معينة ، أو قد يتعذر إعادة بناء الجماعة طبقاً لنتائج الاختبار السوسيومتري . وتسمى الاختبارات التي لا تستوفي بعض شروط

الاختبار السوسيومترى بالاختبارات الشبه سوسيومترية أو اختبارات الرأى . وهى أسهل فى التطبيق وفى التصحيح من الاختبارات السوسيومترية ، ولكنها على العموم أقل فائدة ، لأن قيمتها الواقعية بالنسبة للأفراد أقل من قيمة الاختبارات السوسيومترية . ونظراً لأن الأفراد لا يجدون دافعاً قوياً للاستجابة لاختبارات الرأى ، فإنهم يعطون أحياناً إجابات ناقصة أو غير مناسبة فى بعض النواحي . ولكن إذا كانت علاقة الأفراد بالمختبر علاقة طيبة ، وإذا شعر الأفراد بأن استجاباتهم سوف تساعد فردياً كما تساعد الجماعة ، فإن هذه الاختبارات قد يكون لها قيمة كبيرة . وفيما يلى بعض نماذج من هذه الاختبارات .

### ( ١ ) التقدير السوسيومترى الذاتى

هذا الأسلوب امتداد للاختبار السوسيومترى ، ومصاحب له ، ويطلب فيه من الفرد أن يقدر نفسه تقديراً سوسيومترياً ، أى أن يتنبأ باختياره سوسيومترياً ، فيسأل مثلاً ، « من تظن سوف يختارك ؟ » . وقد تعددت أوجه استخدام هذا الأسلوب فى تدريب الأفراد على إدراك غيرهم ، وفى معاهد التعليم الخ . . . وبما لا شك فيه ، أن إدراك الفرد لتقديرات غيره له ، متغير هام له مصاحبات سيكولوجية ذات دلالة .

### ( ٢ ) مقياس المشاركة الجماعية

وهو مقياس أعده واستخدمه بينسكى وسيجل وفاناتا ( فى لنديز ، ٤٠٩ ) بقصد الوصول إلى معامل سوسيومترى يقيس « فاعلية المشاركة فى النشاط الجماعى » ، واستخدمت فيه طريقة قريبة من « طريقة ثرستون ذات

المسافات المتساوية ، . وقد بدأ الباحثون بعرض ١٧٠ فقرة سوسيومترية على عدد من « القضاة من الطلبة » . لتقدير مواضعها ، ثم اختصرت إلى ٤٠ فقرة عرضت بدورها على سيكولوجيين مدربين لاختيار ٢٤ فقرة تمثل المراكز الثمانية على المقياس . ويقابل كل مركز منها ثلاث فقرات تقاربت إلى حد كبير في تقديرات القضاة لها . وقد طبق الباحثون هذا المقياس على أربع جماعات . فوجدوا اتفاقاً كبيراً بين أعضاء الجماعة في اختيارهم لأفراد معينين .

### (٣) بجمل التفضيل الجماعى

يتطلب هذا الأسلوب السوسيومتري من كل عضو في الجماعة أن يعبر عن مشاعره نحو كل عضو آخر بإحدى الفئات التالية : « أحب » ، « أكره » ، و « سيان عندى » . أى أن الأسلوب يفرض على كل شخص تقييم كل الأشخاص الآخرين في الجماعة تقييماً محدداً . وتعطى الفئات الثلاثة أحياناً أوزاناً مختلفة .

### (٤) مقياس التباعد الاجتماعى

يقصد بهذا المقياس الكشف عن درجة تقبل كل فرد في الفصل لكل فرد آخر . ويتكون من مقياس تقدير يشتمل على خمس عبارات تمثل كل منها درجة مختلفة من درجات التقبل الاجتماعى ، وهى :

١ — أود أن يكون واحداً من أقرب أصدقائى .

٢ — أود أن يكون في جماعتي ولكن ليس كصديق مقرب .

٣ — أود أن أكون معه من فترة لأخرى ، ولكن ليس غالباً  
أو لفترة طويلة .

٤ — لا أعترض على بقاءه في جماعتي ، ولكن لا أريد أن تكون  
لي به أية صلة .

٥ — تمنيت لو لم يكن في جماعتنا ( أو في الفصل ، الخ ... ) .

ويرسم كل فرد علامة في مربع من المربعات الخمسة تحت اسم كل  
فرد في الجماعة وأمام العبارة التي تصف أحسن وصف مشاعره نحو  
الفرد . وقد يقدر نفسه برسم علامة في المربع الذي يقابل العبارة التي  
يعتقد أنها تمثل مشاعر غالبية أفراد جماعته نحوه . ومن المهم ألا يستخدم  
هذا الاختبار إلا إذا كانت صلة القائم بتطبيقه مع الأفراد صلة طيبة ،  
وإذا لم تكن هناك مقاومة للاستجابة أو للتوقيع بالإسم .

ومن المحتمل أن تؤدي الدراسة الدقيقة لاستجابات الأفراد بعضهم  
للآخر الآخر إلى نتائج أكثر دلالة من النتائج التي تؤدي إليها الدرجات  
الرقية على هذا الاختبار . ولكن يمكن حساب درجتين لكل فرد يطبق  
عليه هذا المقياس . ولاستخراج الدرجتين ، تعطى كل عبارة وزناً معيناً  
( من ١ إلى ٥ مثلاً ) يدل على مقدار التباعد الاجتماعي . فمثلاً ، إذا  
طبق المقياس على أفراد فصل يتكون من ٣٠ طالباً ، وإذا وجدنا من  
لخص استمارات الطلاب أنه قد رسمت علامة تحت اسم الطالب ( ١ )

خمس مرات أمام العبارة (١) ، ٨ مرات أمام العبارة (٢) ، ١١ مرة أمام العبارة (٣) ، ٥ مرات أمام العبارة (٤) ، ومرة واحدة أمام العبارة (٥) ، فإن الدرجة الأولى لهذا الطالب ، وهي « التباعد الاجتماعي الجماعي » تساوي  $٧٩ (٥ \times ١ + ٤ \times ٥ + ٣ \times ١١ + ٢ \times ٧ + ١ \times ٥)$  وهي تدل على درجة تقبل جماعة الفصل للطالب (١) ، ومن الواضح أنه كلما قلت هذه الدرجة كلما دلت على زيادة تقبل الجماعة للفرد . أما الدرجة الثانية ، وهي « التباعد الاجتماعي الذاتي » أي تقبل الفرد للجماعة ، فإنها تستخرج من استجابة الطالب نفسه . فإذا وجدنا أنه قد رسم علامة تحت اسمين أمام العبارة (١) ، وتحت ٥ أسماء أمام العبارة (٢) ، وتحت ٨ أسماء أمام العبارة (٣) ، وتحت ١٠ أسماء أمام العبارة (٤) ، وتحت ٥ أسماء أمام العبارة (٥) ، فإن الدرجة تساوي ١٠١  $(١ \times ٢ + ٢ \times ٥ + ٣ \times ٨ + ٤ \times ١٠ + ٥ \times ٥)$  . ويتضح من المقارنة بين الدرجتين أن تقبل هذا الطالب للجماعة أقل من تقبل الجماعة له . أي أن التباعد الاجتماعي الذاتي أكبر من التباعد الاجتماعي الجماعي .

#### ٥) اختبار : « من تظن ؟ »

استخدم هارتشورن وزملاؤه ( ١٩٢٩ ) هذا الاختبار في دراساتهم المشهورة « بدراسة التربية الخلقية » ، ويتكون الاختبار من قائمة تحتوي على ٢٤ عبارة تصف أنواعاً « جيدة » أو « رديئة » من السلوك أو الاتجاهات ، مثل :

شخص يسخر من الآخرين ويضايقهم .....

شخص يضبط أعصابه ولا يغضب .....

ويطلب من أفراد الجماعة أن يقرأ كل منهم العبارات بعناية ، وأن يحاول ذكر الشخص أو الأشخاص الذين ينطبق عليهم هذه الأوصاف ، ثم يكتب تلك الأسماء في المسافات المخصصة لذلك أمام كل عبارة . وإذا رأى أن عبارة ما تنطبق عليه هو نفسه ، كتب اسمه أمامها . وإذا رأى أنها لا تنطبق على أى فرد في الجماعة ، لم يكتب أى اسم . وقد وجد هارثشورن من بحوثه أن طلب التوقيع بالاسم يؤثر تأثيراً واضحاً في النتائج ، وخاصة فيما يتعلق بوصف الفرد لنفسه ، ولذلك يفضل استجابة الأفراد لهذا الاختيار ، دون طلب التوقيع بأسمائهم .

ويمكن طبقاً لنتائج هذا الاختبار . ترتيب الأشخاص ترتيباً يتفق بصورة تقريبية مع البيانات السوسيومترية . وقد يستخدم هذا الاختبار بالإضافة إلى الاختبار السوسيومترى ليدرس تكوين صورة عن انطباعات الأعضاء بعضهم عن البعض الآخر . ويمتاز الاختبار عن الاختبار السوسيومترى في أن الأعضاء لا يعرفون حقيقة قصد الباحث ، وهي ميزة هامة فقط إذا كان هناك من الأسباب ما يدعو إلى احتمال تحريف الأفراد لاستجاباتهم في الاختبار السوسيومترى العادى . وفضلاً عن ذلك ، فإن هذا الاختبار يقتصر على السمعة والاختيار ، فلا يعطينا صورة عن أنماط التفاعل والاتصال .

#### ٦ . . التقديرات الزمنية

يطلب من أعضاء الجماعة في هذا الأسلوب ، تقدير نسبة الزمن ( من

فترة محدودة ) التي يودون قضاءها في مشاركة الأعضاء الآخرين في نشاط معين ، أو تقدير الزمن الحقيقي الذي يقضاه كل منهم فعلاً مع أعضاء الجماعة الآخرين . وقد استخدم هذا الأسلوب أيضاً في صورة معدلة تضمنت الحصول على معلومات عن الأنماط الواقعية للتزاور بين القرويين في بيئة ريفية ( لندي وبورجاتا ١٩٥٤ ، ص ٤٠٩ ) .

#### ٧ — المسح السوسيومتري

يتضمن المسح السوسيومتري ، فضلاً عن الاختبار السوسيومتري العادي ، بيانات أخرى عن العلاقات المختلفة ، مثل العلاقات الرسمية المحددة ، والتي يعرفها قادة المنظمة أو التي يحددها بناءً عليها ؛ وكذلك العلاقات المدركة ، والعلاقات الواقعية التي يتقدم الأعضاء بتقارير عنها . كما يتضح من عرضنا للأساليب السوسيومترية ، أنها يمكن أن تندمج مع أساليب الملاحظة ، وهو ما نرجو أن يتضح في فصل تال .

#### ٨ — الصفحة السوسيومترية

إذا حصلنا على معاملات من اختيارات قائمة على محكات عديدة ، أمكن أن نجمع بين هذه المعاملات في صورة صفحة سوسيومترية ( بروفيل ) . وفي هذه الحالة ، يتعين توحيد وحدة القياس بين المعاملات . فمثلاً ، رسمت جيننجز ( في لندي وبورجاتا ، ١٩٥٤ ، ص ٤١٥ )

صفحات سوسيومترية تضم الاختيارات الإيجابية الصادرة والمتلقاة ،  
والمبادلة . وتمثل الاختيارات الثلاثة الأولى نمط الاختيار الإيجابي ،  
وتمثل الثانية نمط الاختيار السلبي ، وتمثل الاختيارات الستة معا نمط  
الاختيار الإيجابي — السلبي . ويقاس النمط بدرجة تتراوح من  
٦ + إلى ٦ - ، وتدل الدرجة الموجبة على أن الشخص فوق المتوسط  
في الفقرة المعنية ؛ بينما تدل الدرجة السالبة على أن الشخص تحت  
المتوسط في الفقرة المعنية . وتيسر مثل هذه الصفحة السوسيومترية  
لفحص توزيع الأنماط ، وخاصة العلاقة بين أداء الشخص على الفقرات  
المختلفة . وقد استنبطت طرق أخرى لرسم الصفحة السوسيومترية  
لا يتسع المجال لمناقشتها .

## المشكلات المتصلة بنبات الاختبارات السوسيومترية وصدقها وأوجه استخدامها وتطبيقاتها العملية

### ثبات الإختبارات السوسيومترية

يرى أنصار « السوسيومترية » ، أن مشكلة ثبات الاختبار السوسيومترى لوجود لها ، لأنهم يفترضون أن الاختبار يعكس التغير الحادث في بناء الجماعة وفي مكانات الأفراد بعد فترة من الزمن . فإذا أعطى الاختبار نفس النتائج على قترات مختلفة ، كان ذلك داعياً للتشكك في الاختبار ، وليس دليلاً على ثباته .

وفي مجال الاختبار السوسيومترى ، يجب التمييز بين ثبات تفسير البيانات ( أى مدى الثبات في وصف وتفسير الباحثين المختلفين لنفس البيانات ) وبين ثبات البيانات نفسها . ويتضح من مناقشاتنا لطرق تحليل البيانات السوسيومترية أن ثبات التفسير يختلف باختلاف الأسلوب المتبع في التحليل . فإذا استخدمنا المعاملات السوسيومترية ، كان لنا أن نتوقع معاملات ثبات مرتفعة ، بالرغم من أن الصورة التى نحصل عليها عن الجماعات تختلف باختلاف نوع المعامل المستخدم . ويزداد احتمال الحصول على معاملات ثبات مرتفعة أيضاً ، إذا استخدمنا الطرفى المقترحة لتوحيد تحليل المصفوفة ، أو لتوحيد طريقة رسم السوسيوگرام .

ما أثبات الاختبار ، فإن التأكد منه أمر أكثر صعوبة . وتختلف الصورة أيضاً باختلاف نوع الثبات . فإذا كنا نريد مثلاً ، التأكد من ثبات التكرار ، أى الحصول على نتائج ثابتة بتكرار تطبيق الاختبار ، فإننا نواجه احتمال وجود عامل الذاكرة ، أى أن تذكر الاختبار السابق قد يؤدي إلى ثبات الاختبار ، وخاصة إذا كانت الفترة بين الاختبارين قصيرة . أما إذا طالت هذه الفترة ، فإن عدم الثبات قد يرجع — جزئياً على الأقل — لتغير حقيقى فى بناء الجماعة . وتزداد الصعوبة بالطبع ، إذا حدث أى تغير فعلى فى بناء الجماعة نتيجة الاختبار الأول كما تقضى بذلك الأسس السوسيومترية . ومن ناحية أخرى ، إذا لم يتم هذا التغير الذى يتوقعه الأشخاص ، فإنه قد يغير اتجاهاتهم نحو الاختبار السوسيومترى ، ومن ثم فإنه قد يؤدي إلى فروق فى الاستجابة فى المرات التالية .

أما بالنسبة لمعامل الثبات الداخلى ، فإنه يمكن أن تقسم الجماعة إلى نصفين قسمة تعسفية ، وأن نعطى كل فرد درجتين لكل معامل من المعاملات السوسيومترية ، ( أى درجة من كل نصف ) . وفى هذه الحالة ، يكون معامل الثبات مقياساً لدرجة ثبات استجابة مختلف أعضاء الجماعة فى إختيارهم للفرد ، وهو ثبات يجب ألا نتوقع أن يكون مرتفعاً ، ومن ثم فإن وجود فروق بين النصفين لا يدل على عدم الثبات . هذا فضلاً عن أن قسمة الاختيارات ، وهى محدودة غالباً ، تؤدي إلى صغر عددها ، مما يؤثر فى النتائج .

وثمة طريقة ثالثة لتقدير الثبات تقابل طريقة « الصور المتكافئة » ، وهى ثبات الاختيار من محك لآخر ، إلا أننا نتوقع عادة اختلاف الاختيار باختلاف الموقف .

ونظراً للاختبارات السابقة ، يتعين دائماً في تقرير معاملات ثبات الاختبار السوسيومترى ، تحديد نوع الاختبار المستخدم ، والجماعة التي طبق عليها ، والمحركات المستخدمة ، والفترات بين الاختبارات ، ونوع الدرجة أو المعامل المستخدم ، وعدد الاختبارات المطلوبة .

ويخلص لنزى وبورجاتا ( ١٩٥٤ ، ص ٤٢٢ ) أم التعميمات التي يمكن الخروج بها من نتائج البحوث المتصلة بثبات الاختبارات السوسيومترية فيما يلي :

( ١ ) يقرر معظم الباحثين وجود ثبات مرتفع في النمط السوسيومترى على فترات ، وذلك بالرغم من تذبذب الاختبارات الفردية . وقد بنى هذا التعميم على أساس فحص السوسيو جرام ، وهو فحص يعتمد أساساً على انطباع الفاحص .

( ٢ ) لوحظ أيضاً ثبات المعاملات والدرجات الكمية المستخرجة من البيانات السوسيومترية على فترات وذلك بالرغم من تذبذب الاختبارات المعينة .

( ٣ ) لوحظ أن ثبات البيانات السوسيومترية يزداد بازدياد سن القائمين بالاختبار ، إلا أنه يصعب التأكد مما إذا كان هذا الارتفاع نتيجة لثبات العلاقات السوسيومترية بين الكبار ، أم نتيجة لزيادة قدرتهم على التذكر .

( ٤ ) وجد بعض الدليل على أن أقل الاختبارات أهمية هي أقلها

ثباتاً . ومن ذلك ما وجدته مورينو من أنه في فترة ثلاثة شهور ، حدث تغير في ٨ ٪ فقط في الاختيار الأول ، بينما حدث تغير في ١٨ ٪ في الاختيار الثاني .

( هـ ) يزداد ثبات الاختيارات السوسيومترية بزيادة فترة بقاء أفراد الجماعة معاً .

### صدق الاختبارات السوسيومترية

توقف مناقشاتنا لصدق الاختبارات السوسيومترية على نوع الصدق المقصود . فمثلاً ، من الواضح أن هذه الاختبارات تمتاز بالصدق الظاهري ، أى أنها تقيس — ظاهرياً — الاختيارات بين الأشخاص ، أو على الأقل الاختيار اللفظي . إلا أنه من المحتمل — رغم ذلك — أن يختار الأفراد لسبب أو لآخر ( مثل عدم الشعور بالأمن ، أو النقص في الثقة بالآخرين ، الخ . . ) أشخاصاً غير أولئك الذين يودون فعلاً التفاعل معهم في مواقف معينة ، وقد لا يجد الأفراد الدوافع الكافية لمراعاة الدقة في اختياراتهم نتيجة عدم الاهتمام بالموضوع ، أو نتيجة عدم توفر الوقت في حالة توجيه أسئلة كثيرة مثلاً .

أما عن الصدق العملي ( أى وجود ارتباط مرتفع بين الاختيارات السوسيومترية وبين محكات أخرى مثل التعصب العنصري ، أو الدينى ، أو الاختيار الفعلي في مواقف الحياة ، الخ . . . ) فإن عدم وجود ارتباط لا يدل بالضرورة على عدم صدق الاختبار السوسيومترى ، رغم أن هذه النتيجة في حد ذاتها تستحق الدراسة ، فمثلاً ، قد تختلف العوامل التي تعتبر

في الاختيار السوسيومترى عن تلك التي تعتبر في الاختيار الواقعى .  
وقد أسفرت بعض الدراسات فعلا عن وجود ارتباطات مرتفعة ، بينما  
لم يسفر البعض الآخر عن وجود هذا الارتباط .

### أوجه استخدام الأساليب السوسيومترية

والواقع أن مشكلة تحديد المتغيرات التي ترتبط بنتائج الاختيار  
السوسيومترى من المشكلات التي تهتمنا من الناحيتين النظرية والعملية ،  
سواء كان هذا الارتباط يدل على صدق الاختبار السوسيومترى أم لا .  
وسوف نناقش فيما يلى بعض الجوانب الهامة التي استخدمت في بحثها  
الأساليب السوسيومترية ، ونستعرض أهم النتائج ( لندزى وبورجاتا ،  
١٩٥٤ ، ص ٤٢٤ — ٢٩ ) :

( ١ ) القيادة : من الطبيعى في ضوء النظرية التفاعلية عن القيادة <sup>(١)</sup> ،  
أن يشيع استخدام المقاييس السوسيومترية في الميدان . وربما كانت أول  
دراسة سوسيومترية في القيادة هي الدراسة الطولية التي قامت بها هيلين  
جينجز لمنزل تقيم فيه جماعة من البنات الجانحات في مدرسة خاصة  
بهن . وكان محك الاختيار هو الزمالة على مائدة الطعام . وقد عرفت  
جينجز القيادة في هذه الدراسة بأنها الحصول على خمسة اختيارات أو

---

(١) ارجع الى سيكولوجية الجماعات والقيادة ، نايف له سن كامل ، ص ١٨٢ ، القاهرة : مؤسسة المطبوعات الحديثة .

أكثر ، وقد انطبق هذا التعريف على حوالي ٢٠ ٪ من أفراد الجماعة .  
وقد تابعت جينتجر الدراسة بعد حوالي عامين ونصف عام ، ووصفت  
التطور الذي حدث في النمط السوسيومتري ، ووجدت اتفاقاً كبيراً بين  
نتائج الاختيار السوسيومتري ، ونتائج انتخاب كان قد حدث قبل ذلك  
بثلاثة شهور لمن يمثل كل منزل في مجلس المدرسة .

ولكن جيب وجد في بحث له أن المحكات السوسيومترية لا تتساوى  
من حيث صلاحيتها لقياس القيادة . فقد وجد معامل ارتباطاً بين تقديرات  
الملاحظين للقيادة وبين محكين هما : « قضاء وقت الفراغ معاً » و « العمل  
معاً » ، بينما كان معامل الارتباط هو . بين التقدير على « القيادة » وبين  
محك ثالث هو « الشخص الذي يحدث خروجه من الجماعة أكبر تغير » .  
وقد يحدث أن لا يحصل القائد الحقيقي على أكبر عدد من الاختيارات ،  
أو يحصل شخص على عدد قليل من الاختيارات الهامة التي تجعله ذا  
تأثير بالغ بالرغم من قلة عددها . والخلاصة ، أن المقاييس  
السوسيومترية للقيادة يشوبها بعض النقص ، إلا أنها قد تكون في  
بعض الحالات حل الأدوات الهامة النافعة في قياسها بصورة مباشرة أو  
بغير مباشرة .

( ٢ ) التوافق الاجتماعي : تسهم الاختبارات السوسيومترية في تقدير  
فاعلية تفاعل الفرد كعضو في الجماعة ، وذلك عن طريق حساب مختلف  
المعاملات وتحديد مختلف الأنماط السوسيومترية . إلا أنه يجب ألا نخلط  
بين التوافق الاجتماعي والتوافق الشخصي ، أي تحرر الفرد من الصراع  
والقلق والاضطراب النفسي ، رغم شدة احتمال وجود ارتباط قوي

بين النوعين من التوافق . فقد يكون الترابط سلبياً . لأن الفرد الذي يسمى للتيحتاج الاجتماعي . قد يدفعه إلى ذلك عدم شعوره بالأمن لدرجة لا يستطيع معها تحمل فقدان جب الجماعة له .

وقد استخدم عدد من الاصطلاحات التي تشير إلى مدى التوافق الاجتماعي مثل ، النجم والمعزول ، والشخص الحائز على عدد قليل من الاختيارات ، والمنبوذ ، الخ... إلا أنه يجب التأكد مما إذا كان الفرد معتزلاً للجماعة وفق إرادته ، أم أن الجماعة قد عزلته أو نبذته . كما أن الشخص الذي يحصل على عدد كبير من الاختيارات لا يتحتم أن يكون واعياً بذلك ، أو أن يكون سعيداً بهذه المكانة . وعلى العموم ، يتحتم دائماً أن نحذر من التعميم من موقف معين إلى مواقف أخرى .

( ٣ ) الحساسية الاجتماعية : من العوامل الهامة في مجال العلاقات بين الأشخاص ، قدرة الفرد على التمييز تمييزاً دقيقاً للاستجابات التي يستثيرها في الآخرين . وقد أوضحت بعض البحوث أن هذه القدرة ترتبط بالتوافق الشخصي ، وبعدها آخر من العوامل ، منها الموقف الاجتماعي المعين .

( ٤ ) المكانة الاجتماعية : ترتبط المكانة الاجتماعية بالمقاييس السوسيومترية . كما رأينا في بعض المعاملات مثل مكانة الاختيار ، ومكانة النبذ ، ومكانة الاختيار — النبذ . وقد وجدت ارتباطات موجبة بين المكانة السوسيومترية وعدد من المتغيرات الأخرى مثل المكانة الاجتماعية — الاقتصادية ، والمهنة ، وتقدير الملاحظين ، الخ... بل إن بعض البحوث

تشير إلى إمكان استخدام أنماط التزاور العائلي (وهو أسلوب سوسيومتري) للكشف عن وجود الطبقات الاجتماعية .

(٥) مستوى الروح المعنوية : أسفر عدد من البحوث عن إمكان استخدام الأساليب السوسيومترية لقياس مستوى الروح المعنوية في الجماعة، وعن ارتباط هذه المقاييس السوسيومترية ارتباطاً موجباً هالاً بالمقاييس الأخرى للروح المعنوية .

ويستدل عادة على هذا المستوى بالمقدار النسبي للاختيارات من داخل الجماعة ، والاهتمام باختيار القادة الرسميين اختياراً إيجابياً .

(٦) بناء الجماعة : يرتبط البناء السوسيومتري للجماعة ببناء الاتصال وبناء القوة . وتستخدم في وصف البناء السوسيومتري للنسب المتوية للعزولين، ولأزواج الاختيار المتبادل، والمثلثات، والسلاسل، ومعاملات الصداقة، والتماسك، الخ .

(٧) المتغيرات الديموجرافية : يشير عدد من الدراسات التي أجريت في الخارج إلى أن الناس يغلب أن تكون اختياراتهم السوسيومترية موجهة إلى أفراد من نفس الطبقة الاقتصادية — الاجتماعية، أو من طبقة أعلى بقليل، كما أن الاختيارات يغلب أن توجه إلى أفراد من نفس الأقلية الدينية أو العنصرية . وتشير البحوث أيضاً إلى أن كلا من السن والجنس لها تأثير كبير كموامل محددة لتكوين التكتلات، وقيام الجماعات، وللحصول على المكانة الاجتماعية .

ويتأثر الاختيار أيضاً بالتقارب الفيزيقي ، فيزداد تبادل الاختيارات بين الأشخاص المتجاورين في المسكن ، كما يزداد اختيار الأشخاص من المستويات التعليمية الأعلى .

( ٨ ) الشخصية : تساءل عدد كبير من الباحثين عن العلاقة بين الشخصية

وبين الاختيار السوسيومتري . وتشير نتائج معظم الدراسات إلى أن الأفراد الذين يتمتعون بمكانة سوسيومترية عالية يتسمون في تقدير أعضاء الجماعة بالسماح موضع التقدير في الثقافة القائمة . إلا أن تفسير هذه النتائج تعترضه صعوبات منها : ضعف مقاييس التقدير كمقاييس الشخصية ، ثم قيام نفس الأشخاص بتقدير الشخصية وبالاختيار . ولذلك فإنه من الصعب أن نقرر ما إذا كان الأفراد يحصلون على مكانة عالية لأنهم يتسمون بهذه السماح ؛ أم أنهم يتسمون بهذه السماح لأنهم يحتلون هذه المكانة ؛ أم أن كلا من ارتفاع المكانة وارتفاع التقدير على السماح نتيجة لتعميم من القائمين بالاختيار والتقدير ؛ أم أن ارتفاع المكانة يبرز هذه السماح دون أن تكون هناك فروق رئيسية في الشخصية .

وقد أجريت دراسات متعددة خلال العشرين سنة الأخيرة ، استخدمت فيها مختلف مقاييس الشخصية من مقاييس التقدير الذاتي ، إلى المقابلات والملاحظة ، والاختبارات الإسقاطية . فمثلاً ، وجد فرنش بين جنود البحرية الأمريكية ارتباطاً سلبياً بين ارتفاع المكانة السوسيومترية وبين التوافق كما يستدل عليه من عدد مرات الإحالة إلى الطبيب النفسي ، وإلى العلاج الطبي ، وعدد مرات ارتكاب حوادث تتضمن خروجاً على النظام . كما وجد نيوكب في دراسته بكلية بنجتون ، أن مختلف مقاييس المكانة السوسيومترية للطالبة ترتبط ارتباطاً موجباً بتحرر اتجاهاتها الاقتصادية والسياسية . ويشير عدد من

الدراسات إلى ازدياد اختيار الأفراد من نفس مستويات الذكاء أو من المستويات الأعلى ، بينما لم تفسر معظم الدراسات عن وجود ارتباط بين الاختيار السوسيومتري وبين مستوى التحصيل الأكاديمي .

والخلاصة ، أنه رغم أن نتائج مختلف الدراسات ليست متناسقة دائماً ، إلا أنها تشير بصفة عامة إلى وجود ارتباطات دالة بين المسكاة السوسيومترية وبين الشخصية في مستوياتها الظاهرة والباطنة . وبالطبع ، لا يجوز لنا أن نعمم نتائج مثل هذه الدراسات من ثقافة لأخرى . فقد وجد دانيلسون مثلاً في مقارنة بين قبائل جيارو الهندية بأمريكا الجنوبية وبين سكان قرية بولاية فرمونت بأمريكا ، اختلافات واضحة من حيث التماسك ، ومستوى التفاعل ، والبناء السوسيومتري . ولعل الدراسات التي يقوم بها قسم الدراسات الفنية والتجريبية بمركز التربية الأساسية بسرس اللان خطوة طيبة في مجال الدراسات الثقافية المقارنة .

### التطبيقات العملية للاختبارات السوسيومترية

أصر مورينو منذ البداية على أنه لكي نضمن تعاون الأفراد في الاختبار السوسيومتري ، يجب استخدام نتائجه في إعادة تنظيم بناء الجماعة . وكان لذلك أثره في إقبال الاختصاصيين في ميادين متعددة على استخدام الاختبارات السوسيومترية ، هذا بالإضافة إلى سهولة ترجمة نتائج هذه الاختبارات إلى توصيات عملية . وسوف نمثل فيما يلي لبعض هذه التطبيقات :

التطبيقات التربوية : كان مورينو أول من بدأ تطبيق الأساليب

السوسيومترية في المدارس . وقد أشار عدة مرات إلى صعوبة الاعتماد على تقديرات المدرسين للسكانات السوسيومترية للتلاميذ . وقد أوضحت بعض الدراسات أن المدرسين — رغم اختلافهم في دقة التقدير — ينخفض الارتباط بين تقديراتهم وبين نتائج الاختبارات السوسيومترية . والغالب أن يبالغ المدرس في تقدير مكانة من يميل إليهم من الأطفال ، بينما يقل تقديره لمكانة من لا يميل إليهم .

وتستخدم الأساليب السوسيومترية لقياس التقدم في العلاقات الإنسانية داخل الفصل ، ولتحسينها عن طريق إعادة بناء الجماعة على أساس نتائجها . ويستدل على التقدم إما عن طريق إرتفاع المكانة السوسيومترية لأعضاء كانت مكاناتهم منخفضة سابقاً ، أو عن طريق توزيع الاختيارات على عدد أكبر من أفراد الفصل . وقد يصاحب إعادة تنظيم بناء الجماعة ، علاج فردي أو جماعي . وتشير بعض الدراسات إلى أنه من المفيد دائماً استخدام قادة الفصل في مساعدة المعزولين على الاندماج في حياة الجماعة ، وفي تدريبهم على ذلك .

والحق أن المدارس والمعاهد العلمية مجال طيب يسهل فيه استخدام الأساليب السوسيومترية ، كما أنها مكان تشتد فيه حاجة المدرسين والإداريين إلى الإفادة البناءة من هذه الأساليب في تكوين جماعات متماسكة ، وفي زيادة حساسيتهم للصعوبات في مجال العلاقات الاجتماعية داخل الفصل وفي الكشف عن حالات التوافق اللاسوى .

التطبيقات الصناعية : تزايد اهتمام السيكولوجيين في المجالات الصناعية بتطبيق الأساليب السوسيومترية نتيجة تزايد اهتمامهم بالعلاقات الإنسانية ،

وبالتنظيم غير الرسمي بين جماعات العمال، وبضرورة تقدير مستوى الروح المعنوية والتماسك، والعلاقات مع الرؤساء، الخ... وقد كان لبحوث مايو وزملائه أكبر الأثر في توجيه أنظار السيكولوجيين إلى هذه الجوانب في المجال الصناعي. وقد أسفرت بعض البحوث عن وجود ارتباط سلبي بين « القابلية للحوادث » وبين مكانة الاختيار السوسيومتري. ويرى سيروف وكير (١٩٥٢) أنه يمكن الإقلال من عدد حوادث المصنع عن طريق إعادة توزيع الأفراد على جماعات طبقاً لاختياراتهم السوسيومترية، وعن طريق العلاج النفسي للأفراد الذين يحصلون على اختيارات قليلة.

وتستخدم الأساليب السوسيومترية اليوم في قياس مستوى الروح المعنوية وفي اختيار المشرفين، ورؤساء العمال والإداريين وفي تحديد الجماعات غير الرسمية، والعوامل الاجتماعية التي تؤثر في الإنتاج، وفي تقدير التوافق الاجتماعي للأفراد في عملهم، وفي قياس التعاون، والقيادة بقصد تقدير العمال وترقيتهم، وكذلك في تحديد أنماط الاتصال وطرق القيام بالوظائف القيادية، وفي اقتراح أنسب الحلول لتحسين العلاقات الإنسانية.

التطبيقات العسكرية : لعل نفس العوامل التي أدت إلى الاهتمام بالأساليب السوسيومترية في المجال الصناعي هي نفسها التي أدت إلى الاهتمام بها في المجال العسكري. ومن الطبيعي أن يتوقف الكثير في مجال النشاط العسكري على العلاقات بين الأفراد، وعلى خصائص الجماعات. وقد وجد وليامز وليفيت (١٩٤٧) ارتباطات دالة بين الاختيار السوسيومتري (الاختيار من زملاء في مدرسة الضباط على أساس محك « القدرة العامة

كقائد في المعركة ، ( ، وبين مستوى الأداء في مدرسة الضباط وفي القيادة في المعركة : كما وجد جنكنز ( ١٩٤٧ ) ، فروقاً دالة بين مستوى الروح المعنوية في أفراد سربين من أسراب الطائرات المقاتلة التابعة للأسطول الأمريكي . ففي السرب الذي اتم بارتفاع مستوى الروح المعنوية بين أفرادهم ، زاد الاختيار الإيجابي للقادة ، واتجهت معظم الاختيارات إلى أفراد من السرب نفسه . أما السرب الذي اتم بانخفاض مستوى الروح المعنوية ، فقد تجاهل أفراد القادة في اختياراتهم ، أو كانت اختياراتهم سلبية ، كما تعددت التكتلات داخل السرب ، وكثر تبادل النبذ بين أفرادهم . والخلاصة ، أن الأساليب السوسيومترية قد تكون أداة قيمة في المجال العسكري ، لاختيار القادة ، ولتنظيم بناء الجماعات ، وفي التدريب والعلاج <sup>(١)</sup> .

التطبيقات في مجالات العلاج النفسي ، والخدمة الاجتماعية : من الطبيعي أن يكون للأساليب السوسيومترية دورها في العلاج النفسي نظراً لأهمية العلاقات بين الأشخاص في توافق الأفراد ، وفي عملية العلاج . وتسهم هذه الأساليب اليوم في تشخيص الحالات الفردية ، وفي اختيار المرضى للعلاج الجماعي ، وفي وضع الخطة العلاجية ، وفي تقويم العلاج . وتحمل

---

(١) ارجع الى « سيكولوجية الجماعات والقيادة » الجزء الاول ، الفصل الخامس عشر ، تأليف لويس كامل مليكة ، ١٩٥٩ ، دار النشر : مؤسسة المطبوعات الحديثة .

كل من السوسيودراما والسيكودراما مكافئ للصدارة في هذا المجال .

وتستخدم الأساليب السوسيومترية في ميدان الإسكان لدراسة العلاقات بين الأفراد ، وبين العائلات المقيمة في المشروعات الإسكانية ، ولتقدير التقدم في التكامل الاجتماعي . كما تستخدم أيضاً في الكشف عن أنماط الإتهام في المجتمعات ، وفي اختيار قادة المجتمعات المحلية



### نقد الاختبارات السوسيومترية

لعل أهم نقد يوجه اليوم للدرسة السوسيومترية ، هو أنها تكاد تعزل نفسها عن مجرى التفكير المعاصر في العلوم الاجتماعية . فالسوسيومترية الخالصة ، تحاول تفسير كل الظواهر على أساس بعد واحد هو التلقائية . و السوسيوجرام ، ليس أكثر من تحليل أفقي ، قد يصعب تفسير الكثير من جوانبه بغير الاستعانة بالكثير من البيانات غير السوسيومترية . وقد أدت هذه النظرة الأفقية ببعض السوسيومترين إلى إهمال مشكلات هامة مثل ثبات وصدق الاختبار السوسيومتري ، على أساس أن هذا الاختبار يدرك السلوك الخام ، وليس عينة منه ، كما يحدث في اختبار الشخصية مثلاً .

وكان من نتيجة الاعتماد الزائد على البيانات السوسيومترية وحدها ، أن قلت نسبياً الدراسات والبحوث المنظمة ، التي تستند إلى

أساس نظري عميق ، والتي تستعين بأدوات ووسائل أخرى . ويرى لندزى وبورجانا ( ١٩٥٤ ، ص ٤٤٢ ) أن السهولة الفائقة التي يصوغ بها مورينو مفاهيمه النظرية دون تعمق ، ودون محاولات جدية حذرة لربطها بالنتائج العملية ، هي السبب في عدم اكتراث الكثيرين من السوسيومتريين بالربط بين النظرية وبين البيانات السوسيومترية . وقد بدأ ليان حديثاً في وضع نموذج رياضي قاعدي يمثل الاختيار السوسيومتري . ورغم ما يصاحب استخدام مثل هذا النموذج من صعوبات ، فإنه يمثل في نظر لندزى وبورجانا خطوة عملية موضوعية طيبة نحو وضع أساس نظري وعمل سليم للسوسيومترية .

ويرتبط بالنقد السابق ، عدم اكتمال العناية بالتحليل الكمي الدقيق للبيانات السوسيومترية ، ولعل أشد مظاهر هذا الإهمال خطراً هو عدم الاهتمام بالتأكد من الدلالة الإحصائية للنتائج .

وثمة صعوبة أخرى تتصل باختيار المحك السوسيومتري المناسب للغرض المعين . ذلك أن عدم التدقيق في اختيار المحك المناسب قد يؤدي إلى بيانات لا تجدى في حل المشكلة التي يواجهها الباحث . وقد ميز مورينو بين نوعين من المحركات : المحك الأساسي أي المحك الذي يكون موضع الاهتمام الرئيسي للباحث ؛ والمحك الإضافي . إلا أن الكثير من الباحثين يستخدم محركات إضافية لقياس متغيرات مثل القيادة ، ومثل المكانة الاجتماعية مما ترتب عليه الحصول على نتائج مختلطة يصعب تفسيرها . ومن ناحية أخرى ، نجد أن كريسويل تميز بين السؤال السوسيومتري ذي الوجهة الواحدة ( مثل : من تختار لقيادة السرب أو لتمثيل الكلية

في مؤتمر ، الخ . . ؟ ) وبين السؤال ذى الوجهتين ( مثل : من تود الجلوس بجواره في الفصل ؟ الخ . . ) ، وهي ترى أنه من الضروري مراعاة اختيار السؤال المناسب للغرض المناسب .

والرأى المعتدل ، هو أن المقاييس السوسيومترية وسيلة واحدة فقط من وسائل عديدة لدراسة العلاقات بين الأشخاص ، وأنه بما لا شك فيه أن الوسائل الأخرى ( مثل دراسة التنظيم الرسمي للجماعة والملاحظة المنظمة لها ، ودراسة ما يحيط بها ويؤثر فيها من عوامل فيزيقية وثقافية واجتماعية ، فضلا عن الدراسة السيكولوجية المفصلة للأفراد ) لا تقل أهمية في فهم الظواهر التي تعنى الأساليب السوسيومترية بدراستها .

## الفصل الرابع عشر

### أساليب متنوعة لدراسة السلوك الاجتماعي

يتناول هذا الفصل بالمناقشة الموجزة، عدداً متنوعاً من الأساليب التي تستخدم في دراسة السلوك الاجتماعي. ويتصل بعض هذه الأساليب بتلك التي ناقشناها في فصول سابقة أو يعتبر امتداداً لها، مثل مقاييس القيم والرأي العام وهي امتدادات للاستفتاء ولقاييس الاتجاهات، أو هي نفس الأساليب مطبقة في مجال أو في مستوى آخر. كما أن البعض الآخر من هذه الأساليب يجمع بين أكثر من أسلوب مثل: أسلوب «بحث الفعل». ويسهم البعض الآخر من هذه الأساليب في دراسة موضوعات مثل الاتجاهات والدعاية والرأي العام، والشخصية القومية، كما هو الحال بالنسبة لتحليل المحتوى، والوثائق الشخصية، والسجلات الإحصائية. ونرجو أن يتضح من مناقشتنا التالية، أنه في واقع عملية البحث، يغلب استخدام أكثر من أسلوب واحد من هذه الأساليب سواء تلك التي تكون مادة هذا الفصل، أو تلك التي ناقشناها في فصول سابقة. بل إن المقارنة بين نتائج استخدام أسلوبين أو أكثر تكون في الكثير من الحالات جزءاً من خطة البحث، لأنها يحتمل أن تلقى الضوء على بعض النقاط التي قد لا تتضح إذا اقتصر البحث على استخدام أسلوب واحد. أي

أن هذه الأساليب يكمل بعضها البعض الآخر . إلا أن مهارة البحث تتجلى في حسن اختياره للأسلوب أو للأساليب المناسبة للغرض المعين .

وسوف يلاحظ القارئ أن مناقشاتنا للأساليب التالية موجزة ، ولا يعني ذلك أن هذه الأساليب أقل أهمية من غيرها ، ولكن هذا الإيجاز نتيجة لاتصال هذه الأساليب ببعضها بما سبق مناقشته ، واشتراكها في كثير من أسسها ، ومشكلات وأوجه استخدامها .

### قياس القيم

تستخدم كلمة قيمة ، في علم النفس الاجتماعي للدلالة على ما يخدم كهدف عام في مجموعة شاملة لعدد من الاتجاهات ( فيروكس ١٩٥٥ ص ٨ ، ١٣٠ ) فتلا . رفاة الطفل ، تكون عادة قيمة من قيم الأم ، أي أن اتجاهاتها نحو موضوعات متعددة ، كالتشريع الصحي ، وتحديد النسل ، والتعليم ، الخ . تنتظم حول مطلقها كقيمة مركزية . ويقتصر استخدام كلمة « القيم » في علم النفس الاجتماعي على الأهداف التي تكون موضوعات لاتجاهات شاملة . فالنظافة بوجه عام . أو « الراحة الشخصية » بوجه عام ( وكما تتميز عن النظافة أو الراحة الناتجتين عن الاستحمام مثلا ) قد تكون قيا لبعض الأشخاص . وقد تنتظم « المدارس الفكرية » أو « فلسفات الحياة » لكثير من الناس حول قيم تصبح ، بالنسبة لهم ، أكثر شيوعا .

ودراسة القيم أمر صعب ، لأنه لا يوجد شخصان ليهما نفس التنظيم

للاتجاهات . إلا أن بعض الدراسات مثل دراسة آلبورت وفرنون ،  
( وسوف نتعرض لها تفصيلا في الفقرات التالية ) تشير إلى أن بعض  
الناس يستجيب لمدى متنوع من المواقف في ضوء قيمة دينية مركزية  
مثلا ، أو اقتصادية ، أو جمالية ، الخ . . . والقصد من هذه الدراسات أو غيرها  
ليس تأكيد ما يجب أن يكون لدى الناس من قيم ، بل الكشف عن  
الاتجاهات الشاملة التي تنتظم في الواقع حول قيم مركزية .

وينبها نيوكب إلى أنه رغم أنه بالنسبة للشخص ، يكون تنظيم الاتجاهات  
فريداً لدرجة ما ، إلا أنه في المجتمعات ، وفي الجماعات داخل أى مجتمع ،  
شارك الناس بعضهم البعض الآخر في القيم إلى حد كبير ، وقد أوضح  
الكثير من الدراسات هذه الحقيقة ، أى وجود نظم مشتركة للقيم داخل  
كل مجتمع ، واختلافها من مجتمع لآخر .

كما أن هذه القيم المركزية ، تعمل كإطار مرجعى مشترك ، في مواقف  
متعددة ، بحيث توثق بين الاتجاهات المختلفة في نظام متكامل . ومن الممكن  
أن نطلق على هذا الإطار اصطلاحاً " الإطار المرجعى السائد " لأنه يكون  
أبرز في تأثيره من غيره .

وتشترك مقاييس القيم في بعض الجوانب مع مقاييس الاتجاهات ،  
كما تختلف عنها في جوانب أخرى . ومن أشهر مقاييس القيم المقاييس  
المعروف " بدراسة القيم " : وقد أعاد فرنون وآلوردت ، عام ١٩٢١ ،  
وراجعه آلبورت وفرنون ولندزى عام ١٩٥١ ( آلبورت - فرنون ، ١٩٥١ ) .

(١٩٥١) (١) وقد قنن المقياس على عينات من طالبات وطلبة الجامعة . ويهدف المقياس إلى الحصول على صفحة نفسية توضح الارتفاع أو الانخفاض النسبي للدرجات على ست قيم ( أو اتجاهات تقويمية عامة ) طبقاً لنظرية الفيلسوف شبرانجر ( ١٩٢٨ ) التي تفترض أن الناس يهتمون أساساً بواحدة أو أكثر من هذه القيم الست . فقد نفهم سلوك شخص ما في إطار من القيمة الدينية ، وآخر في إطار من القيمة الاقتصادية ، الخ . . . كما أن الشاعر أو الموسيقار ينظر إلى الأشياء في الإطار الجمالي ، ورجل الدين يحكم على الأشياء في الإطار الديني ، وهكذا . . . وقد عرف شبرانجر هذه القيم تعريفاً دقيقاً يستطيع كل منا أن يلمسه في واقع حياته أو حياة الناس من حوله . وفيما يلي هذه القيم :

( ١ ) القيمة النظرية : وهي تتميز باهتمام رئيسي بالكشف عن الحقيقة ، وبمنهج عملي ناقد . والشخص النظري يسعى وراء التشابه والاختلاف بين الأشياء دون النظر إلى المنفعة أو إلى الجمال فيها . فهو يقنع بالملاحظة والتفكير . ولذلك ، فإن الرجل النظري يكون غالباً إما عالماً أو فيلسوفاً . ولا يعني ذلك أنه يتحتم أن يكون من وصلوا إلى

---

(١) قام الدكتور عطية محمود هنا بتعريب واعداد هذا المقياس تحت عنوان « اختبار القيم » ( الناشر مكتبة النهضة المصرية ) . كما قام قسم الدراسات الفنية والتجريبية بالمركز الدولي للتربية الأساسية في العالم العربي ، بسرس الديان ، باعداد صورة ريفية مختصرة تحت عنوان : « اختبار القيم : الصورة الريفية » وذلك لتطبيقها على القرويين في البحوث التي يقوم بها القسم .

مرتبة أكاديمية عالية ، فليس المهم هو الإنجاز أو التحصيل ، ولكنه الاهتمام والمقصد ، أى أن غايته هي البحث عن المعرفة وتنظيمها .

( ٢ ) القيمة الاقتصادية : وتتمثل في الاهتمام بالتسائج العملية والفوائد المرتقة . أى أن الرجل الاقتصادى يتميز باهتمامه بما هو مفيد . فهو يهتم بالشئون العملية في عالم التجارة والانتاج والتسويق واستهلاك البضائع وجمع الثروة . وكثيراً ما تتعارض القيمة الاقتصادية مع غيرها من القيم . فالرجل الاقتصادى يريد أن يكون التعليم عملياً ، ويعتبر البحث عن المعرفة التى لا يمكن تطبيقها إسرافاً ، وضياًعاً . والكثير من الكشوف قد تمت نتيجة ضغط الرجل الاقتصادى على رجال العلم . وقد تتعارض القيمة الاقتصادية أيضاً مع القيمة الجمالية ، إلا حين يسخر الفن لخدمة أغراض تجارية . والرجل الاقتصادى في علاقاته مع الناس يهتم في الغالب بأن يتغلب عليهم في الثروة أكثر مما يهتم بالسيطرة عليهم ( القيمة السياسية ) ، أو بخدمتهم ورعايتهم ( القيمة الاجتماعية ) . وهو ينظر إلى الله على أنه معطى الخير والثراء ، الخ ..

( ٣ ) القيمة الجمالية : يسعى الرجل الجمالى وراء الشكل والتناسق ، ويحكم على كل خبرة من حيث التماثل والتناسب . وهو ينظر إلى الحياة على أنها أحداث يتوالى حدث منها بعد الآخر . وهو يستمتع بكل منها في حد ذاتها . ولا يعنى ذلك أنه فنان خالق بالضرورة ، إلا أن اهتمامه الرئيسى ينصب على الجانب الفنى في الحياة . والقيمة الجمالية على النقيض من القيمة النظرية . فالأولى تهتم بالتنوع والاختلاف ، والثانية بوحدة الخبرة . الرجل الجمالى يعتبر الحقيقة معادلة للجمال ، أو يرى الجمال أهم

ألف مرة من الحقيقة . وهو يرى في عمليات الانتاج والإعلان والتجارة هدماً لكل ما يسعى وراءه . وهو قد يهتم بالأشخاص ، ولكنه لا يهتم برقايتهم ، وهو يتزعج إلى الفردية والاكتفاء الذاتي . ولذلك فهو يعارض النشاط السياسى الذى يكبت الفردية . وهو فى المجال الدينى ، يغلب أن يخلط بين الجمال وبين الخبرة الدينية الخالصة .

( ٤ ) القيمة الاجتماعية : وهى فى نظر شبرانجر قيمة عامة جداً تضمن حب الناس فى أى صورة . إلا أن آلبورت وفرنون اللذين أعدا المقياس ، وجدا أنه من الصعب التسليم بهذا المفهوم العام للقيمة الاجتماعية . فالناس تختلف صور الحب لديهم ، فقد يحب الفرد أسرته مثلاً ، دون أن يكون بالضرورة محسناً للغير . ولذلك فقد اقتصرنا فى إعداد المقياس على تعريف القيمة الاجتماعية بأنها الغيرية وعمل الخير . والرجل الاجتماعى يقدر الأشخاص كنهايات ، ولذلك فإنه يكون عطوفاً ومشاركاً لهم فى أفراحهم وفى أحزانهم ، وغير أنانى ، وهو يرى فى القيم النظرية والاقتصادية والجمالية ابتعاداً عن الإنسانية ، وبروداً فى العاطفة . والرجل الاجتماعى على عكس الرجل السياسى ، يرى فى الحب الصورة الوحيدة المناسبة للعلاقات بين الناس . ويرى شبرانجر أن القيمة الاجتماعية فى أنقى صورها تتجرد عن الذات وتقرب جداً من القيمة الدينية .

( ٥ ) القيمة السياسية : القوة هى الاهتمام الأساسى فى هذه القيمة . ولا يقتصر هذا الاهتمام على المجال الضيق للسياسة ، بل قد يمتد إلى كل المجالات والمهن . فالقادة فى كل المجالات يسعون - فى نظر شبرانجر - وراء القوة . ونظراً لأن التنافس والصراع على القوة يلعبان دوراً هاماً فى الحياة ، فإن

الكثير من الفلاسفة قد نظروا إلى القوة على أنها الدافع الأساسي العام . إلا أن بعض الأشخاص تقوى لديهم الرغبة في التعبير بصورة مباشرة عن هذا الدافع ، فيسعون قبل كل شيء آخر وراء القوة الشخصية والسلطة والتأثير .

(٦) القيمة الدينية : الوحدة هي أعلى القيم بالنسبة للرجل الديني ، فهو يسعى إلى فهم الكون كوحدة وككل ، وإلى أن يصل ما بين نفسه وما بين هذا الكل الشامل . وبعض الرجان الدينيين ، يرى في كل حدث في الحياة شيئاً مقدساً ، فهو دائم الحماس والنشاط . إلا أن البعض الآخر يسعى وراء توحيد ذاته مع حقيقة أسمى وذلك عن طريق الانزواء من الحياة ، أي أنه يخبر الوحدة عن طريق إنكار الذات . والبعض الآخر يتأرجح بين التمسك بالحياة وبين الانزواء منها ، وهو يجد في ذلك كل الاشباع .

ويؤكد شبرانجر أن الإنسان لا ينتمى بصورة خالصة إلى حد أو آخر من هذه الأنواع للقيم ، وأن الصور السابقة هي في تقديره ، الأنواع النموذجية . . ويلاحظ آلبورت وفرنون ولندزى أن فلسفة شبرانجر لا تستوعب غير القيم الست ، كما أن هذه الفلسفة تنظر إلى الإنسان نظرة طيبة ، إذ أن شبرانجر لا يتصور إنساناً يخلو من القيم . وبما شك فيه أن الكثيرين قد يجدون في فلسفته مأخذ كثيرة . ويعترف آلبورت وفرنون ولندزى أنه إذا كان هناك ضعف في الاختبار ، فهو راجع أساساً إلى الضعف في النظرية التي أعد الاختبار على أساسها . غير أن ذلك لا يقال من فضلهم في محاولة التحقق في عالم الواقع من نظرية شبرانجر .

ومن الشروط الهامة في إعداد أى اختبار يتطلب الاختيار بين استجابتين أو أكثر ، العناية الشديدة بأن يبنى الاختبار على أساس موضوع هام ، لا على أساس

عوامل غير هامة بالنسبة للموضوع . وقد حرص آل بورت وفرنون ولندري على أن تكون الاستجابات التي يختار من بينها في الاختبار ، متساوية في شعبيتها ، وذلك حتى لا يختار الشخص استجابة معينة لمجرد أنها أكثر شعبية . وقد قاما بتجربة عدد كبير من الاستجابات لكل فقرة من فقرات الاختبار إلى أن تحقق لهما تساوى الاستجابات لكل فقرة في شعبيتها . وكانت الخطوة التالية في إعداد الاختبار هي التأكد من التناسق الداخلي لكل مقياس من المقاييس الستة ؛ وبالطبع ، ترتب العبارات ترتيباً عشوائياً في كراسة الاختبار ، ودون أن يكشف عن دلالاتها . ويطلب من المفحوص في كل فقرة الاختبار بين استجابتين أو أربع استجابات للوقوف المعين . وقد رتبت المساحات المخصصة للاستجابة بصورة تيسر التصحيح السريع بأقل قدر ممكن من التعليمات التي طبعت على ورقة يمكن نزعها من كراسة الاختبار ، كما يمكن رسم صفحة نفسية تمثل التفاوت بين الدرجات على القيم الست .

وفيما يلي نموذج من النسخة المعربة من « اختبار القيم ، القسم الأول » :  
ما هي الصفة التي تعتبرها أفضل من غيرها ؟

( أ ) التقى والورع .

أم ( ب ) العطف وعدم الأنانية .

ومن « الصورة الزيفية لاختبار القيم » ، نورد النموذج التالي :

لما الواحد يبغى يتجوز ، أو لما يبغى يشوف عروسة لإبنه .

الأم أنه يشوف عروسة :

( أ ) من عيلة كويسة وكبيرة في البلد .

ولا ( ب ) واحدة طيبة وعشرية وأخلاقها كويسة .

طيب إيه الأهم من دول :

( ١ ) إن العروسة تبقى حلوة ،

ولا ( ب ) شاطرة ومديرة ؟

وتشير نتائج البحوث التي أجريت على « دراسة القيم » ، لآلبورت وفرنون ولندزى ، أنه لا يوجد تداخل كبير بين القيم ، وأن الاختبار يقسم بالثبات لدرجة مناسبة . وتعدد مجالات استخدام الاختبار في التوجيه التعليمي والمهني ، وفي اختيار الزوج أو الزوجة ، وفي علاج بعض المشكلات النفسية مثل مشكلات التوافق الزواجي ، الخ . . . كما يستخدم في البحوث لدراسة الفروق بين الجماعات المهنية والدينية والإقليمية وبين الطبقات الاجتماعية — الاقتصادية ، وقد استخدمت الصورة الريفية من اختبار القيم التي أعدها قسم الدراسات الفنية والتجريبية بمركز التربية الأساسية في العالم العربي ، سرس اللبان ، في دراسة قام بها القسم لقيم القرويين في عدد من القرى بالإقليم الجنوبي بالجمهورية العربية المتحدة . كما أعطيت نفس الصورة لمجموعة من مبعوثي المركز من الإخصائيين في مختلف مجالات العمل مع القرويين ، وطلب منهم تقدير استجابة القرويين للاختبار ، وذلك بقصد المقارنة بين تقديراتهم والاستجابات الفعلية للقرويين . وقد استخدم الاختبار في تجارب قبلية — بعدية لدراسة التغير في قيم الأفراد بعد تعرضهم لخبرة معينة مثل الدراسة الجامعية . أو للمقارنة بين تأثير خبرتين مختلفتين على قيم الأفراد ، وقد استخدم الاختبار أيضاً

لدراسة العلاقات بين القيم وبين الاهتمامات أو الميول ، ومختلف الاتجاهات الاجتماعية ، ومفهوم الناس عن الشخص « النموذجي » ، وعن القائد الناجح ، الخ . . . وكذلك لدراسة التشابه بين قيم الأصدقاء وأعضاء العائلة الواحدة ، ولدراسة تأثير الإدراك والوظائف المعرفية بالقيم ، وكذلك لدراسة العلاقات بين القيم وبين الأنماط التكوينية والمزاجية ؛ وفي مختلف الدراسات عبر — الحضارية .

### قياس الرأي العام

تناولنا في الفصل التاسع مشكلات تحديد موقع الفرد بدقة على مقياس للاتجاه . ويفترض في تطبيق مثل هذه المقاييس ، أن الأفراد مستعدون للاستجابة لعدد كبير من العبارات والتعليمات ، والتمييز بين مضمون كل منها . إذا تبسّر أن نجد مثل هؤلاء الأفراد بين طلبة الجامعات وفئات المثقفين مثلاً ، فإن هناك فئات أخرى متعددة يهمننا أن نقيس اتجاهات أفرادها ، ولكن من الصعب أن نتوقع منهم الاستجابة لمثل تلك المقاييس ، كما أنه قد يصعب الحصول على ما نريد معرفته عن اتجاهاتهم باستخدامها ، وقد واجهت هذه المشكلات المشتغلين بقياس الرأي العام ، ولذلك فقد حاولوا استنباط عدد من الأساليب تصلح لهذا الغرض ، وهو الحصول على نوع من التوزيع لاستجابات الاتجاهات في جماعة معينة ( أو في المجتمع الأصلي بالمعنى الإحصائي ) ، أو في ممثلين لها . وقد يكون هذا التوزيع في أبسط صورته عبارة عن النسب المئوية لمن يؤيدون أو يعارضون موضوعاً ما ، وقد يأخذ صوراً أخرى متعددة . إلا أن الأمر لا يقتصر على مجرد معرفة توزيع استجابات التأيد أو المعارضة لموضوع ما ، بل يجب أن نعرف

طبيعة المجتمع ، وقد يختلف عن غيره من المجتمعات ، كما يجب أن نستوثق من دقة الاستجابات ، ويتوقف ذلك على طبيعة الأسئلة ، وظروف توجيهها ، وعلى القائم بالمقابلة ، وعلى طريقة اختيار العينة الخ .

ويرى نيوكب ( ١٩٥٥ ، ص ١٧٦ ) أنه قد يكون من الأدق استخدام لفظ « الاتجاهات الجماعية » ، group attitudes بدلا من « الرأي العام » ، إلا أن استخدام هذا اللفظ الأخير أصبح أكثر شيوعاً . ويعرف آلبج ( ١٩٥٦ ، ص ٥ ) الرأي العام من وجهة النظر الجماعية على أنه « تعبير عن كل أعضاء الجماعة الذين يهتمون بموضوع معين » . ويشمل الرأي العام التعبير عن الأغلبية ( إذا كانت هناك أغلبية ) ، والأقلية أو كل الأقليات في وقت معين . فإذا كانت هناك اختلافات كبيرة بين الأغلبية والأقليات ، فلن يكون هناك رأي عام ، بل آراء عدة ، إذ أن الجمهور في رأيه ، لا يكون جمهوراً إلا إذا عمل الناس معاً . ويرى آلبج ( ١٩٥٦ ، ص ١٥٥ ) أن أي تعبير عن الرأي يتضمن اتجاهات . وقد سبق مناقشة هذه النقطة في الفصل التاسع .

وقد بدأ الاهتمام في أمريكا بقياس الرأي العام في مجال التنبؤ عن فوز المرشحين لرئاسة الجمهورية ، وفي بحوث التسويق market research للتنبؤ عن احتمال الإقبال على شراء بضاعة معينة ، أو معرفة أسباب عدم رواجها ، أو تقدير أثر الإعلانات التجارية ، والدوافع إلى الشراء . والكشف عن أحسن طرق البيع ، وآراء الناس في البضاعة وطريقة عرضها وإسمها ، الخ . . . وقد تعددت الهيئات والمؤسسات القائمة على قياس الرأي العام ، مثل مؤسسة جالوب الذي أسس المعهد الأمريكي للرأي

العام American Institute of Public Opinion ، وتعمل المؤسسة منذ عام ١٩٣٥ ، وتبشر نتائج بحوثها أسبوعياً ، كما بدأ بول شرنجتون والمورور عام ١٩٣٥ الدراسات التي تعرف باسم The Fortune Quarterly Survey والتي تنشر كل ثلاثة شهور في مجلة Fortune ؛ كما تنشر مؤسسة كروسلي تقاريرها في جرائد هارت Heart ، وتوجد بالإضافة إلى ذلك مئات المؤسسات التي تعمل في بحوث التسويق ، أو تلك التي تتبع الجامعات بقصد إجراء البحوث الاجتماعية أساساً ، أو تلك التي تتبع وزارة الزراعة بقصد دراسة اتجاهات وآراء القرويين ، الخ . .

وفي إنجلترا ، بدأ توم هاريسون ، وشارلس مادج ذلك النوع من القياس للرأي العام ( عام ١٩٣٧ ) الذي أصبح يعرف بين الناس باسم الملاحظة الجمعية Mass Observation . وكان هاريسون اثربولوجيا قام بعدة رحلات إلى بورنيو رأى بعدها أنه من الأفضل البقاء في إنجلترا ودراسة معتقدات وعادات الإنجليز ، وقد شاركه مادج ( وهو صحفي وشاعر ) في هذا العمل بعد أن لاحظ الهوة السحيقة التي تفصل بين القادة ورجل الشارع في إنجلترا ( آلبج ، ١٩٥٦ ، ص ١٩٢ ) .

وقد اعتمد هاريسون ومادج في بداية الأمر ، على المتطوعين الذين انتشروا في مختلف أنحاء إنجلترا ، وكانوا يعيشون بتقاريرهم عن الموضوع الذي يطلب منهم ملاحظته دون تقييد بأي منهج أو أسلوب للملاحظة غير التعبير الصادق عن ملاحظاتهم . وقد درست بهذه الطريقة عدة موضوعات مثل : سلوك الإنجليز ومشاعرهم يوم التتويج ، ١٢ فبراير ١٩٣٧ : وآرائهم في التدخين وفي كرة القدم ، الخ . . ، واستخدمت

الملاحظة الجمعية أثناء الحرب في دراسة الدعاية الحكومية . وقد استخدم في بعض هذه الدراسات ملاحظون مدربون يقومون بمقابلة عينات تمثل رأى العام ، إلا أن الاهتمام كان في غالب الأحوال ينصب على دراسات العمق ، واكتشاف مختلف الجوانب الدينامية في الرأى أكثر من الاهتمام باختيار العينة والتحليل الكمي .

وتتضح في قياس الرأى العام كل من الاهتمامات النظرية التي تدور حول نظريات الاتجاهات ، والنظريات السياسية والاجتماعية . كما تتضح الاهتمامات العملية التي تدور حول دراسة المشكلات السياسية والاقتصادية وحول تحليل الروح المعنوية لدى الجماعات ، والتي تهدف إلى التوجيه في شئون الحكم والصناعة والتجارة والإعلام والدعاية ، الخ .

وتتصل الدراسات التحليلية عن الرأى العام بالدراسات عن الدعاية وهي تدور حول سؤال عام هو : من الذى يقول ؟ وماذا يقول ؟ وعن أى طريق ؟ وبأى تأثير ؟ ( باول ، ١٩٥٦ ، ص ١٤ ) . ولذلك ، فهي ترتبط بمجالات متعددة ، كما أنها تستخدم مختلف أدوات الدراسة والبحث . ويحدد باول ( ص ١٧ ) طريقتين لقياس الرأى العام : الأولى هي الاستفتاء ، وهو الأسلوب الشائع في الانتخاب وفي استفتاء الجمهور في مختلف الموضوعات Poll ؛ وتشمل الطريقة الثانية أساليب متعددة مثل مقاييس الاتجاهات ؛ والاختبارات الإسقاطية والمقنعة ؛ ومقابلات العمق ، ؛ والاستفتاء البريدى ؛ والملاحظة الجمعية ، وتحليل المحتوى .

وقد تعرضنا لأساليب الفئة الثانية في فصول أو في فقرات سابقة .

كما تعرضنا لأسسها العامة والمشكلات المتصلة باستخدامها ، وهي لا تختلف كثيراً عن المشكلات المتصلة باستخدامها في دراسة الرأي العام ، ولذلك فإننا لن نعود إلى تفصيلها . أما أسلوب الاستفتاء الانتخابي ، فقد ناقشنا المشكلات المتصلة به في الفصلين التاسع والعاشر من حيث إعداد الأسئلة ، ومن حيث اختيار القائمين بالمقابلة ، ومن حيث الثبات والصدق . كما أشرنا في عدة فقرات إلى مشكلات اختيار العينات ؛ وتصنيف البيانات ، وترميزها وتبويبها وتحليلها وتفسيرها . وسوف نرجع مرة أخرى إلى مناقشة لهذه المشكلات الأخيرة في الفصل القادم .

### اختبار « الذكاء الاجتماعي »

بدأ الاهتمام بقياس ما يسمى « الذكاء الاجتماعي » في مجال اختبار الأشخاص لتولي الأعمال التي تتطلب القدرة على تكوين علاقات إنسانية طيبة ، مثل الإداريين ، والباعة في المحال التجارية ، وأعمال السكرتارية ، الخ . . ومن أشهر الاختبارات من نوع الورقة والقلم في هذا المجال ، الاختبار الذي أعده موس ، وهنت ، وامويك بجامعة جورج واشنطن بأمريكا ، باسم : « اختبار الذكاء الاجتماعي » . وقد نقلت الصيغة المختصرة إلى العربية معدلة بواسطة الدكتور محمد عماد الدين اسماعيل وسيد عبد الحميد مرسى ( ١٩٥٩ ) ، وتحتوى على قسمين هما : التصرف في المواقف الاجتماعية ؛ وملاحظة السلوك الإنساني . وقد طبق المقياس على ٣٠٠ طالب وطالبة من الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية ومن تقدموا للالتحاق بمعاهد السكرتارية وبعض الأعمال الأخرى التي تتطلب الاتصال بالآخرين والتعامل معهم . وقد أعدت المعايير المحلية على أساس نتائج

هذا التطبيق . كما وجد معامل ثبات ( نصفي ) يعادل ٨١ ؛ ومعامل صدق ( باستخدام محك هو الدرجات التي حصلت عليها ٦٠ طالبة من المعهد العالي للسكرتارية في مادة « الاتيكيت » بالديبلوم ) يعادل ٥٤ .

والاعتراض الذي يوجه غالباً على استخدام هذا النوع من الاختبارات ، هو أنها ترتبط ارتباطاً مرتفعاً مع اختبارات الذكاء اللفظية المألوفة ( أناستازي ١٩٥٤ ، ص ٥٣ ) ، ولذلك ، فإن الأمر يحتاج إلى مزيد من البحوث للتحقق مما إذا كانت اختبارات « الذكاء الاجتماعي » تقيس شيئاً غير ما تقيسه الاختبارات المألوفة للذكاء .

### الوثائق الشخصية

الميزة الأساسية لاستخدام الوثائق الشخصية في الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعي هي أنها تيسر لنا أن نرى الناس كما يرون أنفسهم . وفي حدود هذا الهدف ، يحسن أن تتوفر لتلك الوثائق شروط معينة منها أن تكون وثائق قام بكتابتها الأشخاص أنفسهم ، وبدافع تلقائي من جانبهم ؛ أو على الأقل إذا لم ييسر تحقيق ذلك ، فإنه يجب التأكد من أن مادة الوثيقة نفسها تتحدد بشخصية الكاتب وحده ، وليس نتيجة لعوامل أخرى . كما أن الوثيقة يحسن أن تركز على الخبرات الشخصية لكاتبها . وفي هذا المعنى ، لا تشمل الوثائق الشخصية مادة المقابلات ، حتى إذا كانت المقابلات غير مقننة .

ويمكن القول بأن الوثائق الشخصية تكشف في مجال الخبرات الداخلية

للأشخاص ، ما تكشف عنه أساليب الملاحظة في مجال السلوك الظاهر ،  
أى أنها تكشف للباحث عن الحياة كما يعيشها الشخص دون تدخل من  
الباحث . ( سلتيز وجاهودا ، ودويتش : وكوك ، ١٩٥٩ ، ص ٣٢٥ ) .  
ومن النماذج المشهورة للوثائق الشخصية اعترافات اوجستين ، وكتاب  
الأيام لطله حسين ، الخ . . . وقد استخدم الدكتور عبد المنعم المليجى  
( ١٩٥٥ ) المذكرات الشخصية للمراهقين في دراسة تطور الشعور الدينى  
عندهم ، كما استخدم الدكتور صموئيل مغاريوس ( ١٩٥٧ ) هذا الأسلوب  
أيضاً في دراسته الاستطلاعية لأحوال المراهقين المصريين وصور مراهقتهم  
وما يحيط بها من ظروف . وكانت مادة البحث هى الموضوعات التى  
كتبها طلابه بكلية التربية عن الظروف التى لابت مراهقتهم ، وقد اهتم  
بإفهامهم أنهم أحرار فيما يكتبون عن أنفسهم ، وأنهم غير مقيدين فى  
كتاباتهم بقيد ما من قيود التبويب والتسلسل المنطقى .

وبالبحث فى مثل هذه الدراسات ، يجب أن يهتم بالتأكد من صدق  
الوثائق الشخصية ، أى عدم تعرضها للتحريف ، سواء كان تحريفها يستهدف  
النفع المادى أو الانشاءة ، أو مجرد إظهار القدرة الأدبية ، أو تحريفاً ناتجاً  
عن خداع الذات ، أو ضعف الذاكرة ، أو نزوة عارضة ، أو تحريفاً  
يستهدف تقديم الموعظة ، الخ . . . كما أنه لا يجوز للباحث أن يعمم من هذه  
الوثائق خارج حدود من قاموا بكتابتها . ذلك أن من يكتب ، قد تختلف  
سماته الشخصية عن يتردد أو لا يهتم بالكتابة . والغالب أن مثل هذه  
الدراسات لا تهدف لأغراض إحصائية ولكنها تسعى وراء الاستطلاع  
والوصف وكسب البصر أكثر عما تسعى للتحقق من الفروض .

ولا تقتصر الوثائق الشخصية على المذكرات اليومية أو الوسائل التي يعبر فيها الناس عن مشاعرهم، وعن خبراتهم العادية اليومية مثل مذكرات المراهقين، بل قد تتناول وصفاً لأحداث نادرة وغير عادية في الحياة الإنسانية، مثل كتاب بيرزغن ذكرياته حين كان مريضاً بأحد مستشفيات الأمراض العقلية، وقد أسهم نشر هذا الكتاب في تأسيس حركة الصحة العقلية بالولايات الأمريكية المتحدة؛ وكذلك كتاب هيلين كيلر عن مفاهيمها عن الحياة كشخص فقد السمع والبصر والقدرة على الكلام. وقد تعددت صور هذا النوع من الدراسات واتسع مداها. فقد يدرس بريد القراء لجريدة معينة، أو لممثل أو ممثلة معروفة، أو قد تدرس الشكاوى التي يقدمها المواطنون لوزارة من الوزارات، الخ... ويلاحظ أن بعض هذه المواد قد تيسر الدراسة الطولية كما يحدث في المقارنة بين مذكرات الأفراد من أجيال متعاقبة، أو مذكرات نفس الفرد على فترات متعاقبة، الخ... وعلى العموم، يحسن دائماً الجمع بين الوثائق الشخصية وبين غيرها من أساليب الدراسة، إذ أن المقارنة بين الأسلوبين قد تلقى الكثير من الضوء على موضوع الدراسة.

### تحليل المحتوى

إن مانسميه اليوم « تحليل المحتوى »، content analysis ليس أمراً جديداً كل الجدة في مفاهيمه وفي إقتراضاته. ويخلص برلسون (١٩٥٢) من استعراضه لمختلف تعاريف تحليل المحتوى إلى بالتعريف التالي: « تحليل المحتوى أسلوب للبحث يهدف إلى الوصف الموضوعي المنظم الكمي

للمحتوى الظاهر للاتصال . . وقد اهتم الصحفيون والأدباء وعلماء الاجتماع بهذا الأسلوب من البحث ، حتى قبل أن يعرف بهذا الاسم . ذلك أنه تتوفر في كل من مجتمع متحضر مواد متنوعة أنتجت بقصد الإعلام أو العناية أو الترفيه ، وتتوفر هذه المواد في الجرائد والمجلات وفي الكتب الأدبية وفي برامج الإذاعة والسينما والتلفزيون . ولا تنتج هذه المواد غالباً لتحقيق أهداف الباحث ، ومن ثم ، فهي تمتاز بتحررها من التحيز النظري أو الشخصي . إلا أنها قد تكون بالطبع متحيزة في جوانب أخرى . ويمتاز استخدام تحليل محتوى الاتصال في البحث الاجتماعية بأن مادة الاتصال قد تناول الماضي والحاضر ، كما أنها تعكس الجوانب العريضة للجو الاجتماعي الذي أنتجت فيه . فمثلاً ، يحاول المؤرخ باستخدام هذه المواد تكوين صورة عن الفترة التي أنتجت فيها : ويحاول الناقد الأدبي بدراسة إنتاج الأديب الكشف عن الرسالة التي قصد الأديب إلى نقلها : والقيم التي دعا إليها . ويلجأ الأدباء في الكثير من الأحيان إلى أسلوب قريب الشبه من تحليل المحتوى ، للتأكد من نسبة إنتاج أدبي معين إلى أديب معين . . وقد تناولت معظم الدراسات الأولى بالتحليل المصادر الأدبية وغيرها من المصادر فكانت تشمل موضوعات مثل : المساحات المخصصة في الجرائد اليومية وفي المجلات الأسبوعية وفي الموسوعات : أو واجبات وسمات المواطن الصالح كما تبدو في المقالات الافتتاحية في الجرائد والمجلات : أو الرياضيات المستخدمة في العلوم الشعبية على أساس تحليل مواد المجلات والكتب في هذا الميدان ، الخ . . كما أن البعض الآخر من الدراسات الأولى كان يتناول تحليل عينات من الموضوعات الإنشائية التي يكتبها التلاميذ أو الخطابات التي يكتبها المواطنون ، وكانت الدراسات الأولى في

مجال التعليم ، تركّز اهتمامها على مقاييس معينة مثل : طول الجملة ، صعوبة الكلمة ، الجداول ، التمرينات ، المساحات المخصصة لكل فقرة ، مستوى صعوبة المادة بالنسبة للفرقة الدراسية ، عدد المفردات الجديدة ، الخ... وقد أفاد هذا النمط من التحليل إلى حد كبير كمرشد في إعداد الكتب وفي التدريس . وقد ساعد على ذلك ، إعداد قوائم المفردات التي يختار منها ما يناسب فرقة معينة ، أو عمراً معيناً .

وتهدف الدراسات الحديثة في تحليل المحتوى إلى نوع جديد من التحليل مثل : تحليل الدعاية في الأفلام ، وفي الإذاعة ، وفي المطبوعات . ويوضح المسح الذي قام به برلسون ( ١٩٥٢ ) أن تحليل المحتوى قد اتجه منذ عام ١٩٤٠ ، وخاصة منذ عام ١٩٥٠ إلى نوع جديد يختلف كثيراً عن التحليل الآلي الجامد المبسط للكتب الذي كان سائداً بين عامي ١٩٢٠ ، ١٩٣٠ . وطبقاً لبرلسون ، يشمل محتوى الاتصال كل المعاني التي تنتقل عن طريق الرموز ( اللفظية والموسيقية والمصورة والحركية ، الخ... ) التي تكون مادة الاتصال نفسها . والتحليل بهذه الصورة يشمل موضوعات متنوعة مثل : تحليل الشعارات التي تستخدم في مناسبة قومية معينة ؛ النماذج الرئيسية في تمثيلات شكسبير ؛ مقارنة بين القيم في المواد الأدبية في ثقافتين مختلفتين في نفس الفترة ؛ مقارنة بين الجرائد والأفلام في معالجة الجريمة ؛ تحليل دعايات الأعداء ؛ تحليل شخصية الكاتب كما تنعكس فيما يكتب ، الخ... وقد تحلل مواد الجرائد والمجلات للكشف عن مدى اهتمامها بالنسبة بكل من الشؤون العامة ، والاهتمامات الإنسانية ، والفكاهة ، والمصورات ، والإعلانات ، ولتقدير إقبال القراء على كل

من هذه الموضوعات واستجاباتهم لها ؛ وللمقارنة بين مختلف أنواع الجرائد والمجلات ، ومختلف أنواع القراء ، الخ . . . وقد تحلل برامج الإذاعة ( أو التلفزيون ) على أساس تصنيفها إلى البرامج الترفيهية ( وتشمل الموسيقى بمختلف أنواعها ؛ والتمثيلات والمتنوعات ) ؛ والإعلام ( ويشمل الأنباء والتعليقات ، الخ . . . ) ، والأحاديث الدينية والثقافية والندوات ، الخ . .

وفي تحليل المحتوى ، يجب أن نهم بدراسة القيم والأهداف الاجتماعية . ذلك ، أن تواتر موضوع أو اسم معين مثل زى جديد أو لعبة جديدة في المواد المقروءة في فترة ما ، قد لا يدل على أكثر من عرض طارئ . وفي تفسير الأخطاء في المادة المكتوبة كأساس لتعليم الطفل ، يجب أن نعرف السبب في ارتكابه هذه الأخطاء ، ويجب ألا تقتصر على جوانب محدودة من المشكلات التي يواجهها الطفل ، بل يجب أن نفسرها في ضوء إطار أعم يشمل الأهداف والاهتمامات والتوافق الانفعالي ، الخ . . . وفي التحليل الموضوعي والكمي للبيانات اللفظية مثل مواد الدعاية ، والتراجم الشخصية ، والمقابلات الاكلينيكية والرسائل وسجلات المناقشات والمحادثات ، الخ . . . يجب أن نهم بالديناميات الانفعالية وبالعوامل السيكولوجية المعينة المتضمنة فيها ، مثل العدوان والإدراك الاجتماعي وصورة الذات وبمجال الإحباط ، الخ . . وقد أمكن عن طريق استخدام المسجلات الصوتية تحليل المقابلات العلاجية بقصد الوصف أو التحقيق النظري أو الكشف عن مواطن القوة والضعف في الأسلوب ( روجرز ، ١٩٥١ ) .

ويلخص برلسون ( ١٩٥٤ ، ص ٤٤٨ — ٥٢٢ ) أوجه استخدام تحليل المحتوى في الفئات التالية :

١ — خصائص المحتوى من حيث المادة والشكل : يحاول البحث تحديد الاتجاهات البارزة في محتوى الاتصال ، أو يكشف عن الفروق بين دولة وأخرى في هذا المحتوى . أو قد يقارن بين أدوات ومستويات الاتصال ، أو يحاول الربط بين المحتوى وأهداف الاتصال أو يحدد له معايير ثم يطبقها على مادة الاتصال ، أو يكشف عن أساليب الدعاية أو يقيس درجة الاتقراطية readability في مادة الاتصال ، أو يكشف عن الجوانب المعيزة في الأسلوب .

٢ — منتج مادة الاتصال وتحديد أهداف الاتصال : ويتضمن ذلك تحديد مقاصد المنتج وخصائصه ، والحالة السيكولوجية للأشخاص والجماعات ، وقد يسهم ذلك في توفير الأمن السياسي والعسكري ، كما قد يكون ضرورياً في إثبات وجود الدعاية وخاصة من حيث اتصالها بالجوانب القانونية .

٣ — الجمهور المستمع أو القارئ أو المشاهد : وذلك بقصد دراسة الاتجاهات والاهتمامات والقيم ( الأنماط الثقافية ) للجماعات .

٤ — تأثير المحتوى : ويهدف إلى الكشف عن اتجاهات واهتمامات وقيم الجماعات أو إلى تحديد محور الاهتمام في الاتصال أو إلى وصف الاستجابة ( سلوكا واتجاها ) للاتصال .

ويتضح مما سبق أن تحليل محتوى الاتصال مصدر طيب للباحث في موضوعات متنوعة ، فقد يسهم في إلقاء الضوء على بعض جوانب من

ثقافة معينة ، أو في المقارنة بين مختلف الجماعات بالنسبة لجانب ثقافي معين ، أو لتتبع التغير الثقافي .

خطوات تحليل محتوى الاتصال : لنفرض أننا أردنا الكشف عن الاتجاهات نحو دولة أجنبية معينة عن طريق تحليل المقال الافتتاحي في عدد من الجرائد ، فإنه يتحتم علينا أولاً اختيار عينة مناسبة ، ثم نقوم بعدد ما يعبر عن اتجاه مؤيد أو معارض أو محايد منها . ولكي نستطيع التأكد من تنظيم وموضوعية التحليل ، يجب توفير ضوابط معينة أهمها :

( ١ ) تحديد فئات التحليل التي تستخدم في تصنيف المحتوى تحديداً واضحاً بحيث يمكن لأفراد آخرين استخدامها في تحليل نفس المحتوى والوصول إلى نفس النتائج .

( ٢ ) يجب على القائم بالتحليل تصنيف كل المواد المناسبة في العينة ، فلا يقتصر على تصنيف تلك المواد التي تسترعى انتباهه واهتمامه .

( ٣ ) استخدام إجراء كمي لقياس أهمية مختلف الأفكار في المادة المحللة ، وللمقارنة بالعينات الأخرى .

إلا أننا في سعينا وراء الكم ، كثيراً ما نهمل الكيف ، أي أن اهتمامنا بطريقة التحليل يفوق اهتمامنا بخصائص مادة الاتصال . ومن الحكمة أن نتذكر دائماً أن كلا من الكم والكيف له دوره في البحوث الاجتماعية . وعلى العموم ، لا تختلف خطة تحليل محتوى الاتصال عن خطط البحث في العلوم الاجتماعية عامة بما تتضمنه من مشكلات ، وتشمل تحديد

المشكلة ، وتصميم الخطوة ، وتحديد الفئات ، ثم تصنيف البيانات ، ثم تبويبها وتلخيصها في ضوء هذه الفئات . إلا أن الباحث يواجه مشكلات فريدة إلى حد ما .

فمثلاً ، في اختيار العينة يتعين على الباحث تعريف المجتمع الأصلي لبحثه . فمثلاً ، إذا أراد أن يحلل مدى اهتمام الصحافة في بلد معين أو في عدة بلاد بالحياد الإيجابي ، أمكنه تعريف المجتمع الأصلي بأنه الصحافة في بلد معين أو في بلاد معينة . ونظراً لأن اهتمامنا بالصحافة كأدوات للتأثير في الرأي العام ، فإنه لا يكفي أن نختار عشوائياً عدداً من الجرائد والمجلات حتى إذا تأكدنا أن العينة المختارة تمثل النسب الأصلية من حيث الموقع الجغرافي ، والاتجاه السياسي ، الخ . . . ذلك لأن الصحف تختلف اختلافاً كبيراً في أحجامها ، وفي أرقام توزيعها ، ومن الممكن في هذه الحالة أن ننظر إلى المجتمع موضوع الدراسة على أنه العدد الكلي للنسخ التي تصدر ( فمثلاً ، إذا كان توزيع جريدة معينة ١٠٠٠ ، فإنه يكون لها ١٠٠٠ وحدة في هذا المجتمع ) ثم نختار عينة عشوائية من هذا المجتمع بدلاً من اختيارها من مجتمع يتكون من أسماء الصحف . ولكن يصعب أن نفترض أن حجم التوزيع يمثل دائماً درجة نفوذ الصحيفة فيما يتصل بموضوع البحث . فالصحف مثلاً ، تختلف في درجة اهتمامها بالأخبار الدولية . وقد تغلب على هذه الصعوبة عن طريق اختيار أكبر خمس صحف في البلد ، طبقاً لأحجام توزيعها مثلاً . وفي هذه الحالة لا ندعى تمثيل العينة لأداة الاتصال تمثيلاً كاملاً ، ولكننا قد اخترنا على أساس طريقة موضوعية منظمة .

وبعد ذلك ، تواجه الباحث مشكلة التحديد الزمني للعينة . ذلك أن

تحليل الجرائد الصادرة في يوم واحد أو حتى في شهر واحد قد يكون أمراً مضللاً ، نظراً لأن حادثاً معيناً عارضاً قد يخفى معالم السياسة المألوفة للصحيفة . والباحث إذا أراد تحليل الجرائد الصادرة في عدد من الشهور مثلاً ، فإن ذلك يتطلب جهداً كبيراً ، إلا إذا اختار عشوائياً عينات من الأعداد التي صدرت خلال هذه الفترة . ولكي يستطيع تقدير الكمية التي يستطيع القيام بتحليلها ، يتعين عليه أن يقرر هل يقوم بتحليل كل محتويات الصحيفة أم يكتفى بجوانب معينة منها مثل العناوين أو المقالات الافتتاحية أو الأخبار أو الصفحة الأولى ، الخ . . . أي يتعين عليه تحديد طبيعة وحجم الوحدات التي تتكون منها العينة ، ويغلب أن يتوقف ذلك على تقدير الباحث لدلالة هذه الوحدات بالنسبة لسياسة الصحيفة .

ويتضمن اختيار العينة غالباً ثلاث مراحل هي : اختيار عينة المصادر ( الصحف ، الأفلام ، محطات الاذاعة ، الخ . . ) ثم اختيار العينة الزمنية ( الفترة التي تمثل في الدراسة ) ثم اختيار عينة الوحدات ( جوانب الاتصال التي تحلل ) . . . ولتفادي الاختيار الجزافي للوحدات ، قد يقوم الباحث بالتحليل على أساس وحدات عديدة مختلفة ( مثلاً : أخذ عينات من العناوين ومن القصص ومن المقالات الافتتاحية ، ثم عدة مرات ذكر موضوع معين فيها ) ؛ أو قد يتجاهل الباحث هذه الوحدات الطبيعية كلية ، ويقسم الصحيفة إلى مساحات أو إلى خطوط تقسيماً آلياً ، ويختار منها العينة . إلا أن ذلك يتطلب دراسة العادات القرائية قبل أن تقرر ما إذا كان هذا الأسلوب يعوض تجاهل المحتوى وتنظيم الصحيفة .

والخلاصة ، أن وحدة تحليل المحتوى قد تكون : ( ١ ) الكلمة

word ، كما يحدث في تحديد درجة سهولة أو صعوبة قراءة وفهم المادة ؛  
وكما يحدث في تحليل الشعارات مثل الحرية والديموقراطية ، والاشتراكية ، الخ  
وكذلك في التحليل الأدبي لتحديد الألفاظ الأكثر شيوعاً بين الأدباء ،  
( ٢ ) الموضوع theme أو الفكرة مثل : « سوف نستغل كل شبر  
في أرضنا أحسن استغلال ممكن » ، الخ .. ( ٣ ) الشخصيات character ،  
وقد تكون خيالية أو تاريخية ، كما يحدث في تحليل القصص والدراما  
وتواريخ الحياة ؛ ( ٤ ) المفردة item وهي الوحدة الطبيعية ، التي  
يستخدمها منتج المادة ، وقد تكون كتاباً ، أو مقالا ، أو قصة ، أو حديثاً  
أو برنامجاً إذاعياً ، أو خطاباً ، الخ .. ( ٥ ) مقاييس الزمن والمساحة ،  
مثل عدد الأعمدة ، أو عدد السطور ، أو الصفحات ، أو الزمن ( في البرامج  
الإذاعية ) ، أو وحدات الطول ( في الأفلام ) .

وبعد أن يحدد الباحث عينة الوحدات ، يتحتم عليه أن يحدد الفئات  
التي يصنف إليها هذه الوحدات . وهو يهتدى في ذلك بأهداف البحث  
وما يتضمنه من فروض ، كما يهتدى بالمادة التي يقوم بتحليلها . وترجع  
صعوبة تحديد الفئات إلى تعدد صور التعبير عن الموضوع الواحد .  
فوقف صحيفة من موضوع معين ، قد يمثل في تجاهلها للموضوع ، أو  
في اقتصارها على تعليقات الرسميين ، أو على ذكر الأخبار مجردة من أى  
تعليق ، أو في الإكثار من التعليقات عن الموضوع ، أو في استخدام  
الشعارات ، وإبراز الحروف والعناوين ، الخ .. وكل هذه الفئات يجب  
أن تكون موضع عناية القائم بالتحليل

وتشمل فئات تحليل المحتوى ما يلي :

١ - فئات : وما يقال ، مثل : موضوع الاتصال ، ووجهته ( تأيد أم معارضة أم حياد ) ، معايير ( مثل الخلق ، القوة ، الجمال ، الخ ) : وترتبط بالمعايير القيم والغايات ( مثل المال والحب والمكانة الاجتماعية والصحة والتقدم ، الخ .. ) : ثم الطرق إلى تحقيق هذه الغايات ( مثل العنف والمفاوضة ، الخ .. ) : ثم السمات ( مثل السن والجنس والمهنة والخصائص السيكولوجية ) : ثم الفاعل ( الشخص أو الجماعة الذي يبدو في المحتوى على أنه يقوم بفعل معين ) : ثم السلطة ( أى المصدر الذى تنسب إليه المادة ) : ثم المكان ( الذى تصدر عنه المادة ) : ثم الهدف ( أى الأفراد والجماعات الذين توجه لهم المادة ) .

ب - فئات : كيف يقال ، وتشمل صورة ونوع الاتصال ، مثل تحليل برامج الإذاعة إلى موسيقى ، ودراما ، وأخبار ، وأحاديث ، ومتنوعات ، الخ .. : صورة ونوع العبارة أو الموضوع : هل هى تعبير عن حقائق أم عن آماني أم عن توحد ( كأن يقال مثلاً : أنا عربى ) : شدة التعبير : الوسيلة مثل التعميم والاستشهاد بمختلف المصادر ، الخ ..

والباحث الذى يستخدم تحليل المحتوى ، يهتم بثبات التصنيف ، وهو يعنى وصول مختلف المصنفين إلى نفس النتائج بتحليل نفس المادة . إلا أن الثبات الكامل لن يتسنى تحقيقه إلا فى الحالات السطحية مثل عدة مرات ظهور كلمة معينة فى كمية معينة من مادة الاتصال . فإذا تطلب التصنيف من القضاة تفسيراً للمادة ، زاد الاحتمال فى الاختلاف بين القضاة . ويزداد الثبات بالمثابرة على تحديد الفئات وتعريفها تعريفاً واضحاً وتدريب المصنفين تدريباً شاقاً .

## السجلات الإحصائية

قد يستطيع الباحث أن يوفر الكثير من الجهد والوقت في الحصول على البيانات اللازمة لبحثه ، إذا تساءل أولاً عما إذا كانت هذه البيانات قد سبق جمعها بواسطة باحثين آخرين ، أو قد سبق جمعها لغرض غير أغراض الباحث كما يحدث في جمع البيانات اللازمة للتخطيط على النطاقين القومى والمحلى ، أو لغرض الوصف والتسجيل التاريخيين ، الخ . . . وبالطبع ، يختلف مدى ونوع هذه البيانات في مجتمع معين باختلاف درجة تقدم هذا المجتمع وباختلاف نوع الحاجة التي دعت أصلاً إلى جمع البيانات . فمثلاً ، يتضمن التعداد العام للسكان الذي يجري في الجمهورية العربية المتحدة كل عشر سنوات ، بيانات إحصائية عديدة عن توزيع فئات السن والجنس وحجم العائلة والمهنة ، الخ . . . كما أن مختلف المصالح الحكومية والنقابات تتوفر لديها أحياناً إحصائيات هامة مفصلة عن جوانب نشاطها وعضويتها ، الخ . . . وفي القرى يعتبر دفتر قيد المواليد وكشوف الإلزام ، وكشوف الناخبين وسجلات الجمعيات التعاونية ، الخ . . . من المصادر الهامة لمختلف البيانات . ولقد بدأت حديثاً بعض المؤسسات مثل المدارس ، والعيادات العامة تجمع بيانات منظمة هامة — وخاصة البيانات الاجتماعية والنفسية ، عن عملائها .

وتتميز البيانات التي تجمع لأغراض أخرى غير أغراض البحث العلمى المعين ، بعدة مزايا . فهي فضلاً عن توفيرها للوقت والجهد واللبال ، تجمع غالباً دورياً ، فيتيسر الكشف عن التغير في الأنماط على مر الزمن . وهي أيضاً تجمع غالباً كإجراء روتينى مما يقلل من مقاومة الأفراد

لإعطاء البيانات المتعلقة بهم ، وبما يقلل من دوافع تغيير السلوك ، أو تحريف الاستجابات ، كما قد يحدث خلال المقابلات أو الاستفتاءات أو الملاحظات التي تستخدم في كثير من البحوث الاجتماعية .

واستخدام البيانات الإحصائية يقتضى معرفة بمصادرها ، وهو أمر ليس هيناً في كثير من الأحيان . ولقد أصدر حديثاً قسم الدراسات الفنية والتجريبية بمركز التريية الأساسية في العالم العربي « دليل المصادر الإحصائية في الجمهورية العربية المتحدة » ، ( إعداد صلاح محمد أحمد سليمان ، ١٩٥٩ ) ، وذلك لتيسير مهمة الباحث في الحصول على البيانات المتعلقة بمختلف جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية بطريقة منظمة شملت جمع وتصنيف مصادرها . وقد أورد الدليل تحت اسم كل مصدر يانا بمحتوياته ، والجهة التي تصدره ، ومواعيد إصداره ، وطريقة الحصول عليه .

وبما لا شك فيه ، أن مهارة الباحث تتجلى في قدرته على الكشف عن المصادر المناسبة للبيانات ، وهي كثيراً ما تكون غير مألوفة . كما أن الشيء الكثير يتوقف على مرونة الباحث في تكييفه للأسئلة المتعلقة بفروض البحث بصورة يتيسر معها استخدام البيانات المتوفرة . ولعل أروع النماذج دلالة على قدرة الباحث في اختبار النظريات الاجتماعية عن طريق البيانات الإحصائية المتوفرة ، تتمثل في دراسة دوركيم للانتحار وصلته بالظروف الاجتماعية ، إذ استطاع باستخدام البيانات المتوفرة أن يفند بعض الفروض عن أسباب الانتحار مثل العوامل الجوية ، وأن يدعم البعض الآخر مثل الافتراض القائل بأن الالتواء إلى جماعة اجتماعية

متناسكة يقلل من احتمال الانتحار ( في سلتيز ، وجاهودا ، ودويتش وكوك ،  
١٩٥٩ ، ص ٣١٨ ) .

وقد تستخدم البيانات الإحصائية لقياس تأثير عوامل أخرى ، مثل  
اختبار كفاية حملة انتخابية عن طريق سجلات الانتخاب ، أو اختبار  
تأثير تعديلات إدارية عن طريق سجلات الإنتاج في المصنع ، الخ . . .  
كما أن البيانات الإحصائية قد تستخدم في اختيار العينات مثل اختبار  
عينة من مصانع تختلف في مستوياتها الإنتاجية ، أو قد تستخدم للتأكد  
من بيانات جمعت خصيصاً في البحث الاجتماعي ، وذلك كما يحدث في  
حالة دراسة الاتجاهات نحو النظافة عن طريق الملاحظة ، ثم عن طريق  
مقدار ما يستهلك من الصابون في فترة محددة ، الخ . . .

وقد تستخدم البيانات الإحصائية أيضاً كدلالات على مفاهيم أكثر  
شمولاً وعموماً مثل دراسة العوامل المصاحبة للتصنيع والنمو العمراني .  
ومن أمثلة هذه الدراسات تلك التي قام بها الدكتور حسن الساعاتي ( ١٩٥٩ )  
عن التصنيع والعمران في مدينة الإسكندرية .

والخلاصة ، أن الباحث يستطيع أن يفيد إلى حد كبير من البيانات  
الإحصائية التي سبق جمعها أو التي يمكنه الحصول عليها ، إلا أنه يجب  
أن يدقق في معاني الاصطلاحات المستخدمة في هذه السجلات . فقد  
تختلف باختلاف المصدر والزمان والمكان . كما يتعين عليه أن يستوثق  
من كفاية الوسائل التي اتبعت في جمعها ، ومن دقتها ، وخاصة بالنسبة  
لتلك البيانات التي يوجد من الأسباب ما يدعو إلى التشكك في دقتها

مثل البيانات المتصلة بدخول الأفراد ، الخ . . ويجب أن يذكر الباحث دائماً أن البيانات الكمية وحدها ليست كافية ، إذ يتطلب الأمر في غالب الأحوال بيانات كيفية أو نوعية أيضاً لإمكان تقدير هذه البيانات تقديراً صحيحاً في ضوء الموقف الاجتماعي . فمثلاً لا يمكن أن نتابع التغير في نسب العمال المشتغلين بالصناعة من سنة لأخرى لأن هذه البيانات بمفردها لا توضح حقيقة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي لا يمكن تقديرها بغير الدراسة النوعية ، مثل التغير في النظرة إلى الصناعة ، والتغيرات السياسية ، والتطور في البرامج التعليمية ، واكتشاف المواد الأولية ، الخ . .

### بحث الفعل

يتزايد يوماً بعد يوم تعقد المشكلات التي تواجه العاملين في ميادين التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومختلف جوانب الإصلاح الاجتماعي والتربية والصناعة . وقد دعاهم ذلك إلى الاستعانة بالإخصائيين في العلوم الاجتماعية لمساعدتهم في حل هذه المشكلات . إلا أن الباحث يواجه في مثل تلك الحالات ، صعوبات عدة منها : صعوبة ضبط العدد الكبير من المتغيرات في دراسة الجماعات غير المتجانسة مثل منظمات العمال والأندية ؛ ومنها أنه يتعين عليه الاهتمام بالوصول إلى حل عملي بقدر ما يتعين عليه الاهتمام بدراسة دلالاتها النظرية . والباحثون ، كما يقول پروشانسكي ( ١٩٥٩ ) ينقسمون إلى فئتين : فئة تهتم أكثر ما تهتم بجمع البيانات والوصول إلى أسس منظمة تتصل بالسلوك الجماعي بقصد التنبؤ عن هذا السلوك ؛ وفئة أخرى تهتم أكثر ما تهتم بضبط الأحداث الاجتماعية لخير الإنسانية ، وبقصد التغير الاجتماعي .

وقد قام "بحث الفعل" ، action research أو على الأصح "بحث - هو - الفعل" ، في علم النفس الاجتماعي استجابة لهذه الظروف، وللتغلب على هذا الانقسام المصطنع في الاهتمامات . ويستخدم أحياناً اصطلاح "البحث التعاوني" ، cooperative research للدلالة على نفس المعنى تقريباً . ويدين "بحث الفعل" ، بالفضل الأول لكيرت ليفين ، ويتلخص في أنه "تطبيق الإجراءات العلمية على المشكلات الاجتماعية الواقعية ، بصورة يتعاون فيها العاملون في الميدان مع الباحثين . أى أن الباحث في "بحث الفعل" ، لا يهتم بمجرد الكشف عن أسباب المشكلات ، ولكنه يهتم أيضاً بالوصول إلى طرق معالجتها ، واستخدام هذه الطرق لإحداث التغيير . وهو في ذلك يختلف عن الباحث العادي في العلوم الاجتماعية التطبيقية لأن هذا الأخير رغم أنه يهتم بالتغيير ويأمل في الوصول إليه إلا أنه لا يفعل إلا القليل لكي يستوثق من أن بحوثه سوف تؤدي إلى هذا التغيير . وهو غالباً يهتم بمشكلة محدودة جداً يستطيع أن يقبل أو أن يرفض بحثها طبقاً لاهتمامه . وقد يهتم بالبحث عن البيانات أو حتى بقياس التغيير ، دون أن يهتم بما إذا كانت جهوده تؤدي أو لا تؤدي إلى التغيير . أما الإخصائي في "بحث الفعل" ، فإنه لا يهتم فقط في تصميم خطته باستنباط الوسائل للوصول إلى البيانات، بل أيضاً باستنباط الوسائل التي تؤدي إلى إحداث التغيير على أساس هذه البيانات .

وإذا كان "البحث الأساسي" ، basic research يهدف إلى التعميم والشرح وبناء النظريات أو القوانين التي قد تتجاوز حدود المجتمع أو الموقف موضع الدراسة، ومن ثم، يهتم بوضع الخطة المناسبة وتحديد العينة واختبار الأدوات ، الخ . . فإن "بحث الفعل" ، يبدأ عادة نتيجة

الشعور بحاجة ملحة لمواجهة مشكلة واقعية عملية، ولتحقيق هدف تطبق في المجتمع أو في الموقف المعين عن طريق التخطيط الجماعي والاشتراك في التنفيذ وفي التقويم مع الاهتمام أساساً بالموقف المباشر والاحتفاظ بالمرونة الكافية في وضع الخطط أثناء تطبيقها. فالإحصائي في « بحث الفعل » الذي يواجه جماعات واقعية مثل اتحادات العمال أو الجماعات الدينية، أو مجتمعات معينة، يصعب عليه اختيار الأفراد والحصول على تعاونهم بالصورة المضبوطة التي تحدث في التجارب العملية.

وفي « بحث الفعل » يكون من المهم التدريب على مفاهيم ديناميات الجماعة كشرط ضروري للمشاركة في كل مراحل البحث. وفي المراحل الأولى منه، يقوم العامل بما يقرب من دور الملاحظ المشارك، وذلك تفادياً للإحساس بخوف شعوري أو لا شعوري من احتمالات التغيير التي قد يسفر عنها البحث. وفي المراحل الأخيرة، يزداد الاحتمال في أن تؤدي مشاركة العضو في الجماعة وتوحيده مع مشروع البحث إلى اكتساب الاتجاهات المناسبة للأخذ بالتوصيات.

في ضوء المناقشة السابقة، نستطيع أن نقدر موقف الإحصائي في « بحث الفعل » من طرق وأدوات القياس والتشخيص. ومن الواضح، أنه يفضل في هذه المجالات استخدام الأساليب المقنعة والإسقاطية حتى يتيسر التغلب على مقاومة الجماعات التي قد تتشكك في حقيقة مقاصده، والتي قد لا يرحب أفرادها بما يوجه إليهم من أسئلة عن اتجاهاتهم نحو موضوعات معينة. وفضلاً عن ذلك، يزداد الاحتمال في « بحث الفعل » أن يواجه الباحث عدداً من الناس لا يستطيعون التعبير عن مشاعرهم واتجاهاتهم،

ومن ثم يفضل استخدام الوسائل غير المباشرة لتجنب ما قد يحدث من تحريف نتيجة لهذا العجز . ولكن ، لا يعنى ماسبق أن الأساليب الإسقاطية والمقنعة هي وحدها التي تصلح للاستخدام في « بحث الفعل » ، إذ أنه قد استخدمت بنجاح أساليب أخرى متعددة مثل الملاحظة والمقابلة والسجلات الشخصية والعامة والأساليب السوسيومترية . ويتوقف اختيار الأسلوب المعين على الجماعة التي يدور حولها البحث ، وعلى الظروف التي أدت إلى طلب المساعدة من الباحث ، وعلى المشكلة المعنية موضع البحث . فمثلا ، يصعب استخدام الأساليب المباشرة مثل الاستفتاء في مصنع نشبت فيه حديثاً خلافات حادة بين العمال أو بينهم وبين أصحاب الأعمال .

وقد وجد « بحث الفعل » مجالات عديدة له في معالجة مشكلات عدة في ميادين التربية والتعليم في تدريب المدرسين وفي تخطيط المناهج ، وفي برامج الخدمة الاجتماعية والنهوض بالمجتمع المحلي لإتماء روح المشاركة من جانب المواطنين في حل مشكلاتهم ، وفي الصناعة الخ .<sup>(١)</sup>

---

(١) يجد القارئ نماذج عدة لهذا النوع من البحوث في الفصول : التاسع والعاشر والثاني عشر والرابع عشر من كتاب « سيكولوجية الجماعات والقيادة » للدكتور لويس كامل مليكة ، الجزء الاول ، مؤسسة المطبوعات الحديثة ، ١٩٥٩

## الفصل الخامس عشر

### تصنيف البيانات وتحليلها وتفسيرها وكتابة التقرير عن البحث

ناقشنا في الفصول السابقة الأسس النظرية والمنهجية التي تبنى عليها خطة البحث ، كما عرضنا لمختلف الأدوات والأساليب التي يمكن أن يستعين بها الباحث في جمع البيانات اللازمة لبحثه . وقد أشرنا في عدد من المناسبات وبصورة عارضة إلى ما يلي جمع البيانات من خطوات . إلا أننا سوف نركز المناقشة في هذا الفصل حول تصنيف البيانات وترميزها وتبويبها ، ثم تحليلها وتفسيرها ، ونختتم بعرض الأسس وأساليب كتابة التقرير عن البحث .

غير أننا نود - قبل أن نستطرد في عرض هذه الخطوات - أن تؤكد ماسبق أن أشرنا إليه من أن خطوات البحث العلبي متصلة متداخلة ، تؤثر كل منها في الأخرى ، سواء تلك التي تسبقها أو تلك التي تليها ، فهي عملية دينامية غير جامدة . وقد يبدأ الباحث بالنظرية أو بالبحث ، إلا أنه يتعين عليه عند نقطة ما أن يعتبر تأثير عمله على العلاقة بين

النظرية والبحث . فإذا ركز جهوده على البحث العملي (empirical) ،  
تعين عليه أن يفحص دلالته للنظرية ؛ وإذا ركز جهوده على النظرية ، تعين  
عليه أن يختبرها ، وأن يتوسع فيها عن طريق البحث العملي .

والنظرية مرشد هام يوجه البحث عن طريق الإشارة إلى المجالات  
التي يحتمل أن يؤدي بحثها إلى نتائج لها قيمتها ، أى تلك التي يحتمل أن  
تكشف لنا عن علاقات دالة . فمثلا بينى كوهين ( ١٩٥٥ ) نظريته عن  
الجناح على أساس اقتراض شيوع عصابات الجانحين في بيئة الطبقة العاملة  
أكثر من غيرها ، لأن المجتمع يحكم عليهم في ضوء معايير الطبقة المتوسطة  
بينما يعجز أطفال الطبقة العاملة في الغالب عن مواجهة هذه المعايير  
لأسباب عدة ، ومن ثم تستجيب عصابة الجانحين لهذا الموقف بإقامة  
محكات للسكاته يمكن أن يحققها الجانحون الذين يصطدمون بالمجتمع  
وينبذون معاييرهم . في مثل هذه الحالة ، إذا أخذ الباحث بهذه النظرية ،  
فإنه يتعين عليه أن يختار عيناته لا من سجلات من وقعوا في قبضة  
البوليس ، ولكنه يختار عينات عشوائية من مجتمع الصغار عامة في منطقة  
معينة ، ثم يحدد عن طريق المقابلات والملاحظة وقوع الجناح فعلا بين  
أفراد هذه العينة . كما تفرض هذه النظرية على الباحث أيضاً ألا يقصر  
اهتمامه بجمع البيانات التقليدية مثل المستويات العائلية والشخصية والجيرة  
فقط ، بل يجمع أيضاً البيانات عن السلوك الجانح ، والأهم من ذلك عن  
النشاط الجمعي الجانح وكيف يختلف عن السلوك الفردي الجانح ، وكذلك  
البيانات عن بناء الجماعة وتاريخها ومعاييرها ، وليس الفرد الجانح فقط .

ومن حق الباحث أن يقرر مقدما ما إذا كان يهتم بالجانب التطبيقي

من البحث أم لا . ولكنه إذا اهتم بهذا الجانب ، تعين عليه مراعاة ذلك في كل خطوة من خطوات البحث عن طريق إشراك رجال العمل والتطبيق منذ البداية في وضع خطة البحث ، أو في جمع البيانات ، والإبقاء على اهتمامهم بالبحث وتشجيعهم على الإفادة من نتائجه ، ويستطيع العامل في الميدان أن يشير إلى إمكانيات إجراء التجارب مثلاً في موقف العمل ، وإلى طرق اختيار العينات ، وجمع البيانات . فمثلاً ، يستعين المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالجمهورية العربية المتحدة برجال الشرطة في تخطيط وتنفيذ البحوث التي يشرف على إجرائها في مجالات متعددة مثل : البغاء والمخدرات والسرقة ، الخ . . بل يستعين أحياناً بالمتطوعين من أفراد المجتمع موضع الدراسة في المراحل الأولى من تخطيط البحث .

### ضرورة اعتبار التحليل والتفسير عند وضع خطة البحث

يبدأ الباحث غالباً اهتمامه بتحليل وتفسير النتائج عهد وضعه لخطة البحث في مراحلها الأولى ، فهو لا يستطيع أن يتفادى التساؤل مقدماً عن الطريقة التي سوف تعالج بها النتائج من حيث التحليل والتفسير ؛ وإلا زاد احتمال أن يجد الباحث نفسه بعد فوات الفرصة عاجزاً عن القيام بالتحليل الذي يريده لتقص البيانات الهامة . ولنوضح ذلك بمثال من دراسة غير تجريبية .

لفرض أننا أردنا أن نتعرف على تأثير الحياة المشتركة بين الطلبة في الجمهورية العربية المتحدة وبين من يتلقى العلم في معاهدنا من

البلاد الأخرى ، على اتجاهات هؤلاء الآخرين نحونا .<sup>(١)</sup>  
تجرى هذه الدراسة في ضوء ما نعرفه عامة من أن الخبرة المباشرة  
بأفراد جماعة ما عامل هام في تكوين الاتجاهات نحو أفراد الجماعة .  
ويمكن أن نقدر أن الخطة النموذجية في هذه الحالة تشمل إجراء تجربة  
تختار فيها عينات عشوائية من العدد الكلى للطلبة غير المصريين الذين يقدون إلى  
الجمهورية العربية المتحدة في سنة معينة ، ثم توزيعهم عشوائياً على مواقف  
تختلف من حيث درجة ونوع الفرص التي تتيحها للاختلاط بالمصريين .  
ومن الواضح أن إجراء مثل هذه التجربة متعذر ؛ ولذلك فقد تلجأ إلى  
اختيار معاهد تعليمية يحتمل اختلافها في المدى الذي تتيح فيه فرص  
التفاعل بين الطلبة من الجمهورية العربية المتحدة ومن البلاد المختلفة ، مثل إحدى  
الجامعات بالقاهرة : وجامعة أسيوط : ومعهد قنى على داخل في عاصمة  
إحدى المحافظات ومن المعقول أن نفترض أن الاختلاط بين الطلبة  
المصريين وبين غيرهم يكون أعمق في المعهد الداخل في عاصمة المحافظة ،  
حيث أن الطلبة يقيمون معاً بصفة دائمة ، وحيث أن الحياة الاجتماعية  
تركز غالباً في نفس المعهد ؛ كما أن الطلبة غير المصريين عموماً يكون  
عددهم قليلاً مما يقلل من فرصة إقامة الطالب الأجنبي مع أفراد من نفس  
جنسيته . أما الجامعات الكبيرة في العاصمة ، فإن الفرصة للاختلاط

(١) يجد القارئ نماذج عديدة من مثل هذه البحوث التي أجريت بأمرنا

في المرجعين التاليين :

- (1) Lesser, S.O., and Peter, H.W. Training Foreign Nationals in The United States. In : R. Likert, and S.P. Hayes, (Eds.) Some Applications of Behavioral Research. Unesco, 1957
- (2) Sellitz, C. Jahoda M.; Deutsch M.; and Cook S. (Eds.) Research Methods in Social Relations. Henry Holt, 1959. p 386.

فيها تكون أقل . وفي جامعة أسيوط ، قد تكون الفرصة وسطاً بين الجامعة الكبيرة وبين المعهد الصغير في عاصمة المحافظة .

إلا أنه يتعين على الباحث أن يتأكد أولاً من أن الطلبة في هذه الأنواع الثلاثة من المعاهد لا يختلفون من حيث اتجاهاتهم السابقة نحو المصريين ، ولذلك يجب عليه أن يطبق على كل فئة مقياساً للاتجاهات قبل حضورهم أو عند التحاقهم بمعاهدهم . فإذا اطمأن إلى ذلك ، أمكنه أن يقارن بين الفئات الثلاث من حيث إمكانية التفاعل *inter-action potential* ( سلتيز وجاهودا ودويتش وكوك ، ١٩٥٩ ، ص ٣٨٦ ) بالنسبة لكل موقف . وقد يتم ذلك عن طريق دراسة طبيعة الظروف السكنية للطلاب وعن طريق تواتر وجوده في مواقف مختلفة مع مصريين يعرفهم ويستطيع التفاعل معهم . فإذا وجد الباحث اختلافاً بين إمكانية التفاعل لكل موقف فعليه أن يجيب عن السؤال التالي : هل يزيد تفاعل الطلاب غير المصريين مع الطلاب المصريين في المعاهد التي ترتفع فيها الدرجة على إمكانية التفاعل ، ؟ . ومن الممكن أن يقيس التفاعل عن طريق عدد المصريين الذين يعرفهم الطالب أو تنوع المواقف التي يشارك فيها ، أو طبيعة النشاط الذي يسهم فيه ، أو حكمه هو نفسه على ما إذا كان له أصدقاء مقربين . فإذا وجد هذه العلاقة ، أمكنه أن يتساءل : هل يختلف الطلبة من الحاصلين على درجات مختلفة من التفاعل ، في اتجاهاتهم نحو المصريين . ولكن الباحث أيضاً ، إذا قدر احتمال اختلاف الطلبة من بلاد مختلفة في اتجاهاتهم نحو المصريين ، أمكنه أن يقدر ضرورة بحث تأثير جنسية الطالب في اتجاهه نحو المصريين ، كما أنه إذا قدر أن تختلف جوانب الحياة في المجتمع الذي يقوم فيه المعهد لها تأثيرها ، أمكنه أن يعتبر ذلك في تخطيط بحثه ، الخ . .

وبالطبع ، تختلف العلاقة بين التحليل والتفسير ، وصورة هذه العلاقة باختلاف نوع الدراسة . فكلهما يكون أكثر تعقيداً في الدراسات الكشفية منه في الدراسات التجريبية . ويهدف التفسير إلى تحديد الدلالة العامة لنتائج البحث ، ويتم ذلك عن طريقين أولهما : ربطها بنتائج البحوث السابقة ، وثانيهما : الوصول إلى المفاهيم التي توضح العلاقات المكتشفة . ففي الدراسة السابقة مثلاً ، يمكن أن نستنتج شيئاً عن الطريقة التي تعدل بها الاتجاهات ، وهل ترجع إلى العلاقات الشخصية الوثيقة أم إلى تنوع الخبرات ، الخ . .

### تصنيف البيانات إلى فئات

بعد أن يجمع الباحث بيانات البحث المتصلة بكل سؤال أو عنصر من عناصر البحث ، يتعين عليه تصنيف كل منها إلى عدد محدود من الفئات بصورة تيسر الإجابة عن هذه الأسئلة وتحقيق أهداف البحث .

ويتوقف نظام التصنيف المناسب على موضوع البحث ، أو الفروض التي يسعى إلى التأكد من صحتها . فمثلاً ، إذا أردنا أن نعرف نسبة المتعلمين عامة إلى الأميين عامة ، أمكن أن نكتفي بتصنيف البيانات إلى هاتين الفئتين فقط . أما إذا أردنا التفصيل ، فإننا قد نصنف البيانات إلى فئات أصغر ، مثل : ملم بالقراءة والكتابة ؛ تخرج من فصول مكافحة الأمية ؛ أنهى مرحلة الدراسة الابتدائية ، الخ . . وتكون الفئات بالنسبة لكل سؤال أو فقرة ما يسمى « مجموعة الفئات » (category set) ويجب أن تتحقق لها الشروط التالية :

- (١) يجب أن تبنى مجموعة الفئات على أساس تصنيف واحد .
- (٢) يجب أن تكون شاملة ، أى يمكن تصنيف كل استجابة فى إحدى فئات المجموعة .

(٣) أن تكون الفئات محدودة تماماً أى لا يمكن نسبة استجابة معينة إلى أكثر من فئة واحدة داخل المجموعة . فإذا طلبنا من أفراد جماعة البحث ذكر أسماء أقرب عشرة أصدقاء لهم ، وإذا توفرت البيانات عن كل منهم أمكن أن نصنف البيانات بحسب عدة مجموعات تختلف باختلاف أهداف البحث وفروضه . فإذا كان من أهداف البحث مثلاً أن نحدد أنماط الصداقة من حيث الجنس والسن والقرباة ... الخ أمكن أن نصنف البيانات بحسب مجموعة الفئات التالية :

السن : نسبة أكبر من الأصدقاء الأكبر سناً — نسبة أكبر من الأصدقاء الأصغر سناً — نسب متساوية — لا أصدقاء .

الجنس : نسبة أكثر من الأصدقاء من نفس الجنس — نسبة أكثر من الأصدقاء من الجنس الآخر — تساوى النسبتين — لا أصدقاء .

القرباة : أقرباء أكثر من الأصدقاء — أصدقاء أكثر من الأقرباء — نسب متساوية — لا أصدقاء .

وهكذا يمكن أن نعد مجموعات فئات بحسب السن ، وبحسب المستوى التعليمى والاقتصادى وغير ذلك من المحركات .

وتتحدد الفئات ، لا طبقاً للبيانات التي نحصل عليها فقط : ولكن أيضاً طبقاً لما يمكن أن تنبأ عنه منطقياً أو نظرياً . فمثلاً ، في تحليل القصص التي تعطى استجابة لاختبار إسقاطي مصور يتكون من رسوم تجمع بين أفراد يلبس بعضهم ملابس المدينة ، بينما يلبس البعض الآخر ملابس القرية ، قد تقتضى أهداف البحث تصنيف الاستجابات إلى تلك التي يبرز فيها التنبه لنوع الملابس ، وتلك التي لا يتضح فيها ذلك ، مع مراعاة كل الاحتمالات مثل : وصف كل من أهل القرية بأنهم «فلاحين» وأهل المدينة بأنهم «أفندية» ، أو «يلبسون الملابس الأفرنجية» : أو وصف أهل القرية فقط بأنهم «فلاحين» ، أو وصف أهل المدينة فقط بأنهم «أفندية» : أو عدم الوصف إطلاقاً «بفلاحين» ، أو «أفندية» ، أو غير ذلك من الصفات ، بحيث يكون نظام التصنيف شاملاً ومحدداً وفي ضوء أساس تصنيفي واحد .

وبالطبع ، يزداد التصنيف صعوبة في بعض المواقف عنها في البعض الآخر ، وخاصة حين يهدف التصنيف إلى تحديد الدوافع ، وحين تكون الاستجابات غامضة لاتصالها بأمور محرجة ، أو بدوافع لاشعورية ، الخ ... وفي مثل هذه الحالات ، يتعين تحديد محتوى كل فئة بدقة والتمثيل لها بالنماذج ، وتوضيح ما يدخل وما لا يدخل في نطاقها . وتمثل هذه المواقف عند تصنيف المواد التي تجمع عن طريق الملاحظة والمقابلات غير المقتنة ، وتواريخ الحياة ، وخطب الزعماء ، وتحليل المحتوى ، الخ ... كما تتضح في الدراسات الكشفية التي لا تبدأ بفروض محددة ... ومن ثم يقوم الباحث بجمع قدر كبير من المادة ، وقد يتضح بعد ذلك أن نسبة كبيرة منها لاتصل بموضوع بحثه .

نفرض أننا استخدمنا الملاحظة لدراسة طبيعة التفاعل الجماعي ، وأنا  
نود أن نصنف أقوال الأفراد فيما يتصل بدلالاتها على « الشعور بالمسكاة ،  
بينهم . قد يتطلب الأمر أن نصنف عبارة مثل « تسبحوا إلى أعترض على  
الكلام ده ، في فئة ، وأن نصنف عبارة مثل « إنت غلطان ، في فئة  
أخرى . إلا أن تصنيف العبارات من حيث دلالاتها على هذا البلد ،  
ومن حيث معناها الحقيقي ، يتطلب بصرًا وتعمقًا من جانب القائم  
بالتصنيف . وفي مثل هذه الحالات ؛ تستخدم نماذج لكل فئة حتى يتيسر  
للقائم بالترميز فهم معاني الفئات ، وحتى يتيسر للباحث أيضاً توضيح  
طبيعة المادة المنسوبة لكل فئة خلال تحليله وتفسيره للنتائج ، وحتى  
يتيسر للقارئ فهم طبيعة المتغيرات الموصوفة ومعالجة الباحث لها .

وفي البحوث الكشفية قد يتضح للباحث أنه لم تجمع البيانات في بعض  
الحالات عن بعض النقاط ؛ كما أن الباحث يواجه مشكلة تحديد حجم  
وحدة المادة التي تطبق عليها الفئات ، حيث أنه لم توجه أسئلة محددة  
تكون الوحدات ، كما يحدث في الاستفتاء المقيد مثلاً .

وأول خطوة في تحليل مثل هذه البيانات هو أن يبدأ الباحث ببناء  
بعض الفروض التي يمكن أن تؤدي إلى أسس للتصنيف . وهو يبدأ  
عادة بقراءة دقيقة للبيانات التي جمعت ، بحثاً عما يهديه إلى هذه الأسس ،  
وقد يقارن بين البيانات التي تجمع من جماعات مختلفة مثل الجانبين وغير  
الجانبين ، ومثل أهل المدينة والقرية إذا تيسر ذلك ، لعلمها تهديه إلى بعض  
الفروق . وقد يحاول تصنيف الحالات إلى جماعات ثم يتساءل عن تلك  
الجوانب التي أدت به إلى تصنيفها إلى هذه الجماعات .

## الترميز

يقصد بالترميز Coding إعطاء الاستجابات رموزاً معينة ، تأخذ صورة الأرقام غالباً ، بحيث يمكن تفريقها وتبويبها وعدّها في جداول ، إلا أن هذه العملية لا تجري بصورة آلية ، وهي تتضمن التقدير وإصدار الأحكام من جانب القائم بالترميز . وقد تتم هذه العملية بواسطة المجيب نفسه ، كما يحدث في حالة توجيه الأسئلة الانتخائية أو المقيدة ، أو في حالة رسمه لعلامة تشير إلى موضعه على مقياس للتقدير . وقد يقوم بها جامع البيانات نفسه أثناء جمعه لها ، كما يحدث في حالة استخدام الملاحظ أو القائم بالمقابلة لمقياس تقدير في وصف سلوك شخص . ويمتاز تصنيف البيانات وترميزها بواسطة الملاحظ أو القائم بالمقابلة ، فضلاً عن توفير الوقت والجهد ، بأنه يسمح لكل منهما بملاحظة الموقف وملاحظة سلوك العميل ، فيتوفر له بذلك قدر من المعلومات يصدر على أساسه حكمه أو تقديره أكثر مما يتوفر في المكتب لمن يقوم بالتصنيف من واقع البيانات المسجلة كتابياً .

إلا أن هذا التصنيف في موقف الملاحظة أو المقابلة قد يكون أمراً غير دقيق بالنسبة للبيانات المعقدة ، إذ قد يتأثر بمظهر وأسلوب المجيب ولهجته واستجاباته للأسئلة السابقة ، الخ . . . كما أنه نظراً لأنه يقتصر غالباً على تصنيف البيانات التي يجمعها هو فقط ، فإن الاحتمال يزداد في نقص ثبات هذا التصنيف لأنه ينزع غالباً إلى الاستعانة بإطار مرجعي يصنف في ضوءه البيانات التي يجمعها هو . وقد يختلف هذا الإطار عن الإطار الذي يستعين به غيره من الملاحظين . وهذه الأسباب قد يكون

من الأنسب في حالات كثيرة تصنيف البيانات في المكتب بعد انتهاء جمعها حتى يتيسر تكوين إطار مرجعي مشترك وضبطه ، وحتى تتاح الفرصة للتفكير والتقدير الدقيق .

ومن أهم المشكلات التي تواجه الباحث ثبات التصنيف . ويتأثر هذا الثبات بعوامل عدة منها : طبيعة المادة المصنفة ، وطبيعة الفئات المستخدمة في التصنيف ، والمصنفون أنفسهم .

( ١ ) الصعوبات المتصلة بالمادة المصنفة : قد تكون المادة التي جمعت غير كافية للتصنيف الثابت ، وقد ينتج ذلك عن نقص في كفاءة الإجراءات التي اتبعت في جمع هذه المادة من حيث صياغة الأسئلة ، أو نقص التدريب على الملاحظة ، الخ ... ويمكن التغلب على الكثير من الصعوبات من هذا النوع عن طريق استجواب القائمين بالمقابلة ، أو الملاحظين لحظة إرجاعهم لمادة المقابلة أو الملاحظة . ويساعد ذلك على تذليل الكثير من صعوبات التصنيف ، فضلا عن أنه وسيلة طيبة لتدريب القائمين بالمقابلة أو الملاحظين عن طريق توجيههم لجوانب النقص في إجراءاتهم . وبالطبع ، يحسن أن يبدأ مثل هذا التدريب أثناء الاختبار القبلي لجدول المقابلة أو الملاحظة ، إلا أن الأمر قد يقتضى متابعته خلال جمع البيانات .

ومن الضروري فحص كل جدول مقابلة أو ملاحظة من حيث :

١ - اكتمال البيانات : فقد تعنى المسافات الخالية : عدم الإجابة ، أو رفض الإجابة ، أو لا أعرف ، . أو أن السؤال لم يوجه أصلا عن طريق الخطأ أو لأنه لا ينطبق على الحالة ، الخ . .

ومن المهم التمييز بين كل هذه الاحتمالات .

٣ - الخط : ذلك أنه قد يتعذر أحياناً قراءة خط القائم بالمقابلة أو الملاحظة . أو فهم الرموز التي يستخدمها في التسجيل ، فيتعذر بالتالي ، تصنيف البيانات ، ولذلك فإنه من المهم التأكد من إمكان القراءة ، وربما اقتضى الأمر إعادة كتابتها .

٣ - الفهم ، ذلك أن البيانات قد تكون مفهومة للقائم بالمقابلة أو للملاحظ ، ولكن يتعذر فهمها للقائم بالتصنيف . ومن المهم التحقق من حقيقة معانيها ودلالاتها عن قاموا بتسجيلها .

٤ - التناقض : أى التأكد من تناسق البيانات وعدم تناقضها إذا لم يكن قد تنبه لها سابقاً القائم بالمقابلة . وقد يقتضى الأمر الرجوع إلى المجيب في بعض الحالات .

٥ - الأسلوب الموحد في تسجيل البيانات : وهو أمر يتعين التنبيه إليه والتدريب عليه منذ البداية . فمثلاً : في تسجيل الدخل ، يحسن الاتفاق على تعريف وحدته الزمنية : الدخل الشهري أم السنوي ، وكذلك وحدة القياس ، الخ . .

٦ - الاستجابات غير المناسبة : وهي تكون غالباً نتيجة عدم الوضوح في لغة السؤال ، أو في طريقة توجيهه ، ومن المهم العمل على الإقلال من مثل هذه الاستجابات عن طريق كشفها في مرحلة مبكرة وتجنب أسبابها .

(ب) الصعوبات المتصلة بنظام التصنيف : يتوقف الشيء الكثير على كفاءة نظام التصنيف . ويجب مراعاة بعض الاعتبارات في تحديد الفئات ، بحيث تحقق أهداف البحث . فكل مجموعة من الفئات يجب أن تبنى على أساس تصنيفي واحد ، والفئات في المجموعة الواحدة يجب أن تكون محددة لا تتداخل بينها ، كما يجب أن تكون شاملة . وفضلاً عن ذلك ، يجب أن تعرف كل فئة تعريفاً واضحاً يحدد العلامات ، التي يمكن استخراجها من واقع البيانات والتي تساعد على تصنيفها في الفئة المعنية ، ويحسن الاستعانة بالأمثلة والنماذج في هذا السيل ، وخاصة النماذج التي توضح الفروق الدقيقة بين الفئات المقاربة .

(ج) تدريب المرمزين : يتم هذا التدريب غالباً في الخطوات التالية :

(١) شرح مختلف الفئات ، والتمثيل لها ؛ (٢) التدريب على تصنيف نماذج من المادة التي يراد تصنيفها ؛ وإجراء مناقشة جماعية حول المشكلات التي تنشأ خلال ذلك حتى تتضح الإجراءات المشتركة ؛ (٣) قد يقتضى الأمر في كثير من الحالات مراجعة الفئات بحيث تكون أكثر قابلية للتطبيق ، وقد يسفر ذلك عن كتابة الإجراءات والتعاريف والنماذج التي يتفق عليها ؛

(٤) قيام المصنفين فرادى ، بتصنيف مادة مماثلة ، وتقدير معامل ثبات التصنيف ، حتى يمكن الاطمئنان إلى إمكان القيام به بصورة مناسبة .

وفي تقدير ثبات التصنيف ، تقارن بين تقدير المصنف وتقدير المشرف على المصنفين ، أو قد تقارن بين مختلف المصنفين ، الخ . . وقد يسفر ذلك عن تعديل أو حذف بعض الفئات ، أو مواصلة التدريب ، أو الاستغناء عن بعض المصنفين ، أو الاتفاق على القيام بتصنيف جماعي

لبعض الفقرات ، أو تكليف المديرين من المصنفين بتصنيف الفقرات الصعبة المعقدة ، الخ . . ( ٥ ) الكشف بصورة دورية عن مدى مراعاة المصنفين للدقة في التصنيف ، ومعالجة المشاكل الجديدة التي تنشأ ، ويجب إعلام كل المصنفين بأي تغيير أو تعديل في التصنيف .

ومن الصعب تحديد حد عام معين لثبات التصنيف ، إذ أن ذلك يختلف باختلاف المادة ونظام التصنيف وأهداف البحث وظروفه . ومن المهم مراعاة تقدير ثبات تصنيف كل من الفئات الرئيسية والفرعية . وتعدد الطرق الإحصائية لتقدير ثبات التصنيف ، وهي طرق يجمها القارىء في كتب الإحصاء ، وفي بعض المقالات الحديثة النشر ( روبنسون ، ١٩٥٧ ) .

### التبويب

العملية الرئيسية في التبويب tabulation هي عدّ الحالات التي تقع في كل فئة من الفئات ، مثل عدد من أجابوا بنعم ، أو عدد الآمين ، الخ . . وذلك في الجداول البسيطة . أما الجداول المركبة ، فهي التي تحتوى على أعداد الحالات التي تشترك في فئتين أو أكثر مثل ، عدد الأفراد من ذوى الدخل المنخفض ممن حصلوا على تعليم جامعى ، الخ . . . . وهي مهمة في الكشف عن العلاقات بين متغيرات البحث .

وقد تعد الجداول إعداداً يدوياً أو آلياً . ولكل طريقة مزاياها

ومساوئها . فالأولى تكون عادة أوفر في الوقت وفي التكاليف إذا كان عدد الأفراد قليلاً أو متوسطاً ، وإذا كان عدد الفئات صغيراً ، وإذا لم يتطلب الأمر إعداد جداول مركبة كثيرة . وكلما زاد عدد الأفراد وعدد الفئات وعدد الجداول المركبة ، كلما كان استخدام الآلات أكثر وفراً من حيث الزمن والتكاليف . ويبالغ الكثير من الباحثين في تصوير مزايا استخدام الآلات . إذ أنه في بعض الحالات ، يسهل التفريغ اليدوي عن طريق تسجيل كل البيانات المتعلقة بكل حالة في بطاقة صغيرة ، وباستخدام الألوان ، والخطوط الثقيلة ، الخ . . يمكن فرز عدد كبير من هذه البطاقات في فترة قصيرة . ومن ناحية أخرى يتطلب استخدام الآلات نقل البيانات عن كل حالة إلى بطاقات ، وذلك عن طريق ثقبها بواسطة آلة الثقيب ، ثم التأكد من دقة تسجيل البيانات بآلة المراجعة ، ثم فرزها بواسطة آلة الفرز ، ثم نقل النتائج إلى الجداول . وبالطبع ، تنوع الآلات المستخدمة من حيث مقدار العمليات التي يمكن أن تقوم بها ، فالبعض يقوم بالفرز والعد ، وطبع النتائج في جداول ، ثم القيام بالعمليات الإحصائية المعقدة ، ويتطلب الأمر غالباً توفر إخصائي مدرب لتجهيز الآلات لمختلف العمليات .

### التحليل الإحصائي للبيانات

يؤدي التحليل الإحصائي للبيانات عدداً من الوظائف منها : وصف البيانات وتلخيصها ، وهو ما يسمى « الإحصاءات الوصفية » ، وتحديد الدرجة التي يمكن أن نعتمد بها من النتائج وهو ما يسمى « إحصائيات العينة » . ولن نتعرض هنا لمناقشة مختلف الأساليب الإحصائية التي

لنستخدم لتحقيق هذين الغرضين العاملين ، حيث أنها متوفرة في كتب الإحصاء ( السيد محمد خيرى ١٩٥٦ ، فؤاد البهى السيد ، ١٩٥٨ ) ولكننا نكتفى بالقول بأن الوصف والتلخيص يتحققان باستخدام مقاييس النزعة المركزية مثل المتوسط والوسيط والمنوال ، وباستخدام مقاييس التشتت مثل المدى والانحراف المعياري ، الخ . . كما نلجأ أحياناً إلى مختلف صور رسم منحنى التوزيع للبيانات ، ويفيد ذلك فضلاً عن الوصف ، في تحديد صلاحية استخدام طرق إحصائية معينة دون غيرها على أساس افتراض أن توزيع البيانات يأخذ شكل المنحنى الاعتدالي . كما تسهم الطرق الإحصائية في توضيح العلاقة أو الارتباط بين مختلف المتغيرات عن طريق مختلف أنواع معاملات الارتباط ، وفي توضيح الدلالة الإحصائية للفروق بين جماعتين أو أكثر . ولا يكفي مجرد الحصول على نتيجة جوهرية إحصائية للحكم على أنها جوهرية اجتماعياً أو سيكولوجياً . فمثلاً ، إذ توفرت لنا الأعداد المناسبة ، فإن فرقاً بين متوسط نسبة الذكاء بين البنين والبنات يقل عن نقطة واحدة قد يكون جوهرياً إحصائياً ، ولكن لا يكون لمثل هذه النتيجة قيمة تذكر . بينما يحتمل أن يكون فرقاً يعادل ٥٠٪ في دراسة مسحية كبيرة يعنى مئات الآلاف من الناس ، ويكون من الضروري في هذه الحالة اعتبار هذا الفرق في وضع السياسة أو في اتخاذ القرارات .

والباحث الاجتماعي يجب أن يدرس بعناية إحصائيات العينة ومختلف أنواع العينات ، وطرق اختيارها ، وطرق تقدير الدرجة التي يحتمل أن تختلف بها نتائج العينات من واقع الحالة في المجتمع الأصلي . وتسهم

الوسائل الإحصائية في تخطيط البحث وفي تحليل النتائج كما سبق أن رأينا فيما يتصل بتحليل التباين وتحليل التباين الاقتراني ، كما تسهم في عمليات تقنين الاختبارات وإعداد معاييرها والتأكد من ثباتها وصدقها ، الخ . . . ويجب مراعاة أن استخدام مقياس إحصائي معين ، أو طريقة إحصائية معينة ، يقتضى توفر شروط معينة أو افتراضات معينة . وينشأ الكثير من سوء الخطأ وسوء الفهم نتيجة عدم التدقيق في البحث عن توفر هذه الشروط قبل استخدام المقياس أو الطريقة المعنية .

وحيث أن التعبير الإحصائي هو دائماً تعبير عن احتمالات ، فإننا لن نستطيع الاعتماد على الدليل الإحصائي وحده للحكم على ما إذا كان يجب اعتبار الفرض صحيحاً أم خطأ . ذلك ، أن ثقتنا في تفسير نتائج البحث تتطلب فضلاً عن الثقة الإحصائية في ثبات النتائج ، دليلاً على صدق الافتراضات السابقة للبحث ( مثل افتراض أن المقاييس المستخدمة مناسبة للمتغيرات التي تشملها الفروض ، الخ . . . ) ، وهو دليل غير مباشر بالضرورة ، نحصل عليه من اتفاق نتائج البحث مع ما نعرفه من مصادر أخرى بقدر كبير من الثقة . وحتى في البحوث المضبوطة إلى أبعد حد ، تتطلب الثقة في تفسير النتائج أو في استنتاج علاقات سببية ، إعادة للبحث في مجالات مختلفة وربطاً لنتائج بنتائج البحوث الأخرى .

وإذا أردنا أن نستنتج أن المتغير ( سـ ) سبب لمتغير آخر ( صـ ) فإنه من الضروري الحصول على ثلاثة أنواع من البراهين ، وهي :  
( ١ ) أن ( سـ ) ، ( عـ ) يتغيران معاً بالطريقة التي يمكن التنبؤ عنها من الفرض المعين ؛ ( ٢ ) أن ( صـ ) لم يسبق ( سـ ) في الزمن ؛ ( ٣ ) أن

عوامل أخرى لم تحدد ( ص ) . وتمدنا التجربة المضبوطة بالدليل المناسب على كل هذه النقط . ويتم ذلك بالاختيار العشوائي للجاعتين التجريبية والضابطة ، وتعرض الأولى للتغير ( س ) ، بينما لا تتعرض الثانية لهذا التغير ؛ أو بغير ذلك من النماذج التجريبية ، وتضبط العوامل الأخرى بحسب مقتضيات التجربة . وقد سبق أن ناقشنا هذه البراهين في الفصل السابع ، وخاصة في ضوء النظرة المجالية .

ولكن في الدراسات غير التجريبية التي تهدف إلى اختبار الفروض عن الأسباب ، يتعين على الباحث أن يجد بديلاً عن الضمانات التي يمد بها المنهج التجريبي ، وذلك غالباً في مرحلة وضع خطة جمع البيانات ، وعن طريق جمع البيانات عن عدد من المتغيرات التي يحتمل أن يكون لها تأثير على المتغير ( ص ) . إلا أن الباحث يجب أن يحدد ما إذا كان المتغير ( ص ) أو التغير في ( ص ) قد حدث قبل ( س ) ، وفي هذه الحالة لا يمكن أن يكون نتيجة لـ ( س ) . ويعتمد هذا التحديد على المنطق أو على محاولة التأكد من أن الجماعات التي تقارن لا تختلف من حيث ( ص ) قبل التعرض لـ ( س ) ، أو لا تختلف على كليهما ( وذلك عن طريق القياس قبل التعرض لـ ( س ) . كما أن الباحث يجب أن يحدد ما إذا كانت هناك عوامل أخرى غير ( س ) قد أسهمت في تحديد المتغير ( ص ) ، وذلك عن طريق إدخال متغيرات إضافية ، ثم الكشف عما إذا كانت العلاقة بين ( س ) ، ( ص ) قد تأثرت نتيجة لإدخال هذه المتغيرات الإضافية . فإذا ظلت العلاقة بين ( س ) ، ( ص ) قائمة رغم ذلك ، فإنه يحق لنا افتراض وجود علاقة سببية بينهما ( سلتيز وجاهودا ودويتش وكوك ، ١٩٥٩ ، ص ٤٢٤ ) ، إلا أنه في حالات أخرى

قد يغير إدخال متغيرات إضافية ، العلاقة بين (سـ) ، (صـ) . فقد تنقص هذه العلاقة أو قد يقضى عليها ، أو قد تظهر وتبرز العلاقة داخل جماعة فرعية بينما تنقص داخل جماعة أخرى . فإذا برزت العلاقة بين (سـ) ، (صـ) في جماعة فرعية تتميز بمتغير (لـ) ، ونقصت في جماعة فرعية لا تتميز بالمتغير (لـ) ، فإننا قد نستنتج أن (لـ) ظرف محتمل للعلاقة بين (سـ) ، (صـ) ؛ أو بعبارة أخرى نكون قد حددنا ظرفا تقوم فيه العلاقة . فمثلا ، لنفرض أننا وجدنا علاقة دالة بين الدخل وبين المستوى التعليمي للفرد ، وأتينا بالرغم من وجود هذه العلاقة ، أردنا أن نحدد الظروف التي تقوم فيها هذه العلاقة . ولنفرض أنه قد ورد إلى الخاطر احتمال أن يكون هناك عامل ثالث مثل جنس الفرد (ذكر أم أنثى) يحدد من استفادته من التعليم الذي تلقاه في الحصول على وظيفة مجزية . في هذه الحالة ، يجب أن نفرغ البيانات التي حصلنا عليها بحسب الجنس . فقد نجد أنه بالنسبة للذكور توجد العلاقة بدرجة أعلى ، ولكنها بالنسبة للإناث توجد بدرجة أقل . في هذه الحالة ، استطعنا أن نحدد بعض الظروف التي تبرز فيها العلاقة وبعض الظروف التي تنقص فيها .

أما إذا أنقص المتغير (لـ) العلاقة بين (سـ) ، (صـ) أو قضى عليها فإننا قد نستنتج إما أن (سـ) ليس عاملا محددًا لـ (صـ) ، أى أن العلاقة غير أصيلة *spurius* أو أننا قد نصل إلى تتبع العملية التي يؤدي بها (سـ) إلى (صـ) . وسوف نناقش فيما يلي الظروف التي يمكن فيها استنتاج أن علاقة ظاهرة بين (سـ) ، (صـ) غير أصيلة ، وتلك التي تقدر أننا قد تتبعنا فيها العملية التي يؤدي بها (سـ) إلى (صـ) ؛ ولنرجع مرة

أخرى إلى دراستنا السابقة عن تأثير الحياة المشتركة بين الطلبة المصريين وغير المصريين في المعاهد التعليمية المصرية على اتجاهات الطلبة غير المصريين نحو المصريين . ولنفرض أن الطلبة غير المصريين الذين يختلطون بالمصريين لدرجة أكبر ، يقل استخدامهم للتعميمات أو الأنماط المعممة الجامدة عن المصريين ( مثل القول بأن المصريين لا يميلون للهجرة ، أو لا يقبلون على الصناعة ، الخ . . . ) . فإذا وجدنا ، عند تصنيف الطلبة إلى ثلاث فئات بحسب درجة تفاعلهم مع المصريين ، أن الأمر كذلك ، فإن هذه النتيجة تكون متفقة مع الفرض . إلا أنه نظراً لأن الدراسة لم تكن تجريبية ( أى لم يوزع الطلبة عشوائياً على المستويات المختلفة للتفاعل ) ، فإنه يكون من الضروري النظر فيما إذا كانت هناك عوامل أخرى هي المسئولة عن هذه العلاقة الملحوظة في التفاعل مع المصريين والتردد في استخدام التعميمات الجامدة في وصفهم ، مثل جنسية الطالب . ولنفرض أننا وجدنا الطالب من البلاد العربية يغلب أن ترتفع درجته في التفاعل مع المصريين عن الطالب من البلاد غير العربية ، وأن الفريقين يختلفان في كثير من الآراء عن المصريين . وعلى ذلك تكون الخطوة التالية هي في ضبط هذا العامل ، أى فحص العلاقة بين التفاعل مع المصريين ، والتعميم من جانب كل من الطلبة من البلاد العربية ومن البلاد غير العربية . وقد نستنتج من هذه العلاقة أن التفاعل مع المصريين لا يؤدي إلى نقص التعميم ، وأن العلاقة الملحوظة بين المتغيرين تنشأ من أن الطلبة من البلاد العربية يزداد احتمال تفاعلهم مع المصريين ، ويزداد احتمال نقص تعميمهم عنهم ، أى أن العلاقة غير أصيلة .

وقد تعطينا الدراسة السابقة أيضاً مثالا لجزء من التحليل الذي قد

تتبع فيه جزءاً من العملية التي يؤثر بها ( سـ ) في ( صـ ) . فقد يجد الباحث — كما تنبأ — أن الطلبة غير المصريين في الأنواع الثلاثة من المعاهد التعليمية يختلفون في درجاتهم على مقياس يقيس درجة « توثق العلاقة مع المصريين » ، فتتوثق العلاقة لدرجة أكبر في المعهد الفني في عاصمة إحدى المحافظات ، ولدرجة أقل في الجامعة الكبيرة الموجودة في عاصمة الجمهورية ، ولدرجة متوسطة في جامعة أسيوط . وتثير هذه النتيجة سؤالاً عن العوامل التي تؤدي إلى هذا الاختلاف في درجة توثق العلاقة بين الطلبة المصريين وغير المصريين في هذه المعاهد . فإذا وجد الباحث فعلاً أن « إمكانية التفاعل » في ظروف السكن ( مثلاً : هل يسكن الطالب مع عائلة مصرية أو مع طلبة مصريين في مساكن جامعية أم في غير ذلك ؟ ) ترتبط ارتباطاً دالاً بدرجة الطالب على « توثق العلاقة مع المصريين » ، فإنه يستنتج على هذا الأساس أن أحد الطرق الرئيسية التي يشجع بها معهد تعليمي الترابط بين الطلبة المصريين وغيرهم ، هي في الظروف السكنية التي تيسر الارتباط ، وبذلك يكون قد تتبع العملية التي يؤثر بها « نوع المعهد » في توثيق الارتباط مع المصريين .

ولكن ما الذي يجعلنا نقرر في المثال السابق أن العلاقة غير أصيلة ، وفي المثال الثاني أننا قد تتبعنا العملية التي ظهرت بها العلاقة ؟ يلاحظ في المثال الأول ، أن العامل الثالث ( جنسية الطالب ) سابق في الزمن للمتغيرين الآخرين ( وهما التفاعل مع المصريين والتعميم عنهم ) ، إلا أن الأمر لم يكن كذلك في المثال الثاني . فالمتغير الثالث ( إمكانية التفاعل في الظروف السكنية ) لم يحدث قبل المتغير المسبب المفترض ( الدراسة في نوع معين

من المعاهد التعليمية ) ، ولكن كان ملازما له ، أو قد بدأ بعد التحاق الطالب بالمعهد . أى أن التسلسل الزمنى المعروف أو المفترض للتغيرات عامل هام فى تقرير ما إذا كانت العلاقة السببية الظاهرة غير أصيلة . فإذا افترض أن المتغير الثالث (ل) الذى يقضى على العلاقة بين المتغيرين الأصليين (س) ، (ص) قد حدث قبل كل من (س) ، (ص) ، فإننا نستنتج عادة أن العلاقة السببية الظاهرة بين (س) ، (ص) غير أصيلة . أما إذا كنا نعرف (أو نفترض) أن المتغير (ل) قد حدث فى نفس الوقت مع (س) أو بعده ، فقد نقدر أننا قد تتبعنا العملية التى أدى بها (س) إلى (ص) ، بدلا من إظهار أن العلاقة السببية الظاهرة بينهما غير أصيلة . إلا أن هذا الحكم لا يتوقف فقط على التسلسل الزمنى ، بل يتصل بالحكم على العلاقة السيكولوجية أو المنطقية . فى الحالات التى يحدث فيها المتغير الثالث (ل) مع أو بعد العامل المسبب المفترض (س) ، فإن استنتاجنا أن العلاقة السببية الظاهرة بين (س) ، (ص) غير أصيلة أم لا ، يتوقف على الحكم عما إذا كان (ل) نتيجة للمتغير (س) أم لا . فى المثال السابق ، إذا كان المتغير الثالث هو الطريقة التى قضى بها الطالب أجازة نصف السنة ، وإذا كان لدينا من الأسباب ما يدعو إلى الظن بأن الطالب غير المصرى فى المعهد الصغير أو فى الجامعة الصغيرة يدعوهم معاهده إلى قضاء أجازة نصف السنة فى رحلة شبه عائلية تجمع بين الطلبة غير المصريين وبين الطلبة المصريين وعائلاتهم ، فإنه يمكن أن نستنتج أن جو المعهد أو الجامعة الصغيرة هو الذى يشجع هذه العلاقة ، ومن ثم يودى إلى توثق أكثر فى العلاقة مع المصريين . أما إذا وجدنا أن الدعوة قد وجهت من هيئة مركزية مثل الاتحاد القومى لكل الطلبة فى كل المعاهد ، أى أن زيادة الطلبة فى المعاهد الأصغر حجما

من يقضون أجازة نصف السنة في رحلات شبه عائلية ، أمر يرجع إلى الصدقة فقط ، فإنه يحق لنا أن نستنتج أن العلاقة السببية الظاهرة بين نوع المعهد العلمى وتوثق الارتباط مع المصريين ، علاقة غير أصيلة .

والباحث لا يقتصر في تحليله دائماً على البيانات الكمية . ذلك ، أن فحص البيانات غير الكمية مثل استجابات أفراد البحث لاختبار إسقاطى ، أو مادة المقابلة أو التعليقات التلقائية ، الخ . . . قد يسهم إلى حد كبير في إلقاء الضوء على عملية تحليل البيانات ، أو توضيح طبيعة العلاقات التى يثبت وجودها إحصائياً بين المتغيرات ، أو قد يؤدي إلى فروض يمكن إخضاعها للبحث . ولذلك فإن هذا الفحص يجب أن يكون عملية مستمرة خلال الدراسة لتضىء الطريق خلال جمع البيانات وتحليلها بدلا من أن تؤول إلى النهاية .

## كتابة التقرير عن البحث

لا تقل كتابة التقرير عن البحث في أهميتها عن جميع الخطوات السابقة للكتابة . وما لا شك فيه ، أنه مهما كانت أهمية البحث ، ودقة تخطيطه وتنفيذه ، إلا أن الشيء الكثير يتوقف على طريقة نقله للآخرين ، وتبعاً لذلك ، فإن التقرير يختلف باختلاف القارئ الذي يقدم له . وقد يكون هذا القارئ عالماً باحثاً ، أو إدارياً قد بنى قراراته وإجراءاته على أساس من نتائج البحث ، أو قد يكون التقرير موجهاً لجمهور الناس بقصد تعريفهم بموضوع البحث . ومن ثم ، فإنه يتعين على كاتب التقرير أن يتعرف إلى ما يريد القارئ معرفته عن موضوع البحث ، وأن يحدد أنسب الطرق لعرضه .

ففي حالة تقديم التقرير إلى المحيط العلمي ، كما يحدث في كتابة رسالة الماجستير أو الدكتوراه ، أو كما يحدث في حالة نشر البحث بمجلة علمية مثلاً ، فإن سلتيز وجاهودا ودويتش وكوك ( ١٩٥٩ ، ٤١٣ ) يقترحون الخطوات الرئيسية التالية في كتابة مثل هذا التقرير :

- ( ١ ) تعريف مشكلة البحث وتحديدتها .
- ( ٢ ) خطة البحث : وتتضمن الهيكل العام أو المنهج الذي اتبع في البحث ، وأساليب جمع البيانات ، وطرق التحليل الإحصائي ، الخ . . .
- ( ٣ ) نتائج البحث .

#### ( ٤ ) دلالات البحث .

وسوف تناقش فيما يلي كلا من هذه الخطوات :

##### تعريف المشكلة وتحديد

التعريف الدقيق للمشكلة هو أول خطوة في عملية البحث ، كما أن التقرير يبدأ عادة بتعريف المشكلة التي دارت حولها الدراسة . ومن واجب الكاتب أن يقدم البيانات الكافية التي توضح سبب الاهتمام بالمشكلة . ونظراً لأن جمهور القراء في العلوم الاجتماعية ، يغلب أن يهتم بالمعرفة العامة عن السلوك الإنساني أكثر من اهتمامه بحل مشكلة عملية معينة ، فإن التقرير يهتم عادة بتوضيح الصلة بين البحث وبين بعض الجوانب في النظرية الاجتماعية أو النفسية . إلا أنه من المقدر بالطبع ، أن بعض الدراسات قد يصعب إجراؤها في إطار نظري محدد وأن دلالتها النظرية لن تتضح إلا عند محاولة فهم النتائج . ولذلك ، فإنه في مثل هذه الحالات ، تبدو محاولة تقديم البحث في إطار نظري أمراً مصطنعاً .

وبالإضافة إلى توضيح أهمية البحث من الناحيتين النظرية والعملية ، فإن الباحث عادة يقدم ملخصاً موجزاً لما سبق إجراؤه من بحوث في الموضوع ، حتى تتضح الصلة بين البحث الحالي والبحوث السابقة ، كما يجب أن يشمل هذا التعريف على تحديد للفروض موضع الاختبار في الدراسة ، وعلى تعريف للمفاهيم الأساسية المستخدمة ، مع توضيح للصلة بين كل هذه العناصر من حيث التسلسل المنطقي للأفكار ، والربط بين مشكلة البحث والنظرية ونتائج البحوث السابقة .

### خطة البحث

يتعين على الكاتب أن يوضح بالتفصيل خطة البحث ، فيوضح مثلاً نوع المثير المستخدم ، ومواضع القياس وطرق وأدوات القياس ، ونوع التعليمات التي زود الباحث الملاحظين بها ، أو التدريب الذي تلقاه القائمون بالمقابلة . كما يتعين عليه أيضاً أن يوضح الطريقة التي تم بها قياس متغيرات البحث من حيث الوحدات والفئات ، والطريقة التي اتبعت في اختيار العينات وأحجامها ، حتى يتضح المدى الذي يمكن أن نذهب إليه في تعميم النتائج . ومن المهم أيضاً توضيح الأساليب الإحصائية التي استخدمت في البحث ، وأن يشار إلى مصادرها الأصلية إذا كانت متيسرة . أما إذا استخدمت مثلاً معادلة جديدة ، أو استخدم أسلوب إحصائي جديد ، فإنه من الواجب تسجيل ذلك في البحث .

### النتائج

يحاول الباحث في هذا الجزء تقديم النتائج المتصلة بمشكلة البحث بصرف النظر عما إذا كانت تؤيد أو لا تؤيد وجهة نظره ، فالباحث لا يملك أن يختار ما يقدم من نتائج . إلا أن ذلك لا يعني أنه يتحتم عليه أن يقدم كل البيانات التي يحصل عليها سواء كانت مرتبطة أو غير مرتبطة بموضوع البحث . ومن ناحية أخرى ، قد يجد أن جزءاً من البيانات التي حصل عليها لا يمكن الاعتماد عليها ، أو أنه لم يستطع الحصول عليها ، وفي هذه الحالة ، يتعين عليه الإشارة إلى ذلك .

والغالب أن الباحث يعيد صياغة مشكلة البحث أو تفصيلها ، على ضوء البيانات التي يحصل عليها ، أو قد يصل إلى اقتراحات جديدة ، أو إلى علاقات لم يتوقع الوصول إليها ؛ ثم يتعين دائماً إفساح المجال في التقرير لمثل هذه التطورات في البحث . ومن واجب الباحث أيضاً أن يقرر ما إذا كانت الفروق التي حصل عليها بين الجماعات أو معاملات الارتباط التي كشف عنها البحث دالة إحصائياً ومستوى هذه الدلالة .

إلا أن بعض البحوث لا يبدأ بمشكلة محددة تفصيلياً بصورة تيسر تخطيط هيكل التقرير عن البحث مقدماً . ففي الدراسات الكشفية مثلاً ، قد يصعب التنبؤ مقدماً بما سوف يكون عليه تنظيم التقرير ومحتوياته ، وفي هذه الحالة ، يتعين على الباحث أن يعتمد على حكمه وتقديره في تحديد هيكل التقدير ؛ إلا أنه من الواجب عليه دائماً أن يحدد بوضوح المشكلة التي اهتم ببحثها ، والإجراء الذي اتبعه ، والنتائج التي توصل إليها ، والأسس التي بنى عليها استنتاجاته .

### دلالات البحث

لا يكفي في غالب الأحيان أن تقدم نتائج البحث دون مناقشة توضح دلالاتها بالنسبة لفهمنا العام للسلوك الإنساني . وقد تقدم هذه المناقشة مصاحبة للنتائج ، أو تقدم منفصلة في جزء خاص من التقرير . إلا أنه يجب على الباحث أن يوضح المدى الذي يمكن الذهاب إليه في التعميم من النتائج إلى مواقف أخرى مشابهة لموقف البحث . وقد يكون هذا التعميم قريباً جداً من حدود النتائج المعينة أو قد يمتد نطاق هذا التوضيح فيربط

بين النتائج وبين نتائج البحوث الأخرى ، ويجرد منها إلى مفهوم أعم وأشمل .

ويهتم الاتجاه المعاصر في البحث بالربط المستمر بين النظرية وبين البحث العلمي المنظم . وتقوم النظرية في العلوم الحديثة بوظائف هامة هي : تلخيص المعرفة القائمة ، وتفسير الأحداث والعلاقات الملحوظة ، والتنبؤ عن الأحداث والعلاقات غير الملحوظة على أساس التفسيرات المتضمنة في النظرية . وبدون النظرية ، وبدون القانون العلمي ( وهو فرض نعتبره صحيحا عن علاقة بين الخصائص في صورة أعم من النتائج العملية empirical التي استنبطت منها ) ، تكون فائدة العلوم الاجتماعية مقصورة على المواقف المحددة المعينة التي يجرى فيها البحث . فمثلا ، نظرية كوهين (١٩٥٥) التي سبق الإشارة إليها عن الجماعة الفرعية الجانحة ، قد تلقى الضوء على الطريقة التي تتكون بها الجماعات الفرعية عامة ، وكيف يعالج أفرادها المشكلات التي تواجههم . فقد تنظر إلى الجماعة الفرعية نظرة عامة مؤداها أنها حالة أو نموذج لنزعة عامة من جانب الناس الذين يواجهون مشكلات عامة للعمل على حلها حلا مشتركا . وهذه النظرة العامة تساعد على التنبؤ ، وعلى اقتراح العلاج . فمثلا ، في ضوء نظرة كوهين ، يكون العلاج المقترح هو إما تغيير المعايير التي يحكم بها على أطفال الطبقة العاملة في المدرسة وفي المجتمع عامة ، أو مساعدة هؤلاء الأطفال على الاستجابة استجابة مناسبة لهذه المعايير .

ومن واجب الكاتب أن يوضح في تقريره ، ما إذا كان البحث قد أسهم في اختبار نظرية قائمة ، أو في توضيح المفاهيم النظرية . أو اقتراح نظريات جديدة ، أو امتدادات جديدة لنظريات قائمة .

إلا أن الكاتب يجب عليه دائماً أن يبرر تعميماته ، وأن يوضح حدودها ، وأن يذكر القارىء بالخصائص التى قد تميز عينة البحث عن غيرها من العينات والمجتمعات التى قد يعمم إليها ، كما يجب أن يشير إلى المشكلات التى لم تحل ، أو المشكلات التى امتجدت ، وأن يقدم اقتراحاته عن نوع البحوث التى يمكن أن تجرى فى المستقبل لمتابعة بحث المشكلة التى بدأ منها . ولنضرب مثلاً لذلك : إلى أى حد يمكن أن نعمم من دراسة قرية واحدة إلى المجتمع عامة ؟ يتوقف تقدير ذلك بالطبع ، على اختيار القرية نفسها ، واختيار الأفراد داخل القرية ، وفى معظم الحالات يختار الباحث قرية معينة لأنه يفترض تمثيلها لمجتمع معين . وبالطبع ، لا يكون الاختيار العشوائى فى هذه الحالة مناسباً لتحقيق هذا الغرض . إلا أنه حين تدرس فى قرية معينة جوانب معينة لها أهمية عامة مثل العلاقات العائلية ، فإن ذلك قد يمدنا بأساس تقريبي عام لمعرفة المجتمع العام . أما إذا درسنا مثلاً ، الاتجاه نحو الأخذ بالتأثر ، أو جرائم الخطف أو الجنس ، الخ . . فقد يصعب التعميم من قرية واحدة لأخرى . ولكن يمكن أن نتخذ الخطوط العريضة للنتائج المستقاة من قرية معينة نواة لاختبارها فى دراسة مسحية على نطاق أوسع ، ولكن بصورة مبسطة إلى حد بعيد ، حيث أن المشكلات والعلاقات الرئيسية قد سبق دراستها تفصيلاً . ويتوقف الكثير بالطبع على الوقت والمال لأنها عاملان مهمان فى تحديد إمكان إعادة الدراسة فى ظروف أخرى ، وفى مناطق أخرى تمثل قطاعات مختلفة من مجتمع معين .

## الملخص

من المؤلف أن يختم التقرير بتلخيص للبحث ، يحدد في صورة موجزة : المشكلة والخطة ، والنتائج الرئيسية ، والتوصيات أو الاستنتاجات الهامة .

## التقرير الموجز

قد يتطلب الأمر أحياناً كتابة تقرير موجز عن البحث ، كما هو الحال في بعض المجلات العلمية التي لا تتسع صفحاتها للتقارير المفصلة . وفي هذه الحالة ، يمكن اختصار التقرير عن طريق حذف بعض الأجزاء السابقة ، مثل البحوث التي سبق إجرائها والتي ترتبط بالبحث ويكتفى بالإشارة إلى مراجعتها الهامة . ومن الممكن كذلك ، إختصار دلالات البحث بالنسبة للنظرية إلى أقصى حد ممكن ، واختصار الأوصاف المطولة لأدوات البحث . وفيما يتعلق بالنتائج يمكن تركيز البيانات في جداول متعددة الأغراض ، كما يكتفى بذكر أهم النتائج الإيجابية والسلبية .

## أسلوب التقرير

يحسن الكاتب ، وخاصة إذا كان مبتدئاً ، أن يبدأ بكتابة عناصر تقريره أولاً قبل أن يشرع في تفصيل كل منها . ويساعده ذلك على أن يحدد ما يريد أن يتضمنه التقرير ، وأن ينسق بين أجزائه فيرتبها بصورة تحقق الغرض المقصود ، فلا يضل الكاتب طريقه بين التفاصيل ، ولا يشغله

الاهتمام بحسن الأسلوب اللغوي عن استكمال عناصر التقرير . ولا يعنى ذلك أن الأسلوب غير هام ، ولكن من الأفضل أن يحدد الكاتب عناصر تقريره ، ثم يكتب التقرير بصورة مبدئية ، وهو بعد ذلك يستطيع أن يحسن وأن يغير من الألفاظ بما يزيد التقرير وضوحاً ، ويجعله أكثر قابلية للقراءة وأكثر تحقيقاً للغرض . والكاتب فى سبيل تحقيق ذلك ، يجب أن يعنى بقواعد اللغة والنحو ، إذ أن لهذه القواعد وظائفها فى توضيح المعانى وفى الربط بينها .

وفى إعداد الجداول والأشكال ، يتعين على الكاتب أن يعطى كلا منها رقماً مسلسلاً ، وعنواناً مركزاً واضحاً . ويستطيع أن يوضح فى الهوامش ما يقرر أنه يحتاج إلى توضيح . ويجب أن تكون العناوين الداخلية للجداول مركزة وواضحة أيضاً كما يجب أن تكون المتغيرات على المحورين الرأسى والأفقى فى الرسم معنونة بوضوح ، وكذلك يجب أن توضع الوحدة المستخدمة فى القياس . ومن المهم أيضاً أن يوضح فى الجدول أو فى الشكل عدد الحالات التى بنيت النتائج على أساسها ، وخاصة إذا استخدمت النسب المئوية فى التقرير . والجداول قد تكون بسيطة أو مركبة ، كما أن الرسوم قد تكون رسوماً خطية أو رسوم قضبان أو رسوماً دائرية أو بيضاوية . ومن المؤلف أن تناقش فى صلب التقرير النتائج الواردة فى الجداول أو فى الأشكال قبل مناقشة دلالاتها . ويجد القارئ فى الكراسة التى أصدرتها الجمعية النفسية الأمريكية (مراجعة ١٩٥٧) ، وفى كتاب الدكتور أحمد شلبى (١٩٥٧) ، عدة اقتراحات وتوجيهات قيمة تتصل بإعداد البحوث للنشر .

### نماذج لاختلاف التقرير باختلاف من يقدم إليهم

سبق أن أشرنا إلى أنه يتعين على كاتب التقرير أن يتعرف إلى ما يريد القارئ معرفته عن موضوع البحث ، وأن يحدد أنسب الطرق لعرضه . ونورد فيما يلي نماذج لبعض الاختلاف في التقرير باختلاف من يقدم إليهم . فمثلاً ، يندر أن يقوم الباحث بتقديم تقريره عن البحث للجمهور عامة . وغالباً ، يتولى ذلك عنه أخصائيون في أساليب الاتصال الجمعي بالناس ، مثل رجال الصحافة والإذاعة ، والعلوم الشعبية المبسطة ، وهؤلاء يهتم غالباً في المقام الأول البساطة والوضوح والطراقة والتطبيق العملي أكثر مما يهتمهم الإشارة إلى منهج البحث وحدوده وإمكانات التعميم ، الخ . . . وهو أمر — كما سبق القول ، قد يكون له نتائج خطيرة . ولذلك فإنه من واجب الباحث أن يستوثق قبل عرض بحثه على الجمهور من توضيح حدود البحث وخطورة التعميم منه إلى أبعد مما يجب .

أما إذا كان التقرير عن البحث مقدماً إلى العاملين في الميدان أو إلى من يهتمهم الاستفادة من نتائج البحث في وضع الخطط وتقويم البرامج أو إلى من يبدؤهم اتخاذ القرارات ووضع السياسات ، فإنه من الطبيعي أن تختلف صورة التقرير في هذه الحالات عنه في الحالات التي يقدم فيها التقرير إلى الجمهور عامة أو إلى الباحثين في العلوم الاجتماعية . ومن المحمل جداً أن يضيق رجال التخطيط والعمل ، وأن يضيق الإداريون ذرعاً بطول المدة التي تستغرقها كتابة التقرير ، وقد يرجع ذلك الضيق إلى حرصهم على الاستفادة من نتائج البحث في عملهم وإلى ضرورة وضع البرامج أو تعديل البرامج في وقت محدود ، ولكنه قد يرجع أيضاً إلى نقص

في تقديمهم للزمن الذي يتطلبه تحليل النتائج وتفسيرها ، وكتابة التقرير عن البحث . وقد يفقدون اهتمامهم بالبحث ، وقد تضطربهم الظروف إلى السير في برنامجهم المرسوم دون الاستفادة من نتائج البحث . ولذلك ، فإن الباحث في مثل هذه الحالات قد يلجأ إلى تقديم تقرير أولي عن نتائج التحليل ، أو تقارير دورية عما يكون قد اكتمل لديه من نتائج التحليل والتفسير في مشكلة من مشكلات البحث أو في جزء منه . والتقارير الدورية عن جزء معين أو عن أجزاء معينة من البحث أفضل بكثير من التقرير الأولي الشامل ، لأن الباحث قد يصل بعد استعراضه للنتائج كلها ، ومحاولته الربط بينها إلى تقديم صورة قد تختلف كثيراً أو قليلاً عن الصورة الأولية ، بما قد يفقد القارئ ثقته بالبحث . وفضلاً عن ذلك ، فإن هذه التقارير الجزئية الدورية قد تسهم في إفادة العاملين بنتائج البحث ولو بصورة جزئية ، كما تبقى على اهتمامهم به ، وعلى أن تكون توقعاتهم منه واقعية بقدر الإمكان ، كما أنها قد تقلل بصورة تدريجية من المقاومة التي يحتمل أن تصدر عنهم والتي قد تأخذ صورة عدم التسليم بدلالات البحث فيما يتصل بخططهم أو ببرامجهم . ومن ناحية أخرى ، تساعد هذه التقارير الجزئية الباحث على أن يكشف عن نقاط الضعف أو الغموض في الأسلوب الذي يقدم به تقريره ، وذلك عن طريق التعرف على استجابة القراء لها ، ومن ثم يمكنه الاستفادة من هذه الخبرات في كتابة تقريره النهائي بصورة مناسبة لاهتمامات ومستويات القراء .

وفي كتابة التقرير النهائي ، يجب أن يراعى الباحث أن قراءه ليسوا خبراء في العلوم أو في مناهج البحوث الاجتماعية ، ولكنهم خبراء في موضوع أو في مشكلة البحث ، وفيما يتصل بهذا الموضوع أو بهذه

المشكلة من مختلف العوامل . ولذلك ، فإن الكاتب في هذه الحالة يحسن أن يبدأ تقريره بتحديد المشكلة تحديداً يهتم فيه بإبراز الأسباب العملية التي أدت إلى القيام بالبحث ، ثم يلخص النتائج الرئيسية بصورة عامة أولاً ، ثم يعالج كلا منها بشيء من التفصيل . وإذا كان للبحث تطبيقاته النظرية ، فإنه يكتب بالإشارة إليها إشارة عامة مختصرة حتى يشعر القارئ بالدلالات العامة للبحث . ومن واجب الكاتب أن يتجنب استخدام المصطلحات الفنية والرموز الإحصائية والجداول المعقدة . وإذا اضطر لاستخدامها ، فعليه أن يعرضها بصورة تكون مفهومة لغير المتخصصين في هذا الموضوع . ومن الأفضل أن يصف الكاتب خطة البحث وطرائقه في صورة ملحق للبحث يورد فيه أيضاً الجداول المفصلة . وفيما عدا ذلك ، فإن الكاتب يتعين عليه أن يفصل في الجزء الخاص بالتطبيقات العملية للنتائج ، وأن يعالجها معالجة فنية ، يشير فيها إلى مختلف احتمالات التفسير ، وحدود النتائج وإمكانات التعميم منها ، والصلات بينها وبين البرنامج أو الخطة أو مشكلة البحث في جانبها التطبيقي .

وقد يحاول أن يقدم الباحث تقريراً شفوياً بالإضافة إلى التقرير الكتابي . وبالطبع ، يقدم التقرير أولاً إلى رئيس الهيئة التي يهتما بالبحث ثم إلى غيره من العاملين فيها في اجتماع عام ، أو في اجتماعات فرعية تيسر مناقشة النتائج مناقشة مستنيرة ، وتبيء الفرصة لتسجيل استجابات من يهمهم الأمر لنتائج البحث . ولكي يقلل بقدر الإمكان من مقاومة البعض لما قد يكون متضمناً من دلالات في نتائج البحث ، يحسن بالكاتب أن يعرض في تقريره أولاً للنتائج الإيجابية الطيبة ، حتى يسهل عليهم بعد ذلك تقبل النتائج السلبية ، وحتى يفوز الدافع لديهم

لعلاج أوجه النقص التي قد يكشف عنها البحث . ومن المفيد أن يهتم التقرير باقتراح وسائل العلاج للنقص بدلا من أن يركز الجهد على إثبات وجود هذا النقص . والباحث يواجه في هذا الصدد مشكلة طالما أثارت النقاش ، وهي أنه حيث أن القرارات المتعلقة بوضع السياسة الاجتماعية تتضمن قيماً اجتماعية واعتبارات واقعية ، فهل يحق للباحث أن يشارك أو أن يؤثر في تلك القرارات ؟ يتوقف ذلك على الباحث نفسه كمواطن ، إلا أنه يتعين عليه دائماً أن يوضح حدود بحثه وإمكانيات ومجالات تعميمه . ولا يعني ذلك أن تدخله يؤدي إلى الإفادة من نتائجه ، ذلك أنه بمجرد الانتهاء من بحثه ، تصبح النتائج ملكاً عاماً . وقد تفيد منها مؤسسة دون مجهود من جانب الباحث ، كما أنه من المحتمل أن يساء تفسيرها أو استخدامها . ومن واجب الباحث أن يعمل على التقليل بقدر الإمكان من مثل هذه الاحتمالات عن طريق توضيح حدود بحثه وإمكانيات ومجالات تعميمه .

## المراجع العربية

- ١ - ابراهيم أبو لغد ولويس كامل مليكة . البحث الاجتماعي - مناهجه وأدواته . مركز التربية الأساسية في العالم العربي ، سرس الليان - ١٩٥٩ .
- ٢ - ابراهيم أبو لغد ولويس كامل مليكة . أثر التدريب في تغيير الاتجاهات . دراسة تجريبية - مركز التربية الأساسية في العالم العربي ، سرس الليان ، ١٩٥٩ .
- ٣ - أحمد زكي صالح - التعلم أسسه ونظرياته - مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٩ .
- ٤ - أحمد شلبي . كيف تكتب بحثاً أو رسالة : دراسة منهجية لكتابة الأبحاث واعداد رسالة الماجستير والدكتوراه - الطبعة الثالثة - مكتبة النهضة المصرية - ١٩٥٧ .
- ٥ - السيد محمد خيرى - الاحصاء فى البحوث النفسية والنربوبة والاجتماعية - دار الفكر العربى - ١٩٥٦ .
- ٦ - حسن الساعاتى - التصنيع والعمران - دار المعرفة - ١٩٥٩ .
- ٧ - صلاح محمد أحمد سليمان - دليل المصادر الاحصائية فى الجمهورية العربية المتحدة - مركز التربية الأساسية فى العالم العربى - سرس الليان - ١٩٥٩ .
- ٨ - صموئيل مغاريوس - أضواء على المراهق المصرى - مكتبة النهضة المصرية - ١٩٥٧ .
- ٩ - عبد المنعم عبد العزيز المليجى - الشعور الدنى عند الطفل - مجلة علم النفس - مجلد ٣ - عدد ١ - يوليو ١٩٤٧ .

- ١٠ - عبد المنعم عبد العزيز المليجي - تطور الشعور الدينى عند الطفل والمراهق - دار المعارف بمصر - ١٩٥٥ .
- ١١ - فؤاد البهى السيد - علم النفس الاحصائى وقياس العقل البشرى - دار الفكر العربى - ١٩٥٨ .
- ١٢ - لويس كامل مليكة - سيكولوجية الجماعات والقيادة - ديناميات الجماعة - الجزء الاول - مؤسسة المطبوعات الحديثة - ١٩٥٩ .
- ١٣ - لويس كامل مليكة - سيكولوجية الجماعات والقيادة : ديناميات الجماعة - الجزء الثانى - مؤسسة المطبوعات الحديثة - ١٩٦٠ - تحت الطبع .
- ١٤ - محمد عماد الدين اسماعيل وسيد عبد الحميد مرسى - مقياس الذكاء الاجتماعى - مكتبة النهضة المصرية - ١٩٥٩ .
- ١٥ - مصطفى سويف - الاسس النفسية للتكامل الاجتماعى - دار المعارف بمصر - ١٩٥٥ .
- ١٦ - نجيب اسكندر ابراهيم ومحمد عماد الدين اسماعيل - الاتجاهات الوالدية فى تنشئة الطفل - دار المعرفة ١٩٥٩ .



### المراجع الأجنبية

1. Abt, L.E., & Bellak, L. (Eds.). Projective Psychology, New York : Grove Press, 1959.
2. Ackerman, N.W. & Jahoda, M. Antisemitism & Emotional Disorder : A. Psychoanalytic Interpretation, Harper, 1950.
3. Adorno, T.W., Frenkel-Brunswik, L., Levinson, D. T., & Sanford, R.N. The Authoritarian Personality. Harper, 1950.
4. Albigh, W. Modern Public Opinion, McGraw Hill.; 1956.
5. Allport, F.H., & Hanchett, G. The War-Producing Behavior of Citizens: A Scale of Measurement with Preliminary Results in Imagined Situations. J. Soc. Psychol. 1940, II, 447-490.
6. Allport, G.W. Attitudes, In Murchison, C. (Ed.) A. Handbook of Soc. Psychol. Worcester. Clark Univ. Press, 1935, 798-844.
7. Allport, G.W., Vernon, P.E., & Lindzey, G. Study of Values (Rev. Ed.) : Manual of Directions. Boston : Houghton-Mifflin, 1951.
8. American Psychological Association. Publication Manual of the American Psychological Asson 1957. Revision. — Washington, D.C. A.P.A., 1957.
9. Ames, A. An Interpretation Manual Princeton, N.J., Princeton Univ. Press, 1955.
10. Ammar, H. Growing Up in An Egyptian Village. London : Routledge & Kegan Paul Ltd., 1954.
11. Anastasi, A. Psychological Testing. New York: The Mc Millan Co., 1954.
12. Bain, R. The Self & the Worlds of a Child. Am. J. Sociol., Vol. XLI, 770-775.
13. Bales, R.F & Strodtbeck, F. L. Phases in Group Problem—Solving. In Cartwright, D., & Zander, A. (Eds.). Group Dynamics: Research & Theory, New York : Row, Peterson, & Co., 1953.

14. Ballen, M.C., & Fransworth, R.P. A Graphic Method for Determining the Scale Values of Statements in Measuring Social Attitudes. *J. Soc. Psychol.*, 1941, 13, 323-327.
15. Berelson, B. *Content Analysis in Communication Research* Glencoe, Ill. : Free Press, 1952.
16. Berelson, B. *Content Analysis*. In Lindzey, G. (Ed.). *Handbook of Social Psychology*. Addison — Wesley, 1954.
17. Bernberg, R.E. The Direction of Perception, Technique of Attitude Measurement. *Int. J. Opinion & Attitude Res.*, 1951, 5, 397-407.
18. Blankeship, A.B. *How to Conduct Consumer & Opinion Research*, Harper. 1946.
19. Bogardus, E.S. Measuring Social Distance, *J. Appl. Sociol.*, 1925, 9, 299-308.
20. Boring, E. A. *History of Experimental Psychology* (2nd ed ) New York: Appleton-Century -- Crofts, Inc., 1950.
21. Brunswik, E. Remarks on Functionalism in Perception *J. pers.*, 1949, 18.
22. Campbell, D.T. The Indirect Assessment of Social Attitudes *Psychol. Bull.*, 1950, 47, 15-38.
23. Cannell, C.F., & Kahn, R.L. The Collection of Data by Interviewing. In Festinger, L., & Katz, D. (Sds.). *Research Methods in the Behavioral Sciences*. New York : The Dryden Press, 1943.
24. Chapple, F.D. Measuring Human Relations: An Introduction to the Study of the Interaction of Individuals. *Genetic. Psychol. Monogr.*, 1940, 22. 1-147.
25. Carter, H. Recent American Studies in Attitudes toward War ; A Summary & Evaluation. *Am. Sociol. Review*, 1945, 10, 343-352.
26. Caudill, W. *The Psychiatric Hospital as a Small Society*. Published for the Commonwealth Fund by Harvard Univ., Press, Cambridge, Mass., 1958.
27. Clark, K.E. & Kriedt, P.H. An Application of Guttman's New Scaling Technique to an Attitude Questionnaire. *Educ. Psychol. Meas.*, 1948, 8, 215-223.

28. Cohen, A.K. *Delinquent Boys. The Culture of the Gang.* Free Press, 1955.
29. Cohen, M.R., & Nagel, E. *An Introduction to Logic & Scientific Method.* Harcourt, 1934.
30. Cooley, C.H. A Study of the Early Use of the Self Words by a Child. *Psychol. Review*, Vol. XV. 339-357.
31. Coombs, C.H. A Theory of Psychological Scaling. *Engineering Research Institute*, 1952, Bulletin No. 34, Ann Arbor Michigan : Univ. of Mich. Press.
32. Coombs, C.H. Some Hypotheses for the Analysis of Qualitative Variables. *Psychol. Review*, 1948, 55, 167-174.
33. Corey, S.M. Professed Attitudes & Actual Behavior. *J. Educ. Psychol.*, 1937, 28, 271-280.
34. Dallenback, K.M., Pain : History & Present Status. *Am. J. Psychol.*, 1939, 52.
35. Darwin, C. *The Descent of Man.* London : J. Murray, 1908.
36. Deutsch, M. An Experimental Study of the Effects of Cooperation & Competition Upon Group Processes. *Human Relations*, 1949, 2, 199-232.
37. Dewey, J. The Reflex Arc Concept. *Psychol. Review*, 1896, 3, 357-370.
38. Du Bois, C. *The People of Alor : A Social-Psychological Study of an East Indian Island.* Univ. of Minnesota, 1944.
39. Durant, W. *The Story of Philosophy.* New York : Pocket Books Inc., 1953.
40. Edwards, A.L. On Guttman's Scale Analysis. *Educ. Psychol. Measmt.*, 1948, 8, 313-318.
41. Edwards, A.L. & Kilpatrick, F.P. A Technique for the Construction of Attitude Scales. *J. Appl. Psychol.*, 1948 a, 32, 374-384.
42. Edwards, A.L. & Kilpatrick, F.P. Scale Analysis & the Measurement of Social Attitudes. *Psychometrika*, 1948 b, 13, 99-114.
43. Einstein, A. & Infeld, L. *The Evolution of Physics.* N.Y. : Simon & Schuster, 1939.
44. Eysenck, H.J., & Crown, S. *An Experimental Study in*

- Opinion — Attitude Methodology. *Int. J. Opinion & Attitude Res.* 1949, 3, 47-86.
45. Ferguson, L.W. The Influence of Individual Attitudes on Construction of an Attitude Scale, *J. Soc. Psychol.*, 1935, 6, 115-117.
  46. Festinger, L. The Analysis of Sociograms Using Matrix Algebra. *Human Relations*, 1949, 2, 153-8.
  47. Festinger, L. The Treatment of Qualitative Data by Scale Analysis. *Psychol. Bulletin*, 1947, 44, 149-161.
  48. Festinger, L., & Katz, D. (Eds.). *Research Methods in the Behavioral Sciences*. The Dryden Press, 1953.
  49. Fisher, R.A. *The Design of Experiments*. Oliver & Boyd. 1949.
  50. Foroyth, E., & Katz, D. A Matrix Approach to the Analysis of Sociometric Data: Preliminary Report. *Sociometry*, 1946, 9, No. 4, 340-49.
  51. Fouriezos, N.T., Hutt, M.L., & Guetzkow, H. Measurement of Self-Oriented Needs in Discussion Groups. In Cartwright D., & Zander, A., (Eds.) *Group Dynamics: Research & Theory* - - Row, Peterson & Co., 1953.
  52. Frank, L.K. Projective Methods for the Study of Personality. *J. Psychol.*, 1938, 8, 389-413.
  53. Freud, S. *Civilization & Its Discontents*. The Hograss Press. 1930.
  54. Fromme, A. On the Use of Certain Qualitative Methods of Attitude Research · A Study of Opinions on the Methods of Preventing War. *J. Soc. Psychol.*, 1941, 13, 429-459.
  55. Garrett, H.F. *Statistics in Psychology & Education*. New York : Longmans Green & Co., 1953.
  56. Gettell, R.S. *History of Political Thought*. London : G. Allen of Unwin Ltd., 1951.
  57. Good, C.V. *Introduction to Educational Research*. New York : Appleton — Century — Crofts, Inc., 1959.
  58. Green, B.F. Attitude Measurement. In Lindzey, G. *Handbook of Social Psychology*. Vol. I. Addison - - Wesley Pub. Co., Inc., 1954, 335-369.
  59. Greenwood, E. *Experimental Sociology*. King's Crown. 1945.

60. Guttman, L. An Festinger's Evaluation of Scale Analysis. *Psychol. Bulletin*, 1947, 44, 451-462.
61. Guttman, L. The Basis for Scalogram Analysis. In. Stouffer, S.A., et al. *Measurement & Prediction*. Princeton, N.J.: Princeton Univ. Press, 1950, 60-90.
62. Haire, M. Projective Techniques in Marketing Research. *J. Marketting*, 1950, 14, 649-56.
63. Hall, C.S., & Lindzey, G. *Theories of Personality*. John Wiley & Sons, Inc., 1957.
64. Hammond, K. R. Measuring Attitude by Error — Choice : An Indirect Method. *J. Abnormal. Soc. Psychol.*, 1948, 43, 38-48.
65. Harlow, H.I. Mice, Monkeys, Men. & Motives. *Psychol. Review*. 1953, 60, 23-32.
66. Hartshorne, H., & Others. *Studies in Service & Self Control* New York : The Mc Milan Co., 1929.
67. Hinckley, E.D. The Influence of Individual Opinion on Construction of an Attitude Scale. *J Soc Psychol.*, 1932, 3, 283-296.
68. Horwitz. R.E. & Horowitz, E.I. The Development of Social Attitudes in Children. *Sociometry*, 1938, 1, 301-338.
69. Horwitz, M., & Cartwright, D. A. Projective Method for the Diagnosis of Groups. *Human Relations*, 1953, 6, 397-410.
70. Hovland, C.I. Lumsdaine, A.A., & Sheffield, F.D: *Experiments on Mass Communication*. Vol. III. Princeton Univ. Press, 1949.
71. Hovland, C.I., & Sherif, M. Judgemental Phenomena & Scales of Attitude Measurement : Item Displacement in Thurstone Scales. *J Abnormal Soc. Psychol.*, 1952, 47, 822-832.
72. Hull, C. Knowledge & Purpose as Habit Mechanisms. *Psychol. Review*, 37, 1930.
73. Hyman, H.H., & Others. *Interviewing in Social Research* Chicago : The Univ. of Chicago Press. 1955.
74. Jahoda, M., Deutsch, M & Cook, S.W. (Eds.). *Research Methods in Social Relations* Parts I & II. New York : Dryden, 1951.

75. Jenkins, J.G. The Nominating Technique, Its Uses & Limitations. *Amer. J. Psychol.*, 1947, 2, 433.
76. Jennings, H.H. Sociometric Grouping in Relation to Child Development. In: *Fostering Mental Health in Our Schools*. Ass. for Super. & Curr. Dev., 1950 Year book, Washington, D.C., N.E.A.
77. Jones, E.E., & Kohler, R. The Effects of Plausibility on the learning of Controversial Statements. *J. Abn. Soc. Psychol.*, 1958, 57, 315-320.
78. Kelley, H.H., Hovland, C.I. Schwartz, M., & Abelson, R.P. The Influence of Judges' Attitudes in Three Methods of Attitude Scaling. Paper Read at Eastern Psychol. Ass., Boston, April 25, 1953.
79. Kilpatrick, F.P. Some Aspects of the Role of Assumptions in Perception. Ph. D. Disser. Princeton Univ. 1950.
80. Kohler, W. *Gestalt Psychology*. Livenight Pub. Cor. 1947.
81. Krech, D. Notes Toward a Psychological Theory *J. Pers.*, 1950, 18.
82. La Piere, R.T. Attitudes vs. Actions. *Soc. Forces*, 1934, 14, 230-237.
83. Lazarsfeld P.F. The Controversy over Detailed Interviews. An Offer for Negotiation. *Public Opinion Quarterly*, 1944, 8, 38-60.
84. Lazarsfeld, P.E. The Logic & Mathematical Foundation of Latent Structure Analysis. In Stouffer, S.A., et. al. *Measurement & Prediction*. Princeton Univ. Press, 1950 a, 362-412.
85. Leeman, C.P. Patterns of Sociometric Choice in Small Groups. A Mathematical Model & Related Experimentation — *Sociometry*, 1952, 15, 220-43.
86. Levy, D.M. *Maternal Overprotection*. Columbia, 1943.
87. Lewin, K. *Field Theory & Learning*. National Society for the Study of Education. 41 Year book. Part II, 1942.
88. Libo, L. *The Cohesiveness of Groups*. Ann Arbor, Mich. : Research Center for Group Dynamics, 1953.

89. Likert, R.A. Technique for the Measurement of Attitudes. Arch. Psychol., 1932, No. 140.
90. Lindzey, G. (Ed.) Handbook of Social Psychology. Vols. I & II. Cambridge, Mass., Addison — Wesley, 1954.
91. Lindzey, G., & Borgatta, E.F. Sociometric Measurement. In Lindzey, G. (Ed.) Handbook of Social Psychology. Vol. I., 1954.
92. Loevinger, J. The Technique of Homogeneous Tests Compared with Some Aspects of Scale Analysis & Factor Analysis. Psychol. Bulletin, 1948, 45, 507-529.
93. Luce, R.D., & Perry, A.D. A Method of Matrix Analysis of Group Structure. Psychometrika, 1949, 16, No. 2, 95-116.
94. Maccoby, E.E. & Maccoby, N. The Interview : A Tool of Social Science. In Lindzey, G. (Ed.) Handbook of Soc. Psychol. Vol. I. Cambridge, Mass., Addison — Wesley, 1954.
95. Mac Corquodale, K., & Meehl, P.E. On a Distinction between Hypothetical Constructs & Intervening Variables. Psychol. Review, 1948, 55, 95-107.
96. Mac Crone, I.D. Race Attitudes in South Africa. Oxford. 1937.
97. McDougal, W. An Introduction to Social Psychology (3 ed). London - Methuen & Co., Ltd. 1950.
98. Mc Nemar, Q. Psychological Statistics. Wiley. 1955
99. Mead, G.H. Language & Development of the Self. In Newcomb, T., & Hartley, E.L. (Eds.). Readings in Social Psychology. Henry Holt & Co., 1947.
100. Mead, M. Research on Primitive Children. In Carmichael, L. (Ed.). Manual of Child Psychology. Wiley, 1946.
101. Merton, R.K., Fiske, M., & Kendall, P.L. The Focused Interview. Free Press, 1956.
102. Moreno J.L. Who Shall Survive? N.Y. : Beacon House, Inc. 1953.
103. Moss, F.A., Hunt, T., & others. Social Intelligence Test : George Washington Univ Series. Rev. Form. Manual. Washington : Center Psychol. Services, 1949.
101. Murphy, G. Historical Introduction to Modern Psychology. Hacourt & Brace, 1951.

105. Murphy, G., & Likert, R. *Public Opinion & the Individual*. Harper. 1938.
106. Mussen, P.H. The Reliability & Validity of The Horowitz Faces Test. *J. Abn. Soc. Psychol.*, 1950, 45, 504-508.
107. Newcomb, T.M. *Social Psychology*. London : Tavistock Publications, 1955.
108. Newcomb, T.M. The Influence of Attitude Climate upon Some Determinants of Information. *J. Abnorm. Soc. Psychol.*, 1946, 41, 291-302.
109. Parten, M.B. *Surveys, Polls & Samples*. Harper. 1950.
110. Pintner, R., & Forlano, G. The Influence of Attitude upon Scaling of Attitude Items. *J. Soc. Psychol.* 1937, 8, 39-45.
111. Polansky, N., Lippitt, R., & Redl, F. An Investigation of Behavioral Contagion in Groups. *Human Relat.*, 1950, 3, 319-48.
112. Powell, Norman J. *Anatomy of Public Opinion*. Prentice — Hall, 1956.
113. Proctor, C.H., & Loomis, C.P. Analysis of Sociometric Data. In Jahoda, M. & others. (Eds.). *Research Methods in Social Relations*. Part II. New York : Dryden, 1951.
114. Proshansky, H.M. A Projective Method for the Study of Attitudes. *J. Abnormal & Soc. Psychol.*, 1943, 38, 383-95.
115. Proshansky, H.M. Projective Techniques in Action Research : Disguised Diagnosis & Measurement. In Abt, I.E., & Bellak, L. (Eds.). *Projective Psychology*. Grove Press, 1959.
116. Radke, Marian J. *The Relation of Parental Authority to Children's Behavior & Attitudes*, Minneapolis : Univ. of Minnesota Press, 1946.
117. Robinson, W.S. The Statistical Measure of Agreement. *Am. Social. Review*, 1957, 22, 17-25.
118. Rogers, C. *Client - Centered Therapy*. N.Y. : Houghton — Mifflin. 1951.
119. Rowntree, B.S. *Poverty & Progress*. Longmans. 1941.
120. Sanford, F.H. The Use of a Projective Device in Attitude Surveying. *Public Opin. Quart.*, 1950, 14, 697-709.
121. Sarbin, T. Role Theory. In Lindzey, G. (Ed.). *Handbook of*

- Social Psychology. Vol. I, Cambridge Mass., Addison — Wesley, 1954.
122. Seashore, R.H. & Hevner, K.A. A Time Saving Device for the Construction of Attitude Scales. *J. Soc. Psychol.*, 1933, 4, 366-372.
  123. Selltiz, C., & Associates. The Acceptability of Answers to Anti-Semitic Remarks. *International J. Opinion & Attitude Research*, 1950, 4, No. 3, 353-390.
  124. Selltiz, C., Jahoda, M., Deutsch, M., & Cooks, S. (Eds.). *Research Methods in Social Relations*. Henry Holt. 1959.
  125. Seward, J.P. An Experimental Analysis of Latent Learning *J. Exp. Psychol.*, 1949, 39, 177-185.
  126. Sheatsley, P.B. An Analysis of Interviewer Characteristics Their Relationship to Performance. *Int. J. Opin. Attitude Res.*, 1950, 4, 473-98 ; 1951 a, 5, 79-94 ; 1951 b, 5, 191-220.
  127. Skinner, B.F. *Science & Human Behavior*. The Mac Millan Co. 1953.
  128. Smith, G.H. Beliefs in Statements Labelled Fact & Rumor. *J. Abnorm. Soc. Psychol.*, 1947, 42, 80-90.
  129. Smith, R.C. Randomness of Error in Reproducible Scales. *Educ. Psychol. Measmt*, 1951, 11, 587-596.
  130. Solomon, R.L. Extension of Control Group Design. *Psychol. Bulletin*, 1949, 46, 137-150.
  131. Sperff, B., & Kerr, W. Steel Mill Hot Strip Accidents & Interpersonal Desirability Values. *J. Clin. Psychol.*, 1952; 8, 89-91.
  132. Stagner, R. Attitudes. In Monroe, W.S. (Ed.). *Encyclopedia of Educational Research*. New York : Mac Millan, 1950, 77-84.
  133. Stevens, S.S. Mathematics, Measurement, & Psychophysics. In Stevens, S.S. (Ed.). *Handbook of Experimental Psychology*. New York : Wiley. 1951, 1-49.
  134. Stouffer, S.A. Scaling Concepts & Scaling Theory. In Jahoda, M. & others (Eds.). *Research Methods in Soc Relations Vol. II*. Dryden Press Inc., 1951, 681-711.
  135. Thistlethwaite, D. Attitude & Structure as Factors in the

- Distortion of Reasoning. *J. Abnorm. Soc. Psychol.*, 1950, 45, 442-458.
136. Thorndike, E.L. *Animal Intelligence*. N.Y. : The Mac Millan Co., 1911.
137. Thurstone, L.L. *Multiple Factor Analysis*. Chicago : Univ. of Chicago Press. 1947.
138. Thurstone, L.L. *Psychological Analysis*. *Am. J. Psychol.*, 1927, 38, 368-389.
139. Thurstone, L.L., & Chave, E.J. *The Measurement of Attitude*. Chicago : Univ. of Chicago Press. 1929.
140. Unesco Research Center on the Social Implications of Industrialization in Southern Asia. *Regional Seminar on Techniques of Social Research. Proceedings & Papers*. Calcutta, India. 1959.
141. Weschler, I.R., and Bernberg, R.E. *Indirect Methods of Attitude Measurement*. *Int. J. Opinion & Attitude Res.*, 1950, 4, 209-218.
142. Wheeler, R. *Mechanistic vs. Organismic Logic*. *Psychol. Review*, 1935. 42, 335-353.
143. White, R. & Lippitt, R. *Leader Behavior & Member Relations in Three Social Climates*. In Cartwright & Zander, A. (Eds.). *Group Dynamics : Research & Theory*. New York : Row Peterson & Co., 1953.
144. Williams, S.B., & Leavitt, H.J. *Group Opinion as a Predictor of Military Leadership*. *J. Consult. Psychol.*, 1947, 11, 283-91.
145. Wilson, L., & Kolb, W.L. *Sociological Analysis*. In Merton, R.K. (Ed.). N.Y. : Harcourt Brace & Co., 1949.
146. Woodworth, R. *Contemporary Schools of Psychology* (Rev. Ed.). New York : The Ronald Press Co., 1948.
147. Zapf, A.M. *Superstitious Beliefs*. *School Science & Math.*, 1939, 39, 54-62.
148. Yacorzynski, G.K. *The Nature of Man*. In HSU, F.L.K. (Ed.). *Aspects of Culture & Personality*. N.Y. : Abelord — Chuman, 1954, 173-187.

# فهرس

صفحة

مقدمة الطبعة الثانية

مقدمة الطبعة الأولى

## الباب الأول

الفصل الأول - التطور التاريخي لمفهوم الطبيعة الانسانية ..... ١

الفصل الثاني - مكدوجل وفرويد - تحليل وتقويم ..... ١٢

مكدوجل (١٢) المنهج الذي فامت عليه النظرية (٢٠) مفهوم  
نظرية مكدوجل (٢١) فرويد (٢٨) العوامل الثقافية التي  
أثرت في تفكير فرويد (٢٨) تقويم نظرية فرويد (٢٥) .

الفصل الثالث - النظريات السلوكية ..... ٤٦

نظرية ثورنديك (٥٤) نقد نظرية ثورنديك (٥٨) نظرية  
واطسون (٦٢) تقويم نظرية واطسون (٦٤) نظرية هل  
(٦٧) تقويم نظرية هل (٧٤) النظريات المجالية - الجسطلت  
(٨١) نظرية المجال (٩٢) نقد وتقويم النظريات المجالية (٩٩)

الفصل الرابع - وجهة نظر ..... ١٠٦

## الباب الثاني

الفصل الخامس - الاطار الثقافي للسلوك الاجتماعي ..... ١٢٥

الجماعات الأولية (١٢٣) طبيعة الطفل (١٣٦) عملية الطبع  
الاجتماعي (١٤٢) الذات والشخصية وثقافة المجتمع (١٥٨)

صفحة

نظرية الدور الاجتماعي (١٦٣). الذات الشخصية وثقافة المجتمع  
(١٥٨) نظرية الدور الاجتماعي (١٦٣). دراسة السلوك  
الاجتماعي (١٧٠)

## ١٧٥ الفصل السادس - البحوث الكشفية والوصفية والتشخيصية .....

تداخل خطوات البحث (١٧٥) اختيار المشكلة وصياغتها (١٧٧)  
مشكلة فرض الفروض (١٨١) تصميم البحث (١٨٣) البحث  
الكشفي (١٨٦) عوامل انجاح الدراسة الكشفية (١٨٧)  
الدراسات الوصفية والتشخيصية (١٩٥) الفروق الرئيسية  
بين الدراسات الوصفية والتشخيصية (٢٠٣) .

## ٢١٠ الفصل السابع - الدراسات التجريبية .....

الاعتبارات المنهجية في تصميم البحوث التجريبية (٢١٣)  
بعض التصميمات التجريبية (٢١٦) الانواع الثلاثة الاولى  
( ٢١٦ ، ٢١٧ ) اهم مزايا وعيوب الانواع الثلاثة السابقة  
(٢١٨) نقد التصميمات التجريبية السابقة في ضوء نظرتنا  
المجالية (٢٢٣) النوع الرابع (٢٢٥) النوع الخامس (٢٢٧)  
النوع السادس (٢٣٠) نقد هذه التصميمات من وجهة النظر  
المجالية (٢٣٢) النوع السابع (٢٣٥) النوع الثامن (٢٣٨)  
الطرق الرئيسية في تكوين المجموعات المتماثلة أو المتكافئة (٢٤٥)

### الباب الثالث

## ٢٦١ الفصل الثامن - الاستفتاء .....

مقارنة وسيلتين من وسائل جمع المعلومات (٢٦٢) احتمال  
اختلاف النتائج باختلاف وسيلة جمع المعلومات (٢٦٥)  
خطوات بناء الاستفتاء - تحديد نوع المعلومات اللازمة للبحث  
(٢٦٦) تحديد نوع الاستفتاء المناسب (٢٧١) طريقة اجراء  
الاستفتاء (٢٨٣) اختبار الاستفتاء ذاته قبل استخدامه (٢٨٨)

صفحة

٢٩٢

## الفصل التاسع - قياس الاتجاهات

معنى الاتجاه (٢٩٢) العلاقة بين الاتجاه اللفظي والاتجاه العمل (٢٩٨) طريقة المقارنات الزوجية (٣١٠) مقياس البعد الاجتماعي لبوجاردس (٣١١) طريقة ثرستون (٣١٥) طريقة ليكرت (٣٢٣) ما تمتاز به طريقة ليكرت على طريقة ثرستون (٣٢٨) طريقة جتمان (٣٣٤) طريقة ادواردز وكلبانريك (٣٤١) الشروط التي ينبغي توافرها في مقياس الاتجاه (٣٤٣)

٣٤٤

## الفصل العاشر - المقابلة

أوجه استخدام المقابلة في البحث (٣٤٤) الاسس السيكولوجية للمقابلة (٣٥٤) تسجيل الاستجابات في المقابلة (٣٦٤) أنواع المقابلات (٣٦٨) بعض المشكلات المتعلقة بالمقابلة في البحوث (٣٧٦) صدق المقابلة (٣٨٥)

٣٩٠

## الفصل الحادي عشر - الاساليب الاسقاطية والطرق المقننة

الاساليب الاسقاطية (٣٩١) أوجه استخدام الاساليب الاسقاطية في البحوث الاجتماعية (٣٩٤) الاساليب المقننة ذات البناء المحدد (٤٠٥)

٤٠٩

## الفصل الثاني عشر - الملاحظة

الملاحظة المشاركة (٤١٣) الملاحظة المنظمة او غير المشاركة (٤٢١) نظام الفئات (٤٢٤) الملاحظة في مواقف تجريبية مقننة (٤٣٣) مقاييس التقدير (٤٣٤) ثبات وصدق أدوات ملاحظة السلوك الاجتماعي (٤٣٨، ٤٣٩) تدريب الملاحظين (٤٤٠)

٤٤٣

## الفصل الثالث عشر - الاختبارات السوسيومترية

الشروط التي يجب ان تتوفر في الاختبار السوسيومترى (٤٤٤) تطبيق الاختبار السوسيومترى (٤٤٦) تحليل بيانات الاختبار السوسيومترى (٤٤٩) قراءة وتفسير البيانات

صفحة

السوسيومترية (٤٥٦) اختبارات الرأى أو الاختبارات التشبه  
سوسيومترية (٤٧١) المشكلات المتصلة بثبات الاختبارات  
السوسيومترية (٤٧٩) بصدقها (٤٨٢) بأوجه استخدامها  
(٤٨٣) وبتطبيقاتها العملية (٤٨٨) نقد الاختبارات  
السوسيومترية (٤٩٢) .

الفصل الرابع عشر - أساليب متنوعة لدراسة السلوك الاجتماعى ... ٤٩٥

قياس القيم (٤٩٦) قياس الرأى العام (٥٠٤) اختبار الذكاء  
الاجتماعى (٥٠٨) الوثائق الشخصية (٥٠٩) تحليل المحتوى  
(٥١١) السجلات الاحصائية (٥٢١) بحث الفعل (٥٢٤)

الفصل الخامس عشر - تصنيف البيانات وتحليلها وتفسيرها وكتابة

التقرير عن البحث ..... ٥٢٨

ضرورة اعتبار التحليل والتفسير عند وضع خطة البحث (٥٣٠)  
تصنيف البيانات الى فئات (٥٣٣) الترميز (٥٣٧) التبويب  
(٥٤١) التحليل الاحصائى للبيانات (٥٤٢) كتابة التقرير  
عن البحث (٥٥١) نماذج لاختلاف التقرير باختلاف من يقدم  
اليهم (٥٥٩) .









Bibliotheca Alexandrina



0656174